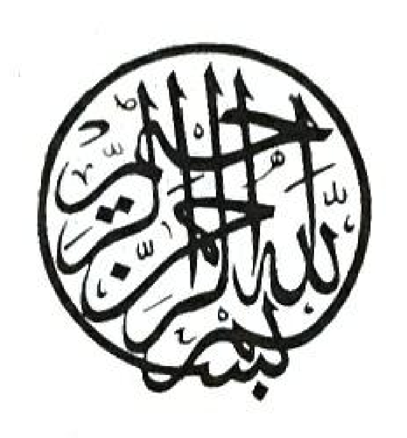
أشهر
الاغتيالات السياسية
في العراق

أحمد فوزي



الطبعة الأولى

١٩٨٧

تصميم الغلاف : الفنان سلمان الشهد

نضد الكتاب الكترونيا بالليزر
في الدار العربية للطباعة

مطبعة الديواني - بغداد
هاتف : ٨٨٧٦١٩٧

تقديم... في رسالة

اطلعت الاخ الكبير، المؤرخ العسكري المعروف، عضو المجمع العلمي العراقي، اللواء الركن الاستاذ محمود شيت خطاب، على مسودات كتابي هذا، فتفضل بقراءته، ثم بعث لي برسالته التالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

حين سألتني ان اكتب مقدمة لهذا الكتاب، مرّ بخاطري أنك تعيش في وسط يضمّ حشداً من أساتذة الجامعة الأدباء، ومن اقطاب الصحافة الكُتّاب، كما تذكرت أنك على صلة وثيقة بألمع الأدباء والكتاب العرب، ويسر هؤلاء واولئك ان يكتبوا ماتشاء حين تشاء..

وتجاوبت معك في كتابة هذه المقدمة، لأنك أتحت لي الفرصة الكاملة، لأعلان رأيي في الاغتيالات السياسية بعامة، وفي أغتيال الاستاذ ضياء يونس بخاصة، وفي تقويم الاساليب الكتابية على العموم، واسلوبك الكتابي على الخصوص، في تأليف هذا الكتاب.

وأستنكاري للاغتيالات السياسية بغير حدود، لأنها دليل على تخلف حضاري، وبرهان على قصور عقلي، وحجة على تدهور وجداني، وسمة من سمات الجبناء، وعلامة من علامات الضعفاء، وسبيل من سبل التخلف والأنحطاط.

والخلافات السياسية في جوهرها، خلاف في الرأي، وصراع الأراء هو الذي يحل مشاكلها، والصراع بالحسنى يرتق الخرق، والصراع بالعنف يوسع الشق.

وتاريخ الفكر البشري، يثبت ان الفكر لايقاوم الا بالفكر، وحينذاك يبقى ماينفع الناس ويمكث في الأرض. أما مقاومة الفكر بالقهر، فقد تنتصر القوة على الحق، وانتصار الحق يدوم، وانتصار القوة لايدوم.

أما اذا احتدم الصراع فأصبح اغتيالا، فأن الفكر لايموت بموت صاحبه، بل يحيا ويشتد ويقوى وينتشر، ويصبح صاحب الفكر المغتال شهيدا، والفكر الذي اغتيل بسببه رمزا ونشيدا.

والمفروض ان السلطة بمختلف اشكالها واتجاهاتها، تحمي الشعب افرادا وجماعات، فأذا اغتالت الفكر، لتظهر قوتها وتضمن بقاءها، فقد خانت الأمانة، وكشفت ضعفها، واستعجلت فناءها، لأن القويّ بأفكاره الباقية لا بأشيائه الفانية، وتبقى العضلات ساعة، وتبقى الافكار الى قيام الساعة.

وقد علمتني تجاربي في الحياة، ان السلطة التي تتخذ الاغتيالات السياسية اسلوبا، لاتفعل شيئا اكثر من ان تنعى نفسها للناس وهي تنعى خصومها السياسيين بالاغتيالات، وهنا تكمن المفارقة: المظهر في نعي الخصوم، والمخبر في نعي النفس وربما تخفى هذه المفارقة على الذين لايعلمون، ولكنها لاتخفى على الذين يعلمون، وماشد غباء سلطة تجهل أنها تنعى نفسها علنا، في سياق اعلانها نعي خصومها السياسيين.

في العراق مثلا، انتفخت اوداج من أمر بأعدام قادة ثورة مايس من سنة ١٩٤١، فوقف وهو يلوح بيده صوب القادة المشنوقين، يكاد يطير من الفرح لتصفية اعدائه السياسيين.

وأنتفخت اوداج خلفه الذي امر بأعدام قادة ثورة الموصل الحدباء سنة ١٩٥٩، فوقف وهو يقلِّب جثثهم في مستشفى الرشيد العسكري بعصاه، ليتأكد من أنهم فارقوا الحياة رمياً بالرصاص في أم الطبول، وهو يزعم لمن حوله: ان من يقف ضده، مصيره الموت.

ويومها، لم يدر بخلد من شنق ومن اعدم، أنهما لم يصبحا اقوى رجلين في العراق، يهبان الموت والحياة، بل اصبحا اضعف رجلين في العراق، يهبان الموت وحده ولايهبان الحياة، وأنهما نعيا نفسيهما وأصبحا هدفين للأنتقام.

وكانت ثورة سنة ١٩٥٨ ثأراً لشهداء مايس من سنة ١٩٤١، وكان نشيد الثوار هتافاً بمآثر الشهداء.

وكانت ثورة سنة ١٩٦٣ ثأراً لشهداء ثورة الموصل الحدباء سنة ١٩٥٩، وكان نشيد الثوار هتافا بأمجاد الشهداء.

واستقرت اجداث الشهداء الطاهرة في جامع الشهداء بأم الطبول، ولا احد يدري اين استقر جدث من شنق ومن أعدم، والأمر من قبل ومن بعد كله لله.

وفي الخارج، أقدم حاكم الفليبين على أغتيال منافسه الوحيد، ولكن شعبه اجبره على التخلي عن السلطة الى زوجة الذي اغتيل، والهرب بجلده الى خارج البلاد ذليلا مهانا.

ولو اردت ان اضرب الامثال، لبعد الشوط وطال المدى، وحسبي بما ذكرته من امثال.

فهل الصدف هي التي تتحكم وحدها بحركة مثل هذه الاحداث بمثل هذا النظام الدقيق؟

أم هذا النظام في عدله وأحكامه من سنن الله، الذي يمهل ولايهمل؟

أن الصدف وليدة الفوضى، كما يقول الفلاسفة، والسنن وليدة العدل، كما يقول الفقهاء، وصدق الله العظيم: (سنةُ الله في الذين خلوا من قبلُ، ولن تَجدَ لِسُنَّة الله تبْدِيْلا).

ومهما قيل في اختلاف اسباب الاختلافات السياسية، وأختلاف اسماء القائمين بالاغتيالات وأساليبهم، فالذي اراه ان الحوار بالحسنى هو الذي يحل مشاكل المختلفين، فأذا استعصى الحل فدور القضاء هي الملجأ، فهي الكفيلة ان تقوِّم المعوج وتقيم المنحرف وتنزل بمن يستحق مايستحق من عقاب.

اما أن يجعل القوي من نفسه الخصم والقاضي، فذلك ظلم يقع على الضعيف، ولايسلم من عواقبه القوي، ولو بعد حين.

* * *

والذين تحدثت عنهم في كتابك معروفون، ولكنني اعرف الناس بالشهيد ضياء يونس، بعد والدي عليه رحمة الله الذي كان اخاه الذي لم تلده امه وصديق عمره .

وهدفي من الحديث عنه، هو ابراز مبلغ الخسارة للبلد وللشعب في اغتياله، استكمالا لحديثي الذي لايكاد ينقضي في استنكار الاغتيالات السياسية، لعل في ذلك فائدة لمن يريد أن يستفيد .

كما ان هدفي من الحديث عنه، هو ان يبقى اسوة حسنة وهو في جوار الله، كما كان اسوة حسنة وهو على قيد الحياة .

كان رحمه الله، قليل الكلام، فكان قدوة بعمله لابكلامه، يؤثر فيمن حوله افرادا وجماعات، دون ان يتفوه بكلمة واحدة ناقدا او واعظاً او مرشدا او ناصحا .

في داره، كان خير الناس لأهله، لايسمعهم كلمة نابية، ويعينهم اكثر مما يعينون ويقبل على كل مايقدم اليه من غذاء وكساء فرحا شاكرا، حتى الخادم الذي يعمل في خدمته، يعامله معاملة الند للند، وأشهد أنني لم اجد اسرة تبذل غاية جهدها، توفيراً لراحة ربها واسعاده، كما كانت اسرته تفعل، مدفوعة برحمته واناته، لابقسوته وعجلته .

وكان في مدرسته وجامعته مثالا للتلميذ الجاد، وللطالب المجتهد، فكان الأول على اقرانه مع اقرارهم له بالتفوق، وحرصه على ان يتفوقوا، ليكونوا له اندادا، ولايبقى وحده متفوقا .

وكان في وظيفته مثالا للموظف الحريص المثابر، ينجز واجبه، وينجز واجبات غيره، دون ان يعزى الأنجاز له، او ينتقص من كفاية من لا كفاية له .

وكان في مهنته محامياً، لايدافع الا عن الحق، ولايلتزم الا باصحابه، فاذا رضى ان يتوكل في قضيته أيقن حتى الحكام الذين يبتون في القضية، إنها حقٌ لا باطل فيه، والا لرفض قبول وكالتها .

وكان في صداقته مثالا للصديق الوفي الصادق، الذي يعطي ولايأخذ، ويصل ولايقطع، ويمنح ولايمنع، يحفظ السر، ويصون العرض، ويثنى على الغائب، ويأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر.

وكان في نيابته، مدافعاً عن الحق، رافضاً للأنحراف، مع مصلحة العراق والعرب والمسلمين، على مصلحة الأستعمار والمستعمرين وأذناب الاستعمار والمستعمرين، يعارض الباطل سلوكا ولغة وتشريعا، ولايهادن السلطة والحكام ماداموا على الباطل .

أثر في اهله، فكانوا مثالا للأستقامة والخلق الكريم، أثر في التلاميذ والطلاب وفي المعلمين والاساتذة، فكان جيلهم من افضل الأجيال علماً وخلقا .

وأثر في الموظفين الذين عملوا معه رؤساء ومرءوسين، فكان محيطه الوظيفي مضرب الأمثال جدية وحرصا ونزاهة وخدمة للمراجعين .

وأثر في المحامين الموصليين الذين زاملوه، فقد كانوا من ألمع المحامين علماً والتزاماً بالحق وأبتعاداً عن الباطل وترفعاً عن المهاترات .

وأثر في دورات مجلس النواب التي كان أحد أعضائها، فصدرت مقرراتها قريبة من خدمة مصلحة الوطن، بعيدة عن خدمة مصالح الأجنبي، سليمة اللغة، لاتناقض شريعة الله.

وقد أثر فيّ تأثيرا لايزال ولايزول، فقد علمني القرآن الكريم، وغرس في نفسي تعظيم شعائر الله. وتوقير العلم والعلماء، وحبب اليّ اكرام الضيف وأطعام الفقير وبذل المال في الصدقات والأنصياع للحق ورفض الباطل، ولاأزال اذكره صباح كل يوم مع والدي بالرحمات.

أرأيت الى الماء النمير كيف يجري من منبعه متدفقاً؟ أرأيت الى النور المنير كيف يسرى من مصدره مشرقاً؟ أرأيت الى الندى كيف ينبعث من مكمنه عبقا؟

لقد كان ضياء يونس هو الماء النمير الصافي، والنور المنير الضافي. والطيب النديّ الشافي، لم يقترف ذنبا، ولم يؤذِ احدا، فلمصلحة مَنْ يُغتال؟!

ولست انسى يوم قصدت داره في السعدون مساء يوم الخميس، وكنت على موعد معه، ليرعاني في بغداد كما كان يرعاني في الموصل. وكنت يومئذ مرتدياً ملابس طالب في الكلية العسكرية، وكان الطلاب يغادرون الكلية مساء كل خميس، ليعودوا اليها مساء كل جمعة، ويمكثوا طيلة الأسبوع في الكلية للتدريب والتعليم.

وطرقت باب الدار، فأحاطت بي ثلة من رجال الأمن: من أنت؟ وماذا تريد؟ وما علاقتك بصاحب الدار؟

وقلت لهم: انه عمي، وأنا على موعد معه، فمن أنتم؟ وماذا تريدون؟

وقال لي أحدهم: صاحب الدار، سافر الى الموصل، ولن يعود الى بغداد.

وتكاثر من حولي رجال الأمن، وكانوا عشرين رجلا أو أكثر، فشعرت ان الوضع غير اعتيادي، وأن عليّ ان أعود من حيث اتيت، لأتبين واقع الأمر قبل فوات الأوان.

وعلمت في بغداد، بأن ضياء يونس قد اغتيل، وعلمت بعد ذلك في الموصل، أن رجال الأمن في الموصل شيعوه الى مثواه الأخير وحدهم، وأنهم حرموا اهله واصحابه وأهل بلده من تشييعه وهددوا بأنزال العقاب بالمخالفين، ولما رفض والدي الانصياع لهذا المنع الجائر، جرى توقيفه ثلاثة ايام في مقر مديرية شرطة الموصل، ثم اطلق سراحه بكفالة. فنسى التوقيف ولم ينس الوفاء للشهيد الغالي، وكل شيء في سبيل الوفاء يهون.

وحفظ الله سبحانه وتعالى للشهيد جثمانه أربعا وثلاثين سنة. ليكون عبرة لمن يعتبر، فقد كان محنطاً بالتقوى، وكأنه حين استخرج من قبره الأول، قد دفن قبل لحظات، لاقبل دقائق او ساعات.

ومرّت ارتال الناس في الموصل بالجدث الطاهر سليما، ترتسم على وجهه ابتسامة، فشيعته الالوف المؤلفة من مختلف الاجناس والأديان، الى قبره الجديد، جمعتهم هؤلاء الكرامة التي ظهرت للعيان، فكأن تشييع هذه الألوف المؤلفة للشهيد، وهو الذي لم يشيعه يوم اغتيل الأ نفر من جلاوزة مَن اغتالوه، صفعة مدوية في وجه الظلم والظالمين، ووصمة عار في صفحاتهم لاتمحوها الأيام والأعوام.

* * *

بقي عليّ ان أقول كلمة موجزة في الاساليب الكتابية بعامة. واسلوبك الكتابي بخاصة، لأستكمل منهاج هذه المقدمة في اقسامها الثلاثة. بعد أن ابديت رأيي واضحا صريحا في الأغتيالات السياسية من ناحية. وفي الشهيد الغالي ضياء يونس عليه رحمة الله.

والأساليب الكتابية في العلوم والفنون والآداب. ثلاثة أنواع. واقصد بالاسلوب الكتابي، طريقة عرض الكاتب لمادته العلمية او الفنية او الأدبية. فمن المعروف ان لكل كاتب اسلوبه الخاص به، وربما يخفي الكاتب اسمه لسبب من الأسباب. ولكن اسلوبه ينمّ عليه ويُشير اليه.

النوع الأول من الاساليب الكتابية. هو الاسلوب الحي الممتع المفيد، قوي في مبناه، متين في معناه، يتداخل المعنى في المبنى بشكل يبعث فيه الحياة. ليستمتع به الحي ويستفيد، ويمكن تشبيه هذا الاسلوب، بالأنسان الحي. الذي يعيش بالروح والجسد اقوى مايكون املا في ان يستمتع ويفيد.

والنوع الثاني من الاساليب الكتابية، هو الاسلوب الدسم المفيد، قوي في مبناه، متين في معناه، ولكنه غير ممتع، لايصبر عليه القاريء، ويقبل عليه مكرها، ولايتقبله بسهولة ويسر، ويمكن تشبيه هذا الأسلوب، بالأنسان الذي فارق الحياة، فهو جسد بلا روح.

والنوع الثالث من الاساليب، هو الاسلوب الممتع. يقبل عليه القارىء، ويتقبله بلهفة وشوق. ويمكن تشبيه هذا الاسلوب بالروح بلا جسد. تشرح الصدر، وقد تفيد وقد لاتفيد.

اصحاب النوع الأول من الاساليب الكتابية، هم من ذوي الطبع الموهوب، والعلم المكتسب، والتجربة العملية.

وأصحاب النوع الثاني من الأساليب الكتابية، هم من ذوي العلم المكتسب، والتجربة العملية، وهم محرومون من الطبع الموهوب، الذي يبعث الحياة في الأسلوب، ويجعله ممتعا.

وأصحاب النوع الثالث من الاساليب الكتابية، هم من ذوي الطبع الموهوب، وقد يكون من ذوي العلم المكتسب فيمتع بأسلوبه ويفيد، وقد لايكون من ذوي العلم المكتسب، فيمتع ولايفيد، وقد يكون من ذوي الطبع الموهوب والتجربة العملية، فيمتع كثيرا ويفيد قليلا.

وبموجب هذا التصنيف، نجد أن من الكتاب من نقرأ له، فنستفيد مما نقرأ، ونستمتع بما نقرأ في آن واحد، وهؤلاء هم القمة بين الكُتاب، ومما يكتبون هو القمة فيما يُكتب.

كما نجد من الكتاب، من نقرأ له، فنستفيد مما نقرأ، دون أن نستمتع بما نقرأ، وأكثر المؤلفات التدريسية من هذا الطراز.

وهناك من الكُتاب مَنْ نقرأ له، فنستمتع بما نقرأ، ولانستفيد مما نقرأ، او قد تكون الأستفادة محدودة، وأكثر الكتب القصصية والمقالات الصحفية من هذا الطراز.

واسلوبك في هذا الكتاب بالذات، ممتع يغري بالقراءة المستمرة حتى بالنسبة للمجهدين، بل قد يغري المجهدين بالقراءة ليخفف عنهم بعض مايعانونه من أجهاد، فالأستمتاع بالقراءة يزيل توتر الأعصاب ويريح النفس ويشرح الصدر.

وكتبك التي أخرجتها للناس خلال هاتين السنتين المنصرمتين، تشارك هذا الكتاب في مزية

الأمتاع والمؤانسة في اسلوبها، فهي تقرأ من أول صفحة الى اخر صفحة، دون ان تشعر القارىء بالأرهاق. لأن متعتها تطغى على عنائها، فلا يشعر القارىء وهو في خضم متعته بالعناء.

ومع ماتبعثه كتبك المنصرمة من متعة، فهي لاتخلو من فائدة، ولكن هذا الكتاب الذي بين يديك اليوم وسيكون بين ايدي القراء غدا، ممتع ومفيد في اسلوبه، لاتقل متعته عن فائدته، ولا تقل فائدته عن متعته، فهو أدب من أداب الصحافة، وهو تاريخ من تواريخ الرجال، فيه اكتشافات جديدة، وفيه معلومات جديدة، وفيه اخبار لم يسبقك اليها أحد.

وتلك المعلومات والأخبار والأكتشافات الجديدة، موثقة بشتى انواع الوثائق، ومنقولة عن قرارات دور القضاء، ومراجعة من رجال عدول عايشوا الأحداث واصحابها، فهي في اسلوب عرضها الممتع، لأنه من ادب الصحافة الذي يعتمد الاستثارة، صفحات من التاريخ ايضا، تنمي معلومات القارىء التاريخية، وتكون مصدرا للمؤرخين المحدثين في دراساتهم التاريخية المتخصصة.

ولا أكتمك أنني توقعت لهذا الكتاب ان يكون ممتعا مفيدا، فقد كنتَ مستغرقا في احداثه استغراقا كاملا، فكان شغلك الشاغل صباح مساء، وكان حديثك المحبب في كل مجلس ومكان مع كل صديق ومع كل أنسان، حتى خيل للذين يلتقونك أن الكتاب اصبح الأصل في حياتك، وأن غيره حتى من تعول منهم اصبحوا الفرع، وقلت لنفسي: ساعد الله زوجه واولاده على انصرافه عنهم الى هذا الكتاب، وأسبغ عليهم الصبر الجميل.

فلما قرأت مسودات الكتاب، صدق الخَبر الخُبْر، وأصبح ماتوقعته واقعا. فجاء الكتاب ممتعاً مفيدا، يملأ فراغاً في المكتبة العربية ويسد حاجة.

ولا استكثر على مثلك، أن يؤلف مثل هذا الكتاب، فأنت صحافي من ذوي الطبع الموهوب، وقد مارست في حياتك العملية الرسمية كثيرا من المسؤوليات الصحفية المرموقة، فأستفدت تجربة عملية طويلة مثمرة، صقلت طبعك الموهوب فزادته بريقا. وشاءت لك الأقدار، أن تفقد قلمك الرسمي، ولعل ذلك من توفيق الله لك، وألا لما استطعت التفرغ لأخراج ماأخرجت من كتب للناس، وتركزت طاقاتك في تأليف الكتب. فما من أحد يستطيع ان يحبس تيار النهر المتدفق عن الجريان، فهو سيتدفق عارماً كما كان. أن لم يكن اشد واعنف مما كان. وقد تدفق طبعك الموهوب وتجربتك العملية في كتبك، وتصاعد تدفقه في هذا الكتاب، ولاشك في تصاعده بأستمرار في أنتاجك الفكري مستقبلا، حتى يحكم الله بالحق، وهو خير الحاكمين.

تحية تقدير لك كاتبا وصديقا، ودعائي لك بالتوفيق والسداد، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

بغداد – حي اليرموك – في ٢٦ جمادي الآخرة ١٤٠٦ هـ – ٧ آذار ١٩٨٦.

محمود شيت خطاب

أضواء... وأجواء

هناك علاقة قوية تربط الأنسان بماضيه، وتدفعه الى تذكره وتأريخه ومحاولة بعثه. أنها ميزة يتفرد الأنسان بها على سائر المخلوقات. وأن «تاريخيته» هي وجه خطير من وجوه كيانه الأنساني. فحيثما وجد على سطح هذه البسيطة. ومهما تختلف ظروفه وازمنته واحواله، نجده يحن الى ماضيه ويحاول تذكره، ويروي اخباره، ويسجل وقائعه. أنه مشدود الى الماضي ابدا، ملتفت الى الوراء. قد يقوى هذا الالتفات او يضعف وقد يختلف أثره فيكون مبعث نشاط وإقدام، او علّة جمود وتخلف، ولكنه هناك على كل حال لاينفصل عن الأنسان مادام انساناً.

ولكن هذه التاريخية – كما يقول الأستاذ قسطنطين زريق في كتابه «نحن والتاريخ» التي يتميز بها الأنسان لاتستوعب طبيعته بكاملها. انه يذكر الماضي، ولكنه يعيش الحاضر ويخطط للمستقبل.

ولعل «حاضريته» و«مستقبليته» ليستا اقل خطرا من «تاريخيته» بل لعلها اشد تعبيرا عن انسانيته، وأقوى اثرا في مجهوده وحياته. أنه يحن الى مامضى، ولكنه مشغول بما يعرض له من مشكلات ايضا، متطلع الى مايجيء له الغد المقبل. ولعل حنينه ذاك نتيجة لهذا الأنشغال وهذا التطلع. فهو يسعى ويجد لسد حاجاته الطارئة والدائمة، ويأمل ويقدم ويخطط ويبني لنفسه ولأولاده ولقومه وللأنسانية، ويعمل لدنياه كأنه يعيش ابدا، ولآخرته كأنه يموت غدا.

ولابد لمن يتصدى لسبر اغوار الماضي، والحديث في احداثه، أن يلقي نظرة فاحصة على «الأجواء» التي كانت سائدة عند حدوث ذاك الحدث، وان يسلط «الأضواء» الساطعة عليه من كل جوانبه لكي تظهر الصورة واضحة جلية من غير لبس او ابهام.

ولما كنا في بحثنا هذا نتناول حقبة من الماضي – ليست بعيدة عنا كل البعد، بل هي من الماضي القريب، لابد لنا ان نستعرض ماكان عليه «عراقنا» في تلك الأيام.

فقد اضطر الأتراك الى اخلاء مدينة بغداد مساء يوم ١٠ آذار (مايس) ١٩١٧ – فأحتلها الجيش البريطاني، بقيادة الجنرال «مود» في صباح اليوم التالي دون مقاومة تذكر، وأنسحبت القوات العثمانية مع جميع معداتها.

وفي ١٩ آذار «مايس» (اي بعد بضعة ايام من احتلال بغداد) اصدر الجنرال مود منشوره الشهير الى اهالي بغداد، وفيه ذكر أن الغرض من المعارك الحربية في العراق، دحر العدو «الترك» وأن الأنكليز لم يدخلوا «دار السلام» قاهرين، أو اعداء فاتحين، بل جاؤوها منقذين ومحررين!! وبعد أن اسهب في ذكر مظالم الأتراك، والحالة السيئة التي آل اليها العراق، قال: «أنها ليست امنية جلالة مليكي بمفرده، بل أنها امنية الحكومات المتحالفة مع جلالته ايضا، أن تفلحوا كما في السابق، حينما كانت اراضيكم خصبة، وكان العالم يتغذى من البان آداب اجدادكم وعلومهم وحرفهم، يوم كانت بغداد احدى عجائب الدنيا»!

على أن الحوادث التي وقعت في العراق بعد ذلك – كما يقول الأستاذ عبدالرحمن البزاز في كتابه «العراق من الاحتلال حتى الاستقلال – قد دلت بما لايبقى ادنى شك، بأن البيان المذكور لم يكن الأنكليز قد قصدوا منه أكثر من مخدر ومهديء لمنع الشعب من ابداء أية مقاومة للجيش البريطاني المحتل، الذي كان عليه ان يتم احتلال اجزاء ولاية بغداد، شمال العاصمة وشرقها وغربها.

وكانت ترافق الحملة البريطانية من مبدئها بعثات سياسية وفنية وقانونية، وعدد من الاختصاصيين بالشؤون الاساسية الأخرى. وقد زاد عدد هولاء بأزدياد أهمية الحملة وتوسع اهدافها.

وعلى كل حال، فبعد ان تم الاستيلاء على العراق، شعر الأنكليز ان بهم حاجة الى تنظيم الأدارة فيه، على شكل يحقق مطالب الجيش الفاتح من جهة، ويؤمن السلام العام للناس، ويوفر نوعا من الرخاء الاقتصادي، والنشاط التجاري، يحبب العهد الجديد لأكبر قسط من السكان، ويصرفهم عن المقاومة الجدية، والحنين الى العهد التركي السالف، أو الرغبة في الاستقلال التام من جهة اخرى.

ان الحظوة التي نالها فريق من السكان – في هذه الحقبة – والنفوذ الذي حصل عليه بعض الشيوخ، والربح المادي الذي اصابه فريق من سكان المدن، والتقدم الصحي الذي انتفع منه عدد لايستهان به من الناس، لم يكن ليشغل العراقيين عن المطالبة بحقوقهم السياسية، او يصرفهم عن الكفاح في سبيل تحقيق حريتهم، والتضحية لنيل امانيهم الوطنية والقومية. فقامت عدة حركات بينها ماسمي بثورة العشرين التي استمرت مدة تزيد عن اربعة اشهر، شعرت الحكومة البريطانية – بعد أن كلفتها تلك الثورة الشعبية التي عمت كافة انحاء العراق، غاليا في الأنفس والأموال، بأن الحكم المباشر في العراق غير مجدٍ، فهو يتطلب نفقات كبيرة، ارهقت دافع الضريبة البريطاني، وسببت للحكومة البريطانية القائمة انذاك الأنتقادات المباشرة، والعنيفة احيانا في مجلس العموم البريطاني.

وفي الحق، فأن فريقاً من الأنكليز كانوا يرون أن مصلحة بريطانيا، وتحقيق وعودها للعرب، أن تتكون دولة عربية في العراق، وستكون هذه الدولة، بحكم الضرورة، وطبيعة الاشياء تحت السيطرة البريطانية الى امد بعيد. وقد اصابت هذه الفئة من حكومة «وايت هول» اذنا صاغية، وأقر «اللورد كرزن» وكانت شؤون العراق مناطة به، هذه السياسة منذ منتصف عام ١٩٢٠.

وكانت هذه السياسة تستدعي قبل كل شيء ارسال شخص بريطاني له من الخبرة والحنكة في معالجة الموقف الحرج في العراق، مما يجعله جديراً بهذه المهمة الشاقة. وقد كان «السير برسي كوكس»، بما له من سابق خبرة وواسع معرفة، وعظيم صلة بكثير من العراقيين، الشخص الأمثل من وجهة نظر بريطانيا.

قابل الشعب العراقي وصول «كوكس» كأول «مندوب سامي» بريطاني في العراق الى بغداد في يوم الأثنين ١١ تشرين الأول ١٩٢٠ – كما يقول الأستاذ عبدالرزاق الحسني في كتابه «تاريخ الوزارات العراقية» بشيء من الارتياح، وكان قادة الرأي في البلاد يعلقون على سياسته يومئذ أمل انهاء الثورة التي كبّدت الشعب ضحايا كثيرة في الأموال والأنفس، وركون البلاد الى الهدوء والسكينة، بعد ذلك الهيجان العظيم.

وفي يوم ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ وفق «كوكس» لأقناع السيد عبد الرحمن الكيلاني – نقيب الاشراف في بغداد – ليتولى رئاسة اول حكومة عراقية.

وأجتمع مجلس الوزراء لأول مرة في الثاني من تشرين الثاني ١٩٢٠ في دار رئيسه السيد عبدالرحمن الكيلاني (وكان مقعدا لايخرج من داره)، وقد حضر السيربرسي كوكس نفسه تلك الجلسة. وأعرب عن سروره لتأليف حكومة وطنية، وأعلن ان حكومة لندن مستبشرة لهذا الحدث العظيم!!

ولم تستطع الحكومة المؤقتة هذه أن تحقق شيئا من المطاليب الاساسية كتأليف المجلس التأسيسي. وتشريع القانون الاساس وتأليف جيش وطني. فقد بقيت هذه المهات كلها تنتظر الحل العاجل بعد مبايعة الملك.

وفي ١٢ اذار (مايس) ١٩٢١ تم ترشيح الامير فيصل لعرش العراق نهائيا في مؤتمر القاهرة. الذي عقد برئاسة «ونستون تشرشل» وزير المستعمرات انذاك. والذي حضره عن العراق السير برسي كوكس. وسكرتيرة الشؤون الأجنبية المس بيل. ووزير الدفاع جعفر العسكري. ووزير المالية ساسون حسقيل. والجنرال هلدن. وعدد من المستشارين البريطانيين.

وفي يوم ٢٣ آب ١٩٢١ الذي اختاره الامير فيصل نفسه لتتويجه ملكا على العراق «لأنه يصادف الثاني عشر من ذي الحجة سنة ١٣٣٩ – وهو ذكرى بيعة الأمام علي بأمرة المؤمنين – جرت في الساعة السادسة من صبيحة هذا اليوم مراسيم التتويج في ساحة السراي بالقشلة التي امتلئت بالوفود من انحاء العراق.

وهكذا بدأت صفحة جديدة منذ ضحى اليوم الثالث والعشرين من شهر آب ١٩٢١ في تاريخ العراق الحديث... صفحة كان يضعف، ولاشك، من روعتها، احاطة الملك العربي بالبريطانيين عن يمينه وشماله. وكان هذا المنظر، في حد ذاته، يشير اشارة قوية الى صعوبة المهمة التي انتدب الملك فيصل الأول اليها.

لم يكن تتويج الملك فيصل الا المرحلة الأولى من مراحل التحول السياسي في العراق الحديث، وطبيعي ان يعقب تلك المرحلة مراحل عديدة اخرى ليتم البناء وتتركز اركانه. ذلك لأن الملك كان في هذا البناء الجديد، السقف القائم على بناء واهٍ، لم تستقر بعد قواعده واسسه.

والمشكلة الاساسية التي سيطرت على هذا العهد. والعهود التي تلته، هي الصراع بين فكرتين متعارضتين كل التعارض، ومختلفتين اشد الاختلاف، اذ بينما كان الجانب الوطني يريد ان يكون البناء الجديد في وجهه ومادته وفي ظاهره وباطنه عربيا. كان الجانب البريطاني من جهة اخرى يريد أن يبقى البناء بريطانياً في باطنه وجوهره، عربياً في ظاهره وعرضه.

وقد وفق البريطانيون في ايهام فريق من ساسة العراق بأن مصلحة البلاد الحقيقية تتطلب عدم الالحاف بمطاليبهم الوطنية قبل إن تتم بعض المسائل الجوهرية.

وبعد ان توج فيصل ملكا على العراق. استوجب الأمر اعادة تحوير العلاقات الأنكليزية العراقية خارج اطار الانتداب غير المحبذ من قبل الشعب. ولهذا الغرض تم صياغة العلاقات بين البلدين وفق تسمية اقل اثارة للشعب. حيث اعتمد مصطلح «معاهدة» عوضاً عن مصطلح «الأنتداب». فالمعاهدة التي أبرمت لمدة عشرين سنة فسُرّت بصورة متباينة من قبل الطرفين فهي بالنسبة للعراقيين كانت بمثابة نهاية للأنتداب.

أما الانكليز فقد رأوا في المعاهدة صيغة تعريفية لوضعهم في العراق من خلال الأسس العامة للأنتداب. فالسيطرة البريطانية برزت بأوجه مختلفة من البلاد، ومنح الرعايا الانكليز في العراق امتيازات وحصانات.

قام الملك فيصل الأول ورئيس الوزراء والمندوب السامي في تشرين الأول ١٩٢٢ بالتوقيع على المعاهدة التي أثرت في الأحداث السياسية المحلية، حيث أنها كانت ولغاية ١٩٣٢ القضية الجوهرية والمحور الاساسي للنزاعات والخلافات السياسية والحزبية انذاك.

لقد اثارت المعاهدة سخط ومقاومة القوى الوطنية التي جوبهت بأساليب العنف والقمع من قبل سلطات الأنتداب.

وخلال فترات عديدة من تاريخ الحكم الملكي، وبدرجات متباينة من الشدة. خضع الشارع السياسي العراقي لأحداث عنف واغتيالات سفكت فيها دماء كثيرة.

أن جزءاً كبيرا من المجتمع العراقي كان منذ بداية الحكم الوطني ولغاية الخمسينات ذا طبيعة عشائرية. فقد اسهم ذلك الجزء في الحياة الأجتماعية والأحوال السياسية في الوطن.

وأن انحسار القوة السياسية للعشائر دفع رجال الحكم للأستعانة بالقوات المسلحة كأداة بديلة بهذا الخصوص اذ عمدوا الى اقامة علاقات شخصية مع الضباط المتنفذين للحصول على تأييدهم في الصراعات

المحتدمة من أجل النفوذ. وأخذت تلك العلاقات نفس صيغة التحالفات التي اقيمت مع كبار الموظفين وشيوخ العشائر. وأوصلت عددا من الضباط لكرسي الوزارة من ناحية. وأدت الى تسريع دورات رجال الحكم في تسنم مقاليد الحكم من ناحية أخرى. وأن بقاء جماعة في الحكم لفترة طويلة نسبيا اثار حفيظة الجماعات الأخرى ودفعها الى اللجوء للعنف او التهديد به لأعادة ميزان القوة لصالحها. أن ذلك يعني التهديد بتدبير انقلاب عسكري او اللجوء اليه، او التصفية الجسدية للخصوم لحماية المصالح الخاصة.

لقد امضت السلطات البريطانية - المتمثلة في السفارة البريطانية - بالرغم من وجود الملك متربعاً على قمة المسؤولية بالتدخل في شؤونه، بل وفي كل صغيرة وكبيرة من شؤون الدولة والحكم، وعلى نحو - كما يقول الأستاذ عبدالنافع محمود في كتابه «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق» لم تتح معه المجال لبلوغ اية مؤسسة من مؤسساته اي قدر من حرية التصرف واطلاق يدها في صنع القرارات الموائمة لما كانت الدولة الناشئة بحاجة اليه.

فبدلا من أن تعْنى الدولة المنتدبة هذه المؤسسات على تطوير مهارات وكفايات العاملين في اجهزتها وادارتها، عمدت الى اسناد العناصر السائرة في ركابها وتمكينهم من الوصول الى مراكز السلطة السياسية، ومواقع القيادات الادارية. ليدينوا لها بالولاء. ويأتمروا بما تمليه عليهم من رغبات وأتجاهات. ويسيروا على الخط المفضي الى تأمين مصالح الدولة المنتدبة ولم تكتف السلطة الأنتدابية بهذا فحسب، وأنما أخذت بقاعدة دعم وأسناد الرؤساء والشيوخ الاقطاعيين، وتمكينهم من الوصول الى المقاعد النيابية مكونة من فئاتهم مراكز قوى سياسية قادرة على التمرد والعصيان، وبنفس المستوى الذي يستطيعون معه تكوين الاغلبية في قاعة المجلس لأقرار مشروعات القوانين التي تؤمن الابقاء على النفوذ البريطاني.

وبالاضافة الى ماسبق. بدأت تحاول استغلال مابين فئات المجتمع العراقي من اختلافات قومية ودينية وطائفية، وتدأب على تصعيد ماورثته من تناقضات مصلحية واعتقادية لتحول دون تمكينها من صنع وحدتها الوطنية، وأرساء مرتكزاتها الاساسية، لمواجهة متطلبات عهدها الجديد.

على مثل هذه الارضية الأجتماعية والسياسية المهزوزة، استقبل الشعب العراقي كيانه السياسي الحديث - عام ١٩٣٢ - دولة مُستقلة. وكان من البداهة بمكان ان يتعرض هذا الكيان المخلخل الى المزيد من الرجات السياسية وعدم الاستقرار ابتداءاً من تفاقم التمردات العشائرية. في عام ١٩٣٣، فانقلاب عام ١٩٣٦ ومرورا بثورة رشيد عالي الكيلاني التحررية، ومن ثم الانتفاضات الوطنية المتتابعة في الاعوام ١٩٤٨ و ١٩٥٢ و ١٩٥٦ وحتى ثورة عام ١٩٥٨.

كما كان من الطبيعي ايضا، ان تستعصي الحلول على الحاكمين. وهم يجابهون بتعاقب المشكلات. وتتابع الثورات، وتصاعد الأزمات - فتضطر الوزارات الى الاستقالة، والتخلي عن مسؤولياتها برغبة منها او اضطراراً، أو بأيعاز من «البلاط» أو أن يلجأ الى حل البرلمان عند اشتداد المعارضة وتأزم الأوضاع.

لقد تعاقبت تسع وخمسون وزارة على تولي الحكم ابتداء من عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٥٨، منها اربعة وأربعون وزارة بين عام ١٩٢٣ وعام ١٩٥٨، أي أن معدل عمر كل وزارة خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة السابقة على ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ زهاء ستة اشهر وأربعة وعشرين يوما.. !!

فلا غرابة اذاً ماافضت اليه طبيعة ماتوارثه المجتمع العراقي من تناقضات، وماكان بسبب تنكر الحاكمين في الالتزام بالنهج الديمقراطي، وماكان من اندفاع المؤسسة العسكرية في زج نفسها في حلبات الشؤون السياسية. أن يتعرض العراق لأنماط من التمزق السياسي - بما فيه اسلوب الاغتيال - والأرتجاج الأجتماعي، والتردي الاقتصادي».

وظاهرة العنف - وفي مقدمتها عمليات الأغتيال والتصفية الجسدية - عندما تنتشر في مجتمع ما وتتوسع - كما يقول الدكتور محمد جابر الانصاري في كتابه «تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي» فأنها تجلب معها ظاهرة استقطاب وأنشطار. حيث يسود صراع الاضداد. طبقيا وفكريا وحضاريا - وتنقسم الاشياء في ثنائية حاسمة محددة واضحة. بين اللونين الأسود والابيض. ولاتوسط بينهما. غير ان ظاهرة العنف. وتوأمها ظاهرة الاستقطاب والأنشطار. تمثلان خطراً كيانياً تجاه أي مجتمع توفيقي او حضارة توفيقية. لأنهما تؤديان الى فصم عُرى العناصر المؤتلفة المتصالحة بأسلوب الحسم والبتر. حيث يسقط عنصر ويسود عنصر مضاد اخر. لهذا من الطبيعي ان نجد فلسفة حاسمة باترة كالماركسية - مثلا - تتوسل بالعنف الدموي والصراع الطبقي لزيادة انشاطر المجتمع بين ضدين متقابلين لاسقاط قديمه الأجتماعي والاعتقادي واقامة جديدها على انقاضه. وأن نجد بالمقابل حضارة جامعة موفقة. كالحضارة الاسلامية تعمل جاهدة على التأكيد على «وحدة الأمة والجماعة» بل ووحدة الأجناس والشعوب. وعلى التقريب بين العناصر الأجتماعية المتضادة بالبحث عن «نقطة اللقاء» بينهما. وتجنب «الفتنة» واراقة الدماء. حتى لو ادى الأمر الى قبول حكم مستبد يحقق الأمن ووحدة الجماعة «وذلك في الفكر السياسي لدى كل من الغزالي وابن تيمية». وعلى ان ينحصر الصراع قدر الأمكان بين «دار السلام» و «دار الشرك». لا أن تنقسم الدار الأولى على ذاتها.

° ° °

لقد استعرضت في هذا الكتاب عمليات الاغتيال، او الشروع فيها، وتلك التي خابت لظروف طارئة حالت دون أتمام تنفيذها،التي وقعت في العراق منذ تشكيل - ماسميّ - بالحكم الوطني حتى قيام العهد الجمهوري وسردتها حسب تسلسلها الزمني بصورة دقيقة، وألقيتُ الاضواء على احداثها وملابساتها ونتائجها. ومن ثم افردتُ فصولا موسعة لأشهر هذه العمليات التي وقعت في العراق خلال هذه الحقبة من تاريخه. وسلطتُ الأنوار الكاشفة على اشخاصها وشخوصها، ومارافقها من امور - كانت خافية واكتنفها الغموض - واعتراها التعتيم. فبدت بعدها ناصعة - تصرخ بالحقيقة الكاملة.

لقد كان طابع بعض هذه العمليات، غير سياسي، كما يبدو ذلك اول وهلة - ولكن مارافقها من عناية الأوساط والأندية السياسية، ومانشرته الصحف السياسية عنها، معبرة اياها جُلَّ اهتمامها - جعلها، بحكم مجرياتها، في صميم السياسة.

ولقد أعتمدت في بحثي هذا على الصحف والمجلات التي كانت تصدر في تلك الحقبة من تاريخ العراق. وهي محفوظة الأن في المكتبة الوطنية. ولكن من المؤسف ان بعض اعداد هذه الصحف والمجلات ناقصة في تسلسلها الزمني. وقد وجدت صعوبة قصوى في العثور على هذه الصحف في بعض الأحيان!!

كما أعتمدت على الوثائق العراقية المودعة لدى (المركز الوطني للوثائق) وهي اضابير البلاط الملكي وبعض دوائر الدولة. ولكن من المؤسف حقا ان هذا المركز كان يعاني نقصا كبيرا في التنظيم. وكان كثير من اضابيره مكدسة في (الكواني). وقد تلف كثير من (الوثائق) الخطيرة بسبب قلة (العناية) و (الحرص)!!

كما أعتمدت في بحثي واستقصائي للاحداث على (الوثائق البريطانية) التي تفضل الباحث الفاضل نجدة فتحي صفوة فنشرها في كتابه: «العراق في الوثائق البريطانية». كما زودني القانوني الضليع الاستاذ ضياء شيت خطاب - رئيس محكمة التميز سابقا - ببعض الوثائق التي استفدت منها كذلك.

وكانت (الرسائل الجامعية) - وهي الاطروحات التي قدمها بعض طلبة الدراسات العليا في جامعة بغداد وغيرها مراجع افادتني كثيرا في هذا البحث.

وكذلك (مذكرات الساسة العراقيين) وهي تقرب العشرين مؤلفا - بعضه لايزال مخطوطا - وقد أعتمدت عليها - رغم تناقضها في سرد الاحداث - ومذكرات بعض البريطانيين ممن شاركوا في صنع احداث تلك الحقبة من وجهة نظرهم الخاصة، التي لاتخلو من تحيز واضح لسياستهم واهدافهم.

كما كانت مقابلاتي الشخصية لبعض الشخصيات ممن صنعوا الاحداث، او عاصروها، او سمعوا حكايات عنها - ذات فائدة قصوى لسبر غور تلك الاحداث، ومعرفتها من مصادرها الحية الوثيقة.

أنني اذ اسجل هذه الصفحات بعد معاناة شديدة في البحث، والتقصي، والاستقراء، والأستنتاج، لأشعر بأني قد أديت واجباً دفعني اليه البحث في تاريخ عراقنا الحديث، لكي يطلع الجيل المعاصر، على ماكانت عليه الأمور في تلك الحقبة التي مضى عليها الزمن، وأصبحت في عداد الماضي المندثر.

والله من وراء القصد.

١ آذار ١٩٨٦ احمد فوزي



مسلسل الاغتيالات

من ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠
الى ١٤ تموز ١٩٥٨

بعد اول اغتيال يقع في العراق – بعد قيام (الحكم الوطني) وتشكيل أول حكومة مؤقتة في ١٢ صفر ١٣٣٩ المصادف ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ برئاسة نقيب اشراف بغداد السيد عبدالرحمن الكيلاني – هو مصرع السيد محمد شريف الفاروقي (العمري) – اذ اغتيل وهو في طريقه من الموصل الى بغداد. بين قريتي صوفه والشورة في قضاء الشرقاط (محافظة الموصل) في يوم ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٠ – اي بعد يوم واحد من قيام الحكم الوطني.

ومحمد شريف هو أبن محمد افندي العمري العراقي الموصلي. ولد في السنة الثانية عشرة بعد الثلاثمائة والألف هجرية. فلما بلغ الرابعة من عمره ارسله والده الى احدى المدارس الابتدائية الرسمية ثم الرشدية فالاعدادية. فتخرج منها. ثم ارسله والده الى المدرسة العسكرية في بغداد فقضى فيها أربع سنوات. ثم بعثته الحكومة الى (الاستانة) لأكمال دراسته العسكرية. فدخل مدرسة الفنون الحربية في قسم (الرجّالة) في المكتب (الشاهاني العالي) فتخرج فيها وعين برتبة (ملازم ثاني) للمشاة في الفيلق الثالث عشر في (الروم ايلي). ثم ارسلته الحكومة العثمانية لتسكين الثورة في الأرناووط (بلاد الالبان) ولجمع السلاح في ولاية (قوصوه) ونواحيها.

وكان بوظيفة مرافق (ياور) الفيلق الحادي عشر. فقام بالمهمة مدة خمسة اشهر ثم رجع الى الاستانة جالباً انظار امرائه بعد ان ارضى الحكومة والثائرين. وبتلك الوسيلة توصل الى نيل توجهات (محمود شوكت باشا) ايام كان بقائدية (محافظة الاستانة). وكان قد نظم تقريرا في نقائص مأموري (الالبان) حين اجراء الحركات العسكرية وقدمه الى محمود شوكت باشا. فأزدادت مكانته عنده. وعلى طلبة ارسله الى وطنه الخاص مأذونا برتبة (ملازم أول). وقبل اكماله مدة الأجازة توفي والده فأضطر الى البقاء في الموصل. فأجيب الى طلبة وعين ضابطا في الجيش.

وعندما انشأت الحكومة العثمانية في الاستانة مدرسة عسكرية مؤقتة سمتها (انداخت مكتبي) اي (مدرسة الرماية) فطلب ذهابه اليها وساعده على اجابة طلبه (اسعد باشا الدروزي) القائد في الموصل حنيذاك. فذهب وأكمل التحصيل في المدة المعينة. وعلى اثر ذلك نشبت الحرب بين حكومات البلقان والحكومة العثمانية فأشترك بالحرب متطوعا. وبعد انتهائها عاد الى وطنه. فعين معلماً في مدرسة التعليم العسكري (كوجك ضابط مكتبي) حتى نشوب الحرب العالمية الأولى.

وقد نمى الحسّ القومي لديه حينما شاهد معاملات التفرقة بين الأتراك وغيرهم. وأطلع على الافكار المكونة في رؤوس الترك ضد العرب. فأخذ يعمل فكرته في المقارنة بينها وبين ماوجه فكره اليه، وكان شديد الحرص على سماع الخطب والمحاضرات في المؤسسات والنوادي التركية وغيرها. فيغير زيه ويدخل تلك المنتديات سرا.

فعظمت فيه النفرة من الترك. وفي ذلك الحين كان قد استعرت نار الثورة العربية في (حوران والكرك) ثم في بلاد (اليمن) التي كثرت فيها مظالم الاتراك بنهوض (الادريسي والأمام يحيى)، ثم توسع نطاق مبدئه الى فكرة اسلامية عربية على اثر حصول الاضطرابات في الجزائر ومراكش ومداخلة فرنسا واسبانيا في شؤون تلك الحكومات. فأثرت على تفكيره تلك الأحوال الخارجية تأثيرا عظيما فعزم على الهرب من المدرسة الحربية الى جهة من تلك الاقطار العربية النائية للاشتراك معهم في تخليص اوطانهم من تجاوز الاعداء وتعسفهم، ولما تأهب للرحيل علمت ادارة المدرسة بعزمه فقبضت عليه ومنعته من الخروج عن المدرسة ثلاثة اشهر وحالت دون مرماه.

ولما كان في (الروم ايلي) انضم الى الأتحاديين، لما كانوا يتظاهرون به من ان غايتهم علو شأن المسلمين كافة وتوحيد كلمة الاسلام في الممالك العثمانية وسائر الممالك بدون تفريق بين قوم ومذهب، فأشتغل معهم هناك، ولما آتى الى الموصل شرع ببث فكرة الاتحاديين، وعمل على تقوية حزبهم، وساعده في ذلك بعض المواطنين. وقد كان يدعو الى العمل بخطابات في المجتمعات العسكرية وبالنشرات في جريدة (نينوى) — ثم لما تبين له سوء نوايا الأتحاديين على غير الترك وخاصة العرب، عدل عنهم وأنضم الى حزب الببرال — المعتدل — الذي كان قد اخذ بالنشوء. وكانت له شعبة سرية في الموصل، ثم انقلب الحزب المذكور الى حزب (الائتلاف) فثابر على تأييده وتقويته وبث افكاره بمقالات نشرها في جريدة (النجاح) ثم تبين له عدم أمكان الحصول على الغاية المنشودة من وراء هذا الحزب فأنصرف الى حزب (اللامركزية) العربي، ثم الى حزب (النهضة العربية) فأخذ يعمل سرا. ولما نشبت الحرب في (طرابلس الغرب) طلب الاشتراك فيها والأنضمام الى جيش (محمد السنوسي) فردت الحكومة طلبه فأخذ يتربص الفرص للخروج من العراق ليتمكن من الالتحاق بالهيئة العاملة من الحزبين (اللامركزية والنهضة) وهذا ماحمله الى الذهاب لمكتب الرماية الموقت (انداخت مكتبي) ولكن لم تساعده الاقدار.

ولما استمرت نار الحرب الكبرى، توسعت دائرة فكرته السياسية والادارية فأخذ بتأسيس شعب الاحزاب المذكورة من الضباط العسكريين الوطنيين، وعلى اثر اعلان التجنيد العثماني العام ذهب مع الفيلق الثاني عشر الى سوريا، فأنشأ الفيلق مدرسة ضباط الأحتياط، فعين فيها معلما في تعبئة الجيش، فأخذ ببث الافكار العربية بين ابناء وطنه فأيقظهم ونفخ فيهم روح القومية العربية، واعلمهم بالخطط التي كانت تمشي عليها الاتراك لتتريك الأمم، وتداول الافكار معهم في أتخاذ التدابير للخلاص من هذه النزعة القاسية، وكيفية مقاومة تشبثات الترك الظاهرة والخفية بكمال العزم والثبات، حتى كاد ان يجعل من المدرسة العسكرية (ناديا قوميا) تتلهب فيه افئدة الطلاب من أبناء العرب حماسة ووطنية وكان يسعى لتحقيق اماني (جمعية الضباط العسكرية) التي هو أحد اركانها عمل على توحيدها مع جمعية (فتاة العرب) لما رأى في ذلك من الفائدة الكبيرة (*).

وكان من اعماله عقد اتفاق بين قسم من ضباط العرب وطلاب المكتب العراقيين على الهروب من الجيش التركي والانضمام الى الجيش العربي في الحجاز، فأحست الحكومة بما نوى فأخذته للتحقيق معه، واوقفته مسجونا في سجن المدرسة خمسة عشر يوما، ولما لم تظفر منه على بينة قانونية ارسلته الى (جناق قلعة) في خط (انار فارطة) فذهب باسلا لم تفتر عزيمته، ولم يحد عن السير وراء غايته، وتعاهد مع رفقائه على الهروب من الجيش التركي، فحين وصوله الى (انار فارطة) اجتمع بالقائد العربي سليم بك الجزائري — الوطني الكبير — ورتبا الخطة التي يجب اتباعها، ثم لما قبضت الاتراك على الجزائري وأرسلته الى ديوان (عالية)، علم ان الأمر قد بدأ بسليم وسيتناوله ايضا، غير أن الواقعة الدموية التي حدثت على اثر ذلك ملأت الأرض بجثث القتلى،

(*) هذه المعلومات تفضل الاستاذ الباحث خيري العمري بتزويدي بها مشكورا.

مكنه من انتهاز الفرصة. فطلب بكونه من جملة قائدي تلك الحملة عقد متاركة بضع ساعات مع الاعداء لرفع الاجساد من الأرض وذهب بنفسه للمفاوضة مع القائد الانكليزي في هذا الخصوص. وبهذه الوسيلة وفق للخروج من الجيش التركي. وأطلع القائد الانكليزي على نواياه. التي لخصها بقوله: «أني ضابط عربي. وقصدي خدمة عنصري. فأريد الخروج من الجيش التركي على هذه الشروط: ١ - ان لا أعد اسيرا. ٢ - وأن ارسل الى مصر. ومنها الى اي مكان أريده. ٣ - ان أكون ضيفا على الحكومة الأنكليزية. ٤ - أن يكون أمري مكتوما عن الاتراك لئلا يلحقوا ضررا بأهلي واخواني.. فأجيب على هذه الشروط. وأرسل الى مصر من ذلك الحين. فعلم به «شريف مكة» فطلبه اليه. فسافر الى الحجاز. وكان ذلك من بعض امانيه فتكلم مع الشريف حسين فيما يجب عمله لأعلاء شأن العرب. وأنضم الى الجيش الحجازي. فبرزت الثورة الحجازية وهو عميدها. وعلى يده كان اخراج الاتراك من (جدة) فحصل على ثقة الشريف حسين به واعتماده عليه. حتى انه كان يخاطبه بيا ابني وياولدي. وأنت عندي بمنزلة فيصل وعبدالله.
وكان على يده عقد المعاهدات العربية مع الحلفاء. ثم اشترك بتشكيل الوزارة الحجازية. فأعتمدت عليه الحكومة العربية اعتمادا تاما فأرسلته الى مصر معتمدا عسكريا وممثلا للحكومة الحجازية هناك.

وبعد ان مكث بمصر سنة ونصف سنة ابتلي بمرض عصبي، أنبعث من الأتعاب الفكرية. فأوصاه الاطباء بأن يترك الأتعاب البدنية والفكرية الى ان يسترجع مافقده من عافيه. ثم عاد الى الموصل.
وفي ظهيرة يوم ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٠، وبينما هو في منطقة الشرقاط تصدت له جماعة من افراد العشائر، يتزعمهم شخص يدعى (بليبل) واردوه قتيلا.

وظلت قضية اغتياله يكتنفها الغموض مدة طويلة من الزمن، حتى القي القبض بعد ثلاث عشرة سنة على (بليبل) متهماً بأغتيال محمد شريف الفاروقي العمري وسيق الى المحكمة الكبرى لمنطقة الموصل وفق المادة ٢١٤ من ق. ع. ب.
وقد بيّن المتهم في افادته امام المحكمة من ان اتفاقه مع جماعته كان لقصد سياسي وهو الثورة على الحكومة في ذلك الزمن، غير انه أنكر اشتراكه في اغتيال محمد شريف العمري، وانه بريء من ذلك (٥).
ولمرور مدة طويلة على تلك الحادثة ولعدم وجود مايؤيد الواقعة فقد اصدرت المحكمة قرارها ببراءة المتهم (بليبل) من اغتياله محمد شريف العمري.
وقد اقيمت حفلة تأبينة على روح السيد محمد شريف العمري في ٧ تشرين الثاني ١٩٢٠ في الموصل. القيت فيها الكلمات مطرية مواقفه القومية والوطنية، وجاء في ختام الكلمة التي القاها الاستاذ محمد رؤوف الغلامي قوله(٥):
«كان رحمه الله حديد الفكر. بعيد النظر، يغلب عليه السكوت، لايتكلم الا حين يسأل، ولايجيب الا عن روية وتدبر، لايدخل في حديث جلسائه الا بعد طلبهم، شديد الحياء متواضعا، عالي الهمة، ماضي العزمة، شجاعا، مقداما، يناصر الحق ويسعى له، يحب الرفاهة من العيش، يريد ان يكون رجلا كبيرا في منصب كبير ليتمكن من خدمة امته ففجعتنا به يد الاقدار، واختطفته من بيننا ايدي المنون، فمات شهيدا مظلوما، ومن الحصول على ثمرات اعماله محروما. فجدير بنا ان نعزي بفقده الأمة العربية عامة وأبناء بلدنا البررة خاصة. وفي مقدمتهم عائلته طالبين من الله تعالى للفقيد الأجر الجزيل ولعائلته حسن الصبر وللأمة العربية الخلف. ولاحول ولاقوة الا بالله».

---

(٥) الدعوى الجزائية المرقمة ٣١٠ / ج / ٣٣ الموصل - من كتاب (القضاء الجنائي العراقي) الجزء الثاني للاستاذ سلمان بيات.

وقد أبنّ الشاعر الموصلي الاستاذ فاضل الصيدلي الفقيد محمد شريف العمري في قصيدة نشرها في جريدة (الاستقلال) في عددها الصادر في ٥ كانون الأول ١٩٢٠ قال فيها :

اي خطب دهى وأي عظيم اي ندب اردى الحمام كريم

الى ان يقول :

ضمك اليوم في حشاء بشوق وطن بت فيه خير ضميم
فهناء له وحسن مآب لك فيه بذا الوصال المقيم
رحم الله منك ذات كمال نالها غدر ناقص مذموم
رحم الله منك روح زكي رحمة اي رحمة من رحيم
رب فأجعل مثواه مقعد صدق في جنان المأوى ودار النعيم

• • •

وكانت عملية اغتيال الكولونيل لجمان التي وقعت في ١٢ آب ١٩٢٠ اي قبيل تشكيل (الحكم الوطني) في العراق بحوالي الشهرين – لاتزال عالقة في الاذهان، وصداها يتردد في كافة الاوساط السياسية في لندن وبغداد .

فقد كانت جريدة «بغداد تايمس» قد نعت ليجمان بقولها : «ننعي بكل اسف وفاة اللفتنت كولونيل جيرال. اي. ليجمان س. ئي من الآي سوسيكس الملكي الملحق بالادارة الملكية في العراق، المتوفي في خان النقطة في ١٢ آب وعمره (٤٠ سنة). والظاهر ان قتله جرى عمدا وأن قاتله هو خميس أكبر اولاد الشيخ ضاري المحمود زعيم عشيرة الزوبع. وقد فتك به وهو ضيفه وفي الليلة التي كان فيها نائما تحت خيمته وقتل معه سائق سيارته وهو من ابناء العرب ... ووجد جثمان المقتول بعد قليل في الخان فحمل الى الفلوجة ودفن في احدى المحطات العسكرية »(٠) .

أما ليجمان هذا، فقد كان رجل الاحتلال القوي، وعقلة المدبر، وركنه المكين، الذي يستند اليه في الشدائد والملمات. وغيابه عن الساحة العراقية بعد مصرعه في شهر اب ١٩٢٠ الذي يمكن اعتباره بانه الشهر الثالث عشر في شؤومه على القوات البريطانية في وادي الرافدين بمثابة كارثة حقيقية نزلت بسلطات الاحتلال (٠٠) .

• • •

وفي يوم ٢٤ كانون الاول ١٩٢٠ اغتيل مفتش البوليس (الشرطة) سلمان روبين حبه. فقد نشر نائب مدير البوليس في بغداد في جريدة «الاستقلال» في عددها المرقم ٢٨ الصادر في يوم ١٩٢٠ اعلانا اعلن فيه: عن مكافأة خمسة الاف روبية تعطى خبرا ينتج بتوقيف ومعاقبة الشخص او الاشخاص الذين اشتركوا باغتيال مفتش البوليس سلمان روبين حبه (المختص لبوليس لواء بغداد) الذي قتل رميا بالرصاص نحو الساعة السابعة عشرة ونصف اي ساعة بعد الغروب» في مساء يوم الجمعة ٢٤ كانون الأول في طريق تحت التكية بجانب ميدان جامع مرجان ببغداد» .

---

(٠) تمثل جريدة «بغداد تايمس» الصادرة باللغة الأنكليزية المصالح البريطانية في العراق ويظهر من صياغة الخبر حقدها على العرب .

(٠٠) نشر الاستاذ الباحث عبدالجبار العمر كتابا عن (مصرع الكولونيل لجمان) تناول فيه بالتفصيل حادثة الاغتيال والمحاكمات السياسية المثيرة التي جرت امام القضاء العراقي طبع ببغداد عام ١٩٨٣ كما نشر الاستاذان عبدالحميد العلوجي وعزيز جاسم الحجية كتابا عن (الشيخ ضاري) عام ١٩٦٨ .

وكانت جريدة «العراق» البغدادية الصادرة في ٢٨ كانون الأول ١٩٢٠ قد نشرت تحت عنوان : «اغتيال» خبرا قالت فيه : «قد أغتالت يد مجهولة ليلة السبت الماضي غصن حياة «سلمان افندي» مفتش البوليس في الساعة الـ ١٢ عربية . ولما ذاع خبر قتله اسف لهذا الحادث كل من عرفه . اذ كان شابا نشيطا يحب عمل الخير، عذب الحديث. لين العارض. وقد شيعت جنازته بكل حفاوة واحترام. ومازال القاتل مجهولا والتحقيقات عنه جارية بنشاط . فنحن نعزي آله وذويه ونتمنى لهم صبرا جميلا»(٥) .
وتكرر نشر خبر المكافأة في جريدة «العراق» عدة مرات. ثم انقطع دون الاشارة الى شيء حول الحادث .

وقد روى لنا الأستاذ حسين جميل المحامي ان قريبه السيد عبدالعزيز جميل كان قد اخبره بأن قاتل مفتش البوليس (سلمان افندي) هو السيد ابراهيم جايد. الذي كان ممتعضا من تصرفات هذا المفتش اليهودي، ومن غطرسته، ومن حقده على الوطنيين. وانه السبب في اعدام السيد عبدالمجيد كنه. وكان له ضلع كبير في القاء القبض عليه وتقديمه للمحاكمة. والحكم عليه بالاعدام شنقا ليلة السبت ٢٥ ايلول ١٩٢٠ فصمم على اغتياله . فتربص له في بداية ظلام الليل عند طريق يقع (تحت التكية) عند منعطف بجانب جامع مرجان، وأطلق عليه النار وارداه قتيلا. وفرّ الى جهة لم تتمكن الشرطة من القاء القبض عليه. وسجل الحادث ضد مجهول.
ويشاء القدر ان يقتل ابراهيم جايد من قبل أحد ابناء من قتلهم، عندما كان يلج باب محكمة جزاء بغداد في اوائل الخمسينات .

° ° °

وفي مساء يوم الثلاثاء ٢٠ شباط ١٩٢١، وفي حوالي الساعة التاسعة، بينما كان السيد حامد محمود البدري (السامرائي) متصرف لواء الموصل جالسا في ديوان حقي آل المفتي، اذ باطلاقة نارية ترديه قتيلا.
ونشرت جريدة (الموصل) في عددها الصادر في ٢١ شباط ١٩٢١ تصف عملية الاغتيال قائلة :
«حوالي الساعة التاسعة افرنجية من ليل امس بينما كان سعادة السيد حامد بك متصرف لواء الموصل جالسا في ديوانه في دار حقي افندي آل المفتي وعنده جمهور من الزوار، أذا بيد بيد اثيمة مجهولة اطلقت النار عليه من نافذة الغرفة فأصيب السيد حامد بك في ظهره فوقع قتيلا . وعلى أثر هذا الحادث الفظيع خرج بعض الأشخاص لتعقيب القاتل والقاء القبض عليه ولكنه، شلت يداه، فرّ هاربا وترك وراءه عباءته، ولم يتمكن أحد من القبض عليه ومعرفته .
وأصدرت الحكومة بيانا ناشدت فيه «كل من عنده ذرة من الشرف العربي والغيرة الوطنية وفي أمكانه اظهار الجاني الأثيم الذي قتل المرحوم السيد حامد بك متصرف لواء الموصل أو اعطاء معلومات تؤدي الى معرفة القاتل ان يخبر بذلك دائرة البوليس، والحكومة تكافيء المخبر بجائزة مالية قدرها خمسة آلاف روبية، فضلا عن أنه يكون قد قام بالواجب الشريف الذي تدعوه اليه المرؤة والنخوة العربية الشريفة» .
وأمرت دائرة المعارف في الموصل بتعطيل مدارسها الرسمية حزنا على المرحوم حامد السامرائي .
وقد تطرق علي محمود الشيخ علي في مذاكرته الى هذه الحادثة بشيء من التفصيل، فقال : — «أن الحكومة التي اعلنها السر برسي كوكس في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ برئاسة النقيب وتحت اشرافه هو. قد ساعدت على ادخال عناصر عراقية في الوظائف الحكومية، وهيأت لهم فرصة اشتراكهم في ادارة البلاد. على ان السلطات الرئيسية بقيت في أيدي الموظفين الأنكليز. فالفائدة التي نتجت من هذا التطور ان قسما من العراقيين، بدأوا يستفيدون من خزينة الدولة، حيث خصصت لهم رواتب ضخمة. الا أن مردّ الأوامر في كل

(٥) تعتبر جريدة (العراق) من الصحف الموالية للسلطات البريطانية الحاكمة انذاك .

مؤسسة من المؤسسات الحكومية، او مصلحة من مصالحها، كان الى الضباط الأنكليز فيها، لقد جعلوا لكل وزارة مستشارا بريطانيا. وقسموا البلاد الى ثلاثة عشر لواءاً، وشبه لواء هو أربيل، وعينوا لكل لواء متصرفا وطنيا بجانبه مشاوراً اداريا بريطانياً. ومدير شرطة وطني، في حذائه مفتش شرطة بريطاني، في الاساس كان في كل لواء من هذه الألوية حكام سياسيون بريطانيون ومدراء شرطة بريطانيون. فالوضع لم يتغير بشيء، الا بأضافة المتصرفين ومدراء الشرطة الوطنيين اليهم، والمدراء العامون كلهم الا القليل منهم كانوا ضباطا بريطانيين. ولم تترك مصلحة من المصالح الفرعية الأخرى الا ورأسها ضابط انكليزي.

فالسلطة التنفيذية وأن كانت قد أودعت اليهم في الشكل الظاهر، ولكن السلطة الحقيقية بقيت في ايدي الضباط البريطانيين. وكان أكثر هؤلاء الضباط ذا نشأة عسكرية جافة تأبى ان ترق او أن تلين، حتى أن المفتش الاداري في الموصل (نولدر) «عين نولدر حاكماً سياسياً في الموصل في ١٤ تشرين الثاني ١٩١٩ خلفاً للمستر بيل الحاكم السياسي الذي اغتيل في منطقة ببراكداء لم يقبل ان يعمل مع متصرف وطني. وأن اول متصرف وطني بعث به الى الموصل كان مصيره القتل في أول ليلة قضاها في محل وظيفته. وقد تواترت الادلة على ان مدبر قتله كان الأنكليزي (نولدر) وقد ظلت الموصل من دون متصرف مدة غير يسيرة، الى أن تم نقل (نولدر).

والحقيقة أن الحكومة لم تهتم بالأمر، ولم تكشف الاسباب التي دعت الى أرتكاب هذه الجريمة.

ويروي الاستاذ عبدالعزيز القصاب في مذكراته عن عملية اغتيال متصرف الموصل قائلا: «بعد اغتيال حامد السامرائي متصرف الموصل، نقلت من متصرف الكوت الى متصرف الموصل، ولما جئت الى بغداد فيها تحققت من ان المرحوم السيد حامد اغتيل في يوم وصوله بالذات الى الموصل من قبل شخص مجهول، بينما كان جالسا في بيت آل المفتي في محلة باب سنجار. وأن الحكومة لم تهتم بالأمر. ولم تكشف الأسباب لأرتكاب هذه الجريمة، فقابلت وزير الداخلية يومها توفيق الخالدي، وبعده قابلت رئيس الحكومة السيد عبدالرحمن النقيب. واستفسرت منهما عن السر في هذا الحادث، فلم يتمكنا من أجابتي عن السبب، وقال لي السيد النقيب أن التحقيقات جارية في الموضوع ولم يظهر للان شيء. فقلت له: أنا لا أتمكن من الذهاب الى الموصل قبل ان اعلم الأسباب التي ادت الى اغتيال هذا المتصرف. وهل حدث هذا من قبل أهل الموصل لعدم رغبتهم فيه؟... أم أنه ناشيء عن عدم قبول السلطة الأنكليزية بالموصل لحاكم عربي؟. ولذلك فأنا معذور لعدم قبولي هذه المتصرفية. فأخذ المرحوم يرغبني بقبول هذا المنصب، فأجابته بعدم أمكاني ذلك. وأنهيت الحديث معه وخرجت لأقدم استقالتي من متصرفية الموصل».

هذا، وقد أتضح بعد ذلك أن مرتكب الجريمة هو (عرميط) العريف بشرطة الشبانة. وبتحريض من الأنكليز. وقد انتقم اهالي الموصل لمتصرفهم الشهيد فخطفوا ضابط استخبارات الحامية الأنكليزية هناك فقتلوه ورموا جثته في بئر قريبة من (الغزلاني). فيما شيعوا جثمان حامد السامرائي بأحتفال مهيب كان يتقدمه ابنه الصغير حينئذ (الدكتور صفاء الدين حامد) حاليا ودفن في جامع نبي الله شيت عليه السلام في الموصل.

وقد رثاه الشاعر الموصلي الأستاذ فاضل الصيدلي بقصيدة جاء فيها:

ماتولى المقام حتى تولى	قادم احضروا له القبر نزلا
قادم اسرع الحمامُ اليه	فتلقاه فأجتنى منه وصلا
وترآى فأستقبلته المنايا	برحيل من قبل ماحط رحلا
فكأنّ المنون كان اليه	في أنتظار حتى به نال سؤلا
وكأن الحدباء من فرط شوق	حجبته في صدرها أذ تجلى
او لخوف الفراق ضمته حرصا	في حشاها فكان أدنى محلا
جاءنا حامدا وراح حميدا	وهو فينا المحمود مادام حلاَ

قتلوه ظلماً غريباً ولو أن ... قتلوا واحداً لنا كان اولى

أيُّ كفٍ اليه مُدَّ بغدرٍ ... ليت ذاك الكف الذي مُدَّ شلاَّ

فرحة اعقبت ثبورا وويلا ... فتعالوا ندعو ثبورا وويلا

فلام عليه ماغاب نجم ... ويجلى صبح وليل تولى

ايها الراحل المجد رويدا ... علَّ نشفي اشتياقا منك علا

ايها الراحل المسارع مهلا ... لنوفي حق الضيافة كلا

ماالذي في المقام انكرت حتى ... قد عجلت الوداع مذ قبل اهلا

لايسؤك المبيت حتى تراب ... أنت من أن قد كنت فوقه اعلا

لم يحط الثرى مقامك لا بل ... صرت ذا اليوم فوق ماكنت قبلا

سوف يعني بأخذ ثارك حكم ... لااراه أن يقبل الظلم عدلا

سوف يوفي بحق قدرك قوم ... ليس يرضون بالخيانة فعلا

ياأهيل الزوراء صبرا جميلا ... ولو أن البلاء والله جلا

نحنُ اولى منكم بحزن عليه ... وهو فينا اعز شأنا وأغلى

حسبنا الله في المصاب جميعا ... ثم لاقوة ولا حول إلاَّ

• • •

وفي يوم ١٩ حزيران ١٩٢٣ حاول شخصان الاعتداء على حياة الاستاذ ابراهيم صالح شكر – الكاتب السياسي الجريء – ولكن هذا الاعتداء لم يسفر الا عن ضرب وسب ونتف لحيته !!

ويروى الاستاذ مصطفى علي في الكتاب الذي صدر عن (حياة واثار ابراهيم صالح شكر) : أن العدوان على ابراهيم قد وقع بتحريض من ثابت عبدالنور الذي ضاق ذرعا بوخزات أبراهيم ولذعاته، فأستعدى عليه أحد الاشقياء ويدعى «خضير» فعمد هذا الى أبراهيم في الشارع العام قرب (بيت لنج) وأعتدى عليه بالضرب والسب ونتف لحيته، ثم مضى لسبيله من دون أن يعرفه أحد.

أما الاستاذ حسين جميل فيؤكد أن «خضير» هذا من سكنة باب الشيخ. وكان دلالاً في كراج لسيارات النقل بين بغداد والشام، وقد سكن الشام بعد ذلك وكف بصره أخر عمره.

ويذهب مولفوا الكتاب (*) أن الاعتداء كان بتحريض من ياسين الهاشمي الذي هاجمه ابراهيم صالح شكر بمقال بعنوان : «الى ياسين باشا الهاشمي»، وعبدالغفور البدري الذي هاجمه بمقال : «الجريدة الهوجاء (الاستقلال)» وثابت عبد النور الذي هاجمه بمقال: «سوق عكاظ المقبلة، هل تتكرر السيئات الأولى» وأن هذا الأعتداء نفذه الشقي خضير وشخص أخر من أعوانه.

وفي يوم ٢١ حزيران – اي بعد يومين من عملية الأعتداء كتب الأستاذ ابراهيم صالح شكر مقالا في جريدة (العاصمة) في عددها المرقم ١٨٩ بعنوان : الى أنظار الشعب، قال فيه : «قد عزمت على تأجيل اصدار صحيفتي (الناشئة الجديدة) بسبب الاعتداء الذي وقع عليّ من قبل شخصين من المتشردين بل قد اصمم على كسر القلم وتوديع الادب والكتابة بصورة نهائية لان لديّ ادلة مقنعة على ان هذا الاعتداء قد وقع بأيعاز من أشخاص يدعون الادب والوطنية والفكرة الاستقلالية.

أني لا اهتم بأناس تسوقهم اخلاقهم الى مقابلة الادلة والبراهين بالمؤامرات ضد الحرية الشخصية والحرية الفكرية، ولكن يسؤوني جدا أن أخدم امة يعيش بين ظهرانيها أمثال اولئك الاشخاص تحت ستار الشرف.

(*) الكتاب من اعداد الاساتذة : عبدالحميد الرشودي وخالد محسن اسماعيل وجميل الجبوري

فوداعا ايها الادب الى أن تميز الأمة بين الأوباش والاشراف، والى أن تظهر الحكومة دخائل من يعيشون عالة على الشرف وهم من المجرمين.

وعلقت الجريدة على هذا البيان بقولها : «يسوؤنا ان يعبث المتشردون في رابعة النهار بالأمن العام، ويعتدوا على كاتب فاضل كابراهيم صالح شكر. بل ويسوؤنا أكثر من ذلك ان يقع هذا الاعتداء بأيعاز من أناس لايزالون يلهجون بالأنتساب الى الادب والاخلاق الفاضلة، ونستاء أكثر من كل شيء أخر اذا بقيت الأمة مخدوعة بأولئك الذين تخنقهم النهضة الادبية ويسوقهم انهزامهم الادبي الى وسائل الاجرام وتشجيع المجرمين» .

• • •

وفي مساء الجمعة ٢٢ شباط ١٩٢٤ أغتيل السيد توفيق الخالدي وزير الداخلية السابق وهو في طريقه الى داره في محلة جديد حسن باشا ببغداد. وكان لاغتياله دوي كبير وواسع في كافة الأوساط.. فالقتيل وزير بارز وعضو هام في المجتمع العراقي، ولعل عملية اغتياله اعتبرت ابرز علامة في مطلع الحكم الوطني في العراق.

وقد نشرت جريدة (العراق) في عددها المرقم ١١٥٢ في ٢٥ شباط ١٩٢٤ النبأ التالي : «بينما كان معالي توفيق بك الخالدي وزير الداخلية السابق ذاهبا الى داره في محلة جديد حسن باشا مساء أول من أمس – اذا بيد اثيمة اطلقت عليه اربع عيارات نارية فأردته قتيلا لساعته، وقد هرب الجاني حالا، فأسرعت الشرطة بعد الواقعة ببضع دقائق، ولكن رأت ان الرجل قد قضى، وهرب الجاني. وقد تبين من الكشف الطبي أن العيارات النارية هي من مسدس من نوع برونيك، وأن الرصاصات اجتازت من ظهره الى قلبه حيث توفي حالا» .

وقد حار الناس في حينه – كما يقول الاستاذ الحسني في كتابه «تاريخ الوزارات العراقية» في تعليل هذه الحادثة، فقال بعضهم : ان القتيل كان من انصار الجمهورية وانه كان يرى رأي النقيب السيد عبدالرحمن في وجوب اسناد الحكم في العراق الى عراقي، فأتفق الملك فيصل مع وزيريه جعفر العسكري ونوري السعيد على وجوب التخلص من الخالدي، فأسر الوزيران ذلك الى معروفهما شاكر القرهغولي فأختبأ هذا في دار عبدالحميد كنّه القريبة من دار الخالدي حتى اذا اقترب المغدور منه تبعه القرهغولي ثم اطلق النار عليه فأرداه قتيلا. ويدلل اصحاب هذا الرأي على رأيهم ان كلا من العسكري والسعيد والقرهغولي لقي حتفه مقتولا، فكانوا مصداقا للحديث المعروف «بشر القاتل بالقتل» وقال البعض الاخر ان الخالدي كان من دعاة الاتحاديين في دولة العثمانيين كما كان عضواً بارزاً في (الحزب الحر العراقي) الذي اشتهر بموالاته للأنكليز وبالميل الى نظام الحكم الجمهوري، وأن القاتل هو عبدالله محمد سريّه يساعده في القتل شاكر القرهغولي، وأن القوميين العرب وعلى رأسهم ياسين الهاشمي قابلوا الاغتيال بالغبطة والسرور، وربما كانوا على علم مسبق به .

ويروي الاستاذ الحسني أن عبدالله سريه قال له عندما كانا في معتقل العمارة في اعقاب الحركة التحررية التي قامت في ايار ١٩٤١ بأنه هو الذي قتل الخالدي، وأن شاكر القرهغولي كان شريكه في هذا القتل، وأنه كان عضوا في جمعية سرية هدفها الفتك بمن يشايع الانكليز. وأن الخالدي كان أحد هؤلاء المشايعين.

وعلى كل فقد كان الخالدي – الكلام لايزال للأستاذ الحسني – شخصية فذة وذو كفاءة نادرة، وكان خصومه السياسيون يخشون بأسه ويوجسون خيفة من قرب صيرورته رئيسا للوزراء حيث يقضي على طموحهم ويبدد احلامهم، وقد يمهد الى قيام حكم جمهوري في العراق. وكان قد تلقى قبيل اغتياله رسائل ودية غير موقعة ينصحه فيها اصحابها ان يحذر مؤامرة تحاك ضده، وقد اطلع عليها المندوب السامي البريطاني السر هنري دوبس، وكان المندوب مدعوا في مزرعته في (الدورة) في يوم الحادثة فلما كان المساء اركبه معه في سيارة المندوبية ليظهر للناس احترامه للأنكليز، ولذا لم يكن قتله مدعاة للانزعاج الحقيقي لدى الأوساط السياسية العليا، الأمر الذي ادى الى عدم اظهار القاتل، وكان القتل أول اغتيال سياسي في تاريخ العراق» .

وفي مقال للأستاذ حسين جميل نشره في مجلة (الهلال) القاهرية في عدد يونيو (حزيران) ١٩٦٥ ، جاء فيه : «ان حسين الرحال قال انه عندما كان طالبا في الجامعة في المانيا في أواخر ايام الحرب العالمية الأولى كان السيد توفيق الخالدي، الذي اصبح بعدئذ وزيرا للداخلية ثم اغتيل في أوائل سنة ١٩٢٤ في ظروف غامضة. يجتمع به وبالطلاب العراقيين الاخرين ويحدثهم عن مستقبل العراق ويدعو الى تفضيل النظام الجمهوري ويحدثهم عن مزاياه وعن مساوىء النظام الملكي، وأنهم عندما كانوا يحدثونه عن صعوبة اتفاق العراقيين على رئيس للجمهورية، كان يقول لهم ان هذه الصعوبة مؤقتة وأن بالامكان اختيار السيد عبدالرحمن النقيب الذي تتفق عليه الكلمة في الوقت الحاضر كأول رئيس للجمهورية. وأن الزمن بعد ذلك كفيل بأبراز شخصيات جديدة جديرة بهذا المركز».

ويروي الاستاذ سامي خونده – وهو من رجال ثورة العشرين الذين نفتهم السلطات البريطانية الى جزيرة هنجام عام ١٩٢٢ – عن تفاصيل هذه الحادثة قائلا :(*) «كان توفيق الخالدي انسانا مثقفا وذكيا. وكان جمهوري النزعة، ارتبط بصداقة متينة مع المندوب السامي البريطاني المستر (هنري دوبس). منذ أن كان وزيرا لأهم وزارة في البلاد، وهي وزارة الداخلية. كان الخالدي في الوقت نفسه معادي للملك فيصل وللملكية بشكل عنيف، وقد وقف موقف المعارضة الشديدة من أنتخاب الملك فيصل ملكا على العراق. وكان المندوب السامي يكره الملك فيصل كرها شديدا، وكان الملك فيصل يعرف مشاعر دوبس العدائية نحوه، وربما كان كرهه للملك فيصل سببا في توطيد الصداقة بينهما.

كان توفيق الخالدي يملك مزرعة في منطقة الدورة اسمها (العكابية) وكان قد جعلها مكانا للراحة والاستجمام، وكان يقيم فيها الولائم والدعوات الخاصة لاصدقائه ومعارفه. وفي احدى الايام اقام الخالدي وليمة غداء في مزرعته على شرف المستر دوبس، حضرها عدد من المدعوين، وبعد انتهاء الوليمة وخروج المدعوون، دعى المندوب السامي توفيق الخالدي الى الركوب معه في سيارته، وأخذ يطوف به في شوارع بغداد، والخالدي جالس الى جانبه. وعندما علم الملك فيصل بذلك استاء استياءاً كبيرا، وأعتبر هذا العمل مدبرا ضده، وأنها بداية لخطر حقيقي سيحيق به. وأعتقد أن الأنكليز صاروا يتضايقون منه هذه الايام، اخذوا يهيئون الخالدي بديلا عنه في حكم العراق، في وقت تدهورت فيه العلاقة بين الملك فيصل والأنكليز بشكل خطير وسافر، حتى أنتقل هذا الخلاف والصراع على صفحات الصحف العراقية التي أخذت هي الأخرى تعمق هوة الخلاف، وتوسيع شقة العداء بينهما.

وعلى هذا قرر الملك التخلص من الخالدي وتصفيته في أقرب فرصة قبل استفحال الخطر، وقد عهد الى نوري السعيد القيام بهذه المهمة فقام بها ونفذها ليلا.

أتصل نوري السعيد بشاكر القرهغولي وعبدالله سريه، وطلب منهما تنفيذ المهمة. وكان الخالدي يومها يسكن في محلة (جديد حسن باشا) خلف جامع السراي، الذي يقع اليوم مقابل محافظة بغداد. وكان عبد الحميد كنّه قد استأجر دارا صغيرة يسكنها وحده، حيث كان يومها اعزب – والدار قريبة من دار الخالدي، وتبعد عنها عدة خطوات، اعدّها لقضاء سهراته الليلية فيها– أو كما تسمى (الليالي الحمراء) – وكانت ازقة هذه المحلة ضيقة ومتعرجة، وكان عبدالحميد كنّه يومها ملتزما لحراسة منطقة جديد حسن باشا فطلب منه نوري السعيد أن يتعاون معهم في هذا الأمر، وأن يقدم لهم التسهيلات اللازمة لذلك. فجعل عبدالحميد من داره مكمنا يكمن فيه القرهغولي وسريه يراقبان الخالدي في غدوه ورواحه، وظلا يتربصان به حتى ظفرا به في ليلة ٢٤ شباط ١٩٢٤ عندما كان عائدا من زيارة للمرحوم عبدالرحمن النقيب رئيس الوزراء الاسبق، وتقدم شاكر وأخذ مكانه في رأس الزقاق الذي يقع فيه بيت الخالدي، وعندما لاح الخالدي قادماً الى داره فاجأه عبدالله سريه بأطلاق ثلاث طلقات عليه من الخلف عندما كان يطرق باب الدار فأرداه قتيلا يتخبط بدمه

(*) من كتاب «السياسيون العراقيون المثقفون» للدكتور محمد حسين الزبيدي

بدلته البيضاء. بينما وقف شاكر القرهغولي يراقب الطريق. وبعد ان نفذ عبدالله سريه جريمته اسرع فدخل دار عبدالحميد كنه الذي كان على علم مسبق بالموضوع. وأختبأ فيها ليلتها حتى اليوم الثاني. أما شاكر القرهغولي فقد ذهب الى مقهى مقابل جامع الحيدرخانه. والتي تسمى اليوم (مقهى البرلمان) وكأنه لم يكن له علم بالحادث.

وعندما هرعت الشرطة الى مكان الحادث. لم تعثر على أحد. وسجل الحادث ضد مجهول!

أن توفيق الخالدي لم يكن في الجبهة الوطنية. كما أنه لم يكن من مؤيدي (ملوكية) فيصل على العراق. فهو في سياسته أنما كان يمثل الاخلاص العميق للسياسة البريطانية. على أن تكون رياسة الدولة العراقية في بيت عراقي. فالخالدي اذن لم يكن في الجبهة الوطنية ليتأثر بمصرعه الرأي العام الوطني، ولاهو في جبهة الملك ليهتم بشأنه مليك البلاد ولا رجال حكومته. فأكثرية العراق الساحقة لم تحزن على فقده، ولم تشعر بخسارته، ولكن اغتياله برغم كل هذا. قد سبب لغطاً كبيراً في الأوساط السياسية والبيئات الأجتماعية. لا أهتماما بشأنه – كما قلت – وانما اهتمام الأمن العام وخوفا من تكرار مثل هذا الحادث... صحيح أن من الذين اشتركوا في أغتيال الخالدي كان يعتقد بخطره على الوطن العراقي وأنه أنما يقوم بواجب وطني حين يساهم بأزالته من الوجود. ولكن الذي حرض، وهو أحد رجال الدولة المسؤولين الجدد كان يدفع بالقتلة لغرض لاصلة له باصالح الوطن العراقي. ولا علاقه له بالغيرة على القومية العربية. ولما كان الأمر كذلك فأنه من الطبيعي ايضا أن تمحى معالم الجريمة وتطمس اثارها، وأن تختم التحقيقات بعدم الاشتباه بأحد، وكيف تشتبه الحكومة بأحد. وبتدبيرها قد تم الأمر، وبرأيها وقعت الواقعة؟!..

ويختم الأستاذ خونده حكايته قائلا: «لقد اعقب حادثة اغتيال الخالدي حوادث واعتداءات عديدة قام بها عبدالله سريه، فقد اطلق النار على الحاج محمود الشابندر. وسبب هذا الحادث: ان عبدالله سريه طلب مساعدة مالية من الشابندر. فلم يعطه، وطرده بكلمات خشنة، فهجم سرية على الشابندر واطلق عليه عدة طلقات في الخان المسمى بخان الشابندر المجاور للمحكمة الشرعية في شارع النهر مقابل مصرف الرافدين اليوم. ولكن هذه الطلقات قد طاشت، ولم تصبه، وفرّ هاربا، وقد القي القبض عليه وسجن».

وكان الاستاذ الباحث خيري العمري قد تحدث مع شقيقه السيد غالب جلبي الخالدي في ٢١ تشرين الاول ١٩٥٨ ووجه اليه بعض الاسئلة فأجاب عليها قائلا: [*] هو أبن عبدالقادر الخالدي الموظف في بلدية بغداد في العهد العثماني، وجده معروف الخالدي مزارع له اخ واحد وشقيقات.

بدأ حياته ضابطا في الاعدادي العسكري ببغداد، وسافر الى استانبول ثم تخرج ضابطا. فتعين مهندسا عسكريا في الاراضي السنية في العمارة.

ونسبة العائلة الى خالد ابن الوليد.

الدار التي كان يسكنها تقع في جديد حسن باشا خلف جامع السراي قرب دار السيد علي المان.

تدرج في الرتب العسكرية حتى بلغ رتبة مقدم... واختير نائباً في مجلس المبعوثان عن بغداد، ممثلا عن حزب الأتحاد والترقي، وبقي حتى الحرب العالمية ١٩١٤ حيث اشترك متطوعا في الجيش العثماني تحت قيادة عسكري بك، وعهد اليه قيادة جبهة الحويزة، وبعد اجراء بعض التغييرات العسكرية تولى هذه الجبهة محمد فاضل الداغستاني وكان قبل ذلك مدير الجندرمة في بغداد.

بعد الاحتلال عاد الى بغداد. وكان الأنكليز يريدون تأسيس عرش للعراق، رشح له أول الأمر الأمير عبدالله. فبثوا الدعاية له. ولكن بعد تغير الاحوال في سوريا اتجهوا الى فيصل. فأخذ بعض الساسة يعارضون ذلك. فشكل النقيب حزبا برئاسة ولده محمود النقيب، نيابة عنه دخل فيه طالب النقيب. والخالدي دعا

(*) تفضل مشكورا الاخ الفاضل الاستاذ خيري العمري وزودني بهذه المعلومات الخطية التي لم يسبق ان نشرت قبلا.

الى الجمهورية. وحدث ان او لم النقيب وليمة جمع فيها العشائر وخطب في المأدبة خطبة شديدة اللهجة، غضب لها الأنكليز فدبروا مكيدة له واعتقل.

عام ١٩٢٢ - ١٩٢٣ اخذوا في اجراء الأنتخابات واسفرت عن فوز فيصل ملكا على العراق. فلما تربع على العرش اتهمه نوري السعيد وجعفر العسكري ان هذا وذاك (طالب النقيب وتوفيق الخالدي) كانا من الجمهوريين، فأستقر الأمر على اغتيال الخالدي، بأعتباره من اقوى شخصياتهم. وقد دفعهم ذلك مالاحظوه عليه من تقدم مطرد، وأنتقال من منصب الى اخر احسن منه. وما لقيه لدى دار الاعتماد من حظوة وتقبل اثارت عندهم مشاعر الخوف والقلق من ان تظهر النزعة الجمهورية.

وبينما كان توفيق الخالدي عائدا ذات مساء الى داره تربص له اشخاص مجهولي الهوية واطلقوا عليه النار وارادوه صريعا. فجاءت الشرطة وقامت بتحقيق شكلي، قام به السرجن دبل ونسيب نعومي وحسام الدين جمعة. وكان الحاكم نوري القاضي. وكان متصرف بغداد يومها رشيد الخوجة. فلم يسفر التحقيق عن معرفة الجناة»[١].

ودفن الخالدي في مسجد بشير الحافي في الاعظمية. وعمل له عزاء كبير. وقد منعت الحكومة اجراء فاتحة له. ولكن تشييع جنازته جرى بفخامة حيث حضر خلق كبير للتشييع .. ومن الغريب ان نوري السعيد وجعفر العسكري كانا من ضمن المشيعين. وكان نوري يبكي ويبدي تفجعاً شديدا.

كان عمر توفيق الخالدي عندما قتل في حدود ٤٥ سنة.. برز كخطيب في المبعوثان. وخاصم نواب السيد طالب النقيب، لاسيما عندما طرح موضوع اغتيال بديع نوري في البصرة. وكان معه من نواب العراق فؤاد الجيهجي، مرادبك. الرصافي. واكثرهم من حزب الاتحاد.

صفاته: خلوق. مؤدب. جميل الصورة. اسمر مشرب بالحمرة. لاسمين ولاضعيف. مربوع القامة. شعره اسود. يتكلم الفرنساوية والالمانية، وكان قد سافر الى المانيا في العهد العثماني لشراء السلاح. وهو يعد من زمرة الضباط المثقفين. هوايته المطالعة ولاسيما الكتب العسكرية.

- اصدقاؤه: حكمة سليمان عبد المجيد الشاوي. شاكر فهمي.
- بقي يرتدي الطربوش الى ان اغتيل.
- صلاته مع عبدالمحسن السعدون كانت طيبة. وهو الذي قدمه الى عبدالرحمن النقيب ودفعه. وكان الانكليز غير مبالين اليه.

وعندما اغتيل الخالدي. امتنعت اغلب الصحف الموالية للبلاط ولنوري السعيد عن نشر خبر مصرعه. كما ان المعروفين من شعراء الفصحى. والذين نظموا مراثي عديدة في حق الاقل منه شأنا. احجموا عن نظم بيت واحد بحقه. بأستثناء الشاعر الشعبي المعروف ملا عبود الكرخي. المشهور بجرأته المتناهية. وهذه هي نص قصيدة الكرخي:

ذهـنك الوقّـاد قـاطع بـالفـكـر ... اخر القوم الكرام بها العصر
لو ملأتُ الدهر نظما بالشعر ... فـلـسـاني كـلما ابـدي تـعـيـد
يا (اداري) و (عادل) انت دبّرت ... (داخـلـيـة) و(عـادلـيـة) اتـقلّدت
الشعب يشهـد بالوزارة طاولت ... فلك الاعلى به فخرك تزيد
بـالمواطن قـد تـأيّدْ صدقكمْ ... قـلـتم الحق وهـذا شـأنـكـم
كل من يأوى الى جانبكم ... أنما يـأوى الى ركـنٍ شديـد
ياحـليـف العز والبحر الغزير ... انت انت الرجل. بعدل مايصير
بمن هذا الشعب بعدك يستجير ... كنت اخ وللوطن أكبر عضيد

كل بشر مادام شخصه بالحياة   (رقيب) عن يمناه يكتب سيئات
(عتيد) بالبره يحرر حسنات   رقيب افلس والذي حصل عتيد
بقتضي انعزي المواطن والعرب   الخالدي كأس المنايا قد شرب
هو الضيغم طالما يكشف كُرَبْ   كالصواعق، زلزلة، وبها رعيد
وبقتضي يبكوه في الدنيا البشر   مثلما (الخنساء) تبكي الاخ (صخر)
علم حاز ومعرفه وعفّة وفخر   في قطرنا اعتقد مفرد وحيد
انعي ياناعي الفضيلة معلناً   الدهر قطعا لم يخلف ثانياً
بجنة الفردوس اضحى ثاويا   يشرب من الحوض والكوثر أكيد
لوعة الحزن اعترتني ياهمام   الحلت بل أوهنت مني العظام
شهداء القوم اقرأهم سلام   عن جميع العرب حيث أنت الرشيد
كل من تلقاه يبدو باكيا   على المجد اليوم أصبح ثاويا
واذا ارسلت دمعي قلت يا   حرّ نيران الأسى هل من مزيد؟
ماشققنا يا ابا (عوني) الجيوب   في غيابك بل وشققنا القلوب
انت ياصنديد فذ وبالحروب   قابلت ابطال والجمع العديد
ليتني ذقت المنيّه قبلكم   حبذا كي لا أشاهد نعشكم
قدرا الباري لقد شرفكم   دون شك، وبالوطن اكبر فقيد
قد اثرتم في حشاكل الأنام   غضبا شبّ لهيباً وضرام
كلما ناح على الأيل حمام   كان من أجلك حزنا ياعميد
هاجت احزاني وقلبي مستطار   من (أبي عوني) خلت هذي الديار
اسفاً شطّ بنا بعد المزار   وتوارى البدر في الأفق البعيد
ياعيون العملاء اتهدئي   طبي نفساً لقد مات (الخالدي)
كان كالنجم عليه نهتدي   وبه هذي المواطن تستفيد
اه وا ويلاه من فعل الدهر   كم من الاشراف بالعالم غدر
كل شيء بقضاء وقدر   فتعالى الله ذو العرش المجيد
ياشقيق الليث (غالب) كن صبور   اخوك عالم بكل الأمور
استشهد وواجه الباري في سرور   وعاش في دنياه بالعز وسعيد
بغير شبهه انت تحيي ذكره   وتزيد ايضا علاه وفخره
انت منه انت موضع سره   درة التاج ويابيت القصيد

• • •

وفي ظهر يوم ٢٠ نيسان ١٩٢٤ اطلق شخصان مجهولان النار على الشيخ عداي الجريان وسلمان البراك، محاولين اغتيالهما.

وكان المحامون قد عقدوا اجتماعا في سينما رويال في بغداد يوم ١٧ نيسان ١٩٢٤ للاعلان عن سخطهم على المعاهدة البريطانية العراقية وملحقاتها مطالبين بتعديلها تعديلا يتفق والتضحيات التي قدمها الشعب ثمنا لاستقلاله وحرية بلاده، ودعوا اليه المندوبين من كافة انحاء العراق وغيرهم، وبحث فيه خطباؤهم المعاهدة وملاحقها بحثا مستفيضا، حتى استقر رأي الأكثرية على رفضها. اذا ماجرى التصويت عليها. ولكن حدث في اليوم التالي ان جرت محاولة اغتيال اثنين من مندوبي لواء الحلة المشايعين للانكليز هما عداي الجريان وسلمان البراك. فأتخذت السلطة الحاكمة انذاك هذا الاعتداء ذريعة للتنكيل بالاحرار. مع ان مصدر النار كان

موضوع ريب الناس، وعلاقة السلطة او معرفتها به حديث المجالس والأندية فقد قيل ان (الرئيس) الحاج شاكر القرەغولي – زلمة جعفر العسكري – هو مطلق النار. وعلى هذا قبضت الشرطة على القائمين بالاجتماع وعلى المتطرفين من الوطنيين. وابقتهم رهائن في السجون حتى يبت في المعاهدة في جو من الأرهاب الذي تفرضه السلطة. وكان من بين الموقوفين في مقر شرطة الكرخ السيد عبدالرزاق الحسني، المؤرخ المعروف.

ويقول الدكتور محمد حسين الزبيدي في كتابه «السياسيون العراقيون المنفيون»: «بينما كانت لجنة المعاهدة منهمكة في تدقيقاتها. كانت طبقات الشعب قلقة على مصير البلاد. تقيم الاجتماعات الصاخبة والمظاهرات، في هذا الوقت انطلقت عيارات نارية قاتلة على عضوين من اعضاء المجلس التأسيسي عرفا بميولهما البريطانية، وهما: عداي الجريان شيخ قبيلة البوسلطان في الحلة، وسلمان البراك مندوب الحلة ايضا. وقد اطلق عليهما الرصاص شاكر القرەغولي وعبدالله سربه يوم ٢٠ نيسان ١٩٢٤ وقد ضرباه في عكد الصخر في محلة جديد حسن باشا.

وقد أتهم في هذا الحادث عدد كبير من الوطنيين منهم علي محمود الشيخ علي بصفته فاعلا اصليا. في الوقت الذي لايعرف فيه كيف يستعمل السلاح الناري على اختلافه. وفي الوقت الذي كانوا يسعون لاحباط أبرام المعاهدة بالطرق القانونية وبالوسائل الاقناعية، وقد القي القبض على زمرة كبيرة من المحامين ورجال القانون. بعضهم شركاء في الجريمة عن طريق التحريض وقد بلغ عدد هؤلاء الثلاثة والعشرين، وكانت التهمة تحوم بالدرجة الثانية حول المحامي عوني التقشلي. ولقد بوشر بأجراء التحقيق مع الموقوفين.

وقامت الحكومة بعملية تشخيص، وأنتقلت اللجنة التحقيقية الى المستشفى المجيدية (مدينة الطب حاليا) الذي كان يرقد فيه عداي الجريان. وكان اللجنة مكونة من الحاكم عبدالعزيز الخياط وحاكم اخر. وكذلك حضر التحقيق جعفر العسكري في ساعات التشخيص ومدير الشرطة وأخذت اللجنة تعرض المتهمين واحدا وواحدا على الشيخ عداي الجريان وكان من بينهم علي محمود وعوني التقشلي. ولما عرض علي محمود عليه قال: ليس هذا. ولما عرض عوني التقشلي على عداي، شك فيه وقال: «يمكن والله هذا» لأن التقشلي كان بدينا، ويبدو ان الفاعل الاصلي كان بدينا ايضا.

ويقول سامي خونده: وبعد ايام اطلق سراح الموقوفين. وبقي علي محمود وحده موقوفا الى أنتهاء المحاكمة. التي انتهت بالافراج عنه وعن زميله عوني التقشلي. اما الاخرون فلم يحاكموا لانه ثبت بطلان الأتهام من اساسه، ولم يكن الافراج عن علي محمود وعن عوني التقشلي وسد القضية ميسورا، ولو لم تقف في وجه الوزارة الروح الوطنية التي كانت تتوثب في الصدور، ولم يتقدم المغفور له عبدالمحسن السعدون بشهادة قوية نقضت الاتهام وهدته هدا. ولو لم يكن هناك الملك فيصل الذي اذا هو سمح لرجال حكومته ان يضغطوا على الأحرار فأنما السماح هذا كان يقدره جلالته بقدر معين لايعدوه، وأن جلالته لاريب كان عالما ببراءة من أتهم في هذا الأعتداء. لأن الموحي به والمحرض عليه هو احد اركان الحكومة التي كان يعتمد جلالته عليها. فليس يسيرا ان يوافق على القضاء على حياة شاب بريء مازال في فجر حياته لم يكن له ذنب سوى انه عمل ماكان يحتمه عليه واجبه الوطني بالطرق القانونية. وأن كان هذا العمل لايلتئم والسياسة التي اختطها جلالته للبلاد. ثم يقول سامي خونده: فالقائمون بالتحقيق فشلوا في تلفيق الشهادات وتزويرها لأن الجو كان (متكهربا) والشعب كانت تجتاحه روح وطنية قوية عنيفة، وشهود الزور في هذه الحالة لايتجرأون على الاقدام على عمل يعجل في نهايتهم ويعرض حياتهم الى الخطر المريع.

وفخامة عبدالمحسن السعدون بصفته رئيسا للمجلس التأسيسي ومن أعظم الشخصيات السياسية في العراق قد طلب مدير الشرطة وأدى بشهادة فياضة بالنبل والشهامة وزاخرة بايات الصدق والحق، بينما المحققون قد بنوا الاتهام على افادة سلمان البراك. احد المجني عليهما وأعوانه التي تنص على أنهم رأوا عليا وشخصا اخر اطلق العيارات النارية وان هذه الافادة اعطيت فور وقوع الحادث لتضفي على التحقيق رداء

الصدق والطمأنينة. فان عبدالمحسن السعدون قد جرح هذه الافادة الباطلة بقوله : انه قد زار المجني عليهما في المستشفى وطلب اليهما ان يبينا الشخص أو الاشخاص الذين يشتبهون به او بهم ليعقب القضية بصفته رئيسا لها. وأنهما اوضحا له بأنهما لايستطيعان ان يشتبها بأحد لأنهم لم يتمكنا من تشخيص المعتدين عليهما. وأن هذه الأفادة كانت قاطعة بكذب الافادات التي سبق للتحقيق ان دونها والتي كانت تدل على ان مسحة التلفيق والتزوير جلية واضحة فيها، لأبعاد الشبهات عن الفاعلين الحقيقيين. لقد اختير الشيخ عداي الجريان هدفا للاعتداء لأنه كان بريطاني الهوى والرأي، وكان في الوقت نفسه من الطائفة غير المحبذة (للملوكية) فيصل. وقد أراد مدبر هذا الأعتداء ان يضرب عصفورين بحجر واحد. اراد ان يتخلص من شخصية ذات نفوذ في قبيلته وفي اوساط عشائرية اخرى لم تكن تميل الى فيصل، وأن يضرب الجبهة الوطنية التي كانت تعمل في بغداد ضد المعاهدة بأسناد هذا الاعتداء بها ، ينقض بوقت واحد على حصمين خطرين».

ثم ربط سامي خونده بين حادثة الشيخ عداي الجريان ومقتل توفيق الخالدي فقال : «ان الجهة التي دبّرت مقتل توفيق الخالدي هي عينها التي دبّرت الاعتداء على حياة الشيخ عداي الجريان وسلمان البراك. وكان المقصود الشيخ عداي، اما سلمان البراك فلحقه رشاش الاعتداء لأنه كان يرافق صاحبه ويسايره لا أقل ولا أكثر».

ثم يتساءل سامي خونده فيقول : «هل ان جعفر باشا كان عالما بهذه المؤامرة ؟ !» فيجيب سامي نفسه على هذا السؤال فيقول : «أني لااعتقد لأن جعفر باشا رجل خير. ولم يعرف عنه الا العمل الطيب من الناحية الشخصية، ومن المستبعد جدا ان يكون عالما بهذا او موافقا عليه. أما الملك فيصل فأني لااستطيع ان اقول شيئا عما اذا كان يعلم بهذا التدبير أم لا ؟ !. ولكنه على كل حال كان يرى في علي محمود الشيخ علي وفي زملائي الذين شملهم الأتهام، البراءة والطهارة ونقاوة الذيل. وكان قد عمل بقدر مانسمح له مقامه في أنهاء القضية لصالح علي محمود وجماعته».

ويختم سامي خونده حديثه قائلا : ودارت الايام دورتها فاذا بي اسمع بنبأ مقتل شاكر القرهغولي في قرية الوجيهية التابعة لناحية أبي صيدا بقضاء المقدادية في محافظة ديالى. وفي مساء يوم من ايام شهر تموز ١٩٥٩ ذهب القرهغولي الى هذه القرية مع عائلته واولاده حسب العادة ليلتقي بأولاد عمه وشركائه بالارض التي يملك بعض الحصص في قطعة أرض وبستان في تلك القرية، وبينما كان يتناول طعام العشاء على سطح دار احد اقاربه فاجأه شخص كان يتربص له على مايبدو فأطلق النار عليه من الخلف فأصابت الطلقات رأسه ومات في الحال».

أما الدكتور علي الوردي - الاستاذ المتمرس بجامعة بغداد، فيقول في كتابه «لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث «ج٦» : « ان المعارضة - للمعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٤ - صممت أرهاب من كانوا يؤيدون المعاهدة ومن بينهم الشيخ عداي الجريان والشيخ سلمان البراك. لتجعل منهما عبرة لغيرهما. في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر ٢٠ نيسان بينما كان الشيخان يسيران معا عائدين الى بيتهما المشترك - الواقع في محلة باب الاغا قرب سينما رويال اطلق شخصان مجهولان النار عليهما، فأصيب عداي في ذراعه وسلمان في ساقه، ولكن اصابتهما لم تكن خطرة. ونقلا حالا الى المستشفى، وقد تأجلت جلسة المجلس التأسيسي في اليوم التالي استياءاً من الحادثة. وعلقت المس بيل (السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي البريطاني في العراق) على الحادثة تقول :

- من مزايا سياستنا في العراق أنهم حين يختلفون فيما بينهم، يطلقون النار بعضهم على بعض، وليس علينا، وألا كنت انا المصابة بدلا من عداي».

اسرعت الشرطة فألقت القبض على واحد وعشرين شخصا من رجال المعارضة كان من بينهم : داود السعدي وشفيق نوري السعيدي ورشيد رشدي وعلي محمود الشيخ علي وعوني النقشلي وانور النقشلي وسامي

النقشلي ومحمد عبدالحسين وعبدالرزاق الحسني ورشيد الصوفي وعبدالهادي الظاهر وتوفيق الفكيكي وصادق حبه ونصرت الفارسي وفخري الطبقجلي وعبدالرحمن خضر وطالب مشتاق ومحي الدين ابو الخطاب وهاشم السعدي وعبدالمجيد زيدان وقاسم العلوي وغيرهم .

كما امرت وزارة الداخلية بأغلاق جريدتي «الاستقلال» و«الشعب».

عرض المقبوض عليهم على عداي الجريان وسلمان البراك لكي يتعرفا من بينهم على الشخصين اللذين اطلقا النار عليهما. فأشار سلمان الى علي محمود الشيخ علي، وقال انه أحد الشخصين. ثم اشار الى عوني النقشلي وقال انه الثاني، ولكنه قال انه غير متأكد منه. وقد تحقق فيما بعد ان سلمان كان مخطئا في تشخيصه وقيل في حينه ان الفاعلين الحقيقين هما شاكر القرەغولي وعبدالله سريّه وكانا قبل هذا بشهرين قد اغتالا توفيق الخالدي كما هو معروف .

وفي ٢٣ نيسان اطلق حاكم التحقيق سراح اثني عشر من المقبوض عليهم. وفي ٢٥ منه اطلق سراح رجل اخر منهم هو عبدالرحمن خضر. أما الباقون فلم يطلق سراحهم الا في ٢ ايار. وقد حدثني عبدالهادي الظاهر بأن شاكر القرەغولي وعبدالله سريّه ارسلا الى المقبوض عليهم قبل اطلاق سراحهم يقولا لهم: «لاتخافوا فنحن مستعدان للاعتراف عند اللزوم بأننا نحن اللذان اطلقنا الرصاص على عداي الجريان وسلمان البراك .

وعلى اي حال فأن الحادثة ادت الى انتشار الرعب بين النواب، وصار بعضهم يخشى ان يأتي دوره بعد ذلك ..» . .

* * *

وفي يوم ١٠ آب ١٩٢٦ حاول عبدالله حلمي اغتيال رئيس الوزراء السيد عبدالمحسن السعدون، اذ طعنه بموسى في صدغه بينما كان الرئيس يصعد السلم الى ديوان رئاسة الوزراء فنقل السعدون الى المستشفى للمعالجة. وقبض على المعتدي الذي أعترف اعترافاً صريحاً بأنه ملَّ المراجعة من أجل قضية تعيينه. فأضطر الى الاقدام على اغتيال رئيس الوزراء «أنتقاما من سياسة المحسوبية والمنسوبية المتبعة في التعيينات وفي الترفيعات»، كما جاء في افادته المسجلة في اضبارة الدعوى. وقد حكمت المحكمة على المذكور بالحبس لمدة ثلاثين شهرا. على الرغم من تنازل رئيس الوزراء عن شكواه .

* * *

وفي ٢١ كانون الثاني ١٩٢٩ وبينما كان صديق العرب الثري الامريكي الكبير المستركراين في طريقه من بغداد قاصدا الكويت فأذا بجماعة من الاهالي يصلون سيارته بوابل من الرصاص اصاب مقتلا من أحد افراد حاشيته، أما هو فقد نجا بأعجوبة .

وكان المستركراين قد وصل بغداد في ٤ كانون الثاني ١٩٢٩ ضمن جولة قام بها في دول الشرق الأوسط فأقيمت له المآدب التكريمية والحفلات السياسية، وقصد بعض المدن العراقية الكبرى. ونظم شاعر العراق الكبير الاستاذ معروف الرصافي قصيدة في تحيته، القاها في الحفلة التكريمية الكبرى التي اقامها الحزب الوطني في بغداد عصر يوم ١١ كانون الثاني ١٩٢٩ . قال فيها :

يا محب الشرق اهلاً ... بك يا مستر كراين
مرحباً بالزائر المشهور ... في كل المداين
مرحباً بالقادم المشكور ... في هذي المواطن
فضلكم بادٍ على الشرق ... وشكر الشرق عالن
كم لكم من وقفات ... دونه ضد المُشاحن
جئت يا مستر كراين ... فأنظر الشرق وعاين

فهو للغرب أسير أسر مديون لدائن
ان هذا الشرق والغرب لمغبون وغابن

الى ان يقول:

واذا تسأل عنا هو في بغداد كائن
فهو حكم مشرقيّ الضرع غربي الملابن
وطني الأسم لكن انكليزي الشناشن
عربيّ أعجميّ مُعرب اللهجة راطن
فيه للايعاز من لندن بالأمر مكامن
هو ذو وجهين وجه ظاهر يتبع باطن
قد ملكنا كل شيء نحن في الظاهر لكن
نحن في الباطن لانملك تحريكاً لساكن
أفهذا جائز في الغرب بامستر كراين؟

° ° °

وفي ١٦ ايلول ١٩٣١ تعرض الاستاذ نوري ثابت الصحفي الهزلي المعروف ب (حبزبوز) لمحاولة اغتيال: اذ كان نوري ثابت قد قدم طلباً الى وزارة الداخلية في ١٣ ايلول ١٩٣١ يطلب فيه منحه امتيازا بأصدار صحيفة فكاهية اسبوعية. واستعان بصديقه الدكتور فائق شاكر لأقناع نوري السعيد بمنحه الامتياز المذكور. وبينما كان نوري ثابت يعد نفسه لاصدار الجريدة ويهيء الاسباب المقتضية لها. ويواصل في الوقت ذاته الكتابة في جريدتي (الكرخ) و (البلاد). أذ به يتعرض الى حادث وقع له، كاد يؤدي الى قتله. وذلك عندما تصدى له شخص يسمى (أحمد الناصري) ورماه في فندق (ماشاء الله) بعدة طلقات نارية اخطأته. واصابت ضابطا اسمه عبدالقادر واردته قتيلا.

وأسرع الملا عبود الكرخي، عندما بلغه الخبر وهو خارج بغداد بأرسال قصيدة الى (حبزبوز) يهنئه فيها على السلامة ويقول فيها:

نوري ياطوير الحمامه احمد الله على السلامه
احمد الله وابنبيه ألخلصك من اهل البليه
كان اصبحتم ضحيه الى الموطن ياحسافه
الحق داعيكم المخبل من سمع، بل صار أثول
بيها لقرب انت مذيل وانت للموطن وسامه
كل ذيل ادعه واصحه تصارعه ونكدر نبطحه
ذيل عزرائيل جرحه مشكل اعلم التامه

الى ان يقول:

ارجو دعي من اللطافه جوز من كار الصحافه

وقد بادر الاستاذ نوري ثابت الى رد تحية الكرخي بتعليق طريف جاء فيه: «أنا ادري من غيري. يا أبو نجم. بنصيب الصحافي في هذا البلد. وكنت أظن ان المسألة لاتتعدى السب والشتم على صفحات الجرائد. وهذا ماعودتنا عليه صحفنا فقلت: اغاني. راشديات ودفرات، وهم ميخالف» ثم تصورت شيئا اكثر فقلت في نفسي: اغاني. تواثي. باسطونات. وضرب عصي. هم ميخالف؟ ... ثم تصورت تدهور الاخلاق: يابه قنادر. وكالات على الرأس؟ ... لكن رصاص رأساً .. نجِسْ ... ولك وين صرنه ... ولاية فرهود؟ .. خو مو ولاية فرهود. بس شيء واحد هو قولك:

أرجو دعني من السلطافه جوز من كار الصحافه لا ايا أبانجم . نصيحتك على العين والرأس. لكن اسمح لي بعدم سماعها. ذلك لأني اعتقد بأمتهاني في هذه المهنة الشريفة خدمة للوطن. وأود ان يعلم الرأي العالم العراقي أن (الرصاص) وغيره لن يثنيني ولن يثني (حبزبوز) عن خدمة بلاده».

وفي يوم ٧ تشرين الثاني ١٩٣٢ بينما كان مدير الداخلية العام عبدالله الصانع. يزاول اعماله الرسمية في ديوان وزارة الداخلية، دخل عليه الشيخ عبدالله الفالح السعدون، من رؤساء آل السعدون، وافرغ في رأسه رصاص مسدسه فأراده قتيلا في محله.

وكان عبدالله الصانع قد اقترن بكريمة السيد عبدالمحسن السعدون رئيس الوزراء السابق — على الرغم من معارضة السعدونيين له.

وقد جرت محاكمة القاتل امام محكمة الجزاء الكبرى في بغداد، فأصدرت بحقه حكم الاعدام، وهو الحكم الذي يحتمه قانون العقوبات البغدادي في مادته (٢١٤)، ولكن الملك فيصل الأول استعمل حقه الدستوري بأبدال هذه العقوبة الى السجن، ثم العفو المطلق، لأعتبارات قبلية خاصة، قيل خلالها أن القتيل لم يكن كفؤا لقبيلة كريمة السعدون، وأن الملك ابن سعود شفع للقاتل لدى الملك فيصل لاعتبارات قبلية.

وقد توفي القاتل عبدالله الفالح السعدون في البصرة في ٢٠ تموز ١٩٥٢.

* * *

وفي نهاية عام ١٩٣٢ جرت محاولة اغتيال الاستاذ ناجي شوكت رئيس الوزراء الاسبق. ويروي الاستاذ شوكت في مذكراته «سيرة وذكريات» عن تلك المحاولة فيقول: «لقد جرت محاولتين لاغتيالي. كانت اولاهما اقرب الى الهزل منها الى الجد. على حين كانت الثانية حقيقة لاريب فيها.

فعلى أثر الشروع في الانتخابات النيابية الجديدة (التي جرت في اليوم العاشر من شهر كانون الأول ١٩٣٢)، وبينما كنت اهم لمغادرة ديوان مجلس الوزراء ظهر ذات يوم اذ دخل عليّ مدير الشرطة العام. ونقل اليّ خبرا عن مديرية التحقيقات الجنائية (الأمن العامة) خلاصته ان هنالك بعض اشخاص يحاولون اغتيالي اثناء عودتي من ديوان الرئاسة الى داري. والتمسني ان احتاط للأمر بأن اغيّر كل يوم طريق عودتي. وقال: أن الدوائر المختصة اتخذت التدابير الاحتياطية اللازمة التي يتطلبها الأمر. وبعد مرور بضعة ايام وفيما كنت عائدا الى الدار. وقد وصلت السيارة الى مدخل شارع السعدون — ولم يكن قد بلط او زفّت بعد — واذا بحصاة تصيب سيارتي وتسبب كسر زجاجها وتناثره. بحيث وصل رذاذه الى قدمي. فأوقفت السائق فورا للتحقق من الأمر فأذا هي مفاجأة مضحكة. حصاة انطلقت من بين الحصى الذي كان يفترش الأرض فأصاب زجاج السيارة فكسره!

أما ثاني الحادثين فهو: كنت قد اعتدت قضاء بعض السهرات في دار اخي الدكتور صائب شوكت القريبة من داري في (كرد الباشا) على شارع ابي نؤاس. وفي حوالي الساعة الحادية عشرة من احدى الليالي بينما كنت وقرينتي خارجين من دار اخي الى دارنا المذكورة ومارين بالمقهى الكائن امام نادي العلوية البريطاني اذا برفيقتي تمسك ذراعي وتحثني على الاسراع في السير. ولما كنت ثقيل السمع. لم انتبه الى ماهدفت اليه قرينتي. وما كان يجري خلفنا، واذا بالشرطي الذي كان يجري خلفنا يمسك برجل محاولا اخذ مدية كانت بيده. وشرطي ثان يطارد شخصاً اخر. ولما وصلنا الدار جاءني صاحب المقهى ومعه الشرطي وهما يمسكان بشابين جثى اكبرهما سنا على قدمي وهو يستغيث ويتوسل قائلا: مرؤتك بابيك .. هذا اخي سكران وفاقد الشعور ولايعرف مافعل. علمت أنهما اخوين كانا من بين المتهمين في قضايا المكاتيب السرية. وكان احدهما قد خرج حديثا من السجن بسبب هذه المكاتيب فأراد ان ينتقم مني. اراد الشرطي الاتصال بمخفر الشرطة في العلوية

هاتفيا لتوقيف الأخوين فمنعته . وقلت لكبير الأخوين : اذهبا الى سبيلكما ولاتعودا الى مثل هذه المحاولات، ولا تذكرا لاحد شيئا عما فعلناه. فلما كان اليوم التالي، جاءني الأخوان ومعهما امهما واختان لهما، فجثت الأم على قدمي لتلثمها. وقد خنقتها العبرات وقالت : أنها ارملة، وهذان الصبيان بلا عمل. ولهم جميعا عدة ايام لم يذوقوا خلالها طعاما. وأنهم يعيشون الان عالة على الجار، فطيبت خاطرها. ونفحتها ماتيسّر لديّ من الدراهم . وصرفتهم بأمل ان اجد عملا للاخ الأكبر كمستخدم في امانة العاصمة . اما الاصغر فكان يزورني بين حين واخر ويتوسل اليّ لاكلفه بأية خدمة ضد خصومي ومهما كانت. فكنت اشكره وأصرفه بالحسنى، اذ كان يعلم علم اليقين بأن عقوبته لن تقل عن الثلاث سنوات فيما اذا سقته الى المحاكم» .

° ° °

بعد منتصف ليلة الجمعة السابع من ايلول عام ١٩٣٣ مات الملك فيصل الأول في مدينة (بيرن) في سويسرا. واعلنت الحكومة أنه قد توفي بالسكتة القلبية وقد اشار التقرير الطبي الى أن انسداداً في الشرايين قد سبب توقف قلب الملك(*) .

لم يصدق الكثيرون ان الملك فيصل قد مات موتاً طبيعياً، فقد اعتقدوا بأن بريطانيا قد قتلته لأنه وحكومته قد قمعوا عصيان الأثوريين الموالين لبريطانيا. وكانت الصحف البريطانية قد جمعت العراق متهمة اياه بأضطهاده للاقلية الاثورية. كما ان الحكومة البريطانية انذرت الملك فيصل بضرورة معالجة الأمر سلميا، بناءً على ذلك فقد شكك المؤرخ الاستاذ الحسني بالتقرير الطبي الذي يشير الى ان موت الملك كان بسبب تصلب الشرايين كما تسلم الاستاذ الحسني رسالة من الأمير شكيب ارسلان تشير من طرف خفي الى ان الأنكليز كانوا وراء موت فيصل. كذلك نشر الدكتور عبدالجواد الكربلائي مقالا في جريدته (الاحرار) تحت عنوان «أمر دبر ليلا» اشار فيه الى مانشرته بعض الصحف الأوربية عن علاقة الانكليز بوفاة الملك فيصل. لقد اعتبرت الحكومة العراقية المقال مثيرا للرأي العام فسجن الدكتور الكربلائي ستة اشهر وعطلت جريدته .

ويسرد الباحث الدكتور محمد مظفر الأدهمي في مقال نشره في مجلة «افاق عربية»(**) تحت عنوان : «هل قتل الملك فيصل الأول ... ولماذا» ؟ قائلا : «عند دراسة تعليقات وردود وزارة الخارجية البريطانية حول موت فيصل، اضافة الى وثائق اخرى، نجد ان اصبع الاتهام يشير الى ثلاثة اطراف، كل واحد منها كانت له مصلحة، وهدف في موت فيصل. كما ان كلا منهم قد تصرف بشكل مريب ومشكوك فيه قبل وفاة الملك فيصل وبعده. وهذه الاطراف هي :

١ – السلطات البريطانية بواسطة نوري السعيد .
٢ – نوري السعيد شخصياً بعلم السلطات البريطانية – وهو اقوى الاحتمالات وارجحها .
٣ – الأمير عبدالله، أمير شرق الاردن، بواسطة نوري السعيد.

ويسرد الدكتور الادهمي بشيء من التفصيل وجهة نظره هذه، مستنداً في ذلك الى كثير من الوثائق والنصوص، ويختم بحثه قائلا :

بعد كل هذا لابد وان القاريء يريد حكما نهائيا حول الموضوع، وانني رغم ميلي الشديد الى الاعتقاد بأن الملك فيصل الأول قد قتل مسموما على يد نوري السعيد، وبعلم من بريطانيا وعبدالله، الا أن الامانة التاريخية لاتمكنني من الجزم بذلك، وذلك لوجود ثغرات في البحث لم اتوصل الى حقيقتها، وأأمل ان يقوم الباحثون والمختصون بتغطيتها في تعليقاتهم وانتقاداتهم للموضوع ، وهذه الثغرات هي :

(*) ومن المصادفات الغريبة ان صاحب الفندق الذي كان الملك فيصل الاول نازلاً فيه توفي في الساعات الاولى من نفس اليوم الذي توفي فيه الملك.

(**) العدد ٢ السنة الرابعة تشرين الاول ١٩٧٨ .

١ - ان موقف الملك السابق علي الذي كان برفقة فيصل في (بيرن) غامض. فلا يوجد هناك دليل ضده. عدا انه وقف مع عبدالله ضد زواج عطا امين القائم باعمال السفارة العراقية في لندن من الأميرة ساره (اخت الملك فيصل من ابيه الشريف حسين، وشقيقه الأمير زيد وهو امر ليس بالأهمية الكبيرة. كما لاتوجد دلائل تشير الى اية علاقة بينه وبين نوري السعيد تجعله يقف ضد شقيقه فيصل. او يحاول اخفاء شيء لصالح نوري على حساب فيصل. هناك احتمال كبير بأن الملك السابق علي لم يكن يعرف ماكان يدور حوله من مؤامرات رغم وجوده مع الملك. خاصة وانه معروف بغبائه. من ناحية اخرى لايوجد للملك السابق علي اي تصريح او اشارة حول تقيؤ الملك او ماشابه ذلك. ولم اعثر في الوثائق العراقية او البريطانية التي اطلعت عليها مايقدم دليلا ماديا حول دوره في التخلص من فيصل (كان الملك فيصل قد تناول الشاي وتقيؤه قبل وفاته).

٢ - لم يكن نوري السعيد والملك السابق علي وحدهما برفقة فيصل في (بيرن) بل كان معهما كل من رستم حيدر وتحسين قدري. ولايوجد لدي اي دليل يشير الى مشاركتهما لنوري في مناهضته لفيصل او التخلص منه. كل الذي نعرفه ان الجميع رجعوا الى العراق قائلين بأنهم حضروا اللحظات الأخيرة من حياة الملك حين استدعاهم بواسطة ممرضته للحضور حالا. الا انه من الملاحظ ان حاشية الملك هذه قد اشاعت حال موت الملك فيصل في (بيرن) بأن معالجة (كوجر) غير الجيدة قد سببت موت الملك.

يذكر تقرير وكيل المفوض البريطاني (دودس) بأن المناهضين للدكتور (كوجر) قد أدعو بان معالجة (كوجر) كانت السبب في موت الملك. أي ان (كوجر) لم يكن كفوءا. ان هذا الموضوع يرتبط بما رواه تحسين قدري للسفير البريطاني في بغداد (ف. هفرين) فقد ذكر له بأنه وبقية الحاشية قد حضروا لحظة وفاة الملك وبأن صحة الملك كانت متدهورة منذ رجوعه من (بيرن) على اثر عصيان الاثوريين. وسبب تدهور صحة الملك يعود الى حر شهر آب. وعدم نوم الملك نوما كافيا. كما انه لم يكن يتغذى بشكل كاف. التي عجلت بوفاته. واشار قدري الى ان رئيس جمهورية سويسرا قد حذر الملك فيصل بحضوره. اي بحضور تحسين قدري بأن (كوجر) مشعوذ ودجال. وأن ثلاثة اشخاص قد ماتوا لحد الان من جراء معالجته. وأكد تحسين للسفير البريطاني بأن الملك كان متعباً جدا بعد رحلته بالسيارة وقبل تناوله الشاي وانه ارسل في طلب (كوجر الذي زرقه بأبرة وفحص قلبه. وقال انه في حالة جيدة. ولم يشر تحسين مطلقا الى مسألة «تقيؤ الملك» وهذا ماأكده السفير البريطاني لوزارة الخارجية البريطانية عند وصول رسائلهم اليه حول رواية الليدي (باجيت). فقد كتب السفير الى حكومته يعلمهم بما سمعه من تحسين قدري كشاهد على عدم صحة اقوال الليدي..

لقد هاجم السفير البريطاني الليدي (باجيت) بشدة ووصفها بانها انسانة غريبة الاطوار. وان هدفها من هذه الرواية تخليص (كوجر) من التهمة العالقة به عن معالجته الفقيرة لفيصل والتي سببت وفاة الملك. (كانت الليدي باجيت - وهي ممرضة عملت في صربيا في بداية الحرب - تعرف معظم الاطباء والممرضات والاشخاص الاخرين الذين سهروا على صحة الملك فيصل. وهي قد استفسرت منهم حول الموضوع عن كثب - وكانت قد شاهدت فيصل يوم وفاته بعد عودته من نزهة في السيارة. وهي تعتقد بانه كان يبدو تماماً بصحة جيدة. اعتماداً على معلوماتها فان فيصل قد رجع من عيادة (كوجر) حيث شاهدته الليدي هناك. الى فندقه وتناول الشاي في الساعة السادسة. يبدو ان امرأة هندية جميلة المظهر كانت مع فيصل. يقال انها على علاقة خاصة. وكان قد تشاجر معها في اليوم الذي سبق وفاته. ان الليدي باجيت «لم تتمكن لحد الان من التأكيد ممن كان مع فيصل عند تناوله الشاي او معرفة من الذي قدم له الشاي. في حوالي الساعة السابعة شعر فيصل فجأة بأنه مريض فأرسل بطلب طبيبه (كوجر). عند وصول (كوجر) اشتكى فيصل من عطش شديد. وبأنه قد اعطي شيئاً ليشربه فتقيأه بشدة. ان التقيؤ محتمل في السكتة القلبية. لكنه عادة يكون نتيجة تسمم. ان الليدي باجيت قد انتقدت كوجر بشدة لفقدانه رباطة جأشه في مثل هذه اللحظة الحاسمة. ولعدم اتخاذه الخطوات لفحص محتويات القيء. بعد فترة وجيزة شعر فيصل بأنه في حالة احسن وطلب ان يترك

لوحده . لكنه قبل وفاته بقليل اشتكى مرة ثانية من الآم شديدة ثم لفظ انفاسه الاخيرة نتيجة تقيؤ مستمر من معدة فارغة)

ان قصة تحسين قدري تتناقض مع تصريح الامرأة الهندية (بافري) الى محرر (الديلي اكسبريس) (ذكرت في التصريح بانها كانت قد حلت واخوها الدكتور آل بافري ضيفين على الملك فيصل لعدة ايام في مكان اقامته في فندق (بليفيو بالاس) في (برن) وانهم قد تناولوا طعاما واحدا من نفس الاطباق . ولو كان هناك سم لمات الجميع . وليس فيصل وحده هدفها من هذا التصريح هو تبرئة نفسها من الشائعات القائلة بدسها السم للملك فيصل) . لانه لم يشر الى حدوث نوبة قلبية للملك بعد تناوله الشاي . كذلك فان هناك علامة استفهام حول ماذكره تحسين قدري عن نصيحة رئيس جمهورية سويسرا للملك . لانه في مثل هذه الحالة فان فيصل كان لابد وان يفكر في استبدال طبيبه ولايهمل الموضوع بهذا الشكل . ثم لماذا يصر تحسين قدري على ان الملك كان متعباً ومريضاً منذ وجوده في بغداد . ان حكاية «حر شهر آب» مسألة فيها نظر . فالملك فيصل نشأ وترعرع في قلب الجزيرة العربية . فهل ان حر آب يؤثر بهذا الشكل ؟ ثم لماذا اثارت قصة الليدي باجيت السفير البريطاني بحيث انه هاجمها بشدة في رسالته الى وزارة الخارجية ؟ كلها اسئلة تحتاج الى اجوبة غير متوفرة لدي . وعليه فان دور كل من الملك علي ورستم حيدر وتحسين قدري غير واضحة ويحتاج الى دراسة ومتابعة .

وتعقيباً على ماذكره الدكتور محمد مظفر الادهمي في بحثه . فقد نشر الاستاذ بريد خضير العباس . حول «هل قتل الملك فيصل الاول ؟» قائلاً :(*) «لما ان علم الناس بخبر وفاة الملك في بيرن بسويسرا حتى هرع الناس الى الشوارع . وسرت بينهم الاشاعات بشكل غريب . فمن قائل ان الملك اختطف كما اختطف ابوه الشريف حسين . وهو الان (اي الملك) معتقل في مكان مجهول . ومن قائل : (ان الملك سجين في لندن . وخبر ذهابه الى بيرن بعد زيارته للندن كاذب من اساسه . وذهب فريق اخر الى ابعد من ذلك . وهو ان اتباع عائلة السيد طالب النقيب من الهنود قد انتقموا لسيدهم الذي مات كمداً في دار متواضعة في منطقة (السيليات) يتجرع مرارة خيبة الامل قبل ذلك بثلاث سنوات . كما ورد في كتاب «شخصيات عراقية» للاستاذ خيري العمري . والهنود وتعاطيهم السحر والسموم وانتشارهم في اوربا يعطي الخبر او الاشاعة بعض الدعم .

وقد حدثني رجل لايزال على قيد الحياة . هو الحاج كاظم لفته من سكنة الكاظمية بانه كان احد الذين حملوا الرايات السود والذين نزلوا الى الصحن الكاظمي والناس من حولهم وقد تجمعوا تحت الساعة القديمة في (باب القبلة) . وهو نفس المكان الذي سبق للملك ان وقف فيه عند زيارته للمسجد الكاظمي بمعية السيد محمد الصدر وساطع الحصري . والاعلام العراقية تخفق امامه . وذلك في بداية الحكم الوطني . تجمع الناس وهم يهتفون» «ساعة بالندن مرهونه» وهو شعار واضح المعنى .

واخبرني المرحوم عبد الامير الطويرجاوي - المغني المعروف - بأنه اشيع في منطقة الفرات الاوسط يوم ممات الملك . بان الملك فيصل قد دس له السم بحلوى (من السما) والتي كان الملك يفضلها على غيرها من الحلوى .

ويقول الطويرجاوي بأنه اعدّ اغنية على الفور . يقول مطلعها :

عبد الامير : أرد أصعد لسابع سما واشجي من من السما

الكورس : من السما معجون بالتايمس تره

عبد الامير: يعني ماحجي بعد والله لشك هدومي

(*) من تعقيب نشر في مجلة «افاق عربية» العدد ٦ السنة الرابعة شباط ١٩٧٩ .

وبعد هذه الاغنية باسبوع القي القبض على صاحبها ، واوقف في المسيب لمدة اسبوع واخذت منه كفالة بعدم غنائها .

وكلمات الاغنية تشير بشكل واضح الى وجود اصابع الانكليز في حادث موت الملك ، حيث ان كلمة (التايمس) المثبتة في المطلع تشير الى تدخل الانكليز بكل شيّ . فهم ذوي القوة والسلطة في البلاد .

اما المرحوم الملا عبود الكرخي ، فقد نشر قصيدة مؤثرة جداً والقاها في عدة تجمعات تؤكد بأن موت الملك كان غدراً ، يقول مطلعها :

ياسفينه التايهه وطره الفلك انغدر فيصل . ياغريب اذكر هلك

وقيل انه كان يرويها تارة (أنغدر فيصل) وتارة (مات فيصل) .

والمعروف عن الكرخي انه كان يمقت الملك فيصل بشدة ، وقد هجاه ايام سلطانه بقصيدة اصبحت في وقتها حديث المجالس ، يقول مطلعها :

كشوان ابن كشوان ابن كشوان لسابع ظهر

فما الذي جعل الكرخي يرثي فيصلاً ؟!

الجواب نجده في وصية الكرخي لابنائه وهو يحتضر بانه يمقت الانكليز وقد حاربهم طيلة حياته — ومن هنا تكون مرثية الكرخي للملك فيصل لعلمه بأن الانكليز قد غدروا به .

وقد ذكر لي الملازم الخيال المتقاعد عبد الحق العزاوي ، انه كان يعمل في الحرس الملكي يوم قتل الملك غازي ، وقد سمع ان الملكة عالية طلبت طرد الدكتور سندرسن من القصر حيث كان يشرف على علاج الملك غازي وهو في حالة اغماء ينزف أثر حادث اصطدام سيارته . طلبت طرده وهي تقول «اما كفاه قتل ابوه حتى جاء يقتل الولد» .

هذا . وقد رثاه الشاعر معروف الرصافي في خريدة عصماء . قال في مطلعها :

أبو غازي قضى فأقيم غازي ... فأنطقنا التهاني والتعازي

الى ان يقول :

لقد قويتنا من بعد عجز ... به كنا نحيد عن البراز
وكنا كالبغاث فقمتَ فينا ... بما صرنا به مثل البوازي
فنحن اليوم إذ دهمت خطوب ... نظرنا للخطوب بطرف هازي
نقوم الى الهياج بلا توان ... ونبتدر الأمور بلا احتراز
فلسنا من صروف الدهر نخشى ... عوادي ذات سلب وابتزاز
ونحن من الألى في كل عصر ... عزاهم المكارم كل عازِ
نراعي الحق في سلم وحرب ... ونترك في مغارمنا التجازي
ولو شكت الحقيقة لانتزعنا ... شكايتها بتضحية المجازِ
وقد علمت بنو آثور أنا ... اولو بأس يعرقب كل نازِ
فنحن بسيفك الماضي جززنا ... نواصي جمعهم ايَّ اجتزازِ
أفيصلُ نم بقبرك مستريحاً ... فإن الملك بعدك ملكُ غازي

° ° °

وفي عصر يوم ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ أغتيل الفريق جعفر العسكري من قبل ضباط قائد الانقلاب الفريق بكر صدقي في منتصف طريق بغداد بعقوبة — وقد أفردنا لهذه العملية فصلاً مستفيضاً من هذا الكتاب .

° ° °

وبعد وقوع انقلاب الفريق بكر صدقي ، وتشكيل حكومة السيد حكمة سليمان في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ انطلقت اشاعات عديدة في بغداد بأن قائمة أعدتها الوزارة لتصفية الحساب مع خصومها باغتيالهم .

ويقول المؤرخ الاستاذ عبد الرزاق الحسني في كتابه «تاريخ الوزارات العراقية» : انه قد شاع في بغداد ان «الوزارة السليمانية» رأت ان تفتح قائمة اعمالها بقتل كل من السادة : نوري السعيد ، ورشيد عالي الكيلاني ، وياسين الهاشمي ، وتصفي الحساب مع خصومها على هذا الاساس . فذهبنا نتطلب وسيلة للاتصال بحكمة سليمان للوقوف على جلية الأمر . فالتمسنا السيد جعفر حمندي وزير المعارف ان يشفع لدى السيد حكمة سليمان لنا بجلسة معه تعيننا على اكتشاف الحقيقة ، فلم يبخل الوزير بالشفاعة المطلوبة ، ولا الرئيس بالجلسة المنشودة لتحقيق غرضنا التاريخي .

فجلست الى رئيس الوزراء حكمة سليمان وسألته عن موضوع «الفتك بالوزراء» وتصفية الحساب مع الخصوم . قال :

— جاءني بكر صدقي الى ديوان وزارة الداخلية في مساء يوم الانقلاب ، وأعرب عن رغبته في ان يتعشى عندي هو وبعض الضباط والجنود في مساء اليوم المذكور ، فرحبت بالطلب ، وانتقلنا الى الدار ، وبعد ان اكلنا هنيئاً . قال لي بكر : «ان كلاً من هؤلاء الضباط سيتولى قتل احد الوزراء ، فماذا تقول ؟» . فقلت له : «اني مستعد لاستحصال ارادة ملكية بجعلك رئيساً للوزارة فتفعل ماتريد» . فأستغرب بكر هذا الجواب مني ، وقال : «ان القوم سيقتلونا اذا لم نقتلهم الان» ، فاضطررت ان الاطفه لصرفه عن تنفيذ فكرته هذه ، وقد جعلت مبيته وصحبه في داري ، في تلك الليلة ، للحيلولة دون تنفيذ الفكرة الجهنمية ، واوصيت الخدم ان يوقظوني من النوم عند أول حركة تبدو من الضباط .

قلت لصاحب الفخامة : ان الذي عندي من معلومات هو ان الوزارة قررت ان تقتل كلاً من رشيد ، وياسين ، ونوري ، وانكم قلتم لبكر صدقي ان لا لزوم لهذا القتل بعد ان استقالت الوزارة ، وان بكراً أصر على تنفيذ خطته ، فاستنجدتم بالرئيس علي غالب ، فوجدتم علياً يشارك بكراً فكرته ، فأضطررتم الى الاستعانة بقرينتكم لمنع الأذى ، وان نوري لما سمع بهذا القرار اتصل بالسفير البريطاني واعلمه بما تقرر ، وان السفير استدعى الميجر ادمونس مستشار الداخلية ، وطلب اليه ان يذهب الى رئيس الحكومة ويعلمه بأنه اذا وقع اعتداء ما على اي شخص في العراق ، فأن السفير يغادر وجماعته بغداد في الحال ، وان المستشار لما نقل اليكم قول السفير ، وأفقتم على حقن دماء الوزراء الثلاث بشرط ان يغادروا العراق .

فأجابني السيد حكمة سليمان : «القضية كما ذكرتها لك ، وقد جاءني الميجر أدمونس وسألني عن لسان السفير عما اذا كان في النية قتل احد الوزراء ، في الوزارة المستقيلة ، فأخبرته بما جاءني به بكر صدقي ، وماأجبته به ، وكيف انني استطعت ان احمله على صرف النظر عن رأيه ، فشكرني أدمونس على جوابي وانصرف» .

وهنالك روايتان رواهما لي — لايزال الكلام للاستاذ الحسني — وزيران : احدهما السيد صالح جبر وزير العدلية في الوزارة السليمانية ، وثانيهما السيد رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية في الوزارة المستقيلة .

قال لي السيد صالح جبر في ديوانه الرسمي : «لما وصلت الى بغداد من كربلاء عصر يوم الخميس ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ وفهمت كل ماجرى ، زرت السيد ياسين الهاشمي في داره وعرضت عليه فكرة اشتراكي في الوزارة الجديدة ، فأشار عليّ بضرورة قبول التكليف . فلما أبديت مالدي من اعذار تحول دون ذلك ، اجابني لابد من اشتراكك معهم ، وستساعدنا مساعدة نذكرها لك ، فأنك ستخفف من غلوائهم ، وتحول دون فتكهم بنا ، فأن القوم مصممون على التعرض لحياتنا» .

وقال لي السيد الكيلاني : «جاءني المرافق الاول للملك غازي العقيد السيد احمد في يوم الجمعة الموافق ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٦ وقال لي ان جلالة الملك يرغب في ان اغادر العراق حالاً . فلم اتأخر عن فهم الغاية

من هذا التكليف ، ولاسيا بعد ان علمت ان كلاً من ياسين الهاشمي ونوري السعيد قد بُلغا عين الرسالة التي حملها اليّ العقيد السيد احمد».

وقد أكد لي السيد حكمة سليمان بأنه هو الذي اشار على الملك غازي ان يشير على السادة ياسين الهاشمي ورشيد عالي ونوري السعيد بمغادرة العراق رعاية للمصلحة العامة ، وخشية ان يصيبهم مكروه على ايدي الضباط المتحمسين.

وعلى كل فقد غادر بغداد مساء يوم الجمعة ٣٠ - ١٠ - ١٩٣٦ كل من السيدين ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني تصحبها سيارات الشرطة المسلحة ، حتى اوصلتهما الى الحدود السورية . وقد أرسل حكمة سليمان ابن اخيه «جزمي» لمرافقتهما وتطمينهما.

اما نوري السعيد فقد غادر العاصمة الى القاهرة في صباح يوم السبت هو وعائلته ونجله «صباح» تحملهم طائرة حربية من السلاح البريطاني ، بعد ان قضوا ليلتين في السفارة البريطانية (كان نوري السعيد قد التجا الى المفوضية المصرية ببغداد بعيد سماعه نبأ اغتيال صهره الفريق جعفر العسكري ، ثم انتقل الى السفارة البريطانية بسيارة السيد توفيق السعدون الخاصة).

وكان السفير البريطاني قد استأذن حكمة سليمان للسماح بنقل السعيد وعائلته على طائرة بريطانية ، وصدر على اثر ذلك البيان التالي :

«لما كان الواجب يقضي على الحكومة ان تعمل كل ما من شأنه استتباب الأمن وتأمين راحة ابناء البلاد وسكانها ، ولاجل ان يسود الاستقرار والسكون ، فقد فارق العراق كل من ياسين الهاشمي ونوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني ، وتوصي الحكومة بأن يكون رائد الجميع المصلحة العامة ، وفي سبيلها تفنى مصلحة الاشخاص».

على ان فكرة اغتيال الهاشمي والكيلاني والسعيد لم تبرح بال الفريق بكر صدقي حتى بعد نفيهم ، ويذكر لنا المؤرخ الاستاذ الحسني ان الاستاذ كامل الجادرجي قد اخبره ان بكر صدقي قد زاره في مقر عمله في احد ايام وزارته وقال له : «اذا اتفقنا نحن الثلاثة ، انا وانت وابو التمن على أمر ، فسنؤدي خدمات جليّ لهذه البلاد» ثم اضاف الى ذلك قوله انه «قرر قتل هؤلاء الوزراء في منفاهم» فلما استنكر الجادرجي هذا التفكير ، رد عليه بكر صدقي بانه كان مازحاً في حديثه» .

* * *

وفي مساء يوم ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ أغتيل السيد ضياء يونس ، سكرتير مجلس الوزراء في وزارة ياسين الهاشمي الثانية ، من قبل مجهولين ، لم تعرف هويتهم حينذاك -- وقد افردنا لعملية اغتياله فصلاً في هذا الكتاب .

* * *

وفي ليلة ١٠ شباط ١٩٣٧ بينا السيد مولود مخلص ، عضو مجلس الاعيان ، ذاهباً الى داره ، اطلقت النار على السيارة التي كان فيها ، لكنه لم يصب بمكروه ، فسافر الى مزرعته بجوار «تكريت» فأرسلت حكومة السيد حكمة سليمان ثلة من الشرطة للقبض عليه ، لكنه استطاع ان يهرب الى سوريا . وقد بقيت محاولة اغتياله مكتومة الى ايام وزارة جميل المدفعي الرابعة ، التي اعقبت وزارة حكمة سليمان ، فأقام الدعوى على من أتهمهم بالاعتداء على حياته ، واراد ان يثبت ان هناك مؤامرة أوعز بها الفريق بكر صدقي رئيس اركان الجيش ، لان مولوداً كان يشجب الانقلاب ويكيل عبارات الشتم لرجاله ، ولكن المحكمة قررت اخلاء سبيل الموقوفين .

ويقول الاستاذ طالب مشتاق في كتابه «ايام النكبة» عن محاولة اغتيال السيد مولود مخلص : «وهكذا ارادوا ان يقتنصوا سعادة المجاهد العربي السيد مولود مخلص ، ولكن يد الله كانت فوق ايديهم ، فباؤوا

بالفشل والخذلان .. مولود مخلص ، هذا الرجل الذي يحمل اربعة عشر وساماً تركته في مختلف اقسام بدنه رصاصات العدو في مختلف ميادين الرجولة والجهاد .. مولود مخلص ، هذا الذي أفنى خير ايام شبابه وكهولته منافحاً عن القضية العربية ومدافعاً عن كيان أمته وبلاده ، تطلق عليه ايد أثيمة ، ملطخة بالدماء رصاصات طائشة بقصد قتله ؟.. يالها من خسة ودناءة ، يالها من رذيلة تندى الجبين ، ياللعار من هذه الحوادث التي تجري في دور الارهاب ؟!

كان ذلك في ليلة ٩ - ١٠ شباط ١٩٣٧ وكان سعادته عائداً بسيارته من دار المفوضية العربية السعودية ، وكان معه ابن اخيه وسائق سيارته ، وكانت الساعة حوالي الحادية عشرة عندما اقتربوا من بهو امانة العاصمة قرب المستشفى الملكي .. وهناك على جانب من الطريق المحاذي للمستشفى وقفت سيارة تحمل بضعة جناة ، قد اعتادت نفوسهم التذوق بازهاق ارواح الابرياء من خدام هذا الوطن وابنائه الابرار .. لقد تفاخروا قبلاً بقتل العسكري ، ثم زادهم اغتيال ضياء يونس كبرياء ومجداً ، وهاهم يستعدون لمجد حديث وفتح جديد .. يريدون اقتناص المخلص ليتخلصوا من رجل آخر من اولئك الذين مازالوا واقفين حجر عثرة في الطريق ؟.. واذا نجحت خطتهم تلك ، فعندئذٍ يأتي دور المدفعي والسعيد وغيرهم ، الى ان يخلو لهم الجو فيسيطروا على الشؤون من غير رادع او رقيب .. مرت سيارة مولود مخلص بسيارة الجناة ، وكان ثلاثة منهم مترجلين ، ينتظرون قدوم الفريسة . ولما تأكدوا من وصولها اشاروا الى سائق سيارتهم بان يفتح ضياءاً شديداً بوجه القادمين ، وهنا نترك الكلام للسيد مولود مخلص حيث ادلى في محكمة الجزاء بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٧ بالبيانات التالية :

- عند وصول سيارتنا قرب تلك السيارة أضيئت مصابيحها ووجهت الى أعيننا . وكان ضياؤها قوياً من الدرجة الاولى ، ولذلك لم اتمكن من تشخيص لون السيارة . وبعد ان اجتزنا السيارة ووصلنا الى رصيف باب المستشفى الملكي ، اطلق علينا الرصاص .. شاهدت ثلاثة اشخاص واقفين على الرصيف لجهة شارع الرشيد . كانوا مرتدين ألبسة ملكية وعلى رؤوسهم شيئاً ابيض شبيهاً بالمنديل او «الغترة» . وعند وصول سيارتنا اليهم بمسافة قريبة لاتتجاوز الخطوتين ، واذا بالرصاص يطلق على سيارتنا بغتة بصورة متوالية ، فأصاب قسماً من سيارتنا من الجهة اليمنى . وتخمن الطلقات المطلقة علينا بـ ١٢ أو ١٣ طلقة . وعندما اطلقوا الرصاص علينا اوعزت الى سائق السيارة بالاسراع في السير لكي نصل المنعرج ، اي مدخل شارع العسكري . وبعد ان وصلنا الى هناك أمرت السائق بايقاف السيارة . ونزلت منها مع ابن اخي والسائق لاجل تعقيب المتجاسرين ، وانا صرخت فيهم وشتمتهم بقولي لهم : «كلاب .. المرة عليّ ؟ انا ابو فارس ..» ثم عقبناهم بمسافة قريبة الى المنعرج المؤدي الى القلعة ، وقد اطلق عليهم ابن اخي مشطين من رصاص مسدسه بصورة متتالية ، وان سيارتهم مشت وهم راكبون فيها . واستطعت ان اشاهد سير السيارة حتى وصلت الى منعرج القلعة ، وكنت اشاهد ضياءها الخلفي . وشاهد ابن اخي وسائق سيارتي ، سيارة الجناة تدخل القلعة ، ثم عدنا الى سيارتنا ومنها الى دارنا دون ان يصيبنا اي ضرر . ونسيت كلمة أحب ان اقولها هنا ، وهي انني بعد وقوع الحادث اذ نزلت من سيارتي وصرخت خلف المتهمين وعقبتهم حالاً شاهدت ضياء بهو أمانة العاصمة ينطفيء بعد ان كان مضاء قبل الحادث وبعد اطلاق الرصاص .

وبعد وصولي الى الدار طلبت بالتلفون بكر صدقي رئيس اركان الجيش فقيل لي انه نائم ، او غير موجود . ثم طلبت رئيس الوزراء بالتلفون ، وقلت له : «هل هذه عصابة أم حكومة ؟..» واخبرته بالامر وقلت له : «ان الرصاص قد اطلق عليّ بينما كنت عائداً الى داري» ، فأجابني : «آنا آسف ياباشا» وبعد ذلك حاولت الاتصال بجلالة الملك تلفونياً ففهمت من احد المرافقين بان جلالته كان نائماً . ثم خابرت مدير الشرطة العام السيد حسن فهمي ومدير شرطة بغداد السيد عبد الله عوني بالتلفون واخبرتها بالأمر .

ان المتآمرين كانوا يقصدون قتلي بأمر من بكر صدقي ، لاني اصطدمت معه في مواقف مختلفة . وكان

حينذاك هو الحاكم المطلق ، وابين فيما يلي الحوادث التي جرت بيني وبين بكر صدقي :

اولاً : ليلة مغادرة المرحوم السيد ياسين الهاشمي العراق بعد الانقلاب حضر ضابطان الى داره ، ودخلا الحرم بقصد التفتيش او الايذاء ، واوقفوا خدم السيد الهاشمي ، وعندما سمعت المسألة ارسلت خبراً الى بكر صدقي مع المقدم اسماعيل صفوة مستهجناً هذا العمل المخالف للشرف .

ثانياً : قتل المرحوم ضياء يونس ، فذهبت الى بكر صدقي في وزارة الدفاع محتجاً على هذا العمل وطلبت منه ان يُسَلِم قتلة ضياء يونس الى يد العدالة . ولم يجب بكر صدقي على مراجعتي هذه سوى بكلمة : «انا ما اعرف .. الحكومة تحقق بالأمر..» . وقال ذلك بتأثر !

ثالثاً : قضية جلب جنازة ياسين الهاشمي من سورية ، وكان بكر صدقي قد مانع في جلبها من هناك . فلما فهمت ذلك تكلمت كلمة تمس بكر صدقي بقولي : «أشدعوه يابكر حتى نحن نكون محرومين من دفن جنائزنا في اوطاننا !!» .

رابعاً : لما وصلت حرم جعفر العسكري الى بغداد ومنعت من الدخول ، تكلمت مع حكمة سليمان وبكر صدقي بقولي لهما : «تقتلون زوجها ، وتيتمون اطفالها . وعندما تأتي الى وطنها لتكفكف دموعها تمنعونها من الدخول ، وتسوقونها (سوركون) بلا خرجية الى خارج البلاد ؟» . ويوجد هناك اشياء كثيرة صدرت مني ازعجت بكر صدقي ، لامجال لذكرها هنا . هذه هي الاسباب التي ازعجت بكر صدقي وسببت تأثره مني ، فأمر البعض بأن يقتلوني ، ثم بعد حادثة اطلاق الرصاص عليّ ، ذهب العقيد يوسف العزاوي آمر اللاسلكي في الجيش العراقي الى بكر صدقي وعاتبه على اطلاق الرصاص عليّ ، فلم ينكر بكر هذا ، وأجابه : «ان مولود مخلص سبني ولهذا ضرب ....» . فأجابه يوسف العزاوي ان مولوداً نظراً لاخلاصه وخدماته كان احياناً عندما ينفعل يسب بعض الشخصيات الكبرى ، فلم ينزعج ولم يتألم احد منه . فأجابه بكر صدقي : «اذا كان اولئك يتحملون السب فأنا لاأتحمله..» .

° ° °

وفي مساء يوم الثلاثاء ١٦ شباط ١٩٣٧ أغتيل السيد عبد الله باشعالم الموصلي في ديوانه في قرية «تل الشعير» – في محافظة نينوى – ولم يعرف قاتله ، وقد اكتنف اغتياله غموض تام ، وان كانت الشائعات قد راجت حينذاك بان الفريق بكر صدقي كان وراء هذا الاغتيال ، لان «المغدور» كان من خصومه ومنتقدي سياسته واعماله الارهابية .

° ° °

وفي صبيحة يوم ٢٢ آذار ١٩٣٧ وجد السيد علي رضا العسكري ، شقيق جعفر العسكري ، ذبيحاً في داره ، وقيل في حينه انه مات منتحراً .

ويتساءل الاستاذ طالب مشتاق في كتابه «ايام النكبة» قائلا : «ولماذا ينتحر علي رضا العسكري شقيق المغفور له جعفر العسكري ؟.. ان حالته المالية لم تكن تدل على عُسر . لقد كان له معمل لجارة يشتغل فيه أبنه ، وان هذه المعمل وان لم يدر عليه الربح الجزيل ، فقد كان بلاشك مورد كسب معتدل لابأس فيه . وعدا عن ذلك فقد كانت للمرحوم علاقة الاشتغال بالزراعة وحظه في ذلك ، وان لم يكن كبيراً ، فان رزقه بلاشك لم يكن بالشيء الشحيح .. زد على ذلك ان له بضعة اولاد دخلوا معترك الحياة وهم يكسبون مكسباً ، أقل مايقال عنه انه يكفي لمساعدة أبيهم اذا طلب شيئاً من ذلك عند اللزوم .. وفضلاً عن هذا وذاك ، فقد كان المرحوم يتقاضى راتب تقاعد لابأس فيه . وان اخاه عبد الهادي العسكري بحالة مالية يستطيع معها ان يكون عوناً لأخيه اذا عاكسته ظروف قاهرة في اعماله .. اذن فانتحاره بسبب حاجة مالية او عوز مادي أمر بعيد الاحتمال والوقوع ؟.. فهل حالته الصحية اذن كانت تستدعي الى مثل هذا الاقدام ؟.. ان من يعرف علي رضا العسكري ، وقوته البدنية ، ومايتمتع به من تمام الصحة التي يتمناها كثير منا لايسمح

خيلته ان تبتعد عن الحقيقة الى هذا الحد البعيد ؟.. لتقل الحكومة «السليمانية» ماشاءت . ولرجال العصيان ان يذيعوا على الناس أمر الانتحار كيفما يريدون ومثل مايشتهون ، فانا وكثير من الناس في العراق لانؤمن بما يقولون ولانصدق مايدّعون .

ان علي رضا العسكري لم ينتحر.. بل انه قتل بأيدٍ أثيمة في رابعة النهار .

لقد خرج افراد عائلته في ذلك اليوم جميعهم ، ولم يبق في الدار أحد سواه .. وحوالي الساعة الحادية عشرة اتى اليه اشخاص ممن لهم علاقة ببعض اشغاله واعماله ، وارادوا ان يكلموه عن بعض مصالحهم ، فقابلهم وطلب اليهم ان ينتظروه في معمله التجاري ريثما يحلق ويرتدي ملابسه . فذهب هؤلاء الى المكان المعين منتظرين .. وبعد ذلك شرع بالحلاقة واكمل نصف وجهه ، وقبل ان يتم حلاقة النصف الاخر من وجهه خر صريعاً يتخبط بدماه ؟.. ثم أتدرون أين وجدوا جثته ؟.. على سطح الدار .. قد أكون انا مغرضاً . وقد أكون انا متحاملاً على رجال العصيان . او قد أكون انا ضعيف احاول ألصاق كل تهمة شنيعة بهم .. ولكن انتم ياقرائي – لايزال الكلام للاستاذ مشتاق – انتم فكروا وقرروا الحقيقة بأنفسكم .. علي رضا العسكري يريد ان ينتحر . فلماذا لايقدم على الانتحار الا بعد ان يحلق وجهه ؟.. لنقل انه اراد ان يموت محلوق الوجه أمرده ؟.. فلماذا اذن أقدم على الفجيعة قبل ان يكمل حلاقة وجهه ؟.. ثم في اي مكان انتحر ؟.. هل في غرفته . ام على سطح الدار ؟ فان كان انتحاره في داخل الغرفة . كيف .. ولماذا صعد على السطح ؟.. وان وقع الانتحار على السطح ، لماذا وجدت بعض درجات السلم ملطخة بالدماء ؟!.. اللهم ان هذه الضحية الجديدة من رجال العراق ، فارع بعينك البقية الباقية من ابناء هذا الوطن الصالحين..» .

• • •

وفي صباح يوم ٢٦ مايس ١٩٣٧ أغتيل السيد عبد القادر السنوي مدير الاملاك والاراضي الاميرية العام من قبل محمود احمد جودت الذي اطلق النار عليه فأرداه قتيلاً .

ونعت الحكومة القتيل – كما يقول الاستاذ الحسني – بأبلغ بيان رسمي ينعي به موظف حكومي .

والسيد عبد القادر السنوي شخصية قانونية لامعة تقلد مناصب القضاء عدة سنوات فكان مظهراً من مظاهر العدل في احكامه ، ثم نقل الى مديرية الاملاك والاراضي الاميرية . فكان الى ذلك عضواً في مجلس الانضباط العام ، وصادف ان عرضت على هذا المجلس قضية تقاعدية للسيد محمود احمد جودت . أحد الضباط الاكراد ، ويظهر ان السنوي وجه الى صاحب القضية في اثناء المرافعة اسئلة لم تعجب محموداً . فلما كان اليوم التالي (٢٦ مايس ١٩٣٧) وبينما كان السيد السنوي يصعد سلم وزارة المالية بالقشلة قاصداً دائرته اطلق عليه الجاني عيارتين ناريتين من مسدسه فأصابت احداهما رأسه أردته قتيلاً .

ثم قدم القاتل الى المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد في ٢٩ من الشهر نفسه اي بعد الحادث بثلاثة ايام . واصدرت حكمها (الدعوى المرقمة ٣٢٤ / ج / ٣٧) بالاعدام شنقاً حتى الموت وفق المادة ٢١٣ من ق . ع . لارتكابه جريمة القتل قصداً مع سبق الاصرار .

وكان لهذا الحكم رنة استغراب لدى الاكراد ، فاحتجوا عليه بدعوى ان القاتل مصاب بالجنون . فلما اجريت التدقيقات التمييزية في هذه القضية ارتأت محكمة التمييز وضع القاتل تحت المراقبة الصحية مدة من الزمن لتقرير حالته . فلما اغتيل الفريق بكر صدقي وتكونت وزارة جميل المدفعي الرابعة قدم القاتل الى المحاكمة من جديد ، فأصدرت المحكمة قرارها في ٢١ ايلول ١٩٣٧ باعدامه . وقد أبرم هذا الحكم تمييزاً . وكان الاستاذ علي محمود الشيخ علي – عضو محكمة التمييز – قد خالف قرار محكمة التمييز الاول القاضي بوضع الجاني تحت المراقبة الصحية للاسباب التالية :

اولاً – ان المحكمة التي كانت قد أجريت امام حاكم الجزاء وامام المحكمة الكبرى وكذلك التحقيقات الابتدائية التي كان قد قام بها حاكم التحقيق كلها جرت وفق الاصول ، وليس فيها من النقص مايستوجب

النقض . لان الجرم كان جرماً مشهوداً ، وقد ضبطت افادات الشهود من السلطة القانونية المختصة على وجه التفصيل . هذا من جهة أدلة الاثبات ، واما من جهة الدفاع ، فقد كان المجال واسعاً للمتهم لان يدافع عن نفسه غير انه لم يستعمل حقه هذا ، فلو كان قدم شهوداً لصالحه او دفاعاً اخر امام حاكم التحقيق او امام محكمتي الجزاء والكبرى ولم تلتفت اليه ، لكان من الامكان ان يعتبر عدم الالتفات هذا نقصاً اصولياً يضر بصالح المتهم ، وبالتالي يكون سبباً للنقض — اما اذا أصر المتهم على السكوت ، او على عدم تقديم الدفاع لصالحه ، او على عدم توكيل وكيل عنه ، فلا يستلزم اصراره هذا تأخير محاكمته وتأجيل تنفيذ قرار العدالة بحقه ، وانما بالعكس من ذلك فللمحكمة في هذه الحالة ان تستمر في اجراءات المحاكمة كما نصت المادة ١٦٧ من الاصول على ان للمحكمة ايضاً ان تستنتج من الامتناع عن الاجوبة غير الصحيحة ماتراه صواباً وفق ماجاء في الفقرة الثانية من المادة ١٨٠ من الاصول ، وهذا كل ماحصل في هذه القضية . والدليل على ان المتهم كان مصراً على عدم تقديم دفاع لصالحه انه لم تقدم الى محكمة التمييز أية لائحة بامضائه رغم مرور أكثر من خمسة عشر يوماً على وصول القضية الى هذه المحكمة .

ثانياً — اما من حيث الاعتذار بجنة المتهم وعدم استجاعه لقواه العقلية ، فلم يرد لهذه المحكمة من الوثائق مايبرر صحة هذا الاعتذار ، فكل ماورد الى هذه المحكمة من الوثائق في هذا الصدد ، هو لائحة مقدمة من عم المتهم وبرقيات متعددة من اهالي الشمال ، وهذه ليست من الوثائق التي يمكن الاخذ بها ، وانما هي مجرد ادعاء بجنة المتهم مالم تشفع بتقرير طبي ولا بوثيقة صادرة من مقام ذي اختصاص تؤيد بأن المتهم حين اقترافه هذه الجريمة كان غير مالك لقواه العقلية ، اما انه كان قبل سنوات عديدة قد اعتراه مرض عصبي ، وانه كان قد ادخل المستشفى ، وانه كان قد حاول الانتحار غير مرة ، فهذه على فرض صحتها لاتستلزم جنته حين اقترافه الجريمة بعد ان ثبت شفاؤه منها ، وكما انه لم تثبت جنته حيث اقترافه الجريمة ، كذلك لم يثبت انه كان مجنوناً او غير مالك لقواه العقلية بعد ارتكابه جريمة القتل ، واثناء اجراء التحقيق معه امام المحقق او امام محكمة الجزاء والمحكمة الكبرى لانه لو كان شئ من هذا القبيل لالفتت المحكمتان نظر محكمة التميز الى هذه النقطة على الاقل . اذا لم تقررا قرارات من شأنها ان تحقق تحقيقا واسعاً فيها . ومع كل ذلك فلا عم المتهم ولااصحاب البرقيات استطاعوا ان يقدموا تقريراً طبياً واحداً يبين حالة المتهم العقلية ، لا في اثناء محاكمته ، ولا في خلال المدة التمييزية التي هي خمسة عشر يوماً وهي مدة كافية لاستحصال مثل هذا التقرير ، لو كان في ادعائهم شئ من الصحة كما انه لم يرد شئ من هؤلاء يستدل منه على انه كانت قد حصلت منهم مراجعات للاطباء وللجهات القانونية المختصة لاستحصال تقارير تؤيد ادعائهم ، ولم تلب مراجعاتهم ، او امتنعت تلك الجهات القانونية من تلبية الطلب ، فكل ذلك يدل على ان الادعاء مجرد قول خال من الصحة . ولايمكن الاخذ به قانوناً .

ثالثاً — ان وقائع الدعوى وحالات المتهم قبل ارتكابه الجريمة ومابعدها مما يثبت عكس ادعاء عمه واصحاب البرقيات ، اي انها تثبت صحة عقله واستجاعه شعوره وذلك :

أ — لان المتهم قبل يوم الحادثة بيوم واحد كان يترافع في قضية تقاعدية امام مجلس الانضباط العام المؤلف من كبار موظفي الدولة ومنهم من له اطلاع واسع في القانون ووقائعه ، ولم يشاهد هؤلاء الموظفون الكبار من المتهم مايمكن ان يستدل منه انه كان غير مالك لقواه العقلية ، وقد ثبتت هذه الجهة من كتاب رئيس التدوين القانوني ومن أفادته المؤداة امام المحكمة .

ب — في ليلة الحادثة كان مدعواً في دار الشاهد علي كمال ، ولم يكن في حالة الجنة ، فلو كان في حالة الجنة لبين الشاهد ذلك ، وانما بالعكس فان هذا الشاهد قد شهد بأن المتهم كان متألماً من المجنى عليه لانه كان يدعي بأن المجنى عليه كان يلقي اسئلة اثناء مرافعته فهم منها انه (المجنى عليه) كان ضده وليس في صالحه ، فرجل له قوة تمييزية لهذه الدرجة ويقبل الدعوة ويتسامر مع الناس ، لايمكن ان يكون مجنوناً .

ج – ان كيفية ايقاعه الجريمة مما تؤيد انه كان مالكاً لعقله ومحكماً لتدبيره لانه نظراً لافادة الشهود التي يؤيدها الواقع – كان يترصد المجني عليه صباح يوم الحادثة وهو في شرفة (طارمة) وزارة المالية الواقعة بين السلمين ، ولما شاهد المجني عليه نزل من سيارته وصعد الى السلم الواقع في الجهة اليمنى نظراً للداخل في القشلة نزل المتهم من ذلك السلم فتلاقى مع المجني عليه . وهذا تدبير محكم ، كما انه يدل على عقل . فأنه يدل على برودة دم وتصميم على ارتكاب الجريمة .

فنظراً لهذه الاسباب . أعتقد بأن الادلة على صحة عقله بدرجة من القوة لايمكن ان تؤثر فيها التقارير الطبية – اذا فرضنا وجودها – لان التقارير الطبية او افادات الخبراء لاتتعدى قوتها قوة شهادة الشاهد . فكما ان الشهادة اذا كانت مخالفة للمحسوس لايجوز قبولها . فكذلك تقارير الاطباء وافادة الخبراء . لذلك اعتقد بعدم وجود أية فائدة من جراء التحقيق في حالة المتهم العقلية بعد حصول هذه الادلة القوية المثبتة صحة عقله .

رابعاً – فنظراً لما مر ذكره من الإسباب ، ونظراً الى ان أدلة الاثبات كافية للتجريم ، أرى تصديق قرار التجريم الصادر من المحكمة الكبرى . وبما ان القتل وقع بنتيجة سبق الاصرار ، وان محل ايقاع الجريمة محل رسمي ، وان المجني عليه موظف كبير من موظفي الدولة ، وان سبب القتل ناشئ من ادائه واجبات وظيفته ، فأرى كذلك تصديق قرار العقوبة بحقه كما هو»(٥) .

هذا ، ونفذ حكم الاعدام بالقاتل محمود احمد جودت صباح ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٧ في بغداد .

• • •

وفي ضحى يوم ٢٠ حزيران ١٩٣٨ أطلق الطالب داود مصطفى البياتي ، نار مسدسه على استاذه الدكتور حسن سيف فقتله فوراً ، ولما اراد عميد الكلية الدكتور محمود عزمي التدخل في الموضوع عاجله الطالب بطلقة ثانية جرحته جرحاً غير مميت ، ثم وجه الطالب فوهة مسدسه على نفسه فأنتحر ، ودل التحقيق على ان ارتفاع نسبة الرسوب بين طلاب هذا المعهد ، كان السبب الوحيد لهذه الحادثة .

ونشرت جريدة (العالم العربي) في عددها الصادر في ٢١ حزيران ١٩٣٨ تحت عنوان بارز : «فاجعة انتحار طالب حقوق بعد اطلاقه الرصاص على مديره ومعلمه» قائلة :

في صباح أمس صدرت الصحف المحلية وفي بعضها تشكيات غريبة مدهشة من كيفية سير امتحانات كلية الحقوق ، ومن تشدد بعض الاساتذة .. ثم اننا لم نلبث ان سمعنا بوقوع فاجعة عظيمة مروعة حدثت عند الضحى ، ذلك ان سعادة وكيل عميد كلية الحقوق الدكتور محمود عزمي ، وحضرة الدكتور حسن سيف الاستاذ في الكلية ، بينما كانا خارجين من الكلية ، اذ فاجأهما داود بن مصطفى البياتي . أحد الراسبين من طلاب الصف الاول في هذه السنة ، وقد كان قائماً في حديقة الكلية ، فأطلق من مسدس كان بيده طلقتين ، اصابت الاولى رأس الاستاذ الدكتور حسن سيف ، وانغرست في دماغه . والثانية وقعت بالساعد الأيمن للدكتور محمود عزمي وكيل العميد ، ثم صوّب الطالب مسدسه الى رأسه وأطلق على نفسه رصاصة اصابته في صدغه وصرعته وأودت بحياته .

وحالما سمع السيد مصطفى الكبيسي سكرتير الكلية أزيز الرصاص أسرع الى التلفون . وعالجه مدة بضع دقائق – على مابلغنا – فلم يتمكن من الاتصال بأحد ، بحيث ظن ان التلفون معطل ، ولم يكن منه الا انه ركب عربة أقلته الى المستشفى الملكي وطلب الاسعاف . فتقدم الطبيب العدلي وسيّر سيارة المستشفى الى محل الحادث . واخبر بالتلفون حاكم التحقيق ، وعاد سكرتير الكلية الى محل الحادثة ، وحضر كذلك ضباط الشرطة ، فنقلوا المجروحين الى المستشفى .

---

(٥) من كتاب (القضاء الجنائي العراقي) – الجزء الثاني للاستاذ سلمان بيات .

اما الطالب المنتحر فقد توفي بعد وصوله المستشفى بربع ساعة . واما الاستاذ الدكتور حسن سيف المصري . فأجريت له العملية . الا ان الرصاصة أستعصى أخراجها من رأسه . لأنها مغروسة في الدماغ . وأصبحت معها حالة المجروح في خطر عظيم . واما حالة وكيل العميد . فليس فيها مايدعو الى التخوف

ولاغرو ان الفاجعة المروعة قد كان لها في العاصمة رنة أسف وألم عظيمين . ولا حول ولا قوة الا بالله» .

وفي اليوم التالي نشرت (العالم العربي) تفاصيل جديدة عن عملية الاغتيال هذه فقالت : «ذكرنا أمس ان الرصاصة التي اصابت رأس الاستاذ الدكتور حسن سيف قد أنغرست في دماغه . ولم يكن بالامكان اخراجها . وقد علمنا بعد ذلك ان مخه كان ممزقاً . وانه – رحمه الله – لم يفق من غيبوبته من ساعة اصابته حتى ساعة وفاته . وانه في الساعة التاسعة من مساء يوم الاصابة أخذ نبضه في الوقوف . وفي الساعة الحادية عشرة بدأ نزيف الدم من أنفه . وفي نحو الساعة الثانية عشرة والنصف أسلم روحه . نسأل الله له الرحمة والرضوان .

وكان الجراحون والاطباء طول الوقت مهتمين كل الاهتمام بمعالجته ومداراته .

كما ان جلالة الملك المعظم أوفد معاون رئيس ديوانه للاستفسار عن صحته وصحة الدكتور محمود عزمي . وكذلك أسرع فخامة رئيس الوزراء ومعالي وزيري الخارجية والمعارف . واركان المفوضية المصرية وغيرهم الى زيارتهما حالما بلغهم خبر الفاجعة .

وفي صباح أمس أخذوا في تحنيط جثة الاستاذ الدكتور حسن سيف . رحمه الله . وسيتم تشريحها اليوم . واعدادها للنقل الى مصر بالطيارة .

اما المراسيم وتشييع الجنازة ونقلها بالطيارة المنتظر قدومها من مصر . فتتم اليوم او غداً .

وقد علمنا ان الاستاذ الدكتور محمود عزمي وكيل عميد كلية الحقوق الذي أصيب برصاصة في ساعده الايمن . ان حالته لاتنذر بالخطر . وانه عرض بعد ذلك للاشعة . لانه ظهر عليه ثلاثة جروح . جرحان منها سببتهما الرصاصة التي دخلت في ساعده وخرجت منه . والجرح الثالث في يده ظن الجراحون ان هناك رصاصة اخرى . وعلى كل حال ان صحة الجريح لاتدعو الى الخوف . ولاتزال الهمة العظمى مبذولة في المستشفى الملكي في حسن القيام بمعالجته ومداراته . كما ان زيارات اكابر الرجال الرسميين وغيرهم له . والاسئلة عن صحته . تتوالى بلا انقطاع . نسأل الله تعالى ان يمنحه الشفاء العاجل» .

ونشرت جريدة (العالم العربي) في اليوم التالي تحت عنوان : «ذيول فاجعة كلية الحقوق المروعة» تقول : «انتهت نهار أمس . في المستشفى الملكي اعمال تشريح وتحنيط جثة المغفور له الاستاذ الدكتور حسن سيف . ووضعت في صندوق ملفوف بالعلمين الشقيقين العراقي والمصري . وكانت الحكومة العراقية قد أستأجرت احدى طائرات الخط المصري بمبلغ ٢٠٠ باون تقريباً . واحتفظت بها لنقل الجنازة الى مصر صباح اليوم (الخميس) .

وعلمنا أمس من كبار جراحي المستشفى الملكي ان سعادة الدكتور محمود عزمي لاتزال احدى الرصاصتين اللتين اصيب بهما غائصة في القسم اللحمي من كتفه اما سفره الى مصر فيكون صباح اليوم في الطائرة . وقد تلق سعادته من معالي الاستاذ هيكل وزير معارف مصر البرقية التالية :

حضرة الاستاذ محمود عزمي عميد كلية الحقوق ببغداد

أبلغكم أسفي الشديد لحادث الاعتداء عليكم وعلى زميلكم والحزن العميق لوفاة الزميل . وأهنئكم لسلامتكم . واشكر لحكومة العراق عظيم عنايتها لهذا الحادث» .

هذا . وقد عثر حاكم التحقيق ورجال الشرطة في ثياب الطالب داود مصطفى الباقي المنتحر في كلية الحقوق . وفي جيبه ورقة على شكل وصية او كتاب موجه الى أهله . هذا نصه :

الى : من كان سبب شقائي .. الى أخي الأعز سلمان ...

وصيتي اليك ان أدفن بجوار والدي . ولاتعمل لي اي شيءٍ بعد مماتي . ولاتصرف عليّ ولا فلس واحد خيرات . في جيبي دينارين ونصف أعطها الى السيد مصطفى . احتفظ في جميع تصاويري وضعها في ألبوم أسود . ولتكن معاملتك حسنة مع اخوتك .

أخوك الذي لايمكن ان يسمع كلمة لاتليق . أكتب هذه وقلبي مثل الصخر .

٢٠ / ٦ / ١٩٣٨

(التوقيع)

داود مصطفى

وفي صباح الخميس ٢٣ حزيران ١٩٣٨ جرى تشييع جثمان الدكتور حسن ابي السعود سيف في موكب عظيم مهيب .

فمنذ الساعة السادسة والنصف صباحاً اخذت جموع المشيعين تفد الى المستشفى الملكي لتشييع الجثمان ، وقد اصطف جمهور غفير من الاهلين على جانب الطريق مظهرين الأسى والأسف لهذه الحادثة المفجعة .

وفي الساعة السابعة والنصف اخرج جثمان الفقيد من المستشفى ملفوفاً بالعلمين العراقي والمصري ووضع في احدى سيارات مصلحة الصحة .

وقد وضع فوق الجثمان ستة أكاليل ، الاول أكليل وزارة المعارف وقد كتب عليه (اكليل وزارة معارف العراق – ذكرى للفقيد الاستاذ حسن ابي السعود سيف عليه الرحمة) . والثاني اكليل نادي المعارف وقد كتب عليه (نادي المعارف يعزي حملة لواء الثقافة العربية) . والثالث أكليل الكشافة وقد كتب عليه (اكليل جمعية الكشافة العراقية) . والرابع اكليل نادي المثنى وقد كتب عليه (نادي المثنى يعزي معقل العروبة والاسلام) . والخامس أكليل كلية الحقوق وقد كتب عليه (اكليل كلية الحقوق على جثمان استاذها المرحوم الدكتور حسن ابي السعود سيف) . والسادس أكليل الصف الثالث لكلية الحقوق وقد كتب عليه (مع تقديم التعازي الصميمة – الصف الثالث كلية الحقوق) .

ثم سارت سيارات المشيعين وراء السيارة التي تحمل النعش ، وفي المقدمة القائم باعمال المفوضية المصرية ببغداد ، ووزير المعارف ، ووزير الداخلية ورئيس مجلس النواب ورئيس التشريفات الملكية وغيرهم من كبار رجال الدولة الملكيين والعسكريين ورجال القانون والادب والعلم . واخترق الموكب شارع الرشيد فجسر الملك علي حتى تمثال الملك فيصل حيث حيّته كشافة المدارس المصطفة من التمثال حتى المطار المدني . وكان المشيعون يسيرون على الاقدام وراء الجثمان الذي كانت تتقدمه فرقة من الكشافة العراقية منكسّة الرماح .

وعند وصول الموكب الى المطار المدني في الساعة الثامنة والنصف كان بانتظاره هناك السيد جميل المدفعي رئيس الوزراء وعدد كبير من رجال الدولة .

ثم وضع الجثمان في الطائرة المصرية الضخمة التي تعود لشركة مصر للطيران . وجاءت الطائرة الى قرب المجتمعين فتقدم وزير المعارف ووضع اكليل وزارة المعارف فوق الجثمان ، ثم وضعت الاكاليل الباقية . واوفدت وزارة المعارف السيد مصطفى الكبيسي سكرتير كلية الحقوق لمرافقة الجثمان الى القاهرة .

وقد أرتجل الشيخ محمد رضا الشبيبي وزير المعارف كلمة وداعية كان لها الأثر البليغ في نفوس المشيعين . وجاء فيها :

أيها الراحل الكريم .. ياأبا السعود ..

انه لمن المؤلم جداً ان يكون وداعك لهذه البلاد وداعاً لك وأنت ضحية من ضحايا الواجب .

ان العراق الذي لم يسجل التاريخ لابنائه الا عرفان الجميل ، واكرام الضيف ، أستنكر الحادثة التي ذهبت من جرائها جثة هامدة الى بلادك .

واني لواثق ان اخواننا المصريين يعرفون ذلك ، وان قضيتك سوف لاتكون لها ادنى اثر على علاقاتنا الودية والاخوية الراهنة .

فأذهب الى رحمة الله ، ورحمة الله وبركاته عليك . الفاتحة» .

وبعد قراءة الفاتحة تقدم رئيس الوزراء ووزير المعارف وكبار المشيعين الى القائم باعمال المفوضية المصرية وعزوه بهذه الحادثة . وفي الساعة التاسعة والدقيقة العاشرة طارت الطائرة تحمل الجثمان الى مرقده الاخير .

• • •

وفي ليلة ٣/٤ نيسان ١٩٣٩ توفي الملك الشاب غازي أثر جراح خطيرة في رأسه ، قيل انه من جراء ارتطام سيارته الخاصة بعمود كهرباء . وقيل ايضاً انه تدبير محكم لعملية اغتيال تعرّض لها هذا الملك الوطني . وقد أفردنا للاجابة على تلك التساؤلات فصلاً موسعاً من هذا الكتاب .

• • •

وفي ظهيرة يوم ٤ نيسان ١٩٣٩ هاجمت جماهير الموصل الغاضبة لموت مليكها الشاب ، القنصلية البريطانية في الموصل ، وقتلت المستر مونك ميسن القنصل البريطاني - وقد أفردنا فصلاً عن هذه العملية في هذا الكتاب .

• • •

وفي ضحى يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ أطلق حسين فوزي توفيق النار من مسدسه على السيد رستم حيدر وزير المالية في ديوانه الرسمي بوزارة المالية ، واصابه إصابة خطيرة ، نقل على اثرها الى المستشفى لمعالجته ، غير انه توفي يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٠ . وقد أحيل القاتل على المحكمة وحكمت عليه بالاعدام شنقاً ، ونفذ حكم الاعدام به صبيحة يوم ٢٧ آذار ١٩٤٠ - وقد أفردنا فصلاً خاصاً موسعاً عن هذه العملية في هذا الكتاب .

• • •

وفي يوم ١٣ أيار ١٩٤١ كان الطياران البريطانيان (بلاك هول) و (رالف ريدس) يقومان بجولة أستكشافية على متن طائرتهما اثناء ثورة رشيد عالي الكيلاني . وصادف ان اصيب طائرتهما بعطل ارغمتهما الى الهبوط في اراضي (ام غرائر) قرب كربلاء ، واثناء هبوطها شاهدهما احد العراقيين المسمى (حويتر دهش) فخفّ اليهما واقتادهما الى خيمته ، وكانا يحملان رشاشاً ومسدس الانوار الكشافة ، فهرع سكان الحي الى محل هبوط الطائرة وخيمة (حويتر) لمشاهدة الطيارين . وقد وزع الطياران الدراهم التي كانت بحوزتهما الى سكان الحي . ولما علمت شرطة (خان العطيش) بالحادث اسرعت للحال الى محل الحادثة ، وعلمت بوجود الطيارين في خيمة الشخص المذكور . فدخلتها يتقدمهم الشرطي مزاحم فرحان ، ولما وقع نظره على الطيارين سحب بندقيته واطلق عليهما طلقات نارية وقع على اثرها الطيار (بلاك هول) قتيلا ، وجرح الطيار الثاني (رالف ريدس) ، وللحال نقلت الشرطة جثة القتيل الى مركز الشرطة في كربلاء ، واجريت الاسعافات الى الطيار الجريح .

وفي يوم ٢٥ ايلول ١٩٤١ أصدرت المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد حكمها بالاعدام شنقاً حتى الموت على الشرطي مزاحم فرحان لقتله الطيار المذكور والشروع بأغتيال الطيار الثاني . ونفذ حكم الاعدام به بعد ذلك .

• • •

وفي ٤ حزيران ١٩٤١ وصل الناصرية الكابتن جيفرز وقصد السراي حيث قابل المتصرف السيد يوسف ضياء وطلب اليه ابداء المساعدة في سد نهر الصايح ، فأبدى المتصرف استعداده لذلك ، ثم اعرب الكابتن رغبته في الذهاب الى السوق لشراء بعض مايحتاج اليه من امتعة وحاجيات . فأفهمه المتصرف ان خروجه الى السوق لايخلو من خطر بالنظر لهياج الاهلين بتأثير ثورة رشيد علي الكيلاني ، والقصف الذي جرى على الناصرية ، الا ان الضابط اصّر على الذهاب الى السوق ، وقال ان اهالي الناصرية يعرفونه . كما انه ظل اربع

ساعات يمشي على رجليه دون ان يتعرض للخطر . ونجاه اصرار الضابط ارسلت سيارة بصحبته للمحافظة عليه وفيها مأمور المركز السيد عيسى وأحد افراد الشرطة .

ولما لاحظ المفوض حالة الجماهير وهياجها ، حاول النجاة بنفسه لئلا يتعرض للاذى ، الا ان نائب العريف (فرج علبخ) لحق به . واطلق عليه رصاصة من بندقيته ، فارداه قتيلا . وعاد نائب العريف الى المحل الذي سقط فيه الكابتن مرة اخرى . وكانت الجماهير ملتفة حوله ، فأستطاع ان يشق طريقه بينهم ، ولما اصبح على مقربة منه . صوب عليه بندقيته واطلق منها رصاصتين اخرتين ، ثم فتش جيوبه واخرج منها ديناراً واحداً و ٨٠٠ فلس مع اوراق اخرى .

وفي يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٤١ كان موعد محاكمة نائب العريف المذكور امام المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد فحكمت عليه بالاعدام شنقاً حتى الموت : وذلك وفق الفقرتين ٣ و ٦ من المادة ٢١٤ من قانون العقوبات البغدادي ، ونفذ حكم الاعدام به بعدئذٍ في الناصرية .

• • •

وفي منتصف شهر تموز ١٩٤١ أكتشفت الشرطة مؤامرة لاغتيال السيد جميل المدفعي رئيس الوزراء ، فقد تسلق المتآمرون على دار الرئيس المدفعي من دار وزير خارجيته السيد علي جودت الايوبي المجاورة لداره ، واطلقوا عدة عيارات نارية لم تصب احداً .

وقد احيطت هذه الحادثة بكتمان شديد ، ولم تشر اليها أية صحيفة محلية ، ولم يصدر بها بيان رسمي ، وقد اعتقل – كما يقول الاستاذ الحسني في كتابه «تاريخ الوزارات العراقية» زهاء خمسين شخصاً بهذا الحادث وعززت الحراسة على دار رئيس الوزراء جميل المدفعي !

ولم نعثر على أية تفصيلات عن هذه العملية، سوى ماذكره المؤرخ الحسني في كتابه!!

• • •

وفي يوم ١٦ أيلول ١٩٤١ أصدرت الحكومة بلاغاً رسمياً أعلنت فيه خبر مقتل السيد يونس عبد الله . قائمقام قضاء سنجار ، شارحة الظروف التي رافقت هذا الحادث ، فقالت : «كان قد حصل نزاع في قضاء سنجار بين اهالي قريتي (رومبوسي شمالي) و (اجمه اسلام) أدى الى قيام اهل القرية الاولى بنهب قسم من اغنام اهالي القرية الثانية . وعندما بلغ الحادث قائمقام القضاء ، السيد يونس عبد الله ، خرج فوراً الى محل الحادث للتحقيق واسترداد الاغنام المنهوبة ، غير انه فوجيء باطلاق النار وهو في الطريق مما أدى بمزيد الأسف الى استشهاده مع شرطيين .

وعلى اثرها قامت الحكومة بارسال قوة لتأديبهم ، ولكن رؤساءهم انتهزوا فرصة وجود معالي وزير الداخلية في الموصل فحضروا وعرضوا عليه طاعتهم وولاءهم ، وتعهدوا في الوقت نفسه بتسليم المجرمين والغرامات المفروضة عليهم ، وباشروا فعلاً بتنفيذ هذا العهد ، اذ دفعوا القسط الاول من الغرامة ، وهكذا حسمت القضية ، وعادت الامور الى حالتها الطبيعية في قضاء سنجار» .

• • •

وفي الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخمسين من ظهر يوم ١٩٤١/١١/٩ تلقت شرطة العبخانة نداءاً تلفونياً من شرطة الكارك بالسنك يتضمن وقوع حادث قتل في الشارع العام بالقرب من اوتيل مود ، فحضر في الحال الى محل الحادث معاون المنطقة ومفوض مع ثلة من افراد الشرطة . ولما بلغ الخبر السيد احمد الراوي مدير الشرطة العام حضر الى محل الحادث، كما حضر السيد علي حجازي مدير شرطة لواء بغداد وحاكم التحقيق ، فنقلت الجثة الى معهد الطب العدلي .

وظهر من التحقيق الاولي ان فخري النشاشيبي بينما كان خارجاً من اوتيل مود ومعه احد اصدقائه الفلسطينيين اذ فاجأه الجاني باطلاق ثلاث عيارات نارية من مسدس كان يحمله اردته قتيلاً في الحال .

وقد شوهد الجاني مرتدياً سترة ملحاء وحاسر الرأس . وكان قد أعد دراجة هوائية اخفاها في الطريق الخلفي لدائرة البرق في السلك وبواسطتها تمكن من الهرب .

ونتيجة التحقيق حامت الشبهة ضد كل من الفلسطينيين حسن ابراهيم القطب الخطاط واحمد بن اسماعيل النسيبة ، فالقي القبض على الاول . اما الثاني فقد اخفى نفسه ، غير انه بنتيجة تضييق الحصار عليه اظهر نفسه في الساعة الثالثة بعد منتصف الليل ، فالقي القبض عليه واوقف الاثنان وأظهرت التحقيقات انها جريمة سياسية مدبرة .

وقد ارسل جثمان النشاشيبي الى عمان ليلة ١٠ تشرين الثاني ١٩٤١ ومن ثم نقل الى القدس حيث جرى الاحتفال بتشييعه في اليوم التالي .

وقد دفن السيد فخري النشاشيبي في مقبرة اسرته الواقعة بالقرب من باب (هيرودس) في مدينة القدس ، وهي مقبرة اسلامية مشهورة ، وقد جرت مراسيم دفن الجنازة في جامع الحرم الشريف بالقرب من الصخرة المشرفة وحضرها الاف من العرب والمسلمين .

• • •

وفي مطلع شهر ايلول ١٩٤٨ حاول اثنان من الشباب القومي اغتيال السيد نوري السعيد والسيد صالح جبر لوقوفهما ضد اماني الشعب العراقي القومية بعقدهما معاهدة بورتسموث .

فقد أتفق السيد كمال صالح العطار والسيد عبد الرحمن العطية - وهما من الشباب القومي المنضوين تحت كادر المركز العام لمكاتب الشباب القومي - على القيام بعملية اغتيال كلٍ من نوري السعيد وصالح جبر . فيتصدى السيدالعطار لنوري السعيد عندما يتسوق من دكان (ابن كنو) في الحيدرخانة ، ويصليه من نار مسدسه . اما السيد العطية فيترصد لصالح جبر عند مسكنه في الصالحية بالقرب من دار الاذاعة ويمطره بوابل من رصاصه .

وقد أتفق الاثنان على ان تتم عمليتهما في ساعة معينة من ظهر يوم ٤ أيلول ١٩٤٨[*] .

وفي ضحى هذا اليوم ، جلس السيد كمال العطار في مكتبة الشباب القومي في الحيدرخانه ، ليفحص مسدسه ، وليضع الطلقات في موضعها ، أنغرست احدى الطلقات في فتحة (السبطانة) ، وعندما حاول ادخالها باصبعه ضاغطاً عليها ، انطلقت الرصاصة لتستقر في قلبه مباشرة فيخر صريعاً على مكتب المكتبة .

وعندما علم زميله السيد العطية بما حدث ، قرر صرف النظر عن التنفيذ .

وهكذا .. لعب (القدر) لعبته في عدم تنفيذ عملية الاغتيال هذه . وقد نشرت جريدة (اليقظة) البغدادية في عددها الصادر في ٥ أيلول ١٩٤٨ تحت عنوان «حادث مؤسف» تقول :

«نعى الينا المركز العام لمكاتب الشباب القومي في الحيدرخانه الشاب المأسوف عليه المرحوم كمال العطار على اثر اصابته بطلقة من مسدسه اثناء فحصه له اصابته في صدره فخر صريعاً في الحال ، ونقل على الاثر الى المستشفى . وقد حضر محل الحادث في مكتبة الشباب القومي حاكم التحقيق السيد علاء الدين الوسواسي ومحقق السراي لتدوين محضر الحادث المؤسف .

والمرحوم من اعضاء الهيئة الادارية لمكاتب الشباب القومي ، ومن الشباب العاملين في حقل الخدمة الوطنية والقومية ، وقد قرر المركز العام لمكاتب الشباب القومي غلق مركزه ثلاثة ايام حداداً على الفقيد العزيز .

• • •

(*) السيد كمال صالح العطار من اصل كردي ومن مواليد عام ١٩٢٨ . اما السيد عبد الرحمن العطية فهو من مواليد البصرة عام ١٩٢٧ وقد كشف لي السيد العطية عن هذه العملية بعد عدة أشهر.

وفي يوم ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٠ أطلق ثلاثة اشخاص مجهولين الرصاص على الشيخ خيون العبيد – عضو مجلس الاعيان العراقي – في ضاحية من بغداد ، ولكنها لم تصبه بأذى ، ونجا منها بأعجوبة . وعند اجراء التحقيق في هذه العملية ، تقرر توقيف السيد عبد المهدي – الوزير السابق – وآخرين من جماعته ، فساء توقيفه وقعاً على اهالي لواء المنتفك (محافظة ذي قار – حالياً) ، ولكن ظهر من سير التحقيق ومن الفادة المجنى عليه والشهود ، براءة السيد عبد المهدي ، فأطلق حاكم التحقيق سراحه . ولما ظهر للحكومة – التي كان يرأسها السيد نوري السعيد ان لهذه القضية اسباباً دفينة بعيدة عالجتها ، وبعد مدة اذاعت هذا البيان :

«كان من أهم المنازعات العشائرية المزمنة في لواء المنتفك تلك التي أدت الى الحوادث المتعاقبة التي وقعت في قضاء الشطرة ، والتي بدأت بنزاع على اراضي في منطقة هور ابو العجول بين جماعة الحاج خيون العبيد رئيس عشائر العبودة من جهة ، وبين آل علي من العشيرة نفسها من جهة أخرى ، وقد أدى هذا النزاع الى توتر العلاقات بين الطرفين ، ووقوع حوادث قتل وجرح عديدة ، كان آخرها محاولة الاعتداء على حياة الحاج خيون ببغداد . وقد جعلت الحكومة نصب عينيها معالجة الموقف بالحكمة والحياد التام حتى شعر الطرفان المتنازعان بأن من مصلحتهما الاستجابة لنصح الحكومة لهما في التصالح ، وترك الضغائن ، والعودة في علاقاتهما الى المودة متضامنين في سبيل مصلحة عشيرتهما ، وقد اعلن الطرفان امام متصرف اللواء وجميع رؤساء عشائر اللواء ان جميع مابينهما من قضايا سابقة قد أنتهى.

وبذلك أنتهت أيضاً قضية من أهم القضايا التي كانت تشغل بال الحكومة نظراً لعلاقتها الوثيقة باستقرار الأمن والنظام في لواء المنتفك .

اما قضية الأراضي التي سببت هذه المنازعات فقد صدر بوقته القرار النهائي فيها من قبل الحكومة ، وارتضاه الطرفان ونفّذ . كما ان الحكومة جادة في حسم القضايا المعلقة حسماً نهائياً تعزيزاً لأواصر الاخوة التي سادت بين الطرفين» .

• • •

وفي يوم السبت ٢٨ نيسان ١٩٥١ أغتيل المقدم الركن محمد السبتي من قبل الضابط الرئيس جلال ونه . وقد أصدر مدير الدعاية العام مساء هذا اليوم بياناً رسمياً جاء فيه :

«اعتدى صباح اليوم في كلية الاركان بالرستمية أحد الضباط الفاشلين في الامتحان وهو الرئيس جلال عبد الرزاق الونه على الهيئة التدريسية اعتداءاً انتحارياً وذلك باستعماله قنبلة يدوية او مفرقات أفضى الى موت الجاني والمقدم الركن محمد عبد الرزاق السبتي أحد اعضاء الهيئة التدريسية ، ولم يصب احد غيرهما بضرر . ويقوم بالتحقيق بهذا الحادث الأليم كل من حاكم التحقيق المختص والسلطات العسكرية» .

وقد نعت الصحف المحلية في اليوم التالي القتيل بعبارات تدل على مكانته ، وما كان يتمتع به من صفات حميدة . وقالت جريدة (الزمان) : «ان الشهيد الكريم المقدم الركن السيد محمد عبد الرزاق السبتي أنتظم في قافلة شهداء الجيش العراقي الباسل وخلف وراءه ذكراً حميداً سيظل ناطقاً بمآثره ، وبما كان عليه من خلق جم ، وادب عالٍ ، ونفس كريمة واخلاص وحرص على الواجب . وقد جرى في الساعة العاشرة من صباح يوم أمس تشييع جثمان الفقيد بسيارة عسكرية ، وكان ملفوفاً بالعلم العراقي ، واصطف الجنود من محطة البنزين في الاعظمية حتى مقبرة الامام الاعظم حيث ووري جثمان الفقيد التراب بين الأسى والعبرات .

ولد الفقيد في مدينة البصرة من ابوين عربيين ينتسبان الى قبيلة (الدوريين) العربية القاطنة قرب قضاء سامراء في سنة ١٩١٦ ، وقد تلقى علومه الابتدائية والمتوسطة والثانوية في مدينة البصرة فكان مثالاً للطالب المثابر الحريص فتوسم فيه معلموه نبوغاً وتنبؤا له بمستقبل زاهر مجيد .

كان رغبة والده ان يتخرج أبنه طبيباً او محامياً ، فأغراه بارساله الى خارج العراق ، وحبب له الدراسة في الاقطار الغربية ، الا ان الفقيد كان يأبى مفارقة وطنه ، وكانت نفسه تواقة الى الحياة العسكرية التي كان

يقول فيها انها امله ومبتغاه في الحياة . ولاجلها استعطف والده لدخول الكلية العسكرية ، وذلك ١٥ / ٩ / ١٩٣٥ فتم له ذلك ، وفي خلال دراسته استرعى انتباه معلميه واقرانه بذكائه وقدرته على اخذ العلوم العسكرية فتقرر ارساله الى معاهد انكلترا العسكرية ، وبتاريخ ٧ / ١٠ / ١٩٣٦ منح رتبة ملازم ثان في الجيش وانخرط في سلك المدفعية ، وتدرج فيه ، ثم قُبل في كلية الاركان في بغداد بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٤٢ وتخرج فيها بتفوق ممتاز ، ونظراً لخلقه القويم والاستقامة المعروفة فيه اختير مرافقاً للوصي الامير عبد الاله ولي العهد ، وبعدها اشترك في دورة الاركان في كلية كامبرلي بانكلترا ، ونجح فيها نجاحاً لامعاً جلب لبلاده ولجيشه ولنفسه سمعة طيبة هناك ، وعند عودته الى العراق عين بمنصب معلم في كلية الاركان . وكانت فيها خاتمة حياته وانطفاء ضيائه» .

• • •

وفي ضحى يوم ٢٧ تموز ١٩٥٢ أطلق المحامي موسى الاعرجي رصاص مسدسه على الحاكم (القاضي) الاستاذ ياسين الشيخلي حاكم جزاء الحلة في (مجلس قضائه) في بناية محاكم الحلة . وارداه قتيلاً في الحال. وقد أحيل الجاني على المحكمة الكبرى في البصرة وقررت الحكم عليه بالاعدام شنقاً حتى الموت . ونفذ الحكم فيه في سجن البصرة صبيحة يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ – وقد افردنا فصلاً موسعاً لهذه العملية في هذا الكتاب .

• • •

وفي ليلة ٥ / ٦ أيلول ١٩٥٤ أطلق السيد سهيل نجم العزاوي رصاص مسدسه على ابراهيم بن حسن عبدكه ، وهو قائم بواجبه كحارس في دائرة الآثار في بابل – وارداه قتيلا .

وفي سكرات موته سأل ابراهيم عن هوية هذا الشاب القاتل ، فقيل له ان اباه نجم العزاوي الذي كان يسكن قرية ضباب الذي قتل ، وجاء ابنه هذا يأخذ ثأر ابيه منك ، فسكت وأسلم روحه .

ويذكر الاستاذ سليمان فيضي في مذكراته عن «ابن عبدكه» فيقول : «كان ثائراً شعبياً من عامة الاكراد ، اشتهر بالشجاعة والاقدام ، وكانت له اثناء الثورة العراقية مواقف مشرّفة ضد الانكليز في لواء ديالى . فلما نشبت الثورة العراقية ، واخلى الانكليز بعقوبة دخلها ابن عبدكه ونصب نفسه مديراً للأمن فيها ، وبطش بالجواسيس ، فقتل بعضهم ، وأحرق دورهم ، مما اثار حقد الانكليز ونقمتهم عليه . وفي عهد الحكومة الوطنية ألقي القبض على ابن عبدكه وسيق الى المحكمة الكبرى في بغداد بتهمة قتل موظف رسمي اثناء تأدية واجبه ، فحكم عليه بالاعدام شنقاً . ميّز ابن عبدكه الحكم لدى محكمة التمييز . فتبيّن لها ان القتيل لم يكن موظفاً رسمياً ، وانما هو احد الاهلين المأجورين كان الانكليز قد عهدوا اليه بالتجسس على الناس لحساب دائرة الاستخبارات . وان القانون لايعاقب على مثل هذه الجريمة باكثر من الحبس خمسة عشر عاما .

اختلف حكام التمييز في اصدار القرار على هذه الجريمة . فاتفق الرئيس وعضوان على تصديق حكم الاعدام وعارضته انا ورشيد عالي . واجلت الجلسة عدة مرات ، وكانت تأتينا التوصيات المتكررة من المندوب السامي بتصديق الحكم ولم نأبه لها . وقد شغلت هذه المحاكمة الرأي العام ، فكنت ترى قاعة المحاكم وفسحتها مكتظة بالاف الناس . وكانوا كلما خرجت او خرج رشيد عالي هتفوا لنا وأكبروا موقفنا لانقاذ ابن عبدكه من المشنقة . صدر الحكم بتصديق قرار الشنق باكثرية الاصوات ، ودونت معارضتنا الشديدة انا ورشيد عالي في نص القرار ، فلما اطلّع جلالة الملك عليها أمتنع عن تصديقه وأمر بتخفيف العقوبة الى الحبس لمدة خمس عشر سنة . وقد علمت بعد ذلك ان ابن عبدكه قضى مدة الحبس ثم اطلق سراحه» .

ويروي الاستاذ سامي خونده في مذكراته عن (ابن عبدكه) قائلا : «كان ابراهيم عبدكه قد ترأس عصابة (شقاوه) من أخيه وابن اخته لأخذ ثأر ابيه القتيل في قرية (ذيابه) في لواء ديالى في سنة ١٩١٩ في العهد التركي ، وصار شاباً شقياً .

تسكن عائلته قرية (ذبابه) وهي من قرى الاوقاف القادرية التابعة لناحية (ابو صيدا) في شهربان (المقدادية) عرف بشجاعته وبطولته ، وكان جريئاً مقداماً لايهاب الموت ، وكان شاباً يافعاً هادئ الطبع ، يقوم بمساعدة أبيه بعمله وعيشه في قريتنا ، ومن سوء الصدف ان أقدم احد سكان القرية المجاورة على اغتيال والده ، على اثر نزاع بسيط حصل بينهما ، وذلك خلال صيف سنة ١٩١٩ فأستفز حمية ولده الشاب الى طلب الانتقام - كما هي عادتنا - من القاتل او من اقرباء القاتل . ولما كان ابراهيم وليد من عشيرة (السمرلية) الكردية التي تسكن في اكثر قرى هذه الناحية ، فقد قام يتربص لقاتل ابيه في جميع القرى ، حاملاً بندقيته ، وقد شاركه في الأمر ابن اخته واخوه . فقتل اربعة من اقرباء القاتل ، بالاضافة الى قتل القاتل نفسه . فاصبح من ذلك الحين شقياً خارجاً على القانون ، يتجول في القرى حماية لنفسه ، ينتقل من قرية الى اخرى ، وقد شاع ذكره ، وصار الناس يضربون به المثل ، وقد عجزت الحكومة التركية في حينها عن إلقاء القبض عليه ، فوضعت مكافأة مالية لمن يأتي به حياً او ميتاً .

وكان ممن اغتالهم ابراهيم جاسوساً كان يتعقبه في الغدو والاصال هو نجم بن زهو العزاوي (والمعروف عن نجم العزاوي انه كان شقياً يضاهي ابن عبدكه في الشجاعة والجرأة ، ولكنه انخرط في سلك الشبانة . وقد قتله أبن عبدكه دون ان يعرفه) . وقد زاد هذا الأمر من نقمته على رجال الحكومة الذين كانوا قد ضيّقوا عليه سبل العيش .

كانت شرطة اللواء تنصب الكمين الواحد تلو الأخر للقبض عليه ، وفي حزيران ١٩٢١ ألقي القبض عليه في قرية (ضباب) احدى قرى الاوقاف القادرية على ماتذكر ، وسيق الى المحكمة ، وحكم عليه بالاعدام شنقاً حتى الموت لقتله موظفاً حكومياً (وهو الجاسوس الذي مر ذكره.) .

ولقد لعب الشيخ مهدي الخالصي والسيد محمد الصدر دوراً كبيراً في انقاذ ابن عبدكه من حبل المشنقة .

فالخالصي ارسل رسالة الى الملك بتاريخ ٢٥ آب ١٩٢١ ذكر فيها الخدمات الجليلة التي قدمها ابن عبدكه واصحابه للعراقيين .

اما السيد محمد الصدر فقد ذهب بنفسه لمقابلة الملك وقال له ان ابن عبدكه كان من اعوانه في ثورة ديالى ، وان الواجب يقضي بمساعدته .

وقد ظل ابن عبدكه طيلة مدة سجنه يتوسط الشخصيات الوطنية في سبيل انقاذه واطلاق سراحه ، فأرسل الى الشيخ عبد الواحد الحاج سكر رسالة يستدر بها عطفه ويتوسل اليه ان يبذل قصارى جهده في سبيل خلاصه من السجن .

وبعد مرور عدة اعوام افرج عنه ، وعين مراقباً سرياً (حارساً) للاثار القديمة بصورة موقتة في بغداد وبمخصصات شهرية قدرها اربعة دنانير اعتباراً من يوم ١٦ آب ١٩٣٣ .

وفي يوم لا اتذكره قصده شاب يسكن محلة الفضل في بغداد واسمه سهيل نجم العزاوي - وهو قائم بواجبه في دائرة الاثار في بابل - وتقدم اليه شاهراً مسدسه واطلق عليه اطلاقتين أردته قتيلاً .

• • •

وفي مطلع شهر آب عام ١٩٥٦ تقرر اغتيال السيد نوري السعيد من قبل بعض الشباب القومي . ويحكي لنا الاستاذ نعيم العزاوي - احد العناصر البارزة القومية التي كانت تناوئ الحكم الملكي في العراق - عن تلك العملية التي كان احد اقطابها ، قائلا :

«في نهاية عام ١٩٥٥ التحقت بجامعة عين شمس في القاهرة ، وبعد فترة قصيرة من الزمن علمت من عدنان الراوي ، بأن رشيد عالي الكيلاني مقيم في القاهرة ، فذهبنا سوية لزيارته .. وتكررت الزيارات . حتى

اصبح لنا لقاء نصف اسبوعي عدا اللقاءات التي تفرضها المناسبات الاجتماعية الطارئة.

كنت وعدنان، على يقين بأن وجود رشيد عالي في العراق سيكون له التركيز باتجاه دعم الحركة الوطنية - بجناحها القومي - مع مايترتب على ذلك من امكانية توفر فرص انهيار النظام الملكي، لما لرشيد عالي من مكانة خاصة لدى ضباط ومراتب الجيش العراقي، بحكم ارتباط ثورة الجيش في مايس عام ١٩٤١ بأسمه. اضافة الى ماضيه الوطني المعروف.

ومن تكرار اللقاءات، وتشعب الموضوعات التي تناولتها حوارات تلك اللقاءات اتضحت لنا - صراحة - استحالة عودة الكيلاني الى العراق بوجود عبد الاله ونوري السعيد على رأس السلطة. و - ضمناً - رغبته واستعداده للعودة في حالة (غيابهما) عن المسرح..!

من هنا برزت فكرة محاولة اغتيال نوري السعيد وعبد الاله. ونظراً لاني مقيم في القاهرة بصفتي طالب جامعي، فقد كان بامكاني التنقل بين بغداد والقاهرة - واحياناً عبر دمشق - دون أن يكون في ذلك مايلفت النظر.. وفي هذه التنقلات كلفت من عدنان الراوي بالاتصال بشخص اسمه (عبد الله الجنابي) وشهرته (عبلّي) وكان يعمل حارساً في مستشفى العزل في منطقة الكرخ من بغداد - مستشفى الكرامة حاليا - لاستمزاج الرأي والتنسيق، فابدى الرجل استعدادا غير محدود لتنفيذ مايكلف به شرط ان تتوفر له الاسلحة والمصاريف.. وهنا جابهتنا مشكلة (المصاريف)، فتمت تغطيتها من قبل رشيد عالي بعد أن تم بيع بعض اثاث داره. ومن ضمن ماتم بيعه سجادتان ثمينتان، كما اخبرني الراوي في حينه.

وفي مكتب المحامي السوري جهاد ضاحي في دمشق، وبحضور الأخ عبد الهادي الفكيكي سلمني عدنان الراوي مبلغ ٥٠٠ دينار ومسدسين - وبعدها بفترة - رشاشتين لاوصلها الى (الجنابي) في بغداد.. وقد تم ذلك فعلاً في شهر حزيران من عام ١٩٥٦.

ولقد هيأ الجنابي ثلاثة عناصر على انهم الذين سيقومون بعملية التنفيذ، اثنان منهم من اشقائه. ولقد قمنا بعملية التدريب على استعمال السلاح في منطقة عقرقوف شمال بغداد، ومن ثم تم مسح عملي للطريق التي يسلكها نوري السعيد من داره الى مقر عمله في مجلس الوزراء (بالقشلة) ذهاباً واياباً ولعدة ايام متواليات.. فتم اختيار مكان التنفيذ في الموقع المقابل لدار السيد توفيق السويدي في منطقة الشواكه في الكرخ كافضل موقع بحكم ضيق الشارع في هذه المنطقة واختناقه بالمرور والمارة.

الا ان الجنابي طلب مني مزيداً من المال والسلاح.. فارسلت الى الأخ عبد الهادي الفكيكي في دمشق اخبره.. وبعد فترة جاءني شقيقه المهندس خالد الفكيكي يحمل الي مبلغ ٥٠٠ دينار على ان تصلني قطعتا سلاح عبارة عن رشاشتين اخريين قبيل موعد التنفيذ، وقمت بشراء سيارة (جيب) مما تتطلبه بالضرورة حركة تنقلاتنا من مكان لآخر.. وسجلت السيارة بأسم عبد الله الجنابي.

ثم استمرت عملية المراقبة والتدريب حتى استقر الرأي على تحديد موعد الاول او الثالث من آب ١٩٥٦ للتنفيذ. الا انه قبيل ساعة الصفر جاءني الجنابي بما يفيد «ضرورة» التأجيل بسبب (مرض) احد عناصر التنفيذ..!؟ وعند عيادتي له وجدت ان المرض ليس بالدرجة التي تقتضي تأجيل مثل هذه العملية.. الا انني اعترف بأنني اخذت الامر بمنتهى حسن النية..!

وعند الموعد الثاني الذي حدد له العاشر من آب على ماأذكر جاءني بما يفيد (سفر) احد العناصر خارج بغداد (مرسلا) من جهة عمله..!؟

ومابين الموعدين كان الجنابي يلح بطلب مجيء عدنان الراوي وعبد الهادي الفكيكي الى البصرة «حتى يكونا قريبين من بغداد ساعة التنفيذ».

وبالرغم من انني لم ادرك - حينها - الاهداف الحقيقية الكامنة وراء تكرار هذا الطلب، الا انني كنت اختلق له الاعذار بعدم استطاعتهما ذلك، لقناعتي الذاتية بأن ليس هناك مايدعو لوجودهما. الا انني - في

الوقت نفسه – لم اقطع له باستحالة ذلك .. حتى اذا ماتحدد الموعد الثالث على انه الأخير وهو بداية الاسبوع الأخير من شهر آب جاءني من يحذرني من ان كل حركتي كانت مكشوفة ومرصودة من قبل اجهزة السلطة ..

عندها تكشف لي ماوراء مماطلات وتسويفات عبد الله الجنابي واستغلاله الوقت في المزيد من ابتزاز المال . فاخترعت له حكاية قرب وصول الزميلين الراوي والفكيكي الى البصرة ، واعطيته مبلغ ٢٠٠ دينار على انها مرسلة له مع الرسالة الوهمية التي اخبرتني بعزمهما على ذلك ، على انهما سيحددان الموعد في رسالة لاحقة قريباً . ويطلبان مني ومن عبد الله ان نلتقيهما في البصرة لندارس الخطة قبل التنفيذ ..!

ومن المؤكد ان الجنابي قد اقتنع بالرواية على انها حقيقة فاطمأن وطمأن الجهة الامنية التي كان يتعامل معها بأن الصيد موعده قريب .

ولم تمض الا ثلاثة أيام حتى اخبرته بأن الجماعة سوف يصلون الكويت في مطلع الاسبوع القادم وعلينا ان نكون في البصرة بعد اربعة أيام لاستقبالهما .. وكنت قد اعددت العدة كاملة للهرب من بغداد بعد لقائي هذا مباشرة . ولم يمض يوم بليله الا وكنت خارج الحدود .

ويبدو ان فشل هذه المحاولة كان لحكمة آلهية ، فبعد عامين فقط من ذلك التاريخ تم القضاء عليهما – نوري وعبد الاله – بعملية شارك فيها الجيش كله .. والشعب كله .. صبيحة ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ .

° ° °

رفي كانون الثاني ١٩٥٨ طرحت فكرة اغتيال الرؤوس الثلاثة : «الملك فيصل الثاني والامير عبد الاله ونوري السعيد» خلال اجتماعات اللجنة العليا للضباط الاحرار ، على ان تتم عملية الاغتيال خلال احتفالات عيد الجيش التي تقرر اجراؤها في التاسع من هذا الشهر .».

يقول الاستاذ محسن حسين الحبيب – احد اعضاء اللجنة للضباط الاحرار –:

«ان القطعات الموالية للحركة والمشاركة في الاستعراض الذي كان سيجري بمناسبة يوم الجيش في معسكر الرشيد هي لواء ١٩ الذي يقوده عبد الكريم قاسم وفوج مشاة من اللواء الثالث يقوده العقيد محمود عبد الرزاق وكتيبة المدفعية الضخمة التي اقودها أنا ، بالاضافة الى قطعات اخرى موجودة في معسكر الرشيد . ولكنها لاتشترك في الاستعراض كمدرسة الصنائع الجوية ومدرسة الهندسة والهندسة الألية الكهربائية . اما في معسكر الوشاش فكانت كتيبة المدرعات التي آمرها عبد الرحمن عارف . يحضر هذا الاستعراض عادة الملك وعبد الاله ورئيس الوزراء وكبار ضباط الجيش . ناقشنا هذا الموضوع خلال اجتماعات اللجنة العليا ، وأمكانية التنفيذ . أيد اكثرية الاعضاء ذلك . وكانت هناك خطتان ، واحدة اقترحها ناجي طالب ، وهي ان تقوم كتيبة المدرعات خلال حركتها من الوشاش الى معسكر الرشيد للمشاركة في الاستعراض باحتلال الاهداف المهمة في جانب الكرخ ، كقصر الرحاب والاذاعة ودار نوري السعيد . وتقوم في الوقت نفسه القطعات الموجودة في معسكر الرشيد بتنفيذ باقي الخطة . الا ان آمر الكتيبة اعتذر بعدم تيسر العتاد الكافي لديه ، كما ان الاهداف المطلوبة منه احتلالها عليها حراسة قوية ، وهذا يتطلب قطعات مشاة وليس مدرعات

اما الخطة الثانية فقد اقترحها كريم قاسم ، وهو ان يقوم عدد من الدبابات بفتح النار على الملك وعبد الاله ، وذلك عند مرورها من امام المنصة التي يقفون عليها . ولكن الأكثرية عارضت هذه الخطة ، وذلك للخطر الذي سيتهدد الكثيرين من الابرياء الذين جاءوا لمشاهدة الاستعراض . وهكذا صرف النظر عن تنفيذ خطة الثورة بمناسبة يوم الجيش» .

° ° °

في اليوم السابع من شهر اذار ١٩٥٨ وصل بغداد الوفد الاردني الخاص بالمباحثات الخاصة بوضع دستور الاتحاد العربي بين العراق والاردن فكان برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد سمير الرفاعي

وعضوية كل من وزير الاقتصاد السيد خلوصي الخيري ، ووزير المعارف والعدلية السيد احمد الطراونه ، ووزير الدفاع والزراعة السيد عاكف الفايز ، ورئيس اركان الجيش حابس المجالي ، وعدد من كبار الموظفين والاختصاصيين في امور المال والاقتصاد والدفاع . فألفت الحكومة العراقية بدورها وفداً برئاسة نائب رئيس الوزراء السيد توفيق السويدي ، ووزير الخارجية الدكتور محمد فاضل الجمالي ، ووزير المالية السيد عبد الكريم الازري . ووزير العدلية السيد جميل عبد الوهاب . ووزير الدولة السيد برهان الدين باش أعيان . الى عدد من الماليين والاقتصاديين والعسكريين . وقد عقد الوفدان سلسلة من الاجتماعات الهامة لوضع دستور الاتحاد المطلوب في قصر الزهور .

وفي يوم ١٦ آذار ١٩٥٨ – وقبل مغادرة الوفد الاردني بغداد بيومين – أنفجرت السيارة التي كانت مخصصة لتنقلات السيد سمير الرفاعي في العاصمة العراقية ، امام مدخل قصر الزهور – قبيل لحظات من الركوب فيها .

اذ بينما كان اعضاء الفريقين يتصافحون بالباب ، ويودع بعضهم بعضا . شاهدوا وميضاً يخطف الابصار . تبعه دوي انفجار هائل ، تطايرت على اثره اجزاء السيارة في الفضاء . وأسرع الوفد يصحبهم نوري السعيد بدخول القصر ثانية ، وهرع ضباط الحرس من بهو الضباط مسرعين بأتجاه صوت الانفجار .

ويروي الملازم فالح حنظل – الضابط في الحرس الملكي – ان الامير عبد الاله وصل بعد دقائق الى مكان الحادث . وهو مايزال يرتدي بجامته . وشاهد النار وهي تلتهم بقايا السيارة ، والى جانبها جثة أحد بستاني القصر . وقد مزّقها الانفجار . فأمر الامير بنقل الجثة وأشرف بنفسه على اطفاء النار ، وسرعان ماحضر خبراء المتفجرات والمفرقعات من الجيش للكشف على الحادث ، فكان تقريرهم يجمع على ان الحادث لم يكن بفعل وجود قنبلة او متفجرات . وردوا أسبابه لتماس الاسلاك الكهربائية بعضها ببعض في السيارة ، والى ارتفاع الحرارة في خزان الوقود ، وكان الانفجار .. وبذا أسدل الستار على الحادث» .

وكنتُ قد نشرتُ خبر هذا الحادث في مجلة «روز اليوسف» القاهرية في عددها المرقم ١٥٦٧ الصادر في ٢٥ أغسطس (آب) ١٩٥٨ – عندما كنتُ مراسلاً لها في بغداد في بداية ثورة ١٤ تموز ، قلت فيه :

«عندما قدم في الربيع الماضي سمير الرفاعي رئيس وزراء الاردن الى بغداد لاجراء مباحثات قيل في حينها انها على جانب كبير من الاهمية .. طلبت وزارة الخارجية العراقية من الاستاذ باسل الكبيسي ، سكرتير وزير الخارجية ، ان يرافق الرفاعي في تجوله وتنقلاته في بغداد خلال مدة اقامته بها .

والاستاذ الكبيسي شاب وطني ، مثقف ثقافة جامعية عالية .. وكان قد عاد تواً من جولة رسمية في اوربا ، مصطحباً معه سيارة جديدة موديل ١٩٥٨ من نوع مرسيدس . فوضع سيارته الجديدة في خدمة (الباشا) الرفاعي (٥) .

صدرت الاوامر الى باسل الكبيسي ان يقتل الرفاعي ، بأن يضع مادة الجلكنايت الشديد الانفجار قرب مستودع بنزين سيارته . الجديدة الفارهة . في وقت مُعيّن .

ونفذت الاوامر حالاً . وبكل دقة .

ولكن القدر اراد ان يمهل الرفاعي حيناً من الوقت .. فتأخر عن الخروج من (قصر الزهور) – مكان الاجتماع – مدة دقيقة واحدة .. فأنفجرت السيارة وتحطمت تماماً . وتحطمت سيارة اخرى كانت تقف الى جانبها . ونجا سمير الرفاعي من موت محقق» .

* * *

---

(٥) اغتيل الاستاذ باسل رؤف الكبيسي – وهو أحد مؤسسي وزعماء حركة القوميين العرب . في باريس من قبل المنظمات الارهابية الصهيونية في عام ١٩٧٣ .

وفي ١٧ آذار ١٩٥٨ - اي بعد يوم واحد من عملية انفجار السيارة المخصصة للسيد سمير الرفاعي في قصر الزهور . جرت محاولة اغتيال لكل من الملك فيصل الثاني وولي عهده الامير عبد الاله . ونوري السعيد رئيس الوزراء عند حضورهم المناورات التي قامت بها فرقة المشاة الاولى على الحدود العراقية السورية . والتي شاركت فيها جميع ألوية الفرقة ودروعها ومدفعيتها وصنوفها الاخرى . وقد أثار ذلك التمرين على هذا النطاق الواسع لغطا واسعاً بين ضباط الفرقة . اذ أعتبروه محاولة تمهيدية لغزو سوريا واحتلالها . ولقد كان الضباط الأعوان - دون المقدم رتبة - يجاهرون فيما بينهم بأن قائد الفرقة اللواء الركن عمر علي يريد احتلال سوريا .

وكان التمرين غاية في الصعوبة اذ جرى في الصحراء الغربية . وقد أصيب معظم الضباط بالانهاك والتعب من جراء طول مدة التمرين . وراجت الانباء عن قسوة عمر علي وشدته واصطداماته المتتالية بضباط الوحدات وتوبيخه إياهم اثناء فشلهم في ادارة التمارين العسكرية .

وقد تقرر ان يقوم الملك فيصل الثاني بزيارة الفرقة للاطلاع على بعض تلك المناورات . وعندما وصل الى مقر الفرقة بصحبة الامير عبد الاله ورئيس الوزراء نوري السعيد . قابله الجنود هناك بعاصفة من التصفيق . ونظم قائد الفرقة أهزوجة عشائرية أنتهت بدبكة صاخبة . الا ان تلك الفرحة لم تدم طويلاً - كما يقول الملازم فالح حنظل أحد ضباط الحرس الملكي الذي كان مرافقاً - اذ سرعان ماتحرك الركب الملكي الى رابية مرتفعة ليتفرج على احدى كتائب مدفعية الميدان . وهي تطلق نيرانها من شكل سدود نارية . وما ان فتحت المدافع نيرانها حتى سقطت احدى القنابل على بعد ٥٠٠ ياردة من الرابية التي يقف عليها الملك وصحبه . وسقطت قنبلة ثانية اقرب الى (المثابة) الملكية . بحيث غطى غبارها الملك ومن معه . مما أجبرهم على ترك الرابية والفرار مسرعين بسياراتهم لان القنبلة الثالثة سقطت في مركز الربيئة التي كانوا يقفون عليها قبل لحظات .

وقامت الدنيا . وتناقل الناس أنباء ذلك الحادث . ونقلته الصحف والاذاعات المصرية . واضافت عليه ماأضافت . وتشكل مجلس تحقيق برئاسة عبد العزيز العقيلي للتحقيق في حادثة المدفع . الا ان نتائج التحقيق لم تسفر عن إدانة أحد . واعتبرت الطلقات تلك . رميات خطأ من مدفع مجهول .

والظاهر ان التحركات في الفرقة الاولى لم تنته بقضية المدفع .. اذ قام المقدم الركن عبد الغني الراوي معاون احد أمراء الافواج في لواء المشاة الخامس عشر بفتح مشاجب الفوج والاستيلاء على كمية من الغدارات والطلقات شحنها بسيارة الملازم عبد الستار المعيني وجاء بها الى بغداد وبرفقته عدد من الملازمين ليقوم باغتيال الامير عبد الاله ونوري السعيد وسائر افراد الحكومة العراقية في حفلة اليوبيل الفضي لكلية الاركان التي تقرر اقامتها مساء يوم ٢٩ مايس ١٩٥٨ ، الا ان المحاولة أوقفت لكثر من حضرها من عوائل الخريجين والأهالي وكبار المدعوين من اعضاء السلك الدبلوماسي والملحقين العسكريين الاجانب . ولم تنفذ !

* * *

وفي الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم ٨ حزيران ١٩٥٨ القيت على نادي الموظفين في النجف متفجرتان متكونتان من قنينة وعلبة معبأتين بكمية من البارود الاسود . غير انهما لم تحدثا اضراراً تذكر . ولم يصب احد من الجالسين في النادي من كبار موظفي القضاء بسوء . وبعد اجراء التحري والكشف من قبل السلطات المسؤولة . أتجهت الشبهة نحو المتهم الشيوعي كاظم جبر عبد الرضا . حيث عثر في داره على كمية من البارود الأسود والمواد الاولية لصنع المتفجرات التي القيت على النادي المذكور . ولدى اجراء التحقيق أعترف بعمله المتفجرتين والقائهما على النادي لغرض احداث البلبلة في الاوساط السياسية بأغتياله عدد من الموظفين الحكوميين الموالين للسلطة . وقد تشكلت المحكمة الكبرى في النجف يوم ١٦ حزيران ١٩٥٨ للنظر في هذه القضية . فقررت الحكم على كاظم جبر عبد الرضا بالاشغال الشاقة المؤبدة .

* * *



جعفر العسكري

٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦

كانت الساعة تشير الى الثانية بعد الظهر من يوم الخميس الموافق ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ عندما ركب الفريق جعفر العسكري سيارة أمير اللواء محمد امين العمري (قائد الفرقة الاولى) ، وسار نحو مقر الجيش بطريق خان بني سعد حاملاً معه كتاب الملك غازي الى الفريق بكر صدقي - الذي سمى نفسه «قائد القوة الاصلاحية الوطنية» . وكان في السيارة نفسها وبمعيته كل من العقيد يوسف نجم الدين العزاوي والرئيس طاهر محمد الزبيدي - أحد مرافقي الملك غازي ، والرئيس شاكر القرەغولي ..

قطعت السيارة مسافة لاتتجاوز العشرة أميال عن بغداد ، واذا بسيارة تلاقيها في الطريق العام - قبل خان النص بثلاثة أميال - فتوقفها ! نزل من السيارة القادمة ضابط طويل القامة ، أسمر اللون ، ممتلئ الجسم . وتقدم نحو سيارة الفريق العسكري ، ولما وصل اليها حيّاه تحية عسكرية وقال له :

- علم الفريق بكر صدقي بقدوم فخامتكم ، فأوفدني لاستقبالكم ، وأمرني بمرافقتكم حتى المكان الذي ستقابلونه فيه منفردين .

ولما اراد العسكري متابعة السير بنفس السيارة التي أقلته الى هناك ، أعترض الضابط قائلا :

- أن الأوامر التي تلقيتها تقضي بأن تركبوا في سيارتي التي أتيت بها ، وتبقى سيارتكم ومن فيها هنا الى ان تنهوا مقابلتكم وتعودوا الى بغداد .

ويقال ان (الباشا) قد تردد في بادئ الأمر ، ولم يوافق على مرافقة الضابط المذكور ، الا انه انصاع اخيراً بعد ان علم ان الضابط قد تلقى اوامر قطعية في هذا الشأن .

نزل (الباشا) من سيارته هازئاً مبتسماً بعد ان ترك مسدسه وحقيبة اوراقه فيها ، وركب في سيارة الضابط الموفد لاستقباله .. تحركت السيارة وأخذت تسير بسرعة هائلة ، وقد لاحظها الضباط الثلاثة الذين بقيوا في سيارة العمري انها حادت عن الطريق العام ، وتوغلت في طريق اخرى غير مطروقة حتى غابت عن الانظار .

ويحكي الرئيس (النقيب) طاهر الزبيدي - الذي اصبح لواءاً فيما بعد - عن ذلك اليوم الذي رافق فيه الفريق العسكري في سيارته المتوجهة نحو خان بني سعد ، فيقول :

- قبل ان تصل السيارة بنا خان النص بثلاثة أميال اوقفتها مجموعة مسلحة كان بينهم الرئيس اسماعيل عباوي - الملقب بتوحلة - وحين سأله العسكري عن بكر صدقي اجابه بأنه ينتظره وراء تلك التلول - واشار الى تلول قريبة من الطريق - فسأله عما اذا كان يريد ان يراه ، فأعرب العسكري عن رغبته في ذلك . وقد رفض توحله ان يستصحب معه أياً من مرافقيه ، وجرده من سلاحه ، مؤكدا ان اوامر مشددة اصدرت اليه بهذا الخصوص . ثم ركب العسكري سيارة عسكرية اخرى تحمل رقم (٢٦٨ جيش) ، واخذه الى التلول التي زعم ان بكراً ينتظره عندها . وقد رافق توحله العسكري ، لكنه جلس خلفه مباشرة ، بينما جلس العسكري الى جانب السائق نائب العريف خليل اسماعيل .

وقفت السيارة بالعسكري في ارض مقفرة ، منقطعة ، خالية من الاعشاب ، فنزل منها الضابط اسماعيل توحله ، وتبعه العسكري .

فالتفت العسكري ذات اليمين وذات اليسار فلم ير احداً ولم ير اثراً لمعسكر او مخيم .. ومن يعلم؟ ... ولربما ارتاب من هذه العزلة الموحشة ، ومن ذلك الانفراد الغريب في بقعة جرداء من الارض .. فسأل الضابط :

- أين اذن بكر صدقي !؟..

فأجابه :

- انه سيأتي الى هنا بعد هنيهة ياباشا ..!

وكان الضابط يمد ببصره الى جهة معينة ، كمن يترقب قدوم أحد .. ولم تمر الا دقائق معدودة حتى بانت سيارة قادمة من بعيد ..

قال الضابط :

- ها ان الباشا قادم ..

فنظر العسكري الى السيارة القادمة والتفت قائلاً :

- اعطني سيكارة ..

كان بكر صدقي قد علم بقدوم جعفر العسكري للتفاوض في شأن الحركة التي قام بها الجيش . وعلم كذلك ان الملك غازي أرسل برقية يعلمه فيها بقدوم العسكري اليه ، وان عليه ان ينفذ تعليماته .

ويذكر الرئيس (النقيب) حسيب الربيعي الذي حمل رسالة العسكري الى بكر انه حين قابل بكر وجده في حالة عصبية ، وبعد ان سلمه الرسالة سأله عما اذا كان يحمل رسائل مماثلة ، وحين اجابه بنعم أخذ بكر تلك الرسائل وقرأها فاحمر وجهه وأخذ يرتجف . وفي تلك اللحظة وصل اسماعيل توحله ليخبر بكر بوصول العسكري ، وانه أبقاه على مسافة خمسة كيلومترات ، وقد ازداد هياج بكر بقدوم العسكري وصرخ بصوت جهوري :

- يجب ان يقتل فوراً .. من الذي يقدم على ذلك ؟

ان هذه الرواية توضح ان بكراً لم يكن قد قرر قتل العسكري قبل وصول حسيب الربيعي ، وهناك احتمال بأنه اراد الاكتفاء باعتقاله ريثما تستتب الامور .

وقد أكد محمد علي جواد - آمر القوة الجوية انذاك - انه لم تكن لبكر نية مسبقة لقتل العسكري ، الا انه بعد ان أطلع على رسائله الى القادة والأمراء اشتد غضبه وساوره القلق وخشي ان يكتشف الجيش لعبته وسر تقدمه بهذه السرعة ، وربما انقلبت الآية ضده» . فأصدر اوامره الى خمسة من الضباط بقتله .

وقبل ان نشاهد المشهد الأخير لعملية اغتيال الفريق جعفر العسكري ، نلقي نظرة على سيرة هذا الرجل ، منذ ولادته وحتى الساعة التي قرر الفريق بكر صدقي قتله :

ولد جعفر بن مصطفى بن عبد الرحمن في محله جامع علي افندي في بغداد عام ١٨٨٥ .

وكانت اسرته التي تحدر منها تسكن في قرية (عسكر) الكردية التابعة الى لواء كركوك (سابقاً) - محافظة السليمانية حالياً - وكان ابوه ضابطاً في الجيش التركي برتبة قائمقام عسكري (عقيد) . عرف بولعه بالالعاب الرياضية والمصارعة ، وكان يمتلك قابلية بدنية كبيرة . ولم يكن ابوه يلقب بـ (العسكري) ، بل كان يلقب بالپهلوان ، وكان مصارعاً مشهوراً تمكن من التغلب على المصارع الايراني (أكبر بزرك) الذي جاء الى العراق بعد سنوات من زيارة شاه ايران ناصر الدين شاه عام ١٨٦٩ .

وكان جده من رجال الدين المعروفين في القرية ، وقد تركها وسافر الى كركوك حيث توفي هناك .

ويذكر الأستاذ علاء جاسم محمد في رسالته الجامعية التي تقدم بها الى مجلس كلية الاداب في جامعة بغداد والتي كانت بعنوان «جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق : «ان هناك اختلافاً في الرأي حول اصله ، فيما اذا كان كردياً او عربياً او تركمانياً ، فقد ذكر الزركلي في كتابه (الاعلام) ان اصل العسكري من المدينة المنورة ، اذ هاجر منها جدهم عبد الله المدني في القرن العاشر للهجرة (الرابع عشر الميلادي) . اما فريتز غروبا فيذكر في كتابه (رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق) انه من اصل تركماني . ولكنه الشائع انه كردي . ومهما يكن من أمر هذه الاختلافات حول أصله فهو عراقي ، وان تصرفاته منسجمة مع التوجه القومي العربي أنذاك ، اذ أنه لم يبد أي ميل نحو العنصر الكردي او التركي .

وكانت اللغة السائدة في بيتهم هي اللغة العربية . ويشير دفتر خدمته في الحقل الخاص بالجنسية بأنه عربي ..

قبل ان يبلغ جعفر العقد الثاني من عمره توفي والده ، فتعهد بتربيته محمد فاضل الداغستاني - والد

السيدة هاجر زوجة السيد حكمة سليمان - وهو ضابط كبير في الجيش العثماني - ويرتبط بصداقة متينة مع والده .

وفي ظل رعاية الداغستاني ، تمكن جعفر من اتمام دراسته في المدرسة العسكرية في بغداد ، ثم سافر الى اسطنبول عام ١٩٠١ لأكمال دراسته . فدخل المدرسة الحربية وتخرج منها عام ١٩٠٤ برتبة ملازم ثان ، وعمل في الجيش التركي السادس في بغداد . وحارب مع العثمانيين في القصيم عام ١٩٠٥ - ١٩٠٦ . ثم عين معلماً عام ١٩٠٦ في المدرسة الرشدية العسكرية - وهي مدرسة أسست لصغار الضباط في بغداد . ومن المعروف ان اختيار المعلمين في المدارس العسكرية يكون من بين الضباط الكفوئين الذين يمتلكون خبرة جيدة .

وفي عام ١٩١٠ أرسل العسكري في بعثة لدراسة العلوم العسكرية في المانيا ، فخدم في كتيبة بادن في مدينة (كارلسروه) - التي تقع جنوب المانيا الاتحادية حالياً - وشاهد العديد من المناورات العسكرية التي قام بها الجيش الالماني ، مما جعله يكتسب خبرة عسكرية . وقد بقي هناك ثلاثة اعوام فحصل على شهادة الدبلوم في العلوم العسكرية من اكاديمية فردريك الثاني . واجاد اللغة الالمانية تكلماً وكتابة .

وحين نشبت حرب البلقان (١٩١٢ - ١٩١٣) عاد الى تركيا ليشترك في تلك الحروب . وفي أحدى معارك الدفاع عن (أدرنه) أُصيب بجروح طفيفة . وقد ساهم في تلك الحرب حتى نهايتها ، فمنحته الحكومة العثمانية الوسام المجيدي من الدرجة الرابعة تقديراً لجهوده المتميزة . وسام اللياقة الذهبي ، وسام اللياقة الفضي ووسام الهلال الحديدي .

واكتسب جعفر خبرة ميدانية جيدة من حرب البلقان ، بعد دراسة استمرت ثلاثة اعوام في المانيا ، وان هذه الخبرة المتراكمة كان لها أثرها اثناء قيادته الجيش العثماني في حرب طرابلس ، وقيادة القوات العربية النظامية في الحجاز ، واخيراً في تأسيس الجيش العراقي .

وقد دفعت سياسة (التتريك) التي اتبعتها الحكومة العثمانية ، الضباط العرب ، وعلى رأسهم عزيز علي المصري الى تكوين تنظيم عسكري سري اطلق عليه (جمعية العهد) يهدف الى حصول البلاد العربية على استقلال ذاتي مع بقائها متحدة مع اسطنبول .. وكان من اوائل المنتمين الى (جمعية العهد) وأقسم اليمين على تنفيذ أهدافها ، واصبح من اعضائها البارزين .

وقد انشأ العسكري فرعاً للجمعية في حلب ، بعد ان عين مديراً لمعهد تدريب الضباط هناك ، فعمل على اختيار العناصر الكفوءة والمتحمسة للقضية العربية .

وفي بداية الحرب العالمية الاولى رُقّي العسكري الى رتبة رئيس «نقيب» . وأستخدم في احدى دوائر المقر العام في اسطنبول ، ثم عين مرافقاً للاميرال الالماني (فوش سوشن) ، ومنح الصليب الحديدي الالماني من الدرجة الاولى .

وقد أتيحت له فرصة المساهمة في الحرب حين قررت القيادة العثمانية الاستيلاء على مصر ، فوضعت خطة لمهاجمتها من الشرق وارتأت في نفس الوقت ان تقوم القوات العثمانية بمشاغلة القوات البريطانية من الغرب بمساعدة القبائل السنوسية التي يتزعمها السيد احمد السنوسي ، فوقع اختيار انور باشا - وزير الحربية - على جعفر العسكري ليتولى عملية تنظيم هذه القبائل واعدادها للحرب ، مما يشير الى ثقة القيادة العثمانية به واعتمادها عليه .

سافر العسكري الى طرابلس عام ١٩١٥ بواسطة احدى الغواصات الحربية ، وكانت الغاية من هذه الرحلة استطلاع الارض وتقدير الموقف . وقد اجتمع بالسيد احمد السنوسي ، ثم دخل الحدود المصرية متنكراً بزي درويش ، ثم عاد الى اسطنبول ليعرض على القيادة نتائج رحلته .

قبل المباشرة بتنفيذ خطة الهجوم على مصر عيِّن العسكري قائداً عاماً لجبهة برقه ، بعد ان رقي الى رتبة لواء ، ومنح لقب (باشا) ، وقبل ان يذهب الى طرابلس ، سافر الى بيروت للاجتماع باحمد جمال باشا القائد

العام للقوات العثمانية في بلاد الشام ، لتنسيق الاعمال والاتفاق على الخطة العسكرية . ثم استقل بعد ذلك سفينة شراعية ليكون بعيداً عن انظار اساطيل الحلفاء . وبعد رحلة استغرقت ثلاثة اسابيع وصلت السفينة الساحل المصري قرب السلوم ، وافرغت حمولتها من الاسلحة والذخيرة قبل طلوع الفجر كي لاتباغت من قبل السفن البريطانية والايطالية التي كانت تقوم بحراسة المنطقة الساحلية .

لم تكن المهمة التي انيطت بالعسكري بالمهمة السهلة ، فأن من الصعوبة بناء قوة مقاتلة من قبائل بدوية لمشاغلة القوات البريطانية في ظروف تصعب فيها عملية الامداد بالعتاد والذخيرة ، اذ انها كانت تنقل بواسطة سفن شراعية تستأجر من سكان السواحل العثمانية او بواسطة الغواصات الالمانية في وقت كانت اساطيل الحلفاء منتشرة في البحر الابيض المتوسط ومتحكمة فيه . وعلى الرغم من ذلك فقد تمكن العسكري من ان يكوّن جيشاً جديراً بالاحترام ، ويجعل من القبائل البدوية قوة مقاتلة جيدة قادرة على القيام بواجباتها العسكرية .

أنفصل العسكري عن الجيش العثماني في ١١ تشرين الثاني ١٩١٦ - كما تشير بذلك اضبارته التقاعدية المحفوظة في مديرية التقاعد العامة تحت رقم ٦٦٥ - ٢٣١ - والتحق بعدها بالجيش العربي تحت قيادة الامير فيصل بن الحسين . وقد عينه الامير فيصل في الحال قائداً للقوات النظامية . وان التحاقه بقوات الثورة العربية يعتبر خسارة للعثمانيين ، اذ فقدوا قائداً كبيراً من قادة جيوشهم . كما ان ذلك شجع الضباط والجنود العرب العاملين في الجيش العثماني على الالتحاق بقوات الثورة العربية .

في صيف عام ١٩١٨ سافر العسكري الى مصر للالتقاء بعائلته التي قدمت من بغداد ، فأوكلت القيادة العامة الى نوري السعيد . وعندما قررت القيادة البريطانية القيام بهجوم عام على الجيش العثماني ، كلف الجيش العربي بالعمل وراء خطوط العدو في درعا لقطع طرق مواصلاته وشل حركة تموين الجيش ، فطلب الامير فيصل استدعاء العسكري من مصر فوراً . وقد قامت القوات العربية بتنفيذ واجبها على أتم شكل . وقد كرمت القيادة البريطانية بصورة متميزة جعفر العسكري بصفته قائداً للجيش النظامي ، فضلاً عن كفائته في إدارة المعارك ، فمنحته وسام الفروسية لفرقة القديسين ميخائيل وجورج . وجرى تقليده الوسام من قبل الجنرال اللنبي في احتفال في ١٨ آب ١٩١٨ في مقر القيادة ببير سالم .. وقد أصر العسكري في هذه المناسبة على حمل وسام الصليب الحديدي الذي منحته اياه المانيا ..

كان اخر عمل قام به جعفر العسكري انه قاد القوات النظامية للجيش العربي في زحفه نحو دمشق . وقبل دخول القوات العربية دمشق تمرض العسكري فسافر الى مصر . وعند دخول القوات العربية دمشق في الاول من تشرين الاول عام ١٩١٨ انتهى دور العسكري كقائد للجيش النظامي ، بعد ان اكتسب شهرة واسعة كمقاتل شجاع ، وقائد تعبوي من الطراز الاول .

عاد جعفر العسكري الى دمشق بعد شفائه من مرضه ، فوجد ان الجيش الشمالي الذي ساهم في بنائه وقاده في معظم المعارك قد حل بأمر من رضا باشا الركابي الحاكم العسكري العام لسوريا ، فقرر اعتزال العمل ، وطلب من الأمير فيصل احالته على التقاعد ، وقد رفض الامير طلبه ، وعيّنه حاكماً عسكرياً لعمان ، ثم اصبح مفتشاً للجيش العربي ، ثم حاكماً عسكرياً لحلب . وعندما الغيت حاكمية حلب في ٢٠ نيسان ١٩٢٠ أصبح العسكري مستشاراً عسكرياً للملك فيصل ، كما كلّف بالمحافظة على حياته وحماية قصره .

وفي ٢٩ أيار ١٩٢٠ ارسله الملك فيصل الى الجنرال اللنبي في مصر ليشرح له الوضع المادي للحكومة العربية طالباً منه المعونة . كما اوفده الى مصر اثناء الازمة مع الفرنسيين في صيف عام ١٩٢٠ .

وفي ٢٢ تشرين الاول عام ١٩٢٠ عاد جعفر العسكري الى بغداد ، فكان اول من عاد من الضباط الى العراق .

وعندما تشكلت اول وزارة عراقية برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب في الخامس والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٢٠ تقلد فيها العسكري وزارة الدفاع .

وكان العسكري من أبرز الداعين لترشيح فيصل ملكاً على العراق ، وقد ساعده في ذلك تدفق الضباط العراقيين من سوريا . اذ ان معظمهم ممن خدموا في الجيش العربي والمتحمسين لفيصل . وحين وصل فيصل العراق في حزيران عام ١٩٢١ كانت الاستعدادات لانتخابه قد هيئت وتشكلت لجنة من المس بيل والعسكري للاعداد لاستقباله ووضع منهاج خاص للاحتفالات ، وكان العسكري على رأس مستقبليه عندما وصل البصرة .

وعندما أعتلى فيصل عرش العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ كان نصراً كبيراً للاتجاه القومي المتمثل بالضباط الذين خدموا في الجيش العربي وسوريا ، وفي طليعتهم جعفر العسكري ، الذي كان يرى انه الرجل الوحيد الذي يستطيع ان يسير بالقضية العربية نحو النجاح .

لم يمارس العسكري دوراً سياسياً كبيراً في الفترة التي سبقت تنصيب فيصل ملكا على العراق ، وتقلده لمنصب رئاسة الوزراء في تشرين الثاني عام ١٩٢٣ ، اذ ان اهتماماته تركزت في الجانب العسكري .

وبطلب من الملك فيصل أنتدب جعفر العسكري في الثامن من تشرين الاول عام ١٩٢٢ لتمثيل العراق في مؤتمر لوزان . الذي عقد بين تركيا ودول الحلفاء في العشرين من تشرين الثاني لتصفية المشاكل التي ترتبت عليها الحرب العالمية الاولى فيما يتعلق بتركيا والبلاد المنسلخة عنها ومنها العراق .

وبعد فشل هذا المؤتمر توجه جعفر العسكري الى لندن ، حيث عُين ممثلاً دبلوماسياً للعراق ، في الفترة مابين الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٢٢ والثالث من ايلول ١٩٢٣ .

في ايلول عام ١٩٢٣ عاد جعفر العسكري الى العراق ، وترشح لعضوية المجلس التأسيسي . ثم عين متصرفاً للموصل في الخامس من تشرين الثاني ١٩٢٣ بعد ان اضطربت الامور هناك واصبح الوضع خطيراً ، ولم يكن راغباً في تعينه بالمنصب الجديد ، وقد طلب ان تعطى له قيادة القوات العراقية في اللواء حفظاً على مكانته كوزير سابق . فضلاً عن صعوبة الاوضاع الذي كلف بمعالجتها ، فوافق مجلس الوزراء على هذا الشرط ..

لكنه لم يلبث في منصبه هذا الجديد كثيراً ، اذ أستدعي الى بغداد لتشكيل الوزارة الجديدة بعد سقوط وزارة عبد المحسن السعدون .

أسند الملك فيصل الوزارة الى جعفر العسكري في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ . وكان الملك قد ساهم في أسقاط وزارة السعدون عن طريق اثارة قبائل الفرات الاوسط ورجال الدين .

تشكلت وزارة العسكري الاولى من اعضاء عرفوا بتأييدهم لافكار الملك وتعهدوا بأمرار المعاهدة في المجلس ، وفي مقدمتهم وزيرا الدفاع والداخلية : نوري السعيد وعلي جودت الايوبي .

وفي الثاني من آب عام ١٩٢٤ قدم جعفر العسكري استقالته الى الملك ، بعد أقر المجلس التأسيسي قانون انتخاب النواب في اليوم نفسه . وكان المجلس قد أقر القانون الاساسي – الدستور – في العاشر من تموز من العام نفسه . وتكون الوزارة العسكرية قد انجزت اهم البنود التي نص عليها المنهاج الوزاري الذي تقدمت به الى الملك . ولم تتمكن من انجاز كافة بنود المنهاج لانه كان ضخماً .

لم يمارس جعفر العسكري نشاطاً سياسياً بعد استقالته اذ احيل على قائمة نصف الراتب في ١٣ آب ١٩٢٤ . وفي ١٧ شباط ١٩٢٥ أحيل على التقاعد .

وفي اول دورة انتخابية جرت في الثامن من حزيران عام ١٩٢٥ انتخب ممثلاً عن بغداد والحلة . ولكنه سرعان مااستقال – اي قبل انعقاد الدورة النيابية ، اذ عين ممثلا للعراق في لندن .

وفي ٢١ تشرين الثاني عام ١٩٢٦ عهد الملك فيصل الى جعفر العسكري بتشكيل الوزارة – في نفس

اليوم الذي قدم فيه عبد المحسن السعدون استقالة وزارته - فشكلها حالاً . وظهر دعم الملك للوزارة الجديدة منذ اليوم الاول ، اذ قام بترقية رئيس الوزراء جعفر العسكري الى رتبة فريق .

وقد عالج العسكري في وزارته الثانية مسألة تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية ونواحي اقتصادية .

وفي الثامن من كانون الثاني عام ١٩٢٨ اضطر جعفر العسكري الى تقديم استقالته الى الملك ، وقد قبلها الملك في الحال ، اذ انه اراد ان يشعر بريطانيا ان المعاهدة كانت قاسية الى الحد الذي أدت الى سقوط الوزارة ، وقد أستمر العسكري يمارس مسؤولياته حتى الرابع عشر من كانون الثاني . وهو اليوم الذي شكل فيه عبد المحسن السعدون وزارته الثالثة .

بالاضافة الى تقلد جعفر العسكري الوزارة مرتين ، فقد كانت له ثمة نشاطات سياسية اخرى ، اذ أسهم في وزارتي نوري السعيد الاولى والثانية . ففي الوزارة الأولى (٢٣ آذار ١٩٣٠ - ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١) شغل وزارة الدفاع بعد ان أستدعي من لندن حيث كان ممثلاً للعراق . وفي الاول من تشرين الثاني انتخب رئيساً لمجلس النواب ، كي يساعد على إقرار المعاهدة التي عقدتها الوزارة مع بريطانيا في الثلاثين من حزيران . وما ان صادق المجلس عليها حتى أستقال من منصبه في الخامس عشر من كانون الاول . وعاد الى لندن في الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٣١ .

ومن الواضح ان ضم العسكري الى الوزارة جاء لدعمها باعتباره أبرز شخصية سياسية في العراق عرفت بقوة علاقتها مع نوري السعيد ومساندته المستمرة له . ولم يحدث ان شكل احدهما وزارة الا وكان الاخر وزيراً للدفاع او الخارجية فيها . وكان العسكري ينوب عن رئيس الوزراء دائما عندما يذهب الاخير في مهمة خارج القطر مما يدل على انه كان الرجل الثاني في الوزارة .

وأرسل العسكري الى طهران في الرابع من مايس عام ١٩٣٠ لمفاوضة الحكومة الايرانية حول الديون المستحقة على تجارها للتجار العراقيين وضرورة تسديدها ، بعد ان منعت الحكومة الايرانية تسرب النقد الى الخارج . واجتمع هناك مع شاه ايران حول هذا الموضوع والعلاقات الثنائية بين البلدين .

وعمل جعفر العسكري وزيراً مفوضاً للعراق في لندن عدة مرات ولفترات طويلة . في الوقت الذي لم يشغل فيه منصباً وزارياً في بغداد يكون ممثلاً للعراق في لندن .

وقد مثّل العسكري العراق في عصبة الامم عام ١٩٣٤ .

وفي التاسع والعشرين من كانون الاول عام ١٩٣٤ عاد العسكري الى بغداد بعد ان مثل العراق في لندن لآخر مرة في حياته . وكان لنوري السعيد تأثير واضح في عودته . فقد كتب اليه مقترحاً تعيينه مستشاراً خاصاً للملك غازي ليتمكن من السيطرة عليه ، وعدم فسح المجال امام ياسين الهاشمي لاستلام السلطة ، لان ذلك سيترك تأثيراً سيئاً على العسكري نفسه - كما ذكر السعيد !

وفي نفس اليوم الذي وصل فيه العسكري الى بغداد عين عضواً في مجلس الاعيان . وقد رفض عرضاً لرئيس الوزراء - علي جودت الأيوبي - بدخول الوزارة كوزير للاقتصاد والمواصلات .

* * *

ويحكي المؤرخ الاستاذ نجدة فتحي صفوت في مقال له بعنوان «من الحقيبة الدبلوماسية» نشره في مجلة «التضامن» الصادرة في لندن بتاريخ ٢٣ / ١١ / ١٩٨٥ عن جعفر العسكري وتمثيله العراق في لندن ، فيقول : «لما تقرر عقد «مؤتمر لوزان» للمذاكرة في موضوع عقد معاهدة الصلح بين الحلفاء وتركيا وتصفية المشاكل الناجمة عن الحرب العالمية الاولى ، فيما يتعلق بتركيا والاقطار المنسلخة عنها ، قرر مجلس الوزراء العراقي ندب وزير الدفاع جعفر العسكري وتوفيق السويدي ، لحضور جلساته بصفة مراقبين ، لموافاة الحكومة العراقية بما يدور فيه مما يهم العراق الذي كان في السابق جزءا من الدول العثمانية .

وفي ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢ صدرت «ارادة ملكية» بتعيين جعفر العسكري وزيراً للدفاع ومندوباً بصورة مؤقتة من قبل الحكومة العراقية الى لندن ، ونصت الارادة على ان تكون وظائفه «معاونة وزير المستعمرات البريطاني على احضار المواد المتعلقة بالعراق ، لمؤتمر الصلح مع تركيا ، وحضور المؤتمر مع ممثلي حكومة بريطانية عندما يدور البحث في الشؤون المتعلقة بالعراق» .

وقد سافر الاثنان الى «لوزان» في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢ وحضر المؤتمر ضمن الوفد البريطاني . وعلى اثر تأجيل جلسات المؤتمر سافر جعفر العسكري الى لندن ، لتسلم منصبه الجديد ، وبذلك كان اول ممثل لحكومة العراق في العاصمة البريطانية .

وقد أثار وصول الممثل العراقي مشكلة بروتولية تتعلق بصفته ، وحقوقه ، وامتيازاته ، ولم يكن بالامكان تسميته سفيراً ولا وزيراً مفوضاً ولا قائماً بالاعمال ، لأنه كان يمثل دولة ماتزال تحت الانتداب البريطاني . وبعد أخذ ورد بين وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات ، ودوائرها القانونية ، كتبت وزارة الخارجية الى وزارة المستعمرات مقترحة ان يكون لقبه «وكيلاً» ، لان هذه الصفة ستميزه عن الممثلين الديبلوماسيين ، او القنصليين للدول الاجنبية وكذلك عن المندوبين الساميين للدومنيات في لندن .

ولكن اقامة جعفر العسكري في لندن ، لم تدم اكثر من ستة أشهر عاد بعدها الى العراق ، ورشح لعضوية المجلس التأسيسي الذي الفّ لغرض وضع دستور الدولة الجديدة ، ولم يعين بمكانه في لندن أحد . وبعد ذلك عين جعفر العسكري ممثلاً للعراق اربع مرات اخرى ، ولم يسبق لممثل ديبلوماسي ان عين بمكان واحد خمس مرات فيما نعرف من تاريخ التعامل الديبلوماسي بين الدول .

وفي حزيران (يونيو) سنة ١٩٢٥ عُيّن جعفر العسكري ممثلاً للعراق في لندن للمرة الثانية . وفي هذه المرة منح الصفة الديبلوماسية . وكان لقبه الرسمي «وكيل ديبلوماسي» . وقد ظهر اسم العراق للمرة الاولى في القائمة الديبلوماسية السنوية للحكومة البريطانية (لسنة ١٩٢٥) بذلك اللقب .

وكان جعفر العسكري شخصية ظريفة ، وسياسياً مرحاً ، وصاحب نكتة ، وهي صفات يقدرها الانكليز ويعجبون بها . وكان له في بريطانيا اصدقاء كثيرون بينهم عدد من الشخصيات التي تعرفّ عليها في ايام الثورة العربية التي كان من قادتها . وكذلك في «مؤتمر القاهرة» و «مؤتمر لوزان» . وكان رجلاً عصرياً ، محباً للتعلم ، يجيد لغات عدة ، وقد جاء في احد التقارير البريطانية السرية عن الشخصيات العراقية انه :

«يتكلم العربية ، والتركية ، والارمنية ، والفارسية ، والالمانية ، والفرنسية ، والانكليزية . ضخم الجسم ، وبطبيعته متقلب المزاج ، صادق ، حسن النية ولطيف المعشر ، وان كان خاملاً بدرجة لا يواجه معها الحقيقة حينما تكون مزعجة ، ميال الى تبني موقف أقل مقاومة ممكنة وانتظار مافيه الخير» .

وانتمى جعفر العسكري خلال بقائه في لندن الى احدى كليات الحقوق ، وهي (Gray's inn) وحصل على شهادتها في سنة ١٩٣١ واصبح محامياً من طبقة (Barrister) وبذلك اصبح له حق ممارسة المحاماة امام المحاكم البريطانية . وكان ذلك بطبيعة الحال ، بدافع من رغبته في الاستزادة من العلم ، ولم تكن به الى الشهادة حاجة بعد ان وصل الى اعلى المناصب ، واصبح رئيساً للوزراء مرتين ، ووزيراً للدفاع ثلاث مرات .

وبقي جعفر العسكري في منصبه في لندن في هذه المرة مدة سنتين وشهرين استدعي بعدها الى بغداد ، وعهد اليه برئاسة الوزارة ، فالفّ وزارته الثانية ..

أعيد جعفر العسكري مرة اخرى الى لندن ، وكانت صفته في هذه المرة وزيراً مفوضاً ومندوباً فوق العادة ، وقد قدم اوراق اعتماده بهذه الصفة في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٨ . وبقي في منصبه مدة تزيد على السنة الواحدة بقليل ، ثم استدعي الى بغداد للاشتراك في وزارة نوري السعيد الاولى وزيراً للدفاع . وقد تم عقد المعاهدة العراقية – البريطانية المشهورة لسنة ١٩٣٠ في عهد هذه الوزارة . واعاد نوري السعيد تشكيل الوزارة للمرة الثانية ، فلما استقالت هذه الوزارة أعيد جعفر العسكري الى لندن للمرة الرابعة ، فقدم

اوراق اعتماده في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٢ .

وفي ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٣ توفي الملك فيصل الاول فجأة في «برن»، فقدم جعفر العسكري اوراق اعتماد جديدة الى الملك جورج الخامس في ١٧ اذار (مارس) ١٩٣٥ من قبل الملك غازي . وبقي في منصبه الى حين تأليف وزارة ياسين الهاشمي الثانية ، حيث استدعي الى بغداد وعهد اليه بوزارة الدفاع ايضاً .

وذكر السفير البريطاني - كلارك كير - في تقريره السري الى وزارة الخارجية البريطانية في ١٨ شباط ١٩٣٥ - ان العسكري كان يفضل تسلم وزارة الداخلية ليتمكن من استخدام نفوذه لمنع اعمال العنف التي تحدث عند الشروع بتطبيق قانون التجنيد الاجباري . واستبعد السفير ان تكون للعسكري مصلحة شخصية في استلام وزارة الدفاع في وزارة ياسين الهاشمي الثانية التي تشكلت في ١٧ آذار ١٩٣٥ .

وفي التاسع والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٣٦ اطاح انقلاب عسكري بوزارة ياسين الهاشمي الثانية . وكان اول انقلاب من نوعه في تاريخ العراق . فقد استغل الفريق بكر صدقي قائد الفرقة الثانية ووكيل رئيس اركان الجيش قيام الجيش العراقي بالمناورات التي اعتاد ان يقوم بها سنويا في لواء (محافظة) ديالى فزحف بقوة عسكرية نحو بغداد وأجبر الوزارة على التنحي عن السلطة .

حين سمع الملك غازي بوقوع الانقلاب استدعى الى قصره كلاً من ياسين الهاشمي ونوري السعيد وجعفر العسكري والسفير البريطاني لمناقشة الموقف .

وقبل أن يحضر العسكري الى القصر أصدر عدة أوامر الى قادة الوحدات والتشكيلات قصد منها أرباك حركة الجيش في محاولة لايقاف زحفه نحو بغداد . وقام كل من الرئيسين (النقيبين) عبد المطلب الامين وحسيب الربيعي بنقل تلك الاوامر . اما الاول فأنه لم يوصل الا الرسالة الشفوية التي كلف بنقلها الى العقيد سعيد التكريتي ، اذ علم منه بمقتل العسكري قبل تبليغ الرسائل .

اما حسيب الربيعي فقد حمل رسالة من العسكري الى بكر صدقي ورسائل اخرى الى الفريق عبد اللطيف نوري والزعيم (العميد) اسماعيل نامق والعقيد اسماعيل حقي .

ويذكر ان احد زملاء العسكري قال له بأن الجيش بتمرده قد أهان شرفه العسكري وان عليه كوزير للدفاع ان يقمع التمرد او ينتحر .

وعلى هذا ، فقد قام العسكري ، بالاضافة الى هذه الرسائل ، بقطع الاتصالات اللاسلكية بين بغداد وقيادة الجيش الزاحف ، كما طلب استدعاء القوة الاحتياطية .

وكان الرئيس (النقيب) علي غالب الاعرج - من الضالعين في حركة بكر صدقي - قد أخبر قادة الانقلاب باجراءات العسكري هذه ، عن طريق المطار .

في قصر الزهور طال الجدل ، واتسعت المناقشة بين الحاضرين ، وقد فضل الملك غازي استقالة الوزارة . وكان رئيس الوزراء ياسين الهاشمي متمسكاً ببقائه في منصبه ، لكنه اضطر الى الاستقالة بعد ان قامت ثلاث طائرات بالقاء اربع قنابل ، سقطت احداها في نهر دجلة ، اما الاخريات فقد اصابت مدخل رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية وامام دائرة البريد - مقابل الاعدادية المركزية للبنين - وبالقرب من دار رئيس الوزراء .

وقد تقرر في هذا الاجتماع ان يذهب وزير الدفاع الفريق جعفر العسكري لمواجهة رجال الانقلاب وايقاف زحف الجيش نحو العاصمة .

وقد اختلفت الاراء ، وتعددت الروايات في الاسباب التي دفعت العسكري للذهاب بنفسه لمواجهة الجيش .

فقد ذكر السفير البريطاني في تقريره السري الى وزارة الخارجية البريطانية ان العسكري الذي لاينقصه شئ من الشجاعة البدنية هو الذي طلب الذهاب بنفسه !

وأكدَّ توفيق السويدي في مذكراته هذا الرأي .

ويذهب البعض ان العسكري أقدم على ذلك لانه لم يكن يؤمن بالعنف ويذهب البعض - ومنهم الاستاذ خليل كنه - الى ان ياسين الهاشمي لمحّ للعسكري بأن عليه ان يتحمل عبء ماوقع باعتباره وزيرا للدفاع .

فقد ذكر اللواء طاهر الزبيدي انه علم - ولم يسمع - ان الهاشمي أنتقد العسكري بقوله :

- تقول ان الجيش يحبني وانا الذي شكلت الجيش .. ها قد ثار الجيش ، وانت لاتعلم بذلك .. لو كنت مكانك لما بقيت في الجيش لحظة واحدة .

وثمة رأي اخر قاله الاستاذ طالب مشتاق في كتابه (ايام النكبة) ان الملك غازي هو الذي أقترح ذهاب العسكري لمواجهة الجيش .

ويذكر الاستاذ توفيق السويدي رأياً طريفاً في «وجوه عراقية» - وهي مذكرات مخطوطة لم تطبع بعد - الى ان العسكري لم يذهب لمواجهة القطعات الزاحفة ، بل انه ذهب «وهو عازم ان يأتي معها الى بغداد فاتحاً» ..

وعلى الرغم من اختلاف الروايات ، فليس هناك مايشير الى ان العسكري كان متردداً في الذهاب .

مما لاشك فيه ان جعفر العسكري أعتمد على شعبيته الواسعة داخل الجيش ، فأقدم على تلك الخطوة الجريئة . وهذا مايؤكد انه اراد انقاذ شرف الجيش ومنعه من دخول العاصمة ، لما يترتب على ذلك من اضطرابات وفوضى او سفك دماء .

أستقل العسكري سيارة امير اللواء محمد امين العمري حاملا معه كتاباً من الملك غازي الى الفريق بكر صدقي ، جاء فيها :

«عزيزي بكر صدقي ..

تستلمون هذا الكتاب من يد السيد جعفر العسكري الذي سيلاقيكم بصورة خصوصية لأجل بحث الموقف . لقد ابلغني الآن ان بعض الطائرات القت ثلاث قنابل ، فاستغربت جداً لهذا الحادث بعد ان سبق لي ان اخبرتكم تليفونياً بلزوم ايقاف كل حركة بينما اتدبر الوضع الحاضر . ان كل حركة اخرى سوف لاتخلو من ان تؤثر أسوأ الاثر على مستقبل البلاد وسمعة الجيش ، اذ ليس من حاجة البتة لشيء من ذلك وسوف تفهمون التفاصيل من جعفر» .

واستصحب العسكري معه الرئيس الاول (الرائد) طاهر الزبيدي مرافق الملك الخاص بعد ان استأذن الملك في ذلك .. كما استصحب معه ايضا مرافقه يوسف العزاوي الذي شاهده في منطقة الفضل قرب محطة تعبئة البنزين . وكان معه كذلك الرئيس الحاج شاكر القرهغولي - كما ذكرنا سلفاً .

ولنترك الكلام للملازم الاول الطيار جواد حسين - احد الضباط الاربعة الذين ارسلوا من قبل الفريق بكر صدقي لقتل جعفر العسكري :

- كنا حوالي ٣٠ - ٣٥ ضابطاً مجتمعين في مقر الفريق بكر صدقي بالقرب من خان بني سعد - وكانت الساعة حوالي الثالثة بعد الظهر . وكان بكر صدقي عصبي المزاج ، كثير التفكير ، لايستقر في مكان واحد ، يجلس تارة ، ويمشي اخرى ، وهو على خلاف عادته ، مقطب الوجه عابساً لاأثر للابتسامة على شفتيه .. في تلك الساعة اتى اليه جندي من المقربين اليه وهمس في أذنه بضع كلمات ، لاندري ماذا كانت . وعلى اثر ذلك هاج بكر صدقي ، وصارت عيناه تبرقان ، فيشع منهما الشر واضحاً ، فوقف ، وجمع حوله الضباط الحاضرين في معسكره جميعهم ، ثم سكت برهة وقال :

- ان جعفر العسكري قادم الينا ، فمن يرد ان يقتله فليتقدم ؟

فساد سكوت رهيب في ذلك الجمع .. ولم يستطع احد ان ينبس بنت شفة .

فأعاد القائد بكر سؤاله : من يقتل جعفراً ؟

وعندئذ أجابه المقدم جميل فتاح ، وهو من المقربين اليه كثيراً

- الا توجد طريقة اخرى ياباشا ..؟!

- فأرتعش بكر صدقي من شدة الغضب وصاح

- ماهي الطريقة ؟!

ثم اطرق رأسه هنيهة مفكراً .. وبعد ذلك نظر الى ماحوله من الضباط ونادى :

- المقدم جميل فتاح ، الملازم جمال جميل ، الملازم الاول الطيار جواد حسين والرئيس الاول لازار اندراوس بدراموس .. اذهبوا حالا لقتل جعفر العسكري .

وبالشدة الصدمة التي شعرت بها عندما سمعت أسمي بين الضباط الاربعة الذين رشحهم بكر صدقي لان يكونوا جلادين تتلوث أيديهم بدماء بريئة طاهرة .. ويالهول الموقف الذي اصبحت فيه .. أأقتل جعفر العسكري ، ذلك الشخص الذي كان يداعبني ويلاطفني بنكاته الظريفة وبأسلوبه الممتاز ؟.. أأقتل جعفر العسكري الذي لم ينظر اليّ يوماً الا نظرة صديق أنيس وأب كريم ؟.. فيالله من هذه الصدفة التي جعلتني ان اكون في عداد الضباط الحاضرين بمعية بكر ، وبالتعاسة الحظ لما تورطت فيه من مأزق حرج ؟.. فأن اشتركت بالجريمة فسأبقى معذب الضمير ، شقياً طول الحياة .. وأن أبيت وخالفت فمصيري الموت الأكيد .. فما كنت بالشخص الذي أعتاد على ارتكاب الجرائم ، وماكنت بالشخص الذي لوث يده بدماء الابرياء ، فصممت ان اتظاهر بالسكوت ، والسكوت دليل الرضا .. ومن الغريب ان المقدم جميل فتاح الذي اعترض على القتل ضمناً باستفساره عما اذا لاتوجد طريقة اخرى ، كان في عدادنا ايضاً !!

ركبنا السيارة وسارت بنا الى حيث لانعلم ، وكلنا وجوم ، كأننا أصبنا بشيْ من الذهول او الشلل .. ها اننا نقترب من المجزرة .. وها ان امامنا سيارة واقفة ، والى بضع خطوات منها جعفر العسكري متأبطاً اسماعيل حياوي وفي فمه سيكاره ..

التفت العسكري نحو سيارتنا ، وماهي الا لحظة حتى أدار ظهره علينا ، وأستمر على السير مع زميلنا الضابط الذي كان برفقته ..

وقفت السيارة في مكان لايبعد عنهما سوى امتار معدودة ، فاسرع الضابطان : لازار اندراوس وجمال جميل بالنزول ، وتبعتهما انا متباطئاً ، وقد درت حول السيارة لأعيق سيري وتبعني المقدم جميل فتاح . ولما اتجهت نحو الهدف المقصود ، سمعت الطلقات النارية قد دوت ، وسمعت صوت جعفر : آه ... لا .. لا..

لقد قتل جعفر العسكري بيد الضابطين لازار وجمال اللذين أتيا معنا ، والضابط اسماعيل عباوي الذي كان برفقته .. اما المقدم جميل فتاح فلم اره قد اشترك بهذه الجريمة .. اما انا فقد فكرت بالحساب الذي سيطلبه مني بكر صدقي بعدئذ ، فأفرغت رصاصة من مسدسي في الارض لتكون برهاناً لي على تنفيذ الأمر .. وهكذا ذوى غصن جعفر ، وهكذا طارت روحه الى خالقها شاكية جور بكر صدقي وظلمه» .

اما الرئيس الاول (الرائد) - اللواء فيما بعد - طاهر محمد الزبيدي فقد حكى قصة اغتيال الفريق جعفر العسكري على النحو التالي :

خرجت السيارة من قصر الزهور ، وكان وزير الدفاع قد ركب الى جانب السائق مرافقه الرئيس (النقيب) الحاج شاكر ، اما انا فقد جلست خلف السائق مباشرة . وبعد ان اجتازت بنا السيارة محلة الفضل ووصلنا الى مظلة شرطي المرور التي يمكن تحديد موقعها في الوقت الحاضر بأنها امام محطة تعبئة الوقود المقابلة لمحلة المعدان - قبيل اتصال شارع الكفاح بباب المعظم ، فوقعت عين جعفر العسكري على العقيد يوسف نجم العزاوي آمر المخابرة الذي كان واقفا هناك ببزته العسكرية وقد تمنطق بمسدس عسكري (وبلي) ظاهر للعيان .

اوقفنا السيارة الى جانبه ، فسأله العسكري عن اخبار الجيش . فأجابه العزاوي :

- الذي اعرفه ان الجيش وصل الآن الى قرب خان بير النص .

فأجابه جعفر – اني الان ذاهب الى هناك وارجو ان تصحبنا ..

ومن دون ان ينبس يوسف العزاوي بحرف فتح باب السيارة الخلفي واستقر الى جانبي خلف وزير الدفاع مباشرة .

وما كادت السيارة تقطع سوى عشرين متراً حتى رأيت سيارة أهلية خمنت انها قادمة من بعقوبة . بعد ان رأيت فيها احد زملاء الدراسة (اسمه عبد الوهاب) من محلة القرهغول . وهو مهندس يعمل في (لواء ديالى) . فاستوقفت سيارته ودعوته لمواجهة جعفر العسكري .

سأله العسكري عن كل صغيرة وكبيرة كان يود الاطلاع عليها من تحركات الجيش وتحشداته وقطعاته من بغداد الى بعقوبة .. وبعد ان أفرغ الرجل ما في جعبته ودعناه واستأنفنا سيرنا .

كان الصمت يخيم على الجميع .. وكان كل واحد منا سارحاً مع تخيلاته وافكاره وتوقعات المستقبل . وفجأة قطعه جعفر العسكري بلهجة تقطر مرارة :

– والله ياجماعة .. لقد سئمت من الوزارة والحكومة والسياسة .. فاذا تمكنت من انهاء هذه القضية فسوف اعتكف في داري واترك كل شيء ..

قال ذلك ولزم الصمت مرة اخرى . وعندما وصلت السيارة سدة ناظم باشا رأينا طلائع الجيش الزاحف متمثلاً في شاحنتين عسكريتين ، ركبت على كل واحدة منها رشاشة فيكرز . وقد اتخذتا موضعين باتجاه بغداد . وعندما مررنا من بينهما لم يعترض احد ممن فيهما سبيلنا . وكذلك الحال عندما مررنا من امام مخفر شرطة المغيسل . ولكن قبل ان نصل الى خان بير النص بنحو ثلاثة اميال لاحظنا وقوف سيارتين اهليتين بعمق مائة متر عن يسار الطريق ، وقد انزل ركابها على الأرض ، وقد عرفت من بينهم الشيخ نوري البرزنجي ، اما الباقون فقد كانوا من النساء والاطفال الذين جلسوا على الطريق يحيط بهم جنود من سرية الرشاشات الالية ببدلات الشغل الزرقاء وبأيديهم بنادق ركبوا عليها حرابها ، ويبدو من وضع السيارتين انهما كانتا متجهتين الى بغداد .

وقبل ان نحاذي السيارتين أمر شخص – لم نتبينه اول الأمر – الجنود بايقاف سيارتنا .

فتقدم عدد منهم متسلحون بالبنادق باتجاه سيارتنا واوقفوها ، ثم أمرهم نفس الشخص ان يقودوا سيارتنا باتجاه السيارتين الاهليتين الواقفتين ، فامتثلنا الأمر ، وعندما وصلنا الى هناك عرفنا ان الضابط الذي أصدر الأمرين هو الملازم الاول اسماعيل (عباوي) توحله آمر سرية الرشاشات الألية . نزل جعفر العسكري من السيارة فتقدم منه اسماعيل توحله هذا وأدى له التحية العسكرية ، فسأله جعفر :

– اشلونك ابني اسماعيل ..

– بخير ياسيدي ..

– أين يمكن ان أجد بكر باشا ؟

– انه موجود هناك ...

(قال ذلك وأشار الى بعض التلول البعيدة عن المكان الذي نقف فيه) ، وأكمل كلامه وهو يسأل العسكري :

– أتريد ان تراه ياسيدي ؟

فاجابه جعفر : نعم ...

وأتجه الى سيارة امين العمري التي وصلنا فيها الى هناك فقال له اسماعيل توحله :

– لقد صدرت الينا أوامر مشددة بعدم السماح للسيارات الاهلية بالمرور على هذا الطريق ياسيدي . والدليل على صدق قولي هذه السيارات التي تراها واقفة هناك .

فسأله جعفر : كيف أصل اذن ؟!

- معي سيارة عسكرية وسأوصلك بها اليه (واشار الى سيارة شوفرلية مكشوفة تحمل رقم ٢٦٨ جيش) ..

أتجه جعفر العسكري الى السيارة العسكرية ، وجلس في المقعد الامامي الى جانب السائق ، فأتجهت معه الى نفس السيارة واتخذت مقعدي خلف وزير الدفاع . وعندها بادر اسماعيل توحله ففتح الباب ومع اني كنت استاذه في الكلية العسكرية فقد سحبني من يدي بخشونة وهو يأمرني بالنزول من السيارة .

قال له جعفر العسكري ، وهو يحاول توسيع صدره مع الملازم الاول :

- ابني .. مرافق الملك وهو معي ، فلماذا تمنعه من صحبتي ؟

- لقد منعنا من السماح لضباط بغداد من الدخول الى معسكرات الجيش الزاحف على بغداد ، وانا معذور في هذا ياسيدي ..

فقال له جعفر ، وقد بدا الامتعاض على وجهه : - مالازم .. يالله ابني .. يالله ..

وتحركت السيارة . يقودها نائب العريف ابراهيم خليل اسماعيل ، والى جانبه من جهة اليمين جعفر العسكري . وجلس اسماعيل توحلة خلفه مباشرة وجلس خلف السائق رأس العرفاء فحل هزاع . وكان اسماعيل توحلة قد أوعز الى جنود سريته بالاحاطة بنا وعدم السماح لنا بمغادرة المكان . فاصبحنا بحكم الموقوفين .

ويكمل نائب العريف ابراهيم خليل اسماعيل - سائق السيارة التي أقلت جعفر العسكري واسماعيل توحلة - قصة الاغتيال . فيقول :

بعد ان اخذنا جعفر العسكري في سيارتنا . وصلنا به الى ساحة تحيط بها التلول من كل جانب (*) . فتوقفت هناك . وعندها قال اسماعيل توحلة لوزير الدفاع :

- باشا .. ان بكر باشا سوف يقابلكم هنا ..

فلما سمع جعفر العسكري ذلك منه ترجل من السيارة . وقد نزل معه اسماعيل توحلة ورأس العرفاء فحل هزاع الذي كانت معه بندقية محشوة . وقد ركبت عليها حربتها . فالتفت اسماعيل توحلة اليّ وأمرني ان اذهب بالسيارة لأخبر بكر صدقي ان جعفر باشا حاضر .

سرت بالسيارة باقصى سرعة ممكنة . ولما وصلت الى خان بير النص . وجدت بكر صدقي واقفاً مع ضباطه على التلول القريبة من الخان . فاخبرته بما اوصاني به اسماعيل توحلة . وعندها أمر اربعة من الضباط كان قد اعدهم للمهمة قبل وصولي . فركبوا معي . وكانوا يحملون مسدساتهم . وقد لاحظت انهم اخذوا يستحثونني على السير بسرعة . كلما زدت سرعة السيارة . حتى اذا كنا على بعد مائة متر من المكان الذي يقف فيه جعفر العسكري سحب كل واحد منهم مسدسه وأعدّه للرمي . ولما اصبحنا على بعد عشرين متراً منه امروني بالوقوف . وبسرعة خاطفة فتح الثلاثة ابواب السيارة ونزلوا منها وهم يصوبون مسدساتهم الى هدفهم . وكان جعفر واقفاً ويداه في جيبه . وعندما اقتربت سيارتنا حتى رأسه قليلاً ليتبين من فيها . فأنهمر عليه الرصاص من كل جانب . في الوقت الذي ابتعد عنه اسماعيل توحلة ورأس العرفاء فحل كل الى الجانب الذي هو فيه بنحو خمسين متراً ليتقوا الرصاص الطائش . فتهاوى العسكري في مكانه وهو يقول :

- لا .. ياولدي .. لا .. لا .

(*) تمثل التلول كتوف انهار كبيرة قديمة كانت تخترق المنطقة هناك ، ولعلها بقايا النهروانات الأخذة من النهروان والتي تشير اليها بعض المصادر التأريخية . اما (نهر الوزيرية المندرس) الذي دفنت فيه جثة جعفر العسكري فهو الان نهر جارٍ يأخذ مياهه من نهر الخالص بناظم يقع الى يسار خان بني سعد للقادم اليها من بغداد بنحو خمسة كيلو مترات ، وتصل مياهه قريباً من السدة الجديدة التي تحيط بمدينة بغداد . ويقع خان بير النص في منتصف طريق بغداد - خان بني سعد .

اما المؤرخ الاستاذ عبد الرزاق الحسني فيروي في الجزء الرابع من كتابه «تاريخ الوزارات العراقية» بشيء من التفصيل - لايختلف كثيراً عن الرواية السابقة - اغتيال جعفر العسكري - فيقول :

وقد تحرك العسكري من قصر الزهور في الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر يصحبه الرئيس شاكر والرئيس الاول طاهر محمد مرافق الملك . وعند وصوله شارع نوري السعيد في طريق بعقوبا . شاهد العقيد يوسف العزاوي . فسأله عن مقر الجيش الزاحف . فأجابه انه ترك خان بني سعد (منتصف طريق بغداد - بعقوبا) فاصطحبه في سيارته ايضاً .

وكان الفريق بكر صدقي قد سمع بمقدم الوزير العسكري بعد ان اطلع على كتبه . فأعدّ عدته وجمع صفوة الضباط الذين اعتمدهم لتنفيذ فكرة القضاء على وزيره . وأسر اليهم بسر بقي مكتوماً الى حين ظهوره (كان بكر قد تلقى عدة برقيات من بغداد تشير الى حركة العسكري فجمع صفوة ضباطه وقال : «ان جعفر باشا قادم علينا . فمن يتصدى لقتله» فلم يجبه أحد . فكرر السؤال . فلم يجبه أحد . فالتفت الى لازار وقال له : (وأنت) . فأجابه : (امرك سيدي) . ثم قال لجميل فتاح (وانت) . وهكذا قال لجواد حسين).

ويقول رفاق العسكري انهم شاهدوا السيارة التي أقلتهم لاتسير باتجاه الطريق العام . وانها سلكت طريقاً اخر . فحاولوا الاستفسار عن السبب . ولكنهم منعوا عن الكلام . أما السيارة فانها لما وصلت الى (نهر الوزيرية المندرس) وقفت ونزل منها جعفر واسماعيل وذهب بها السائق . ليخبر بكراً بمقدم العسكري . ثم رجعت بعد بضع دقائق تحمل كلاً من الملازم الاول جمال جميل . والمقدم جميل فتاح . والملازم الاول الطيار محمد جواد حسين والرئيس الاول لازار برودوس . والأخير رومي الاصل تطوع في الجيش الحجازي العربي عام ١٩١٨ . فكان موضع رعاية العسكري فقدمه ورقاه حتى اوصله الى رتبة (رئيس اول) في الجيش العراقي .. وقد نزل هؤلاء الاربعة من السيارة . بعد ان ملأوا مسدساتهم . فتقدموا من الوزير . واطلق كل منهم عياراً نارياً عليه . فسقط العسكري يتخبط بدمه ويلفظ النفس الأخير . ويقال ان (الرئيس لازار) رفس القتيل بقدمه بعد ان ضربه بمسدسه .

وركب الضباط سيارتهم وذهبوا الى بكر صدقي ليخبروه بما تم . فطلب اليهم احضار الحاج شاكر ورفيقه . فلما حضروا صافحهم فرادى . واخذ اربعين ديناراً من المقدم راسم سردست . فسلمها الى العقيد يوسف العزاوي ليؤمن الارزاق الى القطعات الزاحفة على بغداد . وأمر الحاج شاكر ان يساعده في ذلك . فقال له الحاج : «انا جئت بوزير . فهل ارجع بحقيبة ؟» فأجاب بكر : «اذهب مع العقيد يوسف . ثم ارجع الى وراء سدة ناظم باشا . واخبرني عن حالة بغداد . وموقف الوزارة . فلم يسع الحاج الا الامتثال . فأستقل سيارة وقفل راجعاً . ولما وصلت السيارة «مخفر شرطة المغيسيل» استوقفها شرطي من المخفر . وقال : «ان جلالة الملك يريد ان يكلم بكر من هنا بالتلفون» . وبينما هم بالموضوع . اقبلت سيارة الجيش التي تحمل الرقم (١٢٩) وفيها قتلة جعفر . فأخبروا بما يريد الملك . فلم تمض بضع دقائق حتى حضر بكر وكلمّ الملك . ثم جمع القادة وصار يملي عليهم أمر الدخول الى بغداد .

وجاءت من بغداد . في تلك الاونة . سيارة تقل الرئيس سعدي مصطفى . ونائب الاحكام انطوان لوقا . فتهامسا مع الفريق بكر . ولما تهيأ انطوان للعودة . ركب معه الحاج شاكر وطاهر محمد . وماكادت السيارة تصل السدة المذكورة حتى التفت نائب الاحكام اليهما وقال : «ان جعفر باشا قتل» .

وبعد ان سقط جعفر العسكري الى الارض . مضرجاً بدمائه . لفوه بغطاء احدى سيارات الجيش (مشمع) ووضعوه في حفرة صغيرة وواروه التراب . ولكن يظهر ان الحفرة ليست عميقة . اذ بقي قسم من (المشمع) ظاهراً على سطح الارض . وبعد بضع ساعات مرّ اعرابي بمكان القتل . ولفتت نظره علائم الحفرة والتراب والمشمع الظاهر من تحته .. فنبش التراب وأخرج المشمع .. وترك الجثة في محلها . وذهب مسرعاً الى مخفر خان البير . وهو لايبعد عن ذلك المكان الا قليلاً . وهناك وجد شرطياً . قص عليه ماشاهده .

واستصحبه الى مكان الجثة . ولما راها الشرطي شخصهاجيداً . والشرطي هذا ممن غمرهم جعفر العسكري يوماً بعطفه ، فلم ينس ذلك الأحسان . وأبت نفسه الا ان تقوم بواجبها الانساني مهما كانت الظروف ومها كلف الامر .. ترك الجثة ، ثم اجتمع برفيقين له يعتمد عليهما ، ونقل الخبر لها . واتفق الثلاثة اخيراً على دفن الجثة . مقسمين بالله ان لايبوح احدهم لاحد من المتآمرين او ذويهم او حاشيتهم بما تم عليه القرار .. تناول هؤلاء الثلاثة مايقتضي لهم من آلات الحفر . وساروا نحو الجثة حوالي غروب الشمس . فحفروا في نهر مندرس بالقرب من المكان (نهر الوزيرية) حفرة عميقة ، ووضعوا الجثة فيها ، ثم واروا التراب عليها جيداً . وعادوا ادراجهم من حيث أتوا .. وقد بقي هذا السر كميناً في قلوبهم . الى ان مرت بضعة شهور . ثم اقتضى الامر ان يسافر العريف الى لواء آخر نقلت اليه خدماته . وعندئذٍ شعر بان الواجب يقضي عليه بان يخبر احد أقارب القتيل بالمكان وبتفاصيل الحادث الذي جرى فيه الأمر الذي سيبوح به اليه الى ان يتبدل الوضع وتتغير الحال في العراق . قصّ عليه كيفية عثور الاعرابي على جثة الفقيد ، وماتمَّ من أمر دفنها ووصف له المكان الذي دفنت فيه قائلاً :

– عسى ان يأتي يوم تستطيعون فيه اخراج الجثمان من مكانه الحالي ودفنه في المكان الذي يليق به...

لقد تكشف بعدئذٍ ان الذين امروا بتنفيذ الاغتيال كانوا مصممين على اخفاء اثر الجريمة باحراق الجثة . وقد ارسلوا لهذه الغاية . وفي صباح اليوم الثاني من الاغتيال ضابطين أقلتهما سيارة عسكرية الى المكان الأول الذي دفنت فيه الجثة . وكانت مع هذين الضابطين جميع الوسائل اللازمة لحرقها . ولما وصل الضابطان الى المكان المقصود كانت دهشتهما عظيمة . لانهما لم يجدا اثراً للقبر ولا للجثة . وعبثاً حاولا التفتيش عنها هنا وهناك . فعادا من حيث أتيا ..!!

ان الذين واروا التراب على الجثمان لاول مرة تقصدوا في عدم وضعه في حفرة عميقة . كما ان ابقاء قسم من (المشمع) ظاهراً للعيان على وجه الارض كان متعمداً ايضاً . لتسهيل معرفة مكانها واخراجها عندما يعودون ثانية لحرقها .

وعندما تألفت وزارة جميل المدفعي الرابعة في ١٧ آب ١٩٣٧ . استحصل المدفعي امراً ملكياً بنقل جثمان العسكري الى المقبرة الملكية ببغداد . فنقل اليها في يوم ٤ تشرين الاول ١٩٣٧ باحتفال عسكري . ودل التقرير الطبي المعطى في هذا اليوم . على انه مصاب بخمس طلقات . وقد حاولت هذه الوزارة ان تحاكم القتلة . فحال (قانون العفو العام) الذي استصدرته وزارة حكمة سليمان في ١ مايس ١٩٣٧ دون ذلك . وفيما يلي نص التقرير :

وزارة الداخلية س ٦٤٥ بتاريخ ١٩٣٧/١١/٣٠

تبين لنا من تقرير المحقق العدلي للرصافة بان التحقيقات الجارية اسفرت عن اكتشاف جريمة قتل المرحوم الفريق السيد جعفر العسكري . وان القاتلين هم كل من : المقدم جميل فتاح . والرؤساء لازار اندراوس ، وجواد حسين ، واسماعيل عباوي الشهير بـ (اسماعيل توحلة) والملازم جمال جميل . وقد قتلوه رمياً بالرصاص في يوم ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ بأمر من رئيس اركان الجيش حينذاك السيد بكر صدقي اثناء تقدم الجيش على بغداد بالقرب من نقطة بئر النصف . وذلك كما اعترف به المتهمون انفسهم . وحسب شهادتي العرفاء فحل بن جزاع . وسائق سيارة الجيش ابراهيم خليل اللذين كانا حاضرين عند وقوع جريمة القتل والدفن ايضاً . وكما ظهر من شهادات الضباط الذين كانوا برفقة المرحوم عند ذهابه الى الجيش ومنهم الرئيس السيد طاهر محمد مرافق صاحب الجلالة . والرئيس السيد شاكر القراغولي والسيد يوسف العزاوي . وقد تقرر اجراء الكشف على محل الحادث في ١٩٣٧/١١/٢٥ لمعرفة ما اذا كانت الجريمة وقعت ضمن لواء بغداد او لواء ديالى لتوديع القضية الى مرجعها القانوني . وقد افاد المتهمون بان القضية الموضوعة البحث هي من تفرعات

الانقلاب الذي صدر قانون العفو العام عما حدث فيه من الجرائم ومرتكبيها . وان هذه الجهة لم تتحقق في جريان التحقيق حتى الان . نعرض ذلك بالتفصيل للاطلاع .

و . متصرف لواء بغداد

وهكذا تخلص الفريق بكر صدقي من زميله الفريق جعفر العسكري ..

تخلصَ منه لانه خشي من وجود العسكري بين الضباط . لما له من تأثير كبير عليهم - كما يقول خير الدين العمري في كتابه «مقدمات ونتائج» الذي لايزال مخطوطاً - من ان الجيش كان يقدس جعفراً ويحبه وكان هذا سبب قتله (انهم قتلوه خوفاً من حب الجيش له) والذي قد يؤدي الى فشل الحركة الانقلابية .. ومما يؤكد حب الضباط للعسكري ان عدداً منهم نصح بكراً بعدم قتله . وان اياً منهم لم يعرب عن استعداده لتنفيذ المهمة . وان قسماً منهم ادعى انه لم يطلق النار عليه .. حتى ان بكراً نفسه ارسل بعد مقتل العسكري برقيات الى بعض امراء الوحدات في خان ابي جسرة (بين المقدادية وبعقوبة) مستفسراً منهم عما اذا وجدوا العسكري في تلك الجهات . وهذا مما يشير الى انه اراد التمويه على ضباط الجيش . بأن العسكري لم يقتل كي يتجنب المشاكل التي قد تحدث فيما لو تسرب خبر مقتله بين قطعات الجيش . وربما يكون رده على محمد علي جواد بأنه سيعدم اذا لم يعدم العسكري . قد زرع الخوف في نفوس الضباط . وانهم قد يتهمون بالتآمر على سلامة الوطن فيما اذا فشلت الحركة . مما خلق في نفوسهم شيئاً من الشجاعة للاقدام على قتله .

بالاضافة الى خشية بكر صدقي من ان وجود جعفر العسكري بين الضباط قد يفشل حركته . فان هناك اسباباً اخرى دفعت به لقتله منها كرهه الشخصي له - كما يقول طه الهاشمي في مذكراته - وحقده عليه . رغم ان العسكري كان قد دافع عنه واحسن اليه في قضايا ومواضع عديدة ..

ان طموح بكر صدقي واعصابه المتوترة المرهقة هي التي دفعته الى قتل جعفر العسكري .

لقد اشيع في حينها ، ان تصرف العسكري بذهابه لمقابلة قادة الانقلاب لم يكن تصرفاً قانونياً . لان الوزارة التي ينتمي اليها كانت قد قدمت استقالتها . وبذلك فقد صفته الشرعية كوزير للدفاع . ولكن من المعروف ان ياسين الهاشمي رئيس الوزراء لم يكن قد قدم استقالة رسمية الى الملك غازي عندما غادر العسكري قصر الزهور . وحتى اذا كان قد قدمها بالفعل . فأنه لايزال يعتبر رئيساً للوزراء من الناحية الدستورية . مادامت الوزارة المرتقبة لم تشكل بعد ، ولم يكن رئيس الوزراء الجديد قد قدم اسماء اعضائها الى الملك ..

ان جعفر العسكري - على مايبدو - لم يفكر في مقاومة الحركة والتصدي لها . لسببين : اولهما ان ميزان القوة كان لصالح الانقلابيين وان معظم قطعات الجيش كانت تحت آمرتهم . وأنهم كانوا اقرب الى العاصمة من العشائر والشرطة السيارة . وان التفكير في المقاومة يعني تحول العاصمة الى ساحة لحرب أهلية . وصدام بين الجيش والشعب . وهو ما كان يبغضه شخصياً . كما ان الجيش والشعب لم يعد لهما اي استعداد لاستمرار حالة الصدام بينهما . والتي استمرت اشهراً طويلة في منطقة الفرات الاوسط . وبذلك لم يكن امام العسكري الا ان يسعى لايقاف الجيش عن طريق المفاوضات ، وهو ماحدث فعلاً .. فقد كانت الرصاصات التي وجهت اليه قد سبقت ذلك .!!

عند التحري عن الدوافع وراء مقتل جعفر العسكري . كما تقول الدكتورة رجاء الخطاب في كتابها «المسؤولية التأريخية في مقتل الملك غازي - يتبين بان هناك اسباب متعددة منها :

١ - الخوف من ان يتسبب وجود جعفر العسكري بين القطعات العسكرية في فشل الانقلاب - لما كان يتمتع به جعفر من قوة الشخصية وقدرة على التحكم في موازين القوى وتحويل الناس الغاضبين من حالة التمرد الى حالة الاستقرار . كما في حوادث الفرات الخطيرة . اضافة الى انه شغل منصب وزير الدفاع فترة لابأس بها . وان له علاقات جيدة مع كبار الضباط .

- تخوف بكر صدقي من تأثير جعفر العسكري بعدما وقعت بيده الرسائل التي ارسلها الى اعوان بكر صدقي . وهذا يلقي الكثير من الشك حول علاقة بكر صدقي بضباطه وثقته بهم . وادراكه ان الفشل يضعهم في عداد المتمردين . لذلك فالنجاح هو الضمان الوحيد لجعلهم محرري البلاد من طغيان ياسين الهاشمي . ويتحمل بكر صدقي المسؤولية في مقتل جعفر العسكري ويتحمل الضابط اسماعيل توحلة مسؤوليته بتنفيذ ارادة بكر صدقي بقتل جعفر العسكري مع سبق الاصرار .

اما ردود الفعل لمقتل جعفر العسكري فهي كثيرة منها :

١ - اهالي بغداد : لم يكتشف اهالي بغداد مقتل جعفر العسكري الا بعد مرور عدة ايام على حدوثه . وكان الاعتقاد السائد بان عدم عودة جعفر العسكري من رحلته القصيرة الى (قره غان) تعود الى احتجازه من قبل الجيش . الا ان البطئ في انتشار الخبر ادى الى تخفيف وقع الخبر على اذهان الناس. وطبيعي ان عملية القتل ولدت انطباعاً مؤلما لدى البعض . اما البعض الآخر فقد عدّ مقتل جعفر مكافأة عادلة للقتل الذي مارسه جعفر في زمانه

٢ - اعتقاد كل من نوري السعيد وياسين الهاشمي بمساندة الملك غازي لانقلاب بكر صدقي وتغاضيه عن مقتل جعفر العسكري مما أثار حقدهما على الملك غازي .

٣ - بريطانيا : كان من رأي بريطانيا في البداية انه ليس من اللائق استمرار علاقة الصداقة مع حكومة الانقلاب طالما لم تتخذ اي اجراء بحق قتلة جعفر العسكري الذي يعد من الموالين للانكليز من ناحية . ومن ناحية أخرى لو رفضت بريطانيا طلب حكمة سليمان التعاون مع الحكومة الجديدة . فهذا يعني ظهور حركة معادية لبريطانيا . وربما شارك الجيش بدور فعال فيها . ولم يكن وضع بريطانيا يساعد على القيام بمثل هذه المجازفة . ولذلك قررت بريطانيا ان من الممكن ان تكتفي بالاشارة الى قتل جعفر العسكري ووجوب اتخاذ الاجراءات بحق قتلته. الا ان بريطانيا استمرت بالتعاون مع حكومة الانقلاب على الرغم من انها لم تتخذ اي اجراء ضد قتلة جعفر . والسبب واضح من خلال تصريح (جي جي وارد) حيث قال : «يبدو انه لاتوجد علاقة بين الانقلاب والافكار والمشاعر السابقة المضادة لبريطانيا في العراق بسبب الاحداث في فلسطين . ومن المحتمل ان يؤدي الى فشل سياسة التقارب مع الدول العربية والى التراجع عن التوجه القومي بسبب كون قادة الجيش هم من المدربين على يد الاتراك . وهناك عدد كبير منهم ليسوا عرباً وانما هم بلاشك من الموالين لتركيا ويستلهمون افكارهم منها» .

٤ - استياء حكمة سليمان من مقتل جعفر العسكري : ويذكر البريطاني (ادموندز) مستشار وزارة الداخلية ان حكمة سليمان رفض تشكيل الوزارة عندما علم بالاغتيال . ولهذا تطلب ممارسة بعض الضغط لاقناعه بالعدول عن قراره هذا . ومع انه اقتنع بأنه غير مسؤول عن مقتله . لان الحادث وقع قبل استلامه منصب رئاسة الوزارة . الا انه يلقي اللوم على الملك بسبب السماح لجعفر العسكري بالذهاب ومواجهة الجيش . وهو في دور الاعداد للانقلاب . وبعد مرور عدة ايام اتخذ حكمة سليمان اجراءات مهمة بحق أرملة جعفر العسكري فسمح لها بالالتحاق باولادها في مصر . وقرر نقل شقيق جعفر . تحسين العسكري . الى وظيفة في السلك الخارجي بدلاً من منصب مدير الري العام .

٥ - تأثر الفريق عبد اللطيف نوري الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع عند سماعه بمقتل جعفر بعد وصوله بغداد مع بكر صدقي . ويقال انه أخذ في البكاء .

كان لاغتيال الفريق جعفر (باشا) العسكري . ردود فعل كبيرة على الصعيد الداخلي والعربي والعالمي فعلى الصعيد الداخلي . أكدّ السيد حكمة سليمان رئيس الوزراء الجديد . انه تأثر أكثر من اي شخص اخر لمقتل العسكري . وقد رفض – في اول الأمر – تشكيل الوزارة بسبب ذلك .

كما ان الفريق عبد اللطيف نوري - قائد الفرقة الاولى والرجل العسكري الثاني بعد الفريق بكر صدقي في قيادة الانقلاب - أعرب عن استيائه للحادث. ورفض المشاركة في الوزارة. وبقي بضعة ايام معتكفا في داره. وقد ذكر المؤرخ الاستاذ الحسني في (تاريخ الوزارات العراقية): انه جلس الى الفريق عبد اللطيف نوري في مقهى التريسوف بدمشق في يوم ٤ تموز سنة ١٩٣٩ ليستمع الى معلوماته عن الانقلاب. فقال معالبه ان قتل العسكري لم يكن على بال احد. وانه لايزال مكموداً من اثر هذه الفاجعة. وانه ليشعر بانفجار في شرايين قلبه كلما يتذكر هذه الفاجعة.

ويذكر السفير البريطاني في العراق (كلارك كير) في تقريره السري الى وزير الخارجية البريطاني ان عبد اللطيف نوري بكى ألما حين سمع بالحادث.

كما ان بكر صدقي شعر بفداحة العمل الذي قام به وحاول التخفيف من حدة النقمة التي جلبها على نفسه. واراد ان يعرب عن ندمه وعدم مسؤوليته عن الحادث. فقام بزيارة شقيق جعفر العسكري لتقديم التعازي!! وحين سأله مندوب جريدة (المصري) القاهرية عن مصير العسكري اجاب بأنه لم يقابله. ولم يتسلم رسالة الملك...!! وبعد شهرين من الانقلاب قال في مقابلة صحفية نشرتها جريدة (صوت الشعب) في عددها ٦٦٢ الصادرة في ١٩٣٦/١١/٢٩) انه تأسف جداً لوفاة العسكري!!. والقى اللوم عليه لأنه أصر على مواجهة الجيش مخالفا بذلك نصيحة الملك!!

ويذكر محمد علي جواد ان بكر صدقي لم يجد بعد دخوله بغداد طعماً للراحة. لشعوره بتأنيب الضمير لمصرع العسكري.

وقد أعرب كل من كامل الجادرجي. وجعفر ابو التمن عن عدم رضاهما عن عملية الاغتيال. على الرغم من انهما اسهما في الانقلاب بشكل كبير.

وذكر رستم حيدر لجريدة «الاهرام» القاهرية ان مقتل العسكري كان الحادث المؤلم الوحيد الذي وقع اثناء الحركة.

ولم يكن هناك اي من اعضاء الوزارة الانقلابية – التي رأسها حكمة سليمان – راضياً عن اغتيال العسكري..

حتى ان ياسين الهاشمي. الذي كان على خلاف دائم مع جعفر العسكري تأثر هو الآخر لاغتياله.

اما الصحف المحلية التي ظهرت في اليوم التالي للانقلاب. وفي الايام التي اعقبته فأنها لم تتطرق الى حادثة الاغتيال إطلاقاً. مما يشير الى ان الانقلابيين حاولوا كتمان الخبر عن الشعب. بعد ان عجزوا عن ايجاد المبرر.. ولو كان مقتله عملاً ضرورياً لما احجبوا عن تبريره او التفاخر به. كما يحدث عادة بعد الحركات الانقلابية التي توصم رجال العهد السابق بالدكتاتورية والعمالة وما الى ذلك..!

كما ان جميع من كتب عن احداث الانقلاب واغتيال العسكري اعربوا عن أسفهم لذلك الحادث..

فقد كتب طالب مشتاق في كتابه (ايام النكبة). يقول: «ان تأثري كان عظيماً بفاجعة العسكري. ولم استطع ان اكتم عواطفي هذه عندما قابلت السيد حكمة سليمان عصر ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٦. فقلت له: ان حادثة جعفر العسكري يابك. قد اقلقت الافكار العامة والناس في اضطراب من جراء هذه الفاجعة. فأجابني مغتاظا: «من الذي قال له ان يذهب في تلك الظروف الحرجة؟..»

والحقيقة انني لم أر في حياتي يوماً ان الشعب العراقي على اختلاف طبقاته وتباين آرائه ونزعاته. قد اتفق على أمر مثل اتفاقه على أسفه على فاجعة الفقيد العزيز. اما الجرائد الاجنبية - لا العراقية طبعاً - لاسيما الانكليزية منها فقد دبجت المقالات الطويلة شارحة حياة الفقيد ومغامراته وفضائله وخدماته الجلى للعراق. وهل ينسى العراقيون خدمات العسكري للجيش العراقي الذي تعهد تربيته وتنظيمه منذ اول يوم عودته الى العراق حتى الرمق الأخير من عمره؟..

وكتب خيري العمري في كتابه «شخصيات عراقية» قائلاً : «اذا كان هناك سياسي من سياسي العراق أثارت نهايته الألم في النفوس وتركت خاتمته الجزع في القلوب فهو المرحوم جعفر العسكري» .

وأكد مجيد خدوري في كتابه «العراق المستقل» : «ان من سخرية التاريخ ان يكون جعفر العسكري اول وزير للدفاع عام ١٩٢٠ قد عمل بصلابة لتأسيس جيش وطني. اول ضحية للجيش عندما انتفض في ثورة» .

وكتب محمود الدرة في كتابه «الحرب العراقية – البريطانية» : «وشاءت الاقدار ان تنتهي حياة هذا الرجل الذي أسس الجيش ووضع اولى لبناته في ٦ كانون الثاني ١٩٢١ برصاص مسدسات ذلك الجيش» .

وكتب خير الدين العمري في كتابه المخطوط «مقدمات ونتائج» – يقول : «ثم ان بكراً أمر بقتل رجل يحبه العراقيون أجمع هو جعفر العسكري ..» .

وذكر العميد المتقاعد عبد الرحمن التكريتي في (فصل في كتاب انقلاب بكر صدقي العسكري – المنشور في عدد تشرين الاول ١٩٧٧ من مجلة افاق عربية) : «ان الشعب العراقي بأجمعه بكى جعفر العسكري وفطن الى مبلغ الخسارة التي مني بها عندما خسر ابا الجيش» .

كما عبّر محمد عبد الفتاح اليافي في كتابه (العراق بين انقلابين) عن : «أسفه لمقتل الشهيد جعفر باشا العسكري بطل العروبة والعراق وابو الجيش العراقي» .

اما يوسف يزبك الذي جعل من كتابه (المحررون) دعاية للحركة الانقلابية ورجالها، اذ اعتبر الانقلاب نهاية (العهد البائد الذي ابتدأ في ١١ آذار ١٩١٧ يوم دخل بغداد الجنرال مود على رأس الجيش البريطاني فاتحاً. والذي انتهى بعد ٢٠ سنة اذ دخلها الفريق بكر صدقي العسكري على رأس الجيش العراقي محرراً) .. فان يزبك هو الاخر لم يستطع ان يجد مبرراً لقتل العسكري فكتب يقول : «اني اجهل العوامل التي تحبب جعفر الى قلبي رغم سياسته الخاطئة في كثير من الظروف.. ولاريب بأنه يُعَد من بناة الوطن الحالي. ولاريب بأن لكل من هؤلاء البناة خدماته العجاف او السمان. اما جعفر فيمتاز عنهم جميعاً بأنه اول عراقي اتصل اثناء المجزرة البشرية – الحرب العالمية الاولى – وجارى السياسة الاوربية التي خلقت مملكة العراق. غير ان هذه السياسة ظلت في اكثر ايامها مشاكسة تيار الوطنية في بلاد الرافدين فكان جعفر بحكم ذلك الاتصال طيلة السنوات العشرين الاخيرة منكراً من بني قومه بتهمة مسايرته مرامي الاستعمار. ومن اغرب النقائض التي تفضح الرجل السياسي والتجارة بالوطنية في بلادنا العربية ان المأجورين الذين شتموه في حياته واهانوه في شرفه. وفي اغلى وأقدس ما عنده. وقالوا انه جاسوس للانكليز موظف في وزارة المستعمرات البريطانية. انقلب معظمهم اليوم مادحين يطوبونه ولياً وشهيداً في سبيل القضية العربية». وذكر ايضاً ان قتل العسكري «عكرّ صفاء ذلك اليوم التاريخي» .

ومن المؤكد ان اهتمام جعفر العسكري بالجيش العراقي ومساهمته في تأسيسه وسعيه المستمر لتطويره واهتمامه بمشاكل الضباط. كان وراء رد الفعل الكبير لاغتياله..

وذكر اللواء الدكتور فاضل البراك في مقابلة اجراها معه الاستاذ علاء جاسم في ١٩٨٤/١١/٣٠ ونشرها في رسالته الجامعية عن جعفر العسكري : «ان الكثير من ضباط الجيش كانوا ينظرون الى العسكري على انه الاب الروحي لهم..» .

اما على الصعيد العربي. فقد اعرب الامير (الملك) عبد الله – أمير شرق الاردن – في حديث له مع جريدة «المقطم» القاهرية في ١٩٣٦/١١/٥ عن ألمه للحادث، وطلب من ابن اخيه الملك غازي محاكمة القتلة.

واكد عزيز علي المصري – الفريق المصري المعروف – في حديث له نشرته جريدة «المصري» القاهرية في ١٩٣٦/١١/٤ «ان العسكري قتل فداءً للوطن..» .

وابرق الحاج امين الحسيني - مفتي فلسطين - الى نوري السعيد معربا عن «اسفه للحادث الذي اودى بحياة البطل الكبير المرحوم جعفر باشا الذي كان له من الجهود في سبيل القضية العربية منذ البداية حتى النهاية ما يخلد ذكراه».

اما على المستوى الصحفي. فقد جاء في مقال كتبه الاديب المعروف عبد القادر المازني في جريدة «البلاغ» القاهرية في ١٩٣٦/١١/١ : «ان من المؤلم ان يكون هذا المصرع جزاء رجل اخلص لوطنه ولقضيته اخلاص جعفر باشا».

كما كتبت جريدة «الاهرام» القاهرية في ١٩٣٦/١١/٢ مقالاً توقعت ان يكون رد الفعل عنيفاً «لان جعفر باشا كان محبوباً من قبل الجيش الذي كان ينفر من التدخل في الشؤون السياسية». وفي مقال اخر للجريدة نشر في ١٩٣٦/١١/١ اثنت على العسكري باعتباره «في طليعة رجال العراق ومن اكبر العاملين في الحركة العربية. وجاءت الحرب الكبرى وكان فيها من الضباط المتميزين بالشجاعة.. وكان العسكري مشهوراً بشجاعته واقدامه وشدة اخلاصه وطيب سريرته».

وجاء في مقال لجريدة «الاخبار» القاهرية - لسان حال الحزب الوطني المصري : «لقد كان الضحية الاولى للسياسة الحامحة في العراق احد رجالها الافذاذ جعفر العسكري».

اما جريدة «اللواء» القاهرية - لسان حال الحزب الوطني الجديد فقد كتبت بتاريخ ١٩٣٦/١٢/١٥ تقول : «كان العسكري باشا رحمه الله شديد العناية بحركة فلسطين ويراقب حوادثها».

اما مجلة «اللطائف المصورة» المصرية فذكرت في عددها الصادر في ١٩٣٦/١١/٩ : «كان لمصرعه دوي اليم في الصحف. وحزن عليه الجميع. فالفقيد عراقي وطني صميم معروف في مصر والأمة العربية ببسالته واقدامه وحنكته العسكرية وروح البطولة الكامنة فيه».

وجاء في مقال لجريدة «المصري» الوفدية القاهرية نشر في ١٩٣٦/١١/٧ : «ولكن الوصمة الوحيدة التي تصم صحيفة العهد الجديد بغير شك مصرع جعفر العسكري. فقد كان من المتيسر تحاشيه. ولو حدث هذا لبقت حركة المعارضة نقية».

وذكرت جريدة «الجهاد» لسان حال حزب الوفد المصري في عددها الصادر في ١٩٣٦/١١/١ : «ان العسكري منقوش المجد على صفحات الحركة العربية منذ مطلع فجرها بحروف من نور».

وأكدت جريدة «الايام» السورية المستقلة في عددها الصادر في ١٩٣٦/١١/٨ : «ان العسكري كان من ذوي النظر الثاقب الواسع. بل من ذوي النظر العالمي».

وجاء في جريدة «الدفاع» الفلسطينية - وهي من الصحف المعروفة بعدائها للصهيونية في عددها الصادر في ٢٤ ١ ١٩٣٧ : «ان العسكري طواه الحقد والحسد والطيش. فقتل فوق تراب البلد الذي بذل كل مجهوده لحريته».

كما نشرت الصحف العربية عدة قصائد رثاء بحقه.

وقام محب الدين الخطيب بجمع عدد من المقالات التي نشرتها الصحف العربية والعالمية عن اغتيال جعفر العسكري ووضعها في كراس تحت عنوان «جعفر العسكري - حياته وصدى مصرعه في الشرق والغرب».

اما على الصعيد العالمي. فان رد الفعل ظهر بشكل واضح في الدوائر السياسية البريطانية..

فقد ذكر المستر ايدن وزير الخارجية البريطانية في رده على سؤال النائب (الكرنل وجوود) في ١٩٣٦/١١/٤ حول احداث العراق «وخاصة فيما يتعلق بسلامة اليهود والاثوريين. والمصالح البريطانية بصورة عامة - وماهي الخطوات التي تتخذها حكومة جلالته لضمانها ؟» ! اجاب قائلاً : «لقد صعقت حكومة جلالته حين علمت بمقتل الجنرال جعفر باشا الذي كان سابقاً وزيراً للعراق في لندن. وصديقاً غالياً لهذا البلد.. ان الظروف ليست واضحة لحد الان.. وتشير اخر المعلومات المتيسرة ان البلد هادئ. وليس ثمة مايدل في الوقت

الحاضر على ان سلامة اليهود العراقيين، او الاثوريين، او اية اقلية عراقية اخرى، مهددة.. وقد أرسلت، لدى سماعي باحداث ٢٩ تشرين الاول، تعليمات الى سفير جلالته، لتحذير رئيس الوزراء الجديد من جعفر باشا. وأن يؤكد على ان واحداً من اهم المقاييس التي سيحكم بها على الحكومة الجديدة في خارج العراق سيكون انسانية معاملتها للاقليات».

اما على المستوى الصحافة العالمية، فقد كتبت جريدة «التايمز» اللندنية في عددها الصادر في ١٩٣٦/١١/٢ مقالاً اشادت فيه بجهود العسكري ودوره في مجالي السياسة والجيش.

وذكرت مجلة «بريطانيا العظمى والشرق» اللندنية، ان الرجل الذي عجز الانكليز والاتراك عن قتله في الحرب الكبرى مات الان مقتولاً».

كما نشرت اغلب الصحف البريطانية الصادرة في تلك الايام خبر مصرع العسكري وتكلمت عنه بلهجة تشف عن الثناء والعطف ووصفته بعضها بانه بطل، وقالت انه كان موضع احترام البريطانيين وخاصة من رجال الجيش.

× ×

اما حرم جعفر العسكري وقصة عودتها الى العراق، ومنعها من الدخول وتسفيرها مرة اخرى، فيرويها لنا طالب مشتاق في كتابه (ايام النكبة) فيقول:

- قضية اغتيال العسكري كانت فاجعة مؤلمة، على ان قضية تي حرمه بعد وصولها الى بغداد لاشك اشنع وأفجع.. غادرت العراق زوجة جعفر باشا مع ولدها الى القاهرة بعد ان فجعت باغتيال زوجها الشهيد. وبقيت مدة هناك تواسي نفسها الكسيرة بالقرب من اخيها فخامة السيد نوري السعيد واولادها الذين يدرسون في كلية فكتوريا بالاسكندرية. وقد تركت دارها ومافيه في بغداد بدون ناظر او مراقب. وبقيت املاك زوجها بدون وكيل او مباشر.. فكّرت هذه الارملة البائسة في كل ذلك. فقررت العودة الى بغداد. بالرغم من كل مالها في بغداد من ذكريات مؤلمة واشباح مخيفة..

سمعنا بقرار (ام طارق) كلنا. ونحن في بغداد. وسمع رجال الحكومة طبعاً هذا الخبر. وقد عرفنا حتى موعد وصولها الى المطار المدني. وعرفت الحكومة ذلك ايضاً.. زوجة العسكري تعود الى بغداد موطن آبائها واجدادها. البلاد التي انجبت زوجها فخدمها بكل مالديه من قوة ونشاط.. وهل في عودة زوجة العسكري الى بغداد من بأس؟!.. وهل في رجوعها الى حضيرة الوطن من ضيم؟!..

حلَّ يوم الاربعاء الموافق ٢ كانون الاول ١٩٣٦. وفي عصر ذلك اليوم ذهب افراد قلائل من الاصدقاء المقربين الى المطار المدني لاستقبال هذه السيدة المنكوبة بأعز شيء لديها.. وصلت الطائرة قبيل المغرب. فنزلت منها أرملة العسكري وطفلها قيس. واذا بقوة من الشرطة تمنع المستقبلين من الوصول الى الطائرة. واذا بمدير الشرطة نفسه يتقدم الى السيدة العسكري فيحييها تحية عسكرية ويبلغها قرار الحكومة القاضي باعادتها الى الحدود السورية فوراً. ولم تكتف الحكومة باعادتها فحسب. بل أرسلت الى المطار امرأة قامت بتفتيشها تفتيشاً دقيقاً. وقد صودرت منها كل ماتحمله من اوراق ومستندات وحتى مذكرات زوجها. وقد حاولت هذه السيدة المفجوعة عبثاً ان تستنجد برجال الحكومة للسماح لها بالبقاء ولو لمدة يسيرة في بغداد لرؤية بعض مصالحها الخاصة. سيدة فجعت بزوجها وخسرت كل مجدها وهنائها بموت زوجها؟..

أركبت (أم طارق) بسيارة بالية يرافقها طفلها قيس. وأمر السائق بالسير فوراً.. سارت السيارة تعقبها سيارة مسلحة. والواقفون في المطار مندهشون. واجمون كأن على رؤسهم الطير؟..

ماهذه القسوة؟!.. ماهذه الفظاظة؟!.. ماهذا الطيش والغرور؟!.. وماهذا الاستهتار بالحقوق؟!..

أمرأة يقتل زوجها ظلماً فتختفي جثته.. امرأة تحرم حتى من نظرة أخيرة الى وجه شريك حياتها وباني مجدها، والى عينيه الجامدتين. امرأة تتحطم سعادتها امام عينها. ويهدم دارها. وهي واجمة حائرة. تفتش

عن نصير فلا نجده. ونبحث عن سلوى فلا نراها..

خرجت من بغداد شاردة العقل ذاهلة. فعادت اليها مستسلمة للقضاء هادئة.. لكنها وجدت امامها حكومة بزمنها. تحرم ان تطأ قدماها تربة العراق. قائلة لها : «أرجعي على اعقابك. فليس لك مأوى في كل هذه البلاد.. فما اقوى قلب الانسان على احتمال الشدائد والاهوال ؟!!

لقد كانت الحكومة على علم من عزم هذه السيدة على العودة الى بلادها. وكان يجدر بها ان توعز اليها بواسطة مفوضيتها هناك ان تؤجل سفرها الى حين.. وهل كان في مقدور هذه السيدة ان تعصي أمر الحكومة فتسافر على الرغم منه ؟.. أمرأة مفجوعة. وطفل كئيب. يطيران مالايقل عن عشر ساعات في طيارة من القاهرة الى بغداد. ثم يؤمران بالعودة من بغداد الى دمشق بسيارة تحت تلك الشروط القاسية. وفي جو مكفهر. متلبد بالغيوم. تهطل منه الامطار فتشكل سيولاً جارفة في الوديان والسهول.. الحق انها مصيبة يعجز عن احتمالها حتى اشد الرجال بأساً. فكيف بامرأة فقدت أغلى عزيز في الحياة. وطفل فجع بأب حنون هو درعه وحماه ؟!..

بلغني ان التفتيش لم يقتصر على حرم العسكري فحسب. بل أجري حتى على ولدها الصغير قيس ايضاً. ولقد نزعت عنه جميع ملابسه بقصد التفتيش. وماذا يفعل هذا الطفل الضعيف تجاه القوة الغاشمة ؟.. وكيف يحتج هذا الصغير البائس ضد الاعتداء الاثيم ؟.. انه رفض ان يلبس ملابسه فبقي في السيارة عارياً يرتجف من شدة البرد. وتصطك اسنانه من لفحات النسيم.. وقد أثرت فيه هذه الصدمة القاسية حتى رمته طريح الفراش في الشام..

وما وصلت السيدة العسكري دمشق وذاع أمر قضيتها حتى قامت البلاد وقعدت من هول ماأصاب هذه السيدة من فواجع الزمان. فتهافت الرجال الى فندق أمية معزين. وتزاحمت النساء بجانب رفيقتهن مواسين. ونشرت الصحف السورية والمصرية فصولاً طويلة فاضحة عمل الحكومة العراقية الذي جاء مخالفاً ليس للدستور العراقي الذي يمنع نفي العراقيين الى خارج بلادهم فحسب. بل الى أبسط قواعد الحكم المتبعة في البلاد التي تعرف ولو شيئاً يسيراً من معنى التمدين والحقوق ؟..».

ولقد طيّرت السيدة العسكري حين وصولها الى دمشق برقية الى الملك غازي شرحت فيها مالقيته في مطار بغداد.. وهذا نصها :

جلالة الملك غازي – بغداد

كنت قد غادرت وطني العراق. عقيب مصرع زوجي الفريق جعفر باشا العسكري الذي اغتالته يد أثيمة . في اليوم الذي دعي فيه الى اتمام واجبه الوطني. فذهبت الى الاسكندرية لارى اطفالي الذين يدرسون في مدارسها. واطمئن على شؤونهم وأمورهم. ثم رجعت مضطرة الى الوطن الغالي للاشراف على اموري الخاصة. ولتأمين حياة اطفالي الاربعة. برغم الذكرى الاليمة التي احملها في نفسي من جراء موت رجل أمضى ربع قرن من حياته وهو يناضل وينافح انتصاراً لقضية العرب في مختلف ساحاتها وميادينها. فما ان وصلت الى بغداد حتى احاطت بي مفرزة من الشرطة بقيادة مديرها. ومنعتني من العودة الى منزلي. وفي ذلك عبث صريح بالآم امرأة خسرت شريك حياتها ووالد اطفالها وموضع مجدها. ولم استطع الاحتجاج على هذا الاعتداء الصارخ. فقد اجبرني مدير الشرطة ورجاله على مغادرة بغداد مع طفلي الصغير. بعد ان اوقفني مدة غير يسيرة وصادر مني مذكرات لزوجي لم تطبع بعد. وقد جرى هذا الحادث على خلاف مانص عليه الدستور العراقي والقوانين العراقية التي تمنع نفي العراقيين وابعادهم الى خارج حدود وطنهم. وقد وصلت الان الى دمشق. فانا فيها بعيدة عن سكني ووطني واولادي وذوي رحمي. ولست اعرف مصير اولادي. وفي قلبي الكسير ذكريات أليمة لايطيق حملها رجل. فكيف بأمرأة مفجوعة بزوجها وبمستقبل اولادها ؟..

اني أرفع الى جلالتكم شكواي. آملة ان تضعوا حداً لهذا الظلم البين ولهذه الاعتداءات التي تصيب دستوراً أشترعته الامة برمتها. وأقسمتم جلالتكم على حمايته. والله يحفظكم».

الشام في ١٩٣٦/١٢/٣ فخرية جعفر العسكري

على ان الامير عبد الله أمير شرق الاردن. ما كاد يسمع بما حل بزوجة العسكري. الذي خدم القضية العربية تحت لواء والده واخوته خدمات مشهودة. حتى طيّر البرقية التالية :

جلالة ولدنا الملك غازي - بغداد

أرجو بذل حمايتكم الملكية لأرملة المرحوم جعفر باشا العسكري وابنه لانتساب المرحوم لجلالة والدكم الاخ ولخدمته. ولاشك في ان جلالتكم لاينبو عن المامكم الملكي عكس التأثير الذي يحدث في كل محل اذا لم تقبل حكومة جلالتكم رجوع الارملة المومأ اليها وطفلها الى العراق والتجائها الى ظل حمايتكم».

وكان الحاج محمد جعفر ابو التمن وزير المالية في حكومة حكمة سليمان قد اقترح على الحكومة ان تمنع دخول زوجة الفريق جعفر العسكري الى العراق مبيناً ان مجيئها سوف يعكر الجو الهادئ في البلد. وستكون هي نفسها مثيراً لمشاغبات جديدة ضد الحكومة. وانها ستقوم بتمثيل الدور الذي لعبته زوجة عثمان بقميص عثمان ؟.. وعلى ذلك قررت الحكومة اتخاذ تلك التدابير الصارمة ضد حرم العسكري وابعادها الى خارج العراق.

× ×

ولما الفّ السيد جميل المدفعي وزارته الرابعة في ١٧ آب ١٩٣٧. والتي اعقبت وزارة حكمة سليمان المستقيلة.. اهتمت الوزارة المدفعية بالتحري عن المكان الذي دفنت فيه جثة الفريق جعفر العسكري. وعثرت عليها بواسطة اقاربه الذين كانوا على علم بمكانها. فقررت الاحتفال بتشيع جثمانه بتاريخ ٤ تشرين الاول ١٩٣٧ تشييعاً شعبياً وحكومياً..

وقد نشرت جريدة «البلاد» الصادرة بتاريخ ٥ تشرين الاول ١٩٣٧ تصف ذلك «التشييع المهيب» قائلة

«كان يوم أمس موعد الاحتفال بتشييع المغفور له الفريق المرحوم جعفر العسكري الى مقره الاخير في المقبرة الملكية. وقد بدأت مديرية شرطة بغداد منذ الصباح بتنظيم وقوف الشرطة من المستشفى الملكي الى المقبرة الملكية. وفي الساعة الثالثة والنصف زوالية تماماً خرج موكب الجثمان من المستشفى الملكي حيث اجري الفحص الطبي عليه محملاً على سيارة صحية يحف به عدد من سيارات المشيعين تسير وراء النعش تتقدمها سيارة سعادة مدير الشرطة العام فسيارة سعادة متصرف - لواء بغداد فسيارة حضرة مدير شرطة بغداد.

ومشى الموكب حتى مخفر الشرطة في طريق باب المعظم حيث وضع الجثمان على عربة مدفع تحيط به كتيبة الهاشمي الخيالة والفوجان الاول والثالث من اللواء الاول تتقدمه موسيقى الجيش وبوقية الفوجين وسرية من الجيش وبعض الضباط.

ومشى وراء الجثمان ذوو الفقيد يتقدمهم نجله الاكبر السيد طارق العسكري وحملة اوسمة الفقيد واكليلي سورية وفلسطين واكليلي القوة الجوية العراقية وكلية الطب. ثم اصحاب المعالي الوزراء الحاليين ورئيس الديوان الملكي ورئيس التشريفات الملكية والوزراء السابقين وفخامة السيد ناجي السويدي وسماحة السيد محمد الصدر وسعادة السيد مولود مخلص وكبار موظفي الدولة المدنيين وكبار ضباط الجيش يتقدمهم سعادة رئيس اركان الجيش وامير اللواء محمد امين العمري. وكان صاحب الفخامة السيد جميل المدفعي رئيس الوزراء ينتظر وصول الجثمان في باب المقبرة الملكية نظراً لانحراف صحته وعدم تمكنه من السير في موكب التشييع. ثم حمل ضباط الجيش الجثمان وادخلوه في المقبرة حيث اقيمت عليه الصلاة. ثم وضع في مقره الاخير الذي شيد تحت القبة المقابلة للضريح الملكي والى يسار مدخل المقبرة.

وعند ذلك اطلقت مدفعية الجيش ثلاث عشرة طلقة . وبعد ان ووري الجثمان بالتراب اطلق فصيل من الجيش عدة طلقات من بنادقهم . وبذلك انتهت مراسم الدفن الرسمية . وفي باب المقبرة حيث وقف المشيعون وقف الاستاذ ابراهيم حلمي العمر وكيل مدير الدعاية والنشر فالقى كلمة رائعة عن الفقيد الكبير . ثم تقدم الجميع الى السيد طارق العسكري مقدمين اليه واجب التعزية .

× ×

مصادر البحث

اعتمدت في كتابة هذا الفصل على الكتب والمراجع التالية :

١ - «جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق» رسالة ماجستير للاستاذ علاء جاسم .

٢ - تاريخ الوزارات العراقية - للاستاذ عبد الرزاق الحسني .

٣ - «جعفر العسكري - موجز حياته وصدى مصرعه في الشرق والغرب» للاستاذ محب الدين الخطيب .

٤ - الانقلاب (٢٩ تشرين الاول) للاستاذ يوسف اسماعيل .

٥ - «العراق بين انقلابين» للاستاذ محمد عبد الفتاح اليافي .

٦ - «ايام النكبة» للاستاذ طالب مشتاق .

٧ - «اوراق ايامي» للاستاذ طالب مشتاق .

٨ - «اضواء على مقتل الفريقين جعفر العسكري وبكر صدقي» للاستاذ موسى علي الطيار .

٩ - مذكرات طه الهاشمي - الجزء الاول .

١٠ - «العراق في الوثائق البريطانية ١٩٣٦» للاستاذ نجدة فتحي صفوت .

١١ - تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١ - ١٩٤١» للاستاذة رجاء حسين الخطاب .

١٢ - «حكايات سياسية من تاريخ العراق» للاستاذ خيري العمري .

١٣ - «شخصيات عراقية» للاستاذ خيري العمري .

١٤ - مذكراتي - نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية» للاستاذ توفيق السويدي .

١٥ - «مذكراتي في صميم الاحداث» للاستاذ محمد مهدي كبة .

١٦ - «الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١» للاستاذ محمود الدرة .

١٧ - مقال بعنوان «قتل جعفر العسكري حديث لاخر الشهود» كتبه الاستاذ عبد الجبار العمر ونشره في العدد (١٢) من السنة الخامسة لمجلة (افاق عربية) اب ١٩٨٠ .

١٨ - «المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي» للدكتورة رجاء الخطاب .

١٩ - مجلة «افاق عربية» البغدادية . ومجلة (التضامن) الصادرة في لندن .

٢٠ - الصحف : الاستقلال - البلاد - الانقلاب .



ضياء يونس

٢٠ كانون الثاني ١٩٣٧

في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الاربعاء ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٧ ، بينما كان السيد ضياء يونس يسير في حي الناوين . قرب مسكنه . فاذا بالرصاص ينطلق عليه من سيارة تحمل ثلاثة اشخاص . وترديه قتيلاً . فيسقط على الارض مضرجاً بدمائه .

ولد ضياء يونس في مدينة الموصل سنة ١٨٩٥ . وتوفي والده يونس صالح الافندي . وعمر ابنه ضياء ست سنوات . وكان له شقيقان وشقيقه توفوا جميعاً وهم صغار .
رعاه جده لامه السيد محمد سعيد المتولي . وعند وفاة جده ، تولى رعايته السيد عبد المجيد المتولي وكان شاعراً .

وقد حفظ القرآن الكريم . حتى لقب . وهو بعد صبي بـ (الحافظ) . ودرس العلم عند الشيخ عبد الله النعمة بحفظ متون الفقه . وقد حفظ كثيراً من احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم . وكان ممن يدرسون معه الشاعر محمود الملاح وصديق الملاح وسعيد الحاج ثابت وابراهيم عطار باشي . وقد منح الاجازة العلمية من قبل شيخه عبد الله النعمة . ولبس العمامة والجبة . وعين مدرساً في المدرسة الثانوية الدينية بالموصل من ١٩٢٠/٩/١١ حتى ١٩٢١/٧/٣١ . ثم استقال ودخل مدرسة (كلية الحقوق) سنة ١٩٢١ .
وبعد دراسة اربع سنوات تخرج فيها في تموز ١٩٢٥ . وكان الاول على صفه .
واثناء دراسته في كلية الحقوق عين كاتباً في ديوان مجلس الوزراء من ١٩٢١/١١/١ حتى ١٩٢٥/٧/١٥ .
وعند تخرجه في كلية الحقوق عين سكرتيراً لمجلس الاعيان من ١٩٢٥/٧/١٦ حتى ١٩٢٨/٥/١٩ ، ثم استقال من وظيفته لبرشح نفسه للمجلس النيابي . فأنتخب نائباً عن مدينة الموصل . وبقي عضواً في مجلس النواب من ١٩٢٨/٥/١٩ حتى ١٩٣٠/٧/١ .
وعندما حل المجلس النيابي اعيد انتخابه نائباً ايضاً من ١٩٣٣/٤/٢٨ حتى ١٩٣٤/٩/٤ . وعند حل المجلس النيابي انتخب نائباً ايضاً عن مدينة الموصل من ١٩٣٥/٨/٨ حتى ١٩٣٦/٤/٢٩ .

وكان السيد ضياء يونس يعتبر من (المعارضين) عندما يصوت اعضاء مجلس النواب على اللوائح التي لاتتفق مع الاهداف الوطنية والقومية . او المبادئ الاصلاحية التي يؤمن بها .
فتراه في اغلب جلسات المجلس النيابي يناقش بادراك وتفهم المواضيع التي تطرح على مجلس الامة . ويصحح الاخطاء الدستورية واللغوية التي ترد في اللوائح المقترحة بما يدركه القانوني الضليع والاديب المتبّحر في شؤون الادب واللغة .

في الجلسة الخامسة والثلاثون من الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ لمجلس النواب العراقي برئاسة السيد جميل المدفعي التي انعقدت صباح يوم الخميس ٢٩ حزيران ١٩٣٣ . يقف السيد ضياء يونس - نائب الموصل - ليناقش تقرير لجنة الامور الحقوقية بشأن لائحة قانون المطبوعات المقدم من قبل السيد محمد زكي وزير العدلية . قائلا :
«انا اعتقد ان الاقوال التي يدافع بها عن الحريات لاتكفي لجعل الامة تتيقن بان تلك المدافعة صادرة عن نزاهة وعن عقيدة حقيقية يمكن للاحزاب ان تنظم لها دعاية واسعة - ويمكن للاحزاب والاشخاص ان يدعوا ويفاخروا باعمال قد يكون قاموا بها او لم يقوموا ولكن للامة عيونا تنظر فيها وتعلم ان الحزب او الشخص الذي تزيد اقواله اعماله هو الذي ينبغي ان يؤيد وان يعول عليه . واما الاقوال التي لاتستند على اعمال . والاقوال التي تخالف الاعمال فلا أظنها تؤثر شيئا في هذا اليوم . انا افتخر بان اكون منتسبا الى حزب الاخاء الوطني الذي

يصون الحريات ويدافع عنها . وقد تعرض الزميل جمال بابان الى قضية الحريات وقضايا اخرى . وسأكون مضطرا حسب واجبي ان اناقشه عليها . لقد تعرض جمال بك للحريات وموقف الاخائيين منها . وانا في موقفي هذا سأبين للمجلس المحترم كيف كانت وضعية الحريات حينما أتوا الى الحكم رجال حزب الاخاء وكيف تبدلت حتى يقارن المجلس الاعمال بين تلك الاعمال وغيرها من الاعمال . كانت حرية النشر قبل ان يتولى الاخائيون الحكم مهددة بالقيود الثقيلة الموجودة في قانون المطبوعات السابق ومهددة بالقرارات التي تصدر من مجلس الوزراء بتعطيل المطبوعات والغائها . وكان ارباب الصحف يحكم عليها بتعطيل صحفهم ويساقون الى السجون والى المنافي . هذه كانت حالة حرية النشر قبل ان يتولى الاخائيون الحكم . وانا الفت نظر المجلس المحترم . انه منذ ان تولى الاخائيون الحكم الى هذه الساعة . لم تعطل اي صحيفة . ويكفي بهذا دليلاً على ان الاخائيين يحترمون حرية النشر . نأتي الى حرية الاشخاص . لقد مضت ادوار قبل ان يتولى الاخائيون الحكم سيق فيها أرقى طبقة من الناس الى اماكن لم يتمكنوا من السكنى فيها . وطبق عليهم قانون العشائر . مع انهم من أرقى طبقة من سكان المدن . وفيهم من كان عضواً في محكمة الاستئناف في العراق وكان مدرساً في أرقى كلية في البلاد . وفيهم من كان له مزايا وصفات لاتقل عن ذلك . وكانت الصحف المأجورة تشتم قسماً من المعارضين بانواع الشتائم وباكثر الالفاظ بذاءة . وكان الموظفون المأجورون يحررون بتلك الصحف على مرأى ومسمع من الحكومة . هكذا كانت الحريات قبل ان يتولى الاخائيون الحكم سادتي . ولكن ارجوكم انظروا هل بقي شيٌ من ذلك بعد ان تولى الاخائيون الحكم . اما التضييق على الاحزاب القانونية فحدث عنها ولاحرج . كانت الاحزاب معارضة ولها مناهج . وقد صرح فيها بان تلك الاحزاب لها حق بتأسيس شعبات وفروع لها في انحاء البلاد . ولكن الطلبات تقدم الى وزارة الداخلية وتحبس هنالك الى ان يتراكم منها عدد كثير . وكان المتشبثون لفتح تلك الفروع يساقون الى السجون ويحبسون ويغرمون ومنهم فرع الناصرية للحزب الوطني . ولما جاء الاخائيون الى الحكم منحوا لاولئك الاشخاص حق فتح الشعب والفروع واخرجوا المسجونين من السجون واعيدت اليهم الغرامات . هذه انواع الحريات وعلى هذه الصفة كانت تمارس في البلاد قبل ان يتولى الاخائيون الحكم . ولما تولى الاخائيون الحكم تبدلت الحالة الى الحالة الحسنة التي تشاهدونها الان . فهل يحق للزميل جمال بك بابان ان يندد بالاخائيين . وموقفهم معلوم تجاه الحريات . انا اترك تقدير هذه الجهة الى الامة والمجلس . نأتي الى قضية المعاهدة وتعديلها . صرح الاخائيون مرات عديدة في هذا المجلس بانهم لايزالون على عقيدتهم بطلب تعديل المعاهدة . فبعد هذا هل يجوز ان يقال ماذا عملوا لتعديل المعاهدة ؟. نأتي الى المفاضلة بين القانون الجديد وبين القانون القديم للمطبوعات . اولاً كما تفضل الزميل صادق البصام وقال ان القانون القديم كان يمنع بموجبه المحكوم بجناية سياسية بان يكون مديراً مسؤولاً للمطبوع . ولكن هذه اللائحة جاءت بخلاف ذلك اذ انها جوزت للمحكوم عليه بجناية سياسية ان يكون مديراً مسؤولاً للمطبوع . نأتي الى قضية التأمينات . كانت التأمينات على المطبوعات بموجب القانون السابق تصل ال (٢٠٠٠) ربية . واما في هذا القانون فقد وصلت الى (١٠٠٠) ربية وجوزت هذه اللائحة ايضاً ان يودع صاحب المطبوع التأمينات في احدى البنوك بأسم وزارة الداخلية ليكون الانتفاع من الربح على حسابه . بينما لايوجد هذا القيد في القانون السابق . ان تنزيل مقدار التأمينات للمطبوعات هو افساح المجال لمن لاتمكنهم حالتهم المالية من تقديم المبالغ الكثيرة حتى يحصل على مطبوع . وهذا توسيع للحريات وتسهيل للمطبوعات. نأتي الى التعطيل والالغاء . حقيقة قضية التعطيل يجب ان تكون من اختصاص المحاكم . ولكن ماذا يفعل الزميل في القضايا التي نشاهدها احياناً الى ان تساق القضية الى المحاكم وتصدر المحاكم حكمها بشأنها . منذ ايام صدر مطبوع في البلاد وعلمتم ماذا كان تأثيره على الافكار والبلاد . فهل من المصلحة ان تبقى الحكومة مكتوفة الايدي الى ان تعرض القضية على المحاكم وتصدر حكمها فيها . اذ قد يكون هذا المطبوع

يؤول الى حدوث فتنة في البلاد . لذلك كانت الحكومات سابقاً ولاحقاً تعطي الحق للوزراء المسؤولين بان يعطلوا المطبوع لمدة موقتة ريثما تتمكن الحكومة من احالة القضية الى المحاكم وتصدر حكمها فيها . وهذه اللائحة جاءت في هذه الجهة بأقل مما جاء في القانون السابق لانها اجازت لوزير الداخلية ان يعطل المطبوع الى مدة لاتتجاوز العشرة ايام. وكان القانون السابق اجاز لوزير الداخلية ان يعطل المطبوع في حدوث مثل هذه الامور لمدة شهر. والفرق عظيم بين الشهر والعشرة ايام. كنت أود لوكان عندنا وسيلة اخرى لمنع اضطرابات الافكار لكنت اطلب الغاءها. ولكن المطبوعات التي تخرج عن الجادة وتظهر شبه ضرورة لسوقها الى المحاكم لتصدر حكمها فيها. وكان التعطيل في السابق لايقتصر على الشهر بل خوّل المسؤولون تعطيله لمدة (٤) اشهر او (٨) اشهر بينما لايوجد في هذا القانون الا عشرة ايام وشهر، ولايوجد فيه تعطيل ازيد، واحسن في هذه اللائحة انها سلبت حق الغاء المطبوع من مجلس الوزراء وجعلته للمحاكم، بينما القانون السابق كان يخول مجلس الوزراء الغاء المطبوع . وهذه قضية مهمة في عالم المطبوعات ، اما العقوبات الموجودة في هذا القانون فهي اخف من العقوبة الموجودة في القانون السابق ، مع انني اتمنى ان يأتي يوم تصبح المطبوعات في العراق خالية من كل قيد . واعتقد ان هذه اللائحة هي احسن بكثير من اللائحة السابقة واقل قيوداً وسلبت سلطة واسعة من مجلس الوزراء على المطبوعات ، وان الوزارة التي تأتي بقانون اقل قيوداً من غيره وتفسح المجال للحريات والمطبوعات والنشر هي وزارة احسن من غيرها» .

عيّن السيد ضياء يونس سكرتيراً لمجلس الوزراء – في عهد وزارة ياسين الهاشمي – في ١٩٣٦/٤/٣٠ وبقي فيها حتى ١٩٣٦/١١/٨ .

وعندما حدث انقلاب بكر صدقي، وسقطت وزارة الهاشمي وتركه العراق، نقل ضياء يونس من سكرتارية مجلس الوزراء الى وظيفة مدون قانوني في وزارة العدل ، حيث باشر عمله في هذه الوظيفة بتاريخ ١٩٣٦/١١/٩ .

اشتهر ضياء يونس كوطني عربي . مستقيم الخلق . قويم المبدأ . ذو معلومات واسعة في العلوم الحقوقية ، ويد طولى في اداب اللغة العربية ، فنقله الى دائرة التدوين القانوني ربح لاشك فيه للعدل والقانون .

يروي الاستاذ طالب مشتاق في كتابه «ايام النكبة» اغتيال السيد ضياء يونس ، قائلاً :
«فوجئ الناس في صباح الخميس الموافق ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ بخبر اغتيال المرحوم السيد ضياء يونس في بغداد .

كان المرحوم عائداً الى داره حوالي الساعة السادسة والنصف من مساء الاربعاء ٢٠ كانون الثاني ، وبينما كان يسير هادئاً نحو الدار كانت تعقبه سيارة تقل ثلاثة جناة ، او قل ثلاثة ذئاب على شكل انسان .. ولما دنت السيارة منه وحاذته ، امتدت من احدى نوافذها يد اثيمة تحمل مسدساً مصوباً نحو رأس المرحوم ، فأنطلقت من المسدس رصاصتان خرّ على اثرها هذا الشهيد البرئ الى الارض مضرجاً بالدماء فصاح ، صيحة الم واضطراب :

«أويلاخ يابه» .. ولم يكتف الجناة بما فعلت ايديهم الملوثة بدماء الابرياء فنزل احدهم من السيارة وأفرغ في رأس هذه الضحية العزلى من كل واسطة من وسائط الدفاع ، بضع رصاصات اخرى انتزعت منها كل مابقي فيها من اثر الحياة فكانت جثة هامدة لاحراك فيها .. وهكذا انقضت حياة ضياء يونس احد اعضاء حزب الاخاء الوطني قديماً ، والنائب الاخائي في المجلس النيابي السابق فسكرتير مجلس الوزراء في اواخر ايام الوزارة الهاشمية ، فالمدون القانوني البارع على عهد وزارة «الطمأنينة والاصلاح» !!

لماذا قتل السيد ضياء يونس ؟!.. هل كان اغتياله سياسياً ، ام كان بنتيجة عداء شخصي ؟!..
هذا مما لايستطيع احد - والكلام لايزال للاستاذ مشتاق - ان يجيب عليه جزماً بالوقت الحاضر . فالجريمة محاطة بسر قاتم . وغموض غريب عجيب ..!!

كان المرحوم مشتهراً بدماثة الخلق . ورقة الطبع ، وحسن السلوك . وكان الهدوء والرزانة التي يتحلى بها الفقيد اكسبته حرمة واعجاب جميع عارفيه . ومن الصعب جداً . ان نجد شخصاً يضمر حقداً وعداء لهذا الانسان المسالم الذي يبتعد عن اضرار الناس ، ابتعاده من الشرور والافات .. فيستبعد ان يكون اغتياله نتيجة عداء وبغضاء .. فهل كان الاغتيال سياسياً اذن ؟..

مما لاشك فيه ان المرحوم كان من انصار الهاشمي ومن حزبه ومريديه المؤمنين . ولكنه ماكان يوماً عضواً فعالاً في حزب الهاشمي ، يستطيع ان يبدل مجرى اتجاه او يغيّر سير سياسة معينة . ولااظن ان بين رجال الحكومة السليمانية من يكن لضياء يونس نفرة وبغضاء تصل به الى هذا الانتقام البغيض . بل المعروف بين الناس ان حكمة سليمان نفسه يحترم ويقدر فيه سجاياه الكاملة . فاذا فكرنا بكل هذه التحاليل والاستنتاجات فلانجد سبيلاً الى الحكم بان اغتياله كان سياسياً ..!

كنت في اليوم التالي من الاغتيال ، في جانب سرير المرحوم محمد زكي ، رئيس مجلس النواب السابق ، وكنا نتكلم عن فاجعة الهاشمي ، وعن مرارة هذا الاغتيال . وكنا نحاول ان نستنتج سبباً مقبولاً للاغتيال ، فعبثاً كانت المحاولات والمحاكمات .. واخيراً نظر اليّ المرحوم الطيب الذكر وقال : «الا يمكن ان يكون اغتيال ضياء يونس نذيراً للغير؟!» . فسكت ولم أجب على هذا السؤال .

وقد سمعت بعد ايام قليلة من حادث هذا الاغتيال ، ان المرحوم كان قلق البال على حياته منذ ايام عديدة سبقت . فأضطر ان يبيت خارج داره بضعة ايام . ولما ازدادت هواجسه وتمكن القلق من نفسه ارسل عائلته واولاده الى الموصل . فبقي وحيداً ينتظر الاجل المحتوم . فاذا صحت هذه الاخبار . فمعنى ذلك ان المرحوم قد تلقى انذاراً او وعيداً بالقتل . ولكن لم يبح بالسر حتى لاعز الاصدقاء .

وشاع اخيراً بين طبقة من الناس لها اتصال برجال العصيان ان الذين ارتكبوا هذه الجريمة كانوا ضباطاً بالجيش . وان السيارة التي كانت تقلهم هي من سيارات الجيش ايضا . وانهم عندما ساروا الى محلة السعدون كانت نيتهم متجهة الى قتل السيد ثابت عبد النور . ولكن كان حظ ثابت حسناً . فلم يجدوه في محله المقصود . وانما صادفوا ضياء يونس . وضياء يونس كان من اولئك الذين دخلت اسماؤهم في القائمة السوداء فاقتنصوه .. وعادوا فان لم يكن بالفريسة المطلوبة . فبفريسة اخرى على الاقل ..» .

ويروي لنا الاستاذ سالم سليمان حافظ وهو من كبار رجال القضاء العراقي ان المرحوم ضياء يونس كان يردد قبيل اغتياله هذين البيتين من الشعر العربي في مجالسه الخاصة :

ولي كبدٌ مقروحةٌ من يبيعني بها كبد ليست بذات قروح

أباها عليّ الناس ان يشترونها ومن يشتري ذا علة بصحيح

ويروي السيد مولود مخلص في افادته التي ادلى بها في محكمة جزاء بغداد بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٧ - حول حوادث الاغتيالات التي جرت على عهد انقلاب بكر صدقي فيقول :

«اما قتل المرحوم ضياء يونس . فقد ذهبت الى بكر صدقي في وزارة الدفاع محتجاً على هذا العمل وطلبت منه ان يسلّم قتلة ضياء يونس الى يد العدالة . ولم يجب بكر صدقي على مراجعتي هذه سوى بكلمة : «انا ماعرف .. الحكومة ستحقق بالامر وقال ذلك بتأثر ..»!

اما الاستاذ المؤرخ عبد الرزاق الحسني فيذكر في كتابه «تاريخ الوزارات العراقية» «ان السيد ضياء يونس الموصلي – سكرتير مجلس الوزراء في الوزارة الهاشمية – اغتيل مساء يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٧ فكان اغتياله سياسيا اكثر منه عدائيا . والمعروف ان القتيل كان يرأس اجتماعات سرية ضد الوزارة القائمة . وان قاتله اسماعيل توحلة الموصلي بالذات».

ويروي لنا مدير الشرطة السابق السيد عبد الرحمن حمود السامرائي بأنه قد اطلع على بعض الوثائق و (التقارير الامنية) حول اغتيال السيد ضياء يونس . تفيد بان «جماعة» من انصار بكر صدقي «الانقلابيين» هم الذين دبروا هذه العملية . والسبب الدافع لذلك – كما يقول السيد السامرائي – بان الوكالة اليهودية في فلسطين كانت ترسل مساعدات مالية عن طريق الاشتراك بجريدة «الاهالي» الى «جماعة الاهالي» التي كانت تسير في ركاب الانقلابيين وتطّبل لهم . وان احد موظفي دائرة البريد سقطت في يده احدى هذه الحوالات البريدية القادمة من (فلسطين) من الوكالة اليهودية الموجهة الى «الاهالي» فسلمّها الى رئيس الوزراء ياسين الهاشمي . الذي احتفظ بدوره بها لدى مدير مكتبه السيد ضياء يونس لاجراء التحقيق في ذلك ..

ولما سقطت وزارة الهاشمي . وغادر ياسين بغداد ميمماً وجهه شطر دمشق . طلب «الانقلابيون» من سكرتيره السيد ضياء يونس ان يسلمهم هذه الحوالات البريدية القادمة من الوكالة اليهودية . ولكن امتنع . مدعياً بانه لاعلم له بهذه .. فاضمروا له شراً .. وأردوه قتيلاً غيلة وظلماً في ظلام الليل ..»!

وكان السفير البريطاني في بغداد «آرجيبالد كلارك كير» قد بعث بتقريره الى وزير الخارجية البريطانية بتاريخ ١٤ شباط ١٩٣٧ . الذي جاء فيه : (*)

سيدي .. أتشرف بابلاغكم بانّ حادثتين تبعثان على القلق قد حدثتا مؤخراً :

٢ – في مساء ٢٠ كانون الثاني (يناير) أغتيل ضياء يونس في الشارع قرب منزله في احدى ضواحي بغداد . وقد شغل القتيل ، وهو من اهل الموصل ، عضوية مجلس النواب مراراً ، وكان خلال القسم الاخير من حكم ياسين الهاشمي يحتل منصباً مهماً ، وهو سكرتارية مجلس الوزراء . وقد أعفي من هذا المنصب بعد تسلم حكومة حكمة سليمان السلطة بايام قلائل ، وعيّن مدوناً قانونياً بوزارة العدل . وقصة القتل هي ان رجلين تعقباه بسيارة ، واطلقا عليه الرصاص عدة مرات من مسافة قريبة ثم هربا . وكانت الرصاصات التي وجدت في جثة القتيل من نوع لايمكن استعماله الا في احدث نوع من مسدسات الخدمة البريطانية التي لم يوزع منها – حسبما علمت من مصدر موثوق – الا عدد قليل جداً . هذه الحقيقة تحمل على الاعتقاد بان القتلة ربما كانوا ضباطاً عراقيين حصلوا على اسلحتهم من دائرة التجهيزات العسكرية ، ومما يلفت النظر انه لم تتخذ لحد الان – على قدر علمي – أية خطوات لمتابعة هذه القرينة ، ولم تجر اية اعتقالات .

٣ – انه لمن الصعب معرفة الباعث على الجريمة . ولكن المعتقد بصورة عامة ان ضياء يونس كان يراسل ياسين الهاشمي ، وانه دفع حياته ثمناً لعدم تبصره .

٤ – لم يكد الهياج العام بشأن هذا الحادث يهدأ ، الا وحدثت ليلة ٩ شباط (فبراير) محاولة مصممة لقتل مولود مخلص عضو مجلس الاعيان ...

٥ – ان هذين الحدثين اللذين يدلان على ان عصبة الاجرام في الجيش ماتزال فعالة ، قد هزا ضمير العناصر

(*) من الوثائق البريطانية الرقم ٧٠ / (٣٧/١٥/١٠٠) ف . او . ٢٠٧٩٥/٣٧١ (اي ١٢٣٥) .

الطيبة في الرأي العام .

٦ - وليس هنالك جدوى في محاولة التكهن بمدى ضلوع رئيس اركان الجيش في هذه الجرائم . ولكن من الصعب ان يمنع المرء نفسه عن الاعتقاد بانه يستطيع وضع حد لهذا الارهاب لوشاء ذلك . ويبدو بكر صدقي مؤخراً وكأنه يقوم بدور فعال في الحياة السياسية العامة للبلد بدرجة اكثر مما كان يفعل حتى الان ...»

وفي ٢٥ آب ١٩٣٧ بعث المستر (اوزوالد سكوت) القائم بالاعمال البريطانية في بغداد - في غياب السفير (السير ارجيبالد كلارك كير) بتقريره المرقم ٣٥٣ الى وزارة الخارجية البريطانية . وقد جاء في الفقرة الخامسة من هذا التقرير بشأن اغتيال السيد ضياء يونس ، قوله :

«٥ - فيما عدا الاشارة الى تعليقات جميل المدفعي المشار اليها اعلاه . لم يذكر (في الصحافة) شيءٌ منذ مجيء الحكومة الجديدة الى الحكم بشأن اتخاذ اية خطوات لمعاقبة المسؤولين عن حوادث القتل الاخيرة . ويقال مع ذلك ان والدة المرحوم يونس قدمت عريضة الى الحكومة تطلب فيها القيام بالتحقيق بشأن مقتل ابنها ، الذي يسود الاعتقاد بصورة عامة بأنه تمّ بناء على تحريض من بكر صدقي» .

ويؤكد العميد طه الهاشمي في مذكراته بان ليس للعسكريين ضلعاً في مقتل السيد ضياء يونس !

ويروي لنا الاستاذ ضياء شيت خطاب - رئيس محكمة التمييز - ان شائعات قد راجت بعد عملية الاغتيال : ان بعض العسكريين قاموا بها من مرافقي بكر صدقي ومن المقربين اليه .

ويذكر الاستاذ ضياء شيت خطاب - الذي تزوج احدى بنات المرحوم ضياء يونس بعدئذٍ ان اسماعيل العباوي (الملقب بتوحلة) قد حضر بعد بضع سنوات على الاغتيال واقسم على المصحف الشريف امام والدة المرحوم ضياء يونس بأنه لم يكن من بين الجناة . وانه بريءٌ من دمه .

× × ×

وبعد اربع وثلاثين عاماً على اغتياله .. وعندما ارادت عائلة ضياء يونس نقل رفاته الى المقبرة الجديدة في ضواحي مدينة الموصل . وجدوا الجثة لاتزال سليمة .. وانتشر الخبر في ارجاء المدينة واصبح حديث المجالس .

ويروي لنا الاستاذ المؤرخ العسكري المعروف اللواء الركن محمود شيت خطاب - الذي كانت له صلة عائلية وثيقة بالمرحوم ضياء يونس ، مسيرة هذا الرجل . وعملية اغتياله . ويتحدث عن هذه الظاهرة الفريدة التي أدهشت الناس طويلاً .. فيقول :

في سنة ١٩٧٠ الميلادية ، طلبت سلطات بلدية مدينة الموصل ، من اصحاب المقابر الواقعة في داخل البلدة ، رفع بقايا الموتى المدفونين في مقابرهم ، ونقل تلك البقايا الى مقابر خصصتها لهم خارج المدينة ، لغرض الاستفادة من المقابر القديمة ، في اقامة الحدائق العامة والمتنزهات والمباني ، ولغرض تجميل المدينة .

ونفّذت العوائل التي لها مقابر في داخل البلدة اوامر سلطات البلدية ، فنبشوا قبور موتاهم ونقلوا رفاتها الى المقابر المخصصة لهم خارج المدينة .

وأقبلت عائلة المرحوم الاستاذ ضياء يونس الى مقبرتها . ونبشت قبور العائلة . فصعق الذي ينبش القبور لانه وجد ان جثة المرحوم ضياء سالمة من العطب والبلى . كأنها فارقت الحياة قبل لحظات ! !

وانتقل هذا الخبر بسرعة البرق . وانتشر بين الناس . فأقبلوا زرافات ووحدانا . لرؤية الجثمان المسجى الذي أخرج من قبره بعد ان استقر فيه أربعة وثلاثين عاما ..

كانت وجنتاه متوردتين . وكان شيء من دمه على خده الايمن متيبسا . وكان شعر رأسه طبيعيا . وكانت اعضاؤه سالمة . وكأنه نائم على فراش وثير ! !

اما كفنه وصندوق الجثمان . فقد تفسخا لتقادم عهدهما . وبقي الجثمان وحده سليماً ! !

ولم يبق احد من سكان الموصل ومن الوافدين عليها . الا وسعى لرؤية الجثمان الطاهر . من مختلف الاديان والاجناس . ولم يتخلف عن السعي لرؤية الجثمان الا من كان مريضاً او على سفر او كان في شغل شاغل لايستطيع التخلي عنه ..

واصبح حديث الحدث الطاهر الذي لم يَبْل بعد اربعة وثلاثين عاماً من دفنه هو السائد في المجالس العامة والخاصة وبين مختلف اصناف الناس من مختلف المشارب والاهواء . ولايزال حديثه حياً حتى اليوم وسيبقى كذلك . اذ ان هذه الظاهرة ادهشت الناس ولاسبيل لانكارها . لان الذين رأوا الجثمان الطاهر لايعدون ولايحصون . ولم تعد خافية على احد . ولاشك فيها عاقل !

واختلف الذين شاهدوا الجثمان الطاهر عياناً . والذين سمعوا عنه اخباراًمتواترة لاتحمل الشك . في هذه الظاهرة الفريدة . فمن مُشرِّق ومن مغرِّب . ولكل رأيه الذي يقتنع به ويقنع به غيره .

ولم أر الجثمان . لانني كنت في القاهرة . اعمل في مهمة عسكرية لغوية . ولكن سمعت عن هذه الظاهرة من مصادر شتى . فلما عدت الى بغداد وزرت الموصل . سمعت حديث شهود العيان . وشهود التواتر . منهم زوجته وبناته وانسباؤه واصدقاؤه . فكنت أتساءل : ماتعليل هذه الظاهرة ؟!

وأصغيتُ الى تعليلات كثيرة . فالذين يؤمنون بالدهر من الدهريين يعزونها الى طبيعة الارض التي صانت الحدث من عبث الدهر .

ولكن تبقى حقيقة يعجز عن تعليلها الذين في قلوبهم مرض . هي ان في المقبرة عدداً من القبور . منها اولاده ذكوراً واناثاً فارقوا الحياة قبله . ومنها والدته التي فارقت الحياة بعده بسنوات . فما أبقى الدهر منها غير عظام نخرة . او لم يبق منها حتى عظاماً نخرة . والقبور متجاورة تجاوراً متداخلاً . ودفين على بقايا دفين . كما يقول الشاعر المعريّ . فلماذا بقيت جثته دون غيره من الجثث وهي جثث ذريته وامه . ولماذا لم تبق جثث كثيرة في المقبرة من اهله ومن غير اهله دفنوا على تعاقب السنين والايام .

واذا حرمت من رؤية جثمانه الطاهر بعد اخراجه من قبره القديم لنقله الى قبره الجديد . فأنني لم احرم من معرفته حين كان على قيد الحياة .

فقد كان صديق العمر لوالدي عليهما رحمة الله . لايقدر احدهما على فراق الاخر ليلاً ولانهاراً . الا ان يعودا الى داريهما للنوم .

نشأ يتيماً . رحل عنه ابوه وهو طفل صغير . فاحتضنته أمه وربته تربية صالحة . وكان وحيدها وأملها في الحياة . وكانت من عائلة كريمة ذات الاصل والفضل في الموصل الحدباء . اكثرهم علماء وقضاة وصالحون .

وحفظ القرآن الكريم وهو صغير . ثم درس العلوم الدينية واللغوية على أبرز شيوخ الموصل . وبرز فيها بروزاً متميزاً على اقرانه الطلاب . كما برز باستقامته ودماثة خلقه وحبه للخير وانصرافه للعلم ومجالس العلماء والعبادة .

وبدأت علاقة والدي الوطيدة به منذ كانا طالبين يحضران الدروس على الشيوخ . وكانا متقاربين في تاريخ المولد وفي الحرص على تلقي العلم وإتقانه .

وتخرج في المدارس الدينية التي كانت في المساجد . يوم كان المسجد جامعاً وجامعة . فكان بحق حمامة من حمامات المسجد . لايفارقه الا نادرا .

وفي العشرينات أنشأت مدرسة الحقوق العراقية ببغداد . فأنتسب اليها طالبا كبقية الطلاب . مدرساً للشريعة الاسلامية والفقة الاسلامي فيها .

وعاش في بغداد بعيداً عن اهله مثالاً للاستقامة والخلق القويم . فلم يعرف عنه انحراف قليل او كثير . وكان يقضي وقته دارسا . او مدرسا . او قارئا . من حفظه للقران الكريم .

وقد حدثني صديق له . انه رآه مرة يطرق احد ابواب بيوت بغداد . فسلم عليه واراد الانصراف . ولكن المرحوم استوقفه حتى فتح الباب . ورأى صاحب الدار . وهو من علماء بغداد الاعلام . وحينذاك سمح له المرحوم بالانصراف .

وسأله الصديق بعد ايام عن سبب استوقافه على باب الدار . فقال له : ربما تظن انني اطرق باباً لدار مشبوهة . فأردت ان تتحقق من جلية الأمر .

وأصرّ على ان يستأجر داراً قريبة من المسجد ليكون (جار المسجد) ويؤدي الصلوات الخمس فيه شتاء وصيفاً بانتظام .

وانتهت دراسته في مدرسة الحقوق . فكان الأول على اقرانه . وكان البون بينه وبين الثاني من اقرانه شاسعاً .

وقد سمعت احد اقرانه يروي ألمعية المرحوم في ايام الدراسة . فكان من حديثه انه كان يتفوق على اساتذته في موضوع التدريس فواقاً كبيراً . فكان لايكتفي بأتقان الدرس وهضمه . بل كان يحفظ متن الدرس على ظهر قلب .

وانصرف والدي للتجارة والزراعة واقتناء الاغنام ولم يمتهن العلم . وأنصرف المرحوم بكل طاقاته للعلم . فكان والدي يزوره في بغداد مرات عديدة في خلال السنة الدراسية . ويقضي بصحبته عدة ايام .

وعاد المرحوم الى الموصل بعد تخرجه في مدرسة الحقوق . وزاول مهنة المحاماة . فاستأجر له والدي غرفة من غرف خان الشط بالموصل . قريباً من غرفته التي كان يزاول بها التجارة .

وعرفت المرحوم معرفة وثيقة في غرفته او غرفة الوالد في اوائل الثلاثينات فعرفت كيف تكون الصداقة الحقة في تلك الايام الخالية عليها رحمة الله .

وكنت يومها في المدرسة المتوسطة . وكنت اقضي وقتي في ايام العطلات مع والدي في غرفته . فكان المرحوم يزور الوالد قبل ان يزور غرفته لمزاولة عمله في المحاماة .

وفي بعض الايام يكون الوالد في عمل من اعماله . واكون وحدي في غرفته او مع احد اشقائي او اولاد عمي . فيأتي المرحوم ويسلم على الحاضرين من الصغار كما يسلم على غيرهم من الكبار . ثم يتبسط مع الصغار ويداعبهم ويسأل عن حالهم . ويبدأ بتلاوة الكتاب العزيز من حفظه . طالباً مني ان افتح المصحف الشريف . وأتتبع مايقرأ لعله يخطئ او يسهو .

فاذا اكمل جزءاً من اجزاء القرآن الكريم او اكثر . شرح للصغار معاني الالفاظ وفسّر ماقرأ تفسيراً يناسب عقول الصغار باسلوب سهل ممتع مُقنع .

واذا وجد احد الصغار يقرأ في كتاب . أخذه منه وأطلّع عليه . ثم دله على مايفيد من الكتب .

وكان يسأل الصغار في دروسهم ودرجاتهم الامتحانية ومعلميهم ، ويحثهم على الدراسة والتتبع ، وكان يقول لهم : لااريد ان تكتفوا بالنجاح ، بل اريد ان تتفوقوا بالنجاح .

فاذا قدم الوالد ، انصرفا الى حديث هامس تارة ، ومسموع تارة اخرى ، وكان المسموع من حديثهما عادة موجهاً للصغار بشكل غير مباشر لتعليمهم .

وكان اذا وجد احد الصغار مقبلاً على أداء فريضة الصلاة ، خصّه بالتشجيع والثناء ، ودعا له بالتوفيق والسداد .

لقد كان عليه رحمة الله يعلّم الصغار الادب .

وبعد انصرافه من غرفة والدي الى غرفته في خان الشط بالموصل الحدباء ، يبدأ باستقبال موكليه على انفراد ، وكل فرد يصغي الى مشكلته اصغاء طويلاً ، ثم يطلع على مالديه من مستمسكات ومستندات ووثائق .

وقد عرف عنه ، انه لايقبل الوكالة في قضية الا اذا كانت حقاً لا غبار عليه .

وكان يرفض رفضاً قاطعاً الوكالة في قضية باطلة ، مهما تكن فرص نجاحها كبيرة او مضمونة .

ولم يكن يتوكل عن الاغنياء دون الفقراء ، والحكام دون المحكومين ، والاسياد دون العوام .

المبدأ الذي لايحيد عنه ابداً ، هو قبول الحق ورفض الباطل ، دون إدخال حساب المكانة الاجتماعية او الربح المادي ، او النجاح او الاخفاق في حساباته عند مزاولته مهنة المحاماة .

واذكر جيدا ، ان شخصية ذات ثراء عريض وجاه في الموصل عرضت عليه التوكل بقضية من قضايا استملاك مساحة شاسعة من الارض ، وعرضت عليه دفع خمسمائة ليرة ذهبية عثمانية لقاء الاتعاب ، ويومها كانت الليرة الذهبية الواحدة ثروة كبيرة .

وكانت تلك القضية مضمونة النجاح ، لان تلك الشخصية كانت متصرفة في تلك المساحات الشاسعة من الارض تصرفاً مباشراً لمدة بضع سنين .

ولكنه أعتذر عن قبول تحملّ مسؤولية تلك القضية ، غير مكترث بالمبلغ الكبير من المال المعروض عليه .

وكان المبلغ في ذلك الوقت من الثلاثينات يعد مبلغاً جسيماً قد لايحلم بالحصول على جزء منه في خلال عدة سنوات .

واذكر ان تلك الشخصية الغنية قصدت والدي ، فحدثته عن اعتذار المرحوم ، وعن الخسارة المادية التي تلحق به من جراء هذا الاعتذار .

وكنت انصت الى حديث الرجلين ، فسمعت الوالد يقول لصاحب القضية الدسمة : ان الاستاذ اعرف بعمله ، ومااعتذر الا لسبب او اسباب وجدانية .

وحدثّ والدي الاستاذ المحامي على مسمع مني حديث صاحب القضية الدسمة ، فسمعت المرحوم يقول للوالد : ان الارض التي يريد الرجل الثري استملاكها تعود للاوقاف ، ونجاحها في المحاكم المدنية استناداً الى القوانين الوضعية مضمون ، ولكنها بالنسبة لشرط الواقف الذي هو كنص الشارع حرام .

ثم تنهد وقال : ان استملاك الممتلكات الموقوفة نار .. نار .. نار .. وأشهد ان هذه الكلمة التي قالها المرحوم لاتزال تؤثر في توجيه حياتي كلها .. ولاتزال كلمات المرحوم ترن في اذني : نار .. نار .. نار .. حتى اليوم !

والتزام المرحوم بالحق ، وبالحق وحده ، في عمله بالمحاماة ، جعل القضاة والحكام يثقون به ثقة مطلقة ، فيكون في المرافعة محامياً وقاضياً وحاكماً .

ومايقال عن ثقة القضاة والحكام به ، يقال عن ثقة اهل الموصل به ، ثقة عمياء لاحدود لها .

وقد كان مكتبه في خان الشط يعجّ بالقضاة والحكام . لايزورونه زيارة مجاملة . بل يستفتونه في قسم من الدعاوي التي استعصى عليهم حلها

وكان مكتبه يعجّ بالضيوف من مختلف اصناف الناس واديانهم . ينهلون من علمه . ويغترفون من فضله . ويتعلمون منه الخلق الكريم .

وحمله أهل الموصل على ترشيح نفسه نائبا عنهم في مجلس النواب . فنجح في الانتخابات عدة مرات نجاحاً كاسحاً .

ومهما قيل في تزوير الانتخابات . ولكن انتخاب المرحوم لم يكن مزوراً . فقد اختاره المنتخبون من ابناء الموصل فعلاً عن قناعة وثقة . ولعل التزوير يكون عليه لا له . اذ لم يكن حكومياً ولاسائراً في ركابها . وقد كان يخوض الانتخابات مكرها لاراغبا .

وكانت داره في بغداد . ايام انعقاد المجلس النيابي . مطعماً وفندقاً . فقد كان اصحاب الحاجات من العراقيين يقصدونه . وكان لايرد احداً عن بابه . ولايكتفي بقضاء حاجته بل يطعمه ويسقيه ويأويه كلما استطاع الى ذلك سبيلا .

بل كان يدفع مساعدات مالية لمن يراه محتاجاً للمساعدة . دون ان تعرف شماله ماصنعت يمينه .

واختاره السيد ياسين الهاشمي ليتولى منصب الامين العام لمجلس الوزراء لعلمه وامانته . وكان الهاشمي عليه رحمه الله يستقطب الكفايات العالية المعروفة بالنزاهة المطلقة والعلم المتين .

وانصرف المرحوم الى واجبه ينهض باعبائه . كما ينهض بها القوي الامين. وكان المرحوم يؤمن بأن الذي يؤدي واجبه في عمله . هو الوطني الحق الذي يخدم وطنه بالعمل لا بالكلام .

وكان يقول دائماً : الوطني من يؤدي واجبه في وظيفته او حرفته او معمله او مزرعته . فالعمل المتقن هو الوطنية الحقة . اما الكلام بلا عمل فادعاء فارغ وضياع للوقت .

ووثق به الهاشمي موظفاً وصديقاً . فالقى بأعباء معاملات مجلس الوزراء على كاهله في اوقات الدوام الرسمي . اما في اوقات الراحة فيؤثره بالرعاية والاكرام . ويرحبّ به في بيته صديقاً صدوقاً .

وقد تصرفه اعماله الرسمية عن زيارة الهاشمي في داره . فيسأل عنه ويلح في السؤال . ولايقّر له قرار الا اذا رآه في بيته صديقاً مفضلاً .

وكان الحديث الذي يدور بين المرحوم والهاشمي لايتعدى الاعمال الرسمية وتصريف امور الناس على احسن وجه فقد كان بعيداً عن التدخل في القضايا الشخصية والاهتمام بها بُعد السماء عن الارض .

ولكن قسماً من الناس كانوا يظنون ان مايدور بين الاثنين لايقتصر على الرسميات بل يشمل الخصوصيات ايضاً .

وحدث انقلاب عسكري نحيّ به المرحوم ياسين الهاشمي عن منصبه . فغادر العراق الى الخارج . وبقي المرحوم في منصبه . يعمل كما كان يعمل في مجال واجبه الوظيفي .

وجاء في يوم من الايام موفد من قائد الانقلاب . يحثه على فضح مايعرفه عن اسرار الهاشمي . لتصدر مع غيرها في كتاب خاص .

ولم يكن المرحوم على علم بأسرار المرحوم الهاشمي . فقد كان واجبه الرسمي يشغله عن اعماله الخاصة والضرورية . وليس لديه وقت فائض يبدده في استطلاع اسرار الناس .

وكان جواب المرحوم لموفد قائد الانقلاب : لست اعرف اسرار الهاشمي ولاعلم لي باسرار الناس .

وهدده الموفد وتوعده طمعاً في تغيير رأيه . ولكنه لم يقل له غير الحق . ومع ذلك فلو كان مطلعاً على اسرار الهاشمي لخال خلقه الكريم وتمسكه بدينه القويم بينه وبين افشائها .

وفي اليوم الثاني نقل من منصبه في مجلس الوزراء الى منصب مدون قانوني في وزارة العدل . فالتحق بمنصبه الجديد . وباشر اعماله القانونية كأن شيئاً لم يحدث !

وقدم الموصل بعد ايام من التحاقه بمنصبه الجديد . فاجتمع فور وصوله بالوالد يحدثه بالذي كان ..

وكنت انصت الى مادار بينهما من حديث . فسمعت الوالد يقول له :

تعال معي أهرّبك الى سورية هذه الليلة .. فالموقف بالنسبة اليك جد خطير ..

وقال المرحوم : لاعداوة لي مع احدٍ من الناس .. وكل الذي يمكن ان أتعرض له . هو فصلي من الوظيفة الرسمية . وهذا ماأتمناه .

وقال له الوالد : ربما تتعرض لاكثر من الفصل . فقد يغتالونك . لانهم يُقدمون على كل شيٍ في سبيل تحقيق مآربهم .. وهم لايخافون الله .

وقال المرحوم : انا متأكد من ان الامور لاتصل الى هذا الحد . ومع ذلك فالاعمار بيد الله ..

وفي صباح اليوم التالي سافر بالسيارة الى بغداد . فأغتيل مساء ذلك اليوم . وهو في طريقه من داره الى دار المرحوم اسماعيل شنشل في حي البتاوين ببغداد .

كانت الداران قريبتين من بعضهما . وكان المرحوم يزور الحاج اسماعيل شنشل مساء كل يوم تقريباً . والمرحوم شنشل من الصالحين الذين يعملون لآخرتهم اكثر مما يعملون لدنياهم . ولقلوبهم اضعاف مايعملونه لجيوبهم .

وفي الطريق بين الدارين . على حافة ساقية تروي المزارع المحيطة . اعترضته سيارة فيها قسم من جلاوزة قائد الانقلاب . وترجل منها ثلاثة رجال . اطلق احدهم النار على رأس الشهيد . فأرداه قتيلاً في الحال .

وبقي يتخبط بدمائه حتى مرت به سيارة للشرطة . فنقل الى المستشفى حيث كُفّن ووضعت جثته في صندوق محكم . وارسل الصندوق الى عائلته في الموصل .

وعلم الوالد عليه رحمه الله باغتياله . اذ شاع نبأ نعيه بسرعة . فوقع من شدة الصدمة مغشياً عليه . وبعد ان افاق سعى الى عائلة الفقيد . ينتظر معهم وصول الجثمان .

وماكادت والدته تسمع باغتياله . وهو وحيدها وأملها في الحياة . الا وفقدت نور بصرها الى الابد . وكانت تلك الوالدة تقيّة نقيّة . قوّامة صوّامة . لايفتر لسانها عن ذكر الله .

وفي يوم من الايام رأت رؤيا عجيبة . كأن ابنها المرحوم زارها فسألته عن الذين اغتالوه . فذكر لها اسماءهم بالتفصيل !

وكنت في زيارتها مع الوالد . فحدثته عن رؤياها الصادقة . فصعق الوالد وصعقت . لأنها عددت اسماءهم التي انطبعت في ذاكرتها حرفياً .

ولم تكن تبرح الدار . ولاتختلط بأحدٍ من الناس . ولم يحدثها احد عن اسمائهم . فما كان يعرفهم غير قليل من الناس !

وكان الذين اغتالوه ثلاثة اشخاص . قُتلوا جميعاً بدون استثناء . وقد هرب احدهم الى خارج القطر فقطع رأسه بالسيف هناك .

وقتل الطاغوت الذي أمر باغتياله ايضاً. ومن المذهل انه قتل وهو في مأمنه يحف به حرسه المدجج بالسلاح .

ويختم الاستاذ خطاب حديثه قائلاً :

شيع المرحوم بحراسة مشددة من رجال الأمن والشرطة، ولم يسمح لأهله بفتح الصندوق الخشبي الذي ضم جدثه الطاهر، لألقاء نظرة أخيرة عليه .

ولم يحضر تشييعه غير نفر قليل من معارفه الكثيرين في الموصل الحدباء .

وخلا داره من الزوار والمعارف ، وكانوا في حياته متزاحمين عليه ، ولم يعد يزورهم غير الوالد عليه رحمة الله .

واستدعت الشرطة الوالد تحاسبه على جرأته في تشييع جثمان الفقيد الغالي الى مثواه الاخير .

وكانت أبنته قد توفيت في حياته ، فشيعها الالاف ، فلما توفي لم يشيعه غير عدد محدود جداً لايتجاوزون خمسة انفار ، خوفاً على انفسهم من البطش والارهاب .

وقال قائلهم : الناس مع الواقف ، فاذا وقع كانوا عليه .

وقال : عين الحي مع الحي ، وعين الميت في التراب .

ولكن الحزن على فقده دخل كل بيت في الموصل بلا استثناء ، بل دخل كل بيت في ارجاء العراق .

كان الناس يرددون يوم أغتياله : عليه رحمة الله ، وموته خسارة لاتعوض.ولايزال الناس يرددون هذا الثناء عليه حتى اليوم .

اما بعد استخراج جثته من قبره القديم ، فقد ادخله الناس في عداد الاولياء الذين لاخوف عليهم ولاهم يحزنون .

لقد رفع الله ذكر المرحوم ضياء يونس في حياته وبعد موته ، لانه كان عالماً عاملاً مخلصاً في عمله ، ورعاً تقياً ، يتلو القرآن الكريم في اليوم عدة ساعات ويذكر الله كثيراً ، يتقن عمله غاية الاتقان .

واستحق بعمله تكريم الله ، فرفعه الى درجة الشهداء ، لانه ضحى بنفسه من اجل مُثله العليا ، ولم يضح بمُثله العليا من اجل نفسه .

لقد حرم البشرُ اهله من القاء النظرة الاخيرة على جثمانه ، فيسّر ربُ البشر لأهله ان يودعوه الوداع الاخير، وهو على هيئته يوم أغتيل قبل اربع وثلاثين سنة !

وحُرِم الآف من تشييعه الى مثواه الاخير ، فشيعته الاف الالوف بعد حين الى مثواه الاخير .

وكرّمه الله حيّاً وميتاً ، فأظهر كرامته وجعله عبرة لذوي الالباب، والله على كل شيْ قدير .

• • •

مصادر البحث

اعتمدت في كتابة هذا الفصل على الكتب والمراجع التالية :

١ – حديث مع الاستاذ المؤرخ العسكري المعروف اللواء الركن محمود شيت خطاب .

٢ – حديث مع الاستاذ ضياء شيت خطاب – رئيس محكمة التميز.

٣ – كتاب «ايام النكبة» للاستاذ طالب مشتاق .

٤ – تاريخ الوزارات العراقية للمؤرخ الاستاذ عبد الرزاق الحسني .

٥ – مذكرات طه الهاشمي .

٦ – محاضر جلسات مجلس الامة للسنوات ١٩٢٨ – ١٩٣٣ .

٧ – وثيقة بريطانية – تقرير السفير البريطاني في بغداد الى وزير الخارجية البريطانية .

٨ – جريدة البلاد .

٩ – الاضبارة الشخصية للسيد ضياء يونس – وزارة العدلية .

١٠ – مقابلة مع الاستاذ سالم سليمان حافظ – قاضي سابق .

١١ – مقابله مع الاستاذ عبد الرحمن حمود السامرائي – مدير شرطة سابق.





بكر صدقي

١١ آب ١٩٣٧

صحت بغداد يوم ١٢ آب ١٩٣٧ لتستقبل يوماً حاراً بهواله ، ساخناً باخباره .. ولتصافح عيون الناس المنشور الذي طبعته الحكومة ووزعته في كل انحائها ..

كان المنشور المطبوع الموزع على نطاق واسع صادر عن مديرية الدعاية والنشر ، وقد جاء فيه مانصه :

«تنعي الحكومة العراقية بمزيد الاسف كلاً من المرحومين الفريق السيد بكر صدقي رئيس اركان الجيش والمقدم محمد علي جواد آمر القوة الجوية في حادث وقع لهما خلاصته انه بينما كانا جالسين قبيل غروب أمس في ميدان الطيران بالموصل اذ هجم احد الجنود على الفريق السيد بكر صدقي واطلق عليه بضع رصاصات أردته قتيلا . ولما حاول السيد محمد علي جواد ان يحول بينهما اطلق عليه الجندي الرصاص ايضاً فخر صريعاً ، وقد قبض على الجندي القاتل في الحال ، والتحقيقات جارية لمعرفة الاسباب» .

كان الفريق بكر صدقي قد ازمع السفر الى تركيا لحضور المناورات العسكرية التي ستجرى فيها بوصفه رئيساً لاركان الجيش العراقي ، بناء على دعوة وجهت اليه . وفي مساء الثلاثاء الموافق ١٠ آب ١٩٣٧ أكتظت محطة القطار في باب المعظم بجمهور كبير من المودعين : رئيس الوزراء ، الوزراء ، كبار الموظفين العسكريين والمدنيين ، بعض رجال السلك الدبلوماسي ، وعدد كبير من النواب والاعيان ..

كانت في نية الفريق بكر صدقي ان يغيب عن العراق شهرين اثنين ، فأتخذ كل مايلزم من الحيطة والاستعداد لئلا يقع اثناء غيابه مايكهرب الجو ويكدر الصفاء في اجواء بغداد .. واجرى الترتيبات الكافلة لاستمرار السير والعمل في دواوين وزارة الدفاع وفق مايتطلبه ويتوخاه ..!

ويروي الاستاذ طالب مشتاق في كتابه (ايام النكبة) انه كان يسمع كثيراً في تلك الايام في أندية بغداد اشاعات عن سفر الفريق بكر صدقي وماكان يصدقها ، ولايعرف مغزاها الحقيقي ، فقد كان يقول بعض الناس : «ان بكر صدقي مسافر ولكنه غير عائد الى العراق ..»

يقول الاستاذ طالب مشتاق : «سمعت هذه الاشاعة عدة مرات فلم التفت الى مغزاها ، ولم أعرها اي اهتمام كان ، الى ان وقعت الحادثة ، فتنبهت الى حقيقتها ، وصرت افكر فيها وبعلاقتها بقضية الاغتيال .

ولقد قيل بعد الاغتيال ان بعض رجال الجيش وشركاء لهم من خارج الجيش كانوا قد نظموا خمس مؤامرات لاغتيال المرحوم بكر صدقي ، الاولى في كركوك ، والثانية في الموصل ، والثالثة في تل كوجك ، والرابعة في حلب ، والخامسة في استانبول . وكان لابد من نجاح واحدة من هذه المؤامرات . على ان اقوى واحدة منها كانت مدبرة في الموصل ، فنجحت فعلا ..!

ولقد كان من المقرر ان يتم تنفيذ القتل في بناية النادي العسكري ، حيث تقام مأدبة على شرف الفريق في مساء ١١ آب ، يوم وصوله الى الموصل .. وقد اتخذت فعلاً الاجراءات اللازمة لذلك .. ولكن بعد ان وصل المرحوم بكر صدقي الى الموصل ظهر يوم الاربعاء الموافق ١١ آب ، قدم اليها ايضاً المقدم المرحوم محمد علي جواد آمر القوة الجوية لتوديع الفريق عند مغادرته الموصل متوجهاً الى تركيا ..

فلما تواجها في بناية النادي العسكري اتفقا على ان ينتقلا فوراً الى المطار العسكري ليستريحا هناك، حيث المكان أبرد، واسباب الراحة أوفر. فذهبا سوية الى المطار، وبقيا في غرفتيهما حتى الساعة الخامسة. وبعد ذلك خرجا الى الحديقة ، وجلسا جنباً الى جنب، وشربا الشاي .

واما مرافقو الفريق فقد استأذنوا وانصرفوا من المطار لقضاء بعض اشغالهم في الموصل ..

وهكذا بقي الفريق ومحمد علي جواد منعزلين في قسم من المطار ، وفي القسم الاخر بضعة طيارين جلهم من خصوم حركة العصيان ..

فلما رأى القائمون بتنظيم الاغتيال انعزال الفريق بهذا الشكل في المطار العسكري رأوا الفرصة سانحة هناك، فيجب ان لايدعوها تفلت من ايديهم، وقتل الفريق بكر صدقي في المطار أسهل منه بكثير في اي مكان اخر..

وماهي الا لحظة واحدة حتى بتوا في القرار الاخير : «يجب ان يقتل بكر صدقي في المطار فورا ..» .

ولما دقت الساعة السادسة ، وقفت سيارة في باب المطار تقل ضابطاً وجندياً اسمه محمد عبد الله التلعفري. فنزل الضابط وتبعه الجندي..

وفي الباب همس الضابط في اذن الجندي بضع كلمات ، ثم عاد من حيث اتى ..

وكان بكر صدقي منغمساً في الحديث مع صديقه محمد علي جواد. ولم يشعر احدهما بوصول السيارة. ولم يلتفتا الى مادار بين الضباط والجندي من الحديث . وكانا غافلين عما اخبأه الدهر لهما من هول الفاجعة. ولم يدر بخلدهما قط ان الساعة آتية عما قريب. وانهما سيصحبان جثتين هامدتين بعد دقائق معدودات !..

دخل الجندي يتمشى الهوينا .. واضعاً يده وراء ظهره ، وأخذ يسير نحو مقعد الفريق بكر صدقي ، فلما كان على مقربة منه ارتاب المقدم محمد علي جواد من سيره المتباطئ ، ومن تقدمه نحو الفريق فصاح به : «من انت ؟.. ماذا تريد ؟..» !

وقبل ان ينتهي محمد علي من كلماته هذه، اطلق الجندي رصاصتين من مسدس كان بيده في رأس الفريق، أردته قتيلا على كرسيه ، فلم يتحرك ، ولم ينبس ببنت شفة ..

اما المقدم محمد علي جواد ، فقد نهض فوراً ، وحاول القبض على القاتل ، فتهدده هذا بالمسدس .. ولكن لم يفد التهديد مع محمد علي جواد واستمر على مطاردة القاتل حتى أمسكه في داخل حديقة المطار، واشتبك معه . ولما رأى القاتل هذا العناد من خصمه أطلق عليه رصاصة اصابته في رجله، وبالرغم من ذلك استمر محمد علي في المقاومة ، ولما يئس القاتل من الخلاص من يد خصمه العنيد ، اطلق عليه رصاصتين اخريين اصابتا منه مقتلاً فخر صريعاً مضرجاً بدمائه» .

ولعل ماكتبه الاستاذ المؤرخ العميد عبد الرحمن التكريتي بعنوان «فصل من كتاب انقلاب بكر صدقي العسكري»(*) عن اغتيال الفريق بكر صدقي في الموصل يوم ١١ آب سنة ١٩٣٧ ، والتفاصيل الدقيقة التي اوردها في هذا المقال ، يلقي الضوء الساطع على مجريات ذلك الحدث ..

يقول العميد التكريتي : «حمل انقلاب بكر صدقي الذي حدث يوم الخميس ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ م أسباب سقوطه وانهياره في يومه الاول ، لأنه بدأ بداية اجرامية بقتل وزير الدفاع الفريق جعفر العسكري ، وهو الشخصية المحبوبة من قبل جميع منتسبي الجيش العراقي ضباطاً ومراتب ، لانه المؤسس الحقيقي للجيش العراقي ، والعامل على تنميته ورعايته وتوسيعه وتقويته ، ولما عرف عنه ، من عفة نفس ، ونظافة يد ، ونقاء سريره ، ورقة قلب ، وعلو همة ، وخفة دم ، وكرم اخلاق ، واريحية متناهية ، وحب للخير ..

كما بدأ بحادث مهم ايضاً ، هو اسناد منصب وزاري الى رئيس «جماعة الاهالي» كامل الجادرجي ، وكان العراقيون لايميلون اليه ، لان اتجاهه غير قومي ، وبمساعيه ادخل بعض أتباعه نواباً في البرلمان العراقي، كما أسند الى البعض الآخر الوظائف المرموقة في الدولة ، وبذلك كثر اتباعه وازداد نشاطهم .

وأيد بعض الوزراء كامل الجادرجي في ارائه وتصرفاته وعلى رأسهم رئيس الوزراء حكمة سليمان .

ونتيجة ذلك اتجهت الوزارة اتجاهاً اقليمياً ، وابتعدت عن الاتجاه العربي فعلياً ، وفي اليوم الثاني من الانقلاب شرَّد بكر صدقي اقطاب الوزارة الهاشمية واجبرهم على مغادرة العراق بحيث ان الزعيم العربي الكبير ياسين الهاشمي مات كمداً خارج العراق حتى منعوا جثمانه من دخول بغداد لدفنه فيها ، فاحتضنته دمشق ودفن بجوار البطل العظيم السلطان صلاح الدين الايوبي ، وبذلك نال شرف مجاورته .

ومما زاد الطين بله، ان زبانية بكر صدقي من الضباط عاثوا فساداً في بغداد حتى انهم هتكوا اعراض

(*) المنشور في مجلة «افاق عربية» البغدادية في عددها الثاني السنة الثالثة تشرين الاول ١٩٧٧.

بعض حرات النساء . وكان اهل بغداد وبقية المدن العراقية يتناقلون مفاسدهم ، مما زاد في كراهية ابناء الشعب للوضع القائم يومئذ..

ومما زاد على المساوئ المتقدمة جميعها . هو اشاعة عزم بكر صدقي على الانفراد بالحكم . واعلان دكتاتوريته بشكل من الاشكال بعد تنحية الملك غازي عن دست الحكم .

ومساوئ ذلك العهد اكثر من ان تحصى . واصبح الناس لايتحملون مساوئه ، حتى ان المرحوم الاستاذ طالب مشتاق أطلق على تلك الايام اسم «ايام النكبة» . والفّ كتابا بهذا العنوان ، شرح فيه مساوئه بتفصيل .

وعلى مر الايام ازداد الشعور من ذلك الوضع الشاذ . وأخذ العراقيون يبحثون عن كيفية الخلاص مما هم فيه من بلاء ومحنة . وبذلك كثر خصومه وازداد مناوؤه .

وأنقسم خصوم بكر صدقي الى فريقين :

الفريق الاول : يرى ان العمل معه ومؤازرته ممكنة فيما اذا ابعد (جماعة الاهالي) عنه وعن الحكم . ومعظم هذا الفريق من المدنيين .

حدثني الاستاذ خيري العمري نقلاً عن علي محمود الشيخ علي انه قال له :

«انني من هذا الفريق . ولذا كنت من الداعين الى ذلك ، وقد اخذ بعض شخصيات هذا الفريق يكثرون من الانصال ببكر صدقي وانا منهم . واعلمناه بوجود هذا الفريق وانهم يشكلون الاكثرية في العراق . وهم على استعداد للتعاون معه الى اخر المطاف اذا ابعد «جماعة الاهالي» عنه وعن الحكم واتجه الحكم في العراق اتجاهاً عربياً لااقليمياً .

ويبدو ان بكر صدقي اقتنع بارائهم فأخذ بها ، وكلما ازداد لقاؤهم معه كلما ازداد تباعده عن كامل الجادرجي ومن سار في فلكه .

وكنتيجة لهذه اللقاءات المتكررة فان جريدة «البلاد» البغدادية اخذت تنشر لقاءات مع اقطاب ذلك العهد ملخصها ان العراق سوف لن يحيد عن مواقفه القومية .

وكان لهذه التصريحات دلالة على وجود تحول مهم في سياسة العراق الداخلية . وكان لها تأثير كبير في الاوساط العراقية . وحتى في الاوساط العربية .

ثم أخذ بكر صدقي يضايق كامل الجادرجي ومن سار في فلكه من الوزراء ، ولما وجد هؤلاء الوزراء حراجة الموقف قرروا الاستقالة .

وفي ١٩ حزيران ١٩٣٧ قدم الوزراء التالية اسماؤهم استقالتهم من الوزارة السليمانية ، وهم : كامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات ، يوسف عز الدين وزير المعارف ، صالح جبر وزير العدلية ، جعفر ابو التمن وزير المالية .

فقبلت استقالتهم يوم ٢٤ حزيران بالارادة الملكية الرقم ٣٠١ . ولم يكن المستقيلون جميعهم من «جماعة الاهالي» . غير ان الاستقالة جاءت بهذا الشكل لان البعض منهم كانوا مستائين جداً من الاوضاع السيئة في ذلك الحين .

وتم ملئ الوزارات الشاغرة بموجب الارادة الملكية الرقم ٣٠٢ والصادرة يوم ٢٤ حزيران (نفس يوم قبول استقالة الوزراء الاربعة) وهم : علي محمود الشيخ علي وزيراً للعدلية . محمد علي محمود وزيراً للمالية ، عباس مهدي وزيراً للاقتصاد والمواصلات ، جعفر حمندي وزيراً للمعارف . وفي يوم ٢٨ حزيران صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الداخلية الى مصطفى العمري .

ولابد لي ان اعلق على هذا التبدل الوزاري ، فأقول :

١ – ان العلاقة بين بكر صدقي وحكمة سليمان اخذت تتردى شيئاً فشيئاً حتى اعفاه من وزارة الداخلية ، والمعروف ان حكمة سليمان كان يحلم دائماً بتولي هذه الوزارة ويتهالك عليها ، ولعدم حصوله عليها عند

تشكيل الهاشمي وزارته الاخيرة حمل لواء المعارضة ضد وزارته. واخيراً ارتمى في احضان بكر صدقي وأخذ يلح عليه للقيام بانقلاب عسكري، فتم له ماأراد. والدليل على تهالكه عليها هو احتفاظه بها منذ اليوم الاول للانقلاب علاوة على رئاسة الوزارة، ولم يسندها لغيره حتى سلبها منه بكر صدقي. وبذلك ذهبت من حكمة سليمان صلاحيات وزير الداخلية الواسعة. مما سبب له تأثيراً بالغاً للمنصب الذي عارض وكافح من اجله كثيراً، كما ازدادت الشقة بينه وبين بكر صدقي من ذي قبل.

ونظراً لتردي العلاقات بين بكر صدقي وحكمة سليمان. فقد حدثني خيري العمري. قائلاً:

كانت نية بكر صدقي منصرفة الى اعفاء حكمة سليمان من رئاسة الوزارة واسنادها الى علي محمود الشيخ لاعتقاد بكر بحسن سياسته، وقابليته العالية، وثقته به لارتباطه بأواصر المصاهرة معه. ولو أمتدت الايام ببكر صدقي لنفذ ذلك بعد عودته من زيارته لتركيا.

٢ – يعتبر الوزراء الجدد جميعهم من الفريق الاول.

٣ – قدم هؤلاء الوزراء مطاليبهم لتحويل مجرى سياسة الحكومة السليمانية تحولاً جذرياً فنفذت مطاليبهم جميعها، وحصل تحول ملموس في سياسة الوزارة السليمانية واخذت تتجه اتجاهاً عربياً لا اقليمياً.

٤ – اثر التبدل الوزاري والتحول الحاصل في سياسة الوزارة حيث التف كثير من جماعة الفريق الاول حول بكر صدقي وأيدو سياسته الجريدة.

اما الفريق الثاني، فيرى ان العمل مع بكر صدقي لايجدي نفعاً، حيث أستقر في اذهانهم ان الوضع لايمكن ان يتحسن، كما لايمكن ان تعود الامور الى مجاريها الطبيعية، وكما كانت، مازال بكر صدقي مسيطراً على الحكم. الا انهم اختلفوا فيما بينهم في اسلوب العمل، فأنقسم اتباع هذا الفريق الى قسمين:

القسم الاول، يرى اسقاط حكم بكر صدقي عن طريق قيام ثورة شعبية وقد تبنى هذه الفكرة بعض السياسيين يسندهم بعض الشيوخ وبعض ضباط الجيش. ذكر ذلك الاستاذ عبد الرزاق الحسني في كتابه «تاريخ الوزارات العراقية» قائلاً: «حدثني احد رؤساء الوزارات، ان جماعة من السياسيين والشيوخ والقادة، بينهم جميل المدفعي، وناجي السويدي، ومحسن ابو طبيخ، وعلوان الياسري، وفهمي سعيد. ومحمود سلمان، كانوا يرون ضرورة القضاء على بكر صدقي. بعد ان استفحل أمره، واصبح مصدر خطر على العراق، حتى انه لم يستح من جلالة الملك فصار يستوفي (٥٠٠) دينار منه في كل شهر – كما صار يتلاعب باليانصيبات المعدة للمشاريع الخيرية – وهنا يقول الاستاذ الحسني في هامشه ان علي غالب الاعرج أجبر صاحب اليانصيب ان يزور احدى البطاقات الرابحة بمبلغ (١٠٠٠) دينا بأسم امرأة من كركوك لاوجود لها، واعطيت البطاقة الى عفيفة اسكندر فتسلمت المبلغ وذهبت الى باريس..

قرر هؤلاء الساسة والشيوخ والقادة القيام بثورة تبدأ من (السماوة) فتسري الى الرميثة، والشامية. وابو صخير. واذا ارسلت الحكومة الجيش لاخماد هذه الثورة عصي الجيش هناك وخذل بكراً وجماعته وهم في بغداد. ولكن الحكومة عاجلت حركة (السماوة) بواسطة الشرطة، وقبضت على كافة الرؤساء قبل ان تنفذ خطتهم.

اما القسم الثاني، فيرى الاسراع بقتل بكر صدقي للتخلص من هذا الحكم الجائر.

وقد تبنى هذه الفكرة بعض ضباط الجيش لافرق بين عربيهم وكرديهم. ولم يشركوا معهم اي قوى. فأخذ بعض الضباط في بغداد. والموصل. وكركوك، يتذاكرون فيما بينهم عن كيفية قتله. والتخلص منه.

ثم انقسموا فيما بينهم الى زمر. وكل زمرة اخذت تعد الخطط المتنوعة لاغتياله. وكان الاتصال بين جماعات المدن مستمراً بصدد تنفيذ هذه العملية، واخذوا يتبادلون المعلومات والارشادات فيما بينهم حول أفضل السبل واسلمها عاقبة لتنفيذ القتل.

كان المقدم عبد العزيز ياملكي . احد المتأمرين على بكر صدقي - بالرغم من كونه كردياً - وذكر بعض الشيء عن التنظيم وعن الاتصالات بين الضباط في الموصل وفي بغداد . فكتب في مذكراته المخطوطة :
«حدث ذات يوم في اواسط شباط ١٩٣٧ ان تحدث معي احد آمري السرايا الرئيس محمد خورشيد عن الاحوال السائدة وعن بكر صدقي . وكلما كشف عن مشاعره ازداد حماساً ولم يحجم عن ابداء غضبه وغيظه بصراحة
وبالرغم مما اعهده في محمد خورشيد من اخلاص ورجولة وهو من عشيرة الدلو الكردية . ولكن جال في خاطري ماقد يصيبني من اذى فيما اذا وصل حديثنا الى الجواسيس . ولكنني بقيت عاجزاً عن ضبط عواطفي . واخيراً تسآءل محمد خورشيد عن طريق الخلاص ؟.. قلت له اذا تم القضاء على بكر صدقي تنقلب حكومة حكمة سليمان . والمبعدون في الخارج (اي خارج العراق) يتمكنون من العودة . وكان جوابه متفقاً معي . وبعد حين اتصل بنا الطيار محمود هندي الذي كان سابقاً احد ضباطي في الخيالة . فقال محمود : مادمت مقتنعاً بخطر بقاء بكر صدقي على البلاد . فأذن لابد من العمل للقضاء عليه . محمود هندي كان شجاعاً . وقد سرني ان اسمع منه هذا . فأجبته انني لن اشترك في القتل ، ولكن اعدكم بشرفي ان أسدي المعونة لكم . واضفت ان امين العمري سيكون بجانبنا .
اجتمعت ذات يوم بستة من اصدقائي الضباط وقررت تشكيل جمعية بأسم (النجوم النارية) واسمينا كل واحد بأسم احد الكواكب . والمنسوبون الى كل كوكب لايتعرفون على اهل الكوكب الاخر . وتقرر ان تتم جميع التبليغات بواسطتي على جعل رمز خاص للتعارف بيننا .
ولما فاتحت امين العمري وجدت انه متفق معي واوصاني باختيار العناصر المخلصة ، والتي يعتمد عليها .
وفي اواسط شهر اذار ١٩٣٧ ازداد اعضاء المنظمات ، وقد اتصل فهمي سعيد ، ضابط ركن المنطقة التي كان على رأس جماعة ، بجماعة صلاح الدين الصباغ في بغداد .
وكان نوري السعيد في ذلك الوقت منفياً بمصر ، فأخذ فهمي سعيد على عاتقه الاتصال به ، كما اخذت على عاتقي الاتصال بالعميد (الفريق الاول) طه الهاشمي الذي كان في تركيا .
وفي اواخر شهر آذار ذهبت الى بغداد باجازة لأجل جلب عائلتي وهناك اتصلت بصلاح الدين . وكامل شبيب ، وتكلمنا عن تردي الاوضاع ، وفساد زمرة بكر صدقي وتفاهمنا تماماً» .
وكانت زمرة بغداد يرأسها المقدم صلاح الدين الصباغ ضابط ركن مديرية الميرة والتموين في وزارة الدفاع .
وزمرة الموصل ترأسها المقدم عبد العزيز ياملكي معاون امركتيبة الخيالة الثالثة (كتيبة خالد الثالثة فيما بعد) ، وبعده المقدم فهمي سعيد ضابط منطقة الموصل .
وزمرة كركوك ترأسها العقيد السيد احمد محمود رئيس ركن الفرقة الثانية .
وكانت زمرة الموصل من انشط هذه الزمر واكثرها فعالية واندفاعاً ، وسبب ذلك لان بكر صدقي اتخذ من الموصل منفى للضباط غير المرغوب فيهم ، فنقل اليها عدداً كبيراً منهم .
كان امر منطقة الموصل آمر اللواء امين العمري يرعاهم ، ويتستر على نشاطهم ، ويشجعهم ولكن بسرية تامة حتى لايكشف امره .
وكان الضباط الموالون لبكر في الموصل لايشكلون عدداً مهماً اذا ماقيسوا بالضباط غير الموالين . ويترأس هؤلاء العقيد احمد حمدي زينل .
وكان واجب هؤلاء الضباط رصد حركات ضباط الموصل واجتماعاتهم ومعرفة نواياهم واستراق اقوالهم ومقرراتهم .
الا انهم لم يكونوا كذلك . لان بعضهم كانوا يمضون لياليهم في لعب القمار ومعاقرة الخمرة .

وقليل منهم لايقامرون ولايعاشرون . وهذا القليل كانوا خاملين وليس لهم نشاط سياسي . ولذا فان اكثريتهم كانوا يسهرون لياليهم مما سبب تأخرهم عن التدريب الصباحي في كثير من الايام . فاذا جاء الواحد منهم الى وحدته فأن النوم لايزال يداعب عينيه . ولذا كانوا يجهلون اجتماعات الضباط ومايدور بينهم من مؤامرات ومايتخذونه من مقررات .

وبذلك اصبح المناخ في الموصل ملائماً كل الملائمة للتآمر على بكر صدقي .

ذكر ذلك العقيد عبد العزيز ياملكي في مذكراته المخطوطة . قائلاً :

«... ثم نقل العقيد احمد حمدي زينل لامرية الكتيبة . وهو من المؤيدين لبكر صدقي . وقد زود بتعليمات تقضي بمراقبة الضباط ...

وفي الموصل اصبحت دار احمد حمدي زينل محلاً للعب القمار . وكنا نفهم تفاقم الاحوال في بغداد . والمهازل التي تجري هناك في هذه الدار . وقد بعثت هذه الانباء روحاً نشيطة بين الضباط وازداد التقارب والتفاهم بينهم .

وكانت هناك اقلية ضئيلة من اعوان احمد حمدي زينل غارقين في لهوهم وينفقون الاموال بلا حساب . وكانت الاموال تأتيهم من بكر صدقي .

كان احمد حمدي زينل لايحضر التدريب بسبب سهراته المتوالية . فاخذت على عاتقي الاشراف على التدريب ، وخاصة تدريب ضباط الصف جميعاً . فكانت محاظراتي ابلغ الاثر في نفوسهم .

اما زمر بغداد وكركوك فكانتا اقل فعالية من زمر الموصل . لكثرة وجود ارصاد بكر صدقي وعيونه من الضباط والمدنيين في بغداد . حيث كانوا يحصون انفاس الضباط وتجمعاتهم وتحركاتهم . وينقلون كل مسموعاتهم ومشاهداتهم الى بكر صدقي يومياً .

اما ضباط كركوك . فكانوا اقل عدداً من الضباط العاملين في كل من بغداد والموصل .

لقد جرت في بغداد بعض المحاولات لاغتيال بكر صدقي . ويتعذر احصاء هذه المحاولات جميعها لان الذين حاولوا القيام بها لم يؤدوها .

يحكي العميد المتقاعد عبد الرحمن التكريتي في مقاله انف الذكر ان اللواء الركن المتقاعد عبد المطلب الامين حدثه قائلاً :

«جمع بعض ضباط بغداد مبلغاً من المال اشتروا به سيارة واعطوها الى الرئيس صائم العسكري على أمل ان يأخذ بثأر جعفر العسكري فيغتال بكر صدقي . الا انه بعد فترة قليلة من الامر اخبر الضباط بتحطم السيارة، وهذا يعني اعتذاره عن تنفيذ الاغتيال . ويبدو انه تهيب من الاقدام على هذا العمل .

ثم جمعوا ثانية مبلغاً من المال واشتروا سيارة اخرى . ووضعوا لها لوحة ارقام مزورة تحمل نفس رقم سيارة رئيس الوزراء حكمة سليمان ، وارادوا استخدامها في اغتيال بكر صدقي . وبالاسلوب التالي :

اذا خرج بكر صدقي صباحاً من داره للذهاب الى وزارة الدفاع ووصل الى قرب ساحة الميدان المجاورة لمقر وزارة الدفاع . فتحوا عليه النار من هذه السيارة . ثم تهرب وتستمر بفتح النار اثناء هروبها حتى تمنع من يحاول تعقيبها من ملاحقتها . فاذا سجل المشاهدون رقم السيارة حينذاك فانهم يسجلون رقم سيارة رئيس الوزراء حكمة سليمان . فاذا لم يقتل بكر صدقي فسيتهم حكمة سليمان بهذه المؤامرة فيتخذ بكر صدقي موقفاً معادياً من حكمة سليمان وربما قتله .

غير ان هذه المؤامرة لم تنفذ ..

ثم حدثني اللواء الركن مزهر الشاوي عن محاولة اخرى لاغتيال بكر صدقي فقال :

«كان من المقرر ان تقام حفلة بمناسبة زواج الملازم الاول الطيار عبد الجبار محمود بالاميرة راجحة شقيقة الملك غازي ، وكان الشائع ان بكر صدقي سيحضر هذه الحفلة .

ثم صرفوا النظر عن تنفيذها لاحتمال قتل كثير من النفوس البريئة .

اما المحاولة التي جرت خارج بغداد لاغتيال بكر صدقي ، فيذكرها طه الهاشمي في مذكراته حيث يقول نقلاً عن امين العمري ، فيقول :

«اما حادثة الاغتيال فيقول ان عدة تدابير اتخذت ، وكان من جملتها التدبير في (سواره توكا) – قصبة تقع في منتصف طريق دهوك العمادية – عند تفتيش بكر لقطعات الحروب الجبلية ، غير انه استخبر بذلك ، وبدلاً من ان يستقبله الحرس لتحدث الحادثة ، واذا الوقت اظلم لتأخر مجيئه ، فخرج الضباط لاستقباله . وهكذا ضاعت الفرصة لاغتياله .

كان بكر صدقي يشعر بوجود تآمر عليه ، ولكنه كان عاجزاً عن كشف اسماء المتآمرين ونوع تآمرهم ، وكان المقربون اليه يحذرونه في كثير من الاحيان بوجوب اتخاذ الحيطة والحذر حتى لايصاب بمكروه .

ان هذا الشعور رافقه منذ اليوم الاول من الانقلاب ، وأخذ هذا الشعور يتزايد ويتنامى مع الايام ، فبالغ في اتخاذ الحيطة والحذر .

ذكر الاستاذ عبد الفتاح ابو النصر اليافي في كتابه «العراق بين انقلابين» عن الحياة القلقة التي كان يحياها بكر صدقي قائلاً :

«لقد عاش بكر صدقي ، بعد حادث الانقلاب ، حياة مضطربة يسودها القلق وتملأها المخاوف ، وحياة لانغالي اذا قلنا انها كانت اشبه مايكون بالجحيم ، ذلك انه عندما عاد الى وعيه ، بعد الجناية الفظيعة ، قدّر قيمة ماجنت يداه ، وأدرك ان مقتل اعظم شخصية عراقية لن يكون سليم العواقب .

فالشعب العراقي بأجمعه بكى جعفر العسكري ، وفطن الى مبلغ الخسارة التي مني بها عندما خسر ابا الجيش . وشعب العراق ليس خنوعاً ليحني رأسه امام الامر الواقع ، ولاجباناً ينام على الضيم ، فقرر الانتقام لجعفر من قاتله .

وكان الاستاذ جبران التويني صاحب جريدة «النهار» البيروتية قد وصف شيئاً من هذا عندما كان في العراق ، وقابل بكر صدقي يوم ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ في مكتبه بوزارة الدفاع .

اما الاحتياطات التي اتخذها بكر صدقي للمحافظة على حياته فهذا بعضها :

اولاً – جعل من داره حصناً منيعاً يستحيل على اي كان دخوله بقصد سيئ ، فعلى سطح هذه الدار رشاشة ، وفي الحديقة كلب ، وعلى السطح كلب آخر ، وفي كل ممر وزاوية حارس لايغمض له جفن ليلاً ونهاراً .

ثانياً – كان لايخرج من منزله الا في اوقات مختلفة لايعلم بها مسبقاً أحد .

ثالثاً – كان لديه سيارتان ، كل منهما مجهزة برشاشة ، فاذا انتقل من مكان الى مكان استقل الاولى ، وسيّر الثانية فارغة وراءه ، او استقل الثانية وسيّر الاولى فارغة امامه ، وهو لاينتقي في السيارة مكاناً واحداً ، . نراه احياناً يركب في الخلف ، احياناً الى جانب السائق ، واحياناً محاطاً بضباط وحراس ، الى اخر ماهناك من اساليب اتقنها كل الاتقان لاجتناب كل محاولة يقصد منها اغتياله .

رابعاً – كان كثيراً مايتردد الى السهرات والحفلات الراقصة ، وقد كثرت في عهده .. ولكنه لم يكن يحضر احداها الا وهو محاط بعدد كبير من الاعوان والحرس يرتدون الملابس المدنية وهم مدججون بالسلاح . فاذا قام براقص سيدة او غانية ، تحركت اعين هؤلاء الحراس والاعوان تحملق في الحاضرين خوفاً على الدكتاتور من يد تغتاله وهو في نشوة المرح .

خامساً – لم يهمل اتخاذ الاحتياطات الفعالة للمحافظة على حياته داخل مكتب عمله في وزارة الدفاع . ومن هذه الاحتياطات انه أبعد القواد والضباط العرب الى خارج بغداد واستبدلهم باصدقائه الذين كانوا يغارون عليه غيرته على نفسه . لذلك اصبح معظم ضباط بغداد ممن يدينون له بالولاء ، فأطمأن باله بعض الشيئ .

سادساً واخيراً وصل في وساوسه الى درجة قصوى ، ولاسيا قبيل مقتله ببضعة اسابيع ، فقد اشتد به القلق حتى راح ينام كل ليلة في منزل من منازل اخصائه واعوانه حتى يضيع اثره من عيون مترقبيه .

وكثيراً ماكان يصحب بعض الجنود المخلصين له ويتوجه بهم الى ضواحي بغداد حيث ينصبون له صيواناً ينام فيه بعيداً عن ضوضاء العاصمة ، آملاً ان يعود اليه بعض مافقده من راحة وهناء .. ولكنه كان يعود في اليوم الثاني وهو أشد قلقاً مما كان» .

كتب العقيد الطيار المتقاعد موسى علي في مخطوطه «الاسرار الخفية في مقتل الفريقين العسكريين جعفر وبكر» وصفاً عن الحياة القلقة التي كان بكر صدقي يحياها ، قائلاً :

«كان الفريق بكر صدقي يعلم بصورة اكيدة ان هناك مؤامرة لقتله ، الا انه لم يتأكد ماإذا كانت هذه المؤامرة من صنع الاستعمار او هي من صنع رجالات العراق الحاقدين عليه من المدنيين والعسكريين ، ولم يعر اهتماماً لما كان يسمعه ، لانه كان واثقاً من ان جلاوزته سوف يفشلون أية محاولة لقتله نظراً لتأكيداتهم اليه .

الا ان تواتر المعلومات الواردة اليه بصورة مستمرة حول تشبثات اغتياله ، وفشل جلاوزته في معرفة الجهة التي ستقوم بالاغتيالات ، جعله يقلل من حضوره الى الاجتماعات العامة ، وبنسبة اشتداد الشائعات التي اخذت تهز مضجعه بدأ في تبديل السيارات التي يستعملها ، بحيث اصبح من المتعذر معرفة رقم السيارة التي تنقله او نوعها ، سواء كان الى مكتبه او خروجه منه ، او الذهاب الى المحلات التي يرغب في الحضور اليها ، يضاف الى ذلك انه أوعز الى حرسه بمنع دخول اي شخص اليه عدا جلاوزته ، كما انه اكثر من عدد حراسه للدرجة جعلهم يحرسون داره من مسافات بعيدة ، حتى ان هؤلاء الحراس صاروا يستجوبون المارة الذين يشتبه بهم ، وتوقيف من يجدونه واقفاً من السابلة .

وعلى اثر ازدياد مخاوفه اخذ يقضي لياليه في دور جلاوزته دون ان يخبرهم مقدماً بنية المبيت لئلا يتسرب مكان نومه الى الاخرين . الامر الذي جعله يعيش وسط دوامة من الخوف لا نهاية ولا حد لها . وبقي لايعلم ماذا يفعل لرفع هذا الكابوس عن صدره .

تزوج بكر صدقي بامرأة المانية بعد الانقلاب تدعى (هرمين) ، وبعد الزواج حملت اسمه ، فاصبحت تدعى (هرمين العسكري) .

وعندما تزوجته كانت تتصور انها ستعيش معه حياة زوجية ملؤها الراحة والسعادة والهناء .

الا ان تصوراتها هذه لم تتحقق ، لان الحياة المضطربة التي كان بكر صدقي يحياها انعكست عليها ، سرعان ما وجدت الحياة الزوجية خلاف ما كانت تتصوره ، لانها عاشت حياة ملؤها الخوف والقلق وعدم الاستقرار ، فضاق صدرها بهذا الجو الخانق ، ولم تعد تتحمل هذه الحياة الصعبة ، فتركت بغداد والعراق ، سافرت الى اوربا لتبتعد عن هذه المنغصات والمزعجات وطلباً للراحة والاستجمام بعض الوقت .

اعتاد الجيش التركي ان يجري مناورة عسكرية في اواسط شهر آب من كل سنة .

ووجهت الحكومة التركية دعوة الى الحكومة العراقية لحضور مناورات الجيش التركي التي تقرر اجراؤها يوم ١٨ آب ١٩٣٧ ومابعده .

وقررت حكومة حكمة سليمان قبول هذه الدعوة ، وألفتْ وفداً عسكرياً برئاسة رئيس اركان الجيش الفريق بكر صدقي العسكري .

وكانت الحكومة التركية قد أعدت استقبالاً حافلاً الى بكر صدقي ، وقررت اعتباره ضيفاً عليها .

ذكر ذلك الاستاذ ناجي شوكة في كتابه «سيرة وذكريات» — عندما كان وزير العراق المفوض لدى تركيا في ذلك الوقت ، كما ذكر مشاعره تجاه بكر في هذه الزيارة ، قائلاً :

«كنت في صيف ١٩٣٧ أقيم على ساحل البوسفور في مصيفي على عادتي كل سنة ، وكانت وزارة الخارجية العراقية قد أبرقت الى المفوضية في انقرة تخبرها عن تاريخ حركة الوفد من بغداد وتاريخ وصوله الى اسطنبول ،

وكانت الحكومة التركية قد اعدت استقبالاً حافلاً لبكر صدقي ، وقررت اعتباره ضيفاً على الحكومة التركية . وكان عليّ ان احضر الاستقبال والحفلات التي ستقام له على سبيل المجاملة ، ولكن عواطفي كانت ضده . وكنت على وشك ان اعلن تمارضي لاتخلف من ذلك كله . فانقذتني المقدرات من ذلك ، وانقذت بلادي من شر ابنائها . في نحو الساعة الثانية من بعد ظهر الثاني عشر من آب دق التلفون في الدار ، واذا بسكرتير المفوضية يقول : بشارة يابيك .. برقية من بغداد خلاصتها قتل بكر صدقي في مطار الموصل ، فذهبت الى دار طه الهاشمي على الفور ونقلت اليه هذا الخبر . فسرّ به سروراً عظيماً ، ولكني كنت اقرأ على ملامح وجهه بأني لم أكن سباقاً لزف هذا الخبر له . هذا وقد واصل الوفد العسكري سفره بعد ان انيطت رئاسته بحسين فوزي ، فاستقبل استقبالاً رسمياً وأنزل ضيفاً على الحكومة التركية».

ويتحدث الفريق الاول الركن نور الدين محمود عن ذلك قائلاً :

«كانت المناورات العسكرية التركية قد تقرر اجراؤها في (برنجي اوردو) – الجيش الاول – في مدينة ادرنة .

وقبل الفريق بكر صدقي الدعوة واختار الاعضاء الذين يرافقونه لمشاهدتها وانا من بينهم .

وبعد الانتهاء من مشاهدة المناورات التركية العسكرية كان بكر صدقي قد قرر الذهاب الى المانيا لمواجهة هتلر . ولذا طلب من الملحق العسكري في السفارة العراقية في لندن الضابط حميد نصرت – وكان يحسن اللغة الالمانية – ان يكون في برلين في الوقت الذي يصلها بكر صدقي ليكون مترجماً عند مقابلته لهتلر .

وفي اوائل شهر آب بات من المقرر ان يسافر بكر صدقي الى تركيا ، ماراً بالموصل لحضور هذه المناورات . أن هذه السفرة . كانت اول سفرة لبكر صدقي بعد الانقلاب ، حيث يترك فيها العراق .

كان بكر صدقي شديد الحرص على المحافظة على انقلابه وعدم مسه بسوء ، ولذا اتخذ التدابير الامنية في بغداد للمحافظة على حماية الانقلاب وسلامته . وذلك قبل تركه بغداد وحضوره المناورات العسكرية التركية .

ويمكن حصر هذه التدابير الأمنية بما يأتي :

١ – كان وزير الدفاع الفريق عبد اللطيف نوري في اوربا . وقد أسند وكالة وزارة الدفاع الى وزير العدلية علي محمود الشيخ علي . وكان هذا الوزير يرتبط ببكر صدقي بأواصر المصاهرة . ولذا فهو مأمون الجانب .

٢ – أوكل رئاسة أركان الجيش الى امير اللواء الحاج رمضان علي ، لأنه مأمون الجانب ايضاً .

٣ – اختار بعض ضباط الركن لمرافقته في هذه الدعوى ، وهم :

أ – قائد الفرقة الاولى امير اللواء حسين فوزي .. وتعمد اختياره لدواعِ أمنية . ولأنه اقدم ضباط الجيش بعد بكر صدقي ، وهو من الضباط الممتازين وله سمعة طيبة بين صفوف الضباط . ولذا لم يستحسن بكر صدقي بقاءه في بغداد عند غيابه عنها . لأنه لو بقي في بغداد فلابد ان يعهد اليه بوكالة رئاسة اركان الجيش لقدمه . علاوة على منصبه . كقائد للفرقة الاولى . والتي مقرها في بغداد . وهذا ما لايريده بكر صدقي ، لأنه لايأمن جانبه . لذا قرر استصحابه معه لحضور المناورات العسكرية في تركيا . وعهد بوكالة قيادة الفرقة الاولى الى الزعيم اسماعيل حقي الاغا . لأنه صديقه الحميم . علاوة على كونه مأمون الجانب .

ب – المقدم نور الدين محمود معلم مدرسة الأركان .

جـ – الرئيس الاول محمد رفيق عارف معلم مدرسة الاركان .

وبهذه التدابير . اطمأن من استمرار الوضع في بغداد . وبقائه كما هو ، وتأكد لديه انه سوف لايحدث مايغير الاوضاع بعد مغادرته العراق .

لقد حرص اصدقاء بكر صدقي ومحبوه ، على ان لايسافر الى تركية خوفاً على حياته اثناء السفر .

وربما خافوا من ان يستغل خصومه من العسكريين والمدنيين السياسيين بعده عن العراق فيحدثون انقلاباً عسكرياً يطيح بحكمه.

ذكر الدكتور غروبا سفير المانيا في العراق – كما جاء في كتاب «العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب بعض هذه التحذيرات قائلاً:

«وسمعت في تلك الايام ان زوجات بعض الضباط العرب كتبن الى بكر صدقي رسائل يحذرنه فيها من السفر الى الموصل، لان هناك خطة لاغتياله، ولكن بكر صدقي لم يأبه لهذه التحذيرات».

كما ان السفير البريطاني في بغداد حذره من السفر، ذكر ذلك الاستاذ عبد الرزاق الحسني في كتابه «تاريخ الوزارات العراقية» قائلاً: «كان السفير البريطاني في بغداد قد حذره بوجود مؤامرة ضده، وكان قد حذره غير مرة بوجود هذه المؤامرة».

وقالت جريدة «المورننك بوست» اللندنية في عددها الصادر في ١٧ آب ١٩٣٧: «وبالرغم من عدم صدور بيان رسمي فالمظنون ان اغتيال بكر صدقي كان مدبراً، والبرهان على ذلك هو فرار احد ضباط الجيش بعد الحادثة واختفائه حتى الآن، ويقال ان بعضهم حذر بكر صدقي قبل سفره الى الموصل من مؤامرة قد دبرت ضده، لكنه رغم ذلك قرر السفر.

ويقول المهندس قحطان المدفعي: «كان والدي حسن فهمي المدفعي مديراً عاماً للشرطة وقال لي: في يوم توديعه في محطة القطار في سفره الأخير، قلت له بلغني عن وجود مؤامرة في الموصل تستهدفكم، فلو عدلتم عن السفر لكان أحسن، فقال له بكر صدقي: ان الطلقة التي تقتل لا يسمعها المقتول.

وقبيل سفر بكر صدقي، حذرته بعض صحف بغداد مشيرة الى وجود مؤامرة في سفره تستهدف حياته..

ومع كل هذه التحذيرات فأنه قرر السفر ضارباً بكل تلك التحذيرات عرض الحائط، غير انه كان شديد الحذر جداً في سفره.. فقد اتخذت الترتيبات التالية:

١ – سافر الضباط الذين اختارهم بكر صدقي لمرافقته الى المناورات بالقطار من بغداد الى كركوك قبل سفر بكر صدقي من بغداد بيوم واحد ليكونوا في استقباله عند وصوله كركوك، ثم مرافقته في سفره من كركوك الى الموصل.

٢ – سافر مرافقوه وبعض حرسه من بغداد الى الموصل قبل سفره ليكونوا في استقباله وحراسته عند وصول الموصل.

٣ – لم يعلن عن يوم سفر بكر صدقي، الا يوم سفره، وقد اشيعت ثلاث اشاعات عن طريق سفره:
منها سفره بالطائرة من بغداد الى الموصل.
ومنها سفره بالقطار عن طريق بغداد – بيجي، وفي بيجي بالسيارات الى الموصل.
ومنها سفره بالقطار من بغداد الى كركوك.

وكان الغرض من عدم اعلان يوم السفر واطلاق هذه الاشاعات، كل ذلك لغرض كتمان طريق السفر حتى لا يعرف المتآمرون يوم السفر ولا الطريق الذي يسلكه.

٤ – سافر بكر صدقي بالقطار من بغداد الى كركوك.

٥ – رافقه في مقصورته معاون شرطة السكك نجيب عبوش، وكان من اصدقائه الحميمين.

وبعد مغادرة الفريق بكر صدقي بغداد تسلمت وحدات بغداد كتاب الشكر – المرقم ٢٣٥٦٨ بتاريخ ١٤ / ٨ / ١٩٣٧ وبتوقيع المقدم نائب مدير الادارة وهذا نصه:

«يشكر سعادة الفريق بكر صدقي العسكري رئيس اركان الجيش جميع الاخوان الضباط الذين ودعوه مساء يوم الثلاثاء في ١٠ الجاري في محطة القطار الشمالية، ويرجو ان يراهم حين عودته في أتم العافية والسعادة



الفريق بكر صدقي باللباس المدني في محطة شمالي بغداد يودعه كبار الشخصيات السياسية والديبلوماسية وفي مقدمتهم رئيس الوزراء حكمة سليمان الذي ظهر في يسار الصورة – مساء الثلاثاء ١٠ آب ١٩٣٧ – اي قبل عشرين ساعة من اغتياله. وهي آخر صورة التقطت له وهو على قيد الحياة.

قائمين بواجباتهم الوطنية خير قيام. واسأل الله ان يديم جميع رجال الجيش ضباطاً وجنوداً ذخراً للوطن العزيز وعوناً للبلاد المحتاجة الى اخلاصهم وتضحيتهم دوماً».

وصل بكر صدقي كركوك صباح يوم الاربعاء ١١ آب، فأستقبل في المحطة استقبالاً حافلاً، وكان في مقدمة المستقبلين قائد الفرقة الثانية أمين زكي وكبار ضباط الفرقة واعضاء الوفد العسكري المرافق له الى المناورات التركية. وبعد ان استراح قليلاً في النادي العسكري وشرب الشاي تابع واعضاء الوفد سفرهم بالسيارات الى الموصل.

ويقول العميد المتقاعد شوكت امين يمني: «عند مكوث بكر صدقي في النادي العسكري كنت اقترب منه في بعض الاحيان بصفتي معتمداً للنادي العسكري.

واثناء مكوثه اقترب مني الشخص المدعو (احمد بلاص) وهو صاحب اوتيل في كركوك وأسرني قائلاً: «لا تقترب من بكر لأني سمعت انهم سيقتلونه في النادي العسكري هنا وأخاف ان تكون بقربه عند رميه فتقتل أنت! فقلت له اذا قتل بكر فالافضل ان اقتل معه ولا ابقى على قيد الحياة بعد قتله.

ويبدو لي أن (أحمد بلاص) سمع هذا الخبر من قائد الفرقة الثانية أمين زكي لأنه يزوره عصر كل يوم ويجلس في فندقه، وأن المتآمرين على بكر صدقي في كركوك، علاوة على قائد الفرقة، رئيس ركن الفرقة العقيد السيد أحمد السيد محمود، والمقدم حميد رأفت، والرئيس الأول نجم الدين علي وغيرهم من الضباط.

ويبدو أن الخبر الذي أسره لي (أحمد بلاص) كان صحيحاً، الا أن العملية لم تنفذ ولا اعرف سبب ذلك.

ويقول الفريق الأول الركن المتقاعد نور الدين محمود أحد أعضاء الوفد العسكري لحضور المناورات العسكرية التركية عن تلك السفرة:

«بعد وصول بكر صدقي كركوك سافر والوفد المرافق له بالسيارات من كركوك الى الموصل. وحسب الترتيب التالي: سيارة ركب فيها بكر صدقي وبصحبته نائب أربيل خضر بك أحمد باشا دزئي (من قوش تپه). وكان في استقباله في كركوك، فسيارة ركب فيها أمير اللواء حسين فوزي، فسيارة ركب فيها المقدم نور الدين محمود والرئيس الأول محمد رفيق عارف.

ومما جلب انتباهي أن وكيل متصرف لواء كركوك كان شديد العناية بالفريق بكر صدقي، وقد لاحق سيارته حوالى الثلاث مرات وهي سائرة في الطريق الى الموصل، وفي كل مرة يوقف سيارته ويبلغه بشيء لا اعلم أنا ولا غيري من أعضاء الوفد ما كان يبلغه به.

ويبدو لي انه كان يتصل ببغداد تلفونياً، وينقل الى بكر صدقي ما يصل اليه من معلومات مهمة تخص بكر وتهمه.

وصلنا ظهر ذلك اليوم الموصل، فأرسل بكر صدقي صناديقه جميعها الى دار شقيقه العقيد المتقاعد برقي.

ثم توجه بكر صدقي الى دار الاستراحة (الريست هاوس) لتناول طعام الغداء.

أما بقية الوفد فتوجهوا الى النادي العسكري وحلوا فيه.»

وقبل وصول بكر صدقي الى الموصل انذرت زمرة الاغتيال، لتكون على أهبة الاستعداد للتنفيذ، ولتتلقى من رؤسائها الأوامر المقتضية لذلك.

وكانت قد أعدت عدة مؤامرات في نفس مدينة الموصل لأغتيال بكر صدقي، ذكرها العقيد عبد العزيز ياملكي في مذكراته.. قائلاً:

استقر العزم على ثلاث خطط لأغتياله، وبعد ذلك جعلت ضرورة وضع الخطة الرابعة:

الخطة الأولى - في صيف سنة ١٩٣٧ لم تكن الموصل مرتبطة ببغداد وبتركيا بسكة حديد. لذلك فكرنا أن بكر صدقي سيحضر أما بالسيارة او بالطائرة. واذا جاء بالسيارة تخرج سيارتان لاستقباله ويتقدم أحدهم

لايقاف سيارته بحجة تحيته. وحينئذٍ يبدأ من في السيارة الثانية باطلاق النار من الاسلحة السريعة حتى يتم القضاء عليه. ثم تختفي السيارتان عن الانظار.

ولتنفيذ الخطة كان يجب اعداد السيارات وسواقها ولوحات الأرقام المزورة، مع تعيين الموقع للتنفيذ. ثم كيفية هروبهم. ومن يقوم بحمايتهم. ولقد اجريت تجربة لكل ذلك فعلاً.

الخطة الثانية - اذا جاء بالطائرة فيحتمل أنه سيقضي نهاره في دار الاستراحة (الريست هاوس) ثم يسافر مساء الى (تل كوجك). او يمضي ليله في الموصل كعادته في دار شقيقه العقيد المتقاعد برقي العسكري عند زيارته للموصل سابقاً. لذلك في أي من المحاولتين تقوم جماعة معدة لتحقيق الغرض.

الخطة الثالثة - فاذا حدث ان نجا بكر صدقي من الكمين الأول. ثم حدث انه لم يمض نهاره في (الريست هاوس). ولا ليله في دار شقيقه. وأنه يتابع سفره بالسيارة رأساً. وفي هذه الحالة تم نصب كمين احتياطي آخر في الطريق. وقد روعي في انتخاب الجماعة الأخرى واختيار الرفقاء وضباط الصف ممن يتصفون بالصلابة والمهارة والعناية في اصابة الهدف. وكذلك درس الموقع خطوة خطوة.

الخطة الرابعة - قبل مغادرة بكر صدقي بغداد بيومين بلغت آمرية المنطقة والوحدات أنه سيمضي ليلة ١١ / ١٢ آب ١٩٣٧ بالموصل اثناء مروره بها، وسيقوم بتفتيش وحدات المنطقة.

وعلى هذا استقر العزم سريعاً على الخطة الرابعة، وهي اقامة حفلة ساهرة في النادي (نادي الضباط) يشترك فيها الراقصات. وفي أثناء تلك السهرة تهيأ له سهرة ابدية، وحيث انني كنت معتمداً لنادي الضباط فقد أصبح العبء الأكبر في التحضير لهذه الخطة وتطبيقها على عاتقي بالذات.

كانت حديقة النادي انذاك عبارة عن ساحة فسيحة تمتد من أمام مبنى الدار وتنتهي بضفاف النهر. وكانت نوافذ الطابق الأعلى والأسفل من الدار مطلة على الحديقة، ومشرفة بالذات على الاماكن المعدة للجلوس فيها. ولدى اعدادنا اماكن الجلوس، وضعنا في حسابنا موقع الشرف للفريق بكر صدقي، وموقع كل من آمر منطقة الموصل أمير اللواء أمين العمري، وقائد الفرقة الأولى أمير اللواء حسين فوزي، الذي سيأتي معه.

وقد تم نصب اربعة بنادق سريعة الرمي على أربعة نوافذ مشرفة على مكان جلوس بكر صدقي بحيث لا تخطئه التصويب، وكانت البنادق قد نقلت في تكتم شديد، وجعلنا بالامكان أطفاء المصابيح جميعها بمفتاح رئيسي واحد. فاذا مكث بكر صدقي في الموصل لابد أنه سيلبي الدعوة، وسيجلس في المحل المعد له مرغماً، وحينئذٍ تبدأ الموسيقى بالعزف، وأكون أنا مستعداً للعمل. فأعطي الاشارة للرماة باشعال عود ثقاب أبيض وأخضر، وبعد خمس دقائق أشعل عود ثقاب أحمر، وعلى الرماة ان يطلقوا النار من بنادقهم المصوبة دفعة واحدة. فاذا سقطت الجثة، وبها أثر للحياة، يتقدم ثلاثة ضباط معنيون للاجهاز عليه فوراً بمدياتهم، ويكون البعض الاخر على أهبة الاستعداد لمواجهة مرافقيه اذا بدرت منهم أقل حركة. وكنت مصمماً بعد ان أعطي الاشارات المتفق عليها أن أطفئ الانوار جميعها بواسطة المفتاح الرئيسي لأهيئ للرماة فرصة الافلات والهرب من الباب الخلفي، وتقرر أيضاً ان يلازم الطيار محمود الهندي طائرته ليستطيع الفرار بمن تستوجب الظروف فرارهم الى سورية.

وهكذا بلغت الاستعدادات بتاريخ ١٠ آب ١٩٣٧، وأصبح الجميع متلهفين الى النتيجة، مع توقع نفوسهم الخشية من ظهور خائر يقلب الأوضاع رأساً على عقب.

ولا يمكنني أن أصف الأحاسيس التي كانت تجيش بها صدورنا في تلك الليلة.

هذه الخطط الأربعة المدروسة لم تنفذ. ولعل الله اراد ان يتدارك بلطفه أرواح بعض الذين كان من المحتمل أن يذهبوا ضحايا لها. فجاءت النهاية أيسر كثيراً مما كنا نتصورها، ولست ابالغ ان قلت انها كانت أشبه بانسكاب ماء من قدح واختفائه.

كان آمر القوة الجوية المقدم الطيار محمد علي جواد صديقاً حميماً للفريق بكر صدقي. وكان صادقاً في صداقته. وأراد أن يودع بكر صدقي في سفرته هذه من الموصل لا من بغداد.

ويقال ان المقدم محمد علي جواد بلغ مسامعه وجود مؤامرة لاغتيال بكر صدقي في طريق سفره الى تركيا. ولهذا الغرض ذهب بطائرته من بغداد الى الموصل لنقل بكر صدقي والوفد المرافق له بالطائرة من الموصل الى تركيا لانقاذه من هذه المؤامرة.

وفي يوم الأربعاء ١١ آب أناب عنه في آمرية القوة الجوية الرئيس الطيار بهجة رؤوف. واستصحب معه الملازمين الطيارين كاظم عبادي وجهاد عبد الغني. واستقلوا طائرة من نوع (دراكون). وأقلعوا من معسكر الهنيدي (معسكر الرشيد فيما بعد)، فوصلوا القاعدة الجوية في الموصل في الوقت الذي وصل فيه الفريق بكر صدقي الى الموصل.

فتناول محمد علي ومن معه طعام الغداء في مطعم ضباط القاعدة الجوية. وأثناء ذلك علم أن بكر صدقي موجود في (الريست هاوس)، فلاحظ أن بالامكان تأمين استراحته بالقاعدة الجوية لتمضية وقت الظهيرة فيها، بالنظر لبرودة المكان وهدوئه. فاستدعاه تلفونياً لتمضية وقت الظهيرة في القاعدة الجوية. فلبى بكر صدقي الدعوة.

ثم وصل بكر صدقي القاعدة الجوية بمفرده، وكان في استقباله محمد علي جواد والضابطان اللذان قدما معه وضابط الخفر.

ويحكي الاستاذ المؤرخ العميد المتقاعد عبد الرحمن التكريتي أن يعقوب حبو مدير دار الاستراحة (الريست هاوس) في الموصل قد حدثه عن ذلك اليوم، قائلاً: يوم ١٠ آب تسلمت برقية رسمية من مديرية السكك الحديدية في بغداد يطلب مني اعداد طعام غداء يوم ١١ آب الى الفريق بكر صدقي ومن معه على حساب مديرية السكك على أن يكفي الطعام لما لايقل عن عشرة أشخاص.

أعددت الطعام المطلوب، وهيأت دار الاستراحة من كافة الوجوه لتكون لائقة لاستقبال الفريق بكر صدقي.

ثم حضر الضابط علي غالب الاعرج، وطلب مني ان اهيئ غرفة منام للفريق بكر صدقي. فأخذت له أحسن وأبرد غرفة في الطابق الارضي، وهيأتها من كل الوجوه، واخبرت علي غالب بأن الغرفة جاهزة من كافة الوجوه. فذهب اليها وفتشها ورضي عنها، ولم يعترض على أي شيء، ثم قفلها واحتفظ بمفتاحها عنده.

وعندما حان وقت الظهر حضر الفريق بكر صدقي وبرفقته جماعة من الضباط، اتذكر منهم اسماعيل توحله، وحسين الدليمي، وجمال جميل، علاوة على علي غالب، كما حضر معاون شرطة السكك نجيب عبوش، مع أحد أغوات الأكراد (هو نائب أربيل خضر بك احمد باشا وزي من «قوش تبه».

وأثناء تناولهم الطعام كنت واقفاً بقربهم لتأمين احتياجاتهم، والتأكد من أن كل شيء يسير حسب الاصول.

ثم رن جرس التلفون، فرفعت السماعة، فطلب المتكلم الفريق بكر صدقي، فأخبرته بالطلب، فأشر على علي غالب الاعرج للذهاب الى التلفون، فذهب وتناول السماعة وتحدث مع الطالب، ثم عاد الى الفريق بكر صدقي وقال له:

– سيدي المتكلم المقدم محمد علي جواد، وقد وصل الى الموصل، وهو الآن في القاعدة الجوية، ويقول أن مكان القاعدة الجوية بارد وهادىء، ويمكن تأمين راحتكم فيها، فهل بالامكان ان تتفضل بالذهاب الى القاعدة بعد الانتهاء من تناول الطعام؟. وهو على التلفون بانتظار الجواب.

فوافق بكر على الدعوة، فعاد علي غالب الى التلفون واخبر محمد علي جواد بالموافقة.

وبعد الانتهاء من الغداء ترك الجميع دار الاستراحة، ولم يبق أي واحد منهم.

بعد الانتهاء من الطعام صرف بكر صدقي مرافقيه وحراسه وحتى عريف الانضباط الذي لا يفارقه والمدعو (نصر الله) وذلك لقضاء حوائجهم في الموصل او لزيارة بعض اقاربهم أن كان لهم أقارب، وذلك لعدم احتياجهم. لذهابه الى محل أمين.

وهكذا ذهب بكر صدقي بمفرده من (دار الاستراحة) الى القاعدة الجوية، وكأن القدر ساقه الى هذا التصرف بحيث بقي منفرداً وحيداً لا ناصر له، ولا حامي، ولا من يدفع عنه مكروهاً.

ويقال أن بكر صدقي أخذ قسطاً من الراحة في غرفة الطيار محمود هندي ثم استحم بها وخرج بعدها الى الحديقة.

وكانت العادة ان تخرج أرائك حديقة بهو ومطعم الضباط عصر كل يوم في الحديقة.

جلس بكر صدقي على أريكة كانت موضوعة مقابل غرفة محمود هندي، واعطى ظهره نحو تلك الغرفة، وكان على يسارها أريكة طويلة (قنفه) جلس في زاويتها اليمنى محمد علي جواد، وجلس أمامهم الملازمون الطيارون كاظم عبادي، وجهاد عبد الغني، ومحمود أيوب.

وكان من عادة آمر السرب الأول الرئيس الأول الطيار موسى علي أن يحضر بالملابس المدنية عصر كل يوم الى بهو ومطعم الضباط لشرب شاي العصر. وعلى جاري عادته حضر في الساعة الرابعة والدقيقة ٢٥ من اليوم نفسه الى بهو ومطعم الضباط، وهو لا يعلم بوجود بكر صدقي ومحمد علي جواد.

وقد ذكر هذه الملاقاة في كتابه «اضواء على مقتل الفريقين جعفر العسكري وبكر صدقي» قائلاً:

«رأيت الفريق بكر صدقي جالساً على أريكة ضخمة وعلى يساره أريكة ضخمة أخرى طويلة جلس في زاويتها اليمنى أي على يسار بكر صدقي، محمد علي جواد. فلما رأيت المشار اليهما اصابتني البهجة والسرور لمعرفتي أنهما أصبحا في محل آمن، فحييتهما التحية اللازمة، وأشار بكر علي أن أجلس على يساره، وفي محل محمد علي جواد الذي انسحب الى الجانب الآخر من الاريكة الطويلة، فأصبح بكر صدقي الى يميني ومحمد علي جواد الى شمالي.

فشرع بكر حسب عادته يلاطفني، ثم أخذ يتكلم معي عن السرب، فقلت له أنني آسف لعدم وجودي في استقباله، ورجوت المعذرة لانني لم أخبر عن هذا التشريف. فكان جوابه أنه حضر الى الموصل ليقضي بضع ساعات ثم يغادر بعدها الى تركيا لحضور المناورات العسكرية المقرر اجراؤها في تراقيا. ولما كان من عادة بكر صدقي ان يتكلم بصوت خافت فقد كنت أقرب رأسي الى رأسه، وهو أيضاً امال رأسه باستقامة رأسي. فكانت المسافة بين الرأسين حوالي خمسة عشر سنتمتراً. وكان اول سؤال وجهه اليّ هل أني مرتاح مع الطيارين في هذا المعسكر؟.. وهل أن وزارة الدفاع وآمرية المنطقة تقدم ما احتاج اليه من الامور؟

فأجبته شاكراً للمساعدات القيمة التي كنت اتلقاها من الوزارة وآمرية المنطقة. وقد كنا حقاً مرتاحين كل الراحة في هذا المعسكر. وكان ضباطي يقضون لياليهم في المطالعة، وفي بعض الالعاب البريئة المسموح بها من قبل الجيش، كالشطرنج، والدومنة، والنرد، ولا يعوزنا أي شيءٍ سواء من الوجهة الفنية او الادارية. وبعدها دخلنا في مواضيع أخرى فكان يتكلم بصوت منخفض، مما اضطرني الى أن أقرب رأسي من رأسه، واذا بي اسمع محمد علي جواد يتساءل: «شتريد؟!..» — ماذا تريد — ولما أدرتُ رأسي الى الخلف وجدت جندياً خيالاً، حاسر الرأس، يلبس ثوباً خاكياً مع سروال قصير ولفاف وكيتر فوق الحذاء الطويل، واقف خلفنا — ويداه وراءه — وهو على بعد حوالي خمسة أمتار. فظننت أنه من مريديه.. وانه لابد ان يكون قد أتى لغرض ما، فأعدت رأسي بعد هذا الى الوضع الذي كنت فيه، اما بكر صدقي فانه لم ينظر الى الخلف، بل بقي ثابتاً في كرسيه، واذا بي أسمع صوت اطلاقات نارية، فأدرت رأسي الى الخلف فوراً لمعرفة مصدرها، واذا بي أرى الجندي الذي كان واقفاً يطلق مسدسه باستقامتي، وسمعت بكر صدقي يئن أنّة واحدة فقط، وبعدها سكت بدون حراك. وفي الوقت نفسه قفز محمد علي جواد فجأة من محله ووقف امام بكر والقاتل، ورفع يداه

الى الاعلى مؤشراً بها الى القاتل ان يوقف الرمي وهو يقول:

- لا.. لا.. لا..!!

ولما كان وقوفه امام القاتل مباشرة سيعرضه الى الاصابات المباشرة، فقد قفزت فوراً من محلي فاحتضنته صارفاً النظر عن مواصلة الرمي، وسحبته الى خارج خط النار. ولكني شعرت انه فقد توازنه ووقعنا كلانا على الارض - كل هذا حدث بسرعة البرق وخلال خمس عشرة ثانية. فأمرت الضباط الذين كانوا جالسين أمامنا بالقبض على مطلق النار فوراً قبل ان يتسنى له الفرصة باملاء مسدسه مجدداً دون أن يمسوه خشية ضياع الاسباب ومعرفة المتآمرين لمساعدة التحقيق. وقد تم ذلك فعلاً، وفي الوقت نفسه أمرت اخبار الانضباط العسكري ليتسلم القاتل، وليطلب الى المستشفى العسكري ارسال سيارة اسعاف.

هذا ولما كنت في حالة من الفزع، لم أفك عناقي لمحمد علي جواد عند وصول السيارة الى الحديقة. فأدخلنا الضباط والجنود داخل السيارة سوية حيث قال محمد علي فجأة:

- أصبت بطلقتين ناريتين..

قلت له: ان شاء الله خفيفة.. لا تخف.. تشجع، وانت المشهور عنك بالشجاعة.. فقد قبضنا على القاتل..

وبعد انتهائي من هذه الكلمات سحب رأسي قرب رأسه وقبلني، وقال:

- أنتهى أمري يا موسى.. أحلف لي بأنك لا تدع القوة الجوية تموت

فقلت له: سأبذل كل ما في وسعي لرفع مستواها..

وما لبثت ان شعرتُ برخاوة ذراعيه اللتان انفصلتا عن صدري، ومال رأسه الى اليسار. فلفظ أنفاسه الاخيرة، وهو لايزال متكأ على صدري، وشعرت أنه قد فارق الحياة.

اما بكر صدقي فالظاهر أنه فارق الحياة فور سماعي أنينه، دون أن يتحرك قيد أنمله. فكانت أصابته في نخاعه الشوكي ودماغه.

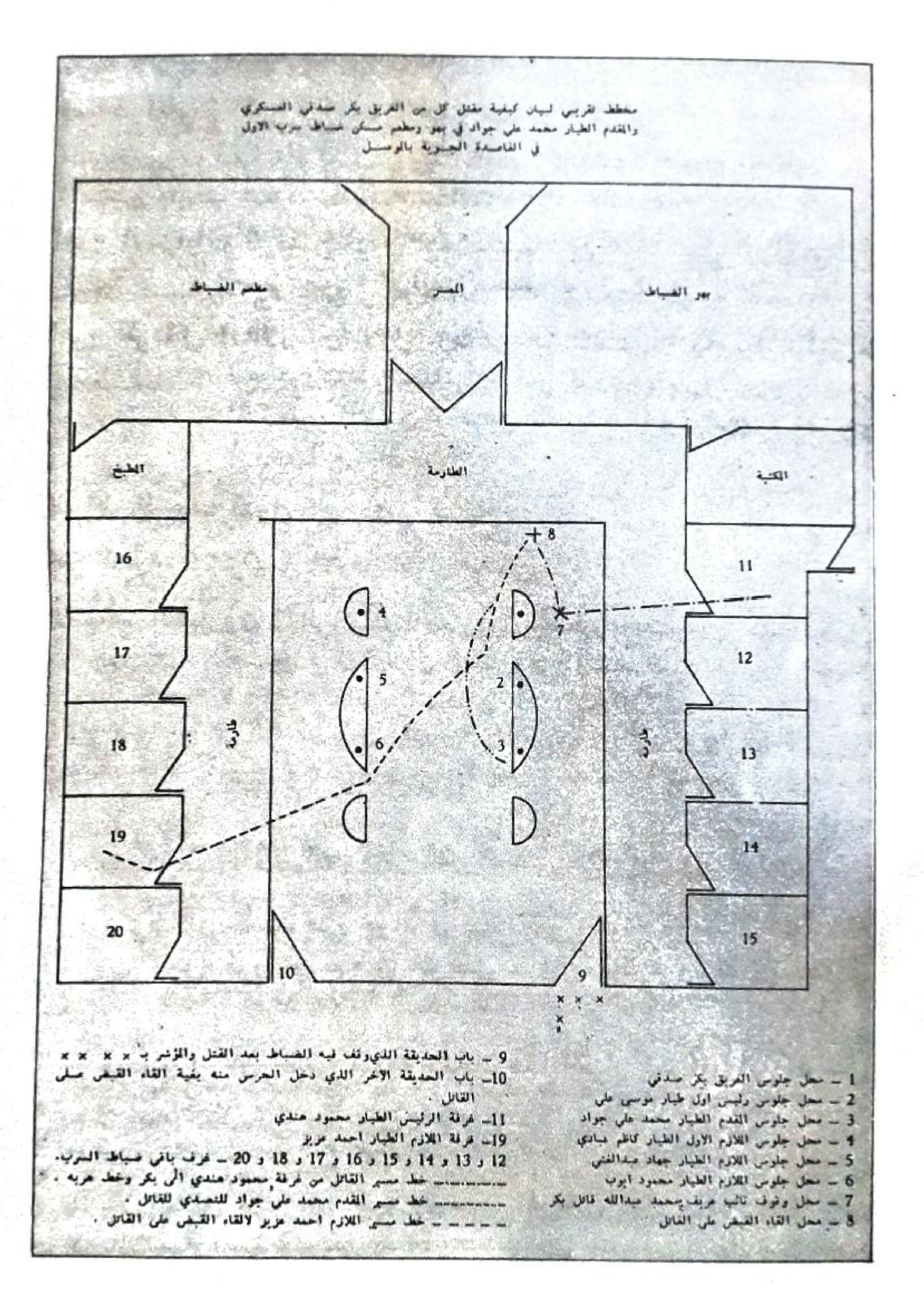
أما اصابة محمد علي جواد فكانت في قلبه ورئته.(*)

وبعد وصولنا الى المستشفى اخرجت الجثتان من السيارة ووضعتا على الارض، حيث حضر الطبيب الخفر وفحصهما فحصاً دقيقاً، وأعلن أنهما قد فارقا الحياة، ثم قال انه لا يستطيع ان يبين تفاصيل الاصابات الا بعد اخذهما الى غرفة العمليات، فتركهما على الارض بانتظار حضور مدير المستشفى، فرجوته أن يغطي الجثتين بالعلم العراقي. الا انه اعتذر لعدم وجود اعلام عراقية فغطاهما ببطانيتين.

وبينما كنت أتبادل الحديث مع طبيب الخفر حضر مقدم الشرطة نجيب عبوش مدير شرطة السكك الحديدية، الذي كان يعتبر من اخلص وأشد زبانيته، فلما رأى الجثتين هامدتين عاد الى الهرب دون ان يتقدم بأي سؤال، وغاب عن الانظار. وفهمت بعد هذا انه هرب الى بغداد فوراً خشية ان يقتل..!(*)

(*) تخرج محمد علي جواد من دار المعلمين في بغداد سنة ١٩٢٢، واشتغل بالتعليم مدة ثم دخل المدرسة العسكرية فأظهر نبوغاً وتفوقاً فأوفد لتعلم فن الطيران في انكلتره، وعاد الى بلاده يخدم في قوة الطيران، وعين بعد انقلاب بكر صدقي آمراً للقوة الجوية العراقية. وقد مثل العراق في كثير من الزيارات الرسمية لمقرات الطيران للدول المجاورة، وزار اوربا للاطلاع على مؤسسات الطيران مرات عديدة

(*) ينفي مدير الشرطة نجيب شكري عبوش في تعقيبه وردِه الذي نشره في العدد السادس من مجلة (افاق عربية) السنة الثالثة شباط ١٩٧٨ من انه هرب الى بغداد قائلاً: «اؤكد بأنني لم اذهب الى مقر القوة الجوية او المستشفى العسكري كما بين الطيار موسى علي.. اما القول باني هربت فهذا مخالف للحقيقة حيث ان الذي هرب مع نائب اربيل خضر بك كان مرافق بكر صدقي، جمال جميل».


مخطط تقريبي لبيان كيفية مقتل كل من الفريق بكر صدقي العسكري
والمقدم الطيار محمد علي جواد في بهو ومطعم مسكن ضباط سرب الاول
في القاعدة الجوية بالموصل
مطعم الضباط
الممر
بهو الضباط
المطبخ
الطارمة
المكتبة
طارمة
طارمة
1 – محل جلوس الفريق بكر صدقي
2 – محل جلوس رئيس اول طيار موسى علي
3 – محل جلوس المقدم الطيار محمد علي جواد
4 – محل جلوس الملازم الاول الطيار كاظم عبادي
5 – محل جلوس الملازم الطيار جهاد عبدالغني
6 – محل جلوس الملازم الطيار محمود ايوب
7 – محل وقوف نائب عريف محمد عبدالله قاتل بكر
8 – محل القاء القبض على القاتل
9 – باب الحديقة الذي وقف فيه الضباط بعد القتل والمؤشر ب × × ×
10– باب الحديقة الاخر الذي دخل الحرس منه بغية القاء القبض على القاتل .
11– غرفة الرئيس الطيار محمود هندي
19– غرفة الملازم الطيار احمد عزيز
12 و 13 و 14 و 15 و 16 و 17 و 18 و 20 – غرف باقي ضباط السرب.
–·–·–·– خط سير القاتل من غرفة محمود هندي الى بكر وخط هربه .
-------- خط سير المقدم محمد علي جواد للتصدي للقاتل .
– – – – خط سير الملازم احمد عزيز لالقاء القبض على القاتل .

ثم حضر بعد ذلك الرئيسيان علي غالب عريان، وهو احد جماعة بكر من الدرجة الأولى وحسين الدليمي، وبعد ان رأيا الجثتين على الارض، قال حسين الدليمي موجهاً كلامه الى علي غالب:

- يابه اش راح يعملون فينا... سيقتلوننا حالاً..

وما ان أكمل جملته حتى ادار ورفيقه ظهريهما وعادا من حيث أتيا، فقلت في نفسي: هذا جزاؤك يا بكر، فأن هروب جماعتك، وانت في محنتك، لاكبر دليل على جبنهما..

عدت بعدها الى المعسكر لأرى ما حدث، فوجدت ان اوامري قد نفذت بحذافيرها، فقد تم تسليم القاتل الى الانضباط العسكري، واخذت الدوريات تجول في المنطقة والمطار، ولما كنت مازال بالملابس المدنية وقد تلطخت بدماء محمد علي جواد، ولم اكن متسلحاً، فقد اخبرت رئيس الخفر بذهابي الى داري لتغيير ملابسي والتهيؤ للطوارئ، ولم اغب عن المطار اكثر من نصف ساعة، فقد عدت بكامل لباسي العسكري..

وفي صباح ١٣ / ٨ / ١٩٣٧ أتصل بي الاستاذ أحمد حامد الصراف حاكم تحقيق لواء الموصل قائلاً انه تلقى امراً من حاكم الجزاء الأول الاستاذ مصطفى القره داغي الذي تعين رئيساً للجنة التحقيق على ان يقوم بالكشف على محل الحادث، واخذ افادة من يشتبه بهم من الحاضرين اثناء الاغتيال. ولما حضر مقر السرب الأول خصصت أحد الضباط ليرافقه ويساعده لانجاز مهمته، الا انه رفض الذهاب معه ما لم اكن حاضراً. فنزولاً عند طلبه ذهبت معه الى المطعم، ولدى كشفه على محل الحادث ظهر ان القاتل يدعى نائب العريف الخيال محمد عبد الله من اهالي تلعفر، والمنسوب بـ كتيبة الخيالة الثالثة والمستخدم في مستودع الكتيبة قد أدخل من الباب الخارجية لغرفة الرئيس الطيار محمود هندي. وخرج من باب الغرفة الثاني المشرفة على حديقة المطعم، ووقف في محل لا يبعد سوى ثلاث امتار عن الباب المذكورة، ووقف خلفي على بعد حوالي خمسة أمتار من المحل الذي رأيته عندما ناده محمد علي جواد بقوله: «شتريد؟!». وقد اثبت ذلك في تقريره مع مخطط مع افادة من رأوا الحادث، وقد أرسل هذا التقرير مع المخطط فوراً الى بغداد.

لم يكن في حساب خصوم بكر صدقي، ولا في تقديراتهم مجئ بكر صدقي الى القاعدة الجوية، فلما أتى اليها، وجد خصومه الفرصة سانحة لاغتياله فيها. حيث فطن الرئيس الطيار محمود هندي الى ذلك، فأسرع بالذهاب الى ثكنة كتيبة الخيالة الثالثة في معسكر الغزلاني واخبر الرئيس الخيال محمد خورشيد (المنسوب الى هذه الكتيبة) بوجود بكر صدقي في القاعدة الجوية وانه بمفرده فيها، فقرر محمد خورشيد استغلال هذه الفرصة وعدم تضييعها وذلك بقتله في الحال، واستدعى فوراً ضباط الصف محمد عبد الله التلعفري، ومهاوش، وعبد الستار، وكلهم من كتيبته، وسلحهم بمسدسات البراونك، وافهمهم بوجود بكر صدقي في القاعدة الجوية، وضرورة قتله الان، وعدم تضييع هذه الفرصة الذهبية، وامتثلوا أمره بكل سرور.

وفي الحال ركب الجميع سيارة محمود هندي، وتوجهوا نحو معسكر القوة الجوية - الذي لا يبعد كثيراً - فوصلوا الباب الخارجي لغرفة محمود هندي، فترجلوا من السيارة.

وتتميز هذه الغرفة من بين جميع غرف الضباط الطيارين بوجود حمام وبابين، اولهما يشرف على الساحة الخارجية، وثانيهما يشرف على حديقة بهو ومطعم الضباط.

وكانت هذه الغرفة مخصصة لسكن آمر السرب البريطاني، عندما كان البريطانيون يشغلون هذه القاعدة، ولوجود الباب الخارجي فيها اتخذت مكاناً لتنفيذ الإمرة

اما باقي غرف الضباط فلها باب واحد يشرف على حديقة بهو ومطعم الضباط.

ثم أمر محمد خورشيد، مهاوش وعبد الستار، ان يقفا قرب الباب الخارجي، وان يراقبا الطريق والمنطقة، وان يمنعا تقرب اي شخص، كما يكونان في انتظار تلقي الأوامر منه فيما يخص عبد الله، فاذا فشل في مهمته او قتل قبل تنفيذها فسيقوم الذين معها بمهاجمة بكر صدقي والقضاء عليه بسرعة.

ثم اخذ معه نائب العريف محمد عبد الله الى غرفة محمود هندي حيث دخلاها من الباب الخارجي، ثم

رفع ستارة نافذة الغرفة وقال لمحمد عبد الله: «انظر.. هذا هو بكر صدقي - واشار اليه بيده». وطلب اليه ان يشير اليه بيده. فأشار اليه. حينذاك تأكد محمد خورشيد ان محمد عبد الله شخّصهُ جيداً.

ثم قال له: الان تذهب اليه وتقتله ولا تخطئه. لأنك اذا أخطأته قتلنا جميعاً. ثم انك بعد قتله عليك ان تسرع بالعودة الى غرفة محمود هندي. فتخرج من الباب الخارجي حيث تستقبلك هناك، وقد دبّرنا امر انقاذك بطائرة جاهزة الان بنقلك بها محمود هندي ويهرب بك الى سوريا، وفي حالة عدم تمكنك من الهرب. والقي القبض عليك. فجبن نفسك الى الاخير. سواء في التحقيق او غيره. واياك ان تبوح بأي سر كان. واطمئن على سلامتك ومستقبلك فأننا مستعدون للتضحية باراوحنا في سبيلك..

ثم قال له: توكل الان على بركة الله. وتقدم لتنفيذ واجبك المقدس.

فخرج من باب غرفة محمود هندي المشرفة على حديقة بهو ومطعم الضباط، فتوجه بهدوء باتجاه جلوس بكر صدقي. فاجتاز الطارمة ثم انحنى ليجتاز الحبل الموضوع في نهاية الطارمة، وفي هذه الاثناء لمحه المقدم محمد علي جواد. وصاح به: «شتريد؟!...»

غير ان القاتل بعد ان انهى مهمته. لم يذهب الى غرفة محمود هندي ليهرب من بابها الخارجي. كما اوصا محمد خورشيد. وانما انتقل من المحل الذي كان واقفاً فيه حينما قتلها الى الطارمة المجاورة لمطعم الضباط، في الحديقة لم يتركها...».

وهناك رواية اخرى عن عملية الاغتيال والدوافع الحقيقية لارتكابها، حكاها لي المؤرخ العسكري المعروف اللواء الركن محمود شيت خطاب - تكشف بوضوح الحقيقة التي ظلت كامنة ومخفية طيلة السنوات المنصرمة - عن اغتيال الفريق بكر صدقي..

يقول الاستاذ الكبير خطاب في حديث خاص معه في ايلول ١٩٨٥، انه كان مساعداً لكتيبة المنصور الثانية في معسكر المنصور قرب المقدادية. وان المقدم محمد خورشيد الداوودي آمر الكتيبة - وكان على علاقة اخوية به وكانت الثقة متبادلة بينهما الى أبعد الحدود - أخبره بمناسبة كثرة المدعيّن لقتل بكر صدقي، أنه الرجل الوحيد الذي يعرف حقيقة مقتله. ولكنه آثر السكوت على الكلام، وبخاصة بعد تكاثر اللغط والادعاءات والمدعين!!

قال محمد خورشيد: ان حقيقة مقتل بكر صدقي، هي انني كنت معلماً في مدرسة الخيالة ببغداد، وكان (لازار) ايضاً معلماً في تلك المدرسة بالاسم، ولكن يعمل بحاشية بكر صدقي، ومن أقرب المقرّبين اليه، وكان يقضي وقته في وزارة الدفاع، ويزور المدرسة بين آونة وأخرى، ولكنه كان يحضر سباقات الكرة والصولجان في الاسبوع مرتين ما أستطاع الى ذلك سبيلا!

وفي يوم من الأيام، وفي سباق من سباقات الكرة والصولجان، حدثت مشادة بيني وبينه، فضربني بعصا الكرة على كتفي، واسمعني كلمات قاسية من السباب والشتائم، دون ذنب اقترفته، ولكن ليظهر نفسه انه ذو سلطة ونفوذ. يفعل ما يشاء حين يشاء!

ويومها قلت له، بحضور عدد من ضباط الخيالة: انك اول من يعرف انني استطيع ان اقابل صاعك بصاعين. ولكنني سأخبر السلطات بما فعلت معي من ضرب وشتم وسباب، وانا واثق انهم لا يقبلون منك هذه الاهانة التي سمحت لك بها اخلاقك، خلافاً للضبط العسكري، ولا تسمح لي اخلاقي ان اردّ عليك بالمثل صيانة لهذا الضبط!

وفي اليوم الثاني، راجعت الفريق بكر صدقي طالباً منه انصافي من (لازار)، ولكنه نقلني من منصب معلم في مدرسة الخيالة ببغداد، الى منصب آمر سرية في كتيبة خالد الثالثة في مدينة الموصل - كأنني انا المقصرّ لا لازار..!

وتحول حقدي من (لازار) الى (بكر صدقي). لانه ظلمني ظلماً شنيعاً، ولم يأخذ بحقي ممن ظلمني، فقررت

ان انتقم منه في فرصة مناسبة سانحة..

وأصبحت آمر السرية الثالثة في كتيبة خالد الثالثة في الموصل. وبمرور الايام. عرفت ان العريف محمد عبد الله التلعفري، يحقد على بكر صدقي أيضاً. لأنه قتل قريبه المرحوم ضياء يونس. فأخذت الاطفه وأقربه، وأعاونه وأساعده، حتى اصبح محسوباً عليّ. يراجعني في كل صغيرة وكبيرة تخصه.

وفي يوم من الايام حدثته على اعتداء (لآزار) عليّ بالضرب والاهانات. وظلم بكر صدقي لي. ونقلي الى الموصل. فقال لي العريف:

- انا له.. ان شاء الله.

ولما علمت بقدوم بكر الى الموصل وحضوره مقر القوة الجوية في مطار الموصل. قصدت المطار ومعي العريف. فوجدناه في حديقة بهو مطعم ضباط القوة الجوية مع قائد القوة الجوية. فانطلق العريف من بهو المطعم الى بكر. وعلى بعد ثلاث خطوات سحب مسدسه الذي كان يخفيه تحت ثيابه. واطلق النار عليه. فأرداه قتيلا. ثم تسللت الى خارج المطار. وعدت الى معسكر الكتيبة. كأن شيئاً لم يحدث.

ولم أكن منظماً الى أي تنظيم سياسي او غير سياسي. ولا الى زمرة او مجموعة معينة.. ولم يدع اغتياله أحد في اليوم الأول. ثم تكاثرت الادعاءات دون ان اقول شيئاً او أرد على أحد. كنت اضحك مع نفسي فقط. فقد أدركت ثأري. وأدرك العريف ثأره. والناس احرار الادعاء والصدق والكذب. ولكن الحق يظهر. ولو بعد حين. والظلم اذا دام ساعة. فلن يدوم الى قيام الساعة».

والواقع - يقول الاستاذ المؤرخ محمود شيت في حديثه معي - : انني اعلم ان المرحوم محمد خورشيد كان رجلاً بحق. ذا هامة وقامة، قوي البنية. مفتول العضلات، بطلاً من الابطال. وكان دمث الخلق، حسن المعاملة، حليماً، ولكنه اذا ظلم غضب. وويل من غضب الحليم كما يقول المثل العربي المشهور.

قال محمد خورشيد: ومنذ ضُربتُ وأُهنتُ، عزَّ عليّ النوم، فكنت اصاحب النجوم. لا انام كما تنام. فلما اخذت بثاري. حمدت الله كثيراً. ونقلت الى بغداد من جديد. والتحقت بأهلي. وعرفت النوم. كما كنت أعرفه قبل ضربي واهانتي.

ويختم الاستاذ الكبير خطاب حديثه قائلاً: وما كان الرجل يفخر بما قدمت يداه حين كان يحدثني. ولا كان من طراز أولئك الذين يفخرون بما ينجزون، او يفخرون بما لا ينجزون، فقد كان عليه الرحمة بعيداً عن الفخر والادعاء. ينسب مفاخره لغيره. ويتسلل منها بهدوء. وكان صادقاً لا يعرف الكذب والزور..

كما لم يكن يدري ان حديثه سيصبح تأريخاً يسجل في يوم من الايام.

• • •

ويصف العريف محمد عبد الله التلعفري لصديقه يحيى محمد علي الدباغ عملية الاغتيال التي قام بها، قائلاً:

«وحلت الساعة الحاسمة.. ووصل بكر صدقي الى المطار ليستريح من عناء السفر. والى جانبه محمد علي جواد الذي لم يكن قد تقرر قتله. وأهم ما كنت اعتمد عليه هو عنصر المباغتة والسرعة، فتقدمت من بكر بسرعة خاطفة، فذعر وارتبك، فصوبت مسدسي الى رأسه واطلقته. فكانت اصابة موفقة واتبعتها برصاصتين في صدره. ونهض محمد علي جواد محاولاً القبض عليّ، فهددته باطلاق النار. لكنه كان وفياً لبكر، فلم يخفه التهديد، وعند ذاك لم اجد بُدّاً من اطلاق النار عليه، لانني كنت في وضع لا يسمح لي بالتفكير والتدبير، فأطلقت عليه رصاصة خرّ على أثرها، وحاول ضابط خفر المطار الهجوم عليّ فهددته.

أما الضباط الذين كانوا في الحديقة، فقد تجمعوا جميعهم في الباب الخارجي لحديقة البهو والمطعم، ولم يجرأ احدهم على مهاجمة القاتل او القاء القبض عليه.

لقد ذكر العقيد عبد العزيز ياملكي في مذكراته المخطوطة موقف بعض الضباط بعد مقتل بكر صدقي.

فكتب عن محمود هندي قائلاً: «اما محمود هندي فقد استهول الموقف، واسرع الى سيارته منطلقاً بسرعة كبيرة داخل المعسكر وحول المنطقة، وجلب الانظار عليه، ثم التجأ الى احد الدور».

وكتب عن موسى علي الطيار قائلاً: «اما زميلنا موسى علي الذي كان ينتظر ان يقع الحادث في النادي لا في المطار، فقد أصابه الذهول وهو يرى مصرع جليسيه رأي العين، فكاد ان يفقد صوابه، اذ تصور انه سيذهب بدوره ضحية لهؤلاء فأرتبك كثيرا. وهو لا يدري ما ينبغي ان يفعله».

وحضر في الحال آمر الانضباط العسكري الملازم الأول جلال الاسعدي وتسلم القاتل ووضعه رهن التوقيف..

يقول المؤرخ العميد عبد الرحمن التكريتي «ان القدر ساق محمد علي جواد لان يتخذ قراره بتوديع بكر صدقي في الموصل – وليس في بغداد كما ودّعه الاخرون – وذلك زيادة في التكريم حتى يلاقي حتفه مأسوفاً عليه وعلى شبابه. وان وفاته تعد خسارة لا تعوض لانه كان من ألمع طيارينا: طيراناً وادارة وقيادة.

ولابد لي ان اقف قليلاً لوصف الموقف الذي وقفه محمد علي جواد بالنسبة لصديقه بكر صدقي.

فأقول: يبدو لي ان بكر صدقي حينما قتل مرَّ بخاطر محمد علي جواد. كيف استدعى بكر صدقي للمجيء الى معسكر الطيران؟.. وكيف قتل في هذا المعسكر؟.. كيف يكون ذلك وهو آمر القوة الجوية؟.. معنى انه هو الذي هيأ الجو الملائم لقتل بكر صدقي دون قصد.

مضافاً الى ذلك انه كان يؤمن بشخصية بكر صدقي القوية. وقيادته الناجحة. ووطنيته الصادقة. ايماناً حقيقياً. وقد بنى صداقته معه على هذا الايمان. فكانت صداقته صميمية وصادقة.

ان هذه الاحاسيس والمشاعر مضافاً اليها ما يمتلكه من رجولة. وشهامة ووفاء. كل ذلك جعله يندفع بسرعة نحو القاتل للقبض عليه غير هيّاب ولا وجل. وسط لعلعة الرصاص. والقاتل شاهر مسدسه بشجاعة وثبات غير هيّاب ولا وجل.

وعندما شاهده القاتل يندفع نحوه تحرّج موقفه لانه لم يؤمر بقتل محمد علي جواد. فأراد ان يرحم شبابه. وان لا يقسو عليه فقال له:

– سيدي آني مويمك!!

وكان غرض القاتل من هذا القول ان يصرفه عنه. ويعود من حيث أتى. الا ان محمد علي جواد لم يستمع الى قوله، بل استمر باندفاعه بحماس نحو القاتل لالقاء القبض عليه. حينذاك رماه القاتل برجله بقصد أخافته. لاقتله. الا ان محمد علي لم يهتمّ باصابته ولا ثنته عن ارادته. بل اندفع بنفس الحماس نحو القاتل.

حينذاك رأى القاتل ان لا مناص من قتله. فوجه فوهة مسدسه نحو صدره ورماه بطلقتين. فسقط في الحال على الارض جثة هامدة».

ويُعَلِق الاستاذ طالب مشتاق في كتابه «ايام النكبة» على مقتل بكر صدقي ومحمد علي جواد. مطرياً شهامة الثاني، قائلاً:

«وهكذا انتهت خاتمة الفريق المرحوم بكر صدقي. وهكذا انتهت خاتمة الصديق القديم المرحوم محمد علي جواد. لقد قتل الفريق بكر صدقي انتقاماً لحركة ٢٩ تشرين الأول وما تبعها من فسادٍ وطغيان. أما محمد علي جواد فقد مات في سبيل الدفاع عن صديقه. فكان في دفاعه مثالاً للشهامة. ونموذجاً للوفاء والاخلاص. فلهفي على شبابه الغض. وأسفي على خسارة العراق في رجالات العراق. ما كان العراق بمستغني عن خدمات قواد كالفريق بكر صدقي. وما كان يغني عن شباب وفتيان كالمقدم محمد علي جواد. أنفقت الامة عليه الوف الدنانير حتى وصل الى ما وصل اليه من الثقافة والكمال في فن الطيران. ولكن تباً للطيش الذي رافق حركة ٢٩ تشرين الأول. وبغضاً للرعونة الهوجاء التي لازمت تلك الحركة الغاشمة من أول يومها حتى آخر ساعتها. وويل لأولئك المفسدين الواقدين لتلك النيران التي لاتزال متأججة في قلوب الكثير. وقانا الله شر الخائنين».

ويروي الملازم الثاني الطيار احمد عزيز. الذي ألقى القبض على القاتل محمد عبد الله قائلاً:
«في يوم ١١ آب ١٩٣٧ كنت نائماً في غرفتي بمسكن الضباط المجاورة لمطعم الضباط. فاستيقظت عصراً. وكنت بملابس النوم. فاردت الخروج من غرفتي. وبمجرد فتحي باب غرفتي. واذا بي افاجئ بالفريق بكر صدقي جالساً في الحديقة. وبجانبه أمر السرب الأول. وقائد القوة الجوية. مع بعض الضباط الاخرين. فلم اخرج من غرفتي. وانما عدت الى داخلها لاغسل وجهي وارتدي ملابسي. واثناء ما كنت اغسل وجهي. سمعت صوت اطلاقات. وبعد فترة وجيزة سمعت صوت اطلاقات اكثر من الاطلاقات الأولى. فخرجت من غرفتي وانا لاازال بملابس النوم حيث لم يتسن لي ارتداء ملابسي. فشاهدت الفريق بكر صدقي جالساً فوق اريكه (قلطغ) وهو مغمض العينين فناديته:
- يا باشا... يا باشا..!

ناديته عدة مرات فلم يجبني. فعلمت انه متوفي. ثم شاهدته جيداً فوجدته مصاباً بطلقتين: طلقة برقبته. والاخرى في جمجمته. وقد خرجت الطلقة من فوق جبهته.

اثناء ذلك سمعت صوتاً من الضباط يقولون: القاتل.. القاتل!! فالتفت نحو اليسار. فرأيت آمر القوة الجوية المقدم الطيار محمد علي جواد ملقى على الارض فوق الثيل. ولمحت القاتل وهو يرتدي الملابس العسكرية ويريد ان يجتاز الحبل من ركن مسكن الضباط الملاصق لمطعم الضباط. وعندما تأكدت انه هو القاتل هجمت عليه في الحال وامسكته. وبيده مسدسه من نوع براوننك نمره سبعة أبو المشط. فحاولت انتزاع المسدس من يده. فلم اتمكن من انتزاعه لانه كان أقوى مني بكثير. وكنت اشعر ان يديه وكأنهما مصنوعتان من حديد لا من لحم وعظم. وبقيت اتصارع معه بضع دقائق. وتحملت شدته على مضض. واثناء ذلك حضر جماعة الحرس من باب الحديقة يحملون بنادقهم. وعندما شاهدهم القاتل انهارت قواه. حينذاك تمكنت من انتزاع مسدسه. وكنت متهيجاً جداً. وضربته بقبضة مسدسه على رأسه مرتين. وفي المرة الثانية وقعت الضربة بين اصبعي ورأسه.

ثم تقدم مني الملازم الأول الطيار كاظم عبادي. وطلب مني المسدس فأعطيته اياه. ثم قلت للحرس: هذا هو القاتل، فيجب الاحتفاظ به. وانتم مسؤولون عنه. ثم عدت الى غرفتي لارتدي ملابسي. وسمعت طلاقات نارية، فتبين ان القاتل حاول الهرب. ولكن الحرس اطلقوا شاجور مسدس. وبعد ان انتهيت من ارتداء ملابسي خرجت من غرفتي فلم اجد أي شخص في الحديقة ولا في المطعم.

بعد مقتل بكر صدقي مباشرة تلفن ضابط خفر القاعدة الجوية الملازم الطيار محمود ايوب الى امر منطقة الموصل امير اللواء محمد أمين العمري يخبره بوقوع الحادث».

ويروي العقيد عبد العزيز ياملكي في مذكراته المخطوطة عن كيفية وصول خبر مصرع بكر صدقي الى النادي العسكري قائلاً:

«كنت في حوالي الساعة السادسة والنصف جالساً في حديقة النادي مع نور الدين محمود ورفيق عارف أتحدث معهما وعيناي تراقبان مدخل النادي وافكاري دائرة حول خطط هذه الليلة. لاحظت على حين غرة دخول محمد خورشيد حاسر الرأس، وما ان رآني حتى أتجه نحو الورود المزروعة وأخذ يمسح على رأسه. ثم شبك يديه، وكرر الاشارة مرة ثانية. ففهمت من كل ذلك انه يحمل خبراً مهماً. ولكنني لم استطع التكهن بماهيته.

نهضت مستأذناً من جليسي ولحقت محمد خورشيد. وما ان سألته حتى اجاب بكل برود: لقد مات كلاهما..

فلما استوضحت: كيف؟!.. ومن هو الشخص الاخر؟!..

شرع يسرد عليّ وقائع الحادث وقال: «لقد انتهى كل شيء. واصبر قليلاً ربما تطمأن الى النتيجة».. ثم افترقنا.

وبعد عشر دقائق جاء الدكتور يوسف عبد الاحد الذي كان من مقربي بكر صدقي وواسطة أنسه الخاص الى وسط الحديقة ضارباً كفاً بكف وصارخاً:

– ويلاه.. لقد قتلوا قائدنا... ويلاه..!!

فأستوى الجالسون على اقدامهم. وقفزت انا الى جانبه قائلاً: «ماذا تقول؟!..» وانتقلت الى التلفون. وهناك رأيت أمين العمري وأخبرني القضية. واعطى اوامر الى فهمي سعيد ان يجلب الجنود لمحافظة النادي...

لقد كانت لحظة لا أنساها مدى الحياة.. انظارنا مع أمين العمري، لم نكن نتصور ان القضاء على الدكتاتورية يتم بمثل هذه السهولة والموفقية.. وبعد ذلك اخبرته انني متوجه الى المستشفى لرؤية الحالة بنفسي، ثم الى الكتيبة للتأهب للطوارئ.

وأمام باب النادي صادفت وكيل المتصرف جلال خالد ماراً بسيارته فاشرت اليه، فتلطف بالوقوف، فأشرت الى آمر لواء المشاة السادس العقيد قاسم مقصود وآمر الفوج ياسين حسين فدعوتهما لمرافقتي، وركبنا جميعاً السيارة وبلغنا المستشفى. وشاهدت جثتي بكر صدقي وصديقه محمد علي جواد الذي ضحى بنفسه من أجله. وقد وقف الدكتور يحيى نزهت بالقرب منهما. بعد هذا ابلغت الرفاق. وتوجهت الى الكتيبة وأعطيت أمر انذارهما.

عندما وصلت الكتيبة اجتمع الضباط وافهمتهم الوضع الحاصل واوصيتهم بوجوب التظاهر بالتأثر والحزن عند مجيء آمر الكتيبة احمد حمدي. ثم تركت الكتيبة بقيادة عبد الحكيم أمين ورجعت الى مقر المنطقة.

ويتحدث اللواء الركن المتقاعد نوري الخيري، وكان وقتها مقدم لواء السادس قائلاً: ذهبت عصر يوم ١١ آب الى النادي العسكري. وفي الطريق كنت افكر اذا حصل تصادم في النادي العسكري فستكون كارثة. غير اني قبل ان اصل الى النادي صادفني المقدم عبد العزيز ياملكي وقال لي باللغة التركية ما ترجمته: «قتلوه!»

فسألته: من الذي قتل ؟!..

فأجابني: اما تعرف.. هذا المجرم.. حصل اغتياله في المطار.. ولاعلم لي بتفاصيل الحادث.

ثم ان بعض ضباط القوة الجوية المنسوبين الى بكر صدقي شاهدتهم قرب النادي العسكري يولولون على بكر. فزجرتهم. وكان الرئيس حسون فليفل حاضراً، فقال لهم بلهجة شعبية وبأستهزاء:

– يولوا عظّامه.. ما جان تحافظون على شيخكم..!!

ثم حضر العقيد قاسم مقصود آمر لواء المشاة السادس.وكان مرتدياً الملابس المدنية، فسألني: ما العمل؟!

فأجبته: يجب ان نذهب الى معسكر الغزلاني حالاً، ونضع اللواء بالانذار.

فذهبنا الى المعسكر. وبقينا في مقر اللواء حتى الصباح. ثم اصدر آمر منطقة الموصل امير اللواء محمد أمين العمري امراً انذارياً الى جميع القطعات العسكرية المرابطة في مدينة الموصل بلزوم مكوثهم في الثكنات وعدم مغادرتها.

وسرعان ما انتشر خبر اغتيال بكر صدقي ومحمد علي جواد بين اهالي الموصل.

بعد ان بلغ مسامع وكيل متصرف لواء الموصل الاستاذ جلال خالد مقتل الفريق بكر صدقي والمقدم محمد علي جواد أبرق الى وزارة الداخلية يعلمها بالحادث.

كما ان قائد الفرقة الأولى وعضو الوفد العراقي لحضور المناورات العسكرية التركية امير اللواء حسين فوزي، والذي كان موجوداً في الموصل ارسل الى بغداد البرقية التالية:

الى وزارة الدفاع رقم المنشيء: بلا
مكرر – رئيس اركان الجيش
من أمير اللواء حسين فوزي
ننعي بمزيد الأسف قتل الفريق بكر صدقي والمقدم محمد علي جواد، رتبنا سفرهم جواً. نأمل وصولهم غداً صباحاً الساعة ٦ر٣٠ مطار الهنيدي. توقف القاتل. رتبنا اعطاء الكشف الطبي، الحالة هادئة جداً.

ويتحدث اللواء طاهر محمد الزبيدي، والذي كان مرافقاً للملك غازي في ذلك الوقت، قائلاً: «كنت يوم ١١ آب ١٩٣٧ مرافق خفر. وفي مساء ذلك اليوم رن جرس التلفون في قصر الزهور، فرفعت السماعة وكان الطلب من الموصل، والمتكلم هو العقيد المتقاعد برقي شوقي، شقيق الفريق بكر صدقي العسكري، وكان يبكي بكاءاً شديداً، وقال لي أريد أن اكلم الملك غازي. فقلت له «ان الملك مريض ولا يمكن حضوره، وانا مستعد ان انقل طلبك الى الملك». حينذاك قال لي:
– قتل اخي بكر ومحمد علي جواد في هذا المساء في مطار الموصل وأريد ان اعرض الامر على الملك..!
فقلت له: سأنقل هذا الحادث المفجع الى الملك حالاً..
ثم طيّبت خاطره. وانهيت المكالمة التلفونية، واتصلت بالملك تلفونيا واخبرته بالحادث فوراً.
فطلب مني الملك ان احضر على التلفون الملازم عبد الجبار جواد، شقيق محمد علي جواد، فأحضرته. وكلمه الملك وأخبره بالحادث المؤسف، ثم طيّب خاطره.

أعدت آمرية منطقة الموصل طائرة خاصة لنقل جثمان القتيلين من الموصل الى بغداد، وقد رافق الجثمانين في الطائرة كل من محمد علي سعيد واسماعيل توحله. فوصلت مطار الهنيدي – معسكر الرشيد فيما بعد.
واحتفل صباح يوم الخميس ١٢ / آب بدفنهما احتفالاً عسكرياً مهيباً، فاصطف افراد الجند والشرطة من مدخل وزارة الدفاع الى مقبرة الباب المعظم.
وفي الساعة التاسعة والدقيقة ٢٠ وضع الجثمانان على عربتي مدفع مجللين بالعلم العراقي تتقدمها موسيقى الجيش، واشتمل موكب الدفن على جمع كبير يتقدمهم مندوب عن صاحب الجلالة الملك وفخامة رئيس الوزراء ومعالي رئيس مجلس الاعيان واصحاب المعالي الوزراء الحاليون والسابقون وكبار رجال الجيش واعضاء الهيئة الدبلوماسية من ممثلي الدول الاجنبية في العاصمة وبعض الاعيان والنواب والوجوه.
وحضر الموكب القائد الجوي (لي مالوري) ممثلاً القوة الجوية البريطانية ومعه ضابطان من ضباط الطيران البريطاني، كما حضره ضابط البعثة العسكرية البريطانية برئاسة الكولونيل لامب.
سار الموكب بنظام والجنود منكسي البنادق وامامهم كوكبة من الفرسان الى مقبرة الشهداء في الباب المعظم، وهناك جرت صلاة الجنازة على الراحلين، ثم حملها الضباط واودعوهما مقرهما الأخير. واطلقت تحية لهما ١٩ طلقة مدفع، وبهذا انتهت حفلة الدفن الرسمية.
وقد اقيمت الفاتحة على روحيهما في دار الضباط في بغداد من الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الجمعة ١٣ آب ١٩٣٧ والى الساعة السابعة والنصف.

• • •

ولد بكر صدقي بن شوقي العسكري في بغداد عام ١٨٩٠ من ابوين كرديين، فدرس في المدرسة الرشدية والمدرسة الاعدادية العسكرية. وتخرج برتبة ملازم ثان في الخيالة سنة ١٩٠٨ من المدرسة الحربية العثمانية في الاستانة والتحق بخدمة الجيش في قطعات ادرنه ثم دخل مدرسة الاركان الحربية التركية في استانبول وتخرج منها سنة ١٩١٤ وكان في خلال الحرب العظمى ضابط ركن الاستخبارات في المقر العام في استانبول ثم ضابط

ركن في (جناق قلعة) ثم التحق بالجيش السوري بعد ذلك. وانتقل بعدها الى الجيش العراقي في سنة ١٩٢١ ، واكمل دراسته العسكرية بالهند ثم في انكلترا. رفع الى رتبة عقيد في سنة ١٩٢٨ ، وفي السنة نفسها عين ضابط ركن في شعبة الحركات في وزارة الدفاع. أفصح في بعض الأوقات عن اراء مؤيدة للاتراك ومؤيدة للاكراد. قاد كتيبة الخيالة الثانية سنة ١٩٣٠. رفع الى رتبة زعيم في سنة ١٩٣١ وعين لقيادة المنطقة الشمالية. درس في كلية الاركان في كمبرلي سنة ١٩٣٢ وكانت التقارير عنه جيدة. في صيف سنة ١٩٣٣ كان قائداً للقوات التي قاومت للمرة الأولى الاثوريين الذين كانوا عائدين من سورية الى العراق، وقيل انه قام بمذبحة الآثوريين في سميل – ومع ذلك لم يثبت بصورة قاطعة انه هو الذي اصدر الاوامر بذلك. بعد ذلك بمدة قصيرة رفع الى رتبة امير لواء. وبعد فترة قضاها في اجازة، عين في كانون الأول سنة ١٩٣٣ لقيادة المنطقة الغربية التي مقرها كركوك. ربما كان أحسن قائد في الجيش العراقي. انيطت به القيادة العليا للقوات التي حشدت على الفرات لقمع انتفاضات العشائر في نيسان ومايس سنة ١٩٣٥ ، فأثبت كفاءته مرة اخرى.

برز اسمه وقويت صلته بالملك الشاب غازي بعد قمعه الثورات.

قام بانقلاب عسكري ضد وزارة ياسين الهاشمي، وكان من نتائج الانقلاب سقوط وزارة الهاشمي، ومقتل جعفر العسكري وزير الدفاع، وتأليف وزارة حكمة سليمان في صباح اليوم التالي فأمرت ياسين الهاشمي وبعض انصاره بمغادرة العراق. وظل حكمة سليمان رئيساً للوزراء، وكل امور الدولة في يد بكر صدقي، فحل مجلس النواب، وانتخب مجلساً آخر أكثر اعضائه من مؤيديه. وفي ايامه قامت حركة عصيان في لواء الديوانية واخرى في السماوة فقمع الثورتين بشدة، فاستقال بعض الوزراء مستنكرين (ارهاق الدماء في البلاد) فحل محلهم غيرهم. كانت ثورته هي الاولى من نوعها في الشرق العربي.. له مؤلفات منها: «الاستطلاع» طبع بغداد ١٩٢٩ ، و «دروس تعبوية» طبع بغداد ١٩٣٠ ، و «الطوبوغرافيا» طبع بغداد ١٩٢٧ ، و «الى رجال الجيش الاحداث»، وكتاب «في الحروب الجبلية ضد عدو غير منتظم» طبع بغداد ١٩٣٤ ، وله كتب اخرى باللغة التركية».

يقول عنه الشهيد العقيد الركن صلاح الدين الصباغ في مذكراته: «اطلق على نفسه اسم (العسكري) قائلاً لماذا يكون جعفر عسكرياً ولا أكون كذلك وكلانا من قرية (عسكر). لما غادر رئيس أركان الجيش طه الهاشمي العراق الى اوربا عام ١٩٣٦ ، صار بكر صدقي وكيله، فانتهز وكيله الفرصة وقام بانقلابه المعروف بعد ان اغتال وزير الدفاع جعفر العسكري، صهر نوري بن سعيد. بكر صدقي ضابط ركن قدير في الجيش العراقي والعثماني، وكان كثير الطموح، يكره الاستعمار وينقد الانكليز واذنابهم. كان في باديء الأمر رئيساً للحركة الكردية، وكان توفيق وهبي معه والميجر أيدي يؤيده في الخفاء، فلما نال بكر بغيته نبذ الانكليز وتنكر لهم، خاصة بعد ثورة الاشوريين، لكنه كان ينكر الدين، ولا يعترف بعروبة العراق، لذلك اودت به هذه النزعة الى حتفه، اذ قتله الجيش عام ١٩٣٧ بسببها حفظاً لعروبة العراق».

ويعزو الاستاذ يعرب سعيد فهمي سعيد ظهور مجموعة بكر صدقي في الجيش العراقي الى مقابلة ظهور المجموعة القومية – التي يتزعمها صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان – وقد ضمت مجموعة بكر صدقي خليطاً من الضباط، وكان الدافع لتجمعهم:

١ – التعاون مع الانكليز

٢ – معاداتهم للخط العربي الوحدوي، وايمانهم بالاقليمية الضيقة. وبالرغم من ان بكر كان عسكرياً ممتازاً يتمتع بثقافة عسكرية نظرية وعملية واسعة، فانه كان يقضي لياليه في محافل اللهو والمجون. كان بكر يغذي في صفوف انصاره الافكار الانفصالية، ويقاوم الفكر القومي والاتجاه العربي الوحدوي، ويناصب القوميين العداء، وخاصة الضباط منهم. وفي وزارة ياسين الهاشمي اتجهت اليه أنظار الانكليز واليهود والسياسيين المحترفين ووجدوا فيه ضالتهم المنشودة واملهم المرتقب.

يقول طه الهاشمي في مذكراته المنشورة عام ١٩٦٧ : «بكر صدقي ذو معلومات جيدة ، وهو يحمل فكرة كردية ، وقد اشتغل بالتجسس لحساب الانكليز ضد الاتراك والايرانيين. ويقول الشهيد صلاح الدين الصباغ عنه «كان بكر يكره الدين ولا يعترف بعروبة العراق». وكان من دعاة القضية الكردية والمتعصبين لها ، وكان يشتغل في هذا الموضوع مع ضابط الاستخبارات الانكليزي المستر ايدي وتوفيق وهبي ، وتشير الوثيقة المرقمة : ٢٠٠١٥ - ١١٣١ - ٧٧٩٠ المؤرخة ١٩ / ١ / ١٩٣٧ الى ان بكر صدقي «كان يعمل وكيلاً للمخابرات البريطانية في المنطقة المحايدة بين العراق وتركية».

أخذ بكر يكثر من الاجتماعات والمشاورات مع حكمة سليمان والفريق عبد اللطيف نوري والمقدم محمد علي جواد قائد القوة الجوية والمقدم اسماعيل صفوة والعقيد شاكر الوادي والعقيد بهاء الدين نوري. وفي يوم ٢٩ تموز ٩٣٦ ترك رئيس الاركان طه الهاشمي البلاد لشراء اسلحة للجيش واستلم بكر صدقي رئاسة اركان الجيش ، على الرغم من احتجاج المجموعة القومية على هذا الاجراء. وكان من جملة المهام الموكولة اليه قيادة التمارين السنوية التي اعتاد الجيش القيام بها في منطقة جلولاء. وبحكم المنصب الرسمي أخذ بكر يتصرف بحرية فعمد الى حشد الوحدات المشاركة في التمارين تمهيداً للزحف على بغداد. وفي الساعة الثامنة والنصف من صباح ٢٩ تشرين اول ١٩٣٦ اعلن بكر صدقي زحفه على بغداد وقام محمد علي جواد بقيادة رف من طائرات سلاح الجو العراقي في سماء بغداد ، والقت هذه منشورات تهاجم الوزارة وتطلب الى الملك اقالتها وتعيين حكمة سليمان رئيساً لحكومة جديدة . وكانت المنشورات تحمل توقيع الفريق بكر صدقي «قائد القوة الاصلاحية».

وعلى الأثر عقد الملك غازي اجتماعاً في قصر الزهور ، وكان من جملة المدعوين السفير البريطاني والميجر يونغ والكابتن هولت من السفارة البريطانية. ولما سئل الملك السفير عن رأيه في الأحداث ، اجابه ان المقاومة عقيمة وان على الهاشمي ان يستقيل. وطلب السفير من الملك دعوة حكمة سليمان والتفاهم معه حول الموقف.

أدرك ياسين الهاشمي بثاقب بصره ان البلاد مقبلة على حرب اهلية وان عليه تجنب سفك الدماء خدمة لوطنه ، ولذلك قرر الاستقالة وتقدم بها الى الملك الذي قبلها ، وكلف حكمة سليمان بتشكيل الوزارة الجديدة واختيار اعضائها.

أراد بكر صدقي ان يظهر امام الشعب بمظهر القوي فأمر محمد علي جواد بقصف بغداد بالقنابل. وكان ان حلقت ثلاث طائرات في سماء بغداد في الساعة الحادية عشر والنصف من صباح ٢٩ تشرين اول ١٩٣٦ والقت بقنابلها على دائرة البريد ، والبرلمان ، ومجلس الوزراء. وكان ان اصيب عدد من الابرياء جراء هذا العمل.

وفي هذه اللحظات حاول جعفر العسكري ملاقاة بكر صدقي لاخباره باستقالة الوزارة ونصحه بعدم اللجوء لاستعمال القوة وزج الجيش في أمور هو في غنى عنها. فلما علم بكر بهذا الأمر أوعز الى مرافقيه باغتياله. ونفذ المرافقون الامر وافرغوا في جسده نيران مسدساتهم ودفنوا جثته في ترعة قديمة.

وفي الساعة الرابعة من عصر ذلك اليوم بدأت القطعات تدخل بغداد وتجتاز شارع الرشيد يتقدمها قائد الانقلاب الفريق بكر صدقي حيث اعلن تشكيل وزارة حكمة سليمان.

وقد تميزت هذه الوزارة باهمالها للقضايا الوطنية والقومية المصيرية كقضية سورية وفلسطين ، وحرصها الشديد على ارضاء الانكليز وحماية مصالحهم في العراق والوطن العربي.

وقد ادلى قائد الانقلاب بكر صدقي الى السيد عمر ابو النصر - مؤلف كتاب «العراق الجديد» بالتصريح التالي ، «ان انكلترا تحسن صنعاً في مساعدة العراق على تعزيز قواته العسكرية لانها تخدم نفسها وتعزز سيادتها في الشرق العربي. وان بريطانيا تستطيع مع الأيام الاعتماد على الجيش العراقي لحفظ مواصلاتها ومصالحها في الهند واسيا كما تؤمن اغراضها الاقتصادية طالما كانت هذه الاغراض والمطامع لا تضر باستقلال العراق».

اما في المجال الداخلي فقد قررت حكومة الانقلاب تعطيل جريدة «الاستقلال» لصاحبها عبد الغفور البدري. وجريدة «الناس» البصرية لصاحبها عبد القادر السياب، لمعارضتها الانقلاب وانتقاد السياسة الاقليمية والمنحرفة عن الخط العربي.

وفي هذا العهد اغتيل السيد ضياء يونس سكرتير مجلس الوزراء، وعلي رضا العسكري شقيق جعفر العسكري. وعبد القادر السنوي رئيس مجلس الانضباط العام، وتعرض للاغتيال السادة مولود مخلص، وجمال المفتي. ويونس السبعاوي. واخرج من العراق فريق من الساسة امثال ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وغيرهم. كما أقدمت الحكومة على اضطهاد وسجن عدد كبير من الاشخاص، في مقدمتهم ثلاثة من قادة ثورة العشرين وهم: عبد الواحد الحاج سكر والسيد علوان الياسري، والسيد محسن ابو طبيخ.

وارضاء للانكليز واليهود أصدرت وزارة الداخلية والدفاع اوامر وقف العمل بنظام الفتوة، وتجميد نادي المثنى. وجمعية الجوال العربي. ووقف نشاط جمعية الدفاع عن فلسطين، ونفي بعض المناضلين العرب المتواجدين في العراق حينذاك.

وكانت مبررات هذه التصرفات ان هذه الانشطة والمنظمات والافراد يعملون على بث روح الكراهية والبغضاء ضد اليهود وضد بريطانيا حليفة العراق، وانها تشجع الافكار النازية والعسكرية. وبهذه المناسبة زار رئيس وزراء الانقلاب حكمة سليمان رئاسة الطائفة اليهودية، وصرح بحضور الحاخام ساسون خضوري: «ان الحكومة تلتزم بحماية اليهود في العراق»، فشكره الحاخام على «عواطفه السامية تجاه اليهود، وعلى حسن سياسته ورجاحة عقله».

وفي عنفوان غروره وذروة سلطته أفصح بكر صدقي عن نيته عن تشكيل دويلة في الشمال، ولتحقيق هذا الهدف جمع حوله زمرة من اعوان الانكليز والانفصاليين، ولأجل التمهيد للموضوع وتحريك الرأي العام بهذا الاتجاه صدر كتاب يحمل عنوان «الاكراد والعرب – لفريق من شباب الاكراد». وقد تضمن هذا المطبوع دعوة صريحة للانفصال وتمزيق الوحدة الوطنية. وقد استنكر الرأي العام العراقي، وخاصة الاخوان الاكراد، هذه الدعوة وتلك الافكار الاستعمارية الشائنة وتطوعوا لتفنيد ما ورد فيه، وتعرية اهداف واضعيه والدفاع عن وحدة العراق وسلامة كيانه. وفي هذا السياق اتصل بكر صدقي بوزير المانيا المفوض في بغداد الدكتور كروبا وطلب مساعدته في استقدام خبير عسكري لوضع خطة للدفاع عن كردستان، وتحقيقاً لهذا الغرض قدم الى العراق الجنرال المتقاعد (هاينز). وبعد دراسة الموقف قدم الى بكر الخطة المطلوبة.

ازاء هذه الأوضاع، كان لابد للمجموعة القومية ان تتحرك لحسم الموقف.

وكان بكر صدقي يعرف المجموعة هذه، وقد عجم عود اعضائها وصلابتهم في كل الظروف. وكذلك المجموعة القومية تعرف بكر معرفة صحيحة، وهي على علم بأفكاره واهدافه وسلوكه في الحياة العامة والخاصة.

ولما استولى بكر على السلطة وأخضع الجيش – بدأ بمحاربة الضباط القوميين وابعادهم عن مناصبهم، تمهيداً للتنكيل بهم وازاحتهم عن الطريق. فعين المقدم صلاح الدين الصباغ ضابط ركن في مديرية الميرة، وابعد المقدم محمود سلمان الى كركوك، والمقدم فهمي سعيد الى الموصل.

تجمعت لدى القوميين شواهد وبراهين كثيرة تثبت ان بكراً اصبح خطراً مباشراً على العراق والامة العربية. فقد عزل هذا القطر العربي عن القيام بواجباته نحو اشقائه في محنتهم وكفاحهم ضد الاستعمار. وبدأ يهدم الوحدة العراقية ويسعى الى تمزيقها، ويؤلب كل الحاقدين والانفصاليين على اضعاف كيان العراق واستقلاله. وانه ساء الى العراقيين واشاع بينهم الرعب والقلق، وصادر الحريات، وعبث بكرامات المواطنين وازهاق ارواحهم.

لهذه الاسباب، وبدافع الوطنية والعروبة – صمم الضباط على انقاذ العراق وانهاء عهد بكر صدقي مهما تكلف ذلك. وكان ان تولى مسؤولية العمل في بغداد المقدم الركن صلاح الدين الصباغ. وفي كركوك المقدم

الطيار محمود سلمان، وفي الموصل المقدم الركن فهمي سعيد. وكانت الاتصالات والمداولات بين المجموعات الثلاث تجري بتحفظ شديد وسرية تامة.

في ليلة ٢٨ أيار ١٩٣٧ خابت محاولة لاغتيال بكر صدقي اثناء حضوره حفلة العشاء التي اقيمت في قصر الزهور على شرف ولي عهد المملكة العربية السعودية، وذلك لتردد بعض القائمين بالتنفيذ.

وتكررت المحاولة لاغتياله يوم ٢٢ حزيران عندما اقامت امانة العاصمة حفلة تكريم لوزير خارجية تركية، ولكن ارتؤي عدم المضي في المحاولة مخافة ان يصاب الضيف الاجنبي بطلقة طائشة مما يترتب عليه الاساءة الى علاقات الود وحسن الجوار بين العراق وتركية.

ذهبت جهود الضباط في بغداد ادراج الرياح، وكان الوقت يمضي سريعاً، والامور تتطور الى الاسوء، ولهذا استدعى المقدم صلاح الدين الصباغ في اواخر حزيران الاستاذ حازم المفتي المحامي وحمّله رسالة شفوية وتحريرية الى المقدم فهمي سعيد، وعلى الاثر حمل الاستاذ المفتي الرسالتين وابلغها الى مرجعها في الموصل. وكانت من جملة توجيهات المقدم صلاح الدين الصباغ: «ان الحكومة التركية دعت الفريق بكر لحضور تمارين الجيش التركي في منطقة تراقيا يوم ١٨ آب ١٩٣٧ وسيزور الموصل وهو في طريقه الى تركيا، ويجب ان تبذل مجموعة الموصل ما وسعها لحسم الموقف والقضاء على بكر».

قرر بكر صدقي السفر الى الموصل ليلة ١٠ آب، وعندما حضر الى محطة قطار كركوك حذره العديد من الاشخاص من محاولات الخصوم. وكان في مقدمة من حذره السفير البريطاني، ومدير الشرطة العام، ومتصرف لواء كركوك ولكنه لم يلتفت الى النصائح والتحذيرات وصمم على مواصلة السفر، وترك للاقدار تفعل ما تشاء..

وكانت الاقدار له بالمرصاد.. في عصر يوم ١١ آب ١٣٧ خر الفريق بكر صدقي مضرجاً بدمائه وسقط جثة هامدة على ارض حديقة بهو ومطعم نادي القوة الجوية في الموصل... بعد تسعة اشهر وثلاثة عشر يوماً من انقلابه.

ويجيب الاستاذ محمود الدرة في كتابه «الحرب العراقية البريطانية» على السؤال الذي تردد كثيرا في الاوساط السياسية والعسكرية «هل للمؤامرة علاقة بجهة اجنبية ؟!» قائلاً:

«قال لي مقدم الجو موسى علي – آمر سرب الموصل – ان الانكليز كانوا يحاولون الوصول الى هذه النتيجة، فاتصل به وبغيره القنصل البريطاني في الموصل يجس النبض لمعرفة وجهة نظر الضباط في عهد الانقلاب، وما يجب عليهم عمله لانهائه..»

أما ما اورده الرائد الخيال (لازار بدروموس) – الذي هو من اصل يوناني التحق بالجيش العراقي – في كراسه الذي طبعه في بيروت بعد ان اخرج من الجيش وانتزعت منه الجنسية العراقية – من دعوى القاء تبعة قتل بكر الى مؤامرة بريطانية فانه يفتقر الى دلائل لاثباته.. ويخالف واقع الأمور، لا بل ان السفير البريطاني قد حذره بوجود مؤامرة ضده. وكان قد حذره – كما يقول المؤرخ الحسني في كتابه «تاريخ الوزارات العراقية» غير مرة بوجود هذه المؤامرة.

ان انقلاب بكر صدقي لم يزعج الانكليز اصلاً، فجريدة «صندي تايمس» اللندنية قد كتبت بعد الانقلاب بثلاثة ايام (٢ تشرين الثاني ١٩٣٦) قائلة: «يستبعد على العموم ان يكون الانقلاب العسكري في العراق مضراً بالمصالح البريطانية.. الا انه يدل على ان المملكة الجديدة تهوى بسرعة تنذر بسوء المصير الى اساليب جمهوريات امريكا الوسطى. وأصل السبب على الارجح متشابه كثيراً وهو نظام الانتخاب الشعبي الذي يفرض ان تختار بموجبه البلاد حكومتها، وهو بالاكثر تقليد مزيّف».

ويذكر الدكتور فاضل البراك في كتابه «دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١» موقف بريطانيا من بكر صدقي ومن انقلابه، فيقول:

«. وقد حاولت بريطانيا محاولات جادة. عدة مرات، ان تعزل العراق عن أمته العربية بوسائل مختلفة واقدمت على تلك المحاولات في ضوء ادراكها العميق بان انتشار الوعي القومي وارتفاع الحس العربي في العراق. سيؤدي. عاجلاً أم آجلاً. الى تعريض مصالحها الحيوية في القطر والوطن الى الخطر المحقق والضرر الأكيد. وكانت اول محاولة من هذا النوع قد جرت في سنة ١٩٣٦ بانقلاب بكر صدقي الذي عمل في الباطن بتوجيه من بريطانيا ولبس في الظاهر ثوباً وطنياً خادعاً وضرب الاتجاه القومي العربي الذي كان الطابع الابرز للوزارة التي كان برأسها ياسين الهاشمي».

ويعلق الدكتور البراك في هامش الموضوع – على الوثيقتين التاليتين من وثائق الخارجية البريطانية المرقمتين على التعاقب: ٣٧١ / ٢٠٠١٥ / ٢٠٦٧ / ٢٣٦ و ٣٧١ / ٢٠٠١٥ / ٢٠٦٧ / ٢٣٧ قائلاً:

«ويبدو في ضوء هاتين الوثيقتين ان بكر صدقي كان عميلاً قديماً من عملاء الاستخبارات البريطانية. ونود ان نُعرب عن امتناننا الفائق للاستاذ الباحث نجدة فتحي صفوت الذي زودنا مشكوراً بهاتين الوثيقتين. وينبغي ان يتعامل الباحث في التاريخ مع الوثائق الرسمية تعاملاً مرناً حذراً، وليس تعاملاً جامداً وقاطعاً. لان تلك الوثائق قد تكون صحيحة او مدسوسة او مزورة، ثم انها لا يجوز ان تفسر في معزل عن ظروف زمانها وملابسات واقعها. لان بكر صدقي الملازم الشاب ربما يكون قد لجأ الى استخدام الوساطة في ظروف الاحتلال البريطاني المباشر للعراق. ولكنه ربما يكون قد اختلف مع بريطانيا وتبدل موقفه منها في اواخر حياته بعد ان نجح في انقلابه. علماً بان نوري السعيد عميل الانكليز قد بذل جهداً دائباً للتخلص منه والقضاء عليه. كما ان بكر صدقي قد أغتيل بينما كان في طريقه الى المانيا مروراً بتركيا. ثم انه قبل ذلك قد اتصل بالمانيا وايطاليا طلباً للسلاح الحديث ونال بعضه بالفعل وخصوصاً الطائرات. الا إن هذا كله لا يعني اطلاقاً ان بريطانيا كان لها علم أو يد في اغتياله».

ويروي اللواء المتقاعد فؤاد عارف في مقال له نشرته مجلة (افاق عربية) تحت عنوان: «عندما كنت مرافقاً للملك غازي» كيف تلقى الملك خبر اغتيال بكر صدقي، وسر الحقيبة المختفية التي كان يحملها الفريق بكر صدقي فيقول:

«حسب علمي ان للملك غازي علاقة قوية بانقلاب بكر صدقي، وسبب ذلك ان الملك اراد التخلص من هيمنة ياسين الهاشمي وخرق الحصار الذي ضربته حوله حكومة الهاشمي بواسطة رئيس المرافقين العقيد الركن سيد أحمد، الذي كان يحصي على الملك انفاسه، ويخبر ياسين الهاشمي بذلك.. وطالما تدخل الهاشمي في منع الكثيرين من اصدقاء الملك من الجلوس اليه او السمر معه، وكان الملك يتشبث لاستعادة سلطته في البلاط، وقد نقل حالما انتصر الانقلاب العقيد سيد احمد الى كركوك، وجاء بدله برشيد علي. ومما اذكره بهذا الصدد ان بكر صدقي ومحمد علي حضرا عصراً الى قصر الزهور لتوديع الملك قبل يوم من سفر بكر صدقي الى تركيا.

وطلب الملك غازي من بكر ان يؤجل سفره، لانه يخشى ان يحدث انقلاب عسكري بعده.

طمأنه بكر صدقي وقال للملك: هناك من يستطيع ان يعمل لك الشيء الكثير مثل اسماعيل الاغا وشاكر الوادي.

كان الملك غازي يطمح الى ان يصل الجيش العراقي الى فيلقين بدلاً من فرقتين. وحاول الاتصال بالمحور بواسطة بكر صدقي لتحقيق ذلك.

فلما قتل بكر صدقي ومحمد علي جواد في الموصل بعد يوم واحد من لقائهما بالملك في قصر الزهور. أرتبك الملك كثيراً وأرسل في طلبي عصر ذلك اليوم وذهبت الى قصر الزهور فوجدت الملك واقفاً بكامل ملابسه

وخلفه الملكة عالية، قال لي اول ما وقعت عينه عليّ:

- ان بكر قد قتل..

اجبته: الله يرحمه..

وهناك تدخلت الملكة وقالت:

- فؤاد.. دير بالك على سيدنا..

أجبتها: لا تخشي شيئاً يا سيدتي، فهناك حراسة، وهناك جيش. أنني الان استطيع ان اصف الملك بأنه كان مذعوراً. أمرني ان اتصل بأمين العمري، آمر حامية الموصل. فلما أمنت الاتصال التلفوني بين الملك والآمر، قلت له: سيدنا يكلمك..

أخذ الملك مني سماعة التلفون وقال للآمر:

- أمين بك.. أريدك ان تحافظ على الحقيبة التي كانت بيد بكر صدقي اثناء مقتله.. يجب ان تحرزها وتضعها عندك، وتحافظ عليها ولا تفتحها، وترسلها الينا فوراً.

أذكر ان الملك كرر طلبه ذاك خمس مرات.. الواحدة تلو الاخرى! والحقيقة ان الملك اوشك ان يجن خوفاً من ان تقع الحقيبة بيد أحد! في تلك الليلة بقينا سهرانين حتى الصباح. وفي الساعة الثالثة صباحاً جاءنا ضابط من الاستخبارات العسكرية واخبرنا بان المستر تومسن من الاستخبارات البريطانية عبر نهر كوير بين الموصل واربيل ومعه الحقيبة المطلوبة!

سمع الملك الخبر الذي لم يكن يود سماعه من الضابط. وبقي واجماً مدة من الزمن. ثم التفت اليّ وقال لي:

- أنا رحت يا فؤاد.. سوف أقتل، لأن بكر صدقي كان يحمل رسالتين مني. واحدة الى موسوليني. والاخرى الى هتلر، وقائمة باحتياجات الجيش العراقي من السلاح.

° ° °

كانت الصحف السورية قد شنت حملة قاسية على الفريق بكر صدقي وعلى انقلابه. وقد تصدت جريدة (البلاد) البغدادية التي كان يرأس تحريرها الاستاذ رفائيل بطي للرد على هذه الحملة.

فقد كتب «احد المشتغلين بالقضية العربية» - هكذا نشر اسمه - في عدد (البلاد) المرقم ٩٤٠ الصادر في ٩ آب ١٩٣٧ - اي قبل يومين من اغتيال بكر صدقي. قائلاً:

«لقد ساقنا الى كتابة هذا المقال اولاً ما طالعناه في بعض الصحف السورية التي تشجب وطنية رجالنا المخلصين وتحاول اخراجهم من حظيرة العروبة. كأن القول الفصل في العالم العربي في هذا الصدد لتلك الوريقات المأجورة التجارية. وثانياً ما قرأناه في كتاب سعادة بطلنا الامثل الفريق بكر صدقي العسكري رئيس اركان الجيش الذي نشره حضرة (عربي صميم) يوم الجمعة في مقاله حول الأوسمة العربية والضربة التي انزلها على تلك الاوسمة رجال العهد البائد. وكيف ان بطل الانقلاب سعى سعيه المشكور فرد بمعونة فخامة رئيس الوزراء الى تلك الأوسمة منزلتها السامية. وقد شاقنا بصورة خاصة من ذلك الكتاب التاريخي الخطير قول سعادة رئيس اركان الجيش مخاطباً معالي وزير الدفاع: «انني شخصياً لا اعتبر هذه الاوسمة العربية الهاشمية أجنبية، اذ لا يخفى على معاليكم ان النهضة العربية الكبرى كانت الاساس في نهضة العراق بعد الاحتلال ونيل العراق استقلاله».

في هذا القول من سمو العاطفة الوطنية والروح العربية الخالصة ما يقطع لسان كل نمّام. ويسد الباب في وجه كل دساس. ومع هذا كله نرى اولئك الوصوليين يذيعون عن الفريق بكر صدقي انه كردي لا يعطف على العرب. اما اذا وضعنا عروبته وعروبة كبار زعماء العرب الاخرين في الميزان رأينا ان في دم بكر صدقي العسكري من العروبة اكثر مما في دم الزعماء السوريين.

ولو اراد بطل الانقلاب التبجح بأرومته العربية لكان في استطاعته ان يتحدر في تتبع نسبه الى اسرة عربية مكية عريقة نزحت الى العراق مع من نزح من عرب الحجاز في عهد الفتوح العربية، هذا فضلاً عن نشأته العربية وثقافته العربية وجهاده من اجل العرب والعروبة، كما يشهد بذلك اخوانه الذين سعوا معه في سورية وكانت رتبته العسكرية يومئذ رتبة رئيس...

والى القارئ ثلاثة امثلة نوردها برهاناً على صميم عروبة الفريق بكر صدقي العسكري في ميوله ومساعيه وعواطفه وسياسته:

كان الفريق بكر صدقي العسكري، وهو ملازم حديث التخرج من المدرسة الحربية، يتمشى في أصيل يوم في حديقة من حدائق استانبول مع صديق له. فالتفت اليه ذلك الصديق وقال:

- ما أجمل هذه الحديقة باشجارها الباسقة وازهارها الزاهية واطيارها المغردة وجداولها الجارية بمياهها العذبة..

وكان الملازم بكر صدقي مطرقاً، فرفع رأسه واجاب صديقه قائلاً:

- لا يهمني هذا الجمال الذي تتغنى به ولا يحرك فيَّ هذا المنظر وتر عاطفة، بل اعطني نخلة عراقية، وأسقني نهلة من ماء دجلة والفرات واسمعني الناس يتكلمون وينشدون بلغتي العربية، ولك الدنيا وما فيها.

وكان ايضاً بكر صدقي وتحسين علي ضابطين من ضباط الجيش العربي في (الباب) من اعمال سورية. ولما كانا على وشك الانسحاب بقوتهما العسكرية من (الباب) جاءهما ضابط استخبارات فرنسي اسمه محمد، وهو من سكان الجزائر. فعرض على بكر صدقي وتحسين علي عشرة الاف ليرة انكليزية ذهباً مع اطلاق الحرية التامة لهما في جميع البلدان التي يخفق عليها العلم الفرنسي بشرط ان ينسحبا من الجيش العربي. فما كان من بكر صدقي العسكري الا أن انبَّ ذلك الضابط المتفرنس قائلاً له:

- انت عربي مثلنا، وتعرض علينا هذا الأمر؟!.. كان الواجب عليك لو وجدتنا ميالين الى الفرنسيين ان تشجعنا على البقاء في جيشنا..

فخرج ذلك الضباط من لدن بكر صدقي وتحسين علي وهو يتعثر بأذيال الخجل.

وكذلك كان بكر صدقي في عهد الحكومة العربية في الشام وفي ايام الثورة العراقية واسطة التفاهم بين المغفور له جلالة الملك فيصل وبين الحكومة الكمالية.. وكان يسعى حينئذ للحصول على مساعدة الترك للعرب في ثورتهم، فاظهر الترك استعدادهم لاسداء كل المساعدة للعرب بشرط واحد، وهو ان يذكر العرب اسم الخليفة المغفور له السلطان عبد المجيد في الجوامع في صلاة الجمعة. فرفض الفريق بكر صدقي هذا الشرط رفضاً باتاً وقال: «اننا نحن العرب نفضل ان نحارب وحدنا، ونموت مستقلين استقلالاً تاماً على ان يكون للاجنبي اقل مداخلة في امورنا او اصغر اصبع في شؤوننا، ولو كان ذلك بالاسم فقط.

هذا هو الفريق بكر صدقي العسكري، الرجل الذي اثبت بقوله وفعله انه من العرب وللعرب، ومستعد ان يفدي نفسه الغالية للعرب. وان العروبة في مواهبه ونبوغه خير عون على الوصول الى غايتها السامية. هذا وكل طعن في عروبة بكر صدقي العسكري طعن في صميم القضية العربية المقدسة»!!

° ° °

تلقى الجمهور البغدادي نبأ اغتيال بكر صدقي بهدوء ولا مبالاة. في حين ان معظم الضباط تلقوه وكأنه أمر متوقع. ونستثني من مجموع اولئك الضباط انصار بكر صدقي - اما خوفاً على مستقبلهم او حماساً منهم على مقتل زعيمهم الذي كانوا يعقدون عليه امالاً جساماً في تحقيق مستقبل زاهر لوطنهم - والاخيرون كانوا على اي حال أقلية ضئيلة.

وسارع هؤلاء الضباط بعد مراسيم دفن القتيلين بكر صدقي ومحمد علي جواد في مقبرة باب المعظم الى عقد مؤتمر عسكري وسط موجة من الغضب، حضره اكثر من اربعين ضابطاً برئاسة العميد اسماعيل حقي الاغا.

نائب قائد الفرقة الأولى. والذي كان يوجه نائب رئيس اركان الجيش اللواء الحاج رمضان كما يريد.
وتمخض المؤتمر على تولي العقيد شاكر الوادي قيادة القوة الجوية، وعن اتخاذ عدة قرارات بشأن المتهمين باغتيال بكر صدقي، والسيطرة على الوضع في بغداد، ومبايعة «الاغا» بالزعامة العسكرية.

اما وزارة حكمة سليمان فقد تظاهرت بان اغتيال بطل الانقلاب كان حدثاً عادياً يعالج بمجرد تعيين رفيق بكر في الانقلاب، الفريق عبد اللطيف نوري وزير الدفاع «لمنصب رئاسة اركان الجيش». فأبرقت له الوزارة - وكان خارج العراق - بخبر هذا التعيين. فوافق عليه.

على ان الامور كانت تتجه الى غير ما تشتهي حكومة بغداد.. فقد أخذت الموصل زمام المبادأة بترو وحكمة في باديء الأمر، على ان تهور انصار بكر صدقي وسوء تصرفهم هناك، قد استنفر ضباط منطقة الموصل واضطرهم جميعاً - باستثناء بضعة ضباط - الى التكتل. فجمعتهم وحدة الهدف على اختلاف رتبهم. فتعاون الضباط العرب مع اخوانهم الضباط الاكراد على انقاذ الوضع حرصاً على وحدة بلادهم وتجنباً من انشقاق الجيش.

وقد نشأ هذا الموقف على أثر ارسال انطوان لوقا نائب الاحكام العسكرية في بغداد الى الموصل، وهو يحمل قائمة قد نظمها احد الضباط القادة من اعوان بكر بأسماء الضباط الذي يجب توقيفهم وسوقهم مكبلين بالحديد الى بغداد، وفيهم العقيد فهمي سعيد والمقدم الخيال محمود هندي (السوري).

أمر آمر منطقة الموصل اللواء محمد أمين العمري - الذي كان على علم بمؤامرة قتل بكر ويشجعها - أمر في اليومين التاليين من اغتيال بكر، بتنفيذ وصايا بغداد وتسهيل مهمة نائب الاحكام انطوان لوقا بتوقيف الضباط المتهمين، وفيهم ضابط ركنه المقدم فهمي سعيد، الا ان توسع انطوان لوقا في التحقيق للدرجة التي كاد فيها سر المؤامرة ان يتضح، حمل العمري على ان يطلب من بغداد ارسال المجلس العسكري الى الموصل لتجري المحاكمة فيها باشرافه. فرفضت بغداد اقتراح اللواء العمري. وأصرت على ارسال المتهمين الموقوفين الى بغداد مكبلين بالحديد، مما أثار غضب ضباط المنطقة، فعملوا بحماسة لانقاذ اخوانهم الضباط من موت او قتل محتم بعد ان فلتت من لسان انطوان لوقا كلمات تدل على ما بُيِّت لهؤلاء الضباط الموقوفين من مصير.. فأجتمع اولئك الضباط وقرروا في الحال تأليف مفرزة من الجنود يتنقلون بالسيارات الى منطقة (حمام العليل) لكي تخلص الموقوفين الذين تقرر ارسالهم الى بغداد بالسيارات بحراسة مفرزة من الشرطة.

وعرضوا قرارهم هذا على العميد قاسم مقصود فوافقهم واقرهم عليه. وتألف بذات الوقت وفد برئاسته لمقابلة آمر المنطقة اللواء محمد أمين العمري فأوضحوا له مقاصد اعوان بكر في بغداد ازاء اخوانهم الضباط الموقوفين وخشيتهم من حرب اهلية، وطلبوا منه أخذ زمام المبادرة لتصفية عهد الانقلاب، وان النجاح مضمون، خاصة والرأي العام الموصلي يؤيدهم تأييداً كاملاً بفضل مساعي العقيد المتقاعد سليم الجراح ونشاط الشباب القومي في الموصل.

وعندما سألهم اللواء العمري: هل تعاهدونني على المقاومة لاخر قطرة من دمائكم؟..

فعاهدوه.. وساعتها اتصل اللواء العمري بوكيل المتصرف جلال خالد ومدير شرطة اللواء السيد درويش لطفي يستطلع رأيهما في الموقف، فأظهر الاثنان دون تردد موافقتهما للرأي القائل بقطع صلة الموصل بالمسؤولين من ضباط الجيش في بغداد وبالوزارة.. وانهم يتصلون بالملك لتلقي اوامره..

عندئذ اعلن اللواء العمري موقفه الصريح بتولي قيادة الحركة التي تنهي عهد انقلاب بكر صدقي.

وسارع العميد قاسم مقصود الى انطوان لوقا فجرده من سلاحه وامر بتوقيفه كما أمر آمر المنطقة اللواء العمري باطلاق سراح الموقوفين وأصدر بيانه التاريخي الذي اعلن فيه اخذ مسؤولية الامر على عاتقه وقطعه كل علاقة بحكومة بغداد.

وبينما كانت هذه الاحداث تجري في الموصل في الايام ١٢ آب وما تلاها، كان موقف الجيش في بغداد يتبلور بسرعة لصالح الحركة الجديدة. فقد نشط الضباط المناوئون للانقلاب، واتصلوا فيما بينهم.. ووجدوا في العميد سعيد التكريتي آمر لواء المشاة في الوشاش استعداداً كلياً لاحباط خطط انصار بكر. فتجمعوا تحت لوائه وفي مقدمتهم المقدم الركن صلاح الدين الصباغ والعمداء محمود الشهواني ويوسف العزاوي واسماعيل حقي خماس وغيرهم..

وأحبط سعيد التكريتي بشجاعة وجرأة عزم انصار بكر على تأليف رتل كان يمكن ان يستخدم للقضاء على قطعات منطقة الموصل التي كان معظم جنودها يتمتعون باجازاتهم الصيفية.

ووقف وزير الدفاع حينئذٍ علي محمود الشيخ علي، موقفاً وسطاً بين الكتلتين.

وعلى اي حال، فقد ساعد موقف معسكر الوشاش المتصلب، ووقف الحاميات العسكرية الاخرى في انحاء البلاد على انهاء الازمة وخضوع الملك غازي باستدعاء جميل المدفعي من لبنان، وتكليفه بتأليف الوزارة في يوم ١٧ آب ١٩٣٧ على غير رغبة من الملك نفسه!

* * *

لم تنشر الصحف العراقية - غداة اغتيال الفريق بكر صدقي والمقدم محمد علي جواد ما يستحق الذكر. سوى انها ذكرت حادث الاغتيال دون تعليق، كما نشرت البيانات الرسمية الخاصة في الحادث الى جانب صور للقتيلين في مناسبات مختلفة.

اما الصحف العربية والغربية، فقد نشرت تفاصيل وافية عن عملية الاغتيال ودوافعها ونتائجها..

قالت جريدة «فتى العرب» الدمشقية: «لقد وضعت الرصاصات التي خرقت صدر بكر صدقي وصرعت رفيقه محمد علي جواد في الموصل حداً لشكوك الناس، ودل هذا الحادث الجسيم على ان العراق في حواضره وبواديه لم يكن كافراً بنعمة الذين أثلوا استقلاله في غضون ربع قرن واذاعوا اسمه، ووطدوا شهرته في شرق وغرب، بل لقد دل حادث الموصل في بساطة على كذب الاسطورة القائلة: بان العراق كافر لعروبته وانه مل الدفاع في سبيلها، ومل اصحابها والمنافحين عنها».

وقالت جريدة «الايام» الدمشقية بتاريخ ١٧ / ٨ / ١٩٣٧: «ان سبب الاغتيال تتنازعه ظنون كثيرة اهمها:

١ - اما ان يكون السبب شخصياً، كما تقول قنصلية العراق في بيروت بلسان الحكومة العراقية..
٢ - واما ان يكون سبباً حزبياً محلياً من العراق والى العراق..
٣ - واما ان يكون سبباً اجنبياً سخر جندياً من جنود العراق لتنفيذ الاغتيال.

اما اذا كان السبب شخصياً، فان اعتقال اربعة من ضباط الجيش العراقي ينفي السبب الشخصي ويوضح لنا بجلاء ان هناك مؤامرة مدبرة لاغتيال القائد الكبير، ولعل الحكومة العراقية وقفت على هذه المؤامرة، بعد ان سبق لها التصريح بان الاغتيال شخصي لا علاقة له بسياسة العراق..

واما اذا كان السبب حزبياً محلياً، فاننا لا ننكر بان تسخير الجيش العراقي في انقلاب تشرين الماضي في العراق، اثار استياء كل عربي يحرص على بقاء الجيش بعيداً عن السياسة، وعلى ان تظل الحياة البرلمانية والدستورية سائدة ومحترمة..

واما اذا كان السبب اجنبياً، فان الذين يلاحظون بان حادث الاغتيال وقع عقيب الموقف المشرّف الذي وقفه العراق شعباً وحكومة من مشروع تقسيم فلسطين، وبعد الضجة الداوية التي ارسلها فخامة حكمة سليمان رئيس الوزارة العراقية فكان منها ان هزت لندن حكومة وشعباً وبرلماناً وصحافة، لانها اثارت نقمة العالم العربي على انكلترا التي دبرت هذا الموقف العدائي».

اما جريدة «التايمس» اللندنية فقد كتبت تقول: «لا يعرف حتى الان الى أية جماعة من خصوم بكر صدقي باشا ينتمي الجندي الذي اغتاله. ولكن مما لا ريب فيه ان بعض الجهود السياسية في العراق تزداد نشاطا وعنفاً، وهناك كثيرون من العراقيين العرب خشوا ان يقود بكر صدقي وطنهم الى اتحاد وثيق مع تركيا التي كانت الى عهد قريب متحكمة في العراق».

اما الصحف التركية، فقد أظهرت (اسفاً شديداً على هذه الفاجعة. لاسيما وان القتيل كان في طريقه الى بلادها لمشاهدة التمارين العسكرية).

وقد نشر سركيس صوراني – صاحب جريدة (الدفاع) البغدادية – الذي اسقطت وزارة حكمة سليمان الجنسية العراقية عنه، وابعدته الى خارج العراق. مع انه كان من مؤيدي سياستها – نشر رسالة في بيروت طبعها في مطبعة جريدة (الشمس) فجاءت في ٤٦ صفحة وسماها: «اسرار مقتل بكر صدقي العسكري» حاول فيها ان يسند جريمة القتل الى رجال «الانتلجنت سرفس» من الانكليز، بزعم ان الانكليز ناصبوه العداء منذ عام ١٩٣٣ حينما تولى قيادة الجيش الذي أدّب التياريين، وان هذا العداء تضاعف بعد قتله جعفر باشا العسكري في يوم الانقلاب. واستعانته بالطليان والالمان في شراء بعض الاسلحة والمؤن الحربية للجيش العراقي. وتشييده معامل للاسلحة الخفيفة. ثم اعلانه سياسة الباب المفتوح لاعطاء نفط البصرة للشركات الأجنبية. واعتزامه تعديل امتيازات النفط السابقة. وتعديل معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠»!!

ويقول المؤرخ الاستاذ الحسني في كتابه «تاريخ الوزارات العراقية» انني حاولت مراراً ان نقف على رأي حكمة سليمان في هذه الحادثة. فلم نحظ منه بجواب قاطع. لان فخامته كان يقص الحوادث المتعلقة بوزارته بصدق وايمان، فاذا ما وصل الى حادثة القتل قال: «هنا ارجو المعذرة.. ارجوك ان لا تسألني.. ارجو ان تنقطع عن البحث في سبب القتل...» فهل كان صاحب الفخامة يميل الى تصديق اراء سركيس صوراني؟!.

ويتفق الاستاذ حسان علي عبد الحميد البازركان – في بعض ما جاء به الصوراني في عملية اغتيال بكر صدقي فيقول في نهاية تعقيبه المنشور في مجلة (افاق عربية): «مازال انقلاب بكر صدقي ودخول الجيش في معترك السياسة بعد ان حاولوا ابعاده واغتياله فيه غموض ويحتاج الى بحث دقيق ومصادر مختلفة اجنبية وعراقية. لان هناك اسئلة مازال الجواب عليها يحتاج الى معلومات ادق وليست تخمينية. من هي الايدي الخفية التي دفعت هؤلاء لاغتياله؟!

واذا كانت له علاقة بانكلترا، فلماذا اشترى اسلحة واعتدة المانية وايطالية، وهذه ضد رغبات الانكليز بتقوية الجيش العراقي؟!».

واود بهذه المناسبة ان اذكر ان جعفر العسكري. لم يكن في يوم من الايام معروفاً بميوله الوطنية. حيث كان ممن شاركوا في مؤتمر القاهرة مع نوري السعيد سنة ١٩٢١ بحضور تشرشل وسائر الذين لهم علاقة بادارة مناطق النفوذ الانكليزي الذين تقرر فيه تنصيب فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، وعلاقة جعفر العسكري العميقة مع الانكليز معروفة غير خافية، فالذين يحاولون اطراءه ومدحه اضع عليهم علامة استفهام اثناء بحث موضوع تاريخ العراق».

اما العقيد عبد العزيز ياملكي فله رأي مغاير كان قد نشره في جريدة (المواطن) البغدادية قال فيه: «فهمت... ان هناك من يقول ان للانكليز يداً في مقتل المرحوم بكر صدقي. ولا صحة لهذه الاقوال، حيث انها اشاعات كان يحرص انصار بكر صدقي على ترويجها، لاظهاره بمظهر الزعامة».

اما الوزارة المدفعية الرابعة التي خلفت وزارة حكمة سليمان في الحكم فأنها استصدرت قانوناً بالعفو عن الاشخاص الذين قاموا بعملية الاغتيال وحركة التمرد في الموصل التي اعقبتها. وقد جاء في الاسباب الموجبة لهذا القانون:

«لما كانت الحركة التي قام بها قسم من الجيش المرابط في الموصل بتاريخ ١١ آب ١٩٣٧ وما بعدها مبنية

على مراعاة المصلحة العامة. وصدرت الارادة بحسن النية، وذلك لتخليص البلاد من التصرفات الشاذة التي كانت تجري في عهد الحكومة السابقة من بعض المنتسبين الى الجيش وغيرهم، بتلك الاعمال التي كادت تؤدي بالنتيجة الى تهديد كيان المملكة. وجد من الضروري اصدار قانون يتضمن اعفاء الاشخاص القائمين بتلك الاعمال عن جميع الافعال الصادرة منهم، مما لها مساس بالحركة المذكورة، بصورة مباشرة او غير مباشرة. لذا نظمت هذه اللائحة».

كان للفريق بكر صدقي عريف انضباط يدعى نصر الله، قد تعلق ببكر تعلقاً شديداً.

يتحدث الفريق الأول الركن المتقاعد نور الدين محمود عن هذا العريف فيقول:

«هو كردي الأصل، ضخم الجسم، قوي العضلات، جريئ، شجاع، مخلص الى بكر صدقي، وشديد التعلق به، لا يفارقه ليلاً ولا نهاراً، وكان ينام قرب رجليه خوفاً عليه. وهو نادر المثال في الاخلاص والوفاء. ولو كان موجوداً مع بكر وقت الاعتداء عليه لتصدى للمعتدين وقتلهم جميعاً.

ثم ان نور الدين محمود ذهب الى المستشفى لرؤية القتيلين فتحدث عن محاولة انتحار نصر الله قائلاً:

«.. وتركنا النادي حال سماعنا مصرعهما وذهبنا على عجل الى مستشفى الغزلاني - وصادف حضور العريف المرافق الى بكر والمدعو نصر الله وحاول الانتحار فمنعناه جميعا».

ثم ذكر العقيد الطيار موسى علي محاولة انتحار نصر الله في المستشفى في كتابه المخطوط «اسرار مقتل الفريقين جعفر وبكر» قائلاً:

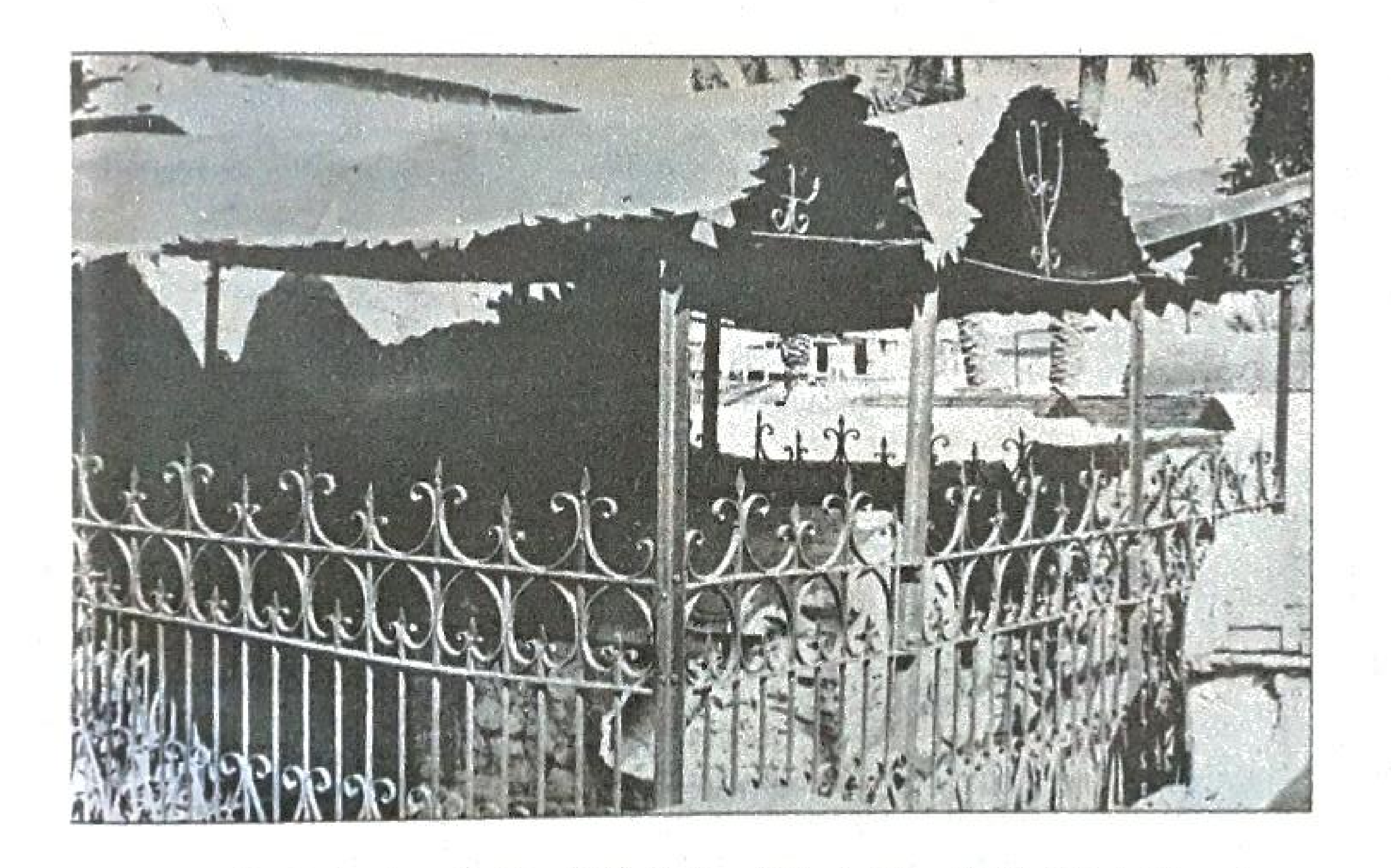
«.. واذا بعريف انضباطه حضر، ولما رأى الجثتين، سحب مسدسه لغرض الانتحار، فهجمت عليه مع اثنين من جنود السرب الذين اعتمد على اخلاصها وشجاعتهما، فأخذنا المسدس من يده وقلت له: «سيأخذ العدل مجراه، وقد قبضنا على القاتل، فلا داعي لاقدامك على الانتحار.. فأمتثل لامري».

ثم تحدث العقيد الطيار المتقاعد احمد عزيز عن محاولة انتحار نصر الله فقال: «.. حضر خضر بك احمد باشا نائب اربيل في سيارة جديدة الى السرب، واخبرته بالحادث، وسألني اين اخذوهما؟ فقلت له: لا ادري. فطلب مني ان ارافقه للبحث عن مصيرهما. واثناء خروجنا من السرب لاقينا بعض المراتب، فسألناهم عن مصيرهما، فأخبرونا بأخذهما الى المستشفى العسكري في مستشفى الغزلاني، فتوجهنا الى المستشفى المذكور، واثناء ما كنا نفتش عن محل وجودهما سمعنا صوت اطلاقة واحدة، فحصل ارتباك لدى الحاضرين جميعهم، وعدت مع خضر بك احمد باشا الى السيارة، واثناء تحريكها الى الوراء اصطدمت بأحد اعمدة المستشفى فتضرر قسم من مؤخرتها، ثم علمنا فيما بعد ان مصدر الاطلاقة هو ان انضباط بكر صدقي، عندما حضر الى المستشفى وشاهد مصرع بكر صدقي تأثر تأثراً بالغاً. ولم تتحمل اعصابه هذا المصاب لشدة تعلقه به فأخرج مسدسه ورمى طلقة واحدة محاولاً الانتحار».

ولم يستسغ العريف الانضباط مرافق بكر صدقي الحياة بعد مصرع سيده وقائده.. لم يتمالك اعصابه، فاقدم على الانتحار بعد يوم واحد من دفن قائده..

فقبر بجانب قبري بكر صدقي ومحمد علي جواد.. في مقبرة باب المعظم.

° ° °



تحت سقيفة واحدة في مقبرة الباب المعظم قبور ثلاثة، حيث يرقد فيها بكر صدقي ومحمد علي جواد ونصر الله عريف الانضباط حارس بكر صدقي.

مصادر البحث

اعتمدت في كتابة هذا الفصل على الكتب والمراجع التالية:

١ - فصل من كتاب (انقلاب بكر صدقي العسكري) للمؤرخ العميد عبد الرحمن التكريتي - منشور في (آفاق عربية).

٢ - كتاب «دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١» للدكتور فاضل البراك.

٣ - كتاب «ايام النكبة» للاستاذ طالب مشتاق.

٤ - «اضواء على مقتل الفريقين جعفر العسكري وبكر صدقي» تأليف موسى علي الطيار.

٥ - «تاريخ الوزارات العراقية» الجزء الرابع - للمؤرخ الاستاذ عبد الرزاق الحسني.

٦ - مذكرات طه الهاشمي.

٧ - سيرة وذكريات - ناجي شوكت.

٨ - «فرسان العروبة في العراق» صلاح الدين الصباغ.

٩ - «الحرب العراقية البريطانية» للاستاذ محمود الدره.

١٠ - كتاب «العراق بين انقلابين» للاستاذ محمد عبد الفتاح اليافي.

١١ - «الشهيد محمود سلمان» للاستاذ محمود شبيب.

١٢ - «انقلاب بكر صدقي سنة ١٩٣٦» رسالة ماجستير للاستاذ صفاء عبد الوهاب.

١٣ - «العراق الجديد» للاستاذ عمر ابو النصر.

١٤ - «العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب» للاستاذ نجدة فتحي صفوت.

١٥ - «العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦» للاستاذ نجدة فتحي صفوت.

١٦ - مذكرات الاستاذ حازم المفتي المنشورة في جريدة (فتى العرب) الموصلية في ٢٥ شباط ١٩٥٢ وما بعده.

١٧ - «تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي» للدكتورة رجاء الخطاب.

١٨ - «جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق» رسالة ماجستير للاستاذ علاء جاسم محمد.

١٩ - السجل الشخصي للفريق بكر صدقي - رقم الاضبارة (٢١) - سجلات مديرية ادارة الضباط - وزارة الدفاع.

٢٠ - مجلة (افاق عربية) - اعداد مختلفة.

٢١ - مجلة (قرندل) البغدادية.

٢٢ - جريدة (البلاد) البغدادية.

٢٣ - جريدة (الانقلاب) البغدادية

٢٤ - جريدة (المواطن) البغدادية.





٣/٤ نيسان ١٩٣٩

دوت في سماء بغداد في الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والعشرين من صبيحة يوم الثلاثاء ٤ نيسان ١٩٣٩ اطلاقات مدفع. تعلن وفاة الملك غازي - ملك العراق.

واستمر المدفع في اطلاقاته. حتى بلغت ٢٧ اطلاقة تمثل سنوات عمر هذا الملك الشاب..

وفي الساعة التاسعة والنصف.. وبعد الانتهاء من تلاوة اي من الذكر الحكيم. اعلنت محطة الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية البلاغ الرسمي التالي:

«بمزيد الحزن والألم ينعي مجلس الوزراء الى الأمة العراقية انتقال المغفور له سيد شباب البلاد جلالة الملك غازي الأول الى جوار ربه على أثر اصطدام السيارة التي كان يقودها بنفسه بالعمود الكهربائي الواقع في منحدر قنطرة النهر بالقرب من قصر الحارثية في الساعة الحادية عشر والنصف من ليلة أمس. وفي نفس الوقت الذي يتقدم فيه بالتعازي الخاصة الى اعضاء العائلة المالكة على هذه الكارثة العظمى التي حلت بالبلاد. يدعو الله سبحانه وتعالى ان يحفظ للمملكة نجله الاوحد جلالة الملك فيصل الثاني. ويلهم الشعب الكريم الصبر الجميل. وانا لله وانا اليه راجعون.

مدير الدعاية والنشر والاذاعة

وكانت بغداد قد صحت هذا اليوم، والغيوم تلبد سماءها، والوجوم يطغي على سكانها ممن وصلهم خبر مصرع مليكهم الشاب..

وقبل ان ينهي مذيع الإذاعة من بيانه، وقبل ان تكتمل طلقات المدافع من عددها.. كانت الجماهير تبكي وتنتحب. وأقفلت العاصمة عن بكرة ابيها، ونظمت مواكب العزاء في كل مكان نادبة المليك الشاب.

واذاعت محطة بغداد بعد ذلك البيان الرسمي رقم (٢) الذي اصدرته هيئة الاطباء التي فحصت الملك غازي بعد الحادثة مباشرة، والذي جاء فيه:

«نعي بمزيد الاسف، وفاة صاحب الجلالة الملك غازي الأول، الساعة الثانية عشر والدقيقة اربعين من ليلة ٣ / ٤ نيسان سنة ١٩٣٩، متأثراً من كسر شديد للغاية في عظام الجمجمة، وتمزق واسع في المخ. حصلت هذه الجروح بنتيجة اصطدام سيارة صاحب الجلالة، عندما كان يسوقها بنفسه. بعمود كهرباء بالقرب من قصر الزهور، الساعة الحادية عشر والنصف من تلك الليلة.

ولقد فقد صاحب الجلالة شعوره مباشرة، بعد الاصطدام، ولم يسترجع شعوره حتى اللحظة الاخيرة.

٣ / ٤ نيسان سنة ١٩٣٩

الدكتور	الدكتور	الدكتور	الدكتور	الدكتور
جلال حمدي	صبيح الوهبي	صائب شوكت	ابراهام	سندرسن

ثم وضعت هيئة الاطباء التي تولت فحص الملك تقريران اخران لم ينشرا ولم يذع عنهما شيء في حينه - وفيما يلي نص التقرير الأول الذي كتب يوم ٤ نيسان ١٩٣٩ المصادف ١٤ صفر ١٣٥٨:

«نحن المدرجة اسماؤنا ادناه الذين حضرنا لاسعاف صاحب الجلالة الملك غازي الأول حالاً قبل وفاته نقدم تفاصيل الحادث:

١ - الدكتور اج.سي.سندرسن - استاذ الأمراض الداخلية في الكلية الطبية الملكية في بغداد وطبيب صاحب الجلالة الخاص.

٢ - الدكتور صائب شوكت - استاذ الجراحة السريرية في الكلية الطبية الملكية في بغداد والجراح في المستشفى الملكي في بغداد.

٣ - الدكتور جي نوئبل براهام - استاذ الجراحة في الكلية الطبية الملكية في بغداد والجراح في المستشفى الملكي في بغداد.

٤ - الدكتور صبيح الوهبي - معاون مدير المستشفى الملكي في بغداد

٥ - الدكتور جلال حمدي طبيب الخفر في المستشفى الملكي في بغداد. ليلة ٣ نيسان ١٩٣٩.

ملخص حادث وفاة صاحب الجلالة الملك غازي الأول مفصلاً من قبل الاطباء الذين حضروا عند جلالته حوالي الساعة الحادية عشر والنصف من مساء اليوم الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٣٩:

أستلم الدكتور سندرسن اشارة تلفونية من قصر الزهور يخبره ان صاحب الجلالة الملك قد أصيب بجروح خطرة من تصادم سيارته. وقد طلبوا حضوره حالاً. واثناء المحادثة التلفونية سمع اصواتاً نسائية مضطربة، وبكاء ونحيب، مما استدل على ان الحادث خطر. وعليه اسرع بسيارته مستصحباً من اللوازم والضمادات الطبية الضرورية. وقبل خروجه اخبر الدكتور ابراهام تحريرياً، طالباً منه ان يتبعه الى قصر الزهور بأسرع وقت ممكن.

وفي طريقه الى قصر الزهور تلاقى الدكتور سندرسن بسيارة ملكية ارسلت لجلبه فأستقلها. لانها اسرع من سيارته، ووصل الى قصر الزهور بنفس الوقت الذي وصل فيه سمو الأمير عبد الاله. وعند وصوله قصر الزهور وجهت السيارة الى قصر الحارثية، وكانت الليلة مقمرة، وقد رأى على الجانب الايمن من الطريق سيارة كبيرة محطمة زجاجها الامامي وعموداً كهربائياً مقلوعاً بالقرب منها.

وعند وصول الدكتور سندرسن قصر الحارثية، وجد صاحب الجلالة ملقاً على مضجع بحضور جلالة الملكة ومحاطاً باعضاء العائلة المالكة وبعض موظفي القصر ورجال الشرطة والخدم.

وجد الدكتور سندرسن جلالته فاقد الوعي وبحالة نزيف شديد من جراء جرح واسع عميق في الرأس، وكان نبض جلالته لا يُحسّ، وكان من البديهي ان وفاته كانت محتمة. ومع ذلك فقد حضر مُنعِشاً.

وبعد لحظة وصل الدكتور صائب وحقن بالمنعش المحضر. وكان قد أشعر الدكتور صائب شوكت عندما كان في فراشه تلفونياً للحضور الى قصر الزهور بعد اخبار الدكتور سندرسن فأسرع حالاً بسيارته لقصر الزهور، وعند وصوله لقصر الزهور وجه من قبل الحرس الى قصر الحارثية. وبطريقه رأى الدكتور صائب شوكت السيارة المصطدمة المذكورة سابقاً. وعند وصول الدكتور صائب شوكت لقصر الحارثية أخبره ضباط الشرطة ومعهم عدد من الجنود ان جلالته كان قد أصيب بجروح عند اصطدام سيارته التي كان يقودها بنفسه. وعند دخوله الغرفة التي كان فيها جلالته، وجد الدكتور سندرسن يقوم بالاسعاف بحضور جلالة الملكة وسمو الامير عبد الاله والوالدة صاحبة الجلالة الملكة ورئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي الذين قد وصلوا قبل هنيهة واخبروا بخطورة حالة جلالته.

وقد وجد الدكتور صائب شوكت جلالة الملك بنفس الحالة التي وجدها فيه الدكتور سندرسن واعطاه حقنة منعشة، وتلفن للدكتور جلال حمدي في المستشفى الملكي ليجلب معه مواد الضماد والآت اضافية لقصر الزهور، وقد فحص الجرح مرة اخرى ووجد ان الجرح مميتاً دون شك، حيث ان قسماً من المخ كان خارجاً من الجرح الواسع في قمة الجمجمة، وان الجيب الطولي قد تمزق. وقد أخبر رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي بعدم وجود أمل في حياة جلالته.

وقد وصل الدكتور ابراهام بعد دقائق، وكان قد أخبر برسالة خاصة من الدكتور سندرسن بعد الساعة الحادية عشر والنصف مساء وذهب حالاً الى قصر الزهور ومنه الى الحارثية مستصحباً معه الادوات الاسعافية الضرورية ففحص جلالته حال وصوله، ولكن كان في حالة النزع.

لقد اخبر الدكتور جلال حمدي من المستشفى الملكي الدكتور صبيح الوهبي تلفونياً قبيل الساعة الثانية عشر انه طلبت سيارة الاسعاف من قبل قصر الزهور لان جلالته قد اصيب بحادث خطر. فذهب الدكتور صبيح

الوهي للمستشفى الملكي حالاً وقابل الدكتور جلال حمدي في باب المستشفى واخبره: ان الدكتور صائب طلبنا وبعض آلات الاسعاف والضماد تلفونيا الى قصر الزهور حالاً. فذهبا بسيارة البلاط الملكي التي وصلت في حينه الى قصر الحارثية حالاً. وبعد وصول الدكتور صبيح الوهبي وجلال حمدي الى قصر الزهور توفي جلالته الساعة الثانية عشر والدقيقة أربعين من صباح اليوم الرابع من شهر نيسان ١٩٣٩ بحضور الاطباء الموقعين ادناه وجلالة الملكة وسمو الأمير عبد الاله وسمو الامير زيد واعضاء العائلة المالكة. ونقلت جثة صاحب الجلالة بعد وفاته الى قصر الزهور بسيارة المستشفى. ثم نقلت من هناك الى البلاط الملكي.

وقد فتشت السيارة بعدها من قبل الاطباء الموقعين ادناه فوجدوا ان الزجاجة الامامية للسيارة مهشمة واطارها كان مطوياً الى الاسفل وعليه لطخات دموية وخصل من الشعر. كما وجدوا بقعاً دموية كثيرة على مقعد السائق وتحته.

التواقيع: الدكتور صائب شوكت. الدكتور سندرسن. الدكتور براهام. الدكتور صبيح الوهبي. الدكتور جلال حمدي.

اما التقرير الثاني الذي وضعته هيئة الاطباء فقد جاء فيه:

لقد قمنا نحن الاطباء الموقعون ادناه بالفحص الطبي على جثة المغفور له صاحب الجلالة الملك غازي الأول في البلاط الملكي في الساعة الثانية عشرة والنصف بعد ظهر ٤ نيسان سنة ١٩٣٩ كانت الجثة في حالة الصمل. ووجدنا سحجة صغيرة في الساعد الايمن في قسمه السفلي الخلفي، وكدمة رضية صغيرة في القسم الاسفل من الجانب الأيسر من الصدر، ووجدنا ايضاً بعض سحج صغيرة جدا في اماكن اخرى منها واحدة على الخد الايسر. اما الجرح الكبير فكان جرحاً هاشماً كبيراً جداً وواقعاً في القسم العلوي من فروة الرأس متجهاً من الامام الى الوراء، وشوهد العظم تحته، اي عند قمة الجمجمة مفتتاً وطوله اربع عقدات. ولوحظ ايضاً عدة شظايا كثيرة من عظام الجبهة والجدار. اما السحايا فقد تمزقت على أثر انغراز الشظايا بها واتصالها بالمادة المخية التي تحتها. وهكذا اصيب الجيب المستطيل الاعلى بخرق عرضي. اما سبب الموت فقد نشأ عن هذه الجروح الواسعة، اي تمزق المخ وبروز المادة المخية. غسلت جثة جلالته وكفنّت ووضعت في النعش بحضورنا.

التواقيع: معاون الجراح في المستشفى الملكي: الدكتور صبيح الوهبي
جراح المستشفى الملكي: الدكتور نوئيل براهام
جراح المستشفى الملكي: الدكتور صائب شوكت
الطبيب الخاص لجلالة الملك: الدكتور ايج.سي.سندرسن
الطبيب الخفر في المستشفى الملكي: الدكتور جلال حمدي

اصادق على ما ورد اعلاه: الدكتور ابراهيم عاكف الالوسي - وكيل مدير الصحة العام.

وفي ساعة مبكرة من صباح يوم ٤ نيسان نقل الجثمان من قصر الزهور الى البلاط الملكي حيث توافد عليه رجال الدولة لالقاء النظرة الاخيرة عليه.

وفي الساعة الواحدة من بعد الظهر استدعي الاطباء الخمسة وبعض رجال الدين لغسل الجثمان. وقد حضر كل من الشيخ قاسم القيسي والسيد حسن رضا، وعبد الله الطالباني.

وكان مجلس الوزراء قد اجتمع صباح يوم الحادث واتخذ المقررات التالية:

«التأم مجلس الوزراء في قصر الزهور، على أثر الفاجعة العظمى التي حلت بالبلاد. بوفاة صاحب الجلالة المغفور له الملك غازي الأول. وبالنظر الى توليه حقوق الملك الدستورية الى ان يتم نصب الوصي نهائياً. حسب المادة ٢٢ من القانون الاساسي، اتخذ القرارات الآتية:

١ - اعلان سمو الامير ولي العهد فيصل ملكاً على العراق، بأسم صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني. وفقاً لمنطوق المادة ٢٠ من القانون الأساسي.

٢ – تسمية الامير عبد الاله وصياً على جلالة الملك، بالنظر الى عدم بلوغه سن الرشيد القانونية ونزولاً عند وصية جلالة الملك المغفور له غازي الأول، المستندة الى افادتي صاحبة الجلالة الملكة وسمو الأميرة راجحة شقيقة جلالته، امام مجلس الوزراء.

٣ – دعوة مجلس النواب المنحل، تمهيداً لاجتماع مجلس الامة للبت في أمر الوصاية نهائياً وفقاً للفقرة (٢) من المادة (٢٢) من القانون الاساسي.

٤ – اعلان الحداد العام في المملكة اربعين يوما

٥ – تنكيس الاعلام لمدة سبعة ايام

بغداد ٤ نيسان ١٩٣٩ مدير الدعاية والنشر والاذاعة

وبعد ان قرر مجلس الوزراء المناداة بولي عهد المملكة الامير فيصل ملكاً على العراق باسم الملك فيصل الثاني، عقد اجتماع خاص في البلاط الملكي حضره رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر، ورئيس مجلس النواب مولود مخلص، وثلاثة من الوزراء هم: ناجي شوكت وطه الهاشمي ورستم حيدر، كما حضره رؤساء الوزراء السابقون ورئيس الديوان الملكي السيد رشيد عالي الكيلاني. وكان ذلك برئاسة رئيس الوزراء نوري السعيد. وقد استعرض المجلس اسماء امراء البيت الهاشمي لاختيار الوصي على الملك. فأقر المجتمعون ضرورة جعل الوصاية في البيت الهاشمي دون سواه، ولما استعرضت اسماء البارزين في هذا البيت، تردد اسماء الامير عبد الله، والامير زيد والامير عبد الاله – فقرر المجلس ان يكون الوصي احد اعضاء الأسرة الهاشمية، وان يكون احد هؤلاء الامراء الثلاثة. ثم تكلم رئيس الوزراء نوري السعيد حول ترجيح احد هؤلاء الثلاثة فقال:

– ان الامير عبد الله مشغول بشرقي الاردن فلا يمكن جعله وصياً، وان الامير زيد لا يصلح لمنصب الوصاية لتزوجه من سيدة تركية.

وكانت هنالك رغبة جامحة في اختيار الامير زيد.. غير ان وزير المالية رستم حيدر قال:

– اذا وقع حادث لجلالة الملك الطفل، وكان الامير زيد وصياً عليه، أصبح هذا الامير ملكاً على العراق، فكيف يكون نجله التركي ولي عهده؟!

فلم يبق غير الامير عبد الاله، فسمي وصياً، ومنح الجنسية العراقية في الحال، لانه كان مايزال محتفظاً بجنسيته الحجازية.

ويذكر الوزير الشيخ علي الشرقي في كتابه «الاحلام»: ان نوري السعيد أوعز الى الملكة عالية ان ترفع كتاباً الى مجلس الوزراء المنعقد للنظر في اقامة وصي على العرش تشهد فيه ان زوجها الملك غازي قد اوصى اليها فيما اذا وقع امر على حياته. فالوصي على العرش عبد الاله.

وقد وجه رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر كتاباً مستعجلاً برقم ٧٩ في ٦ نيسان ١٩٣٩ – الى رئيس الوزراء – جاء فيه:

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

اشارة الى كتابكم المرقم ١٧٥٣ والمؤرخ في ٦ نيسان ١٩٣٩.

اجتمع مجلسا الاعيان والنواب – بهيئة مؤتمر – في الساعة الثالثة والدقيقة (١٥) زوالية بعد ظهر يوم الخميس ١٦ صفر ١٣٥٨ المصادف ٦ نيسان ١٩٣٩. وقد حضر الاجتماع المذكور (١٢٢) عضواً من اعضاء مجلس الأمة وتنفيذاً لحكم المادة (٢٢) من القانون الاساسي اخذ الرأي بشأن تعيين الوصي للعرش العراقي. فوافق مجلس الامة بالاجماع على تعيين صاحب السمو الامير عبد الاله وصياً على صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني الى ان يبلغ جلالته سن الرشد القانونية. وقد أدى سمو الوصي اليمين القانونية امام مجلس الامة في الساعة

الثالثة والدقيقة (٣٥) زوالية بعد ظهر اليوم.

وبعد ان تم دفن الملك غازي في مثواه الأخير في المقبرة الملكية في الاعظمية.. وبعد ان تم تنصب ابنه ولي عهده فيصل الثاني ملكاً على العراق والامير عبد الاله وصياً على العرش.. انتشرت في العاصمة بغداد، وفي جميع مدن العراق شائعات تتحدث عن عملية اغتيال أودت بحياة الملك غازي.. بل ان منشورات وزعت في انحاء مختلفة من بغداد تقول: «ان الملك غازي لم يمت موتاً طبيعياً، وانما اغتيل بتحريض من اعداء البلاد».

ويروي المؤرخ الاستاذ عبد الرزاق الحسني في كتابه «تاريخ الوزارات العراقية» ان وزير الداخلية قد كفل - بعد انتهاء مراسيم دفن الملك غازي - ايصال السفير البريطاني الى دار السفارة سالماً من الاذى، بعد ان اتضح له من تقارير الشرطة ان هناك فكرة لاغتياله بزعم ان لحكومته علاقة بحادث الراحل الكبير. اما رئيس الوزراء نوري السعيد فقد استقل زورقاً بخارياً من جوار مدفن الملك الى داره في جانب الكرخ خشية ان يفتك به ايضا..

وسرت اشاعات في يوم الخميس مآلها: ان رئيس الوزراء قد اغتيل وهو في مجلس النواب، فاقفلت المدينة فوراً. ومنعت الحكومة العبور على الجسور القائمة على النهر، لمنع اتصال الكرخ بالرصافة فيزيد الاضطراب.

لم يقتصر انتشار الاشاعات على بغداد حسب، فان الذي يدقق في الاحكام العرفية الصادرة عن (معسكر الرشيد) في هذه الحقبة يرى ان عدداً كبيراً من الاهلين الذين يمتون الى مختلف الالوية (المحافظات) قد ادينوا بتهمة (اقلاق الراحة العامة) والادعاء بان الملك غازي قد اغتيل.

وقبل ان نسرد تفصيلات حادث مصرع الملك غازي، نلقي الاضواء على سيرة حياة هذا الملك الذي قضى نحبه وهو في ريعان شبابه وفتوته، لنصل الى القضية - التي ظلت مثار تساؤلات عديدة مدة طويلة: هل كانت حادثة طارئة وعفوية، ام هي حادثة مدبرة، ومحكمة التدبير؟!!

ولد الملك غازي في مكة المكرمة يوم ٢١ اذار ١٩١٢، وترعرع في كنف جده الملك حسين بن علي. وكان ابوه الملك فيصل يقود حملة (أبها) لتأديب (الادريسي) الثائر على الدولة العثمانية. فسمي المولود (غازي) تيمناً بغزوة أبيه.

وقد قرأ القرآن، وتعلم الكتابة على (الشيخ ياسين البسيوني) إمام الملك حسين بن علي الخاص، ثم جيء له بالسيد حسن العلوي فدرسه اللغة العربية، ومبادئ العلوم الدينية.

وفي صيف عام ١٩٢٣ انتقل الى عمان مع عمه الامير عبد الله، فتقررت دعوته الى بغداد، وتألفت ثلاثة وفود سافرت الى الاردن للمجيء به، وكان احد هذه الوفود يمثل الحكومة، والثاني يمثل الشعب، اما الثالث فكان يمثل البلاط الملكي.

وقد وصل الامير غازي الى بغداد في اليوم الخامس من شهر تشرين الأول ١٩٢٤، فاستقبل استقبالاً رسمياً فخماً.

وتولت «المسزفيلي» الانكليزية، تربيته - كمربية - فكانت تعتني به وتصحبه في غدواته وروحاته، وتعلمه اللغة الانكليزية وقواعد السلوك العام..

ويروي المربي القومي الاستاذ ساطع الحصري عن تلك الفترة من حياة الامير غازي في مذكراته، ان الملك فيصل الأول طلبه الى البلاط الملكي لامر يتعلق بأبنه، فيقول:

«بدأ الملك فيصل الأول حديثه بلفظة «غازي».. ثم كرر هذه الكلمة حسب عادته عندما يتكلم عن شيء خطير «اقول: غازي».

ولم يكد يلفظ العبارات الأولى من حديثه، حتى تبينت كل المسألة بكل ما فيها من خطورة وتعقيد.

غازي، ابنه وولي عهده.. غازي.. انه كان قد تركه هناك في الحجاز منذ بداية الثورة، تحت رعاية جده الملك الحسين، ولكنه بعد ان استقرت الامور في العراق رأى من الضروري ان يجلبه الى بغداد، ليشرف على تربيته وتعليمه بنفسه، وينشئه التنشيئة التي يتطلبها مستقبله، ويظهر ان البعض ممن كانوا ساهموا في تعليم الملك فيصل نفسه، ارادوا ان يتولوا تعليم غازي، ولكنهم لاحظوا بأنه لا يفهم ما يلقى عليه من الدروس. وما نقلوه الى الملك فيصل في هذا الصدد، ولدّ في نفسه خوفاً من ان يكون في ذكاء غازي شيْ من النقص وحمله على التفكير في الامر بصورة جدية.

– تعرف يا ساطع باني أحب اسرتي، واحب ابني غازي، واحب ان أوسس اسرة مالكة.. ولكني احب أمتي اكثر من أسرتي واكثر من غازي.. فاذا كان الامر حقيقة كذلك، واذا كان غازي لا يتصف بالذكاء اللازم لولي عهد وللملك، اقول: اذا كان غازي لا يخلو من غباوة، فانا سوف لا اتردد في العمل بما يحتمه عليّ الواجب الوطني – سأجمع مجلس الامة، وسأقول: أني اجعل الامة في حلٍ من ولاية عهد ابني، واترك لها الحرية التامة في تقرير ما يجب عمله في هذا الشأن.

قال ذلك، بصوت مختنق، ولكنه مملوء باداء العزم والحزم، ثم كرر:

– أحب ابني، ولكن احب أمتي اكثر من أبني، فعليّ ان اقوم بواجبي نحوها قبل كل شيْ..

ولقد اصغيت الى حديثه هذا، بسكوت تام، وبتأثر عميق، اذكر انني كثيراً ما جوبهت باستشارات من بعض الاباء والامهات عن بعض المشاكل والمسائل المتعلقة باولادهم خلال حياتي التربوية الطويلة، غير انني لا اذكر ان واحدة منها بلغت من الخطورة مبلغ خطورة هذه الاستشارة.

انني لم اكن قد رأيت الامير غازي – حتى ذلك اليوم الا مرة واحدة، فقلت للملك فيصل:

– مع الاسف انني لم اخالطه الى الان مخالطة تمكنني من الحكم في الامر حكماً قاطعاً، ومع هذا استطيع ان اقول انني لم ألاحظ على سحنته وشكل جمجمته، ما يدل على نقص عقلي فيه.

وبعد هذه المقدمة، سردت عليه بعض المعلومات العامة:

ان علماء النفس والتربية يقسمون «التأخر» الذي يلاحظ عند الاطفال الى نوعين اساسيين: النوع الأول وهو التأخر الذي ينجم عن نقص طبيعي في القابليات الفكرية. ان النوع الأول يمكن تلافيه تلافياً بتدابير تربوية وتعليمية خاصة، بعكس النوع الثاني الذي لا يمكن معالجته معالجة تامة. يلوح لي ان حالة الامير غازي، تنطبق على النوع الاول: انه تأخر في الدرس – المدرسي منه والطبيعي – بالنسبة الى عمره، ونتج عن ذلك نقص في قواه الفكرية الراهنة، وهذا مما يمكن تلافيه بسهولة، ومع ذلك، أنا أقول هذا، دون ان اؤكده، فأسمحوا لي ان اواجهه، وافحصه عدة مرات، قبل ان اعطي حكماً قاطعاً في الأمر.

ان ايضاحاتي هذه بسطت على قلبه شيئاً من الطمأنينة، وازالت عن وجهه علائم التوتر والانقباض. ومع هذا بعد الاصغاء لي ما قلته اصغاء المرتاح المتفائل عاد الى تخوفه فقال:

– ولكنني أريد ان أتأكد من الامر، أدرس المسألة جيداً، وقل رأيك النهائي، لا تفكر فيَّ، لا تفكر في غازي، فكر في الامة، فكر في الوطن.

بعد ذلك قضيت عدة ايام في دراسة احوال الامير غازي العقلية، دراسة علمية. وفقاً للطرق المتبعة في الاختبارات العقلية وبناء على هذه الدراسة، تأكدت من ان قابلياته الفكرية كانت طبيعية وسوية. وقابلت الملك فيصل، واطلعته على نتيجة دراستي التي دلت على صدق تخميني الأول، وأكدت له ان عدم فهم غازي لما ألقي عليه من دروس لم يتأت من نقص في قابلياته الفكرية، بل نتج عن تأخره في الدرس والمخالطة تأخراً شاذاً، بحكم حياته السابقة، وان تلافي ذلك يتطلب السير على خطة محكمة بوسائط خاصة بواسطة معلمين ومربين مجدين ويقظين.

ويستطرد الاستاذ الحصري في حكايته عن تعليم الامير غازي قائلاً:

«بعد التأكد من قابلياته العقلية، ترتب علينا ان نتخذ التدابير اللازمة لتعليمه وفق منهاج خاص، مع تعويده على مراعاة النظام التام في الدرس والمطالعة.

تم تخصيص دار خاصة متصلة بالبلاط، مع حديقة خاصة وردهة خاصة لتعليم الامير غازي.

وانتخبنا المعلمين للمواد المختلفة من اقدر الذين كانوا يعلّمون المواد المذكورة في المدارس الابتدائية.

ورأينا من الضروري ان يشرف على جميع شؤون «دار التعليم» الخاصة بالأمير غازي رجل ذو مكانة مرموقة، وتم تعيين طه الهاشمي مراقباً لها.

وانا اخذت اتابع سير الامور. ازور الدار من وقت الى اخر، واتصل بالمعلمين، لاطلع على ملاحظاتهم، لاقرر تفاصيل المنهاج. على ضوء التجارب والمشاهدات.

ولكن. كانت هناك مسألة هامة، لابد من اخذها بنظر الاعتبار: حاجة الامير الى الحياة المعشرية الضرورية للتربية الاجتماعية.

فان مهمتنا لا تتم بتعليمه ما يحتاج اليه من مواد، ولا بتعويده النظم في الدرس وفي الاعمال، بل كان يترتب علينا وجود وسيلة لضمان معاشرته لاطفال من سنه.

ان مستوى معلوماته الضئيلة ما كانت تساعد على الحاقه بمدرسة من المدارس، لا في العراق، ولا في خارج العراق.

وبعد التفكير ملياً، بدا لي ان احسن طريقة لضمان المعاشرة الضرورية هي اشراكه في التمارين والحركات الكشفية.

ولذلك تقرر تأليف فرقة كشفية، يلتحق بها الامير غازي، لم أر من الموافق ان أربط هذه الفرقة بمدرسة من المدارس القائمة في بغداد، بل رأيت ان نجمع في هذه الفرقة طلاب من جميع المدارس الابتدائية.

طلبنا من كل مدرسة ان تنتخب طالبين من طلابها للالتحاق بالفرقة المذكورة، ليقوموا بالتمارين والحركات والالعاب الكشفية مع الامير غازي، بعد ظهر يومي الاسبوع المخصصين لامثال هذه الحركات في سائر المدارس.

بهذه الصورة هيأنا للامير غازي مجال اللعب مع هؤلاء الاطفال المنتسبين الى مختلف احياء المدينة، كرفيق لهم في مختلف الالعاب والتمارين والحركات الكشفية

وبهذه الصورة وفرنا له الشئ الكثير من وسائل التربية الاجتماعية بجانب التربية العقلية.

ان هذه التدابير أثمرت الثمرات، منها: تقدم الامير غازي تقدماً سريعاً وتم تلافي التأخر السابق، واوصله الى المستوى العلمي والفكري الضروري لالتحاقه بالمدارس العسكرية».

وفي نيسان ١٩٢٦ سافر الامير غازي الى انكلترا، ونزل في بيت (الاسقف جونسون) في مدينة «ماردن فكراج» بمقاطعة كنت.

استطاعت عائلة الاسقف (جونسون) ان تحقق مع غازي ما عجز عن تحقيقه الكادر الذي احتوته دار تعليمه في العراق. وقد وصف اخر تقرير رفعه جونسون عنه في ١٦ ايلول ١٩٢٦ والذي تم قبول غازي في مدرسة هارو استناداً اليه، وصف غازي بانه: «رقيق ومطيع وحسن الطباع، وسريع الفطانة، غير انه سريع النسيان ايضاً، وعلى الرغم من ذلك فقد قطع شوطاً بعيداً. ان لغته جيدة، واذا اعتنى يتكلم جيداً».

ويروي العقيد جرالد دي غوري – الملحق العسكري في السفارة البريطانية ببغداد – في كتابه «ثلاث ملوك» عن فترة التحاق الامير غازي في مدرسة هارو قائلاً:

لقد وافق ابوه في السن المحدد او حواليه، كما يظن، على ارساله الى انكلترا للالتحاق بمدرسة «هارو» وهكذا وحين كان في الثالثة عشر من عمره تم ايفاده الى انكلترا.

ولهذا السبب فزع «أمري» وزير المستعمرات البريطاني، الذي كان يزور بغداد مع «السر صموئيل هور» عندما وجد «غازي» يكاد لا يعرف ولا كلمة انكليزية واحدة، وانه غير مستعد تماماً للحياة في مدرسة انكليزية عامة، ولذلك عثر له على معلم هو «جونسون» من مدينة «ماردن فكراج» بمقاطعة «كنت»، حيث كانت تعطى له دروس تحضيرية خاصة.

وفي اول ليلة قضاها «غازي» هناك اغلق ابواب غرفته ونوافذها. فقد افزعه عدم وجود الحراس بطابعهم المريح خارج الغرفة، وانعدام الخدم من الزنوج الذين ينامون في الممرات استعداداً لاستدعائهم. وسرعان ماراح غازي يصبو الى امتلاك سيارة خاصة به. ولقد قدم جعفر العسكري وزير العراق المفوض في لندن انذاك، الى مدينة «ماردن»، واقنعه بالعدول عن موضوع السيارة. ولكن غازي كتب الى أبيه عما حدث. فأبرق فيصل الى جعفر يسأله: لِمَ تضايق ولدي؟؟.. اعطه سيارة... ولكن كان ينبغي - حسب القواعد الانكليزية - ان يكون لديه سائق يسوق تلك السيارة.

لقد بدأ من المعيب لغازي ان يظل يركب دراجته، وان يتجنب اصابة الاطفال بها اثناء الطريق. ولو انه عندما كانت توضح له أنظمة الشرطة، كان يلاحظها باخلاص تام. وحتى اثناء فترة التعليم الخاص لم يكن متوقعاً ان يلاقي انتقال غازي من كنف أمه بصفة مفاجئة، وهي المغرمة جداً به في الوسط الملكي، الى مدرسة انكليزية بعيدة، نجاحاً كبيراً، ولم يتحقق ذلك النجاح فعلاً. ذلك لان الشاب الشرقي قد يبز اقرانه كثيراً في بعض الوسائل، لكنه يتأخر عنهم في وسائل اخرى.. فهو في اثناء الدراسة لا يستطيع ان ينافس الغير حسب مستوى عمره، حتى اذا ما جابهه الفشل غدا يكره الحياة.

عندما ترك غازي المدرسة قيل عنه بأنه قد هدد استاذه بأنه سوف يعود بجيشه ويحرق مدرسة «هارو»!

والشيء المؤكد انه لم يكن سعيداً في حياته هناك. فلقد قدرت هيئة المدرسة انه لن يجد الحياة يسيرة في مدرسة انكليزية عامة، ولذلك تقرر ان يعيش مع استاذ صغير السن يسكن مع زوجته وطفلته الصغيرة، بدلاً من ان يعيش في بيت مدرسي مع اولاد اخرين.

ومنذ اللحظة التي دخل فيها مدرسة هارو، وطيلة الفترة التي امضاها فيها لم يستطع غازي ان يوطن نفسه على عمله. ففي اثناء الليل كان مايزال يغلق ابواب غرفته ونوافذها، مثلما كان عليه الامر في مدينة «ماردن فكراج» وينام وهو يضع على رأسه قبعة ملاح جوي. وحين كان يسئل عن سبب ارتدائه هذه القبعة، يرفع ورقة اذنه لكي يسمع السؤال، ويوضح بأنه يفعل ذلك كيلا يستطيع «الجن» ان يلج اذنيه عندما يكون نائماً. ثم يضيف الى ذلك قوله بأنه سبق له ان جرب القلق مع «الجن» في بغداد فقد كان البعض من هؤلاء الجن في القصر، ولكن اباه الملك قد طردهم من ممر السرداب، بأن قرأ ايات من القرآن بصوت عالٍ (!!!).

وحين لا تكون معه سجادة خاصة للصلاة، كان غازي يستعمل صداريه بدلاً عن ذلك. وفي احدى المرات سمع وهو يقيم الصلاة باكياً متهجداً، وبطريقة مثيرة في وقت متأخر من الليل. وذلك لأنه كان سيتلقى ضربة من المرشد المسؤول عن الفتيان الخارجين في اليوم التالي. لقد كان في حالة هياج بسبب ذلك الى درجة ان الاستاذ الذي كان يعيش معه تدخل في الامر وتم تأجيل الضرب بصفة محددة. وهكذا استجابت صلاته.

كان شديد الايمان بالله. ففي احدى المرات قال لزوجة استاذه التي كانت تحدثه عن رحمة الله: «سوف ترين ما سيصنعه الله بك؟». وكان يقصد بذلك ان الله سوف ينتقم منها له. ولم ينس رفض جعفر العسكري شراء سيارة له. وظل في مدرسة هارو يكرر عدة مرات بأنه يكره جعفر العسكري.

وحين كان يؤخذ الى اسبانيا اثناء العطلات، كان يصر على تفكيره بأنه سوف يلتقي بالعرب الحاكمين فيها. ولكن سرعان ما خاب ظنه، عندما وجد فعلاً كنيسة مسيحية في المكان الذي كان يحتله «جامع قرطبة».

استرد غازي روحيته في اسبانيا، حين وجد ان في مستطاعه ان يشتري السلاح، والبدلات العسكرية. ولم يبدر حتى على معلمه في اللغة العربية، الشيخ كاظم الدجيلي، انه استطاع ان يعلمه المزيد، وان كان اثناء

الانكليزي قد أثر فيها سوية. وفي غازي بصفة خاصة. فلم يكن غازي مماشياً للحياة في انكلترا. ولذلك فانه لم يمض بعض الوقت الكامل في مدرسة هارو حتى نبذ حصيلة الدراسة والشؤون الاخرى كلها.

كان منذ شبابه يبدي اهتماماً شديداً بالسيارات والطائرات، ويحب السرعة. وكان يحتفظ بالظرف الطبيعي الذي اشتهر به والده، وحتى عندما كان شاباً، اختار له اصدقاء من الضباط والطلاب. واذا كان عدم احترامه للمؤسسات البريطانية قد دوخ البريطانيين، فان من الخطأ التفكير بانه كان لابد من مرور وقت طويل، لكي يصبح فيه شديد الاستقرار قبل ان يرق العرش»*.

عاد الامير غازي الى العراق في تشرين الاول ١٩٢٨ – بعد ان اشعر والديه بحنينه الشديد لوجوده بالقرب منهما – مما أجبر والده على استدعائه من لندن وألحاقه بالمدرسة العسكرية في بغداد.

ويروي اللواء المتقاعد فؤاد عارف ذكرياته عن الملك غازي وهو تلميذ في المدرسة العسكرية قائلا: «ان معاملة المدرسة العسكرية لغازي قد غرست فيه صفات التواضع، وساعدت على اقامة علاقات المحبة والألفة مع التلاميذ، فنال بما فطر عليه من كرم وطاعة وروح عسكرية متقدة احترام اساتذته ومحبة زملائه التلاميذ.

وكنا نعرف منذ ذلك الوقت المبكر ان غازي يمقت الانكليز مقتاً شديداً ويعتبرهم الاساس في كل ماحاق بوطنه من مصائب، وكانت عيناه تغرورقان بالدموع عندما يتذكر مأساة جده الشريف حسين بن علي – وكيف تلاعب به الانكليز وغدروا به غدراً مشيناً بشرفهم السياسي، وفرضوا على الشيخ الجليل الاقامة الاجبارية في جزيرة قبرص.

كنا نشعر منذ ذلك الوقت ان هذا الشاب لابد ان يتخذ موقفاً حازماً من الاطماع الانكليزية ليس في العراق فحسب بل في الوطن العربي ولاسيما قضية فلسطين التي اخذت تقلق الرأي العام العربي في ذلك الوقت المبكر».

تخرج الأمير غازي في المدرسة العسكرية، ضابطاً خيالاً في تموز ١٩٣٢ برتبة ملازم ثان. وكان الاول في الفروسية، فتسلم الجائزة الاولى من ابيه في طفر الموانع. وقد عينه والده بهيئة المرافقين العسكريين في البلاط الملكي، وسمح له بحضور معظم الاجتماعات المهمة ليسمع المناقشات التي تدور فيها. كما اخذ يصحبه في سفراته الى جهات العراق ليتعرف على المناطق التي يزورها ويطّلع على مشاكلها، وايضا كان يشاركه في مناورات مدرسة الاركان في المناطق الشمالية. ولم ييأس من محاولات رفع مستواه الثقافي حيث كان يطلب منه ان يقرأ له صباح كل يوم كتاباً تاريخياً ثم يلخصه له.

ولما سافر الملك فيصل الأول الى لندن في الخامس من حزيران ١٩٣٣ تلبية لدعوة الملك جورج الخامس لزيارة بلاده، ولاّه نيابة الملك اثناء غيابه عن العراق. وصدف ان وقع تمرد التياريين بعد شهرين من توليه نيابة الملك، فأبرز مقدرة فائقة في تأديب التياريين، ووقف الى جانب الوزارة القائمة، وهي الوزارة الكيلانية الاولى، يشد ازرها ويؤيد صمودها ويدفع تهم اعداء العراق في الداخل وفي الخارج، فأحبه الشعب حباً جماً وولاه ثقته التامة، وكرهه الانكليز كرهاً شديداً، وقرروا مصيره منذ تلك اللحظات.

ان الجهة الوحيدة التي اظهرت عداءها للأمير غازي، بسبب تأييده لسياسة الوزارة، هم الآثوريون الذين وصفوه بالشاب المراهق، وانذروه بمصير مشؤوم، واستمروا لفترة طويلة بعد ذلك، يبعثون له برسائل التهديد بالقتل.

(*) يتضح من سياق ما اورده العقيد جرالد دي انه صوّر الجوانب السلبية من حياة الامير غازي في انكلترا، مستهزئاً بافكاره ومعتقداته مما يعطي انطباعاً غير حسن لدى القارئ عن ذلك الملك الشاب المسلم المؤمن بقوميته والكاره لكل ما هو انكليزي.

وفعلاً تعرض غازي لمحاولة اغتياله ، فقد ذكر طاهر محمد الزبيدي ، الذي كان مرافقاً للملك غازي حينذاك : «ان الملك غازي كان يطلعني على بعض رسائل الاثوريين التي تهدده بالقتل . وحدث مرة ان تعرضت سيارته الى عيارات نارية اثناء مرورها فوق الجسر . وقد حاولنا ان نمسك بالفاعل دون جدوى . فقد لاذ بالفرار . ولاندري ان كان من الاثوريين أم لا ؟ » .

كما ان المنظمات اليهودية كانت تقف ضده بعنف ، على اساس ان عهده المنتظر سيحمل نوايا سيئة تجاه يهود العراق . كما اخذوا ينتهزون كل فرصة لاثارته والأساءة الى سمعته .

ولما عاد الملك فيصل الأول الى بغداد في الثاني من آب من هذه السنة ليشرف على الحركات التأديبية ضد التمرد ، لم يستطع رأب الصدع ، فرجع الى اوربا في ايلول ليتم التداوي ، فوافته المنية في الثامن من هذا الشهر (ايلول ١٩٣٣) ، ونودي بولي العهد الأمير غازي ملكاً على العراق . فكظم الانكليز غيظهم - كما يقول المؤرخ الاستاذ الحسني - واخذوا يخططون لمستقبله !

وفي الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم ١٨ أيلول ١٩٣٣ جرت مراسيم عقد قران الملك غازي على «الملكة عالية» كريمة الملك علي ، ملك الحجاز السابق .

وفي الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ٢ مايس ١٩٣٥ رزق الملك غازي بولده الوحيد (فيصل) .

بدأ الملك غازي عهد حكمه ، والتوازن بين القوى السياسية في العراق قد أختلت ، وانطلقت شهوة الحكم من عقالها انطلاقاً واسعاً ، فكثر تبدل الوزارات ، وتسلسلت حركات التمرد في بعض الجهات ، واضطربت الحياة النيابية بكثرة ماصاب حل مجالسها من فوضى .

ولما تولت وزارة ياسين الهاشمي الثانية مقاليد الحكم في ١٧ اذار ١٩٣٥ رأت ان تعيد الى الحكم هيبته ، والى البلاط الملكي حرمته ، ولاسيما بعد فضيحة الأميرة عزّة كبرى كريمات الملك فيصل المؤسس وشقيقة الملك غازي حيث تنصّرت وتزوجت من عامل يوناني كان يخدم في بيت والدها اسمه (خره لمبوس) فقصد الهاشمي ووزير خارجيته نوري السعيد السفير البريطاني في دار السفارة يوم ١٧ حزيران ١٩٣٦ وبحث المجتمعون امر تسيّب الملك الشاب والخلل الذي اصاب المملكة في عهده ، فاقترح السفير وجوب التخلص اولاً من العناصر المشتبه بها التي اختارها الملك لتحيط به ، ووضع سيطرة دقيقة على حركاته وافعاله ، وفسح المجال له بعض الوقت ليتمكن من اداء مهمته .

وكان من رأي نوري السعيد ان سمعة الملك قد تدهورت جداً ، بحيث اصبح من الصعوبة بمكان ان ينقذ ماتبقى منها ، وان البلاد لن تقبل غازي ملكاً بعد يومها هذا ، واقترح ازاحته عن العرش وتأسيس مجلس وصاية حتى يبلغ ولده سن الرشد . لكن السفير نصح بالتؤدة ، واعادة رستم حيدر الى رئاسة الديوان الملكي بدلاً من تكليفه بالذهاب الى خارج العراق لمعالجة فضيحة الأميرة عزّة .

وعلى هذا أبعدت الوزارة عن البلاط كل من كان مشيناً الى سمعته من الموظفين ، واغلقت «قصر الملح» الذي كانت تجري به بعض الموبقات ، وطردت كل من كان معروفاً بسوء السمعة او بفساد الاخلاق ، كما طردت سائق سيارة الملك وبعض مرافقيه ، ووضعت رقابة شديدة على الخزينة الملكية الخاصة لاطفاء الديون التي خلفها الملك فيصل ، وجعل المصروفات الملكية متناسبة مع الايراد والدخل ، وتقرر ان تجري تحقيقات اولية عن كل مايراد استخدامه في البلاط او في القصور الملكية ، كما اصدرت الوزارة مرسوم الأسرة المالكة رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٦ الذي نص على تأليف مجلس وصاية خاص من رئيس الوزراء ورئيسي مجلس الاعيان والنواب ووزيري الداخلية والعدلية وكذلك رئيس الديوان الملكي للنظر في قضايا زواج الأميرات والأمراء والأمور التأديبية والانضباطية الخاصة بالعائلة المالكة .

تضايق الملك غازي من هذه التدابير التي لجأ ياسين الهاشمي اليها لصيانة سمعته ، والحد من تصرفاته التي لاتتفق مع قدسية منصبه ، ووجد في بعض وزراء الهاشمي من يحرضه على التمرد على تلك التدابير ، الأمر

الذي اضطر الهاشمي الى ان يشكو هذا البعض لدى السفير البريطاني ، وفي الوقت نفسه كان خصوم الهاشمي السياسيون قد استطالوا مدة خصمهم في دست الحكم وحرمانهم منه زمنا طويلا فأخذوا من التدابير العسكرية القاسية التي ركنت وزارته اليها في قمع التمرد في الفرات الأوسط وفي قضائي سنجار والزيبار في لواء الموصل . واعلان الاحكام العرفية مراراً لتسريع هذا القمع ، ذريعة لاستغلال هذا الجفاء بينه وبين مليك البلاد .

وكانت عقيدة الملك ان يتمتع برصيد كبير بين ضباط الجيش ، ولاسيما الطموحين منهم . فوجد من الضروري ان يرتمي في احضانهم ليتخلص من المضايقات التي كان يشكو منها . وتذكر علاقته القديمة ببكر صدقي في فتنة التياريين عام ١٩٣٣ فأتصل به وبغيره من الضباط المغامرين .

وجاء سفر رئيس الوزراء ياسين الهاشمي الى البصرة وتصريحه في الحفلة التي اقامتها البلدية في ايلول ١٩٣٦ بقوله : «آمل ان يتاح لي في خلال عشر سنوات العمل فاجدّ في تحقيق الاهداف المطلوبة للبلاد وعندها ترون الفرق . ومع ذلك ارجو ان يمتع فيمّد في عمري بعهد جلالة الملك غازي الاول لاقوم بتحقيق هذه الأمور بكل تؤدة ونجاح» جاء هذا التصريح ضغثاً على ابالة . حيث نقلت هذه الكلمات الى الملك بصورة مشوهة ، وفسّرت بأنها تعني تحويل نظام الحكم الملكي الى ديكتاتورية سافرة . مما هيج الخواطر ، واتخذ وسيلة للاطاحة بالحكم القائم . وهكذا جاء أنقلاب ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ ليقضي على ياسين الهاشمي وصحبه .

استبعد العميد طه الهاشمي ضلوع الملك غازي في الانقلاب الذي دبره بكر صدقي للاطاحة بوزارة اخيه ياسين ، فقد كتب في مذكراته قائلاً «انا استبعد ان يكون للملك علم بالحركة ، فالمؤكد انه رضخ للأمر الواقع ، وارتاح لقلب الحكومة التي ارادت ان تصون شرفه بمنعه من الاختلاط بسيئ الاخلاق ، وهو مع الاسف شاب ميال الى السفه والخلاعة . وأكد لنا السيد رستم حيدر رئيس الديوان الملكي ان الملك كان مضطرباً كل الاضطراب من هذه الحركة وانه بقي مضطرباً لايأكل ولايشرب حتى كلمّ جلالته اللواء بكر صدقي من مخفر المغيسيل مؤكداً له ان الجيش سيبقى على ولائه لصاحب التاج» .

اذ كانت الشائعات قد راجت في تلك الايام ومنتشرة على نطاق واسع على ان هناك مؤامرة لتنحية الملك غازي عن العرش . بحيث استفاد منها الفريق بكر صدقي لكسب تأييد الشعب عند قيامه بالأنقلاب حيث ذكر في أمر الحركات المرقم ١٠٠١ بتاريخ ٢٩ / ١٠ / ١٩٣٦ «سقطت الوزارة الهاشمية التي كانت تنوي خلع صاحب الجلالة» .

لقد ترك انقلاب بكر صدقي في نفوس الكثير من اقطاب محترفي السياسة التقليديين نقمة كبيرة تجاه الملك ورجال الانقلاب ، بما فيهم جميل المدفعي الذي كان يعد من المقربين الى الملك غازي ، وانتابت بعضهم رغبة ملحة للتخلص من الملك . فقد اخذ ياسين الهاشمي بعد مغادرته العراق يحث الممثلين الانكليز على تبني موقف اكثر سلبية تجاه الملك بتركيزه على انه : «ضليع في الانقلاب» . واصبح جميل المدفعي يرى ، بسبب اضطهاده من قبل حكومة الانقلاب وابتعاده الى سورية : «ان من الانسب لمصلحة العراق ابعاد الملك غازي عن العرش وابداله بولده الصغير تحت نظام وصاية او بالامير عبد الله او بعبد الاله ابن الملك علي» ، واتفق في ذلك مع ناجي السويدي وتوفيق السويدي .

اما رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت فقد اتفقا مع نوري السعيد على ضرورة التخلص من الملك غازي بابعاده الى الخارج واحلال شخص مناسب مكانه .

وقد برز نوري السعيد من اكثر العناصر حقداً على الملك ورجال الانقلاب .

كان نوري السعيد يعُدّ نفسه من اكثر المتضررين بالانقلاب بسبب مصرع صهره جعفر العسكري من جهة ، ولأن الانقلاب قد حدث قبل ان يمضي اسبوع على زواج ولده الوحيد (صباح) ، بحيث اضطر الى مغادرة العراق قبل ان يستطيع رؤية محتويات بعض هدايا الزواج ! ! .. فخرج ناقماً ومتهماً الملك غازي ليس

بالتواطؤ مع الانقلاب حسب ، وانما في التدابير لمصرع صهره . وقد عاش نوري في القاهرة وضعاً مالياً سيئاً اجبره على طلب مساعدة الأمير عبد الله - امير شرق الاردن - وحين اراد السفر الى الأردن اعترض الملك غازي وفسّره بأنه محاولة للتآمر على العراق .

لقد كان تقدير نوري السعيد لوضع حكومة الانقلاب قائم على اساس : «ان الوضع يرتكز على نقطتين مهمتين : بكر والملك . فاذا زال احدهما . فمن المحقق انه سوف تتجه جميع الأمور اتجاها اخر» .

وكان نوري يمني نفسه بظهور عبد الاله ابن الملك علي كوصي على العرش بعد زوال غازي . لأن ذلك سيؤدي الى نهاية عهد بكر طالما ان عبد الاله لايمكن ان يتفق مع بكر صدقي في وقت من الاوقات . ولكنه كان مستعداً بنفس الوقت لقبول اي وضع اخر يضمن التخلص من الملك غازي ، ومن هنا تعددت تشبثاته ، فقد اتصل بناجي شوكت واتفق معه على ضرورة التخلص من الملك ، مع علمه بأن ناجي كان يميل الى اعلان الجمهورية . وبدأ بتشجيع الأمير عبد الله على تزعم اتحاد عربي يضم العراق والأردن وفلسطين بهدف التخلص من الملك غازي من جهة . وعلى امل ان يكلف برئاسة الوزارة من قبل الامير عبد الله من جهة اخرى . وكان تبريره لتلك الدعوة هو انها حل مناسب للقضية الفلسطينية . هذا في الوقت الذي اخذ يروج بأن هناك نفرة عامة من حكم الهاشميين في العراق وميل الى ابن سعود او احد انجاله . وحاول اقناع السعودية بمده بالمساعدات اللازمة للقيام بعمل يقضي على النظام الهاشمي ويعزز النفوذ السعودي ويمهد له السبيل في العراق .

اما كتلة الضباط القوميين التي دبرت اغتيال بكر صدقي ، فقد وقعت بين افتراضين حول علاقة الملك غازي بالانقلاب . فقد رأت ان الملك فوجئ بالانقلاب كالاخرين ورضخ للأمر الواقع ، ثم افترضت ان رغبته في التخلص من القيود التي فرضها عليه ياسين الهاشمي ربما ادت به الى التعاون مع رجال الانقلاب . ولكن بمرور الايام التي تلت الانقلاب اخذت الكتلة القومية تشعر بأن الملك مضطر على مسايرة الوضع . وانه انما يخشى بكر صدقي خصوصاً بعد اغتياله لجعفر العسكري ، غير متناسية حماسة الملك الوطنية والقومية . حتى لقد اخذت الكتلة تخشى على الملك من مؤامرات بكر بعد ان شاع ان الاخير ينوي اغتياله بتدبير حادث سيارة ، لسهولة اخفاء معالم الجريمة بعطفها على مجازفات غازي في قيادة السيارات ، وقد ساعد على انتشار هذا الشعور ماأخذ يدور على الألسن من ان بكر صدقي استطاع ان يسيطر على الملك ويجعله تحت ارادته .

هذا في حين اضاف انقلاب بكر صدقي سبباً اخر لعدم رضا الانكليز على الملك غازي ، لقد كان السبب الرئيسي في عدم رضاهم عنه هو انه لم يتبع خط والده في التعاون معهم .

كان الملك غازي يعلم بما يبيته له نوري السعيد من غدر ، فقد كان خال الملك (الشريف علي بن ناصر) ، الذي ظل مقيماً في القاهرة ، أحد الذين يزودون الملك بتحركات نوري ضده وضد الحكم في العراق . وبعد اغتيال بكر صدقي ، اكد الشريف علي بن ناصر على الملك برسالة بعثها اليه في ١٥ آب ١٩٣٧ بان يحذر نوري السعيد . كما انذره قائلاً : «دبر أمرك بنفسك . وكن حذراً دائماً ومتنبه للحوادث» . ولذلك ظهر على الملك غازي عدم الارتياح بمجرد ان شاع في ايلول ١٩٣٨ خبر وصول نوري السعيد الى العراق

وكان نوري قد ارسل قبل عودته الى العراق ولده صباح ليمهد له طريق التقرب الى ضباط الكتلة القومية فدخل صباح بغداد في ٥ تشرين الأول ١٩٣٧ والتقى بصلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ، وطرح عليهما خلال حديثه فكرة التخلص من الملك غازي متسائلاً فيما اذا كانا يريدان قتل الملك والحاقه ببكر صدقي . فرد عليه فهمي سعيد قائلاً :

- لا ياصباح لن يحدث هذا ابداً ....

واجابه صلاح الدين الصباغ :

- نحن لم نقاوم بكر صدقي الا لكي ننقذ عروبة العراق .... اما غازي فنحن نحبه ونخلص له ونفديه

بأرواحنا ، ونصبحتي اليك باصباح ان لا تكرر ماقلت وان لاتفاتح بعد اليوم احداً ، وأعلم اننا والشعب العراقي كله يقدس هذا البيت ، ويقاوم كل مايمسه بسوء ، فأذا كانت هذه الفكرة تدور في رأس والدك فانه يلعب بالنار ، وخبر له ان يبقى حيث هو فلايعود الى العراق .

ويعلّق الصباغ على ذلك الحديث – في مذكراته – قائلاً : «فوجم صباح وتلعثم اذ أدرك خطورة غلطته وفكرة ابيه . ثم سرعان ماثاب لرشده ، واستجمع قوته فقال مستدركاً :

– ماقلته بصدد غازي من بنات افكاري وليس من رأي والدي في شئ ، بل مجرد سؤال وددت ان اطرحه عليكما ، وانا كما تعلمان صديق غازي منذ الصغر، واحترم البيت المالك» .

وكان طه الهاشمي – رئيس اركان الجيش السابق ، لايقل ضغينة وحقداً نحو حكومة الانقلاب والملك غازي ، خصوصاً بعد ان فجع بموت شقيقه ياسين الهاشمي في كانون الثاني ١٩٣٧ ، وسط مرارة الشعور بجسامة الأثم الذي اقترفه غازي بسبب اشتراكه في الانقلاب ، وعدم موافقته على نقل رفات شقيقه الى بغداد ، مما اضطره الى دفن شقيقه في دمشق .

* * *

في حوالي منتصف عام ١٩٣٨ حوّل الملك غازي (اذاعة قصر الزهور) – التي كان قد انشأها سنة ١٩٣٦ في دار ملاصق لقصر الزهور ، اذ كان له ولع وألمام باعمال اللاسلكي – الى منبر لمناصرة القضايا العربية ، حيث اخذ يديرها فريق من الأحرار المتطرفين – فأخذت تذيع اخباراً وقصائد حماسية . ونداءات مشبعة بروح وطنية وقومية . وكان الملك يشرف بنفسه على برامج الاذاعة ويذيع بعض الأحيان بصوته دون ذكر اسمه . وهكذا اعتبرت هذه الاذاعة «صوتا لليقظة القومية والحماسة العربية ووسيلة لتنوير الاذهان واثارة العزائم» . وقد خصصت الاذاعة جزءاً مهماً من نشاطها لتأييد الدعوة الرامية الى ضم الكويت الى العراق .

كما اتجه الملك غازي الى التفكير بضرورة التدخل العسكري في الكويت ، وذلك بسوق بعض قطعات الجيش العراقي نحو الكويت لاحداث التغيير المطلوب . وقد اراد الملك ان يعتمد عنصر المباغتة وفرض الأمر الواقع في تنفيذ هذه الخطة ، فقرر عدم مفاتحة الوزارة وان تتم العملية باوامر مباشرة منه . وبالفعل بلّغ متصرف البصرة (علي محمود الشيخ علي) باوامر سرية بان يتهيأ لضم الكويت الى العراق ، وفي الوقت نفسه اوعز الى رئيس اركان الجيش (الفريق حسين فوزي) بسوق الجيش الى الكويت فوراً !

والواقع ان المسؤولين في العراق لم يكونوا مستعدين لتنفيذ مثل هذه الخطة التي تعتبر في نظرهم مغامرة كبيرة قد تعرض كيان العراق للخطر ، طالما انها ستهدد المصالح البريطانية في الكويت، لأنها تعتبر تحرشاً بالانكليز ، وبأهم وتر حساس يمس مصالحهم النفطية . ولهذا اعتذر ناجي شوكت وزير الداخلية في وزارة نوري السعيد الثالثة والذي كان يتولى منصب رئاسة الوزارة وكالة خلال غياب نوري في لندن (١٤ كانون الثاني ٣٩ – ٢٨ شباط ١٩٣٩) عندما علم ان الملك اتصل برئيس اركان الجيش وأمره ان يحتل الكويت ، اعتذر للملك عن عدم قدرته تأييد الخطوة وحذره من مغبة تحرك كل من بريطانيا وايران والسعودية ، الأمر الذي اجلّ الموضوع .

وحتى اصدقاء الملك من الضباط الشباب لم يشجعوه على القيام بتلك المجازفة وحذروه من عواقبها .

اما نوري السعيد رئيس الوزراء ، فقد شجع الملك غازي على الاندفاع في الدعوة لضم الكويت الى العراق ، بدافع الانتقام منه ، لعلمه بأن ذلك سيؤدي الى زيادة نقمة الانكليز عليه ورغبتهم في التخلص منه ، حتى لقد اخذ الملك يعتقد ان نوري السعيد سنداً قوياً له فيما ينادي به .

وعلى اية حال، فقد تسرب عزم الملك غازي على التدخل العسكري في الكويت الى الاوساط السياسية ، واحست بذلك الأستخبارات البريطانية ، حتى لقد وصل الى مسامع السفير البريطاني بأن في

النية تكوين جيش عراقي خاص لهذا الغرض ، وبات شيئاً متوقعاً ان يفاجئ الملك غازي الناس باحتلال الكويت .

لقد أدت لهجة اذاعة قصر الزهور تجاه القضايا العربية الى ان يستبشر العرب عموماً بوطنية الملك وروحه القومية ، حتى تحول الملك الى رمز للقائد القومي المطلوب ، وتعلقت به أمال القوميين العرب داخل العراق وخارجه ، فزاد ذلك من النشاط القومي الذي لم يقتصر ، بالنسبة لمنطقة الخليج العربي ، على الكويت فقط ، وانما شمل امارات اخرى هناك ، فقد استطاعت اذاعة قصر الزهور بفضل دورها الاعلامي القومي الواضح ان تساهم في تأجيج بعض الحركات القومية التي ظهرت في الخليج العربي والتي كانت ترنو بنظرها نحو العراق ، وان تثير حنق الانكليز ومخاوفهم .

وقد تميزت سنة ١٩٣٨ بأزدياد في الحذر الانكليزي من ناحية توجه العراق نحو المانيا . في ذلك العام لم يعد التقارب بين العراق والمانيا يعني مجرد شراء صفقات من السلاح لتطوير قدرات الجيش العراقي العسكرية ، وانما احتمال ان يميل العراق الى جانب الالمان في الحرب التي لاحت نذرها في اوربا . في هذا العام اصبح النشاط السياسي الألماني في العراق ، في تقدير الانكليز ، هو النشاط الوحيد الذي يجب ان يسترعي انتباههم .

وقد انعكس نجاح الالمان في اهتمام الرأي العام العراقي بما أخذ يحققه (هتلر) من انتصارات في اوربا . بحيث اخذ الناس في المقاهي والاماكن العامة يصفقون لاخبار هتلر ، واخذت الصحف تنشر المقالات المطولة حول قدرات الالمان ومظاهر تقدمهم العسكري والاعجاب بهتلر . فأخذ كل نجاح تحرزه المانيا يقابل بالترحيب ، على حين كان يقابل كل بيان يصدر عن بريطانيا بالتحفظ وعدم الثقة . واصبح التعاون مع المانيا في بعض الاوساط العراقية وكأنه من المطاليب الوطنية والقومية .

وهكذا اصبح اكثر مايثير قلق الانكليز هو ان الغالبية في العراق اخذت تأمل فعلاً مساندة الالمان للقضايا العربية . وفي هذا الوسط فأن اية سياسة رسمية عراقية تدعو الى التعاون مع المانيا كان لابد ان تحظى بتأييد قاعدة شعبية واسعة . ومن هنا بدأ موقف الملك غازي بالغ الخطورة في التأثير على الاتجاه السياسي العام في العراق اذا مااتخذ موقفاً باتجاه التعاون مع الالمان ، ولهذا بدأت تحركاته ترصد بدقة .

فقد بعث الملك غازي بوفد من فتوة العراق ، مؤلف من ثلاثين شخصاً الى المانيا في ٢٩ آب ١٩٣٨ . وقد قابل هذا الوفد زعيم الرايخ (هتلر) . وكان لأخبار زيارة الوفد لالمانيا واستقبال هتلر صداها ، ليس في الصحافة العراقية حسب ، وانما في اذاعة الملك الخاصة في قصر الزهور التي اخذت تنقل رسائل وخطب وفد الفتوة العراقي واناشيد المجد الوطنية التي رددها من راديو برلين فتعيد بثها على المستمعين وتعكس من خلالها ذلك مظاهر التطور والتقدم الموجود في الحياة الالمانية .

لقد أوحى هذا التوجه للانكليز بأن اذاعة الملك اصبحت مظهراً من مظاهر الدعاية الالمانية ، واثارة نفرة العرب من الانكليز ، وتهديد مصالحهم من خلال مناصرتها لعرب فلسطين واثارتها للرأي العام الكويتي . وهكذا سبب نشاط الاذاعة كثير من القلق والانزعاج للانكليز .

اتجه الانكليز بعد ان فشلت محاولة اقناع الملك الى تحذيره من مغبة استمرار لهجة اذاعته ، كما اتجهوا الى الضغط على رئيس الوزراء جميل المدفعي من اجل السيطرة على الاذاعة . لكنهم وجدوه غير مستعد للقيام بذلك ، على اساس انه سيجعل من الملك ضحية مبدأ .

في اوائل ١٩٣٩ ، خلال وزارة نوري السعيد الثالثة ، اشتد استياء الانكليز من لهجة اذاعة الملك ، وخصوصا من حملة انتقادها لشيخ الكويت حيث شعروا بأن لهجة الاذاعة تجاه شيخ الكويت الذي تربطه صلة وثيقة بالانكليز أصبحت ضارة بصورة متزايدة ، ففكروا بضرورة مراقبة مراسلات الملك تحت تبرير :

«ان هذه المراسلات كانت تتضمن رسائل من المعجبين بالملك تداعب غروره وتستفزه وتزيد من عدم اتزانه وتشجيع لهجة اذاعته التي كان يشرف عليها شخصياً» .

ومهما تكن النتائج فأن نشاط اذاعة قصر الزهور قد اعطى انطباعاً للانكليز بأنها كانت ايذاناً باستعداد الملك غازي لتبني موقف مناوئ لهم خلال الحرب الوشيكة ، فظل ذلك مصدراً لقلقهم خصوصاً وانهم ربطوا بين نشاط الملك باعتباره «شابا يفيض وطنية وروحاً عسكرية» وبين نشاط الدبلوماسية الالمانية التي «لم تتورع من استغلال الروح الوطنية من اجل تحقيق اغراضها» ، حتى لقد ذهبت بعض الصحف البريطانية والفرنسية الى القول بأنه قد تم الاتفاق على مؤامرة مدبرة بين الملك غازي وبين بعثة المانية زعمت انه استدعاها لمناهضة مصالح بريطانيا وفرنسا في العراق والبلاد العربية . لهذا كله اصبح من رأي السفير البريطاني (بيترسون) في اذار ١٩٣٩ : «ان الملك غازي يجب ان يسيطر عليه او يخلع» !

* * *

اما مصرع الملك غازي .... وتفاصيل ذلك اليوم، فيرويها الاستاذ ناجي شوكت وزير الداخلية حينذاك - في مذكراته فيقول :

«بينما كنت مستغرقاً في نومي بعد منتصف اليوم الرابع من نيسان ١٩٣٩ ، ايقظتني رفيقتي قائلة : ان أحد مفوضي شرطة العلوية يود مقابلتي لأمر هام . فلما قابلته قال : ان المخفر تلق اشارة من قصر الزهور لتنقل اليكم رغبتهم في ضرورة الاتصال بهم ، لانهم طلبوكم على التلفون مراراً ولم يرد عليهم احد . فأتصلت بالقصر ، واذا بأحد المرافقين يقول : ان سيارة الملك غازي قد تدهورت واصيب الملك بجرح بليغ ، وان الوزراء كلهم في القصر وينتظرون حضوركم . فاستقليت السيارة في الحال وتوجهت الى قصر الزهور تواً ، واذا بي اجد الوزراء مجتمعين ومعهم السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان ، ورشيد عالي رئيس الديوان . وكان الاطباء قد اتموا فحوصهم ، وانتهوا من اعداد تقريرهم الطبي . فقصدت الغرفة التي سجّي فيها الملك ، الذي كان قضي نحبه ، وانتهى امره ، فقال لي نوري السعيد : يجب ان نصادق على التقرير ونعد بيان النعي . فقلت لنوري ولبقية الزملاء ان الأمر خطير ومهم جداً ، وان رئيس الاعيان ورئيس الديوان قد حضرا فلماذا لايدعى رئيس مجلس النواب ايضاً للحضور مع رؤساء الوزارات السابقين ، فيطلع الرؤساء على الحادث المفجع ، ويشهدوا مع الوزراء على التقرير الطبي ثم يذاع بلاغ النعي الرسمي ؟ ... فرد عليّ وزير المالية رستم حيدر قائلاً : ألاتعلم ان مولود مخلص ثمل الان ولايعي شيئاً وسوف لن نجني من حضوره غير الضجيج ؟ !

كان نوري السعيد مالكاً اعصابه ، ولكن علائم التوتر بادية عليه ، كما كانت علائم الارتياح بادية على وجه رشيد عالي ، وطه الهاشمي ، ورستم حيدر ، وقد رفض الجميع اقتراحي بوجوب دعوة مولود مخلص ورؤساء الوزراء السابقين .

منذ اللحظة التي تلقيت فيها نبأ الهاتف عن انقلاب سيارة الملك ، اخذت الوساوس تساورني فجاء كلام رستم حيدر وارتياح السادة يزيد في شكوكي . ولكني - وقد اصبحت وحيداً بينهم - قررت المضي معهم حتى اكتشفت الاسرار التي تحيط بالموقف ، فتقرر الاستماع الى افادات عبد الاله واخته زوجة الملك .

قالت الزوجة (عالية) بأن من عادة بعلها ان يذهب في كل مساء الى قصر الحارثية فيبق فيه حتى منتصف الليل ثم يعود لينام في الحال ، وفي هذه الليلة المشؤومة عاد مبكراً على خلاف عادته ، فما كاد يشرع في خلع ألبسته حتى رن جرس التلفون ، وبعد مكالمة قصيرة عاد فلبس ثيابه ليتوجه بسيارته الى الحارثية قائلاً : ان الشخص الذي كان ينتظره قد حضر الان ... وبعد برهة قصيرة جيّ به صريعاً.. يقولون : ان سيارته اصطدمت بالعمود الكهربائي فأصيب بجرح بليغ في رأسه .

وكانت افادة عبد الاله مطابقة لافادة اخته ، فاتخذ المجلس على الأثر المقررات الاصولية : كالموافقة على

اصدار البيان الرسمي بالنعي ، وتسمية فيصل ولي العهد ملكاً على العراق . وكيفية القيام بمراسيم التشيع والدفن .

ولكن تكوّن عندي شعور خفي بأن الوفاة لم تكن طبيعية ، وان الشعب سيكون لديه نفس الشعور . ولأجل ان لايحدث مايخل بالسكينة والامن العام – استصوبت نقل الجثمان في غسق الليل الى البلاط الملكي لبجرى التشيع منه الى المقبرة الملكية القريبة منه ، فلم ير الحاضرون مناصاً من اقراري على ذلك .

وبعد ان انفض الاجتماع وعاد الوزراء الى بيوتهم ، ذهبت مع طلوع الفجر الى موقع الحادثة لمشاهدته بنفسي . فرأيت السيارة مقلوبة ، بعد ان تدحرجت عند مرورها فوق القنطرة ، وان عمود الكهرباء منقض عليها . واثار الدماء مازالت عالقة به . مما يعني ان الحادث طبيعي» .

اما العقيد صلاح الدين الصباغ فيروي في مذكراته كيف تلقى نبأ مصرع الملك غازي . وماسمعه وشاهده في ذلك اليوم قائلاً :

«في الساعة الثانية من صباح يوم ٤ نيسان ١٩٣٩ ايقظتني من النوم دقات جرس الهاتف المتواصلة ، فسمعت طه الهاشمي يدعوني للحضور الى قصر الزهور فوراً .

فقلت : لكن سيارتي ليست جاهزة .

قال : سأرسل لك سيارتي .

أرتديت بزتي العسكرية وانا اضرب اخماساً باسداس : ترى ماذا جرى ؟ ان اعلنت العشائر الثورة فلماذا يحدثني الوزير من قصر الملك لا من وزارته ؟ اذن هل فاجأ الملك الوزارة بأمر يتعلق بضم امارة الكويت الى العراق ؟ ... وبعد عشرين دقيقة كنت في السيارة فلم ينبس سائقها ببنت شفة ، حتى وصلت القصر فرأيت المرافق الاقدم عبد الوهاب في اضطراب وشحوب والحراس والجنود في بكاء ونحيب . فسألته : ماالخبر؟ !

اجاب : لقد مات الملك ...سيارته صدمت عمود كهرباء قرب القصر .

قلت : وكيف يكون هذا ، انه غير ممكن ، أفصح ياعبد الوهاب ، لِمَ تركت الملك وحده ، وما هو أذن واجبك ؟ !

قال : ماحيلتي والملك لايصطحبني ولايستمع الى كلامي .

فلم اتمالك نفسي وبكيت غازي ، فهرع طه الهاشمي من داخل القصر ومسك ذراعي وقال :

– اهدأ ياصلاح ، لم أعهد فيك ضعف الاعصاب لهذا الحد ؟ !

– لكن الملك مات ...

– اجل ... والمقدر كائن .

على شمال مدخل القصر غرفة ، رأيت في وسطها الملك غازي جثة هامدة مسجاة وعليها غطاء ابيض ، وقد التفت حوله نساء العائلة يبكين . فلم اطق صبراً وخرجت من الغرفة مع المرافق الى غرفته حيث رأيت الامير زيد عم الفقيد وكان عابس الوجه ، والشريف حسين خاله ، وشريف شيخ يضرب الى الشقرة احسبه الشريف جميل وكان يبكي بكاءً مراً . واخرون لا اذكر اسماءهم ، ورأيت الدكتور صائب شوكت يحمل حقيبته ويودعنا مغادراً القصر ، واما عبد الاله فكان شاحب الوجه مضطرباً ، يمشي في الصالة المقابلة لباب القصر التي يصعد منها الى ديوان الملك .

قلت : انه أمر جلل لايصدق ...

فأجابني الامير زيد فوراً : ان غازي عنيد لايقبل النصح من أحد .

وسألت المرافق الاقدم عن رئيس اركان الجيش ، فأجابني بأنه في الديوان مع الوزراء وجلالة الملكة ، يقرون اعلان ملكية الطفل فيصل الثاني والوصاية على العرش . ثم سرد لي تفاصيل الحادث فقال :

– للملك غازي شغف عظيم باذاعته الخاصة الموجودة في دار ملاصقة للقصر ، وله في الجنوب دار اخرى

اقامها لاموره الخصوصية تصل اليها طريق معبدة ، ولقد حرّم علينا نحن المرافقين وعلى جميع الحرس والدوريات الاقتراب من تلك الدار .

وكم من مرة خالفت اوامره ووضعت على الدار من يحرسها فكان يعلم بالأمر فيطردهم ويلحقني منه غضب شديد . ومن عادة الملك ان يقضي هزيع ليله متردداً بين دار اذاعته وداره الخاصة . وقد جاء الملك الى دار الاذاعة ومكث فيها قليلاً ثم عاد الى داره الخاصة وهو يسوق سيارته بسرعة خاطفة ومعه عبد أسود ورجل اخر - قيل انه اخو العبد مستخدم في الشرطة - يجلسان في المقعد الخلفي ، ثم ماانقضت بضع دقائق حتى انطفأت انوار القصر فعلمنا باصطدام السيارة وبالكارثة .

- ومن اتاكم بالخبر؟ !

- العبد الأسود الذي كان يرافق الملك ، وقد كسرت يده. فأرسل الى المستشفى .

- وهل رأيته بأم عينك ياعبد الوهاب ؟ !

- لا .

وبعد نصف ساعة خرج طه الهاشمي من الاجتماع فأخبرني انه تقرر نقل الجثمان الى البلاط الملكي بالرصافة . وان مجلس الوزراء رشح الامير عبد الاله ليكون وصياً على العرش ، وان هذا الترشيح يقترن برغبة الملكة ايضا . وطلب مني ان اقوم باعداد مراسيم الدفن ، فقلت : ارى ان يؤجل الدفن ثلاثة ايام لانه غير ممكن اليوم .

قال : سنرى ...

غادرت قصر الزهور . ومررت على دار فهمي سعيد ونقلت اليه الخبر، فأجاب بدون اكتراث : الخير فيما اختاره الله .

قلت : لكن حسب غازي نزعته العربية ومقته للمستعمرين .

ثم اسرعت الى دار قائد الفرقة الاولى امين العمري فأطلعته تفاصيل الحادث ورجوت منه ان يقود مراسيم الدفن التي سوف تشترك فيها كل القطعات المرابطة في العاصمة ، وتركته وقائد الفرقة الثالثة اسماعيل نامق ، كما طلبت من آمر الخيالة ابراهيم الراوي ومن مدير الادارة عبد الرزاق حسين مراجعة قائد الفرقة الاولى في داره فوراً ، ثم عدت الى قصر الزهور فرافقت جثمان غازي الى البلاط الملكي قبل بزوغ الفجر بنصف ساعة ماراً بشارع الرشيد ، وكان خالياً من السابلة تتبعه سيارات الاقارب والوزراء والاخرين .

وفي الساعة التاسعة صباحاً دوت المدافع معلنة موت الملك ، وسرعان ماانتشر الخبر في انحاء العراق ، فتجمعت مواكب الشعب وقرعت طبولها وشق صراخها عنان السماء ، وعلت اصواتٌ بسقوط انكلترا الغادرة والخائن نوري بن سعيد قتلة غازي وابيه فيصل . وتدفقت الجموع على ساحة رئاسة الوزراء، بينما كنت ومدير الادارة العقيد عبد الرزاق حسين ومتصرف بغداد ومدير الشرطة العام مجتمعين في غرفة وزير الداخلية لنعد الخطوط الرئيسية لتسير على ضوئها الدوائر التي ستقوم بمراسم الدفن وتقبل التعازي . وكان وزير الداخلية ناجي شوكت مضطرباً كثير التشاؤم ، فقال وكان مصيباً في رأيه : لقد قررت ان يجري الدفن غداً وسأخبر مجلس الوزراء بذلك لأن وضع البلد لايحتمل تأجيل الدفن كما تقترح ياأخي صلاح الدين ، وان اخشى العاقبة والاضطرابات ، كما ان مالية البلاد لاتتحمل انفاق الاموال الطائلة على غرار مارأينا في تركيا (عند تشييع جثمان مصطفى كمال اتاتورك). لكني مع ذلك اوافق على فكرتك بالسماح للجماهير ان تستعرض جثمان الملك وتنظم المواكب مثل تركيا ، لعل هذا يهدي من هياج الشعب كما تقول .

ثم اقترحت ابقاء السيارة وكل ماله علاقة بالحادث بالشكل الذي كان عليه ، وان يسمح للشعب بزيارة محل الاصطدام ، فوافق وزير الداخلية وأصدر أمره للشرطة بذلك .

وفي الساعة العاشرة زحفت الجموع الغفيرة الى البلاط الملكي في مواكب منتظمة لتودع غازي ملكها المحبوب . وكان جثمان غازي مسجى في ساحة البلاط المجللة بالسواد ، يلفه العلم العراقي وتغطيه اكاليل الزهور ، واحاطت به نصف دائرة من الحرس تتراوح مراتبهم بين الجندي والزعيم وقفوا خاشعين منكبين على اعقاب اسلحتهم . وقد بكى هذا المشهد المؤثر ، الصغير والكبير ، خاصة مواكب النساء .

وفي الخامس من نيسان عام ١٩٣٩ حلقت الطائرات العراقية في سماء العاصمة ترفرف على اجنحتها شارات الحزن السوداء ، واخترقت صفوف الجيش عربة مدفع تسير الهوينا حاملة جثمان غازي الى المقبرة الملكية بالاعظمية . ونفخ الجنود ابواقهم ، واطلقوا بنادقهم ، وقصفوا مدافعهم تحية وداع لغازي وهو ينام في مثواه الابدي ، ثم انسحبت الجموع رويداً وهي تبكي الشباب الذاوي ، كما انسحب نوري الى داره بقارب نهري مثلما جاء خشية ان يفتك به الشعب . واقيمت التعازي في البلاط الملكي ثلاثة ايام ترأسها كبير العائلة عبد الله امير شرق الاردن .

وكان الاستاذ سليم الديملاني حاكم (قاضي) تحقيق الكرخ قد اجرى الكشف على محل الحادث ، وكتب التقرير الأتي :

«بناء على ماجاء باخبار معاون مدير شرطة الكرخ السيد عبد الرزاق المتضمن اصطدام سيارة صاحب الجلالة الملك المعظم بعمود كهرباء بين قصر الزهور وقصر الحارثية وذلك بينما كان يسوقها جلالته وكان فيها كل من الخادم الخاص لجلالته المدعو عبد سعيد والموظف علي عبد الله ، وعلى اثر الاصطدام وفاته . فقد حضرت وحاكم تحقيق الرصافة ومعاون مدير شرطة المنطقة محل الحادثة لاجراء الكشف والتحقيق المحلي . وقد اتضح من الكشف مايلي :

١ - شاهدنا سيارة جديدة بدون رقم طراز ١٩٣٩ من نوع بيوك محطمة وواقفة على دواليبها الاربعة وكانت جبهتها الى الجنوب من قصر الحارثية وانها متكأة من الأمام على الأشجار ، وكانت عدد من اغصان تلك الأشجار مكسورة تحت الدواليب . اما الأشجار نفسها كانت مائلة الى الجهة الجنوبية وذلك من ثقل السيارة المتكأة عليها مع العلم ان تلك السيارة كانت خارجة عن الشارع المبلط الى الجهة الغربية .

٢ - شاهدنا عمود كهربائي (شيلمان حديدي) ذات ست عقد طولها عشرون قدماً منحني وكان قعرها اسمنت بارتفاع اربعة اقدام وهو مقلوع من محله ومطروح عن حفرته على بعد عشرة اقدام ، وكان رأسه موازي الى دواليب السيارة للجهة اليمنى . اما قعره فكان على حافة الشارع المبلط وملتوية عليه شجرة ويلاحظ فيه اثر اصطدام شديد بدرجة سبب انخلاعه وقلعه من محله وسقوطه على بعد عشرة اقدام من حفرته .

٣ - شاهدنا ساقية عمقها ثلاثة اقدام وعرضها قدمين ونصف تخترق الشارع المبلط عرضاً ، وان هذه الساقية كانت بين حفرة العمود الكهربائي والسيارة المحطمة . فيظهر ان السيارة حسب اتجاهها ومن اثر دواليبها المتروكة في المحل كانت آتية من قصر الزهور وتقصد الحارثية ولكنها بعد ان اجتازت سكة القطار الكائنة بين القصرين انحرفت اتجاهها الى الجهة اليمنى عن الطريق وسارت خمسة عشر يارد بصورة منحرفة حتى اصطدمت بعمود الكهربائي ومن ثم سقطت في الساقية ولما خرجت منها عارضتها الاشجار الموجودة امامها فاوقفتها في محلها وان العمود الكهربائي من شدة الصدمة عابه تخلخل وسقط على السيارة وسائقها من الجهة الخلفية وليس من الجهة الامامية .

٤ - لدى ذرع المسافة الكائنة بين سكة القطار والعمود الكهربائي ظهرت انها خمسة عشر يارد ، ومن العمود الكهربائي حتى الساقية يارد واحد ، ومنها الى السيارة اثنى عشر يارد ضمن هذه المسافات القليلة ووجود منعطف بشكل منحني بسيط بين شارع قصر الزهور المؤدي الى سكة القطار ومنها الى شارع قصر الحارثية يظهر ان السيارة كانت اتية بسرعة فائقة وبدرجة تعذر على سائقها تغيير اتجاه سيرها والمحافظة



هيئة التحقيق تعاين محل الحادث والسيارة!

على توازنها حتى اخذت بالانحراف بحيث خرجت من الشارع واصطدمت بالعمود الكهربائي ومن ثم قفزت في الساقية ومنها الى الاشجار الكثيفة التي عارضتها، فأن هذه العوارض كلها تدل على ان السيارة كانت تسير بسرعة اكثر من اللازم حيث ان الاصطدام بعمود الكهرباء لم يكف لايقاف سرعة السيارة في محلها بل تدفعه الى السقوط في الساقية ومنها الى وسط الاشجار الكثيفة.

٥ - لدى الكشف على السيارة شاهدنا الزجاج الأمامي الكبير للسيارة محطمة بحيث شوهد ذرات كثيرة من الزجاج المذكور في الحوض الأمامي وعلى جانب السيارة ويلاحظ بقع دموية كثيرة على الزجاج وفي الحوض الامامي وعلى السكان وفي الجهتين اليمنى واليسرى والجهة الخلفية من محل جلوس السائق. وقد شاهدنا بقع دموية في الحوض الخلفي وعلى مؤخرة السيارة مع قليل من شعر الرأس الملوث بالدماء وقليل من المخ. شاهدنا قطعتين من عظم الجمجمة ملوثة بالدم في الحوض الامامي في الجهة اليمنى من محل جلوس السائق، ويلاحظ ان مسند الصعود (الجاملغ) للسيارة للجهة اليسرى كان ملقى وراء السيارة ويبعد عنها ياردات، وشاهدنا انحناء مع تحطم في غطاء الماكنة في الجهة اليمنى.

٦ - وجدنا رأس المصباح والفناجين التي تربط بها الاسلاك الكهربائية محطمة فعثر على بعض الفناجين المكسورة في الحوض الأمامي تحت اقدام سائق السيارة والبعض منها كانت منتشرة في الحوض الخلفي. وقد شاهدنا المظلة الامامية اليسرى التي تكون عادة امام السائق وفوق الزجاجة ملتفة على رأس العمود الكهربائي، وقد عثرنا بالقرب من السيارة المحطمة على ساعة يدوية صغيرة مستطيلة الشكل من ماركة ليبازة مصنوعة في سويسرا وكانت بدون زجاجة وانها مرقمة برقم ٣٣ بحروف بقعر غطائها التحتاني المعدني وفيها سير جلد أسود مقلوع من محله.

لدى التحري حول السيارة شاهدنا بقع دموية منتشرة على الشارع المؤدي الى قصر الحارثية وذلك من محل وقوف السيارة، وان هذه البقع الدموية تنتهي من باب قصر الحارثية، ويستدل من هذه البقع الدموية بان جلالته بعد ان اصيب بصدمة العمود الكهربائي نقل من المحل المذكور الى قصر الحارثية. مع العلم ان الشارع المذكور عرضه لايتجاوز الخمسة ياردات وتوجد اشجار كثيرة وعواميد كهربائية على ضفتي الشارع المذكور، ولم نشاهد اكثر مما ذكر اعلاه في محل الحادثة وختم الكشف ووقع عليه من قبلنا.

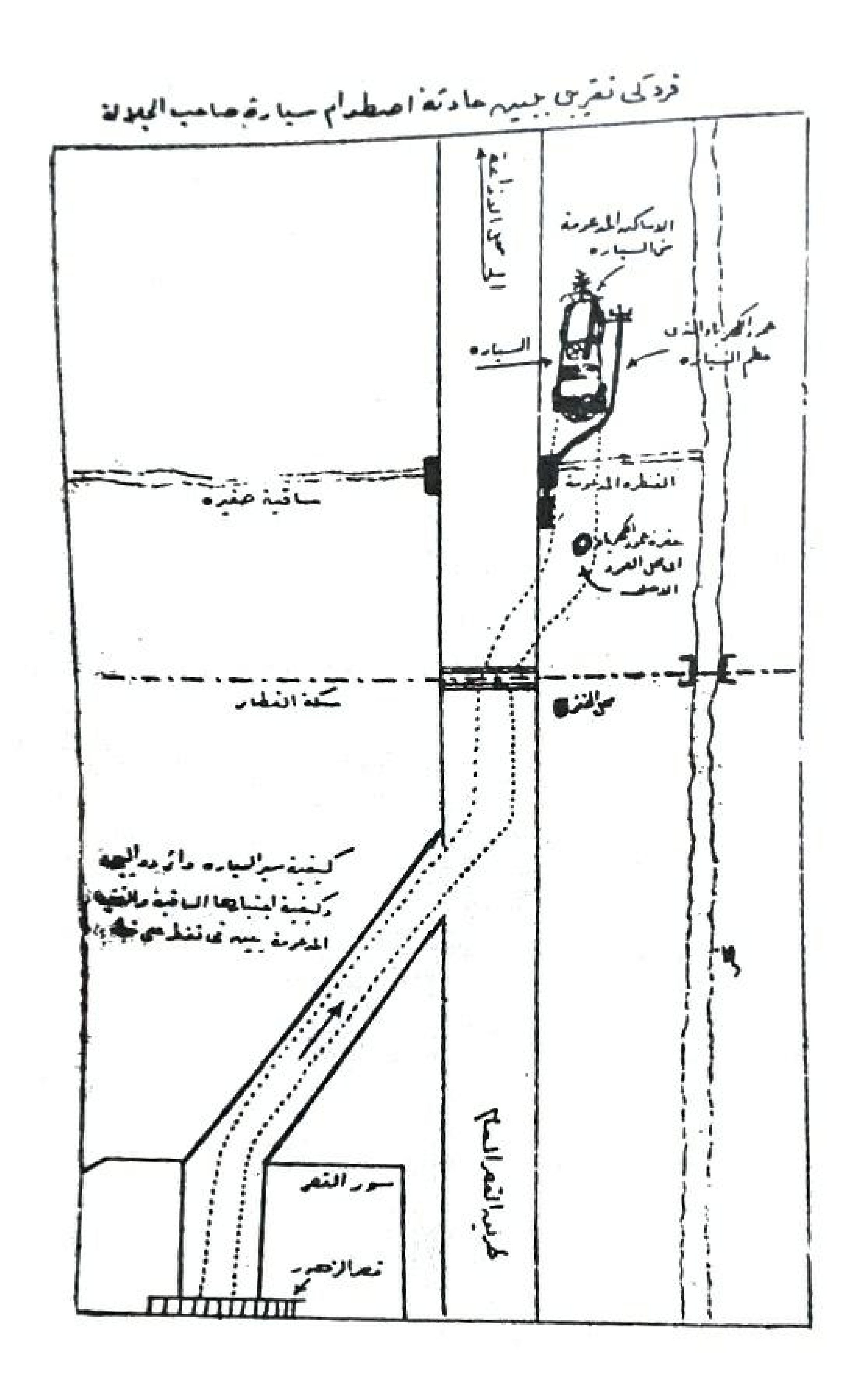
حاكم تحقيق الرصافة　　حاكم تحقيق الكرخ　　محقق الكرخ　　المحقق الخفر　　مدير الشرطة العام

محقق خفر الكرخ.

وكان المعاون احسان الربيعي آمر وحدة السيارات المسلحة قد رفع تقريره بعد فحصه السيارة المحطمة، وقد حفظ التقرير في اضبارة القضية، وفيما يلي نصه:

التقرير الآلي الخاص بفحص سيارة صاحب الجلالة المصطدمة.

بالنظر لما يستبان من القروكي (مخطط الحادث) والتصاوير الفوتوغرافية المرفقة وعددها (٧) ان سيارة البيوك موديل / ١٩٣٩ العائدة للبلاط الملكي العامر قد خرجت من باب حديقة قصر الزهور المؤدية الى طريق محل الاذاعة. فلسير السيارة بسرعة زائدة جداً وانعطاف الطريق الى جهة ربع اليمين فأن الشخص الذي كان يسوقها لم يتمكن او لم يجد الوقت الكافي لادارتها بسرعة وجعلها تسير على الطريق المبلط خوفاً من انقلابها حسب مانعتقد او ربما لعدم تمييزه الطريق بصورة جيدة فأنها صارت تسير على الجهة اليمين من الطريق الأصلي اي بخارجه. وبعد مسيرها بهذه السرعة الزائدة مقدار (١٥) متراً بعد منتصف الطريق المذكور فأنها اصطدمت بعمود الكهرباء الموجود على الطريق. فهناك سرعة السيارة الهائل ونقلتها المستحصلة من تلك السرعة جعلت عمود الكهرباء المذكور ينقلع من الأرض وينحني بصورة الاستيكية على السيارة ويحطم رأس سائقها الذي لابد وان توفي في الحال. لم تقف السيارة الاتية بسرعة هائلة عند هذا الحد بل بقيت تسير من تلقاء نفسها



مخطط الحادث الذي رسمه آمر وحدة السيارات.

حتى اصطدمت مرة ثانية بحافة قنطرة ماء صغيرة واجتازت الساقية المنفرجة الاطراف البالغة من العمق المتر الواحد تقريباً وبعد ان كسرت عدة اشجار صغيرة من التي هي موجودة على جوانب الطريق قد فترت قوتها ووقفت بعد ان اتكت بشجرة اخرى .

ولم نجد في ماكنة السيارة ولابريكاتها ولافي السكان ولاقي اقسامها الأخرى اي خلل يؤدي الى انحراف السيارة المذكورة واصطدامها بالصورة المارة اعلاه الا الاحتمال المبين وهو عدم مشاهدة الطريق من قبل السائق وسيره بسرعة فوق العادة جعل ان يقع هذا الاصطدام .

كما وشوهد في المقعد الأمامي بقعة دم كبيرة وشظايا جمجمة الرأس وذرات مخ كثيرة مبعثرة على اطراف السيارة فهذا مما يدل على عظم السرعة التي كانت تسير عليها هذه السيارة وشدة الريح الحاصلة من جراء تلك السرعة جعل المخ ونقط الدم تتبعثر على الأطراف الخلفية من السيارة .

٤ / ٤ /١٩٣٩ في الساعة ٨٠٠

عضو البراد وديع يعقوب　　عضو البراد محمود احمد　　المعاون آمر وحدة السيارات المسلحة

احسان الربيعي

وقد قرر حاكم تحقيق الكرخ - بعد اجراء الكشف على مكان الحادث والاطلاع على التقرير الآلي بفحص سيارة الملك - حفظ الاوراق التحقيقية واعتبار الحادثة قضاء وقدراً - وفيما يلي نصه قراره الصادر في ٤ / ٤ / ١٩٣٩ :

بناء على اخبار شرطة الكرخ عن حادث اصطدام سيارة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم غازي الاول بعمود الكهرباء الواقع بين قصري الزهور والحارثية التي أدت بحياة جلالته وموته من جراء الصدمة المذكورة . لقد حضرت محل الحادث واجريت التحقيق في هذه القضية فاتضح من شهادات الشهود عبد بن سعيد الخادم الخاص لجلالته وعلي بن عبد الله ملاحظ اللاسلكي اللذان كان راكبين في نفس السيارة حين الاصطدام ، ومن شهادات ياسين بن سلطان ومحسن بن خلف اللذان حضرا حال حدوث القضية ونقلا جثة جلالته من السيارة الى قصر الحارثية بأن جلالته كان قد ركب السيارة من قصر الزهور حوالي الساعة الحادية عشر زوالية بعد الظهر من يوم ٣ / ٤ / ١٩٣٩ قاصداً الى قصر الحارثية وقد ركب الشاهدين في المقاعد الخلفية وكان جلالته يقود السيارة بنفسه بسرعة زائدة ولما اجتازت منعطف سكة القطار الواقع بين القصرين اختلت موازنتها من سرعة السير وانحرفت نحو اليمين خارج الشارع المبلط وبذلك اصبحت باراضي وعرة وفيها الاشجار الكثيفة والسواقي وعواميد الكهرباء المرتكزة هناك فأصطدمت السيارة بعمود كهربائي بشدة قبل ان يتمكن جلالته التخلص من هذه الكارثة وقد سببت الصدمة قلع العمود المذكور وسقوطه على رأس صاحب الجلالة مما ادى الى كسر الجمجمة وانتشار الشظايا العظمية والمخ وبعد نقله بواسطة الشهود الى قصر الحارثية بساعة تقريباً فاضت روحه وتوفي متأثراً من الأصابة وقد تأيد ذلك بالتقرير الطبي الصادر عن الهيئة الطبية ومن تقرير الخبراء الفنيين والشهادات الانفة المذكورة ، فعليه وبالنظر الى ماورد اعلاه وبعد درس القضية من كافة نواحيها بكل دقة فأن هذه القضية حدثت قضاء وقدراً ، فقررت غلقها وحفظ الاوراق التحقيقية لعدم تحقق جرم جزائي فيها .

صورة الى نائب المدعي العام لواء بغداد للعلم .

صورة الى نائب مدير شرطة لواء بغداد للعلم .　　حاكم تحقيق الكرخ

وقد ناقش الاستاذ الباحث عبد الجبار العمر في مقال مطول له نشر في مجلة (افاق عربية) الكشفين اللذين قام بهما رجلان من كبار المسؤولين يومئذ هما : ناجي شوكت وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء ، وصلاح الدين الصباغ معاون رئيس اركان الجيش والمسؤول الاعلى عن الاستخبارات العسكرية .... وقد دون كل

واحد منها كشفه في مذكراته - كما مرَّ بنا سابقا - مع ما عنّ له من ملاحظات .

يقول الاستاذ العمر : على الرغم من انهما يتفقان على ان الموضوع امر دبر بليل ، وكيدة كادها نوري السعيد وعبد الاله والمخابرات الانكليزية الا انهما يختلفان اختلافاً جذرياً حول الاسلوب الذي تمت به المؤامرة . الى الحد الذي لابد من اتهام احدهما بتضليل القارئ ، وطمس المعالم الحقيقية للموضوع ، وذلك لمكانتهما من المسؤلية المباشرة عن مثل تلك الحوادث . ولو ان اثنين غيرهما ، اختلفا اختلافهما ، لحملنا ذلك على ما يمكن ان يؤدي اليه تباين الرأي والاجتهاد من تعاكس في وجهات النظر . اما وانهما هما من المكانة والمسؤولية ، فلامجال للجهل ، ولا للرأي في مثل هذا الحال . ومهما يكن .... فناجي شوكت يذهب الى ان حادث السيارة حقيقي ، واصطدامها بعمود الكهرباء واقعي ، وان العمود اياه هو الذي اودى بحياة الملك ، وعلى هذا فلا مجال للافتراض بأن الملك قتل في مكان اخر ، ثم حشرت جثته خلف مقود السيارة ، وأعدّ الديكور الملائم لكي يبدو الحادث قضاء وقدرا . ولا الافتراض بأن احداً من اصحابه كان يجلس خلف مقعده وهو يقود سيارته ، وضربه غدراً على رأسه بألة راضة . وعندها فقد السائق السيطرة على مقود سيارته ، فأندفعت السيارة تضرب - بما تبقى من سرعتها - في الطريق خبط عشواء ، تعبر السواقي ، وتصطدم بالاعمدة ، وتسحق الشجيرات ، حتى استقرت حيث استقرت . لامجال لافتراض كل ذلك على رأي ناجي شوكت» ! !

وبعد مناقشة مستفيضة لما أورده ناجي شوكت في مذكراته مفنداً اياها بالوقائع وبالمنطق ، يعرج الاستاذ العمر على ماذكره صلاح الدين الصباغ ، هو الأخر ، في مذكراته عن ذلك الحادث ويناقشه مبيناً الخلاف الحاصل بين ما جاء به الرجلان من رواية للحدث .

ثم يناقش اخيراً الكشوفات الرسمية ويبدي ملاحظاته عليها فيقول :

«اما الشيئ الغامض في الكشف ، فهو الذي ورد في الفقرة الرابعة منه ... (وقد عثرنا بالقرب من السيارة المحطمة على ساعة يدوية صغيرة مستطيلة الشكل من ماركة ليبازة ، مصنوعة في سويسرا . وكانت بدون زجاجة ، وانها مرقمة برقم ٣٣ بحروف في قعر غطائها التحتاني المعدني ، وبها سير جلد اسود ، احدهما مقلوع من محله) وكان من الواجب ايضاح : في اي جهة من جوانب السيارة وجدت هذه الساعة ، وكذلك تحديد عائديتها لأي واحد من الركاب الثلاثة . وهل يتيسر للاصطدام يصيب الرأس ان ينتزع ساعة من يد صاحبها ، بعد ان يقلع جانباً من سيرها الجلدي ، ويرميها خارج السيارة . وأية جهة من السير كانت المقتلعة ، وما هو مصير زجاجة الساعة ، وهل فكر المحقق في التفتيش عن نثار زجاجها داخل السيارة ، وهل يدل عدم وجود الزجاجة ، لاداخل السيارة ولاخارجها على شيئ ؟ ! وهل هناك آثار على اليد التي خلعت منها الساعة؟

٢ - جاء في التقرير الآني : «وبعد مسيرها بهذه السرعة الزائدة مقدار (١٥) متراً ، بعد منعطف الطريق المذكور ، فأنها اصطدمت بعمود كهرباء) وجاء في الفقرة من الكشف التحقيقي (لدى ذرع المسافة الكائنة بين سكة القطار والعمود الكهربائي ظهرت انها خمسة عشر ياردة) . اذا كان المقصود بالمنعطف ربع اليمين - التقاء شارع قصر الزهور بالشارع العام - فأن المسافة تكون اكثر من خمسة عشر متراً . واذا كان المقصود بالمنعطف هو نقطة جنوح السيارة خارج الشارع العام ، بعد السكة الحديد فالمسافة تكون اقل من خمسة عشر متراً - وذلك بالاستناد الى قياس التقرير الآلي والتخطيط المرفق . وفي هذه الحال فأن احد القياسين - الكشف او التقرير الآلي - غير صحيح ...

وختم الاستاذ العمر مقاله هذا المطول قائلاً : «واخيراً فقد سرنا بالقاريء طويلاً فيمتاهات هذه القضية الغامضة . ولسنا نزعم اننا قد كشفنا عن جميع مجاهلها والتواءاتها وزواياها ، فهناك ثغرات كثيرة بقيت دون ان نستطيع سدها ، كما ان هناك فراغات لم نقدر على ملئها» .



مقود السيارة وكسر في الزجاجة الامامية من جهة اليمين!!.. وبقع من الدم على المقعد الخلفي!!

اما الدكتور فاروق صالح العمر – الاستاذ بجامعة البصرة ، فيذكر في مقال له نشره في (افاق عربية) تحت عنوان «حادث مقتل الملك غازي في ضوء الوثائق البريطانية» ان حادثة مقتل الملك غازي قد دفعته الى الاستقصاء للوصول الى قناعة ترضي الناحية التاريخية في الكتابة ، فيقول : «وتعمدت البحث في الموضوع منذ سنة ١٩٣٧ في ملفات الوثائق البريطانية ، واطلعت على وثائق كثيرة منها مايتعلق باذاعة (قصر الزهور) لأنه كان في اعتقادي انه المنفذ الذي يمكن الوصول الى الحقيقة في حالة ما اذا كانت النية توجيه الأتهام الى بريطانية بأنها وراء العملية ، خاصة وان بريطانية كانت تعتبر هذه الأذاعة موجهة ضدها وضد مطامعها في المنطقة ، اضافة الى ماكانت تؤكد عليه الأذاعة في الدعوة القومية والوحدة العربية ، وكان الملك غازي هو الذي يدير هذه الأذاعة ويوجهها الى العراقيين والى اهالي الكويت وكذلك سوريا ، ومن خلالها – اي الأذاعة – حصل الملك غازي على شعبية ظهرت ملامحها عند مقتله وخروج الشعب العراقي بكامله يبكيه من الشمال الى الجنوب .

ووجدت ان القضايا المطروحة في هذه الوثائق هي نفسها الموجودة في الكتب وملفات الوثائق العراقية ، ووجدت الخرائط نفسها المرسومة حول الحادثة ، ويئست من ان اجد شيئاً مثيراً او دليلاً على ارتكاب جريمة قتل ... انما من خلال قراءتي اطلعت على اراء الساسة البريطانيين في الملك غازي ، وكذلك رأي السفير البريطاني في بغداد ..... وكانت هذه الاراء تلتقي في عدم الاتفاق مع الملك غازي في سياسته ، وكانوا دائمي الشكوى من تصرفاته وتطلعاته السياسية ، وذلك لأن تصرفاته الخاصة التي كانوا يذكرونها لاتهم بريطانيا ابداً لأن الاستجابة المضادة لها تؤثر في الوضع الداخلي وهذا شئ يخدم سياستها العامة» .

وبعد ان يسرد الدكتور العمر ماجاء في بعض الوثائق البريطانية من اراء في الملك غازي ، يجيب على السؤال الذي طرحه : «ماذا نخرج من كل هذا العرض للموضوع؟» قائلاً : «لااستطيع ان اقول ان غازي قد قتل .... وكذلك لااستطيع أن اقول انه لم يقتل .... غير اني مع الأحتمال الأخير.... اي انه لم يقتل .... وانما كانت لتصرفاته الخاصة أثر في ذلك ..... فالمعروف عن غازي انه كان مدمناً لايكاد يفارق الكأس ، وانه كان مولعاً بقيادة السيارات بسرعة فائقة ، ومولعاً كذلك بسباق السيارات ... فأذن كل هذه مجتمعة تجعل من موضوع الحادثة شيئا بديهياً .

فالسرعة في القيادة + فقدان الوعي ... تؤدي حتماً الى التصادم واحتمال الموت نتيجة لذلك .

ولكن من الممكن ان نضيف انه اذا كان هناك تخطيط لأنهاء غازي فأن احتمال التخريب المتعمد بأجهزة السيارة يمكن ان يكمل العملية التي تبدأ بالسرعة + فقدان الوعي + وجود تخريب آلي بالسيارة.

ان غازي هو الذي اعطى الاشارة لأنهائه كلياً بمجمل اسباب : –

اولاً – تطلعاته في السياسة الخارجية متعمداً الأسلوب الدعائي فقط .

ثانياً – تصرفاته الداخلية الخاصة ، والخاصة جداً ...

ثالثاً – مغامراته في سباق السيارات وقيادة الطائرات ..

ويقول الدكتور فاضل حسين في رسالته الجامعية «سقوط النظام الملكي في العراق» ان احد المتصلين به من كبار ضباط الشرطة قال له : «ان نوري السعيد أوعز الى ضابط الشرطة عبد الرزاق العسكري – احد اقارب جعفر العسكري – بتنفيذ خطة الاغتيال – اغتيال غازي -- وكان مدير الشرطة العام حينذاك هاشم العلوي . وقد عرف بأغتيال الملك غازي وبينما كان مسافراً الى سورية بعد ذلك ، قيل انه انتحر بعد اداء الصلاة بسبب تأنيب الضمير . وكان معروفا بتدينه . وربما اغتيل للتخلص منه لأنه اطلّع على جريمة اغتيال الملك ، بعد ثلاثة اشهر من مصرع الملك .

وتحدث حكمة سليمان – من رؤساء الوزراء السابقين – الى المؤرخ الاستاذ الحسني قائلاً : «بينما كنت في

السجن في اواخر شهر اذار ١٩٣٩ اذ جاءني سجانان ونقلا اليّ حديثاً افضى به اليهما السجين في قضيتنا حلمي عبد الكريم ، وكان نص حديثه : ماذا عملنا حتى جيء بنا الى هنا ؟ انتظروا اسبوعاً فسيقتل الملك غازي حتماً . فقلت للسجانين : الرجل يهذي فلاتصدقا هذيانه .... ولكنهما عادا اليّ بعد خمسة ايام لينقلا خبر مصرع الملك» .

وروى لنا الاستاذ خليل الخطيب – وهو حاكم سابق – انه في مطلع شهر اذار ١٩٣٩ كان يزور ابن خالته عبد المجيد توفيق في مسكنه في (خربنده) بالكرادة الشرقية . وفي حوالي الساعة التاسعة مساء سمع صوتاً عاليا وصراخاً صادراً من الدار المقابلة ، ثم انفتح بابها ورمي منها شخص – كان على مايبدو سكراناً – واخذ هذا بالصياح قائلاً : «ولك ابراهيم تريد تسوي مؤامرة على الملك ، وتريدون تقتلوه» وكرر ذلك عدة مرات . وعلى اثر ذلك الصياح فتحت باب وخرج بعض الأشخاص وكتموا صوته وسحبوه الى الداخل . وعندما استفسرت من ابن خالتي عن هذا الموضوع . اعلمني بأن الدار المقابلة لهم تعود الى الفنانة مديحة سعيد ، وهي ممثلة في فرقة حقي الشبلي . وان الذي كان يصرخ اخاها مدحت ...

وفي اليوم الثاني – الحديث مازال للاستاذ الخطيب – حررت رسالة الى الملك غازي شرحت له ماشاهدته وسمعته ....

وبعد اقل من شهر صرع الملك غازي» .

وتذكر الدكتورة رجاء حسين حسني الخطاب في كتابها «المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي» ان هذا الموضوع بقي لغزاً من ألغاز تاريخ العراق الحديث ، ومازالت الكتابات تحوم حول القضية بأفكار واستنتاجات عامة لاتدعمها الوثائق ، غير ان قاسمها المشترك عدم ثقتها بالبيان الرسمي والتفاصيل التي تضمنها . وقد قدر لي ان التقي بالعقيد الطيار السيد حفظي عزيز الذي كان الطيار الخاص للملك غازي وقد تمكن من التقاط صور شخصية للسيارة قبل ان تصدر الحكومة امر بمنع الاقتراب منها وسجلت له الحديث التالي :

«يتضح من صوري ان الملك غازي لم يمت من سقوط عمود الكهرباء على رأسه بل مات من الضربة التي وقعت على رأسه من الخلف كما سنرى ونتفحص :

١ – ان عمود الكهرباء الممد الى جانب السيارة نظيف ولايدل عليه ابداً انه قد اقتلع من الأرض ، فلا نجد حفرته ولامايدل على سقوطه ، كما ان رأس هذا العمود خال من الاسلاك التي يفترض ان تكون مربوطة به .

٢ – اننا لو نعود الى قوانين الروافع ونتذكر قانون القوة والمقاومة ، ومحور الارتكاز لما رأينا مثل هذا الأعوجاج الحاصل في عمود الكهرباء بعد سقوطه . ويمكننا تفسير هذا بواسطة مهندس .

٣ – ان الملك غازي كان يسوق سيارته وهو في اليسار ، وان اثار سقوط العمود الكهربائي وقع على الزجاجة الأمامية من جهة اليمين كما ترى في الصورة ، فكيف نعلل ذلك ؟

٤ – اذا كان اصطدام السيارة بالعمود قد وقع من جهتها اليمنى . فما تلك الآثار الواقعة على السيارة من جهتها اليسرى» .

يقول عبد الوهاب عبد اللطيف الذي كان المرافق الاقدم في القصر الملكي انذاك من حديث له مع الدكتور لطفي جعفر فرج : «لقد كنت نائماً في داري حين استدعيت هاتفياً من قبل المرافق الخفر في قصر الزهور ، وبعد وصولي عرفت من الملكة عالية بأن جلالة الملك كان ينتظر في قصر الزهور وصول آلة لتصليح خلل في جهاز الاذاعة ، وبعد ان أخبر بواسطة التلفون بوصول الشخص الذي يحمل تلك الآلة الى قصر الحارثية غادر قصر الزهور ، ثم سمعوا بوقوع الحادث» .

اما سامي عبد القادر مرافق الخفر انذاك فيذكر في حديثه قائلاً : «كان من عادة الملك غازي انه اذا قال لي «تصبح على خير» فمعنى ذلك انه اذن لي بالانصراف الى النوم . وفي تلك الليلة ذهبت لأنام في حوالي

الساعة العاشرة . وبعد ساعة تقريباً رن جرس التلفون وسمعت صوتاً يناديني :

- أسرع .... سيدنا في خطر !

وصلت مكان الحادث وحملنا الملك الى قصر الحارثية . وكنت اسمع تنفسه الا انه لايستطيع الكلام . من وضعه راودني شك بأن الخادم قد ضربه على رأسه من الخلف . وقد حاولت تهديد الخادم وقلت له :

- سأقتلك ان لم تخبرني بالحقيقة !

الا انني لم استطع ان احصل منه على اجابة . انا لم أصدق بأن السرعة كانت السبب في وقوع الحادث . في عصر اليوم نفسه كنت قد سألت جلالته ، وانا معه في السيارة نفسها :

- ليس من عادتك ياسيدي ان تمشي بسرعة ثلاثين كيلومتراً ؟ !

لقد كان ملماً بميكانيكية السيارات ، فأجابني :

- كما تعرف ياسامي لقد دشنتها اليوم ولايجوز ان امشي بها بأكثر من هذه السرعة الأن ...» ! !

اما الدكتور صائب شوكت - الذي كان من الأطباء الذين استدعوا لفحص الملك فبيَّن قائلاً : «وصلت الى قصر الحارثية ورأيت الملكة عالية وعبد الاله وبعض الوزراء وبعض افراد الأسرة المالكة وعدداً من المرافقين والخدم . فبدأت بفحص الملك الذي كان فاقد الوعي ، واذا بيدي تغور في مؤخرة رأسه . وعندما سألت عن رأيي . اخبرتهم بأنه من الواضح انه مضروب بـ (هيم) من الخلف ، أدى الى كسر الجمجمة وتمزق المخ . وانه سوف لايعيش اكثر من دقائق معدودة . وقد علمت من الملكة عالية انها لاتعرف اكثر من ان (صباح بن نوري السعيد) طلبه بواسطة التلفون فترك قصر الزهور متوجهاً الى قصر الحارثية . اما الأمير عبد الاله فقد حاول ان يقنعني بأن اشهد ان الملك غازي فارق الحياة بعد ان أوصى له بأن يكون وصياً على ولده من بعده . فرفضت ذلك ، فقال لي :

- لاحاجة اليك ، فهناك راجحة (شقيقة الملك الوسطى).

ويشير طبيب الملك غازي الخاص (سندرسن) ايضا الى ان رستم حيدر كان قد طلب منه بعد عشرين دقيقة من وفاة الملك ، بأن يعلن ان الملك قبل وفاته قد عبّر عن رغبته بأن يتولى عبد الاله السلطة كوصي على العرش ، وانه رفض ذلك على اعتبار : «ان الملك لم يستعيد وعيه ، وحتى اذا مالرتكبت جريمة مثل هذا الادعاء الكاذب فلابد من ان يكون هناك الكثير من المستعدين لتكذيبه» .

يقول الدكتور لطفي جعفر فرج في رسالته الجامعية : ان المصادر اجمعت على ان الملك ظل فاقد الوعي من الضربة حتى وفاته بأستثناء (جيرالد دي‌كوري) - الضابط الانكليزي الذي كان على صلة وثيقة بالعائلة المالكة - الذي ينفرد بذكر : «قالت النسوة اللاتي كن قد اخفضن رؤوسهن عليه بأنهن سمعنه يئن : «عبد الاله ....» . ويفسرها (دي‌كوري) على ان الملك غازي حاول ان يوصي للأمير عبد الاله من بعده .

ولكن نرى ان الملك ربما اراد ان يقول بأن عبد الاله هو المسؤول عن الحادث .....

يقول مرافق الخفر سامي عبد القادر :

«لقد تم نقل الملك بعد وفاته الى قصر الزهور ، حيث اجتمع الوزراء لاعلان الأمير فيصل بن غازي ملكاً وتعيين وصي عليه» وقد صادف ان استمعت خلال ذلك الى حديث كان يدور بين (الملكة عالية) واخيها (عبد الاله) باللغة التركية التي اجيدها . قالت الملكة لأخيها :

- لماذا جعلت طفلي يتيماً ياعبد الاله ؟ !

فأجابها عبد الاله :

- اتركي هذا الموضوع الان ، وعليك ان تشهدي بأنه قد أكد بأن اكون وصياً على فيصل من بعده .» .

كان معروفاً لدى الكثيرين ان الملك كان يكره ابن عمه الامير عبد الاله الذي يعتبره مسؤولاً عن المشاكل التي تحدث بينه وبين زوجته الملكة عالية ، يشير السفير البريطاني (موريس بيترسون) في مذكراته : «لقد كان معروفا لدى الناس ان الملك غازي كان يكره ابن عمه عبد الاله كرهاً شديداً ، حتى انه لايستطيع ان يراه في مآدبه الخاصة ، كما انه لم يكن منسجماً مع زوجته الملكة عالية شقيقة الامير عبد الاله» .

ويذكر طالب مشتاق في كتابه «اوراق ايامي» انه «كان الشائع بين الناس جميعهم ان الملك ليس على وئام مع ابن عمه الأمير عبد الاله ، وكان يكرهه كرهاً شديداً ، ولايشركه في مآدبه الخاصة ومجالس أنسه ، وكان يقتر عليه ولايدفع له الا راتباً شهريا ضئيلاً لايكاد يسد مايحتاج اليه من ضروريات» .

ويروي الاستاذ محمود الدرة انه في الاجتماع الذي عقدته الزمرة القومية في كلية الاركان في اواخر تموز ١٩٣٧ لوضع خطة اغتيال بكر صدقي خلال وجوده مع الملك غازي في (قصر الملح) الريفي بطريق ابي غريب ، حيث كان يقضيان امسياتهما هناك «وتكشف لنا ، بعد تعقيب مراحل خطة الاغتيال ان وراء المؤامرة عبد الاله الذي هيأ لتنفيذها احد الخدم ، وانها تهدف الى التخلص من الملك غازي ايضا . مما دعا رفاقي الى التخلي عن الخطة حرصاً على حياة الملك غازي» .

ويلقي طاهر محمد الزبيدي ضوءاً على علاقة (عبد الاله) بالخادم الذي كان جالساً خلف الملك ساعة الحادث ، فيقول : «كان الملك قد طرده ذات مرة ، ولكن عبد الاله توسط في رجوعه الى القصر...» .

ويضيف فؤاد عارف : «لقد تهيأت الفرصة لذلك الخادم ان يكون خادم الملك الخاص بعد ان تم اغتيال خادمه السابق المسمى (وصل) في قصر الزهور في حزيران ١٩٣٨ ، والذي كان الملك غازي يعتبره اخاه في الرضاعة ، فهو ابن مربيته ، وكان (وصل) يلازم غازي دائماً ويسهر عليه .

وتشير الوثائق البريطانية الى حادث اغتيال (وصل) بأن : «الملك غازي اخذ يعيش في قصر الزهور على اثره في حالة قلق شديد ، اذ بدأ يخاف على نفسه من المصير نفسه ، ودفعه ذلك الى ان يحمل مسدسه معه دائماً على غير عادته . وقد علقّ السفير (بيترسون) في حينها بأن : «هناك خطر أن يتعرض الملك غازي للحادث نفسه ، فيسقط ضحية مؤامرة تدبر داخل القصر» .

ويقول العقيد نور الدين محمود – مدير شعبة الحركات في وزارة الدفاع انذاك بعد مشاهدته السيارة المهشمة في مكان الحادث : «لايسع الانسان مهما كان بسيط الملاحظة الا ان يكذب زعم الحكومة وهو يقارنه بالادلة التي يراها في مكان الحادث . ليس من المعقول ان ينقض عمود مثبت بالارض ومحكم بالاسمنت فلايترك ثلمة ولا اتربة مبعثرة حول اصله .... السيارة سليمة كأنها لم تصطدم ، بأستثناء الزجاج واطاره الذي يحمي السائق من الهواء» .

ويقول صلاح الدين الصباغ الذي كان برفقة نور الدين محمود عند زيارته مكان الحادث : «كنت كالمصعوق بما رأيت من البيانات ، وذكرتني هذه الادلة الناطقة بأمور فاتت فتواردت على ذاكرتي بسرعة البرق : تذكرت التقرير الطبي الذي حصر الوفاة بالاصابة الوحيدة في الجسم في قسم المخيخ من الرأس ، فما ذكر علة اخرى او ناحية غيرها اصيبت بخدش او ندب اثر يدل على الاحرف البارزة في اطراف العمود المنشوري وكان يجب ان تسحق قمة الرأس والناحية سحقا عميقاً يشبه القطع» .

ويذكر طالب مشتاق : «المعروف ان السيارة عندما تصدم عموداً كهذا ، اما ان تزحف الى اليمين او الى الشمال او ترجع من شدة الصدمة الى الخلف بعض الاحيان ، الا انني شاهدت السيارة بنفسي في يوم وقوع الحادث ، وكانت متجهة بحذاء العمود نفسه بخط مستقيم . والعمود كان مضطجعاً خلف السيارة . وقد اختفى جزء منه ، انني عندما رأيت هذه الوضعية ، قلت في نفسي : سبحان الله ، كأن العمود قد اقتلع من موقعه اقتلاعاً ووضع في حالته تلك قصداً وعمداً للتضليل والتمويه» .

ويذكر لنا الطيار حفظي عزيز في مقابلتنا له : انه تلقى في ساعة مبكرة من صباح ٤ نيسان وقبل ان تبزغ شمس ذلك اليوم مكالمة هاتفية من مجهول يخبره فيها ان الملك غازي قد قتل ، وان سيارته لاتزال في مكان الحادث في طريق قصر الزهور واغلق التلفون . ولم أعرف من هذا الشخص الذي كلمني ، وظل مجهولاً لديّ حتى هذا اليوم .

فأرتديت ملابسي – والكلام للطيار حفظي – على عجل وخطفت آلة التصوير التي كانت لاتفارقني وانطلقت بسيارتي نحو قصر الزهور . وكانت اشعة الشمس قد بدأت ترسل خيوطها . فوجدت السيارة والى جانبها جندي من الحرس الملكي . وعندما شاهدني اخذ هذا الجندي يبكي ويتمتم :

– لقد قتلوه .... لقد قتلوه ! ! !

لقد اقتنعت بعد ملاحظتي السيارة ووضعيتها والعمود الممدد بجانبها وعدم وجود اي اتربة او متعلقات طينية بقاعدته السمنتية ، ان العمود الكهربائي قد وضع الى جانب السيارة ، وان مسرح العملية لم يكن محكماً تماماً . فلو ان العمود قد سقط على جنبه ، كما ادعى البيان الرسمي الحكومي – لكان سقط على جبينه فعلاً ، ثم ان العمود – الذي زعموا انه للكهرباء – لم يكن فيه اسلاك ، ولم تكن هناك ثلمة في الحفرة التي توجد الى جانبه . بالاضافة الى ان واجهة السيارة مهشمة من جهة اليمين ، وليس من جهة مكان القيادة» ! !

لقد كنت اول شخص يصور بآلة تصويره الخاصة اوضاع السيارة والعمود الممدد الى جانبها ، كما كنت اول شخص يشاهد الحادثة – كما اخبرني بذلك الجندي الحارس ...» !

ويؤكد الطيار حفظي ان مصرع الملك غازي .... كان اغتيالاً .... متعمداً .

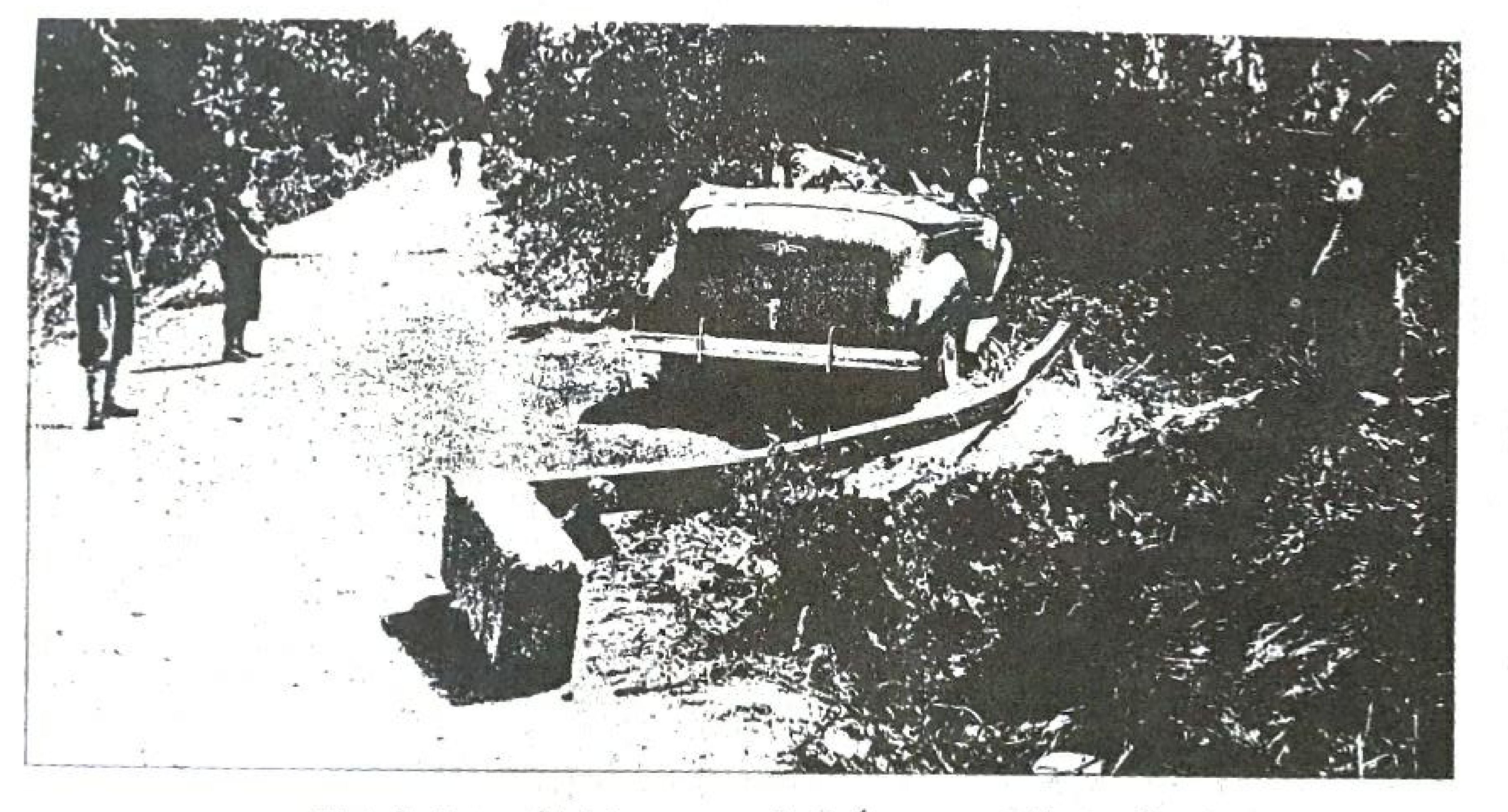
اما عزيز ياملكي فيقول في حديث له : «اعطت لي زيارتي لمكان الحادث انطباعا بأنه مقتول بواسطة الخادم الذي كان يجلس وراءه ، وقد قمت بحملة تحري واسعة عن الخادم ، وانا رئيس المجلس العرفي العسكري حينذاك ، ولكني لم اجده»

ويروي لنا الاستاذ محي الدين اسماعيل الرواية التالية نقلاً عن المرحوم رشيد عالي الكيلاني مباشرة ونثبتها للتاريخ ، قال الكيلاني :

«كانت اوربا منذ اواخر عام ١٩٣٧ قد بدأت تغلي وتتجهم فيها الاجواء السياسية ، وكنا في العراق نراقب الاحداث وتحرك هتلر .

وفي مطلع عام ١٩٣٩ اتذكر اني دخلت على الملك غازي بوصفي رئيسا للديوان الملكي وقلت له :

– ان اوربا مقبلة على احداث جسام . وان هتلر لديه مخططاً سوف ينفذه حتماً ، والحلفاء لن يسكتوا على هذا التحرك .... فالحرب واقعة لامحالة ... ولاشك ان بريطانيا تدرك مخاطر الوضع القائم ، وان الوضع يتفاقم يوماً بعد يوم .... وفي تقديري ان السفير البريطاني السير كلارك كير سوف يطلب لقاء جلالتكم ، وسيطالب الحكومة العراقية بتنفيذ بنود المعاهدة العراقية البريطانية ، فأطلب من جلالتكم ان تكونوا هادئين معه ، وان تعدوه بتنفيذ كل بنود المعاهدة ولكن لقاء شروط ، ذلك ان بنود المعاهدة لايمكن ان تنفذ الا باقامة مواصلات في البلاد جيدة . فعلى الحكومة البريطانية ان تقوم منذ الان بتنفيذ مشاريع انشاء طرق وجسور وما



عمود الكهرباء المقلوع، من دون أتربة وطين... ومن دون اسلاك.. وخلف السيارة!!

الى ذلك يتفق عليها الطرفان عن طريق لجنة خاصة تؤلف لهذا الغرض .

فضحك الملك غازي وقال لي : طيب ... سأفعل ذلك .

وفعلاً . وبعد ايام قلائل . صدق حدسي فرن جرس التلفون في مكتبي فكان السفير البريطاني هو المتحدث . فطلب لقاء مع الملك غازي ، فرتبت الموعد ثم ما ان اغلقت خط التلفون حتى اسرعت الى الملك وقلت له : ان موعدك مع السفير البريطاني قد تمَّ ، اذ طلب ذلك ، فارجو ياسيدي ان لاتنسوا ماقلته لجلالتكم بصدد المعاهدة وتنفيذها .

فوعدني الملك خيراً .

وفي الموعد المحدد جاء السفير البريطاني فصحبته الى قاعة الاستقبال في البلاط وقدمته الى الملك . فطلب مني الملك غازي ان اكون حاضراً في الجلسة ، فأعتذرت منه وتركت القاعة .

وبعد فترة وجيزة خرج السفير البريطاني ممتقع الوجه ، بادياً عليه انه منفعل جداً ، فعلمت السبب . فدخلت على الملك غازي للتأكد ، فقال لي : اني قد تحدثت مع السفير البريطاني كما اتفقنا ، ولكنه قطع الجلسة وخرج منفعلاً . وكان الملك منفعلاً كذلك . فهدئته وطمأنته بأن بريطانيا ستنفذ شروطنا لأنها مضطرة الى ذلك .

وفي اليوم التالي مباشرة جاءني نوري السعيد الى البلاط الملكي وكان انذاك رئيساً للوزراء وقال لي : ان البلاء كله منك ... يارشيد بك !

فأستوضحته الأمر . فقال : ألا تعلم ماذا جرى من حديث بين الملك والسفير البريطاني ، وانك انت وراء كل هذه الازمة . وحصلت مشادة كلامية بيني وبين نوري السعيد ، خرج بعدها نوري السعيد وهو يقول : سوف ترون ماذا يحدث ؟ !

فأسرعت فوراً الى الملك لأحذره من نوري السعيد ، ولكني اذكر ان الملك غازي كان وقتها هادئاً جداً وقال لي :

- يأبا فيصل انك تبالغ كثيرا ومتشائم ...

فقلت له : اني اعلم جيداً من هو نوري السعيد ، وماذا يمكن ان يفعل ؟ !

فضحك الملك وقال لي : هل تريد ان اسقط الوزارة ، واخرجه منها فوراً ؟ !

فقلت له : ان هذا ليس حلاً ، بل الحل هو انك لاتخرج على الاطلاق وحدك ، بل في حراسة مرافقين معك ممن يوثق بهم ، واسمح لنفسي ان احذرك من ان تسوق السيارة وحدك .

مرة اخرى ضحك الملك وقال : اهدأ يأبا فيصل .... سأفعل ...

ويستطرد الكيلاني فيقول :

- اني كنت قد وضعت في اعتباري ان نوري السعيد سيقوم بعملية اغتيال الملك غازي للتخلص منه ، لاسيما ان الاجواء السياسية في العالم كانت تقتضي بالنسبة للمصالح البريطانيا التخلص من هذا الملك الذي ما كانت ترتاح ولاتطمئن الحكومة البريطانية له ...

وفعلاً ، حدث ماكنت قد حذرت منه اذ خرج يسوق سيارته (الاسبورت) الصغيرة ومعه احد عبيد الأسرة المالكة ممن جاؤا مع ابيه الملك فيصل الاول ، وكان هذا العبد موضع ثقة الاسرة كلها ، وقد جلس في المقعد الخلفي ، وما ان وصل الى منطقة محددة مسبقة حتى اهوى على رأس الملك غازي بـ (سكول اسبانة) كبيرة ، فأرداه في موضعه ، وان كان لم يفارق الروح تماماً . بعدها بدأت الصفحة الثانية من هذه المؤامرة ، فقتل العبد بعدئذ ودفن في نهر الخر ، بعد ان وعدوه بحياة باذخة في جنيف ، وحولوا له مبالغ كبيرة اغروه بها - حيث كان في ذلك المكان بالضبط اشخاص معينون ينتظرون تنفيذ العملية وقتل منفذها العبد المذكور .

ويختتم الاستاذ رشيد عالي الكيلاني حديثه بأن هذه هي القصة الحقيقية لاغتيال الملك غازي ، ويُعتقد ان

كل ماكتب قد جانب الواقع والحقيقة».

وانا نسجل هذه الرواية التي نقلها الينا الاستاذ محي الدين اسماعيل نقلاً عن المرحوم الكيلاني الذي التقاه في عام ١٩٦٢ في القاهرة.

ويذكر الاستاذ سليم طه التكريتي في تعليق له جاء في هامش «مذكرات ستدرسن باشا» التي قام بترجمتها، ان احد اقاربه وهو المرحوم السيد ابراهيم البغدادي إمام جامع باب الاغا قد استدعي لتغسيل جثمان غازي، وعندما حاول نزع الضماد الذي لف به رأس غازي لغسله، رفض نوري السعيد ذلك».

وقد روى لنا الاستاذ هشام الدباغ في حديثه عن مصرع الملك غازي ان الملكة عالية قد حدثته في احدى لقاءاته معها في قصر الرحاب وقبيل وفاتها بأنها على يقين بأن الانكليز هم وراء اغتيال زوجها. وان اليد التي نفذت العملية كانت يد أحد (الاثوريين)، وان العملية كانت محكمة الاخراج. وان شقيقها الأمير عبد الاله، كان قد علم، بعد اتمام الاغتيال، بالفاعل الاصلي وبالمحرضين. ولكنه - بناء على نصيحة من نوري السعيد - قد أسدل الستار على ذلك».

وان الملك فيصل الثاني - والحديث لايزال للاستاذ الدباغ - قد أسرّ له بأن الانكليز هم الذين قتلوا والده. وان خاله الأمير عبد الاله ونوري السعيد، قد كتموا تفاصيل الاغتيال عنه، وانه علم بذلك من والدته ومن المخلصين له.

وعندما طلبت من الاستاذ هشام الدباغ ان يسرد لنا تفاصيل هذا الحديث الذي جرى بينه وبين الملكة عالية - اعتذر عن ذلك مفيداً بأنه سينشر تفاصيله في مذكراته التي سينشرها قريباً(*).

وكانت مجلة (الف باء) البغدادية قد افردت في عددها المرقم ٥٥٣ الصادر في ٢ مايس ١٩٧٩ - ملفاً عن «اسرار ثورة مايس ١٩٤١» تناولت في جانب منه «اسرار مقتل الملك غازي»، قالت فيه:

مازال مصرع غازي بحادث سيارة يحظي باهتمام المؤرخين - سيما وان ثمة حقائق تكشفت الى جانب أدلة وقرائن تشير بأصبع الاتهام نحو بريطانيا وضلوعها في تدبير شيء ما ضد غازي، خلعه مرة، او تدبير حادث ما مرة اخرى، او ازاحته عن العرش. بعد تمرده عليها وعدم استشارتها ليحصل على موافقتها في العديد من القرارات التي اتخذتها!

واذا كانت البينات تشير الى ان الحادث وقع قضاءً وقدراً، الا ان الوثائق البريطانية التي اطلع عليها الدبلوماسي والمؤرخ السيد نجدت فتحي صفوت تؤكد ان بريطانيا كانت تعد اجراء ما ضد الملك غازي....

يقول السيد صفوت في بداية حديثه انه لم يعثر على وثيقة ما تلقي ضوءاً مهماً على حادث القتل او تتضمن دليلاً على وقوعه بتدبير بريطاني، وذلك بسبب بسيط هو انه ليس من شأن امثال هذا الحادث ان تكون مدونة في وثائق او مراسلات رسمية.

ومع ذلك، فهنالك بعض الوثائق التي تحتوي على «قرائن» معينة في هذا الشأن، وهي في حد ذاتها لاتشكل دليلاً ثابتاً يدين الانكليز، ولكنها تساعد في استنتاج بعض النتائج المهمة. ويظهر من تلك الوثائق بصورة قاطعة ان بريطانيا كانت لاترتاح الى الملك غازي ومواقفه وتصرفاته السياسية والشخصية، وقراراته السريعة في الامور المهمة بطريقة لم تتعود بريطانيا في تلك المرحلة من تاريخ العراق ان تسمح بأتخاذها بدون

(*) الاستاذ هشام الدباغ المحامي، كان قد حكم عليه بالاعدام لقيادته المظاهرات الجماهيرية التي طافت بمدينة الموصل صبيحة يوم مصرع الملك غازي، والتي توجهت الى القنصلية البريطانية في الموصل وقتلت القنصل البريطاني - كما سيرد تفاصيل ذلك في الفصل القادم من هذا الكتاب. وكانت الملكة عالية قد رعته وهو يقضي مدة سجنه بعد ان بدّل من الاعدام الى المؤبد بفضل جهودها ومساعيها - كما رعته وحنت عليه بعد خروجه من السجن، وكانت تستضيفه بين الحين والآخر وتسرّ اليه باسرارها.

استشارتها وموافقتها . ويبدو ان هذا الموقف قد تفاقم في السنوات او الشهور الأخيرة من حكم الملك غازي بدرجة اصبحت الحكومة البريطانية تفكر معها في ازاحته بطريقة ما . ويظهر من تلك الوثائق ايضا ان نوري السعيد كان مؤيداً لهذه الفكرة . وفي بعض الفترات متحمساً لها اكثر من الحكومة البريطانية .

وهناك مثلاً وثيقة مهمة هي عبارة عن دراسة اعدت في وزارة الخارجية البريطانية عن الأشخاص الذين يمكن احلالهم محل الملك غازي في حالة ازاحته . وقد اعدت هذه الدراسة في تموز ١٩٣٦ ، اي قبل مقتل الملك غازي بثلاث سنوات تقريباً .

ومن جهة اخرى . هناك تقرير «سري وشخصي» كتبه السيد موريس بيترسون ، وهو اكثر سفراء بريطانيا نقمة على الملك غازي . والسفير البريطاني الوحيد الذي لم يرتح الى نوري السعيد . جاء في هذا التقرير الذي كتبه بيترسون عن الوضع السياسي في العراق ، وحالة البلاط الملكي مايأتي :

«ان النقطة التي يجب علينا ان نحاول الضغط فيها على الفرامل (البريكات) هي فكرة خلع الملك غازي . فأنني لن استبدله بعبد الاله . وانني لست واثقاً بأنني اريد استبداله بزيد . وفضلاً عن ذلك . كان خلع غازي قد يحدث في هذا البلد انشقاقاً مزعجاً وخطيراً ... وذلك ليس لانه محبوب فقط (وان كانت ذكرى فيصل لاتزال عالقة بالاذهان) ولكن لأن نوري سيكون له اعداء كثيرون خلال شهور قلائل . وان ازاحة غازي قد توفر لهم مجالاً او وسيلة للتجمع . في حين ان المشكلة التي ستنشأ بشأن مصير غازي ستكون محرجة جداً .» !

كتب هذا التقرير في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٣٨ ، اي قبل مقتل غازي بثلاثة اشهر فقط . وقد ذكر هذا السفير نفسه فيما بعد ، في كتاب له منشور عنوانه «جانبا الستار» مايأتي :

«... وقد اصبح من الواضح ان الملك غازي يجب ان يسيطر عليه او يخلع . وقد لمحت الى هذا كله في زيارة توديع قمت بها للامير عبد الاله ...» .

ويؤكد الاستاذ خيري العمري صاحب العديد من المؤلفات التاريخية ، آخرها كان (الخلاف بين البلاط ونوري السعيد) ان المتهم الأول بتدبير حادث مصرع الملك غازي هو نوري السعيد ، قائلاً :

«لاشك ان الملك غازي بسبب قلة تجربته وحداثة سنه لم يتمكن ان يواصل لعب الدور الذي لعبه فيصل الأول في اللجوء الى سياسة الموازنة بين مختلف القوى السياسية التي كانت تؤثر في الاوضاع السائدة . ولاسباب يطول شرحها ، ربما كان اهمها موقف دار الاعتماد البريطاني منه الذي ينطوي على عدم الثقة به والأطمئنان اليه ، جعل عهده على قصره خصباً بالمصاعب ، مملوء بالعثرات ، عجل في انهائه في ظروف تحيط بها الشكوك والريب !!

والملاحظ ان صلة الملك غازي لم تكن حسنة بنوري السعيد ، وربما كان سبب ذلك يرجع الى موقف الملك غازي من التجارب مع الحركات الوطنية والمشاعر الشعبية ، مما جعل نوري السعيد لاسيما عندما نشب الخلاف بينه وبين فيصل الأول الى مكاشفة الانكليز بعدم صلاحية غازي لتولي العرش والدعوة الى تعديل الدستور على الوجه الذي يمكن زيد عم الملك غازي من تولي العرش .

وبطبيعة الحال بسبب ذلك ، وبسبب المشاعر غير الودية المتبادلة بين غازي ونوري لم يحدث ان ترأس نوري السعيد الوزارة في عهد غازي الا مرة واحدة ، اضطر فيها غازي تحت ضغط شديد من بعض القادة الى اسنادها اليه ، ولعل الملك غازي كان يتوجس شراً من نوري ، لاسيما بعد ان زالت الثقة بينهما أثر انقلاب بكر صدقي ومصرع جعفر العسكري ، وكان يتطير من عودته الى الحكم . وبالفعل لم يمض على تولي نوري السعيد الوزارة ثلاثة اشهر وبضعة ايام حتى لاقى الملك مصرعه في ظروف غامضة اثارت الشبهات نحو نوري السعيد ، وجعلت منه المتهم الأول في تدبير مصرعه !» .

ويخرج الاستاذ خالص عزمي ، المحامي ، بنتيجة عبر تصديه لهذا الموضوع فيقول ان الحادث الذي اودى بحياة الملك غازي كان اغتيال الاتجاه لااغتيال الأشخاص .

وتسلسل منطقي بصف الاحداث التي مرت على العراق في عهد الملك فيصل وأنسحبت على عهد نجله غازي . كانت بدايتها الاستقبال الشعبي للأمير غازي في ٣٠ آب ١٩٣٣ بعد عودته من منطقة الحركات في الموصل . فباعدت بينه وبين محترفي السياسة من اصدقاء الانكليز وصنائعهم .

وبعد وفاة ابيه الملك فيصل الأول في سويسرا عام ١٩٣٣ بذل نوري السعيد المستحيل للحيلولة دون ارتقاء غازي العرش . لكن محاولاته باءت بالفشل . وباتت كل الشخصيات السياسية ذات الأتجاه القومي التي عرفت مواقفه يوم كان غازي نائباً عن الملك ، مرتاحة البال ، مطمئنة الوجدان .

ان قصة المحاولة التي قامت بها سيدات الأسرة الهاشمية لعقد قران الملك غازي من كريمة ياسين الهاشمي . اصطدمت بمناورات نوري السعيد وصحبه للحيلولة دون ذلك ، والتي دللت على الرعب الذي اصاب نوري السعيد . لا من الزواج ذاته ، بل من النتائج التي تترتب على اجتماع قطبين قوميين (غازي وياسين) في مسار واحد . وهو ماكان سيهدد مصالح بريطانيا . لافي العراق وحسب ، بل على الصعيد القومي كله . وهو مالايمكن لنوري السعيد ان يتصوره مطلقاً .

وعندما فشل زواج غازي من كريمة الهاشمي ، بدأت مناورات السياسيين بالتصدي لأي مسار يقرب الأثنين معاً . فحاولوا دون تسنم الهاشمي رئاسة الوزارة ، ويبدو ان الملك انحنى قليلاً للعاصفة وهو في مطلع حكمه فجاء بجميل المدفعي للوزارة مرتين ، اعقبه بعلي جودت الايوبي ، والمدفعي ثالثة ، خلال فترة وجيزة . وامام ضغط المعارضة الشديدة والصرخة التي كان يتزعمها الهاشمي كلفه الملك بتشكيل الوزارة في ١٧ آذار ١٩٣٥ . اننا لسنا بصدد الانجازات الكبيرة التي قامت بها حكومة الهاشمي خلال العشرين شهراً التي تولت فيها المسؤولية ، وانما نحاول عرضاً مجملاً للاحداث المفتعلة التي قامت على عهدها لشل حركتها وتوقف مسيرتها ، لنسلط الاضواء من جديد على المؤامرات التي كانت تدبر للاطاحة بحكومة الهاشمي والأنفراد بعدئذٍ بالملك غازي ، ثم تصفية الاتجاه القومي الوطني تنفيذاً للمخطط الاستعماري المرسوم .

لقد خاطب نوري السعيد رشيد عالي الكيلاني (وزير الداخلية) وهو يستشيط غضباً من جراء استغناء حكومة الهاشمي عن العديد من كبار الموظفين البريطانيين الذين كانوا يعملون في اجهزة الدولة المختلفة . بينهم مستشار وزارة الداخلية كورنواليس حيث قال :

– اذا استغنيتم عن كورنواليس فسيفقد العراق استقلاله ...

فرد رشيد عالي عليه قائلاً :

– بئس هذا الاستقلال الذي يتوقف على بقاء المستشار ...

فأنتفض نوري السعيد قائلاً :

– اذا أنهيت خدمات كورنواليس ، فستتسلسل الثورات .

فعلاً تحقق لنوري السعيد مايريد ، فقامت الأحداث العاصفة والتمردات والحركات حتى أبعد الهاشمي عن المسرح السياسي الى الابد صبيحة ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ حينما قام بكر صدقي بأنقلابه العسكري المعروف .

الا ان مابذره الهاشمي والشخصيات القومية لم يضع سدى ، فقد بقي تأثيره الواضح على مسار الملك غازي، اذ ماكاد بكر صدقي يغتال، حتى وجد الملك غازي ان الطريق مفتوح امامه لكي يجاهر بمواقفه القومية ويتقرب كثيراً الى الشباب القومي من عسكريين ومدنيين . وقد برز هذا الأتجاه فيما بعد من خلال ما كان يقدمه من اذاعته الخاصة في قصر الزهور ، من احاديث وخطب وتعليقات واخبار واناشيد وطنية حماسية وهو ماجعل المستر (في بتلر) الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية يقول لتوفيق السويدي في لندن : ان الملك غازي لايملك القدرة على تقدير موقفه لبساطة تفكيره واندفاعه وراء توجيهات تأتيه من اشخاص مدسوسين عليه .... ان الملك بعمله هذا لايعلم انه يلعب بالنار .... واخشى ان تحرق اصابعه يوماً !

كما جعل السفير البريطاني موريس بيترسون يقول في يومياته : «ان اندفاع الملك غازي بوجه عام قد اصبح جسيماً في العهد الجديد . وعلى الأخص اذاعته اللاسلكية الموجودة في القصر ، والتي كانت منذ أمد طويل مصدراً للمتاعب ولكنها اصبحت مؤخراً مؤذية في فحشها......» !

لقد كان نوري السعيد ، الذي يعتبر نفسه الممثل الحقيقي للمصالح البريطانية ، لافي العراق وحسب ، بل في جميع الأقطار العربية التي لبريطانيا مصالح مباشرة فيها ، يراقب الأحداث ويتحين الفرص للأنقضاض على الملك غازي الذي راح يقض مضاجع الساسة البريطانيين المسؤولين عن الشرق الأوسط . أن مقتل بكر صدقي ومحمد علي جواد لم يكن كافياً بحد ذاته . لأن الموضوع بالنسبة لنوري السعيد أبعد وأعمق من الثار الخاص . ذلك لأن السعيد كان لايكترث كثيراً للعواطف الشخصية في العمل السياسي ، وانه كان يردد على مسامع اصدقائه دائماً بأنه رجل واقعي لايحسن الثرثرة ولكنه يؤمن بالتنفيذ المباشر . لقد كشف في كثير من المناسبات عن حقده وكرهه للملك غازي بالذات ، بدءاً باللحظة الاولى التي تداول فيها المسؤولون حول توليه العرش . وانتهاءاً بمصرعه . وليس مرد ذلك الحقد بعض المواقف الشخصية التي وقفها الملك غازي منه وحسب (كما يبدو لبعض من تصدى للموضوع) . بل ان السبب الرئيس يعود الى اختلاف مدرستين متناقضتين ومصالح اساسية متضاربة يمثلها اتجاهان بينان : الأتجاه الأول هو الذي يعتبر المصالح البريطانية وحمايتها اساساً في وجوده . ومهمة مركزية من مهامه ، يدافع عنها بكل الوسائل مشروعة كانت أم غير مشروعة . وهذا الأتجاه يكاد يكون نوري السعيد النموذج الواضح له .

أما الأتجاه الثاني . فهو الذي يعتبر أن لا أستقلال حقيقي ، ولاتقدم اقتصادي واجتماعي وثقافي ، ولا وحدة عربية جزئية او شاملة ، الا بخروج الأستعمار من المنطقة العربية الى الأبد . وهذا الأتجاه كان يمثله الهاشمي وكل من سار على دربه ، ومن بينهم الملك غازي .

لهذا كان لزاماً على منفذي السياسية البريطانية في العراق تصفية وجود غازي بأي ثمن . ولعل اصدق تعبير موجز عن هذا الأغتيال ما قاله العقيد صلاح الدين الصباغ : «قضت المصالح البريطانية اغتياله ، فتم ذلك في ٤ نيسان ١٩٣٩ وهو في السابعة والعشرين من العمر» !

لقد توصل الباحث الدكتور لطفي جعفر فرج في رسالته الجامعية – غير المنشورة – عن الملك غازي ودوره في سياسة العراق ، من خلال تتبعه الدقيق ، الى قناعة بأن هناك تفاصيل كثيرة تكتنف مصرع الملك غازي لم يتوفق في الحصول عليها ، اما لأن بعض المعلومات قد قبرت مع اصحابها المعاصرين انذاك . او لأمتناع بعض المسؤولين الذين لازالوا على قيد الحياة عن الادلاء بمعلوماتهم ، او لحجب بعض الوثائق عن الباحثين . فمثلا اكتفى (تحسين قدري) الذي كان من بين الحاضرين في قصر الزهور ليلة وقوع الحادث بقوله : «ارجو ان تعفيني من هذا الموضوع .....» !!

اما (احمد المناصفي) ، الذي يذكر عنه (صلاح الدين الصباغ) في مذكراته . حين يتناول مصرع الملك غازي بأنه «ربيب نوري السعيد وأمين سره في قضية مصرع الملك غازي» فقد أقتصر في رده على الموضوع بعبارة : «أنا اعتقد بأنه قضاءاً وقدراً» !

وعندما سأل الباحث الدكتور فرج (ناجي شوكت) عن حقيقة مصرع غازي بصفته وزيراً للداخلية انذاك ، اجابه بأجابة تختلف عما جاء في مذكراته ، حيث جاء في مذكراته – كما مرَّ بنا – ان الملك اصطدم بعمود كهرباء نتيجة للسرعة الجنونية وحالة الأنفعال والتهيج عندما كان يقود السيارة ، بينما صرح (ناجي شوكت) للباحث بمايأتي :

– ان غازي مسكين... انا لم اذكر هذا في مذكراتي . انها عبارات مدسوسة . ولا استطيع ان اقول لك اكثر من ان غازي مات مقتولاً . وان العبد قتله . وأنا كوزير داخلية لفلفت القضية في حينها» !!!

وقد كانت اجابته هذه للدكتور الباحث مطابقة تقريباً الى مانشره المؤرخ الأستاذ الحسني في كتابه (تاريخ الوزارات العراقية ، اذ يقول مانصه : «كان ناجي شوكت - ولايزال - يعتقد ان للأمير عبد الاله ونوري السعيد مساهمة فعلية في فاجعة الملك غازي» .

هذا مع العلم بأن هناك مصادر تؤكد ماذهب اليه ناجي شوكت حولة «لفلفة القضية» ، فيذكر ان التحقيق في قضية مصرع الملك قد أوكل في البداية الى الحاكم (سليم الديملاني) ، ولكن بعد ان وجد نوري السعيد ان هذا الحاكم كان سيكشف بعض الأمور التي تفند مزاعم الحكومة . تدّخل نوري ووزير العدلية محمود صبحي الدفتري فنحياه عن مهمته ، وعهدا بالتحقيق الى الحاكم (خليل أمين المفتي) الذي تستّر على الموضوع .

ولعل من الأمور الأخرى التي تؤيد وجهة النظر القائلة بأن موت الملك كان اغتيالاً مدبراً هو اختفاء بعض الوثائق البريطانية من كتب وبرقيات متبادلة بين السفارة البريطانية في بغداد ووزارة الخارجية البريطانية ، والمتعلقة بالفترة القريبة من تاريخ مصرع الملك غازي ، من سجلات وزارة الخارجية البريطانية المحفوظة في (دائرة السجلات العامة) في لندن . هذا في حين ترد ارقام وتواريخ تلك الكتب والبرقيات في ثنايا بعض الوثائق . ومن المحتمل ان تكون الحكومة البريطانية قد وجدت محذوراً في ادراج تلك الوثائق في دائرة السجلات لكي يطلع عليها الباحثين بصفتها «سرية للغاية» ، والا لما سبب اختفائها بعد هذه الفترة ، خاصة وقد انقضى على ذلك الحادث مايقارب الاربعين عاماً ، بخلاف عادة الحكومة البريطانية في نشر الوثائق السرية بعد انقضاء فترة ثلاثين عاماً .

واخيراً وفي هذا الخضم من الروايات المتناقضة حول نهاية غازي ، من حيث انها قضاء او قدر ، أم ان ليد الأنسان فيها من تدبير ... ؟ ! !

أن دلائل الأمور التي سبقت ذلك تشير كلها الى النهاية المحتومة ، ولاسيما ان مواقفه السياسية على النطاقين الوطني والقومي كانت تقلق الأنكليز وتقض مضاجع كل من نوري السعيد واعوانه الذين كانوا يتمنون في كثير من الأحيان ابعاده عن العرش ويعدون للأمر عدته بمختلف الأساليب والطرق .

وعلى اي حال فقد استطاعت الحكومة ، بما وفرته من قوة كافية ، ان تتم مراسيم التشييع وتنقل الملك من البلاط الملكي الى المقبرة الملكية وسط نواح وبكاء الجماهير التي قدر تعدادها بحوالي مائة الف نسمة .

ولكن خلال ذلك عاش الممثلون الأنكليز ونوري السعيد قلقاً شديداً خوفا من انتقام الجماهير ، خصوصاً وقد وصلت الأخبار بأن الجماهير في الموصل قد هاجمت القنصلية البريطانية هناك وقتلت القنصل (مونك ميسون) بعد ان شاع بينها أن الأنكليز دبروا اغتيال الملك . فيذكر القائم بأعمال السفير البريطاني (هوستون بوزويل) - عند وصفه لمراسيم التشييع في بغداد ، قائلاً :

«كانت الشوارع الرئيسية والساحات مزدحمة بالمشيعين وهم ينوحون ويلطمون صدورهم ويقطعون شعرهم من شدة الحزن . كان الرجال يبكون مثل النساء والاولاد في الشوارع ، وهم يرددون القصة القائلة بأن الأنكليز دبروا قتل الملك ، وتلقى بينهم الخطب الحماسية التي تتهم الانكليز بأغتيال «ملك العرب البطل» ..... وكان المشيعون يتهمون نوري بتنفيذ اغتياله وهم ينشدون : «يانوري .... انت المسؤول عن دم غازي» .

خلال التشييع كنت برفقة الكابتن هولت - السكرتير الشرقي للسفارة البريطانية في بغداد - وقائد القوة الجوية ، يحيطنا صفان من الضباط ، وكان بعض المشيعين والمقفين ينظرون الينا بصمت وقد غمرت وجوههم الدموع ، اما النساء فقد استسلمن لحالة حزن هستيرية ، فقد مزقن الثياب ولطخن رؤوسهن وصدورهن بالطين . ومن الغريب ان أرى الجنود ورجال الشرطة يبكون كالأطفال . وفي عدة مرات كان هناك خطرا ان تخترق الحشود نطاق حمايتنا التي كانت تتألف من قوة من الجيش والشرطة ، الا أن السيارات المسلحة كانت

تنقذ الموقف . لقد كنت انا محاطاً بقوة كافية من الخيالة وسيارات الشرطة ... وبعد دفن الملك غازي رجعنا الى المدينة من طرق فرعية . وكان مدير دائرة التحقيقات الجنائية (مدير الأمن) يقوم بحماية سيارتي الى ان وصلت الى السفارة .

انا لم اشهد حشداً يمثل تلك الحمى الهستيرية . أن ماشاهدته خلال التشييع جعلني أتصور كيف أُردي القنصل البريطاني في الموصل قتيلاً في اليوم السابق ، وماشاهدته دفعني الى ان اقرر بأن اضغط على رئيس الوزراء اكثر من السابق . من اجل الحد والسيطرة على خطورة هذا التشييع المجنون» !!

اما نوري السعيد فقد حاول تجنب غضب الجماهير بالوصول الى المقبرة الملكية بواسطة قارب نهري ثم رجع من المكان بنفس الوسيلة . وقد حاول ان يواجه بوادر العنف التي اظهرتها جماهير الموصل بأعلان الأحكام العرفية هناك وسوق بعض المتهمين بأغتيال القنصل البريطاني الى المحاكم العسكرية ، بينما أمر – بواسطة وزير الداخلية – متصرف البصرة باتباع الشدة تجاه المتظاهرين ضد الأنكليز هناك ، ففرق متصرف البصرة المتظاهرين بالقوة والقى القبض على عدد منهم .

واقدمت شابة عراقية على الأنتحار وماتت حزناً على اغتيال الملك الشاب ...

فقد نشرت جريدة (الأتحاد) البغدادية في عددها المرقم ٥٩ الصادر في ٩ نيسان ١٩٣٩ تحت عنوان «طالبة تنتحر حزناً على وفاة سيد البلاد» . خبراً قالت فيه :

«علمنا ان الطالبة صبيحة خليل في متوسطة البتاوين للبنات قد انتحرت حزناً وكمداً على وفاة المغفور له جلالة الملك غازي الأول . وتفصيل الحادثة ان الطالبةفي يوم الوفاة شملها حزن شديد فرجعت الى دارها متأثرة تأثيراً بليغاً فطلبت من اهلها ان يتركوها في الغرفة لوحدها حتى تستريح وتهدأ قليلاً ولكنها وضعت فحماً في المكواة وتركت المكواة في داخل صندوق ودخلت هي في الصندوق واغلقته على نفسها ، فتسممت بغاز الفحم وماتت .

وبعد مدة طلبها اهلها وفتشوا عنها فوجدوها في داخل الصندوق مائتة بصورة مؤلمة ، وقد تركت كتاباً تذكر فيه انها انتحرت على وفاة سيد البلاد الغالي .

وقد كان لهذا الحادث وقع أليم في النفوس . تغمدها الله برحمته الواسعة والهم آلها وذويها الصبر والسلوان» . .

وظلت الجماهير في بغداد ، وفي كافة ألوية (محافظات) ومدن العراق تنظم مواكب العزاء نادبة مليكها الشاب الذي قتل غيلة – طيلة ايام واسابيع .

وكانت هذه الجماهير تردد الهوسات وتهزج قائلة :

- الله وأكبر ياعرب غازي نفقد من داره   واهتزت اركان السما من صدمة السيارة
- آه من الوزارة شلون غدارة   لو أبنه جبير جان اخذ ثاره
- يالغسلت جسم الملك شنهو لكيت صوابه   بالتيل ، لوضربة عمد ، لو قبلة اصحابه

سورنا المعالي تهدّم   مات غازينا المعظم
• ليش ياغازي عفتنه   والعرب ظلت يتامى
اصبحت بغداد حزينة   ياوزارة غازي وينة
كل سنة اللي تجينا   الحزن ينعاد ياحامي الضغينة
• سقط نجم العرب كلها   وخابت آمال الرعية
عاش ابن الملك فيصل   سطع نجمه على الوطنية

وقد ارّخ الشاعر المصري (ابو الوفاء محمود رمزي نظيم) من القاهرة تاريخ اغتيال الملك غازي ، قائلاً :

عــز الــعــراق وأهــلــه   فــالــبــدر عــاجــلــه المحاق
مصر تـولاهـــــــــا الأسى   لـوفــاة غــازي بــالــعــراق
ســنــــــــــــة ١٩٣٩   ٥١٧ ١٠١٨ ٤٠٤

كما أرّخ الشاعر «فتى العراق» في ابيات نشرتها جريدة «الزمان» جاء فيها :

فـجـع الـعـراق بـغـازيها فـوالهـفي   من لوعة فيه لاتغني التعازي
فهو الحبيب فهل يشفي النحيب   وهـل احـزانـه تجري بـالمجازي
ابكيك بالدم لا بالدمع ياسيدي   يمده الـقـلـب لايبـخـل بـأفـرازي
هل سمعتم جنة تغزى فقم أرّخ به   ملك العراق الى الفردوس غازي

وارّخ الشاعر الأستاذ عباس العبدلي في قصيدة طويلة مصرع الملك غازي نشرها في مجلة (الهاتف) جاء فيها :

سرى لـيـلاً ولم يـدر المنـايـا   لـفـرصـتـه تـبـدت بـانـتهـازِ
لـدى سـيـارة سـارت سـريـعـاً   على ظـهـر الـبـسـيـطـة كـالموازي
مـلـيـك راح للاخـرى شـبـابـاً   فـاودعـنـا المآتم والـتـعـازي
بـه أودى الـردى أرخ وفيه   بنيسان الأسى قد مات غازي
ســنــــــــة ١٩٣٩ ١١   ١٧٣ ١٠٢ ٥٤٥ ١٠١٨

ونظم الاستاذ الشاعر عبد الكريم العلاف نشيداً بمناسبة مصرع الملك غازي وقد لحنه سليم داود ، يقول فيه :

فـجـع الـشـعـب بـغـازيـه الـوحـيـد   وجرى الدمع على فقد العميد
غـســلـوه بـــالـــدمـوع   وادفـــنـوه بـــالـــقـــلـوب
لاتـواروا جـسـمـه طي الثرى   انـه رمـز المـعـالي والخلود
غـســلـوه بـــالـــدمـوع   وادفـــنـوه في الـــقـــلـوب
كـيـف تـرضى ان نـراه ثـاويـاً   بعد أن أحيا لنا مجد الجدود
غـســلـوه بـــالـــدمـوع   وادفـــنـوه في الـــقـــلـوب
مـات غـازي ولـبعش فـبصلـه   انـه خير مـلـيـك وحـفـيـد
انـــــه أسنى طـــلـوع   بـعـــد ذيـــاك الـغـــروب

هذا ، وقد أدى فضيلة الحاج نجم الدين الواعظ فريضة الحج نيابة عن الملك غازي . ونشرت جريدة «العراق» الصادرة صباح الأربعاء ٥ محرم الحرام ١٣٥٩ الموافق ١٤ شباط ١٩٤٠ خبراً على صدر صفحاتها الأولى وتحت عنوان : «يحج عن جلالة المغفور له الملك غازي الشيخ نجم الدين الواعظ» جاء فيه : «عاد من الحج الحاج نجم الدين الواعظ بعد ان ادى فريضة الحج نيابة عن المغفور له جلالة الملك غازي . وقد تدفقت الجماهير للسلام عليه وتهنئته بشرف المثوبة الكبرى في زيارة اول بيت رفع للناس ، ومقدرين همته فيما قام به من واجب ديني عن المغفور له الملك غازي الأول ، فالعراق ترفع تهانيها الصميمية بسلامة وصول العلامة الكبير» .



حفلة الوداع !!

الملك غازي في آخر حفلة شهدها قبيل مصرعه، وهي حفلة مباريات الفروسية التي اقيمت في آخر شهر اذار ١٩٣٩. وهو يُسلم أحد الضباط الفائزين كأسه مبتسماً.



كبار رجال الدين وهم يُصَلونَ على نعش المليك الشاب صلاة الجنازة قبل ان يوسد الثرى، ويرقد في مثواه الأخير في المقبرة الملكية في الاعظمية.

مصادر البحث

اعتمدت في بحث هذا الفصل على الكتب والمجلات والمصادر التالية :

١ - «الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣ - ١٩٣٩» رسالة مقدمة الى كلية الأداب بجامعة بغداد كجزء من متطلبات درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث من قبل لطفي جعفر

٢ - وثائق الأمانة العامة لحفظ الوثائق - المتعلقة بالملك غازي .

٣ - وثائق ملف (حادث سيارة الملك غازي) المحفوظة في (قصر الثقافة والفنون) التابع لوزارة الثقافة

٤ - (سقوط النظام الملكي في العراق) للدكتور فاضل حسين .

٥ - (تاريخ الوزارات العراقية) للمؤرخ الأستاذ عبد الرزاق الحسني .

٦ - (مذكراتي في العراق) ١٩٢١ - ١٩٤١) للمربي الكبير الاستاذ ساطع الحصري .

٧ - (الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١) للاستاذ محمود الدره .

٨ - (مذكراتي) للاستاذ توفيق السويدي .

٩ - (اسرار عراقية في وثائق انكليزية وعربية والمانية) للاستاذ محمود شبيب .

١٠ - (سيرة وذكريات ثمانين عاماً - ١٨٩٤ - ١٩٧٤) للاستاذ ناجي شوكت .

١١ - (فرسان العروبة في العراق) للشهيد العقيد صلاح الدين الصباغ .

١٢ - (العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب) للاستاذ الباحث نجدة فتحي صفوت .

١٣ - (الخلاف بين البلاط ونوري السعيد) للاستاذ الباحث خيري العمري .

١٤ - (رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق) تأليف فرتيز. ترجمة فاروق الحريري .

١٥ - (غازي الأول) للاستاذ مصباح أمين قليلات .

١٦ - (ايام النكبة) و (اوراق ايامي) للاستاذ طالب مشتاق .

١٧ - (مذكرات طه الهاشمي) للعميد طه الهاشمي .

١٨ - (كشف القناع عن بعض الوقائع العراقية) للعقيد عزيز ياملكي .

١٩ - (تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١ - ١٩٤١) رسالة دكتوراه مقدمة من رجاء حسين الخطاب الى كلية الاداب بجامعة بغداد .

٢١ - (انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق) اطروحة ماجستير جامعة بغداد للاستاذ صفاء عبد الوهاب المبارك .

٢٢ - مقال مطول للاستاذ الباحث عبد الجبار العمر نشره في مجلة (افاق عربية) العدد ١٢ في ١٩٧٦ تحت عنوان : «حكم الانقلاب امام المجلس العرفي العسكري» .

٢٣ - «حادث مقتل الملك غازي في ضوء الوثائق البريطانية» بحث نشره الدكتور فاروق صالح العمر في مجلة (افاق عربية) العدد ٤ السنة الثامنة كانون الأول ١٩٨٢ .

٢٤ - (مصرع الملك غازي - اراء ووثائق جديدة تنشر حديثا) بحث للمؤرخ الأستاذ عبد الرزاق الحسني نشره في مجلة آفاق عربية) العدد ١٠ السنة الثامنة حزيران ١٩٨٣ .

٢٥ - (عندما كنت مرافقاً للملك غازي) حديث اللواء المتقاعد فوءاد عارف نشر في مجلة (افاق عربية) العدد ٤ السنة العاشرة كانون الاول ١٩٨٤ .

٢٦ - الصحف والمجلات : الف باء . وعي العمال . قرندل . البلاغ . الزمان . الوقائع العراقية . العراق .

٢٧ - مقابلة مع الأستاذ هشام الدباغ المحامي .

٢٨ - مقابلة مع الأستاذ محي الدين اسماعيل .

٢٩ - مقابلة مع الاستاذ خليل الخطيب .

٣٠ - مقابلة مع الاستاذ الطيار حفظي عزيز .



مونك ميسن

القنصل البريطاني في الموصل

٤ نيسان ١٩٣٩

في الساعة الثامنة من مساء يوم ٥ نيسان ١٩٣٩ اذاعت محطة بغداد اللاسلكية البيان الرسمي رقم ٦ الصادر عن مديرية الدعاية والنشر والاذاعة ، الاتي :

«بينما كان أهل الموصل صعقين من شدة هول المصاب العظيم الذي حلّ بهم بفقد ملك البلاد المحبوب . واذا ببعض المفسدين قد انتهزوا الفرصة ، وأندسوا بين الصفوف فحرضوا بعض الجناة على اغتيال القنصل البريطاني في الموصل . وقد القي القبض على القاتل والمحرضين وسينالون مايستحقونه من العقاب الصارم . ان الحكومة في الوقت الذي تعلن فيه استنكارها لهذا العمل الفظيع تعتقد بأن الشعب العراقي النبيل . وخاصة اهل الموصل الكرام يشاطرون شعورها في ضرورة اتخاذ مايلزم لتنزيه سمعة العراق من هذه الأعمال المستنكرة . وبهذه المناسبة تؤكد مرة اخرى عزمها على اتباع الخطة التي اذاعها فخامة رئيس الوزراء قبل بضعة ايام ، وعدم افساح المجال لأي كان تعكير صفو العلاقات القائمة بين العراق وبين حليفته بريطانيا العظمى .»

وعلى اثر هذا الحادث الذي اغتيل فيه القنصل البريطاني في الموصل «المستر مونك ميسن» من قبل الجماهير الغاضبة لموت مليكها الشاب . اعلنت الحكومة العراقية الأحكام العرفية في الموصل . واصدرت قرارها التالي :

«بعد الأطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الأساسي . واستناداً الى المادة ٢٢ منه . وبناء على اقتراح وزير الداخلية ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٤ / ٤ / ١٩٣٩ مايأتي :

١ – اعلان الاحكام العرفية في مدينة الموصل وفي المحلات المجاورة لها . التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة فيها انها تابعة لها . الى ان يعلن انهائها ، وتوقيف تطبيق قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون ادارة الألوية . وقانون الجمعيات والأجتماعات والتجمعات ، وقانون دعاوي العشائر ، وقانون المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون الحكام والقضاة ، والقوانين الأخرى بقدر مالها مساس بالأجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية في المنطقة المذكورة حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المرابطة فيها .

٢ – ان تكون الأدارة الملكية في مدينة الموصل ، والمحال المجاورة لها . التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة فيها انها تابعة لها . والمعلنة فيها الأحكام العرفية ، ادارة عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية المشار اليه ، المرجع الاعلى لجميع الادارات ، داخل المنطقة المنوه عنها ، وله توزيع الأعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة حسبما يتراءى له» .

اما تفاصيل حادث اغتيال القنصل البريطاني في الموصل المستر مونك ميسن فترويها جريدة «الاوقات البغدادية» في عددها (٨٢١٥) الصادر في ٦ نيسان ١٩٣٩ على النحو التالي :

«بينما كان سكان مدينة الموصل صعقين من هول المصاب الأليم الذي حلّ بوفاة المغفور له الملك المحبوب . إذ أندس بعض المحرضين في صفوف الجماهير وحرضوا بعض الجناة على اغتيال القنصل البريطاني بحجة انه كان للحكومة البريطانية ضلع في وفاة المغفور له الملك غازي . وعلى اثر ذلك اتجهت الجماهير نحو بناية القنصلية واخذت ترشقها بالحجارة ، كما انها احرقت سيارة احد موظفي القنصلية ، وكانت واقفة على باب القنصلية ، فخرج القنصل لتهدئة الجمهور ، وفي اثناء ذلك تقدم احد العمال من خلفه وضربه بفأس على رأسه فقتل في الحال . ولقد اثار هذا الحادث دهشة عميقة في انحاء العالم وتلقته الدوائر البريطانية بأسف شديد . ولما اتصل نبأ الحادث بفخامة نوري السعيد رئيس الوزراء العراقية ، قابل القائم باعمال السفارة البريطانية في بغداد ، واعرب له عن مزيد اسفه وأسف الحكومة العراقية على هذا الحادث المؤلم الذي تستنكره الأمة العراقية كلها» .

اما جريدة «عراق تايمس» الصادرة باللغة الانكليزية في بغداد ، فقد وصفت حادث الاغتيال القنصل البريطاني – من وجهة نظرها طبعاً – بأنه «من صنع الرعاع والغوغاء» وان عملية الاغتيال كانت «جريمة وحشية» ! ... وفيما يلي الترجمة الحرفية لما جاء في تلك «الجريدة» – التي تمثل المصالح البريطانية في العراق ، عن هذا الحادث .

كانت العناوين الرئيسية تقول : «مصرع القنصل البريطاني في الموصل» ، «هوجم من قبل الرعاع الذين استثيروا من قبل بعض المحرضين» ، «جريمة وحشية» ، «ضرب بفأس اثناء محاولته تهدئة المشاغبين» .

ثم كتبت تحت تلك العناوين المثيرة تقول : «ننعي مع الأسف (جي . اي . اي . سي مونك ميسن) القنصل البريطاني في الموصل والذي قتل بوحشية من قبل الغوغاء في القنصلية صباح يوم الثلاثاء . والذي كان قنصلاً هناك منذ الخريف الماضي . وقد وصلت انباء ذلك الى بغداد يوم الثلاثاء بعد الظهر . ولكن الحقائق لم تكن قد عرفت بصورة محددة حتى صباح يوم أمس .

ويبدو انه قبيل الظهر ، تجمعت مجموعة من الناس في الموصل بالقرب من القنصلية لابلاغ النبأ المحزن الذي كان قد استلم تواً بشأن وفاة الملك غازي . وكانت الأنباء للحادثة الفاجعة للملك قد جاءت عبر التلفون من بغداد ، وكانت غير كاملة ، ولم يكن احد ليعلم بالضبط مالذي حدث ؟ .

اشاعة : وفي لحظة عندما كانت قد هاجت العواطف بدأ أحد الأشخاص بأشاعة مؤداها ان الملك قد قتل «من خلال مؤامرة بريطانية» . وفوراً تحركت الغوغاء واقتربوا من القنصلية ، وان بعض الأشخاص قد بدأوا برمي الحجارة على المبنى . كما ان اخرين قد اشعلوا النار في احدى السيارات العائدة الى احد الكتاب في القنصلية التي كانت واقفة امام الباب .

وفي هذا الظرف الحرج ألتحق جمعٌ من العمال الذين يعملون في خطوط السكك الحديد واكثرهم من رجال القبائل مسلحين بالفؤوس واقتحموا القنصلية ، وبينما كان القنصل يحاول من الشرفة تهدئة الجمع من الناس امام المبنى ، صعد أحد العمال اليه وغافله فسدد اليه ضربة قاتلة من الخلف بالفأس . ويعتقد ان الوفاة كانت وفاة فورية .

اعلان الاحكام العرفية : ولقد اتخذ المتصرف خطوات نشطة لملافاة انفجار هذا الخرق للقانون ، وطلب التعاون من القوات العسكرية المحلية ، وخلال بضع ساعات عاد النظام الى نصابه من قبل وحدات من الشرطة والجيش ، واعلنت الأحكام العرفية .

ولقد ورد نبأ من الموصل يفيد ان «كل شيٌ هاديٌ صباح يوم أمس . ولكن كأجراء احتياطي وضع حرس عسكري في بيت كل من الرعايا البريطانيين الذين يبلغ عددهم الأجمالي ٢٠ شخصا بما فيهم الأطفال» .

وقد عين المستر بي . ديليو . ولسن مدير (استيرن بنك) قنصلاً بالوكالة في الوقت نفسه ، وسيقوم المستر سومر كوكس مساعداً له ، وهو عضو من اعضاء السفارة في بغداد ، الذي توجه بالطائرة يوم أمس .

أسف رئيس الوزراء العراقي : ان انباء مصرع مستر مونك ميسن قد اثارت الدهشة والاستغراب في اجزاء عديدة من العالم ، وقد استقبل النبأ في لندن بصفة خاصة بالأسف الشديد . وكما جاء في تقرير رسمي صدر هناك ان رئيس الوزراء العراقي قد استدعي القائم بالاعمال البريطاني في بغداد يوم الثلاثاء بعد الظهر ليعرب اسف الحكومة العراقية ، وقال : «ان الحادث كان هزة عنيفة له ولزملائه» . وان تقرير لندن (الصادر عن مصادر رسمية) يزعم بأن اربعة اشخاص هم مسؤولون عن هذه الجريمة . وقد القي القبض عليهم وسيقدمون للمحاكمة امام محكمة خاصة» .

ثلاثة أطفال صغار : لقد كان مونك ميسن في الموصل منذ تشرين الأول الماضي . وقد جاء الى العراق من (تطوان) ، وقد التحق بالخدمة القنصلية للشرق في عام ١٩٠٨ . وكان يبلغ من العمر اكثر من خمسين

عاماً . وقد تزوج مرتين ، ومن زواجه الأول انجب طفلين ، وهم الان في سن البلوغ ، وترك زوجته الثانية وثلاثة اطفال له . اكبرهم يبلغ ثلاثة اعوام في انكلترا .

ولقد ساد شعور بالتعاطف بالموصل ازاء أسرته . أننا متأكدون بأنهم سيستلمون تعازي صادقة من جميع انحاء العراق . وان مونك ميسن قد عاش حياة هادئة ، وهويتمتع بأحترام كبير في الموصل .

بيان في مجلس العموم البريطاني

لندن يوم الأربعاء : تحدث مستر تشمبرلين في مجلس العموم ، وأعرب عن أسفه العميق مع أسف حكومة صاحبة الجلالة . اذ سمعا نبأ الوفاة الفاجعة لمستر مونك ميسن . وقد وصفت الطريقة التي تفجرت بها عواطف الجموع الغفيرة من الناس من الذين اعلنوا الحداد ، والذين جاشت عواطفهم ازاء الادعاءات بأن الحكومة البريطانية بوجه او بآخر هي المسؤولة عن مقتل الملك غازي .

وقد اضاف : بأن ذلك لا اساس له من الصحة اطلاقاً .

وقد اعلن مستر تشمبرلين ان رئيس الوزراء العراقي قد زار السفارة البريطانية ليعرب عن اسف الحكومة العراقية العميق على هذا الحادث . وان مستر هوستن بزوول قد ابلغ رئيس الوزراء العراقي بالاجراءات التي اتخذت من قبل حكومة صاحبة الجلالة وفخامة نوري السعيد بعد ان اعلنت الاحتياطات الخاصة التي اتخذت بصدد حماية الرعايا البريطانيين وسلامة ممتلكاتهم . وكانت التعليمات التي اعطت من قبل مستر تشمبرلين هي كما يلي :

١ - تعبير عام عن الأسف يقدم عن طريق قرار يتخذ من قبل البرلمان العراقي غداً .
٢ - ان المتوفى مونك ميسن تتخذ له اجراءات جنائزية عامة في الموصل مع بالغ التقدير .
٣ - تتخذ ادق التحقيقات لتحديد المسؤولية .
٤ - ان رئيس الوزراء العراقي عليه ان يبحث مع زملائه موضوع تقديم منحة مناسبة لافراد عائلة القتيل .
٥ - تعويض كامل يقدم مقابل تخريب الممتلكات التابعة للحكومة البريطانية .

ثم نشرت جريدة (عراق تايمس) تحت ذلك التقرير وبعنوان بارز : «رسائل تعاطف من الموصل» ، رسائل عديدة قالت انها وردتها من مختلف المنظمات والنوادي والجمعيات ورجال الدين «تعرب عن الفزع والاستياء الشديدين» .

وفي اليوم التالي نشرت «عراق تايمس» عن الاحتفال الجنائزي لمستر «مونك ميسن» . قالت فيه تحت عنوان : «تكريم عسكري» - ماترجمته حرفيا :

«بسبب الجو العاصف في شمال العراق ، لم تكن هناك اتصالات تلفونية صباح هذا اليوم بين بغداد والموصل ، ولهذا فأننا غير قادرين ان نعلن بياناً حول الحفل الجنائزي صباح هذا اليوم لمسترمونك ميسن القنصل البريطاني الذي قتل يوم الثلاثاء الماضي ، ولكننا نعلم بأن الحفل الجنائزي قد تم من قبل بعثة امريكية .

وان الحفل الجنائزي كان بالتأكيد حفلاً اخاذاً ، وبحسب الترتيبات الرسمية فقد حضره متصرف لواء الموصل والقائد العام ووحدات من الحرس المحلي وقادة وزعماء الطوائف الدينية ورئيس البلدية ورعايا البريطانيين . وان القائم بالاعمال البريطاني في العراق المستر هوستن بزوول قد قرر ان يطير الى الموصل في الصباح الباكر من هذا اليوم لحضور الحفل الجنائزي ، ولكنه منع من ذلك بسبب سوء الاحوال الجوية .

وكان من المفروض ان يصحبه (الارك ديكن ستيوارت) . وحيث ان الجو لم يبدو بأن سيتحسن ، فأن (الارك ديكن) قد غادر بغداد متجهاً الى كركوك عن طريق القطار ، حيث وضع تحت تصرفه قطار سريع من قبل شركة نفط العراق . وكان من المؤمل ان يقطع ١٢٠ ميلاً من كركوك الى الموصل في وقت مناسب للقيام

بالمراسيم الجنائزية . ولكن من المؤسف ان خط السكك الحديد قد قطع الليلة الماضية في (قرەتبه) ، ولذلك لم يصل القطار الى كركوك حتى الظهر . وعلى اي حال فان (الارك ديكن) قد يستمر في رحلته الى الموصل . وقد حمل معه باقة زهور جميلة من القائم بالاعمال البريطاني .

وفي الحقيقة ان قليلاً من المعلومات معروفة عن مونك ميسن ، فهو كان من النمط الهادئ والدأوب . وقد وصل من (تطوان) الى الموصل في شهر تشرين الأول الماضي ، وانه لم يكن يختلط كثيراً مع الرعايا البريطانيين ، ولكن يفضل ان يكرس جل وقته الى اعماله الرسمية والى القراءة والدرس .

وقد كان احد اللغويين المتفوقين ممن ينتسبون الى الخدمة القنصلية في الشرق ، وهي الخدمة التي تكون فيها المقدرة اللغوية ذات قيمة جوهرية ، ذلك ان مستر مونك ميسن لايتحدث بأقل من ٩ لغات ! ... وانه قد قضى تقريباً كل حياته في الشرق الأوسط والشرق الأدنى ، وانه قد تولى منذ ١٤ عاماً المهام القنصلية في (السويس) ، اذ استلم تلك المهمة من (مستر بيركل) الذي يعمل الان قنصلاً في البصرة» .

ونشرت جريدة (البلاغ) الموصلية الصادرة يوم ٨ نيسان ١٩٣٩ وصفا مسهباً «لحفلة دفن القنصل البريطاني في الموصل» ، حيث قالت :

«وقد شيع الجثمان وفق المنهج المقرر بحفلة جمعت كل معاني المهابة والتكريم ، وقد بلغت عدد سيارات المشيعين نحو مائة وخمسين سيارة تقل المشيعين من مختلف طبقات والهيئات ، يتقدمهم ممثلوا السلطة العراقية ، وهم اصحاب السعادة وكيل المتصرف وآمر المنطقة ورئيس البلدية والاشراف والعلماء والرؤساء الروحانيون والنوادي والنقابات ورؤساء الأحياء وغيرهم ، وقد اشترك في حفل التشييع قناصل الدول والجاليات الأجنبية .

وفي الصباح الباكر انتشر رجال الشرطة وخيالة الجيش على ارصفة الشوارع المقرر مرور موكب التشييع منها ، وقطعت حركة المرور . ووقفت جماهير غفيرة على جانبي الشوارع ، وأطلت ألوف الرؤوس من الأسطحة . وفي الساعة التاسعة والنصف ابتدأ التشييع ، وقد وضع الجثمان على سيارة مسلحة ، وسارت السيارات على نحو ما ورد في المنهج . وعند ضريح ابن الأثير ترجل المشيعون وراء سيارة النعش والسيارة كانت تحمل الاكاليل . وقد وقف فصيل من الجيش فحيت موسيقاها الجثمان وشرعت تسير على جانبيه على انغام الموسيقى المحزنة حتى المقبرة . فحمل النعش ممثلوا السلطتين العراقية والبريطانية ، فوضع الى جانب القبر وشرعت الهيئات تقدم اكاليلها ، وقد بلغ عددها ٣٥ اكليلاً مقدمة من الهيئات التالية اسماؤها :

الحكومة العراقية ، الجيش العراقي ، الشرطة العراقية ، رئيس مجلس بلدية الموصل ، العلماء والرؤساء الروحانيون ووجوه البلدة ، مجلس ادارة اللواء ، السفارة البريطانية ، القنصلية البريطانية ، القنصلية الفرنسية ، القنصلية البلجيكية ، غرفة التجارة ، جمعية الهلال الأحمر ، المعارف ، جمعية حماية الأطفال ، لجنة الدفاع عن فلسطين ، جمعية الشبان المسلمين ، نادي الجزيرة ، نادي المعلمين ، البنوك ، الجالية الانكليزية ، جمعية البر الأسلامية ، جمعية الطيران ، الأطباء ، الصيادلة ، المحامون ، الصحافة ، شركة نفط الرافدين ، شركة بي . او . دي ، المستركوري مفتش الشرطة ، رؤساء الأحياء ، رؤساء الاصناف ، وغيرهم من الهيئات .

ثم باشر القسيس بصلاة الدفن . وأعقبه اطلاق العيارات النارية في الفضاء ، ومن ثم بوشر بمراسيم الدفن ، وانزل الجثمان الى مقره الأخير بين الاسف البالغ .

وبعد انتهاء من حفلة الدفن تقدم ممثل السفارة البريطانية (الذي قدم الحاضرة على اثر وقوع الحادث المؤسف ، اما القائم بأعمال السفارة فحالت الأمطار دون قدومه) تقدم من سعادة وكيل متصرف اللواء بأسم حكومته عن شكر السلطات العراقية على حفاوتها االبالغة بتشييع جثمان الفقيد ، وطلب الى سعادة رئيس

البلدية ان يقدم شكره ايضا للهيئات التي اشتركت في هذه الحفلة وقدمت الاكاليل .
ثم عاد الموكب مجتازاً الشوارع التي مرَّ بها ميمماً شطر النادي الانكليزي حيث قدم المشيعون التعازي لممثل السفارة البريطانية والقائم بأعمال القنصلية البريطانية» .

• • •

ويروي لنا الاستاذ هشام عبد الله الدباغ المحامي – بوصفه أحد قادة المظاهرة الجماهيرية الغاضبة لموت مليكها . التي توجهت نحو القنصلية البريطانية في الموصل ، والتي اغتالت قنصلها – عن ذلك اليوم التاريخي – يوم ٤ نيسان ١٩٣٩ قائلاً :

«في الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم ، توجه مايزيد على عشرين الف شخص من اهالي مدينة الموصل الحدباء . وفي مقدمتهم طلاب المدارس بمظاهرة غاضبة قاصدين مبنى القنصلية البريطانية بالموصل حيث هاجموها بالحجارة وانزلوا العلم البريطاني ، الذي لم يكن يومها لتغيب الشمس عنه ، الى الأرض ، واحرقوه بين غضب الجماهير وهياجها الصاخب .... واسفر الحادث عن مصرع القنصل البريطاني المستر مونك ميسن – قنصل صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وامبراطور الهند وماوراء البحار ... !» .

وعلى الأثر اعلنت الأحكام العرفية في الموصل ، وتشكل المجلس العرفي العسكري ، واجريت محاكمة مثيرة للمتهمين بالحادث .

ثم يتساءل الاستاذ الدباغ : كيف جرى الحادث ، وماذا كان قبله وبعده ؟ وما هي النتائج التي ترتبت على هذا الحادث .... ؟ !

ويعود الاستاذ الدباغ ليجيب على هذه التساؤلات التي اطلقها ، قائلاً :

«كانت الأمة العربية في منتصف الثلاثينات قد اشتد شعورها بكبوتها ، واستعدادها لنهضتها ووحدتها ، وكان الاستعمار البريطاني يطبق على اوداج العرب في كل مكان مع ازدياد الحماس لضرورة التخلص منه ، وكان العراق البلد العربي الوحيد الذي حصل على نوع من الاستقلال لم تحظ به بعد الاقطار العربية الأخرى ، وبذلك كان محط انظار العرب من المحيط الى الخليج ، وملتقى وملاذ العاملين في سبيل الوحدة العربية ، واللاجئين اليه من احرار العرب ، واشتدت هذه المظاهر سنة ١٩٣٦ في عهد حكومة المرحوم ياسين الهاشمي ، حيث كان اول رئيس حكومة عربية استطاع ان يبعث بالجنود العراقيين متطوعين الى فلسطين لانقاذها من الصهاينة والانكليز .

وأثر سقوط الوزارة الهاشمية في العراق بأنقلاب بكر صدقي المعلوم ، أحس الجيش العراقي بما يخطط له ولصرفه عن الاهتمام بقضايا الأمة العربية ووحدتها ، فكان رد الفعل العنيف بازدياد نشاط الجيش العراقي وفي مقدمته نفر من الأحرار صدقوا ماعاهدوا الله عليه ، يساندهم الشباب الواعي والمثقفون والطلبة . كانت هذه الأنتفاضة القومية الوطنية على اشدها في العراق ، حتى غدا العراق يدعى (بروسيا العرب) . وصار الكل على يقين ان الوحدة العربية آتية لاريب فيها ، وانها منطلقة من العراق – كما انطلقت الوحدة الالمانية من بروسيا . وكان الملك غازي على رأس مشجعي الحركات الأستقلالية الوطنية القومية الوحدوية . وكان موقفه من ذلك معلناً ومتحدياً بما كان يذاع من الأذاعة التي انشأها بنفسه في قصره – قصر الزهور – والذي كثيراً ماكان يذيع بصوته مهاجماً الانكليز ، داعياً للوحدة العربية بكل صراحة وقوة ، بالرغم من تحذيرات الانكليز وتهديداتهم بتقويض عرشه وانهاء حياته ، وكان الملك غازي قد اكتسب في العراق والأمة العربية شعبية عظيمة ، خاصة بعد موقفه البطولي بتحدي الانكليز في فتنة الأثوريين . والتصدي لهم بأذاعة قصر الزهور ، حتى بات العرب في كل مكان يطلقون عليه : «غازي امبراطور العرب المنتظر» .

ولم تكن مدينة الموصل غائبة عن هذا التطور القومي او متخلفة عن مسار هذا الركب العظيم . وكان تاريخ هذه المدينة الشماء "، التي لم يستطع فاتح في التاريخ ان يدخلها بسيفه . والتي صدت كل الهجمات الغربية ، وتوقفت عندها مدى القرون .... واخر ذلك عندما جرى الاستفتاء المعلوم بعد الحرب العالمية . حين كان الاتراك يطالبون بالموصل . حيث كان موقف اهل الموصل في هوساتهم : ،هاذي الموصل مانطيها . عشر سنين نحارب بيها، . وهكذا انطلقت من هذه المدينة البطلة الحركات الوطنية والقومية ورجالها . وكان لوضع العراق القومي - كما اسلفنا - وموقف الملك غازي . الأثر العميق في اثارة مدينة الموصل . التي لم يكن يوم يمر دون ان تشهد اجتماعاً عاماً او مظاهرة شعبية اومهرجاناً خطابياً . ذاك لنصرة فلسطين . وتلك لتأييد سوريا ، وهذا من اجل الوحدة العربية .

وكان طلاب الموصل في مدرستها الثانوية - الوحيدة - والمدارس المتوسطة والأبتدائية . وحتى رياض الأطفال ، على أشد مايكونون من الحماسة والأندفاع القومي . وفي مقدمة كل اجتماع ومظاهرة يشجعهم اساتذتهم ومعهم نفر من الفلسطينيين والسوريين كالمرحومين : درويش المقدادي والشاعر انور العطار وأمين طليع وسعيد رعد .

وكانت ثانوية الموصل مقراً لكل تلكم النشاطات . كما كانت فيها قاعة كبرى تساعد على ذلك . وفي هذه الثانوية بالذات تأسست من الطلاب سنة ١٩٣٧ لجنة جماهيرية . سميت ،لجنة الخطابة، كانت تضم المبرزين من الطلاب وعدد اعضائها لم يتجاوز الخمسين . تناوب على رئاستها من الطلاب : ابراهيم عمر كشمولة (الطبيب) ، ومحمود الجليلي (الطبيب) ، وناثر اكرم العمري (السفير) . وحسن سعيد زكريا (المحامي) . وكوكب علي الجميل (القاضي) ، وهشام عبد الله الدباغ (المحامي) - حيث اشغلت - انا - رئاسة اللجنة منذ اوائل السنة الدراسية ١٩٣٨ حتى القاء القبض عليّ وتوقيفي في ٤ نيسان ١٩٣٩ .

وكانت (لجنة الخطابة) هذه ، على جانب كبير من النشاط . ويجري اختيار اعضائها ورئيسها بانتخاب حر ، وسارت مناقشتها واجتماعاتها كأنها برلمان مصغر . وقد اقلقت نشاطاتها المسؤولين عن الأمن في الموصل . وبالمناسبة فقد كان يشغل منصب ضابط الشعبة الخاصة في الموصل انذاك . السيد بهجت العطية (مدير الأمن العام فيما بعد) . وكان برتبة رئيس(نقيب) وبعد ان انطلقت (لجنة الخطابة) بثانوية الموصل في نشاطاتها . بحيث شبت عن الطوق . كما كانوا يعبّرون عنها . صارت موضع مراقبة المسؤولين من جهة . وقبلة انظار اهل الموصل من جهة اخرى ، وصار دورها بارزاً ومتميزاً .

وكانت من عادة ثانوية الموصل اقامة مهرجان خطابي قبل انتهاء السنة الدراسية كل عام . وكان المهرجان الذي اقيم في نهاية السنة ١٩٣٨ على قاعتها الكبرى ابرز ما اقامته الثانوية ، حيث انتهى بمباراة خطابية . حصلت نتيجتها على الفوز بالجائزة الأولى . وكان موضوع خطبتي (الوحدة العربية) كما فاز ثلاثة طلاب اخرون في تلك المباراة وهم : عبد الله طاهر السردار (المحامي) . وابراهيم فيصل الأنصاري (رئيس اركان الجيش سابقا) . وذنون يونس الشهاب (الشاعر المعروف) . وكانت لجنة التحكيم مؤلفة من الاساتذة : محمد صديق شنشل (من زعماء حزب الاستقلال) واحمد حامد الصراف (المدعي العام الاديب) .

ولازال اتذكر جيداً ، والفرح يغمرني - والكلام لايزال للاستاذ هشام الدباغ - كيف اعتلى المرحوم العلامة الشيخ احمد الجوادي (العالم الديني الكبير) خشبة المسرح بوقار وطبع على جبيني قبلة البركة . بعد ان أنتهيت من القاء خطابي في هذه المباراة .

وقد كانت هذه المباراة حديث اهل الموصل . وتحدثوا عنها كثيراً . ولاسيما خطبتي عن (الوحدة العربية) التي كانت حينذاك حديث الساعة .

وبعد اسبوع من المباراة . وصباح ذات يوم . ناداني المرحوم الاستاذ بهجت النقيب مدير المدرسة الثانوية للحضور الى غرفة الادارة فلما دلفتها وجدت لدى المدير ضابطاً برتبة مقدم . كان السيد سامي عبد القادر المرافق الخاص للمرحوم الملك غازي . نهض من مكانه فور دخولي وطبع على جبيني قبلة قائلاً لي : انها تهنئة صاحب الجلالة الملك لك ياهشام . وان جلالته ارسلني لاستصحابك الى بغداد . فكن متهيئاً ...

وفي اليوم التالي غادرنا الموصل بالسيارة الى كركوك . ومن هناك امتطينا القطار الليلي الى بغداد . حيث كان الموعد عصر يوم الوصول لأمثل بين يدي الملك. وفي الموعد المعين . وبحضور المقدم سامي عبد القادر تمت المقابلة الملكية . في قصر الزهور . وطلب الملك غازي مني ان القي خطابي عن (الوحدة العربية) امامه بنفس الاسلوب ... ففعلت .

وكان الملك خلال الالقاء لايتملك اعصابه من الحماس والتأثر ، فتارة يصفق ، واخرى يضرب المنضدة بيديه . وثالثة يقف ويهتف . كأنه . رحمه الله - في مظاهرة شعبية . وحين انتهت من خطابي اشبعني الملك تقبيلاً وتكريماً . وقادني بنفسه مع المقدم سامي وأحد المهندسين الى غرفة الأذاعة في قصر الزهور ، وفتح البث . وطلب اليّ ان اذيع خطبتي .

ومكثت في بغداد ثلاث ليالٍ . كان خلالها الملك غازي قد استقبلني ثلاث مرات في قصر الزهور ، تناولت في احداها طعام العشاء على مائدة جلالته . كما قدمني - اعتزازاً منه بي كما قال - الى زوجته الملكة عالية . رحمها الله - حيث تعرفت عليَّ لاول مرة ، وكان لها فيما بعد اشرف المواقف معي في سجني ومحنتي» .

ويختم الأستاذ هشام الدباغ حكايته ، بالأشادة بالملكة عالية في انقاذه من حبل المشنقة ، فيقول : «ومن الجدير بالذكر ان المغفور لها الملكة عالية لعبت دوراً مهماً في انقاذي من الموت ، بعد ان التف حول رقبتي حبل المشنقة . وكانت - رحمها الله - لاتفتأ ترسل مبعوثيها سراً الى السجون التي امضيت فيها محكوميتي الطويلة . لابلاغي عطفها ، واسداء المعونة المادية والأدبية لي . وبعد ان خرجت من السجن كانت جلالتها قد اسبغت الكثير من عطفها عليَّ ، وكثيراً ما كانت تلح على اخيها الأمير عبد الاله الوصي لتعويضي عما لقيت من اجل الأسرة المالكة . وحين علمت جلالتها برغبتي في الزواج أبت الا أن يكون لها موقف مؤثر . فبادرت الى استدعاء رئيس التشريفات الملكية انذاك المرحوم تحسين قدري ، وأمرته بأن تكون رقاع الدعوة لحفلة عقد قراني موجهة بأسمه - على انه الداعي - وان تقام الحفلة في قاعة الملك فيصل الثاني (قاعة الشعب حالياً) وعلى نفقة جلالتها ، وهكذا كان .....

وبعد زفافي استدعتني الملكة عالية وزوجتي الى قصر الرحاب على مأدبة عشاء حضرتها الملكة نفيسة (والدتها) واخواتها الأميرات وعبد الاله والملك فيصل الثاني وقدمت لزوجتي هدية ثمينة .

كما أولاني الملك فيصل الثاني - عندما بلغ مرحلة الشباب وتوسعت مداركه ، عطفه . وظل يستقبلني بين فترة واخرى - قبل توليه سلطاته الدستورية وبعدها ، وكنت - على مااعتقد - اخر من حظي بمقابلة الملك فيصل الثاني في البلاط الملكي ظهر يوم الاحد ١٣ تموز ١٩٥٨ ، حيث غادر بعدها البلاط ، ووافته المنية صباح اليوم التالي ١٤ تموز ١٩٥٨» .

* * *

عقد المجلس العرفي العسكري في الموصل جلسته في معسكر الطيران . برئاسة العقيد فرج عمارة وعضوية المقدم محمود رفعت والمقدم عمر موفق حبيب والحاكم محمد فهمي الجراح والحاكم عبد الرحمن الدوري . واصدر احكامه في الدعوة المرقمة ١ / ١٩٣٩ في قضية اغتيال المستر مونك ميسن . القنصل البريطاني في الموصل . وفيما يلي البيان الذي اصدره العقيد قاسم مقصود قائد القوات العسكرية المرابطة في الموصل :

فيما يلي الأحكام التي اصدرها المجلس العرفي العسكري المنعقد في معسكر الطيران يوم ١١ نيسان ١٩٣٩

المتهمون : هشام عبد الله الدباغ – تلميذ في المدرسة الثانوية .

محمد وضحي – حجار .

جراح بن فاضل الشمري – عامل في السكك الحديدية .

حسن بن علي الشمري – عامل في السكك الحديدية .

سليمان بن حسن – حمال .

حامد بن مصطفى – سائق عربة (عجلة) .

سيق المتهمون المذكورون اعلاه على المحاكمة امام المجلس العرفي العسكري المتشكل في الموصل بتهمة اشتراكهم بحادثة الهجوم الواقع على القنصلية البريطانية والذي ادى الى مقتل القنصل المستر مونك ميسن واحراق دار القنصلية ونهب قسم مما فيها . وبنتيجة المرافعة الجارية واستماع الشهادات وضبط افادات المتهمين تبين ان خلاصة الحادثة هي عبارة عن خبر فاجعة البلاد بموت مليكها المعظم انتشر في الموصل بين جميع الطبقات قبل الحادث بمدة . وان طلاب المدارس عندما شاهدوا اعلام مدارسهم منكسة والوجوم بادٍ في وجه كل من يصادفونه اخذ الحزن منهم مأخذ – حتى انهم لم يتمكنوا من مواصلة دروسهم – وبالنهاية خرجوا من مدارسهم طائفين في الاسواق والشوارع ، وفي سيماهم الحزن العميق الأمر الذي ادى الى تكتل الجماهير واتجاههم من اماكن متعددة نحو القنصلية البريطانية وعددهم يتجاوز الالاف ومعظم هؤلاء كانوا قد حضروا الى محل الحادثة من جوبة العكيدات ومحطة السكك الحديدية القريبة من القنصلية البريطانية . وبحيازة بعضهم اسلحة كالخناجر وغيرها ، والهايج فيهم أشده . وان المتهم الأول (هشام الدباغ) قبل هذا الهجوم كان بالقرب من دائرة البريد ، فأخذ يتقدم بعض التلاميذ المتكتلين ويحمس الجماهير ويلقي الخطب بين حين واخر وهو محمول على الاعناق الى ان انتهت المأساة بتطويق القنصلية من قبل الجمهور المحتشد حولها ، واقتحام فريق منه باب القنصلية الخارجية ودخولهم داخلها ، ومفاجأة بعض نفر من هذا الداخل لشخص القنصل وجماعته . في الوقت الذي اخذ الفريق الثاني يشتغل بتحطيم السيارة التي كانت بالقرب من الباب الخارجي للقنصلية حيث تمكن من احراقها ، كما ان البناية اخذت النيران تتصاعد من مختلف انحائها . وبذلك سببوا الاضرار بنهب بعض الأشياء وحرق قسم اخر منها . وقد استمر هذا الهرج زمناً والجماهير تعبث بارواح من كان في القنصلية وما فيها الى أن أتت قوة الشرطة وتمكنت اخيراً من تشتيت شمل المتجمهرين وصدهم عن القنصلية والقبض على المتهمين داخلها . ماعدا هشام عبد الله الذي القي القبض عليه في مساء الحادثة . وكان المتهم محمد بن مضحي يحمل ساعة القبض عليه المجوفة المبرزة المدماة وقسم من ثيابه ملوثة بالدماء وعلى رقبته بقعة من دم وقليل من مادة المخ . وانذاك كان قد خاطب مدير الشرطة قوله (قتلنا زلمة عمي) . وان حسن بن علي عند القبض عليه شوهد بحيازته قطعة من القماش ، وان المتهم جراح بن فاضل الشمري عند القبض عليه كان حائزاً على سكينة فضية من ادوات السفرة العائدة للقنصلية ، وان المتهمين الحمال سليمان بن حسن وسائق العربة حامد بن مصطفى كانا من جملة الذين اشتركوا في حادث القنصلية ، والقي القبض عليهما مع رفاقهما الأخرين ولم يكن بحيازتهما سلاح ما أو أي شيء أخر . وعندما استتب الوضع بأنهاء الأعتداءات الواقعة على القنصلية حضر حاكم التحقيق والطبيب العسكري ورئيس الصحة وشاهدوا القنصل جثة هامدة امام مدخل الباب الداخلي وحوله بعض الادوات المبرزة ، وقد اعطى حاكم التحقيق في الليلة التي اعقبت الحادثة تقريره المتضمن جريانها بتفاصيلها ، كما ان الطبيب العدلي نظم تقريره الطبي المؤرخ ٥ / ٤ / ١٩٣٩ ودرج فيه الجروح التي احدثها الجناة في جسم القنصل البريطاني . ان هذه الحادثة تأيدت بتفاصيلها بشهادة الشهود وهم مدير الشرطة بهجت الدليمي والمعاونين احمد شوكت ويونس شنشل ومحمد عبد العزيز ومحمد كامل يحي وحسين القزاز والمفوضين عبد الستار الدباغ ونجيب الحجازي وداود سلمان وسائق سيارة الشرطة

سعدي حسن والشرطي حمو سلطان وسكرتير القنصلية يوسف قلية ويوسف حنا الطباخ وكركر بن نيسان السفرجي ورزوقي نيسان الحارس المستخدمين في القنصلية ومعاون مدير المعارف عبد الله محي الدين ومدير الثانوية بهجت النقيب ونجم الدين جلميران وتوفيق الدباغ من مديري المتوسطة ويوسف بطرس ومحمد بشير كشيشي

ثانيا – بالكشف الذي اجراه المجلس العرفي عقيب الحادثة.

ثالثا – والتقرير الطبي المعطى من قبل الطبيب العدلي السيد يوسف زبوني والمؤيد بشهادته.

رابعا – التحري على دار المتهم هشام والعثور على اوراق متفرقة فيها.

خامسا – اعترافات المتهمين امام المجلس العرفي.

بالنظر الى ماتقدم من الدلائل. ثبت للمجلس ان المتهم هشام بن عبد الله الدباغ ارتكب جرماً ينطبق على الفقرة الاولى من المادة ٨٠ من ق.ع.ب لترأسه العصبة المسلحة الهاجمة على القنصلية البريطانية فقرر بالاتفاق تجريمه بمقتضاها والحكم عليه بالاعدام شنقا، وحيث ان سنه يقل عن السنة الثامنة عشرة قرر تبديل عقوبة الاعدام المحكوم بها بالحبس الشديد لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفق المادة (٧٦) من ق.ع.ب.

وقرر تجريم المتهم محمد بن مضحي وفق الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من ق.ع.ب لثبوت ارتكابه جريمة قتل القنصل بفضاعة ووحشية مع رفقائه الاخرين والحكم عليه بالاعدام شنقا، ولثبوت ان سنه ستة عشر سنة وفق تقدير المجلس المؤيد بتقرير الهيئة الطبية العسكرية قرر تبديل عقوبة الاعدام المحكوم بها بالحبس الشديد لمدة خمسة عشرة سنة وذلك وفق المادة (٧) من ق. ع. ب. اعتبارا من تاريخ توقيفه المصادف ١٩٣٩/٤/٤

وقرر تجريمّ كل من المتهمين جراح بن فاضل وحسن بن علي الشمريين وفق الفقرة الثانية من المادة (٨٠) من ق. ع. ب لاشتراكهما مع العصابة المسلحة الهاجمة على القنصلية البريطانية والقبض عليه داخلها، والحكم على كل منهما بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات اعتبارا من تاريخ توقيفهما المصادف ١٩٣٩/٤/٤

وقرر تجريم كل من المتهمين الحمال سليمان بن حسن والحوذي حامد بن مصطفى وفق الفقرة الثانية من المادة (٨٠) من ق. ع. ب. لاشتراكهما مع العصابة المسلحة الهاجمة على القنصلية والقبض عليهما في حديقتها ولم يكونا مسلحين، ولم يوجد بحيازتهما شئ ما، والحكم على كل منهما بالاشغال لمدة ثماني سنوات اعتبارا من توقيفهما المصادف ١٩٣٩/٤/٤ ومصادرة المجرفة المرقمة (٣) المتعلقة في الجريمة والخنجر المرقّم (٨) واعادة السكينة الفضية المرقمة (٩) الى القنصلية البريطانية لقاء وصل يحفظ في الاضبارة، وافهموا علناً في ١٩٣٩/٤/١١».

وقد افرج المجلس العسكري عن الاشخاص التالية اسماءهم لعدم توفر الادلة ضدهم وهم:

١ – بشير بن جميل – تلميذ في المدرسة الثانوية
٢ – شفيق ذنون – تلميذ في المدرسة الثانوية
٣ – وجيه سلمان – تلميذ في المدرسة الثانوية
٤ – جميل سعد الدين الخطب – تلميذ في المدرسة الثانوية
٥ – محمد عزت العبيدي – تلميذ في المدرسة الثانوية
٦ – هشام ابراهيم الزبيدي – تلميذ في المدرسة الثانوية
٧ – شاكر يحي العبد الله – تلميذ في المدرسة الثانوية
٨ – امين عبد الله داود اغا – تلميذ في المدرسة الثانوية
٩ – عبد الغني احمد – تنكجي في الموصل.

١٠ - عزيز حسين - عامل في السيارة
١١ - سيد حسن سيد بكر - من قرية بادوش
١٢ - علي حسين الملقب علي شكرية - عامل في السكك الحديدية
١٣ - حمودي عبد الله - عامل طين
١٤ - ملا عواد بن حسن - عامل في الجامع
١٥ - عبد الله فتحي - صبي
١٦ - يلده زيا - صبي

كما اصدر العقيد قائد القوات العسكرية المرابطة في الموصل بياناً اخر عن الاحكام التي اصدرها المجلس العرفي العسكري في معسكر الطيران هذا نصه:
١ - حكم على حمادي بن خلف من اهالي عين الدبس بالحبس الشديد لمدة شهرين وذلك لحمله خنجراً داخل البلدة خلافاً للبلاغ الصادر.
٢ - حكم على التلميذ سليم بن نعمان العطار من طلاب المدرسة المتوسطة الغربية في الموصل والبالغ من العمر اربعة وعشرين عاماً بالحبس مع الاشغال الشاقة لمدة خمسةعشرة سنة لاشتراكه مع الجماهير المسلحة المهاجمة على القنصلية البريطانية وذلك وفق الفقرة الأخيرة من المادة (٨٠) من ق. ع. ب.
٣ - حكم على خليل بن شيان من سكان محلة الخزرج بالحبس الشديد لمدة سنتين وشهر واحد بالتداخل لحمله مسدساً خلافاً للبلاغ الصادر واطلاقه به طلقة في المقهى.
٤ - حكم على داود بن سليم من محلة جامع خزام بالحبس مع الاشغال الشاقة لمدة ثماني سنوات لثبوت وجوده داخل حديقة القنصلية اثناء التجمهر وذلك وفق الفقرة الأخيرة من المادة (٨٠) من ق. ع. ب.
٥ - حكم على العامل خالد بن سليم بالحبس البسيط لمدة سنتين لثبوت وجوده مع المتجمهرين خارج دار القنصلية وضربه احد افراد الشرطة وذلك وفق الفقرة الاخيرة من المادة (٨٠) من ق. ع. ب. وقد اعتبر صغر سنه من اسباب التخفيف.
٦ - حكم على حسينو بن شريف من اهالي بامرني لحيازته على بندقية تركية (لديه اجازة سابقة بها) بالحبس الشديد لمدة شهرين لحملها داخل البلدة خلافا للبلاغ الصادر.
٧ - حكم على الجندي المخابر حمدون بن محمد الجماس بالحبس مع الاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات لثبوت وجوده مع المتجمهرين خارج دار القنصلية ومحاولة تحطيمه دواليب عجلة السيارة العائدة للقنصلية والتي كانت واقفة ببابها الخارجي وذلك وفق الفقرة الاخيرة من المادة (٨٠) من ق. ع. ب.

وقد افرج المجلس عن كل من المتهمين المذكورين ادناه لعدم توفير الادلة ضدهم:
١ - علي بن خلف - من عشيرة النجاري
٢ - عبد الحق امين الافغاني - تلميذ في المدرسة الثانوية.
٣ - ابراهيم بن عيزار - عامل بستان.
٤ - محمود بن خليل - من باب المسجد.
٥ - عبد الجبار حسين ومحمود بن يوسف - تلميذين في المدرسة المذكورة
٦ - محمد بن حاج خليل ومحمد بشير يونس ومحمد صالح زكريا - تلميذ في المدرسة الثانوية.
٧ - كوكب علي جميل ومحمد عبد الله وفخري نوري سليم وسليم احمد جلميران تلاميذ في المدرسة الثانوية.
٨ - محمد بن جاسم من محلة سوق خزرج

ثم اصدر المجلس العرفي العسكري في الموصل قراراً اخر بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٣٩ هذا نصه.

«سيق المتهمون جهاد بن احمد ومحمود بن جاسم توحلة وجارو بن محمد الحبو واحمد بن حسين الشلاوي وحمادي بن داود ومال الله بن حسين وغثيث بن خطاب وذنون بن يونس ويحيى بن محمد الشيخ وعبد ابن جلو ويحيى الحاج صالح وحميد بن عبد الله وفرحان بن وشيد وجاسم بن جرجيس وحميد بن حسين ومحمد بن السيد نعمان ومناع بن سلو وسالم سعد الله التوحلة والياس بن عذاب وموسى بن عبد الله وعبد بن طه وعزيز بن خطاب واحمد بن عبد الله وحسين بن ناصر ومحمد ومحمود بن خضر ومحمد بن جاسم توحله وحسين بن جاسم توحله وفتحي الجولو وجلال سليمان واحمد بن خطاب ومحمد بن خطاب - على المحاكمة امام المجلس بتهمة اخذ التعهدات من كل منهم بحسن السلوك والمحافظة على النظام، وبنتيجة اجراء التحقيقات القضائية واستماع شهادة الشهود وضبط افادة المتهمين تبين ان المتهمين المذكورين ممن يخشى جانبهم لخطورتهم على الهيئة الاجتماعية بدون ربطهم بكفالة او اخذ ضمان كاف منهم ليحافظوا على حسن سلوكهم، وذلك بالنظر الى ماتراى للمجلس من شهادة الشهود وملاحظة السوابق المقدمة بقائمة الشرطة، وعليه قرر إلزام كل واحد من المتهمين المتقدمين بتقديمه ضمان نقدي قدره (٤٠) اربعون ديناراً يودع في الخزينة لحفظهم على حسن سلوكهم لمدة ثلاثة سنوات ومن يعجز عن تقديم الضمان منهم فحبسه شديداً للمدة نفسها اعتبارا من تاريخ هذا القرار. وذلك وفق الفقرة (و) من البند الثالث للمادة (٧٨) من الاصول.

وقد قرر المجلس العرفي العسكري الافراج عن كل من الاشخاص التالية اسماؤهم لعدم توفير الادلة الكافية ضدهم:

١ - خلف جاويش الشمري

٢ - نعمة بن علي الجاسم - صانع قهواتي

٣ - يونس بن عبد - تنكجي.

وفي يوم ١٩ نيسان ١٩٣٩ اصدر المجلس العرفي العسكري القرارين التاليين:

القرار الاول: سيق المتهم طه بن مصطفى المال الله على المحاكمة امام المجلس بتهمة اشتراكه بحادثة مقتل القنصل البريطاني المستر مونك ميسن، ولدى اجراء المحاكمة واستماع شهادات شهود الدفاع والاثبات وضبط افادة المتهم، تبين ان الطفل قاسم بن خضركان على اهبه الرجوع من محل اشتغاله في المحطة مع والده الى الدار عندما شاهد تغلغل الجو واتجاه الجماهير الهاجمة نحو القنصلية البريطانية يوم الحادثة ١٩٣٩/٤/٤، وفي ذلك الحين صادفه شخص متقدما الجماهير الذين كانوا متكتلين وراءه واخذ من على ظهر دابته القزمة المدماة المبرزة والمرقمة ٢ وفرّ بها على عجل، غير ان الغلام لحقه واراد استرجاع القزمة منه، ولكن ذلك الشخص ضربه بها على ساعده الايمن وجرحه، وبذلك ذهب الشخص المرقوم بالقزمة ووجهته القنصلية البريطانية، والغلام الجريح مع والده رجعا الى بيتهما، وبعد ثلاثة ايام بناء على الاخبار الواصل الى الشرطة عن جريح الغلام جلب اليها وافاد بان الذي جرحه يوم الحادثة واخذ منه القزمة هو شخص لايعرفه ولكنه يستطيع اعطاء اوصافه، وفعلا اخذ يسرد الى المعاون بان ذلك الشخص طويل القامة يلبس خاتما ذهبيا في اصبعه وله سنان ذهبيان في فكه الاعلى، وان شعره احمر، فرفق الغلام بصحبة آمر مخفر نينوى العريف محمود سليمان، ورافق الاثنان الشرطي صالح بن محمد، وكان قد افاد الغلام وهو في الطريق بصحبة العريف بغية الاهتداء الى ذلك الشخص بعين التوصيف، وبينما هولاء الثلاثة يسيرون في الشارع ويدخلون الى المقاهي متحرين، اذ جاء ابو الغلام يحوم حول ولده فمنعه العريف من التاثير عليه بالكلام، وبينما الامر كذلك واذا الغلام يبين بان الضارب

كان شرطيا للمرور في السابق وهو على نواحي باب الجديد واطرافه، فعند ذلك تذكر الشرطي صالح محمد وقال اني اعرف رجلا يدعى طه بن مصطفى المال الله وكان شرطيا قبلا وبيته بالقرب من جوبه العكيدات، وعلى هذا اهتدى العريف الى دار المتهم طه وطرق بابها فخرجت المراة وفهم انها والدة طه. فسالها عن وجوده، فقالت ليس في الدار الان، ولما سمع العريف صوت رجل ياتي من داخل الدار شك بصدق قولها وهددها ان لم يخرج طه فانه يدخل عنوة الدار ويخرجه منها، فنادت الامرأة المرقوم أذ ذاك: «ياعزيز تعال»

فحضر ابنها عزيز بن مال الله المتهم في القضية المرقمة (٢٦) عن عين التهمة المتهم بها اخوه طه المذكور في هذه الدعوى، ولدى اخذ عزيز هذا الى الشرطة وبينما كان الجميع في طريقهم اذ لحقت الام بهم وهي في حالة ارتباك واضطراب شديدين ووجهت كلاما للزوج قائلة: «يامفجوع يامكي ليش ماتقول الصحيح.. ابنك راح يشنق.. ليش ماتحكي، أليس عزيز هو الضارب؟» وبعد كل ذلك سيق المتهم عزيز على المحاكمة بتهمة قتل القنصل الذي برأ المجلس ساحته بالقضية المرقمة ٣٩/٢٦ المنوه عنها. وبعد ايام قلائل من سوق عزيز على المحاكمة الق القبض على المتهم طه وهو في العوينات عند ابن عمه رئيس العرفاء مجيد المال الله، وعند استجوابه امام المجلس انكر ما اسند اليه، واستمعت المحكمة شهود دفاعه حول وجوده في الخان حين الحادثة

وقبلها وخروجه منه في مساء اليوم المذكور، ولدى التروي والتامل في شهادة الطفل ووالده وتدقيق الاضبارة المرقمة ٢٩/٢٦ المتقدمة الذكر يجد المجلس ان الشاهدين الطفل واباه لم يشهدا شهادة يمكن الركون اليها والاعتماد عليها بالنظر الارتباك الذي لاحظه المجلس فيها والى ماجاء من التباين الجوهري في نفس الشهادة الواحدة، وعليه لم تقم الادلة الكافية امام المجلس توجب ادانة المتهم طه بن مصطفى المال الله فقرر بالاتفاق الافراج عنه واطلاق سراحه ان لم يكن موقوفاً بسبب اخر واعادة الاشياء والملابس المبرزة الى اصحابها لقاء وصل يحفظ بالاضبارة، وافهم علناً.

القرار الثاني: سيق المتهم عزيز بن مصطفى المال الله على المحاكمة امام المجلس بتهمة اشتراكه في قضية مقتل القنصل البريطاني مستر مونك ميسن، وبنتيجة المحاكمة واستماع الشهادات وضبط افادة المتهم تبين ان الشاهد الغلام يعطي مبدئيا اوصاف شخص لاتنطبق على اوصاف المتهم عزيز، وعند مناقشته اخذ يتراجع باقواله بدرجة زلزلت قناعة المجلس بقوة في صحة شهادته، واما شهادة الاب فكذلك لاتقل اضطراباً عن شهادة ولده، وكذلك شهادة الوالدة فكانت مضطربة اذ لم يكن همها الاتخليص ولدها فلذة كبدها الذي كان بصحبة الشرطي، وخاطبت زوجها الحاضر اذ ذاك بقولها: «يامفجوع يا مكي ليش ماتقول الصحيح تره ابنك راح يشنق»، واما ماسمعه المجلس من افادات شهود الدفاع جعله يعتقد كل الاعتقاد بان المتهم عزيز لم يكن ذي مدخل بحادثة القنصل، وعليه قرر بالاتفاق براءه ساحته واطلاق سراحه من السجن ان لم يكن موقوفاً لسبب اخر، واعادة ملابسه واشيائه له بوصل يربط في الاضبارة وافهم ذلك علناً.

• • •

مصادر البحث

اعتمدت في كتابة هذا الفصل على الكتب والمراجع والصحف التالية:

١ - كتاب «المسؤلية التاريخية لمقتل الملك غازي» للدكتورة رجاء الخطاب.
٢ - كتاب «سيرة وذكريات» للاستاذ ناجي شوكت.
٣ - كتاب «تاريخ الوزارات العراقيه» للاستاذ عبد الرزاق الحسنى».
٤ - مقابلة شخصية مع الاستاذ هشام الدباغ المحامي.
٥ - الصحف والمجلات: «عراق تايمس» - باللغة الانكليزية. البلاغ (الموصلية) - الزمان. البلاد.

E: BAGHDAD 26. THE TIMES PRESS, BAGHDAD

FIVE FILS.

MURDER OF BRITISH CONSUL AT MOSUL

Attacked by Mob, Instigated by Agitators

A BRUTAL CRIME

STRUCK WITH A PICK-AXE WHILE ENDEAVOURING TO PACIFY THE RIOTERS

We much regret to announce that Mr. G.E.A.C. Monck-Mason, British Consul at Mosul since last autumn, was brutally murdered by a mob in the Consulate on Tuesday morning. The news reached Baghdad on Tuesday afternoon, but the facts were not known definitely until yesterday morning.

خبر مصرع «مونك ميسن» القنصل البريطاني في الموصل يتصدر جريدة «عراق تايمس» البغدادية الصادرة باللغة الانكليزية - التي تمثل وجهة النظر البريطانية!!



رستم حيدر

١٨ كانون الثاني ١٩٤٠

في الساعة الثامنة من مساء يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ اذاع راديو بغداد البيان الرسمي التالي الصادر عن مدير الدعاية العام:

«بينما كان صاحب المعالي السيد رستم حيدر وزير المالية جالساً في مكتبه الرسمي حوالي الساعة الحادية عشرة قبل ظهر اليوم اذ استاذن في الدخول عليه المدعو حسين فوزي توفيق من مفوضي الشرطة المفصولين فأمر بادخاله. ولما حضر امامه قدم اليه كتاباً. وبعد ان قرأه معاليه توجه نحو الباب للخروج فاطلق المذكور عليه من الخلف رصاصة من مسدسه فاصابت خاصرته من الجهة اليسرى ونفذت من الامام. وعلى الر دوي الطلقة هرع الاهلون وبعض افراد الشرطة فقبضوا عليه. ونقل معالي الوزير الى المستشفى الملكي لاسعافه. اما الجاني فقد كان مفوضاً في الشرطة. وفي ١٩٣٥/٧/٣ استغنى عن خدماته لسلوكه الشائن وعدم قيامه بواجباته. ثم استخدم في الاشغال العسكرية باجرة يومية. وبعد مدة قصيرة طرد أيضا للسبب نفسه. وقد راجع السجون والري للاستخدام فلم يسعف طلبه بعد الاطلاع على اضبارته الشخصية والتحقيقات جارية».

ويروي لنا الاستاذ جميل الاورفه لي – حاكم تحقيق الرصافة حينذاك – قائلاً «أخبرني معاون شرطة السراي حوالي الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم ١٩٤٠/١/١٨ بان وزير المالية جرت محاولة لاغتياله في مكتبه.

ولما كان مقر عملي في حاكمية التحقيق – يقع في الطابق الاول من بناية المحاكم في القشلة في السراى – فقد بادرت على الفور متوجهاً الى مكتب الوزير لاجراء التحقيق والمعاينة.

غير اني لم اجد الوزير، وقيل لي انه نقل الى المستشفى قبل لحظات من وصولي وانه لايزال على قيد الحياة.

توجهت الى المستشفى الملكي (التي كانت تحتل موقع مدينة الطب حاليا)، فوجدت جميع الوزراء وعلى راسهم السيد نوري سعيد واقفين عند الغرفة التي رقد فيها السيد رستم حيدر.

ولما حاولت الدخول الى الغرفة لاستجواب المجنى عليه، منعني الدكتور ابراهام – وهو طبيب انكليزي مشهور – من الدخول قائلاً: «انه الان تحت البنج» وغير مسموح الكلام معه في الوقت الحاضر لخطورة وضعه الصحي».

ثم توجهت بعد ذلك الى مديرية الشرطة العامة – بعد ان علمت بان الجاني موقوف في احدى غرفها – وقمت باستجوابه ودونت افادته بحضور المدعى العام السيد معروف جياووك، ومدير الشرطة السيد وجيه يونس.

وكان الجاني حسين فوزي توفيق شاباً طويل القامة، قوى البنية، في حوالي الثلاثين من العمر. وقد اعترف امامي – بكل هدوء – اعترافاً صريحا واضحا لاشائبة فيه بانه هو الذي حاول اغتيال السيد رستم حيدر لعدم حصوله على وظيفة كان يوعده فيها الوزير رستم حيدر بدون جدوى، وانه بعد يأسه من الحصول على الوظيفة المنتظرة اقدم على اغتياله دون ان يحرضه او يعاونه او يشترك معه اي شخص كان بارتكاب الجريمة.. «بل كنت ساعتها بحالة تهيج، وقد اطلقت عليه عدة اطلاقات – لا اتذكر عددها – من مسدسي، ولاادري هل قتلته ام لا؟».. هكذا اعترف!!

وفي مساء اليوم – يضيف الاستاذ جميل الاورفه لي – كنت قد أنهيتُ التحقيق، وختمت المحضر، وذهب المدعي العام الى داره، وبينما كنت اهم بالخروج من غرفة مدير الشرطة التي كنت أتولى التحقيق فيها، اذ دخل الغرفة رئيس الوزراء السيد نورى السعيد، وبصحبته ابنه صباح وسكرتير وزير الدفاع السيد احمد مناصفي، ومعاون الشرطة عبد الرزاق العسكري وغيرهم من الاشخاص الذين لااعرفهم، وكنت لاول مرة التقي بنوري السعيد، فعرفته بنفسي، وقلت له: انا حاكم التحقيق. ثم لخصتُ له مجريات التحقيق واخبرته بان المتهم قد

اعترف صراحه بالجريمة دون اي تحريض على ارتكابها، وكان المتهم في غرفة مدير الشرطة حينذاك وانها حيث كنت استجوبه قبل حضور رئيس الوزراء، فانتهز نوري السعيد وجود المتهم فاخذ يحدثه ويسأله عن الاسباب التي دفعته الى قتل رستم حيدر، اذ لم يكن يعتقد بان الجريمة قد وقعت دون تحريض. ثم اني رايت من واجبي ان اخبر المدعي العام عن هذه المقابلة غير المالوفة، فاتصلت هاتفيا به وقلت له: ان رئيس الوزراء قد حضر الى مديرية الشرطة واخذ يستجوب المتهم، وان من واجبي ان اسجل ذلك في محضر التحقيق. فقال: افعل ماتراه مناسبا.

ولم تمض بضع دقائق، الا وطلب مني رئيس الوزراء ان اتركه ليختلي بالمتهم وحيداً بناء على طلب المتهم نفسه، وبالطبع لايستطيع حاكم تحقيق ان يمنع رئيس الوزراء من الاتصال بالمتهم بهذه الكيفية، ولكنه من واجبه ان يسجل مجريات ماحدث. وهكذا كان، فلقد دونت في محضر التحقيق، العبارة الاتية: (بعد ان ختمت التحقيق دخل رئيس الوزراء السيد نوري السعيد الى غرفة مدير الشرطة فاطلعته على سير التحقيق، ولكنه مالبث ان طلب الاختلاء بالمتهم، فسمحت له بذلك).! وبعد نصف ساعة تقريبا خرج رئيس الوزراء بصحبة من جاء معه، وكنت في الغرفة الثانية – من دون ان يودعنا – واني بعد أن شرحت الكيفية في الاضبارة سلمتها الى مدير الشرطة لتحفظ لديه بصفته محققاً، على ان اعود لاستلامها في اليوم الثاني لاكمال التحقيق واجراء مايلزم لاحالتها الى حاكم الجزاء بمقتضى قانون اصول المحاكمات الجزائية. ثم انصرفت بعد ذلك الى بيتي.

وفي صباح اليوم الثاني جئت الى غرفة مدير الشرطة لاستلام ملف (اضبارة) التحقيق واكمال نواقصها، فاخبرني وعلى وجهه علائم الاضطراب قائلا بان الاضبارة ارسلت الى المجلس العرفي بناء على طلب رئيس المجلس، وكانت الاحكام العرفية معلنة، ثم اردف موضحا بان المتهم طلب بعد منتصف الليل قرطاسا وقلما وسجل اعترافات جديدة بخط يده اتهم اشخاصا قال انهم حرضوه على ارتكاب الجريمة، منهم: نجيب الراوي، وابراهيم كمال، وصبيح نجيب، وعارف قفطان، وشفيق نوري السعيدي، وحسن فهمي، وغيرهم من خصوم نوري السعيد، وانه قد جرى توقيفهم بناء على طلب رئيس المجلس العرفي.

فقلت له: ان هذا أمر يستوجب الاستغراب، ويعتبر تدخلاً في التحقيق. وارفع الامر الى وزير العدلية.

وفعلا رجعت الى مقر حاكميتي في العدلية، ومن هناك اتصلت هاتفياً بالوزير السيد صبحي الدفتري، فلم اجده في ديوان الوزارة، فاتصلت به في داره وطلبت مقابلته لامر هام، فقال: احضر حالاً. عندها ذهبت الى داره الواقعة في محلة الحيدر خانة، فوجدته بانتظاري، فشرحت له القضية مفصلا وطلبت منه ان يقبل استقالتي اذا لم تعاد الدعوى الى القضاء، فتمهلني قائلا: لاتستقل ياجميل، فانا الذي سأستقيل اذا لم تعاد الدعوى الى القضاء، ثم اردف قائلا: اكتم مواجهتك لي لئلا يصيبك ضرر. ولكن مالبث ان شاعت هذه القصة واحدثت ضجة في الاوساط السياسية والقضائية، تطورت الحالة الى استقالة الوزارة واعادة تشكيلها مجددا من قبل نوري السعيد بدون وزير العدلية السيد صبحي الدفتري تخلصاً منه وجيء بوزير اخر للعدلية، كما ابعد من الوزارة كل من ناجي شوكت وصادق البصام.

وقد اتخذت خطوات لاعادة القضية الى المحاكم. وفعلا استلمتها واكملت التحقيق.

وتشكلت بعد ذلك لجنة حيادية من السادة الحاكم عبد العزيز المطير، وعبد الرزاق الظاهر الموظف في وزارة العدلية، والميجر كورنشس مفتش الشرطة العام ودونت ذلك لمعرفة دوافع القتل، وهل ان الجريمة ارتكبت لاغراض سياسية او لا؟

وتم الافراج عن بعض السياسين لعدم توفر الادلة ضدهم. واحالة بقية المتهمين الى المحكمة العرفية التي قررت ايضا براءتهم وهم: ابراهيم كمال وصبيح نجيب وعارف قفطان، ولكن المحكمة عادت وقررت الحكم على صبيح نجيب لمدة سنة واحدة عن جريمة اخرى وهي اهانة الحكومة.

وحكم على حسين فوزي توفيق بالاعدام شنقاً..»

ويروي الاستاذ ناجي شوكت - احد رؤساء الوزارات - في مذكراته عن اغتيال رستم حيدر، قائلا:

«رستم حيدر شاب عربي نابه من مدينة بعلبك بلبنان، ومن اسرة كريمة معروفة فيها، وقد تثقف ثقافة عصرية واسعة، اذ درس في باريس، والتحق بالثورة العربية الكبرى في اواخر ايامها، فاتخذه الملك فيصل كاتماً لاسراره ومستشاراً اولاً في اموره حتى تاريخ وفاته، فكان بحق دماغ فيصل المفكر، كما كان قومياً عربياً مستقيماً. وكان من مؤيدي الاقطاع في العراق وله في ذلك نظريات. ولما كنت وزيراً للداخلية في وزارة نوري السعيد الثالثة - وكان هو وزيراً للمالية فيها، علمت من تقارير مديرية الشرطة العامة ان رستماً اعتاد السير على قدميه قبل مساء كل يوم بين داره في الصالحية بالقرب من الجسر، وبين محطة قطار بغداد - البصرة دون ان يلتفت الى الضرر الذي قد يلحق به ممن يناصبونه الكراهية او العداء او لايرتاحون الى تصرفاته الشخصية، لذلك رتبت له الشرطة حراسة غير منظورة، فكان هناك خفر على الدار، وخفر اخر من بُعدٍ اثناء تجواله بين داره ومحطة القطار.

وفي يوم لااتذكره بالضبط اقام السيد حمدي الباجه‌جي مادبة عشاء حضرها لفيف من الاعيان والنواب والوزراء وكبار الموظفين، وكان بين المدعوين نوري السعيد ورستم حيدر وابراهيم كمال وصبيح نجيب. وبعد الانتهاء من تناول الطعام وانتشارنا في غرف الدار، سمعت اصواتا مزعجة وضوضاء في الغرفة المجاورة للغرفة التي كنت فيها، ولما كنت ضعيف السمع سألت من كان الى جانبي عن مصدر الاصوات، فرد علي ان: «صبيحا ثمل ثملاً شديدا وصار يتحدى رستم حيدر بقوله له: ولماذا لاتذهب الى بلادك انت الكذا والكذا». شتم وتقريع وتدخل، اوقف صبيح نجيب عند حده وتفرق القوم.

ولما سمعت باطلاق الرصاص على رستم حيدر وهو بمكتبه بديوان وزارة المالية يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠، تذكرتُ الشجار الذي حصل في دار الباجه‌جي حمدي، اذا بي افاجأ بان مطلق الرصاصة كان مفوضا للشرطة يدعى حسين فوزي وقد فصل من الخدمة لاسباب لاعلاقة لرستم بها. وبينما كان التحقيق يجب ان يتجه على هذا النحو، لان القاتل معروف والجرم مشهود اذا بنوري السعيد يختلي بالقاتل في مركز الشرطة ثم يأمر بالقبض على جماعة بينهم ابراهيم كمال وعارف قفطان وصبيح نجيب وشفيق نوري السعيد، فاختلف الوزراء فيما بينهم وادى الخلاف الى استقالة الوزارة. ولما تقرر ان تؤلف الوزارة الجديدة برئاسة نوري ايضاً، حصلت مضاعفات ادت الى الانشقاق. فقد اصر كل من رئيس اركان الجيش حسين فوزي وأمير اللواء امين العمري على ان لايدخل الوزارة الجديدة لانوري السعيد ولاطه الهاشمي، على حين كانت جماعة من العقداء الذين يناصرون نوري وطه أصرت على اسناد الوزارة الى احد هذين السياسيين، فاستطاع نوري ان يستصدر ارادة ملكية باحالة كل من الفريق حسين فوزي واللواء امين العمري والعقيد عزيز ياملكي على التقاعد، وان يؤلف الوزارة الجديدة ويشرك معه طه في المسؤولية ثم يحيل قاتل رستم حيدر على المحاكمة وينفذ حكم الاعدام الذي اصدرته بحقه..

لقد قيل الكثير في موضوع مقتل رستم حيدر. قيل ان نوري السعيد بعد ان قضى على خصومه السياسيين الواحد بعد الاخر بالقتل والسجن والابعاد عن المناصب الوزارية، لم يبق من ينافسه على الزعامة غير رستم حيدر الذي كان أحق برئاسة الوزارة لولا جنسيته السورية. ولقد كانت آراء نوري ورستم متفقة في السياسة

الخارجية، وهي ان بريطانيا هي الحليف المثالي والصديق الوحيد، فعلى العراق ان يتمسك بصداقتها وودها.

كان نوري السعيد يخشى شخصيتين: شخصية تنافسه في صداقة بريطانيا، واخرى تنافسه بوطنيتها وصدق اخلاصها لبلادها، ولكن من الصعب الجزم بان لنوري ضلعاً في مقتل رستم، ولعل القتل كان قضاء وقدراً.

وقبل ان انتهي من هذا الموضوع - الكلام لايزال للاستاذ ناجي شوكت - اود ان اشير الى حادثة وقعت في ديوان رشيد عالي في البلاط الملكي، فقد اجمع رؤساء الوزراء السابقون على مقابلة الوصي على العرش وتقديم احتجاج على تصرفات نوري السعيد وتدخله في التحقيقات الجارية في مقتل رستم حيدر والمحاكمات الجارية بحق المتهمين بحادثة القتل، وبينما نحن مجتمعون في غرفة رئيس الديوان اقبل نوري السعيد غاضبا مُتهيجاً، واذا به يوجه خطابه الى جميل المدفعي ويقول له بشدة: «وانت ايضاً هنا؟!.. من انت لتحتج عليّ؟!.. لو لم اكن انا لما كنت الامتصرفاً كما كنت؟!» فلم ينبس جميل ببنت شفة، وانما ترك الديوان وذهب».

ويقول صلاح الدين الصباغ في كتابه «فرسان العروبة في العراق» ان: «قتل رستم حيدر غيلة في وزارة المالية بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ تطبيقاً لما تقتضيه المصالح البريطانية في العراق، وكان لامع الشخصية، واسع الثقافة، فاستوزره فيصل الاول مراراً وجعله عضداً له وكاتما لسره».

اما الاستاذ المؤرخ عبد الرزاق الحسني فيروي في كتابه «تاريخ الوزارات العراقية» قائلاً:

«وقد دهشت الاوساط الرسمية والاجنبية والشعبية لهذا الحادث - حادث اغتيال رستم حيدر وعدّته فاتحة شؤوم على البلاد، ولاسيما كان المجنى عليه مثالاً للكفاءة والشجاعة والاستقامة. ولم يسبق له ان اعتدى على احد مافي حياته. استجوبت شرطة السراي القاتل، بعد ارتكابه جريمة القتل، فاعترف اعترافا صريحا بانه هو القاتل، وانه لاشريك له في هذا الجرم. ولما احيط رئيس الوزراء علما بهذه الافادة دهش لها. فالقتيل لبناني الاصل، عربي المحتد، جاء مع الملك فيصل الى العراق منذ عشرين سنة، فخدم البلاد خدمات مشهورة - لم يسيء خلالها لاحد، ولم يتخاصم مع احد، وعلى فرض وجود خصومة له تستحق قتله، فالقتل يجب ان يتم على باب داره - او في احدى الشوارع المؤدية الى مسكنه، اما ان يتم ذلك في دائرته الرسمية، وعلى مرأى ومسمع من الناس، فهو قتل سياسي للوزارة القائمة ولهيبة الحكم. لهذا كله فقد ذهب نوري السعيد الى الموقف، وبعد ان قابل القاتل مقابلة قصيرة شرعت الشرطة في توقيف الوزيرين السابقين: صبيح نجيب وابراهيم كمال، والمحاميين الشهيرين نجيب الراوي وشفيق نوري السعيدي، والمتصرفين المفصولين: احمد عارف قفطان وحسن فهمي وغيرهم من الذين اتهمهم القاتل بجرم التحريض على القتل، او كانوا يجاهرون الوزارة القائمة العداء السافر.

وكان رئيس الوزراء يزور ابراهيم كمال في سجنه يوميا على مايقوله العقيد صلاح الدين الصباغ في مذكراته.

كما ان السفير البريطاني طلب ان تجري محاكمة الوزراء المتهمين في هذه القضية امام محكمة اعتيادية، لا امام المجلس العرفي - كما يقول ذلك العميد طه الهاشمي في مذكراته.

استنكر السادة ناجي السويدي وناجي شوكت وجميل المدفعي وتوفيق السويدي شمول التحقيق هذه الشخصيات البارزة، فراجعوا الوصي واحتجوا على عمل الشرطة فلاطفهم وصرفهم بالحسنى، مؤكداً لهم ان العدل سياخذ مجراه، وانه لاضير على الموقوفين.

وكان مجلس الوزراء قد اجتمع بعيد حادث اطلاق النار على رستم حيدر، وتداول في أسبابه، فارتأى ان

تحال القضية الى المجلس العرفي – وكان لايزال قائماً – للبت فيها، وخالف وزير الخارجية علي جودت، ووزير المواصلات جلال بابان، هذا التدبير فطلبا ان تحال القضية الى المحاكم الاعتيادية لتبت فيها. اما وزير العدلية محمود صبحي الدفتري فانه اقترح تأليف لجنة من ضابط تفتيش الشرطة الميجركونت، والحاكم عبد العزيز المظفر، وسكرتير وزارة العدلية عبد الرزاق الظاهر، لاجراء التحقيق الواسع في هذه الجريمة، وهل هي سياسة أم عادية. فتبت الحكومة فيها في ضوء تقرير هذه اللجنة».

وفي الساعة الحادية عشرة والدقيقة العشرين من صباح يوم الاثنين ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٠ – اي بعد اربعة ايام من محاولة الاغتيال – فاضت روح السيد رستم حيدر الى باريها...

فقد حاول الاطباء بماوسعهم من جهد ان ينقذوا حياته طيلة اربعة ايام، ولكن دون جدوى.

وكان قد حضر الى المستشفى – خلال هذه الايام الاربع – الامير عبد الاله – الوصي على العرش، والسيد نوري السعيد والوزراء والاعيان والنواب والسفير البريطاني السيد بازل نيوتن، ووزير ايران المفوض، ووزير اليابان المفوض، وغيرهم من كبراء الهيئات ورجال الدين.

وقد نعت الحكومة العراقية السيد رستم حيدر بالبيان الرسمي التالي: «بأسف عظيم تنعي المرحوم السيد رستم حيدر وزير المالية، اختاره الله الى جواره حوالي الساعة الحادية عشرة والدقيقة العشرين من صباح اليوم متأثراً من جرحه بالعيار الناري الذي اطلقه عليه معتدٍ اثيم، وعلى الفور سارع الى المستشفى فخامة رئيس الوزراء واصحاب الفخامة والمعالي الوزراء وكبار رجال الدولة لوداعه الاخير.

وتفضل حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم فأمر بدفن الفقيد العزيز في المقبرة الملكية الى جانب مثوى الفقيد المحبوب المرحوم السيد جعفر العسكري.

وتالفت لجنة برئاسة امين العاصمة قوامها ممثلون من الداخلية والخارجية والدفاع لتنظيم منهج التشييع الذي سيذاع مساء هذا اليوم بمنشورات ومن الراديو العراقي، وسيكون التشييع رسمياً وشعبياً في الساعة العاشرة من صباح غد.

ولايسع العراق حكومة وشعباً الا ابداء الأسف الشديد لهذه الخسارة الفادحة والتنويه بما قدمه الفقيد العزيز من خدمات جلى للبلد.

١٩٤٠/١/٢٢ مديرية الدعاية العام

واذاع راديو بغداد النعي معلناً حداد الحكومة العراقية ثلاثة ايام، فاوقفت مناهج الاذاعة عدا تلاوة القران الكريم ونشرات الاخبار في الايام الثلاثة ونكّست الاعلام فوق البنايات الرسمية.

وبعد الوفاة بساعة، قصد السير بازل نيوتن السفير البريطاني في بغداد رئيس الوزراء ووزير الخارجية لتقديم تعزية الحكومة البريطانية، فسلم السفير بنفسه كتاباً الى رئيس الحكومة معرباً عن «عميق اسفه وخسارة العراق الفادحة بفقد السيد رستم حيدر».

وقدم كثير من اعضاء الهيئات الدبلوماسية الاجنبية في العاصمة تعازيهم الى الحكومة.

واغلقت البنوك بعد ظهر الثلاثاء احتراما لذكرى الوزير الفقيد وقصد الكثيرون من الوجوه والاعيان والمفكرين الى دار الفقيد في شارع الصالحية بالكرخ لتعزية افراد اسرته الذين اسرعوا في المجيء الى بغداد بعد وقوع الحادث.

وفي صباح الثلاثاء ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٠ شيع جثمانه الى مرقده الاخير في «مقبرة الملوك» في الاعظمية، في موكب شارك فيه الاستاذ رشيد عالي الكيلاني ممثلاً للوصي على العرش الامير عبد الاله، ورئيس الوزراء نوري السعيد، والسيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان والسيد مولود مخلص رئيس مجلس النواب والوزراء وكبار رجال الدولة من عسكريين ومدنيين. ونقل الجثمان على عربة مدفع ولف بالعلم العراقي وكانت موسيقى الجيش تعزف النشيد الحزين، وافراد الجيش منكسي السلاح يحيطون بالموكب وعلى طوله، حتى انتهى الى داخل المقبرة الملكية التي حمل النعش اليها بعض كبار الضباط، حيث اقيمت صلاة الجنازة.

وعندما اودع الجثمان لحده، انبرى السيد نوري السعيد رئيس الوزراء وأبّنهُ بخطاب قال فيه:
«ايها الراحل العزيز.. اذا كان الجرح على قدر المصيبة، فان حزننا عليك واسفنا لفقدك يفوقان كل وصف، لان المصيبة فيك عظيمة، تتجمع فيها كافة عوامل الحزن ودواعي الاسف.
واذا وقفت على قبرك الان، فانني لااقف لتأبينك ورثائك، بل اقف لاعرب عن تقدير الامة التي عاهدتها على خدمتها، ووهبت لها حياتك ومواهبك، وعن عميق حزنها، وشديد اسفها لفقدك ولاسيما على مثل هذه الصورة المفجعة.
وهنا انا اودعك الوداع الاخير، وأودي لك باسمي وباسم الباقين على قيد الحياة من قدماء اخوانك التحية الاخيرة التي يؤديها اخوان الجهاد لاخيهم الذي يسقط في ساحة المجد ويفارقهم بعد جهاد اثنتين وعشرين سنة قضوها جنبا الى جنب. الوداع، وفي ذمة الله يارستم..».
وبعد ان انتهى السيد نوري السعيد من كلمته تقدم الاستاذ لطفي حيدر ابن عم رستم حيدر فالقى بأسم آل حيدر كلمة جاء فيها:
«ماكان من حقنا ان نتكلم في هذه المصيبة الخرساء التي عقدت الالسنة اذ طالما سمعنا ان الفاجعة برستم لم تنزل باهله وحدهم بل نزلت بالعراق فروّعته من اقصاه الى اقصاه، وبالبلاد العربية فهزتها فكانما هي قنبلة انفجرت فاذا في كل قطر جرح يدمي.
أليس من عجائب القدر ان تكون حياة الفقيد أبرد على القلوب، وأطيب من النسمة العبقة، وان يكون موته كالاعصار الهائل يعصف بالافئدة ويقتلها ويرمي بها وقودا للاحزان.
لقد احب رستم العرب والعراق اكثر مما احب اهله ووطنه الصغير ونفسه فوهب للعراق، وقلوب العرب تحوم حول العراق وعيون العرب تشخص اليه، وهب له دمه وروحه، لما هذه المناحة الكبرى الا أنتفاضة الاسى وضجة الالم وليست تكريما لرستم، بل للفكرة التي كان يعتنقها رستم. هذه المأتم الجبارة رمز الوفاء للرسالة القومية التي اضطلع بادائها رستم طيلة حياته وقضى نحبه امينا على خدمتها.
لقد رجعت روح رستم الكبيرة الوادعة الى ربها راضية مطمئنة، وعزاؤه انه سيرقد بعد قليل الى جانب رفاقه في الجهاد ويستريح في ظلال مليكه. ومن حق المجاهد ان يستريح».

ثم عزف البوق الاخير، واطلقت وحدات من الجيش الرصاص فوق القبر التحية الاخيرة.

• • •

غير ان نوري السعيد رئيس الوزراء – وبعد شهر كامل من يوم حادث اغتيال رستم حيدر وزير المالية – وفي اليوم ١٨ شباط ١٩٤٠ قدم استقالة وزارته الرابعة التي جاء فيها: بينا كانت البلاد منهمكة في العمل لتحقيق اهدافها الوطنية وتعزيز كيانها مستمدة من خطورة الحوادث العالمية الحالية اعظم الحوافز، اذا بها تجابه بجريمة اغتيال وزير المالية في ديوان عمله..»

وبعد ان كلف نوري السعيد بتشكيل وزارة جديدة - استجابة لضغط الجيش على الامير عبد الاله الوصي على العرش- القى السعيد خطابا من دار الاذاعة اللاسلكية مساء يوم الاثنين ٢٦ شباط ١٩٤٠ باسطاً فيه للرأي العام منهاج وزارته الخامسة - ثم قال: «اجتاحت العراق في السنوات الاخيرة موجة خطرة من التآمر والاجرام السياسي، زعزعت اركان البلاد، واقلقت أطمئنانها، واساءت الى سمعتها، وعرقلت تقدمها، واو دت بحياة عدد غير قليل من نخبة ابنائها، وطوحت بمستقبل اخرين كان من الممكن ان يؤدوا لها اجل الخدمات.

والاجرام السياسي يشبه النار من وجوه عديدة فهو يلتهم كل مايقع امامه بدون تمييز، واللعب به لايقل خطراً عن اللعب بالنار.

ان الانسان يستطيع ان يشعل النار حيث شاء، ومتى شاء، ولكنه يعجز عن اخمادها متى اراد، وحيث اراد. كذلك الاجرام السياسي فان القائمين به يستطيعون ان يثيروه متى شاءوا، وحيث شاءوا، ولكنهم لايستطيعون ان يوقفوه متى ارادوا، وحيث يريدون.

وكما ان النار لايؤمن شرها الا باخمادها والقضاء عليها في مكانها، وان كل اهمال او تقصير في ذلك يؤدي الى سريانها كيف تشاء وحيث تشاء. كذلك الاجرام السياسي فانه اذا لم يكافح في حينه، ويقضي على عوامله واسبابه في الوقت الملائم. استفحل امره، وفدحت اضراره، وكما ان الكثيرين من الناس يذهبون ضحية النار التي اشعلوها. فقد يقضي الكثيرون من المولعين بالتآمر، والاجرام السياسي ضحية للمؤامرات التي ابتدعوها، والاجرام السياسي الذي دشنوا طريقه.

وقد كان في الامكان درء كثير من هذه الاضرار التي لحقت بالبلاد، لو خنقت روح الاجرام السياسي في مهدها، وتعاون المخلصون على اتخاذ التدابير الحازمة للقضاء على اية محاولة ترمي الى بعثها واستثمارها. ولكن من دواعي الاسف ان شيئاً من ذلك لم يقع، برغم اتفاق كلمة الامة على ذلك، بل حلت سياسة الضعف، والتردد، محل سياسة العدل والحزم، حتى وصلت الحالة الى ما هي عليه الان. وكانت اخرى الفواجع التي مني بها العراق مصرع المغفور له السيد رستم حيدر وزير المالية السابق، الذي اعتدي عليه وهو في ديوان عمله.

ونظراً الى خطورة هذه الجريمة بالنسبة الى منزلة الشهيد، وظروف القتل وشخصية بعض المتهمين، فان الحكومة ستعيرها اشد اهتماما وتتخذ في صددها التدابير التي من شأنها ان تطمئن الجميع، بان العدل المطلق قد اخذ مجراه، في جو تتوفر فيه كافة عوامل الحق والانصاف. وبعد البت في امر هذه الجريمة تنوي الحكومة معالجة بعض الامور على جناح السرعة».

• • •

ولد السيد رستم حيدر في مدينة (بعلبك) بلبنان من عائلة آل حيدر المعروفة في سنة ١٨٨٩. وحصل على تعليم الابتدائية والثانوية في مدارس دمشق، وقصد بعد ذلك العاصمة العثمانية (استانبول) فدخل جامعتها الشهيرة للحقوق والادارة «ملكية شاهانه» فخرج منها بدرجة تفوق سنة ١٩٠٩. ثم رحل الى اوربا لاتمام دراسته العليا في (جامعة السوربون) بباريس فدرس في كلية العلوم السياسية ثلاث سنوات، فنال شهادتها بنجاح باهر، وكانت الرسالة (الاطروحة) التي الفها باللغة الفرنسية وحصل بها على الاجازة العلمية من السوربون في موضوع (محمد علي باشا في سورية) وقد طبعها في العاصمة الفرنسية في حينها.

ولم يترك فرصة وجوده بطلب العلم في باريس تمر دون ان يظهر نشاطه في مجتمعه العربي الخاص هناك فألفَّ مع بعض طلاب العلم العرب (الجمعية الثقافية العربية). ولقد كان الدكتور محمود عزمي (المصري) احد اعضاء هذه الجمعية - كما ذكر في احدى خطبه في بغداد.

وبعد اوبته من الدراسة في اوربا انتدب لتاسيس المكتب السلطاني في الشام وعين مديراً له، فقام بعمل خالد في وضع الحجر الاساسي لتلك المدرسة الراقية. فلما اندلعت الحرب العالمية الاولى ألتحق بخدمة الجيش ضابط احتياط، ثم دعي الى تأسيس (كلية صلاح الدين الايوبي) في القدس، حيث اسندت اليه نظارة دروسها واساتذية التاريخ والاقتصاد فيها، فواظب على عمله، وألفَ من دروسه العلمية في هذه الحقبة ثلاثة كتب جليلة لم تسمح ازمة الطباعة في خلال الحرب من طبعها، وهي: (التاريخ القديم) و(تاريخ الاسلام في القرون الوسطى) و (في التاريخ الحديث).

ألتحق بالثورة العربية عام ١٩١٨ فعين ضابطاً في الجيش العربي، واختاره الملك فيصل الاول مستشاراً له. فبقي في معيته حتى سقوط دمشق، فعينه الملك بعدها رئيسا لديوانه في دمشق.

وصحب السيد رستم حيدر الملك فيصل الى باريس، وحضر مؤتمر فرساي مع شركات النفط - صاحبة امتياز التنقيب واستخراج النفط (الذهب العراقي الاسود) (تدل على تمسكه الوثيق بحقوق البلاد وحرصه على قيمة منابع خيراته).

اعيد تعيينه لرئاسة الديوان الملكي وسكرتيرية الملك غازي سنة ١٩٣٤ حتى حدث انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ فاستقال من منصبه، وغادر العراق، وبقي زمناً في مسقط رأسه بعلبك بلبنان، ومدة في بعض ربوع اوربا.

وقد عرض عليه في دولتي لبنان وسورية ان يتولى منصبا حكومياً، فرفض، (وأبان انه عراقي ويود ان يقصر اشتغاله في الوظائف الرسمية والمناصب على العراق فقط)، وان جاهد طول عمره في خدمة القضية العربية بوجه عام وتعزيز النهضة القومية في كل مكان).

وبعد سقوط الوزارة السليمانية (حكمة سليمان) عاد الى العراق مع من عاد من رجال العراق النازحين، وانتخب نائباً في مجلس النواب في انتخابات سنة ١٩٣٧. ورأس اللجنة المالية - ووضع تقرير الميزانية العامة، حتى اذا سقطت الوزارة المدفعية (جميل المدفعي) وتركت الحكم للوزارة السعيديه الثانية، اختير السيد رستم حيدر وزيراً للمالية فيها، فشرع في عهده بعض القوانين والتشريعات المالية.

وللسيد رستم حيدر مقدرة في الخطابة والكتابة، ليس في العربية فحسب، ومقالته في (الزعيم الخالد ياسين الهاشمي) التي نشرتها جريدة (البلاد) سنة ١٩٣٨ نموذجاً - كما يقول رفائيل بطي رئيس تحرير (البلاد): «لبلاغته الكتابية، بل كان يكتب بالفرنسية والانكليزية باجادة وتفوق، ويكفينا ان نشير في هذا الموقف الى مقالته الانكليزية الشهيرة التي كتبها في (عراق تايمس) الانكليزية التي تصدر ببغداد سنة ١٩٣٩ في الرد على تصريح المستر مالكولم ماكدونلد وزير المستعمرات البريطانية في العلاقات بين الملك فيصل الاول والدكتور وايزمن، وقد دحض فيها مزاعم الوزير البريطاني وشجب الصهيونية وبسط مبدأ الملك فيصل القومي، مما كان له دوي، وحضر المؤتمر العالمي للصلح مندوباً عن الملك حسين ملك الحجاز، ووقع على معاهدة فرساي مع الملك فيصل كممثل ثان لدولة الحجاز المستقلة، وظل في العاصمة الفرنسية ثلاث سنوات يشتغل بالمسائل السياسية العربية مرافقاً الملك فيصل الاول في رحلاته السياسية في اوربا.

وبعد ان غادر الملك فيصل الشام رافقه كاتم سره السيد رستم حيدر في اسفاره في العواصم الاوربية. حتى اذا دعا العراقيون الملك فيصل لتولي عرش البلاد - جاءها الملك وكان سكرتيره الخاص في صحبته. فعينه رئيساً للديوان الملكي وسكرتيراً خاصاً له سنة ١٩٢١.

اشغل السيد رستم حيدر هذا المنصب عشر سنوات متصلة، كان خلالها موضع ثقة الملك ورجال السياسة والحكم.

وفي خلال رئاسته للديوان الملكي اوفدته الحكومة العراقية بمهمة دبلوماسية خاصة الى ايران بمناسبة اعتراف ايران بالعراق وفتح الصلات الرسمية بين الدولتين، فبعث السيد رستم حيدر على رأس وفد عراقي الى طهران

سنة ١٩٢٩ وزيراً مفوضاً ومندوباً فوق العادة في بلاط شاه ايران.

وفي سنة ١٩٣١ اسندت الى السيد رستم حيدر وزارة المالية في الوزارة السعيدية (نوري السعيد) الاولى باختيار الملك فيصل الاول (ليساهم مع زملائه الوزراء في تحقيق المهام الجسام التي تضمنها منهاج الوزارة في تلك المرحلة الفاصلة من تاريخ العراق السياسي الحديث). وعين عضواً في مجلس الاعيان اتماماً للشرط الدستوري في وجوب أكتساب الوزير لعضوية البرلمان (مجلس الامة).

واحتفظ بمنصبه هذا في الوزارة السعيدية الثانية المؤلفة في ١٩ تشرين الاول ١٩٣١.

واشغل السيد رستم حيدر وزارة الاقتصاد والمواصلات في الوزارة الكيلانية (رشيد عالي الكيلاني) الاولى المؤلفة في ٢٠ اذار ١٩٣٣. واحتفظ بمنصبه هذا في الوزارة الكيلانية الثانية المؤلفة في ٩ ايلول ١٩٣٣. وكانت له مواقف في السياسية في لندن والعواصم العربية».

وكان الفقيد - كما يقول عنه رفائيل بطي في جريدة البلاد» غداة وفاته «من الشخصيات المحبوبة في المجتمع العراقي، ليس فقط بين العراقيين، بل بين الجاليات الاجنبية ايضا، فمثلّ في الحفلات الرسمية والخاصة (الجنتلمان العربي) كما تريد ان تصطلح البيئات الاوروبية، بلين عريكته، وادبه الجم، وحلو حديثه، ولطف معشره».

ويرسم الاستاذ توفيق السويدي - من رؤساء الوزارات العراقية - في كتابة «وجوه عراقية» - الذي لازال مخطوطاً لم يطبع بعد - صورة قلمية دقيقة - من وجهة نظره - للسيد رستم حيدر: فيقول:

«لم ينفك عن التفكير بكونه رجلاً غير عراقي، جاء الى البلاد وهو لايعرف عنها شيئا، ولما اخذ في استقصاء امورها. وجدها متاخرة جاهلة بدوية تستحق العناية في امورها، لا كبلد عصري، بل كبلد متوسط الرقي او ضعيفة تحتاج الى سياسة خاصة قد لاتنطبق على السياسات العامة التي يعرفها الجميع، من هنا وجد نفسه منساقاً الى مجاراة الانكليز في السياسة العشائرية وسياسة التسكين والتخدير تمشية الامور، وان كانت تلك السياسة لم تخل من ضرر من شانه ان يعوق تقدم البلاد فسار في السياسة الطائفية الجعفرية لاعتقاده ان الأكثرية وهم الجعفرية بعيدون عن الحكم منذ زمن بعيد.. ولا اعتقد تأيده لهذه السياسة منبعث عن شيعته بل مسببه كاي شخص جاء من الخارج.. واعتقد ان لابد من ان يحسب حساب لاغلبية الشيعة، ولكنه تسرع كثيراً في اعداد العناصر اللازمة لتطبيق سياسته، فأخذ ياتي بالشباب من الحوانيت والمقاهي وهم متعلمون تعليماً بسيطاً لادخالهم في خدمة الدولة.

كان رستم متعلم تعليماً عالياً، ولكنه لم يصل الى حد يجعله مطلعا على نفسية البلاد وعاداتها.. لذلك كان يعتقد ان الوقت لم يحن للقيام باصلاح جذري - وان السياسة في العراق يجب ان تكتفي بتمشية الامور واعداد المستقبل ليتسن بعد مدة طويلة القيام باعمال اصلاحية واسعة اساسية، فهو رجل متعلم متصل بالعلم الخارجي عن طريق السياحة والقراءة. كان يستقصي جميع العناصر التي تتقدم لاخذ الحكم لان اكثرها اما عسكرية بسيطة التعلم او غير عسكرية بعيدة التهذيب العصري، فمن هنا كان رستم - كما اشار اليه السعدون - بمثابة الداقوق الذي يضرب رأس كل سياسي، وينقره وهو سالم من النقر حيث بقي في البلاط يحكم ولايحكم، ويسأل ولايُسأل. وقد حاول السعدون ان يدخله الى وزارة ليسلم من نقره، وليعلمه ان سياسة المسؤولية غير سياسة النقد التي كان يتصف بها بحكم مركزه، وان الامور على مستواها الحقيقي لاتشابه مايقرأ من كتالوكات للحكم والسياسة النظرية المجردة.

كان فيصل يعتقد برستم العلم والاخلاص، فيتوجه اليه، وقد لاحظت انه عندما يتكلم ويخطب يسأله بعد ان يفرغ هل احسنت صنعاً؟! - ويرد عليه طبعا رستم بالاعجاب. ولكن اعتقد ان لرستم من الشجاعة مايساعده على ابداء رايه الحقيقي حين يختلي بفيصل..

بقي رستم حيدر مضرباً عن الزواج ومشغوباً بالعزوبية. وربما كان ذلك الى عدم اعتماده على عراقية، وعدم اعتقاده بان بقاءه في العراق سيكون طويلا..

يغلب عليه التفكير العصري والاتصال الدائم بالاوربيين، ومعرفة الكثير من السياسة الاوربية واتجاهاتها، فكان موجهاً ومستشاراً حازماً لفيصل يعرّفه بكثير من الامور التي يجهلها، ولم يعادله في الديوان لاباالحياد ولابالمعرفة اي عراقي استخلفه.. وربما كان ابعاده عند قيام حركة بكر راجع الى معاملته لحكمة سليمان الذي كان يعتبره من بقايا الاتراك الاتحاديين، فكان انتقام حكومة سليمان منه أمر طبيعي.

وقد كان ابعاد رستم حيدر عن البلاط الملكي غلطة فظيعة، والملك غازي معروف في خلقه وذكاءه واحواله مما ادى الى نهايته بفاجعة مؤلمة لايعرف كنهها.

وعندما تالفت وزارة نوري السعيد ودخل رستم حيدر فيها وزيراً للمالية، كان النشاط في دوائر الدولة قد اكتسب عنصراً جديداً. فكان رئيس الوزارة يعتمد عليه – حتى قيل ان رئاسة الوزارة ليست لنوري بل لرستم حيدر..؟.

ويقول الاستاذ مصطفى علي – وزير العدل بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عن رستم حيدر: ان شخصيته كانت تطغي على كل المشتغلين في المجال السياسي يومئذٍ لااستثنى منهم احداً. اذا تكلم اصغوا اليه. واذا سكتَ تكلم منهم من تكلم بكل حيطة وحذر. وهو مثقف ثقافة عالية. والى ثقافته تلك كان متحدثاً مجيداً – وكاتبا قديراً، وخطيباً مصقعاً. حتى ان ياسين الهاشمي، الشخصية المعارضة الاولى نعته في احدى خطبه بمجلس النواب بـ «صاحب العلم الغزير والادب الجم».

وكتب الدكتور محمود عزمي – عميد كلية الحقوق سابقا ومدير النشر العام في مصر مقالاً في (الاهرام) القاهرية، نشرته جريدة (البلاد) البغدادية في ٤ شباط ١٩٤٠ تحت عنوان «رستم حيدر المجاهد الصابر» سرد فيه الدكتور عزمي ذكرياته عنه، جاء فيه:

«تعارفنا ونحن نطلب العلم بباريس منذ ثلاثين سنة. وكان يحضر دروس التاريخ بالسوربون، والمالية والسياسة بمدرسة العلوم السياسية. وكانت تتقاسم الطلبة الشرقيين هناك جمعيات يتميز بعضها بالحصرية الجنسية كالجمعية المصرية والجمعية الايرانية وجمعية الصينيين، ويكشف بعضها الاخر الشمول الديني كجمعية الاخاء الاسلامي. وكان من المصريين من لاينتمون لهذه الجمعية الاسلامية، كما كان من اخوانهم (الشوام) من لايحضرون اجتماعاتها ولا اجتماعات الجمعية المصرية. وكان هؤلاء وهؤلاء – وهم ابناء عروبة وعمومة يتوقعون ان تضمهم وحدة وتأويهم جماعة، واحسوا في تلك البيئة العلمية التي كانت تكتنفهم ان جامعة الثقافة هي التي تستطيع ان تربط بينهم، فاسسوا لهم جماعة اسموها «جمعية التهذيبات العربية»، ولم تكن كلمة «الثقافة» قد اذيعت بعد واتخذوا لها مقراً قاعة خاصة من قاعات احد مقاهي «الحي اللاتيني». وضمت بين من ضمت: رستم حيدر وسيد كامل وتوفيق السادي ومنصور فهمي وحمد ضيف واحمد قدري عبد الهادي وتوفيق الناطور، وكاتب هذه السطور.

واشهد ان الفضل كله في تاسيس تلك الجمعية وفيما تجلى خلال اجتماعاتها من حياة وجد من بحوث – وقد استمرت تكفل العرب والعروبة علماً واجتماعاً وسياسة حتى اليوم – انما يرجع لمثابرة هذين اثنين: احدهما رستم حيدر.

ويذكر «سندرسن باشا» – الطبيب الخاص للعائلة المالكة – في مذكراته عن رستم حيدر قائلاً: «كان رستم حيدر وهو غير متزوج – من اقدر ابناء العراق المختارين، وهو رجل له سحره الطاغي – ولقد كنت اكن له الود العميق – وكنت معه – حينما لفظ انفاسه الاخيرة – بعد سنتين او ثلاث حين اصيب بجروح عديدة سببها متقاعد حاقد اقتحم مكتبه حيث كان وزيراً للمالية انذاك – واطلق عليه عدة عيارات متلاحقة من مسدس. وعلى الرغم من سرعة العملية التي اجريت له، فقد كانت جراحه قاتلة. ولقد كان رستم حيدر وهو

على فراش الموت يتسم بشجاعة ويناديني بلقب «ابن سندر»، وهو لقب كان يطلق على «ابن سينا».

اما العقيد جيرالددي غوري - الملحق العسكري في السفارة البريطانية في بغداد فيذكر في كتابه «ثلاثة ملوك» عن رستم حيدر قائلاً: كان رستم حيدر رجلاً مثقفاً، وهو سوري تلقى التربية الفرنسية. وكان طويل القامة. وذا مظهر تقشفي فريد. وحين كان طالباً للعلم في باريس (اصبح واحداً من الاعضاء الذين اسسوا جمعية «الفتاة العربية» السرية، التي تهدف الى تحرير الاقطار العربية من الحكم التركي، او اي حكم اجنبي اخر. وكانت مبادرة جمعية الفتاة العربية هي التي ادت الى انعقاد المؤتمر العربي الاول في باريس سنة ١٩١٣ وبعد ان رافق فيصل الى مؤتمر الصلح، التحق به في سوريا، ومن ثم انضم اليه في العراق. ولقد تجنس بالجنسية العراقية، وغدا المرافق الموثوق به لفيصل في البلاط، ورفيقه الدائم في لعبة «البردج». وكان رستم حيدر عضواً في حلقة صغيرة معقدة تضم كلاً من حسين افنان، الذي غدا سكرتيراً لمجلس الوزراء المؤقت عندما وصل فيصل الى العراق، بالاضافة الى زوجته التركية المتحررة، وسيف الله خندان، الكردي المثقف وزوجته النمساوية.

لقد كان اهالي بغداد ينظرون الى هؤلاء الثلاثة نظرة ازدراء بسبب تلقفهم العادات الغربية، وكانوا يعتبرون من ذوي الفظاظة والخشونة. ولقد قتل رستم حيدر في مكتبه الرسمي حين كان يشغل منصب وزير المالية على يد مفوض شرطة سابق من ذوي الميول الالمانية».

اما القاتل حسين فوزي توفيق، فقد كان مغامراً فاشلاً في حياته العملية وصفه البيان الرسمي الصادر بمناسبة اعتدائه على حياة رستم حيدر - كما اسلفنا - بانه انسان له سلوك شائن.

كان في البداية مفوضاً في الشرطة الا انه فصل من الخدمة في ٣ تموز ١٩٣٥ (لعدم قيامه بواجباته). وبعد فصله من جهاز الشرطة انتقل الى العمل في وزارة الدفاع باجور يومية، لكنه لم يلبث ان طرد منها ايضاً لفساده. طرق بعده ابواب الاعمال الحرة، وعمل وكيلا لتجار محليين، مما اعطاه امكانية السفر الى اقطار اوربية، منها المانيا - التي تاثر بنظامها النازي، فتحول الى داعية ضد بريطانيا. وقد تمكن من التودد الى مجالس بعض الشخصيات السياسية. وكما يؤكد الاستاذ مجيد خدوري ان حسين فوزي عرف منذ صباه بضيق الافق تفكيره وبانانيته وكرهه للسوريين الذين كانوا في رأيه (يفتقرون الى الوطنية الحقة). ولاشك في ان انساناً هذه سيرته يصلح للمغامرة والابتزاز في ان واحد.

وعندما اراد العودة الى الوظيفة ثانية، وراجع من اجل ذلك دوائر الري والسجون رفض طلبه على اساس عدم استحسان وزير المالية رستم حيدر لاسعافه، مما جعله يقرر مقابلة الوزير ويصمم على قتله في مكتبه.

ومع ان الجريمة بحد ذاتها - كما تقول الباحثة سعاد رؤوف في رسالتها الجامعية عن «نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢ - ١٩٤٥» - لم تكن اغلب الظن، سوى تعبير عن حالة يأس نفسي لانسان مغامر، الا ان الاراء اختلفت حسب الاهواء والمصالح في تحديد اسبابها..

فان الالمان ادعوا ان البريطانيين هم الذين دبروا امر اغتيال الوزير رستم حيدر لكونه مؤيداً لفكر بقاء العراق على الحياد في الحرب الدائرة، ويؤيد صلاح الدين الصباغ ذلك في مذكراته، ويعتبر نوري السعيد شريكاً مباشراً في تنفيذ الجريمة (طبقاً لما تقتضيه المصالح البريطانية).

اما صالح جبر فانه على النقيض من ذلك تماماً، فانه يتهم الالمان بتدبير الحادثة لكون رستم حيدر احد الساسة المعروفين بحماسته للتعاون مع البريطانيين.

اما رئيس الوزراء نوري السعيد فانه حاول القاء مسؤولية الجريمة على خصومه وخصوم رستم السياسيين، وحسبما يؤكد حاكم التحقيق انذاك الاستاذ جميل الاورفلي في مذكراته (لمحات) ان الجاني اعترف له في البداية انه اقدم على ارتكاب جريمة لاسباب شخصية دون تحريض من احد، ولكنه غيَّر من افادته بعد منتصف الليل الر زيارة خاطفة قام بها نوري السعيد واختلائه به، فاتهم بعد ذلك بعض الساسة وكبار

المسؤلين السابقين بتحريضهم له، منهم الوزيران السابقان صبيح نجيب وابراهيم كمال، وكانا محسوبين على جماعة جميل المدفعي، والمحاميان المعروفان نجيب الراوي وشفيق نوري السعيدي، وكذلك حسن فهمي المدفعي واحمد عارف قفطان، وكانا متصرفين فصلا من الخدمة في عهد نوري السعيد، وقد جرى اعتقالهم جميعاً مع غيرهم ممن كانوا (يجاهرون الوزارة القائمة العداء السافر).

وكان لهؤلاء حزازات شخصية لاسباب مختلفة مع رستم حيدر، فعندما رشح وزير الخارجية علي جودت الايوبي صبيح نشأت لمنصب وزير العراق المفوض لدى تركيا ابدى رستم حيدر اعتراضه بصفته وزيراً للمالية على اساس عدم توفير المخصصات الكافية لاشغال المنصب المذكور. وللسبب نفسه اعترض ايضاً على اعادة كل من عارف قفطان وحسن فهمي المدفعي الى الخدمة. اما خلافه مع ابراهيم كمال فقد ارتبط بموقفه من محاولاته للحصول على اراضي اميرية في منطقة سنجار عن طريق التفويض، فيما اراد رستم تفويضها بطريقة المزايدة العلنية.

فكان من الطبيعي ان يعلن هؤلاء حرباً شعواء ضده في مجالسهم ومحافلهم. الامر الذي حاول نوري السعيد استغلاله للايقاع بهم باعتبارهم خصوم وزارته ايضاً ومن اجل تعزيز الجانب السياسي للموضوع، حاول نوري ان يضفي طابعاً خاصاً وان يظهر المجنى عليه كواحد من اقرب اصدقائه، فزاره في المستشفى، واوعز ان يصاغ البيانات التي صدرت عن الحادث باسلوب مؤثر. وحتماً لم يكن مجرد صدفة ان جثمان رستم حيدر قد دفن بجانب صهر نوري السعيد واقرب اقربائه (الفقيد المحبوب) - كما جاء في البيان الرسمي - جعفر العسكري. ونكست الاعلام فوق الدوائر الرسمية لمدة ثلاثة ايام، واعلن الحداد في اذاعة بغداد للمدة نفسها.

انتقلت اثار اجراءات نوري السعيد بحق المتهمين الى داخل وزارته فعندما اراد نوري عرض القضية على المحكمة العرفية العسكرية باعتبارها جريمة سياسية، اعترض عليه وزير الخارجية علي جودت الأيوبي، ووزير المواصلات جلال بابان، وطلبا احالة القضية الى احدى المحاكم المدنية باعتبارها جرماً(عادياً). وللتوفيق بين الرأيين واقتراح وزير العدلية محمود صبحي الدفتري تاليف لجنة خاصة - كما ذكرنا ذلك سابقاً - لتحديد طبيعة الجريمة وبواعثها.

وقد أرتأت اللجنة المؤلفة احالة القاتل وبقية المتهمين الى المجلس العرفي العسكري في معسكر الرشيد، الامر الذي عارضه الوزراء الثلاثة المذكورون وهددوا بالاستقالة. اذا لم يقتصر التحقيق اصلاً على القاتل دون غيره.

ولم يكن نوري السعيد يومذاك في موقع يتحمل فيه مثل هذا التحدي الذي حمله على استقالة وزارته، وهو واثق من انه هو الذي سيكلف بتأليف الوزارة القادمة، او انه يدبر تكليف شخص اخر لتأليف وزارة جديدة يكون له فيها موقع متميز، وتنفذ ماعجز هو عن تنفيذه. وقد تحقق له مااراد، ولكن بعد حدوث ازمة سياسية متشابكة عرف كيف يعالجها على حساب عدد من كبار قادة الجيش».

قُدمَ القاتل حسين فوزي توفيق والمتهمين بالتحريض على اغتيال السيد رستم حيدر الى المجلس العرفي العسكري في معسكر الرشيد.

في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاحد ٣ مارت ١٩٤٠ انعقدت المحكمة برئاسة العقيد السيد حميد رأفت وعضوية السادة عبد العزيز المطير وعبد العزيز الخياط والمقدم سعيد يحيى والمقدم عبد العزيز ياسين. وقد مثل الادعاء العام السيد مصطفى كامل.

وكانت قاعة المحكمة غاصة بالحاضرين من كبار رجال الدولة وارباب الصحف. وقد وصفت جريدة «الاستقلال» البغدادية الصادرة في ١٩٤٠/٣/٤ بان الطابع الذي كان يسود جو المحكمة، طابع الهدوء والسكينة والاهتمام الذي اثارته هذه القضية الخطرة».

وقبل ان تبدأ المناقشة في الدعوى. اخذ وكلاء المتهمين محلاتهم. وهم السادة: بهجت زينل نقيب المحامين. ونصرت الفارسي. ومحمد علي محمود. وسلمان الشيخ داود.

وبعدها احضر المتهمون وهم: حسين فوزي توفيق وصبيح نجيب وابراهيم كمال وعارف قفطان والمحامي نجيب الراوي. والسيد محمد الجعفري والسركال في مزرعة السيد فضلي شقيق صبيح نجيب، عبد بن عباس.

وقد بكى القاتل حسين فوزي توفيق في بداية الجلسة مدة تقارب الثلاث دقائق، قبل ان يعترف بانه اغتال السيد رستم حيدر بتحريض المتهمين المتقدم ذكرهم.

تلي تقرير الادعاء العام – نائب الاحكام – ويتلخص في تصوير كيفية وقوع الجريمة ودرجة علاقة كل من المتهمين الحاضرين..

ثم احلت الجلسة عشرة دقائق للمذاكرة. وبعد ذلك استؤنفت فقرئ قرار المحكمة بتفريق القضية والنظر في قضية القتل المسندة الى حسين فوزي توفيق على حدة – وقضية التحريض الواقع من قبل كل من: صبيح نجيب وابراهيم كمال واحمد عارف قفطان على حدة لتقرر النظر في قضية التحريض واخذ افادة حسين فوزي باعتباره شاهداً.

وطلبت المحكمة من حسين فوزي ان يدلي بافادته.. وفيما يلي ملخصها:

قال حسين فوزي انه بدأ بالاتصال بالمتهمين منذ ذهابه قبل عيد الفطر الماضي باربعة ايام تقريبا الى دار الدكتور حسين حسني لتوديعه بمناسبة سفره الى البصرة. ثم وصف مقابلاته الاخرى مع السيد عارف قفطان وركوبه السيارة معه والتحدث معه في الشؤون السياسية اثناء ذلك، وكيف ان السيد عارف قفطان لما علم بضعف حالته وانه بلاعمل اراد ان يساعده مالياً، ثم كيف طلب منه الحضور في يوم الجمعة الى مزرعة السيد صبيح نجيب في اليوسفية للسعي لايجاد عمل له. ثم ذكر كيفية التقائه بالسيد صبيح نجيب وشخص اخر في طريق الكرادة. ثم وصف كيفية حضوره الى المزرعة المذكورة، حيث كان كل من السادة ابراهيم كمال وعارف قفطان ونجيب الراوي ومحمد صالح الجعفري هناك عند صاحب الدعوة، وكيف انه شعر بشيء من الخجل والقلق لحضوره الى ذلك المكان بلا دعوة معتمدة على طلب من عارف قفطان فقط.

ثم وصف ماتخلل الوليمة من احاديث سياسية كلها انتقادات لاعمال الوزارة وانتقاد شخصية السيد نوري السعيد رئيس الوزراء والسيد رستم حيدر وزير المالية بصورة خاصة، وكيف انه خاض الحديث وابان مزايا رئيس الوزراء.

ثم قال صبيح نجيب وابراهيم كمال انتحيا به ناحية بعد تناول الغداء بعد ان اطلعا على مبلغ يأسه من الحياة لفاقته وعوزه، وكيف زينا له وجوب تخليص الوطن من شخص رستم حيدر، وكيف انه عدل في الخطة مكتفياً بتهديد رستم حيدر والايعاز له بالاستقالة ومغادرة البلاد.

ثم ذكر كيفية ضربهما موعداً له للحضور في اليوم الثاني الى مكان معين في ابي غريب لرسم الخطة، وكيف انه حضر في اليوم الثاني والتقى بالمومى اليهما في المكان المعين، وكيف انهما عادا على تحريضه بالقتل واعدين اياه بمبلغ من المال يقدر بـ ٢٥٠٠ دينار يدفعانه الى عائلته.

ثم ذكر كيفية مبادرته بتعديل طريقة التخلص من رستم حيدر بالقتل اذا هو لم يغادر العراق، وكيف انهما وافقا عليه.

ثم اخذ يصف كيفية محاولاته لمعرفة دار رستم حيدر ومواعيد حضوره الى الديوان الرسمي، وكيف انه كان يمد السيدين صبيح نجيب وابراهيم كمال بذلك اولاً فاول.

ثم وصف كيفية طلب الاستئذان بالدخول على الوزير في ديوانه الرسمي مقدماً اليه كتاباً مزوراً، وكيف انه دخل على الوزير قبل ان يحصل على الاذن بالدخول، وجابهه بالتهديد الانف الذكر، وكيف ان الوزير لما اطلّع

على سوء نواياه اراد الاستنجاد بمن في الخارج، ثم وصف كيفية اضطرابه وسحبه المسدس واطلق رصاصتين منه، حيث اصابتا الوزير، وكيف انه هرب بعد ذلك، ثم كيفية القائه بعد محاولته الهرب بالمتهم عبد العباس وهو احد فلاحي السيد صبيح نجيب، وكيف انه تاكد بان عبد العباس لم يحضر المكان المعين الا لاجل التصدي لقتله بقصد اخفاء اسماء المحرضين.

وبعد ان انهى القاتل حسين فوزي توفيق من افادته، وجهت اليه عدة اسئلة، تبين منها ان المسدس الذي ارتكب الجريمة به انما يعود لاخيه السيد صالح زكي توفيق، وكان قد سرقه من داره، وانه كان يحمل عدا ذلك قنبلتين من النوع الذي يستعمله المهندسون في نسف الطرق.

وقد سئل عن التناقض الموجود بين افادته هذه وبين ماادلى به اول مرة حيث انه في الاولى قال انه لم يذهب الى مزرعة السيد صبيح نجيب، فاجاب بانه ذهب الى المزرعة فعلاً وان افادته الاخيرة هي الصحيحة، وانه عند اخذ افادته الاولى كان مرتبكا.

وسئل عن الوصية التي وجدت في جيبه وهي مؤرخة قبل وقوع حادث القتل بشهر واحد تقريبا، فاجاب بان هذه الوصية كانت قد كتبت عندما كان عازماً على الانتحار.

وبعد الاستجواب على هذه الصورة نهض احد محامي المتهمين وطلب افساح المجال امام المحامين لوضع الاسئلة ومناقشة الشاهد، فاجابت المحكمة الى هذا الطلب، وتاجلت الجلسة الى اليوم التالي.

وفي الساعة العاشرة من صباح يوم ١٩٤٠/٣/٤ انعقدت المحكمة برئاسة العقيد حميد رأفت. وجيء بالقاتل حسين فوزي توفيق باعتباره شاهداً في قضية التحريض على اغتيال رستم حيدر. وبعد ان جلس المستمعون في اماكنهم وكان عددهم غفيراً، بدئ بالمحاكمة، حيث قام السيد سلمان الشيخ داود. احد محامي الدفاع، فاعترض على مانشرته الصحف عن المحاكمة، ولفت نظر المحكمة الى التباين الموجود فيما تشرته الصحف، فاجابه رئيس المحكمة بان مانشر في الصحف كان بموافقة المحكمة.

ثم تليت افادة الشاهد حسين فوزي المأخوذة في الجلسة الاولى.

الحاكم: تلونا عليك افادتك، فهل لديك ملاحظات حولها..؟

– الشخص الذي قلت انه كان مع صبيح نجيب ليس عنده كرش، وان صبيح نجيب لما ذهب لداره واجهني ولكنه لم يدعني لدخول الدار.

وطلب اليه اذا كانت لديه ملاحظة اخرى حول الافادة. اجاب بانه لايتمكن في ابداء الملاحظة. وطلب قراءة الافادة مرة ثانية. فقرئت للمرة الثانية فصادق عليها، ثم طلب ان يضاف اسم ابراهيم الواعظ الى اسماء المدعوين الى المزرعة.

ثم نهض السيد ابراهيم كمال وابدى ملاحظة ما افاد به الشاهد من تشخيصه لعبد بن عباس، وفي اي وقت كان ذلك.

ثم نهض المحامي السيد محمد علي محمود ووجه الاسئلة التالية:

س – يلوح من فقرة وردت في كتاب اقرارك المؤرخ ١٩٣٩/١٢/١١ انه قد عرضت عليك مهمة شاقة لخدمة بلادك ولكنها خابت، فماذا تقصد بتلك المهمة؟!

فاجاب: ان وزارة الدفاع عرضت علي وظيفة في الاستخبارات العسكرية وبالتالي عدلوا عن ذلك.

س – هل تؤكد ان المرحوم رستم حيدر لو كان وعدك او اعطاك الفدية النقدية التي كنت قد طلبتها في كتاب التهديد، هل كنت تعدل عن القتل؟

فاجاب: اولاً اني ماكنت ذاهباً بقصد قتله، ثم اني لما اعطيته كتاب التهديد وقرأه طلبت استرجاعه، فلو اعاد لي الكتاب لما قتل.

س – هل سبق ان اخبرت كائناً ماكان من ذويك او اي شخص اخر عن الوقت واليوم الذي حددته لتنفيذ قصدك الذي تم فعلاً؟

فأجاب: كلا!

س – كيف كنت تتوصل الى المقابلة مع السادة صبيح نجيب وابراهيم كمال في ابو غريب، وفي اي محل كان يجري الاجتماع، وكم مرة جرى ذلك؟ فصل المقابلات بذكر تاريخ كل منها مع الوقت، ظهراً او عصراً او ليلاً او نهاراً؟

فاجاب: في اليوم الثاني من الوليمة حضرت في الساعة العاشرة صباحاً، وفي كل اجتماع كنا نُعيِّن الموعد للاجتماع المقبل.

س – لم تجبني على سؤالي؟!

فاجاب: لا اتمكن من تعين الايام.

س – بأي واسطة كنت تذهب الى ابو غريب؟

فاجاب: بالسيارة..

س – هل كانت لك، ام انها سيارة اجرة؟

فاجاب: انها تعود لصديق.

س – ماهو رقم السيارة؟

فاجاب: اتذكر ان رقمها ٢٧٥ بغداد

س – هل نقدر نفهم من جوابك ان السيارة التي تعنيها تلك التي بحثت عنها وهي تعود الى حسين كراده؟

فاجاب: نعم..

س – من اي مورد كنت تصرف على هذه السيارة؟

فاجاب: ان المصرف قليل، اذ بغالون وقود كنت استطيع قضاء حاجتي بواسطتها.

س – من اي وقت شعرت بعسر حالتك واخذت تبيع الاثاث لإعالة اطفالك؟

فاجاب: قبل الحادث باربعة اشهر، وكان سبب العوز ان خادمة عندنا سرقت من بيتي ذهباً يقدر بـ ١٥٠ ديناراً.

س – ذكرت انك سافرت لمصر، فكم استغرقت سياحتك، وهل سافرت الى الغرب ايضاً؟

فاجاب: سنة ١٩٣٧ او ١٩٣٦ سافرت الى مصر وبقيت فيها ١٨ او ٢٠ يوماً، واوائل ١٩٣٩ سافرت ايضاً لمصر بقصد الدراسة هناك، وكنت اعتقد ان الفيزة المصرية تقبل لمرات متعددة، ولكن اخيراً فهمت انها لاتستعمل اكثر من سفرة واحدة في السنة، وان موظفي الباخرة والشرطة في سوريا غفلوا عن ذلك، ولما ركبت الباخرة ووصلت مصر فان الشرطة في مصر لم يسمحوا لي بالنزول للارض المصرية، وعلى هذا فقد كان لزاماً على الباخرة اعادتي مرة ثانية الى بيروت، فسرت مع الباخرة الى ايطاليا واليونان وتركيا وكونستانسا لأنها رومانية، وبعد ان اكملت تجوالها اعادتني الى بيروت.

س – ألم يصادف انك سافرت لبرلين؟

فاجاب: كلا

س – هل كنت موظفاً اثناء سياحتك الاولى والثانية؟

فاجاب: في الاولى كنت موظفاً، اما الثانية فلا.

س – هل لك مورد تنفق منه؟

فاجاب: انا لم اقصد السياحة في سفري انما كان للدراسة، وكان صهري قد تعهد الانفاق علي.

س– هل عرفك وقدمك السيد عارف قفطان او السيد صبيح نجيب الى الحاضرين في الوليمة، وفي اي يوم

كانت الوليمة؟

فاجاب: اعتقد ان عارف قفطان هو الذي عرّفني بالحاضرين، اما اليوم فكان يوم جمعة.

س - ذكرت لحاكم التحقيق ان كتابك، اقرارك كان في ليلة (امس) الجريمة، وثم رجعت مدعياً ان الكتاب حررته بتاريخ ١٩٣٩/١٢/١١؟

فاجاب: حسبما اتذكر ان الوصية كانت مكتوبة في ورقتين، فالاولى لم يجر فيها قط ذكر الجريمة وهي مكتوبة في تاريخ ١٩٣٩/١٢/١١، اما الثانية فهذه كتبتها ليلة الحادثة تكلة لهذه الوصية التي كنت ذاكراً فيها عن انتحاري، ولكن بعض العبارات عن والدتي التي كانت مكتوبة في الاصل نقلتها الى الورقة التي ذكرت الجريمة فيها، واما تاريخ ١٩٣٩/١٢/١١ فهو نفس تاريخ الوصية الاولى.

س - في اسفل تصويرك الذي وجد في دارك كنت قد كتبت العبارة التالية: «تذكار عهد لايذكر الا بالدموع والحسرات وسيكون تذكاراً مفجعاً ومحزناً لبعض من يقف امامه وينظر اليه» وهو مؤرخ بتاريخ شهر كانون الثاني ١٩٣٤، وانك انذاك كنت موظفاً ومرفهاً، فما هي دوافع ألمك؟!

فاجاب: ان هذه الصورة تمثل عهد الشباب، وان الانسان لما يفكر بالموت وترك اطفاله وذبول الشباب يكتب مثل هذه العبارات.

س - ما هي الضمانة التي جعلتك تطمئن لمجرد الوعد بمساعدتك مالياً؟

فاجاب: عندما رأيت السيد صبيح نجيب يستنجد باساطين المحامين عندنا، استغربت لاني اعرف جيدا ان مقدرته في الاقناع لاتحوجه الى هذه الدرجة، لاني اعرف جيداً بعدما انتهيت لنفسي كم كنت مسحوراً باحاديثه واقناعاته.

س - اين تقيم والدتك.. واين يقع مسكنها؟

فاجاب: في بيت اخي، ويقع في ارخيته.

س - هل الدار التي تسكنها انت محاطة بحديقة ومنفردة أم هي متصلة بدور اخرى - وهل هي ذات طابقين او طابق، وفي اي محل تقع؟

فاجاب: انها ذات طابق واحد ومتصلة بدور اخرى وليس لها حديقة، وتقع في محلة السفينة في الاعظمية، وامامها بستان واسع.

س - هل بعد اطلاقك النار على المرحوم رستم حيدر بادرت من فورك بالهرب، وهل كنت تمشي كالمعتاد أم كنت تركض؟

فاجاب: عندما اطلقت النار ماكنت اقصد قتله، وخرجت بعد توقف بسيط في الغرفة لان المسدس وقع من يدي، ولما خرجت كان الفراشون والموظفون يصيحون بان الوزير قُتِلَ ففزعت من ذلك ونزلت راكضاً.

س - هل استمر ركضك حتى القاء القبض عليك؟

فاجاب: اعتقد انا الذي وقفت.

س - هل تعرفت جيدا بعبد العباس في يوم الضيافة؟

فاجاب: نعم اني رأيته ولكن لم اكن اعرف اسمه.

س - ماهي دوافع عطفك للنازية وحبك للالمان؟

فاجاب: ليس هناك اي دوافع لحبهم، وانما هذا الحب الذي تفكرون به ما هو الا حب عادي، كما يحب الشخص شخصاً اخرا.

س - هل لك خبرة بالصيدلة؟

فاجاب: كلا.

س - هل لك المام بالنازية؟

فاجاب: كلا.
س – في مقابلتك المزعومة الاخيرة مع صبيح نجيب هل أخبرته انك آت لوليمته؟
فاجاب: كلا.
س – من كان يرافقك في السيارة، وماقيها، ومارقمها؟
فاجاب: لا اتذكر رقم السيارة لان ليس من المعتاد رؤية رقمها، ولكن اتذكر الاشخاص معي في السيارة وهم محمود رامز وعارف قفطان ومحمد صالح الجعفري وانا.
س – في الفقرة الاخيرة من كتاب اقرارك اشهدت الله على انك لم تقم الى هذا العمل الا بدافع شعورك وايمانك، فهل تعتقد انك جئت بالقسم كرجل مؤمن؟
فاجاب: لا اتذكر اني اقسمت في كتابي.
ثم وجه السيد نصرت الفارسي المحامي الاسئلة التالية للشاهد:
س – في افادتك الاخيرة تزعم انك قابلت السيد عارف قفطان في الشارع بعد مضي يومين او ثلاثة على اجتماعك به عند الدكتور حسين وبعضها تزعم انك قابلته بعد اسبوعين، فأيها صحيح؟
فاجاب: اني كثيراً ماقابلته، وان مقابلتي له في السيارة ماكانت هي المقابلة التي تلت رؤيتي له في دار الدكتور حسين حسني.
المحامي الى كاتب الجلسة: ارجو قراءة الضبط
(كاتب الجلسة يقرأ افادة الشاهد بهذا الصدد).
س – تزعم انك بعد الوليمة المزعومة صرت تتقابل مع السيدين صبيح نجيب وابراهيم كمال في محل ما في ابي غريب، فهل كلاهما او اي منهما عرفك بالمكان وعلاماته الفارقة، وما هي العلامات؟
فاجاب: اتذكر ان كلاهما عينا لي المكان واخبرني بان الارض التي نجتمع فيها هي بعد مزارع ابي غريب وفي الناحية الشمالية باتجاه الفلوجة وهي ليست مزروعة، وهي ذات تلول، وهي قريبة من مخفر ضاري.
س – كم مرة قابلت السيدين صبيح نجيب وابراهيم كمال في ابي غريب كما تزعم، وما هي الاحاديث التي قيلت بكل اجتماع؟
فاجاب: تقابلت معهما في المحل المذكور بابي غريب اربع او خمس مرات تقريباً واني على كل لااتذكر في كل مرة بالتسلسل الاحاديث التي جرت، ولكن اعرف ان احاديثنا كانت تدور حول لزوم تعرفي بدار رستم حيدر وبه شخصياً لاني ما كنت اعرفه وعن الاعمال التي يمكنني القيام بها سواء عند ذهابي لداره او الى السراي.
س – حسبما اتذكر انك قلت في افادتك الاخيرة انك كنت تتوصل بالاجتماع بالسيدين في ابي غريب بصورة تعين موعد لكل اجتماع ثاني اجتماع يسبقه، واتذكر انك قلت انك بسبب عدم تعين اجتماع اضطررت الى الذهاب الى دار صبيح نجيب، فهل تكررت الاجتماعات بعد ذهابك لدار صبيح نجيب؟
فاجاب: ان ذهابي لدار صبيح نجيب كان قد صادف بعد ان اجتمعنا في ابي غريب للمرة الثانية والثالثة، واعتقد اني ذهبت اليه لاخباره بعدم امكاني المواجهة مع المرحوم رستم حيدر في السراي، وان الفراش والسكرتير رفضا السماح لي بالمواجهة فلم يطل الحديث معي او الوقوف فوعدني الحضور في الساعة العاشرة في اليوم التالي، وفي اليوم الثاني ذهبت الى ابي غريب وفيها جرى تدبير كتابة الرسالة المزورة عن لسان سكرتير وزارة الدفاع للتمكن من مواجهته.
س – هل تقدم عارف قفطان لك للمدعوين في الوليمة، وهل عرفك بالجماعة وعرف الجماعة بك؟
فاجاب: انه عرفهم لي بكوني مفوض شرطة سابق حسين فوزي توفيق ثم سألني هل تعرف الجماعة، فاجبت باني اعرف اكثرهم، ولم يذكر لي اسماءهم شخصياً.
س – كيف تبرر عدم معرفتك باسم السيد صالح الجعفري وانك تزعم بانك اجتمعت به في دار الدكتور

ج – كلا لم اعطها لاحد ابداً .
س – هل حضرتم وليمة السيد صبحي نجيب بين العيدين؟
ج – لم أحضر أية وليمة في هذه المزرعة ولم اعرفها ابداً.
س – ما السبب اذاً لحسين فوزي توفيق بادعائه انكم كنتم بالوليمة؟
ج – لا اعلم.
س – هل علمتم او سمعتم شيئاً عن سلوك حسين فوزي عندما كان موظفاً؟
ج – ماسمعت ابداً شيئا عنه.
س – ماذا تقولون بشهادة الشرطة؟
ج – انا مااعتقد ان احداً شهد سوى واحد وقد اختلف هذا ايضاً باللون والنوع وبطبيعة الحال تعتبر شهادته ملغاة. اما مرورها قبل عيد الفطر فهي ليست لها علاقة بالدعوى.
س – ماقولكم بالكتاب التهديدي الذي قال حسين فوزي انكم صححتم فيه؟
ج – لم اسمع واعلم بهذا ابدا.
س – هل حضرتم وليمة حمدي الباجه‌جي؟
ج – نعم.
س – هل جرى شيء هناك كمعاتبة او مشاجرة؟
ج – سمعت في نهاية الوليمة ان قيل ان صبيح نجيب صدر منه شيء، ولكن صبيح نجيب في وقتها اكد انه لم يتكلم شيئاً مطلقاً، اما انا فلم اسمع شيئاً ابدا، وحتى بعد الوليمة كنا انا وصبيح نجيب وجميل المدفعي وبهجت زينل كنا جالسين نتحدث بكل صفاء وود.

وبعده، بدأت المحكمة بمناقشة المتهم الثالث عارف قفطان، وبعد تثبيت هويته سئل:

س – بين تاريخ اول معرفتك بالشخص حسين فوزي توفيق وكيف وأين كان ذلك؟
ج – كنت سنة ١٩٣١ متصرفاً في الدليم، وبالنظر لصغر المدينة فاني رأيت هذا مفوضاً وتعلمون مركز المتصرف من مركز مفوض، ولا اعلم كيف ومتى انفصل!
س – يظهر من افادتك ان حسين فوزي كان موظفاً في لواء الدليم عندما كنتم متصرفاً في ذلك اللواء، هل تعلمون او سمعتم شيئا عن سلوكه مدة بقاءك هناك؟
ج – لا لم اسمع شيء عنه ابدا وهذا من واجبات مدير الشرطة ولم يخبرني مدير الشرطة شيئاً عنه.
س – بعدما نقل المذكور الى لواء اخر اين صادفتم حسين فوزي للمرة الثانية؟
ج – رأيته في بغداد مرتين، في الشارع وهو راكب سيارة وذلك قبل الحادث.
س – هل لم يراجعكم حسين فوزي مستنجداً في طلب وظيفة او عمل في الحكومة؟
ج – كلا.
س – هل ذهبتم في احدى السيارات انتم والحاج محمود رامز ومحمد صالح الجعفري عندما كان يسوق بنفسه السيارة والمذكور حسين فوزي عابرين من جسر الخر ذاهبين الى المزرعة؟
ج – ابداً لم اذهب واركب بسيارة هذه اوصافها اما مع محمود رامز فاني اركب معه في سيارته دائماً.
س – هل ذهبتم الى وليمة اقامها قبل العيد الاضحى صبيح نجيب في المزرعة؟
ج – كلا لم اذهب ولم اسمع بهذه الوليمة.
س – اذاً ما هو السبب الذي جعل حسين فوزي يقول انك انت الذي اخبرته بالوليمة واستصحبته معك ولم يقل عن غيرك؟
ج – لا اعلم السبب ابداً وربما هو علم السبب.

ثم ادخل الشاهد السيد سعيد حقي، وبعد ان ادى اليمين القانونية وجهت اليه الاسئلة التالية:
س - هل تعرفون الشخص حسين فوزي الحاضر؟
ج - كلا.
س - هل حضرتم وليمة السيد صبيح نجيب في مزرعته في اليوسفية؟
ج - كلا.
ثم وجهت الاسئلة التالية الى السيد نجيب الراوي، وبعد ان ادى اليمين القانونية قال:
س - هل تعرفون حسين فوزي الحاضر؟
ج - كلا.. لم اره ابداً الا هنا.
س - هل ذهبت لمزرعة السيد صبيح نجيب؟
ج - لا اعرف ان له مزرعة، ولم اذهب لجهة اليوسفية.
ثم سئل الشاهد محمد صالح الجعفري، بعد اداء اليمين القانونية:
س - هل تملك سيارة، وما نوعها؟
ج - نعم املك سيارة ناش.
س - هل تحسن سياقة السيارة انت شخصك واذا ظهر انك تحسن السياقة وشوهدت من قبل مراقبي سير السيارات انك تسوق السيارة ؟
ج - انا لاعرف اسوق سيارة مطلقا .

ثم نودي على الشاهد الشرطي غلام حسين رقم ١٠٧٧ من مرتبات شرطة كرادة مريم المستخدم الان في جسر الخر وسئل بعد تحليفه اليمين :
س - انك كنت في جسر الخر مراقباً هل شاهدت السيارات مرت متجهة الى اليوسفية ؟
ج - مرت كثيرة منها سيارة السيد محمود رامز وسيارة السيد ابراهيم كمال واذكر ان رقمها ١٩٠ وكان في السيارة شخصين ولمرورها السريع من امامي ورأيت سيارة السيد صبيح نجيب ورقمها ٣٧ وكانت اولا سيارة السيد صبيح ثم سيارة محمود رامز ثم السيارة رقم ١٩٠ وكان يتفاوت بين سيارة واخرى ربع ساعة تقريبا وكان ذلك في يوم واحد .
س - من اخبرك ان هذه هي سيارات ابراهيم كمال وصبيح نجيب ؟
ج - الذي اخبرني هو العريف مجيد وهو مستخدم في دائرة التحقيقات الجنائية والا فاني لاعرف سيارة السيد ابراهيم كمال بل اعرف سيارته .
س - لما كنت من مرتبات جسر الخر هل اخبروكم ان سمو الامير الوصي سيمر من الجسر ؟.. وهل في ذلك اليوم مرت السيارات ؟
ج - نعم اخبروني بان سمو الامير الوصي سيسافر الى الحلة ولكني لااتذكر هل في نفس اليوم شاهدت السيارات ولكن اذكر ان العريف مجيد كان حاضرا وقد حضر للجسر مرتين وفي المرة الاولى اخبرني بالسيارات واصحابها .

الحاكم عبد العزيز الخياط : نظراً للهجة الشاهد اود ان اعرف جنسيته؟
ج - انني عراقي من اهل بدرة.
فطلب المحامي نصرت الفارسي الى الشاهد ان يبين ألوان السيارات. فقال ان سيارة السيد صبيح نجيب سوداء، واما سيارة السيد ابراهيم كمال فاني لااستطيع تمييز لونها.

س – كيف تعرف رقمها او اسم صاحبها ولم تعرف ألوانها؟
ج – اضن ان لونها رصاصي.
س – هل هي قمارة او تنته؟
ج – قمارة.
س – وسيارة الحاج محمود رامز؟
ج – سوداء.
س – بينّ اشكال وانواع السيارات الثلاثة؟
ج – ان سيارة صبيح نجيب (تنته) طويلة، وسيارة ابراهيم كمال قمارة، وسيارة الحاج محمود رامز (تنته).
س – هل تتذكر في خلال المدة التي استخدمت فيها وهي اربعة اشهر جميع السيارات التي مرت من فوق جسر الخر؟
ج – ان سبب حفظي ارقام السيارات الثلاثة لانه جرى عليها سؤال وقد استجوبوني قليلاً عنها.
س – هل كان العريف مجيد يعلمك باسماء اصحاب السيارات جميعهم؟
ج – كلا لم يخبرني سوى بهذه السيارات.
س – هل تتذكر كم سيارة مرت في ذلك اليوم ولمن هي؟
ج – لا اتذكر.
س – كم مرة مرت سيارة السيد صبيح نجيب في مدة بقائك وكذلك سيارة محمود رامز؟
ج – اما مرتين او ثلاثة. اما السيارة محمود رامز فانها دائماً تمر من على الجسر.
س – ذكر الشاهد كحادث مهم وهو مرور موكب سمو الوصي، فهل يتذكر عدد وارقام السيارات التي مرت في الموكب؟
ج – كلا.
المدعي العام: اطلب اولاً نوع السيارة العائدة الى الشهود والمتهمين وألوانها.
فاجاب السيد صبيح ان سيارته بيوك رقمها ٣٧ صالون سوداء اللون، واجاب ابراهيم كمال: ارجو ان تؤجلوا هذا السؤال الى حين استجواب العريف مجيد لصحة التحقيق. فاجيب الى طلبه، ونودي على مجيد وبعد اخذ هويته واداء اليمين سئل:
س – هل تعرف تاريخ سفر سمو الوصي الى الحلة؟
ج – كلا.

وفي يوم ٥ / ٣ / ١٩٤٠ عقد المجلس العرفي العسكري جلسته الثالثة. وقد أستهل رئيس المجلس الجلسة قائلاً: «قبل ان نبدأ بالمحاكمة أود ان أبينّ شيئاً لأزيل سوء التفاهم الحاصل بين الصحافة والمحامين بشأن شهادة بعض الشهود الذين استجوبتهم المحكمة يوم أمس، إذ أن هؤلاء الشهود ينقسمون الى قسمين: القسم الاول هم الذين ذكرهم حسين فوزي توفيق وقال لهم انهم كانوا حاضرين في الوليمة، والقسم الثاني وهم افراد شرطة عويريج مثلا وغيرهم الذين ظهروا بعد التحقيق العميق رأت المحكمة لزوم استجوابهم».
ثم بدات المحكمة باستجواب عدد من افراد الشرطة.
الرئيس: باقي المتهمين الى الخارج ماعدا السيد صبيح نجيب.
ثم بدا بمناقشة المتهم السيد صبيح نجيب، وبعد تثبيت هويته سئل:
س – هل تعرفون الشخص حسين فوزي؟
ج – كلا.
س – هل لكم معلومات عن احواله عندما كان في الشرطة؟

ج – لا اتذكر ذلك سوى اني اخيراً سمعت انه كان في الشرطة.
س – هل أقمت وليمة حضرها الاشخاص الذين ذكرهم حسين فوزي؟
ج – كلا.
س – ماهو السبب لتوجيه هذه التهمة ضدكم دون غيركم؟
ج – لا اعلم. ربما هو يعرف السبب.
س – قلتم امام الهيئة التحقيقية انه دخل بمساعدتكم الى الشرطة وعيّن في العمارة؟
ج – ان المعروف في التوظيف في الشرطة هو ان الموظفين يعينون من قبل لجنة ولا اتذكر اسمه قط.
س – هل لم يرسل لكم مكاتيب لما كان في الشرطة؟
ج – لا اتذكر ابدا.
س – من كان مديراً للشرطة في العمارة يوم كان هو هناك؟
ج – لااعلم من كان مدير الشرطة في العمارة.
س – ماذا تقولون في شهادة الشرطة الذين شهدوا وقالوا انكم اوقفتم السيارة وطلبتم تبليغ سلامكم للعريف؟
ج – لا اتذكر.
س – هل أقمتم وليمة في المزرعة؟
ج – لم أقم وليمة سوى واحدة ذكرتها لهيئة التحقيق.
س – هل لديكم شهود دفاع؟
ج – المحامون يعلمون ذلك.
س – هل سألكم فضلي بالتلفون قبل عيد الاضحى عن وليمة تقام في المزرعة وقال أهيّ لكم طلي؟
ج – بالنظر لاشغالي في المزرعة فان فضلي يكلمني دائماً بشان الزرع واظن انه كلمني بشان الغداء وقد استصحبت ذات مرة احد وكلاء الشركة للمكائن الزراعية واسمه اسكندر اسطيفان الى المزرعة لاجل تصليحها ولكني لم اتغذى.
س – يظهر من شهادة حسين فوزي انه يعرف مزرعتكم فكيف سنح له ذلك؟
ج – انه لم يحضر للمزرعة بحضوري ابداً، ثم ان تواصيف المزرعة مغلوطة وذلك حسبا سمعته من افادة القاتل.
س – هل لم يصادف أنكم وحسن فهمي تناولتم الغداء في المزرعة بين العيدين؟
ج – كلا.
المدعي العام: في اول عشرة من كانون الثاني عند وجود مزاحم الباجه‌جي كان حمدي الباجه‌جي قد اقام وليمة بهذه المناسبة، هل حصلت بينكم وبين المرحوم رستم حيدر مكالمة او مشاجرة هناك؟
ج – كلا لم يحصل شيء من هذا ابدا.
س – هل لاتعلم ان مشاجرة كلامية جرت بين المرحوم رستم وأحد زملائه مما ادى الى خروج المرحوم محتجاً؟
ج – كلا لم أعلم بذلك سوى اني سمعت من صادق البصام ان بعض الاشخاص نبهوا نوري باشا، وقد غضب من ذلك بعض الحاضرين، وهذا مبني على السماع.
وبعده بدأت المحكمة بمناقشة المتهم ابراهيم كمال، وبعد تثبيت هويته سئل:
س – هل تعرفون حسين فوزي؟
ج – ابداً ولم اسمع باسمه.
س – بينوا لنا كم مرة سافرتم بالسيارة عبر جسر الحر؟
ج – لم اسافر لابالسيارة ولابغيرها عبر جسر الحر مطلقاً.
س – الشرطة افادوا ان سيارتك مرت من جسر الحر فهل اعطتها لاحد بصفة إعارة ايام عيد الفطر؟

ج – كلا لم اعطها لاحد ابداً .

س – هل حضرتم وليمة السيد صبحي نجيب بين العيدين؟

ج – لم أحضر أية وليمة في هذه المزرعة ولم اعرفها ابداً.

س – ما السبب اذاً لحسين فوزي توفيق بادعائه انكم كنتم بالوليمة؟

ج – لا اعلم.

س – هل علمتم او سمعتم شيئاً عن سلوك حسين فوزي عندما كان موظفاً؟

ج – ماسمعت ابداً شيئا عنه.

س – ماذا تقولون بشهادة الشرطة؟

ج – انا مااعتقد ان احداً شهد سوى واحد وقد اختلف هذا ايضاً باللون والنوع وبطبيعة الحال تعتبر شهادته ملغاة. اما مرورها قبل عيد الفطر فهي ليست لها علاقة بالدعوى.

س – ماقولكم بالكتاب التهديدي الذي قال حسين فوزي انكم صححتم فيه؟

ج – لم اسمع واعلم بهذا ابدا.

س – هل حضرتم وليمة حمدي الباجه‌جي؟

ج – نعم.

س – هل جرى شيء هناك كمعاتبة او مشاجرة؟

ج – سمعت في نهاية الوليمة ان قيل ان صبيح نجيب صدر منه شيء، ولكن صبيح نجيب في وقتها اكد انه لم يتكلم شيئاً مطلقاً، اما انا فلم اسمع شيئاً ابدا، وحتى بعد الوليمة كنا انا وصبيح نجيب وجميل المدفعي وبهجت زينل كنا جالسين نتحدث بكل صفاء وود.

وبعده، بدأت المحكمة بمناقشة المتهم الثالث عارف قفطان، وبعد تثبيت هويته سئل:

س – بين تاريخ اول معرفتك بالشخص حسين فوزي توفيق وكيف وأين كان ذلك؟

ج – كنت سنة ١٩٣١ متصرفاً في الدليم، وبالنظر لصغر المدينة فاني رأيت هذا مفوضاً وتعلمون مركز المتصرف من مركز مفوض، ولا اعلم كيف ومتى انفصل!

س – يظهر من افادتك ان حسين فوزي كان موظفاً في لواء الدليم عندما كنتم متصرفاً في ذلك اللواء، هل تعلمون او سمعتم شيئا عن سلوكه مدة بقاءك هناك؟

ج – لا لم اسمع شيء عنه ابدا وهذا من واجبات مدير الشرطة ولم يخبرني مدير الشُرطة شيئاً عنه.

س – بعدما نقل المذكور الى لواء اخر اين صادفتم حسين فوزي للمرة الثانية؟

ج – رأيته في بغداد مرتين، في الشارع وهو راكب سيارة وذلك قبل الحادث.

س – هل لم يراجعكم حسين فوزي مستنجداً في طلب وظيفة او عمل في الحكومة؟

ج – كلا.

س – هل ذهبتم في احدى السيارات انتم والحاج محمود رامز ومحمد صالح الجعفري عندما كان يسوق بنفسه السيارة والمذكور حسين فوزي عابرين من جسر الخر ذاهبين الى المزرعة؟

ج – ابداً لم اذهب واركب بسيارة هذه اوصافها اما مع محمود رامز فاني اركب معه في سيارته دائماً.

س – هل ذهبتم الى وليمة اقامها قبل العيد الاضحى صبيح نجيب في المزرعة؟

ج – كلا لم اذهب ولم اسمع بهذه الوليمة.

س – اذاً ما هو السبب الذي جعل حسين فوزي يقول انك انت الذي اخبرته بالوليمة واستصحبته معك ولم يقل عن غيرك؟

ج – لا اعلم السبب ابداً وربما هو علم السبب.

س – كم مرة حضرت لتشيع حسين حسني عندما سافر للبصرة؟

ج – مرتين.

س – هل كان حسين فوزي توفيق من ضمن المشيعين؟

ج – ابداً لم اشاهده.

س – هل تعرفون محمد صالح الجعفري؟

ج – اعرفه لان محمود رامز له معه معاملة وانا دائماً مع محمود رامز.

س – كم مرة شاهدتم حسين فوزي في السيارة؟

ج – مرة او مرتين.

س – اين؟

ج – لا اذكر، ربما في شارع غازي او غيره.

س – كيف عرفته؟

ج – لاني كنت اعرفه قبلا.

س – هل يسلم عليكم اثناء التقاءكم؟

ج – لا اعلم لانه ليس صديقي وليست لي اية علاقة معه، اما الذين يسلمون عليّ فكثيرون لايمكنني حصرهم.

ثم اعلن الرئيس تأجيل الجلسة الى صباح اليوم التالي.

وفي الساعة العاشرة والدقيقة العشرين من صباح يوم ١٩٤٠/٣/٦ عقد المجلس العرفي العسكري في معسكر الرشيد جلسته الرابعة برأسة العقيد حميد رافت. وقد جيءُ بالجاني الشاهد في هذه القضية حسين فوزي توفيق وبقية المتهمين وهم السيد نجيب الراوي ومحمد صالح الجعفري وعبد عباس، وحضر كذلك المقدم مصطفى كامل لتمثيل الادعاء العام، كما حضر محاموا المتهمين الاربعة.

ونودي على الشاهد حسن فهمي المدفعي، وبعد تادية اليمين القانونية وتثبيت هويته سئل:

س – هل تعرف الشخص المسمى حسين فوزي توفيق؟

ج – تعرفت عليه في المجلس هنا فقط.

س – هل لم تعرفوه قبلا عندما كنتم في الشرطة؟

ج – انني تقلدت مناصب الشرطة من رتبة معاون حتى منصب مديرية الشرطة العامة، ومن الصعب معرفته من بين ٨٠٠ مفوض.

س – هل لم تسمعوا شيئاً عن سلوكه؟

ج – عدد المفوضين كثير، ويجوز انه مرت عليّ معاملات تتعلق به ولكني شخصياً لم اعرف عنه شيئاً.

س – كم مرة ذهبتم الى مزرعة السيد صبيح نجيب بين عيدي الفطر والاضحى؟

ج – لم اذهب قط.

س – هل حضرتم الوليمة التي اقيمت في تلك المزرعة؟

ج – ابداً.

س – لماذا اذاً يدعي حسين فوزي انكم حضرتم فيها، هل هناك سبب؟

ج – ما اعرف سبب ادعاءه، ولكن الصحيح انني لم اذهب الى الوليمة، ولو حصلت وليمة لكنت اعلم بها لان صاحب المزرعة من اقاربي.

المدعي العام: طالما هناك ولائم ارجو ان يبين الشاهد هذه الولائم.

ج – الذي علمته صارت وليمة في عيد الفطر والذي علمته ان الذي حضرها هم جميل المدفعي والسويدي، اما انا فلم احضر هذه الوليمة ايضاً.

المدعي العام: احد الشهود افاد انك قبل عيد الاضحى مررتم من امام مخفر عويرج ذاهبين للمزرعة؟
ج – انا في عيد الفطر حتى الان لم اذهب الى هذه المزرعة.
صبيح نجيب. ارجو ان يبين لون سيارته؟
ج – سيارتي رقم ١ رمادي وشكلها احمر غامق وهي صالون.
وهنا اعلن الرئيس انتهاء المحكمة من اخذ افادات الشهود المتهمين في قضية التحريض هذه وطلب اخلاء قاعة المحكمة من الشاهدين على ان يبقى فيها المتهمون فقط وتقرر عقد الجلسة القادمة صباح يوم الاحد الموافق ١٠/٣/١٩٤٠ لسماع طلب الادعاء العام.

وفي الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم ١٠/٣/١٩٤٠ عقد المجلس العرفي العسكري في معسكر الرشيد جلسته الخامسة برئاسة العقيد حميد رأفت. وقد استهل الرئيس كلامه موجهاً الى المحامين قائلاً:
– كان مقرراً ان يقدم اليوم المدعي العام طلبه، ولكن بالنظر لانشغال المحكمة مع المدعي العام في معاينة محل الواقعة يوم امس ووجود ضرورة الى استجواب بعض الشهود الاخرين بعد هذا الكشف تاخر تقديم طلب الادعاء العام، وسوف نخبركم موعد تقديم الطلب المذكور.
ثم نودي على الشاهد السيد شاكر عبد الوهاب مدير الحسابات العسكرية العام وبعد تثبيت هويته واداء اليمين سئل:
س – هل حضرتم في تشييع الطبيب حسين حسني في داره عندما سافر الى البصرة، وهل تتخطرون تاريخ سفر المومأ اليه؟
ج – حضرت في داره لتوديعه لانه زارني في دائرتي فرأيت من الواجب عليّ اعادة الزيارة.
س – هل كانت زيارتكم هذه له في المرة الاولى ام في المرة الثانية عندما عاد لاخذ عائلته؟
ج – انني في المرة الأولى شيعته في المحطة، ولكن في المرة الثانية ذهبت لداره للتوديع.
س – من كان من المشيعين في الدار؟
ج – كان كل من سعيد حقي ومحمود رامز وعارف قفطان وواحد ابو عكال وبعد دخولي بقليل دخل شخص فسلم وجلس ولم اعرفه.
ثم نودي على الشاهد الحاج سري، وبعد تثبيت هويته واداء اليمين سئل:
س – هل حضرتم دار الدكتور حسين حسني لتشييعه بمناسبة سفره الى البصرة؟
ج – نعم
المحامي نصرت الفارسي: هل تجزمون بان توديعكم للدكتور حسين حسني كان بعد عيد الفطر؟
ج – نعم اجزم وجواز سفري يدل على اني وصلت الى بغداد ليلة العيد.
س – هل تعرفون قبلاً حسين فوزي توفيق؟
ج – نعم كنت اعرفه قبلا اذ كان مفوضاً في كركوك وقت ما كنت آمر منطقة هناك.
وبعد ذلك اعلن الرئيس تاجل الجلسة الى اليوم التالي، حيث استمعت الى مطالعة المدعي العام الذي طالب بتجريم القاتل حسين فوزي توفيق والحكم على بعض المحرضين. كما استمعت المحكمة في الايام التالية الى الدفاع الذي تقدم به محاموا المتهمين، واعلنت انها ستصدر قرارها صباح يوم ٢٠/٣/١٩٤٠
وفي صباح يوم ٢٠/٣/١٩٤٠ اصدر المجلس العرفي العسكري في معسكر الرشيد قرار الحكم بالاعدام على القاتل، وتبرأة المتهمين جميعهم من تهمة التحريض على القتل.
وفيما يلي نص قراري التجريم والحكم بحق الجاني حسين فوزي توفيق:
«تشكل المجلس العرفي العسكري في معسكر الرشيد بتاريخ ٢٠/٣/١٩٤٠ برئاسة العقيد حميد رافت

وعضوية الحاكمين عبد العزيز المطير وعبد العزيز الخياط والمقدمين سعيد يحيى وعزيز ياسين المأذونين في القضاء باسم صاحب الجلالة ملك العراق واصدر القرار الاتي:

سيق المتهم حسين فوزي توفيق من قبل الادعاء العام الى المجلس العرفي العسكري في بغداد بمعسكر الرشيد متهماً بانه في يوم الخميس الموافق ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٤٠ ضحى، بينما كان معالي وزير المالية المرحوم رستم حيدر في غرفته الرسمية في دار الحكومة وقائماً باعمال وظيفته دخل عليه المتهم حسين فوزي بقصد قتله واطلق عليه رصاصتين من مسدس كان يحمله لهذه الغرض فجرحته احداهما وسببت موته. وبنتيجة المحاكمات التي جرت فقد ثبتت هذه التهمة بشهادة الشهود علاوى بن عزت وعلوان بن بيات وسيد ابراهيم بن سيد حسين وجواد بن حسون المتضمنة كيفية دخول المتهم الى الغرفة بأذن من الوزير بوسيلة انتحلها المتهم وبتزويره كتاباً زعم المتهم انه مرسل الى الوزير من قبل سكرتير وزارة الدفاع، واستماعهم صوت الطلقتين ومشاهدتهم الوزير واقعاً على الارض من تأثير الرصاصة ثم خروج المتهم من الغرفة بعد اطلاقه الرصاصتين راكضاً نحو الطريق بغية النجاة. والقاء القبض عليه في تلك الساعة وهو حامل المسدس وبحالة جرم مشهود، كما ان المتهم اعترف صراحة بارتكاب هذه الجريمة وبكيفية القبض عليه والكيفية التي بينها شهود الاثبات بشهاداتهم، وثبت ايضاً مضمون التقرير الطبي ومن شهادة الطبيب جورج ابراهام الذي كان يداوي الجريح المرحوم رستم حيدر ان سبب الموت هو الجرح من طلقة المسدس التي اطلقها عليه المتهم، وثبت ايضاً من مضمون وصية المتهم التي ظفر عليها في جيبه عندما قبض عليه ان ارتكب جريمة القتل هذه مع سبق الاصرار، وحيث ان عمله هذا جريمة تنطبق على حكم الفقرة السادسة من المادة ٢١٤ من ق. ع. ب. وقرر بالاتفاق تجريم المتهم حسين فوزي توفيق وفق هذه الفقرة وفرض العقوبة عليه بموجبها في ١١ صفر سنة ١٣٥٩ و ٢٠ مارت سنة ١٩٤٠.

الحكم

حكم المجلس العرفي العسكري على المجرم حسين فوزي توفيق بالاعدام شنقاً حتى الموت وذلك وفق الفقرة السادسة من المادة ٢١٤ من ق. ع. ب وقرر ارسال المسدس الوبلي من النوع الصغير المبرز في هذه القضية مع الخراطيش الى قائد القوات العسكرية في معسكر الرشيد وجواره، لاجراء الايجاب بحقها حكماً صدر الاتفاق».

الاعضاء الرئيس

ثم اصدر المجلس العرفي العسكري قراره التالي بحق المتهمين الاخرين، وهذا نصه:

«تشكل المجلس العرفي العسكري بمعسكر الرشيد بتاريخ ١٩٤٠/٣/٢٠ برئاسة العقيد حميد رأفت وعضوية الحاكمين عبد العزيز المطير وعبد العزيز الخياط والمقدمين سعيد يحيى وعزيز ياسين المأذونين بالقضاء باسم صاحب الجلالة ملك العراق واصدر القرار الاتي:

سيق المتهمون صبيح نجيب وابراهيم كمال وعارف قفطان ونجيب الراوي ومحمد صالح الجعفري الى المجلس العرفي العسكري في بغداد بمعسكر الرشيد بتهمة تحريض القاتل حسين فوزي توفيق على قتل وزير المالية المرحوم رستم حيدر، وعبد بن عباس بتهمة تعقيب القاتل حسين فوزي وحضوره في محل الجريمة لتشجيعه ومراقبته عندما كان يحاول ارتكاب القتل، فبعد ختام المرافعات واستماع مطالعة وطلب الادعاء العام ودفاع المتهمين وتدقيق الاوراق والمداولة في القضية تبين ان الاصل الذي نشأت منه تهمة التحريض على قتل هي اقوال المتهم حسين فوزي الاخيرة والمفصلة بافادته المتكرره وتتلخص هذه الاقوال بخمس نقاط:

الاولى - اجتماعه حسب الصدفة في دار الطبيب حسين حسني الواقعة بمحلة الصرافية ببغداد في يوم من ايام اواخر رمضان او الثاني من شهر شوال سنة ١٣٥٨ المصادف ١٤ او ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٩ بمحمود رامز وشاكر عبد الوهاب وسعيد حقي وعارف قفطان ومحمد صالح الجعفري والحاج سري وتعريفه اليهم من

قبل الطبيب حسين حسني صاحب الدار.

الثانية – التقائه بعد الاجتماع هذا ببضعة ايام مع عارف قفطان مرتين، الاولى حول خط حديد القطار الواقع في الصرافية، والثانية في شارع العسكري ودعوته اياه الى وليمة سيقيمها في اليوم التالي صبيح نجيب في مزرعته الواقعة في اليوسفية والتقاؤه مع صبيح نجيب مرة في طريق الكرادة قبل او بعد التقائه في المرة الثانية لعارف قفطان.

الثالثة – اجتماعه في الوليمة التي اقامها صبيح نجيب في مزرعته لعارف قفطان وصبيح نجيب وابراهيم كمال وابراهيم الواعظ ومحمود رامز ونجيب الراوي وحسن فهمي علي وثلاثة اشخاص من الزراع.

الرابعة – خلوته مع صبيح وابراهيم كمال في يوم الوليمة بعد الطعام في جانب من المزرعة بقرب من المحل الذي اكلوا فيه الطعام وتحريضهما اياه على قتل المرحوم رستم حيدر.

الخامسة – اجتماعه مع ابراهيم كمال وصبيح نجيب في جانب من طريق ابي غريب اربع او خمس مرات لتدبير المؤامرة على اغتيال المرحوم رستم حيدر.

فاما النقطة الاولى وهي التقاؤه بدار حسين حسني فان الاشخاص الذين ذكرهم المتهم حسين فوزي اعترفوا بمجيئهم الى دار الطبيب حسين حسني واجتماعهم لغرض توديع صاحب الدار بمناسبة سفره الى البصرة، وقد تبين بنتيجة التحقيق ان هذا الاجتماع عادي ولغرض توديع صاحب الدار بمناسبة سفره الى البصرة، ولم يتبين وقوع تحريض على احد في هذا الاجتماع، او ان هذا الاجتماع عقد لغرض مؤامرة على احد، كما ان المتهمين صبيح وابراهيم كمال ونجيب الراوي لم يحضروا هذا الاجتماع.

واما النقاط الثانية والثالثة والرابعة والخامسة فأنه رغم الجهود التي بذلها المحققون في التحقيق مدة طويلة، والمناقشات الجارية في المحاكمة اثناء المرافعات امام المجلس العرفي العسكري لم تقم اي دليل من شهادة او بينة خطية او قرينة تؤيد قولاً من اقوال القاتل حسين فوزي المتعلقة بالتحريض او الاجتماع في الوليمة حتى ان القاتل قال بافادته انه لايتخطر ان رأى احداً او رآه احد في ذهابه وايابه الى الوليمة في المزرعة او الى طريق ابي غريب فبقيت اقوال القاتل هذه مجردة عن دليل او قرينة تؤيدها.

وعند بحث وتمحيص اقوال القاتل المتكررة ظهر انها تختلف بعضها عن بعض ويتناقض بعضها بعضاً وذلك:

اولاً – انه بعدما قبض عليه بعد القتل، وفي ساعة الحادثة وهي الساعة ١١/٢٥ قبل الظهر واستجوب لاول مرة اعترف بجريمة القتل وبينّ اسبابها وبواعثها وكيفية ايقاعها، واجاب على سؤال وجه اليه من قبل المحقق بان لم يحرضه احداً على ارتكابها، ولكنه بعد هذا الاستجواب وفي ليلة ذلك اليوم كتب افادته بخطه بينّ فيها انه قتل المرحوم رستم حيدر بتحريض وذكر كيفية التحريض والاشخاص المحرضين.

ثانياً – انه كان في احدى افاداته قد قال بانه كان راكباً سيارة وهو يسوقها صادف عارف قفطان في شارع العسكري وركب عارف معه بالسيارة الى محل البانزين في الباب الشرقي ثم نزل عارف وذهب، فهو ساق سيارته وذهب الى طريق الهنيدي وفي رجوعه صادف صبيح نجيب ومعه شخص لايعرفه في طريق الكرادة وتحدثنا، وفي الافادة الاخرى قال اني صادفت صبيح في طريق الكرادة وتحدثنا. وبعد يومين صادفت عارف قفطان في الشارع العسكري فركب معي بالسيارة.

ثالثاً – انه قال في احدى افاداته انه لما دعاني عارف الى الوليمة في المزرعة اجبت الدعوة وقلت اني سانتظركم عند جسر الخر، فذهبت الى جسر الخر فجاءت السيارات الثلاثة فركبت في السيارات التي فيها عارف وكان محمد صالح الجعفري هو يسوقها وذهبنا الى المزرعة وتغذينا هناك، وقد وصف الطعام ومحله وذكر عدد الاشخاص المدعوين واسماؤهم وبيّن المحل الذي جرى التحريض فيه وفصلّ كيفية التحريض. وقال في الافادة الاخرى التي بعدها ان عارفاً لما دعاني الى الذهاب الى الوليمة في مزرعة صبيح نجيب اعتذرت ولم

اذهب.

ولما سئل عن هذا التناقض، قال: في الحقيقة لم اذهب ولكني علمت بالوليمة وبالذين سيحضرونها، ولما كنت اعرف بوقوعها فقد قلت اني ذهبت.

رابعاً – انه بينما كان المتهم يذكر اسماء الجالسين على المائدة في احدى افاداته ذكر من الاهليين لابس عقال واحد فقط هو محمد صالح الجعفري، وفي افاداته الاخرى انه شاهد على المائدة ثلاثة من الاهليين لابسين العقال.

خامساً – انه قال في افاداته امام المحققين انه اخذ المسدس الذي استعمله في الجريمة من دار اخيه في صباح يوم حادثة القتل، ثم قال بعد ذلك امام هيئة التحقيق ان المسدس كان عنده قبل حادثة القتل بعشرين او خمس وعشرين يوماً وكان يحمله دائماً.

سادساً – ان هيئة المجلس العرفي العسكري اخذت المتهم حسين فوزي الى المزرعة ليريها محل الوليمة التي ذكرها ولتطبيق صفات البناية الكائنة في المزرعة والتي وصفها المتهم حسين لهيئة المجلس العرفي بتاريخ ١٩٤٠/١/٢٤ فاراها محلاً في البستان عرضه خمسة امتار تقريباً واقع بين نهرين (جوتين) وهذا المحل مغروس من الجانبين بكروم العنب ورصيفه مملؤ بالادغال والشوك النابت الامر الذي يصعب فرش بساط او نصب مائدة عليه، وظهر ايضاً ان وصف البناية التي بينها للهيئة في التاريخ المذكور لم تنطبق على صفاتها الحقيقية وتختلف اختلافاً جوهرياً. وبالنظر لما مر بيانه فان اقوالاً متناقضة هذه ومجردة عن دليل او قرينة تؤيدها لايجوز الاعتداد بها واتخاذها بينة اساس للحكم بجريمة خطرة كجريمة التحريض هذه، وفضلاً عما تقدم ذكره فان القاتل حسين فوزي كان حرر وصية بخط يده في ١١ كانون الاول ١٩٣٩ وظهرت هذه الوصية بجيبه عندما ألقي القبض عليه في ساعة القتل، وقد ذكر في هذه الوصية ما نصه: «ان داعياً وطنياً دعاني لاقوم في هذه التجربة مادمت قد صممت على الانتحار وهي أنقاذ امتي وبلادي من شرور احد الخونة على الاقل وانه ليس هناك واحد من حرضني على الواجب الوطني والله يشهد.. الخ». فيستدل من مضمون وصيتههذه وتناقض اقواله بما يختص بالتحريض جريمة فردية، وان افادته الاولى التي ادلى بها ساعة القبض عليه هي الصحيحة.

هذا مايختص بشهادة المتهم حسين فوزي واقواله، اما البينات التي استند اليها الادعاء العام بطلب تجريم المتهمين صبيح نجيب وابراهيم كمال وعارف قفطان فهي شهادات افراد الشرطة وهم العريف جبر بن علي وغلام بن حسين وعلي صادق وكاظم ياسين وزينل احمد وقرينة المشاجرة التي وقعت في دار حمدي الباجه‌جي، فاما شهادة افراد الشرطة الخمس فانها جاءت متالية بعضها ببعض – كما انها تختلف اختلافاً جوهرياً مع اقوال القاتل حسين فوزي وشهادته، وذلك ان العريف جبر قال انه قبل عيد الاضحى ببضعة ايام تقريباً جاءت الى المزرعة سيارتين واحدة فيها حسن فهمي وشخصان او ثلاثة لا اعرفهم والاخرى فيها صبيح نجيب ومعه بنت صغيرة، وغلام حسين قال في شهادته مرت ثلاث سيارات من مخفر الحز في اليوم الذي ذهب فيه سمو الوصي الى الحلة وهذا يصادف اليوم الثالث من شهر شوال سنة ١٣٥٨، واما كاظم ياسين وزينل احمد فانهما قالا في شهادتهما، مرت ثلاث سيارات من مخفر عويرج متوجهة الى المزرعة وذلك قبل عيد الاضحى بتسعة او عشرة ايام، فاختلف هؤلاء الشهود في شهادتهم بعدد السيارات وعدد الاشخاص وزمن مرورها، كما انها اختلفت واقوال المتهم حسين فوزي وشهادته في الزمان والاشخاص، فلم يذكر احد هؤلاء الشهود ان احد السواق لابس عقال ويشماغ كما ذكره المتهم حسين فوزي الامر الذي اوجب عدم الاعتداد والثقة بهذه الشهادات. واما المشاجرة، الواقعة في الوليمة التي اقامها حمدي الباجه‌جي فان المجلس جلب كثير من الذوات الذين حضروا واستمع لشهاداتهم بعد التحقيق، فلم يبن من هذه الشهادات ان المشاجرة التي

وقعت في هذه الوليمة لها اي علاقة في جريمة التحريض هذه ، فلهذه الاسباب ان المجلس يرى ان تهمة التحريض المسندة الى المتهمين ابراهيم كمال وصبيح نجيب ومحمد صالح الجعفري وعارف قفطان ونجيب الراوي

، وتهمة حضور في محل الجريمة المسندة الى المتهم عبد بن عباس لاصحة لها، وان أقوال القاتل وشهادته على المتهمين بما يتعلق بالتحريض غير صحيحة وطلب الادعاء العام بتجريم بعض المتهمين غير صواب ، فقرر باجماع الاراء رد طلب الادعاء العام بالتجريم وبراءة كافة هؤلاء المتهمين من جريمة التحريض والاشتراك بالقتل .

وحيث قد ثبت من الشهادات المفصلة في محاضر هذه الدعوى والتي حصلت منها قناعة كاملة للمجلس بان صبيح نجيب في الوليمة التي اقامها حمدي الباجه‌جي في داره تفوه علانية بكلام من شانه اثارة شعور الكراهية والبغضاء بين سكان العراق وبذلك ارتكب جريمة تنطبق على حكم الفقرة الاولى من (٨٩) من ق. ع. ب. المعدّلة فقرر تجريمه وفق هذه الفقرة والحكم عليه بالحبس البسيط لمدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ توقيفه المصادف ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ وبوضعه تحت مراقبة الشرطة بمحل خارج لواء بغداد لمدة سنة واحدة بعد اكماله مدة الحبس وفقا للمادة ٢٨ – ٢٩ من القانون المذكور ، وصدر القرار بالاتفاق بتاريخ ١١ صفر سنة ١٣٥٩ و ٢٠ مارت سنة ١٩٤٠ .

وعلى اثر صدور قرار الحكم بالاعدام على القاتل حسين فوزي توفيق هرع نوري السعيد رئيس الوزاره الى وزير الدفاع وطلب اليه ان يعجل في تنفيذ حكم الاعدام في القاتل وان يكون ذلك في غسق الليل وان يحضر التنفيذ العقيد سعيد يحيى الخياط دون غيره لئلا يقفوا على ما قد يقوله المحكوم عليه في لحظاته الاخيرة من اسرار .

وكان القاتل حسين فوزي قد كتب قبل اعدامه كتابا مطولا الى نورى السعيد يُمجّد فيه عظمته ويطلب اليه اعتاق رقبته ليكون مخلصاً اميناً له مدى الحياة» ! !

ويقول العميد الركن طه الهاشمي في يومياته بتاريخ ٢٧ ادار ١٩٤٠ ان تنفيذ حكم الاعدام لم يبلغ الى القاتل حسين فوزي توفيق الا قبيل شنقه بدقائق.

وفي ساعة مبكرة وعند الخيوط الضوئية الاول من فجر يوم الاربعاء ٢٧ اذار ١٩٤٠ نفذ حكم الاعدام شنقا – على المشنقة التي نصبت في وسط ساحة باب المعظم – بالقاتل ..

وكانت الجماهير قد احتشدت منذ الفجر لتشاهد عملية الاعدام وكان القاتل يصرخ باعلى صوته وهو يقاد نحو المشنقة «ان نوري السعيد هو السبب .. نوري السعيد هو اللي ورطني ..» وظل يردد هذه الكلمات حتى لحظة انفتاح باب المشنقة وهبوط جسده ليتدلى مشنوقاً .

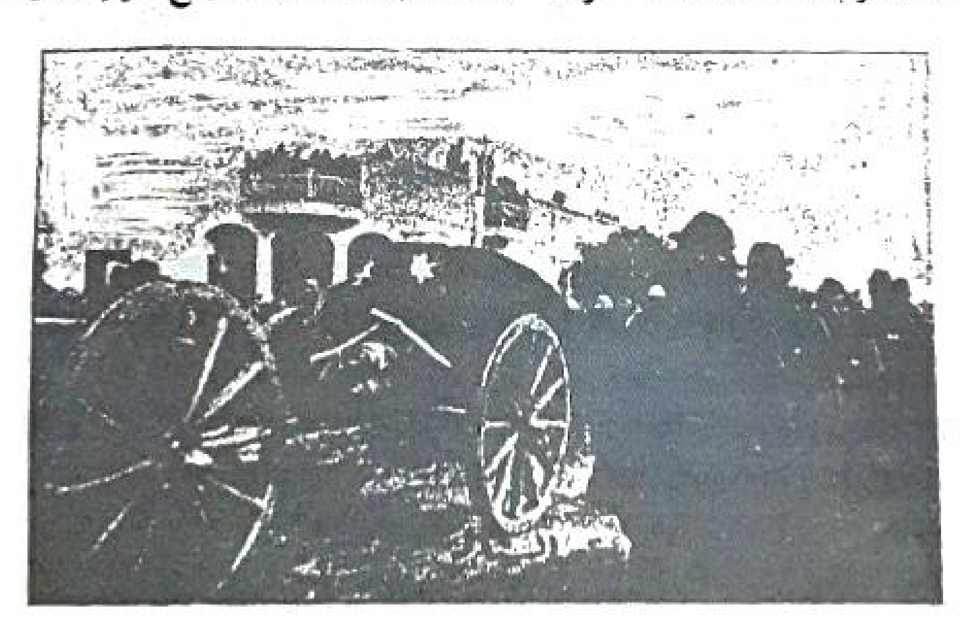
وفي تمام الساعة التاسعة صباحاً انزلت الجثة من المشنقة ، لتدفن .

• • •

مصادر البحث

اعتمدت في كتابة هذا الفصل عن الكتب والمراجع والصحف التالية :

١ - (لمحات)مذكرات الاستاذ جميل الاورفهلي .
٢ - (مذكراتي) للاستاذ توفيق السويدي .
٣ - (ذكريات) للاستاذ علي جودت الايوبي .
٤ - (مذكرات سندرسن باشا) ترجمه سليم طه التكريتي .
٥ - (ايام النكبة) للاستاذ طالب مشتاق .
٦ - (سيرة وذكريات) للاستاذ ناجي شوكت .
٧ - (العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب) للاستاذ نجدة فتحي صفوت .
٨ - (تاريخ الوزارات العراقية) للاستاذ عبد الرزاق الحسني .
٩ - (فرسان العروبة في العراق) للشهيد العقيد صلاح الدين الصباغ .
١٠ - (العراق في الوثائق البريطانية) للاستاذ نجدة فتحي صفوت .
١١ - (وجوه عراقية) مخطوطة للاستاذ توفيق السويدي .
١٢ - (ثلاثة ملوك في بغداد) ترجمة سليم طه التكريتي .
١٣ - مقابلة شخصية مع الاستاذ جميل الاورفهلي.
١٤ - الصحف والمجلات: الاستقلال - الزمان - الاتحاد. البلاد. الف باء. الوقائع العراقية. افاق عربية.



جثمان المرحوم رستم حيدر وزير المالية محمولاً على عربة مدفع ، ملفوفاً بالعلم العراقي ، يحيط به ثلة من افراد الجيش منكسة السلاح في تشييعه الى مثواه الأخير في المقبرة الملكية في الاعظمية





١٨ أيار ١٩٥٢

في حوالي الساعة الواحدة الا ربعاً من ظهر يوم ١٩٥٢/٥/١٨ ترددت في جنبات بناية محاكم الحلة اصداء اربع طلقات نارية ..

وعم الهرج ردهات المحكمة ، وبعد لحظات عرف الحاضرون بأن حاكم (قاضي) محكمة جزاء الحلة السيد ياسين الشبخلي - قد سقط صريعاً برصاص اطلقه عليه المحامي موسى الاعرجي .

وقد اهتزت مدينة الحلة لهذا النبأ المروع .. بل اهتز العراق - بعد ئذٍ من شماله الى جنوبه - لاغتيال رجل القضاء !

ويروي لنا الاستاذ فريد فتيان عن ذلك الحادث قائلاً :

«كنت يومئذٍ قاضي التحقيق ، فباشرت باجرائه فوراً . وكنت ساعة الحادث في غرفة احد الزملاء القضاة عندما سمعنا الطلق الناري فلم نكترث باديء الامر . لحسباننا انه مما يجري عادة في الاعراس - لكن كاتب الضبط لمحكمة الجزاء دخل هلعاً واخبرنا به .

كانت جثة القاضي وسط الغرفة غارقة في الدماء ، وعلى الباب كان الجاني واقفاً ومسدسه بيد مراسل القتيل الذي انتزعه منه .. اي ان الحادث كان (تلبساً) - كما يقول رجال القانون .

وقد رافقت الشرطة القتيل الى المستشفى - لكنه فارق الحياة على باب المستشفى .

ما ان جيء بالمتهم للتحقيق معه حاول ان يدخل التحقيق في متاهات وأزقة . فقد ذكر في افادته ان القاضي القتيل كان من جماعة آل مرجان المنتمية الى حزب الاتحاد الدستوري - حزب نوري السعيد - وان القاضي القتيل وقع تحت تأثير هؤلاء فأدان اخاه المتهم محمد سعيد . واضاف - الجاني - انه مضطهد لانه من حزب الامة المناويء لحزب الاتحاد الدستوري - وكان يرأس حزب الأمة صالح جبر.

وقد دوّن المتهم افادة طويلة مسهبة - حضر تدوينها الاستاذ شاكر العاني المدعي العام (رئيس الادعاء العام) . وقد حضر من بغداد بطلب وزير العدلية (العدل) وقتئذٍ جميل عبد الوهاب .

وامام المدعي العام دوّن الجاني افادة مسهبة ، حاول فيها استفزاز المدعي العام وقاضي التحقيق والمحقق (صبيح الحاج كمال) بتوجيه عبارات نابية للسلطة الادارية والقضائية ، والسب الشخصي للمحقق وقاضي التحقيق ، علّه يثنينا عن واجبنا فنتفعل .. ولكني طلبت من المحقق ان يدونّ جميع مايقوله المتهم . فكان ان دوّن حتى العبارات الاستفزازية والكلمات النابية الموجهة للمحقق .. لكنه لما فرغ من افادته ورأى اننا دوناها كما هي ، رفض توقيعها بحجة انها (مزورة) ..

واذكر أني كتبت في اسفل الافادة مايلي : «رفض المتهم توقيع الافادة بحضور المدعي العام الذي حضر من بغداد» . ووقع معي الاستاذ شاكر العاني المدعي العام .

ومن الغريب ان افادة الجاني التي املاها علينا املاء ، لم يكن فيها أدنى اعتراف بالجرم . ومن الاغرب انه قدم اليّ عريضة قال فيها انه لايعترف بافادته لانها (مزورة) ، وطلب افادته بخط يده ، فوافقت على الطلب ، وزودناه باوراق رسمية كتب فيها افادته .. واذكر جيداً انها بلغت ثلاث عشرة صفحة ، شرّق فيها وغربّ .. لكنه انهاها بالاعتراف بالجرم ! !

ويختم الاستاذ فريد فتيان حديثه قائلاً : «لكن الذي يدعو الى الاسى حقاً ان المحاميين اللذين توليا الدفاع عنه بيّنا للمحكمة الكبرى ان العداوة المزعومة بيني وبين المتهم قد آلت الى شكواه عليّ امام المحكمة الكبرى ، وأعطيا رقماً وهمياً لدعوى لاوجود لها . مع انهما يعلمان تماما انه من غير الممكن ان يحال الحاكم (القاضي) الى محكمة ، اذ هو مُحصنٌ ! .. فكان ان رفضت المحكمة الكبرى (الجنايات) الالتفات الى هذا الطلب !» .

وكان اغتيال الحاكم ياسين الشيخلي - قد اثار ضجة في الاوساط السياسية انذاك .. فقد استغل الحزب اليساري، حزب الاتحاد الدستوري (حزب الأمة) واعتبره نتيجة للصراع السياسي بين الحزبين (الكبيرين) . عندما تخلص القاتل من عقوبة الموت . مع ان القتيل من السلطة القضائية المحايدة . البعيدة كل البعد عن التيارات السياسية المتصارعة .

والغريب في الأمر انه بينما القاتل ومواليه يدعون ان القتيل من (ازلام) آل مرجان في الحلة . فان السلطة الحاكمة كانت تنظر الى ياسين الشيخلي على انه (يساري) . وربما اتهمته بـ(الشيوعية) في بعض الاوقات .

وقبل ان نورد تفاصيل احداث (عملية الاغتيال) التي اودت بحياة قاضي سقط مضرجاً بدمائه على أرض المحكمة . نلقي الضوء على حياة ومسيرة (فقيد القضاء) السيد ياسين الشيخلي :

فقد ولد في مدينة العمارة سنة ١٩٢٤ ، حيث كان يشتغل والده (السيد طه الشيخلي) بالاعمال التجارية . دخل مدرسة السنية الابتدائية هناك سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الدراسية . وكان تلميذا محبوباً من زملائه ومعلميه . وقد تخرج في المدرسة الابتدائية سنة ١٩٣٦ ، واكمل دراسته في ثانوية العمارة وقدأبدى استعداداً وتقدماً ملحوظاً ، خاصة في المرحلة الثانوية ، حيث أعفي من كثيرمن الدروس في الصف الرابع الثانوي . كما حاز على درجات عالية ، وسجل تقدما باهراً ، عند انهاءه الدراسة الثانوية . ورشح لذلك للبعثة العلمية التي ترسلها وزارة المعارف (التربية) الى خارج العراق للدراسة في كلية الاداب في جامعة فؤاد (القاهرة) في القاهرة . فلم يرق له ذلك ، حيث اعتبرها تقيداً لحريته في الحياة العلمية ، اذ يتحتم عليه بعدها الاشتغال كموظف . فاختار بعدها طريقاً للعمل الحر ، فقدم ليكون طالبا في كلية الحقوق العراقية سنة ١٩٤١ ، وتمَّ له ذلك .

وخلال العطلة الصيفية بعد نجاحه الى الصف الثاني ، اصيب والده بمرض- لم يمهله الا أشهر معدودات ، توفي على اثره في بغداد ، وبذلك اصابته اولى النكبات ، وهو في بدء حياته الجامعية ، ولكنه تحمل المصيبة برباطة جأش ، ودأب على الدرس والتحصيل باندفاع اكثر . وكم كان يؤكد على استمراره باندفاع اكثر في دراسته ، أكثر من السابق، لأعتباره هذا ضرورة قصوى اليه كي لايصاب بأي فشل. ويعزى ذلك حينئذٍ ، الى التسبب بفقد الاب . حتى تخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٤٥ .
اشتغل بعد تخرجه في كلية الحقوق ، محامياً في العمارة ، وقد عمل في مكتب واحد مع المحاميين عبد الرزاق زبيروقاسم احمد العباس . وكان محباً لمهنته ، راغباً في الاستمرار بها ، لانه منذ نشأته الاولى احب العمل الحر وقدسه ، ولم يفضل شيئا سواه ، وقد تبلور هذا الشعور اكثر عنده ، عند ممارسته الفعلية للمحاماة ، التي احبها واخلص لها ، كل المحبة والاخلاص .

وفي صيف ١٩٤٧ ، فقد اخاه الشاب حامد ، غرقاً في مياه دجلة في العمارة ، فأصيب لذلك ، بوضع اضطره الى ترك العمارة ، حيث اضطر الى ترك المحاماة ، نتيجة لذلك .
فأشتغل موظفاً ، اول ما اشتغل ، كاتب عدل اضافي في البصرة ، ثم كاتب عدل في الحلة ، وبقي هناك مدة . ثم عين حاكماً (قاضياً) بصدور الارادة الملكية في تموز ١٩٤٩ ، وأعيدت خدماته للتسوية ، فأشتغل في الفيصلية ، ثم اشتغل في ابي صخيركحاكم ، وبعدها انتقل الى النجف ، ثم انتقل الى الحلة ، ولم يبق فيها الا أشهر تعد على اصابع الكف الواحد حتى عالجته الرصاصة فأردته قتيلاً ظهر يوم ١٩٥٢/٥/١٨ .

وقد تم نقل جثمانه ، في اليوم الثاني للحادث ، الى العمارة حيث ثوى في مثواه الاخير .

اما القاتل موسى الاعرجي المحامي : فقد تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٤٧ ، واصدر جريدة (الجيل الجديد) في عام ١٩٤٨ ، ثم عين في سكرتارية القسم السياسي للجامعة العربية . وكان له موقف مع السيد توفيق السويدي احد رؤساء الوزارات العراقية السابقين حمله على مهاجمته بعد ان طلب رئيس الوزراء فصله من وظيفته ، ثم تولى استئجار احدى الصحف في القاهرة واصدر منها عددا خاصاً طعن فيه بكثير من الشخصيات العراقية . ثم انتقل الى بغداد فتم اعتقاله ، ثم سويت قضيته بالمصالحة مع رئيس الوزراء انذاك ، وواصل نشر المقالات ضد (عزام باشا) الامين العام لجامعة الدول العربية ، ثم انصرف الى المحاماة ، كما انتسب الى حزب الامة الاشتراكي الذي كان يرأسه السيد صالح جبر ، وأصبح من اشد مؤيديه .

وكان الجاني موسى الاعرجي – على لسان موكليه المحامون داود السعدي ورشيد الصوفي وبهجت بابان ونعمة الاعرجي – قد طلب نقل الدعوى المقامة ضده الى محكمة اخرى .. فقررت محكمة التمييز نقلها الى البصرة – حيث جرت محاكمته هناك .

في يوم ١٩٥٢/٦/١٦ تشكلت المحكمة الكبرى (الجنايات) لمنطقة البصرة برئاسة الرئيس السيد عبد العزيز ماجد وعضوية نائب الرئيس السيد رشيد محمود والحاكم السيد مصطفى علي للنظر في هذه القضية ..

وجيء بالمتهم ، وكان رابط الجأش ، يرتدي بدلة بيضاء وربطه للعنق حمراء وسدارة سوداء ، وكان يوجه نظراته تارة نحو المحكمة واخرى نحو الحاضرين . وقد بدأت الجلسة بالاستماع الى شهادة السيد عدنان محمد عارف كاتب الضبط الذي شهد الحادث وراح يصف كيفية وقوعه . وبعد ذلك طلب رئيس المحكمة من المتهم ان يدلي بافادته ، فاستهلها قائلا :
– سمعت الى هؤلاء الشهود واذا كنت ياسيدي قد رأيت الرواية والمأساة في عرضها الاخير ، وقد قام هؤلاء السادة بتمثيلها واخراجها ، فقد واكبتها وهي في دور التحضير ، وهؤلاء الشهود في دور التمرين ، بل اكثر من ذلك انني اعلم الناس باستثناء التحقيق الذي اختار هؤلاء الشهود دون غيرهم .

ثم اخذ يطعن في شهادات الشهود ، وقال : «ان الدافع في شهاداتهم هو الانتقام منه وان بعضهم الاخر آلة طيعة بايدي جماعة اخرين وقفت الان وراء جدران المحكمة تلعب دورا اخطر من الدور السافر الذي لعبه التحقيق» .
ثم اخذ يتحدث عن خصومته للشيوعية والتفسخ الحكومي ، واستعرض تاريخ والديه منذ زواجهما وتاريخ نشأته الاولى ، والدور الذي مرَّ عليه بعد طلاق والدته وجنونها ، وكيف اضطهدته عائلته . ثم استعرض تاريخ حياته المدرسية وكيف كافح في سبيل العيش والتحصيل المدرسي ، وذكر انه احب ارملة وتزوجها ثم اصيب منها بالسفلس فالسل فبعض الامراض الاخرى ، واستعرض سفره الى سوريا للتداوي بعد ان تخرج في كليه الحقوق حيث تمكن من الحصول على نفقات السفر . واستعرض موضوع سفره الى مصر للحصول على (دكتوراه) واسباب فشله ثم عودته الى العراق بالاستعانة للوصول الى عمان بالسيد محسن ابو طبيخ ، ثم اتصاله هناك بالامير نايف الذي قال انه ساعده على السفر الى العراق . وذكر كيفية اصداره جريدة سياسية في بغداد وكيف كافحته الحكومة وصادرت اعداد الجريدة ، ثم تحدث عن تعيينه في منصب السكرتير السياسي بجامعة الدول العربية خلفا للدكتور عبد الجبار الجومرد ، واشار الى انه كشف مؤامرات كانت مبيتة لاغتيال الملك عبد الله ، وذكر تفصيلات كشفه للمؤامرة وارساله رسالة للملك عبد الله مع القائم بالاعمال الاردني ، وكيف تلقى من الملك عبد الله رسالة يقول فيها :
«لقد جعل الله للسلامة اسبابا ياولدي ، كنت احداها ، ان لم تكن اهمها» .

ثم ذكر ان (عزام باشا) والشيخ يوسف ياسين حاولا ابعاده عن الجامعة العربية واغراءه بالالتحاق بمنظمة الامم المتحدة . واعتذاره عن ذلك . ثم انتقل الى الكلام عن قضية التجسس في وزارة الخارجية العراقية وارساله رسالة الى رئيس مجلس النواب تطوع فيها للادلاء بالشهادة. ثم تحدث عن كيفية عدم الاستماع الى شهادته واخراجه من الجامعة .

وقد استغرقت افادة المتهم زهاء ٤ ساعات !

ولعل مطالعة الادعاء العام التي القاها السيد كامل الملاك نائب المدعى العام امام المحكمة الكبرى في البصرة تشرح لنا بأسهاب تفاصيل عملية الاغتيال وما رافقها من احداث . ثم نسرد ماقدمه وكيلا الادعاء الشخصي (المدني) المحامي حسين جميل وحسن عبد الرحمن في مرافعتهما من اقوال . فتتضح لنا الصورة كاملة من كل جوانبها ..

فقد جاء في مطالعة الادعاء العام - التي القاها نائب المدعي العام في البصرة :

«سادتي .. قدس الله القضاء في كتبه المنزلة اذجعله من افضل العبادات وأقوى الفرائض . ولأجله بعث الانبياء والرسل ومجده البشر لانه روح الحق ، وصوت العدالة ، لايأتيه الباطل ، ولاتأخذه الملامة . يرغب عن الاهواء ، ويرتفع عن الدنيا ، ينصف المظلوم من الظالم ، ويأخذ بيد الضعيف حتى يقوى . والخائف حتى يأمن ، يأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر ، يحارب الرذيلة حتى لاتطغي . وينصر الفضيلة . وبذلك يحتفظ دوام الروابط بين الافراد والجماعات . انه المقوم الاكبر للكيان الاجتماعي ، ورمز التقدم البشري ، وقد حافظت الاجيال المتعاقبة على قدسيته ، وضحت من اجل ذلك فلم تطوح به الحركات الاجتماعية والانقلابات المتعددة التي استهدفت غيره قضاءً وتغييراً . جعلته فيصلاً يقضي بالحق الذي تعتمده وعلى الباطل الذي تؤتيه ، ولولاه لفسد العباد وخرجت البلاد ، وأنتشر الظلم والفساد .

لايتحقق القضاء ويسموا الا بأهله ، ومن نذر نفسه لأجله ، يعمل زاهداً عن ملاذ الدنيا ، راغباً في العدل ، لايسأل غنياً عن مال ، ولاسلطاناً في جاه ، لايطمع الا في مرضاة الله واراحة الضمير ، فهو والقضاء سواسية في المنزلة عندالله والناس . وجب على الناس الطاعة والحرمة ، مادام يعمل بالحق وللحق.

الجريمة موضوع هذه الدعوى من اغرب الجرائم التي ارتكبت في تاريخ العراق بله وفي تاريخ العالم كله. وانها فريدة في موضوعها وغايتها والاسباب الداعية اليها وماألحقته بالهيئة الاجتماعية من خسارة لاتعوض .

ان المتهم شاب في مقتبل العمر درس علم الحقوق وامتهن المحاماة فهو من رجال القضاء ، والقتيل شاب امتهن القضاء واخلص في عمله . وكرسَ حياته للدروس والمثابرة وهو ذو خلق سام وعدالة مشهودة ، متين العقيدة حريص على الحق لاتأخذه فيه لومة لائم ، تدرج في مضمار الحياة بجد وكفاءة ، سلك الطريق المستقيم ، طريق الفضيلة والعفة والعدل ، كان يطمح الى مستقبل زاهر ، ويعدُّ نفسه اعداداً صحيحاً ليخدم مسلكه وبلاده .

اغتاله المتهم وهو على منصة القضاء يقضي بين الناس بالعدل ، اذ صوب مسدسه اليه فأصاب مقتلا في رأسه فأرداه وفاضت روحه الى بارئها تشكو ظلم القاتل ووحشيته وعدوانه ، وأنت العدالة وبكت لان الطعنة اصابتها في عزتها واهدرت كرامتها ، وهلعت الامة من عظم الجرم والمصاب فذهلت النفوس وخيم الجزع واستولى الفزع عليها . انها تستنكر اي تحد للقضاء أو تحد عليه. فكيف بها وقد اغتيل رجل القضاء في ساحة القضاء ، استهتر القاتل بالحق والقانون ، واستعاض عن فصيح القول وقوة الحجة وسحر البيان والاقناع . بالشر والجريمة. وجاء ببدعة يلعنها الشيطان، وترفع محترف الاجرام عن ايتانها. لانه رغم اجرامه يؤمن بعدالة القضاء وحكمته ورحمته .

اي دافع حمل المتهم على فعلته هذه. أهو الحكم على اخيه بالحبس من قبل القتيل ؟ أم شر متأصل في نفسه ؟ أم انانية غالبة وغرور ؟ أم استهتار بالقيم والأرواح والقوانين ؟ أم مرض عقلي اخذ يفقده توازنه ؟

ان دراسة نفسية المتهم وحاله ومحيطه تدل على انه تثقف في العراق وتخرج في كلية الحقوق العراقية ثم تعين في الجامعة العربية وانهيت خدماته وحرر في الصحف وامتهن المحاماة وجعل مدينة الحلة مركزا لاعماله. وكان في ادوار حياته الدراسية ومزاولة عمله يبحث عن الشرور ليبثها بين الناس ويكثر من قالة السوء لاعتقاده ان ذلك يمكنه من التأثير على الناس وعلى الموظفين. فيرهبون جانبه ويلبون طلباته، واندفع في ذلك متأثرا بعاملين اساسيين: (اولاهما) موافقة سلوكه هذا لنفسيته التي جبلت على الغرور والاستهتار بالاشخاص والقيم الاجتماعية والقوانين و(ثانيهما) إيمانه بعد تفكير وروية ان سلوك هذا النهج اقرب للنجاح والرقي في مجتمعه الذي يعتقد بتأخره وانحلاله.

وانه عاقل رشيد ذكي دلت مرافعاته وكتاباته في الصحف المختلفة انه يؤثر نفسه ويمجدها ويسعى للحصول على ارفع المناصب عن طريق إلصاق المساوىء بالغير او تفسير اعمالهم وتصرفاتهم تفسيرا سيئاً رذيلا واظهار نفسه بمظهر حسن رفيع.

انه يفضل العنف والجريمة على الحق والمنطق، وعوامل الشر كامنة في نفسه لايتردد في اظهارها معتمداً كلما سنحت له فرصة او واتاه ظرف.

وفي يوم ١٩٥٢/٥/١٨ كان المتهم يزاول اعماله الاعتيادية وقد جرت فيه مرافعة الدعوى التي اقامها مدير الاوقاف على أخيه امام حاكم الجزاء. وصدر الحكم عليه بالحبس وان المتهم مع غيره نظموا له لائحة استئنافية وطالبوا باخلاء سبيله بالكفالة الى نتيجة التدقيقات الاستئنافية. وكان المتهم بالذات يراجع وفق الاصول للاسراع بتقديم اضبارة الدعوى الى المحكمة الكبرى. ثم انه غادر بناية المحكمة الى مكتبه وحرر رسالة (كما يذكر في افادته) (الى جامعة كامبرج) تتضمن طلب الالتحاق بها وبعد اكمالها وتسليمها لاحد معارفه لترجمتها عاد الى بناية المحكمة ودخل غرفة حاكم الجزاء وارتكب الجريمة.

ان الحكم على اخيه لايستلزم ازهاق روح الحاكم الذي اصدره لانه بُني على ادلة وبراهين صحيحة. وقد قضى بالحبس لثلاثة شهور وهو في مرحلته الابتدائية وربما يعدل او يبدل استئنافا أو تمييزا. كما وانه لم يمس المتهم مباشرة اذ لم يكن هو المحبوس. ولذلك فلا مجال لجعله سببا مباشرا وحيدا لارتكابه الجريمة او اعتباره عاملا استفزازيا مؤثرا تأثيرا بليغا على ذات المتهم دفعه حتما الى ارتكابها، بل يكون هذا الحكم سبباً مضافاً الى السبب الاصلي الذي حدى به الى ارتكاب الجريمة وهو استهتاره بالقوانين وبالحاكم وبالروح البشرية وبالقضاء وبالامن وبالنظام والعدالة.

لما ارتكب المتهم جريمته كان عارفا بها، منهيئا لها، وقد دلّ محضر الكشف على جثة القتيل ومحل الاصابة وانتشار الاطلاقات النارية في الغرفة انه كان هادئا مالكا زمام نفسه مسيطرا على اعصابه سيطرة محكمة، لان اتجاه الاطلاقات كان على خط مستقيم بأتجاه رأس القتيل. ولما اصابته الاطلاقة وسقط على الارض مال المتهم بيده مع ميلان سقوط الجسم وسدد عليه واطلق باتجاه هذا الميلان فاستقر رأس الخرطوشة في الحائط على ارتفاع لا يزيد على القدمين وفوق جسم القتيل ببضعة سنتيمترات.

ان الاثار المادية التي وجدت في محل الحادث تنفي نفياً باتاً قاطعاً ان المتهم كان مضطرب الاعصاب أو مشوش الفكر. لانه لو كان كذلك لبعثر اطلاقاته بغير انتظام ولاصابت غير الحاكم من الموجودين في غرفته (التي لاتتجاوز مساحتها الاثني عشر متراً مربعاً) والمحشورين جلوساً ووقوفاً فيها وعلى مسافة لاتتجاوز الخمسين سنتيمتراً من منضدته وكرسي جلوسه.

لقد ورد في الصحيفة الثانية من تقرير الخبير بالاسلحة النارية المرقم ١٧٢/ف س/١٩٥٢ والمؤرخ ١٩٥٢/٥/٢٦ الذي اجرى فحص مسدس المتهم الذي اوتكب به الجريمة وانتزع منه اثر ارتكابها مانصه «وقد

ثبت لدينا بعد اجراء تجارب الاطلاق في المسدس الموضوع الفحص من ان اطلاقاته لاتنطلق أثر بعضها بمجرد الضغط على الزناد بل يجب في كل اطلاقة تحريك الزناد ولايمكن ان تنطلق منه اطلاقة بدون وقوع ضغط على زناده»

ان هذه الفقرة من التقرير تثبت ان المتهم كان يضغط كل مرة على الزناد ليكرر الاطلاق، ومن هذا يستدل على سيطرته على اعصابه وتقديره نتيجة عمله واحكامه التسديد والرماية. ويدحض دفعه ان اطلاقات المسدس انفجرت من تلقاء نفسها أو من مجرد الضغط الاول على الزناد بل لابد لانفجارها مع تكرار الضغط.

ان جرم المتهم جرم مشهود ارتكبه في غرفة المرافعة على ملأ من الاشهاد وقبض عليه وهو متلبس بجريمته وبعد اتمامها مباشرة، وقد أيد الشهود الذين ادلوا بشهاداتهم في التحقيق الابتدائي وامام هذه المحكمة انه دخل غرفة المرافعة وقصد الحاكم واطلق عليه عدة اطلاقات بعد أن سدد المسدس اليه بالذات واصاب منه مقتلاً.

بما أن الشهادات هذه متجانسة واضحة وصفت الحادث وصفا تاما. ووضوحها لايستوجب تحليل كل الشهادة على انفراد وبيان مدى تعلقها بالحادث وسبب ادائها وسبب تحمل كل شاهد لها فشهود العيان كانوا في غرفة المرافعة اما لتعلق بدعوى او بسبب الوظيفة وارتكبت الجريمة امام اعينهم، ولكن الذي يوجب التوضيح والبيان من استقراء هذه الشهادات هو التوصل الى قصد المتهم وتعيين الوصف القانوني للجريمة.

ان القصد هو انصراف ارادة الجاني الى ارتكاب الجريمة التي نص عليها القانون او بعبارة اخرى هو ارادة الاعتداء على الحق الذي يحميه القانون ويعاقب على انتهاكه وتقدير اثباته متروك للمحكمة لها ان تستنتجه ولو من الظروف كنوع السلاح ومكان الاصابة وغيرها، والباعث على ارتكاب جريمة القتل قصدا لااهمية له في قيام الجريمة وقيام المسؤولية الجنائية وان كان مما تلاحظه المحكمة عند فرض العقاب. والقصد يظهر اما من اعتراف المتهم او من فعله او من النتيجة التي أدت اليها الجريمة.

لقد ثبت من الادلة المتحصلة في هذه الدعوى ان المتهم دخل غرفة القتيل واشهر مسدسه اليه ثم اطلق منه عدة اطلاقات اصابته احداها في رأسه وقضت عليه، ففعل المتهم والنتيجة الحاصلة منه تظهر انه قصد قتله، والقصد متعلق وقائم لفعل الاطلاق وتكراره ومحل الاصابة والاثر الناتج، ولاعبرة لدفعه من ان فكرة القتل لم تكون عنده ولم يقصدها، لان هذا الدفاع مردود بذاته وهو زعم مجرد لاتدعمه حجة ولا يؤيده برهان.

ان القتيل موظف عام قتله المتهم اثناء مزاولته اعمال وظيفته وفي غرفته الرسمية، وجعل من الحكم الذي اصدره على اخيه ذريعة لارتكاب جريمة القتل هذه فيكون الحكم من حيث النتيجة سبباً لارتكاب القتل.

ومن هذين الظرفين الملازمين للجريمة مع تحقق قصد القتل يكون المتهم قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة ٢١٤ق. ع. ب فاطلب تجريمه بموجبها وتحديد عقوبته بمقتضاها.

لقد ظهر ان الدافع الذي حمل المتهم على ارتكاب هذه الجريمة لا تبرره الوقائع وهو غير مشروع تحرمه الشرائع وتنكره مبادئ الاخلاق، وان ضرره خطير بالمجتمع لانه ينذر بالفوضى ويقوض صرح العدل، ويخل بالنظام الاجتماعي، ويهدر حرمة القانون، ويمجد الجريمة، ويقضي على الحق.

لقد تكونَ هذا الدافع عند المتهم بعد روية وتفكير فتأصل في نفسه، فهو والحالة هذه خطر على الهيئة الاجتماعية لايستحق العطف والرحمة».

وبعد ان أنهى الادعاء العام مطالعته، أعطيت الكلمة لوكيل الادعاء الشخصي، فألقى الاستاذ حسين جميل المحامي مرافعته، قائلاً:

سعادة رئيس المحكمة الكبرى لمنطقة البصرة المحترم؛انا لانعدو الحقيقة اذ نقول: بأن جريمة من الجرائم لم تروع العراق كما روعته جريمة المتهم الذي تجرون محاكمته في هذه القضية، وان حدثاً من الاحداث لم يبعث من

القلق الى نفوس الناس مابعثه فعلة هذا المتهم. ان العراق بطوله وعرضه، اهتز مضطرباً فزعاً من نبأ هذه الجريمة. التي ليس لها في تأريخه مثيل، بل اننا لنستطيع ان نقول ان مثيلها في تاريخ الجريمة قليل - ان موظفين قتلوا اثناء تأديتهم واجبات وظيفتهم، أو بسبب تأديتهم واجبات وظيفتهم، اما ان يكون هذا الموظف القتيل حاكماً من السلطة القضائية، السلطة المحايدة بين الناس، وبين السلطات، الموكول اليها الفصل في الخصومات كما يقرر القانون والعدل والحق، السلطة التي تنظر الى الناس جميعا على انهم سواسية. الا ان يكون طرف صاحب الحق فتقرره له، وطرف جانب الحق فتردعه، اما ان يكون القتيل حاكما يقتل وهو يجلس على منصة القضاء، في محكمته نهارا وجهارا، وان يُقتل بسبب تطبيقه حكم القانون الموكول اليه تطبيقه، فذلك حدث فرد في تأريخ الجريمة، ينطوي على كل معاني الأستهتار والتحدي والعبث، ماظن الناس ان روح الاستهتار ونوازع الاجرام ودوافع الشر على تمكنها وتسلطها واستقرارها في بعض النفوس ستتجه الى رجل من السلطة القضائية فترديه قتيلا. فالناس جميعا يعلمون ان الحاكم انما يصدر قراره بما توحي اليه الوقائع ويقرره القانون. وان الحاكم - أي حاكم كان - ولا أقصد الحاكم القتيل في القضية التي سببت قتله. فاننا سنبين بعد حين صحة حكمه - ان الحاكم حتى اذا جانبه الصواب فيما قرر فهو بشر غير معصوم، وهو إنما يحكم على الوجه الذي تلقى فيه القضية، وعلى الوجه الذي بدا فيه وجه الحق، وهنالك محاكم أعلى درجة تنعقد بعدد أكبر، موكول اليها تصحيح الاخطاء أو ابداء الرأي فيما اذا بدا لها من احكام الدرجة الاولى.

لذلك فقد روع الناس من هذه الجريمة، حتى لم يكد يستطيع العمل شخص بعد انتشار خبرها المفزع. فالرصاصات التي اطلقها هذا المتهم الى رأس الحاكم ياسين الشيخلي، لم يكن ضحيتها ياسين وحده، على عظم المصاب بفقده، انما كان ضحيتها طمأنينة الناس وامنهم واستقرارهم، فهم لم يكونوا ليعلموا قبل اليوم ان الاجراء الذي يتخذه محكوم أو اخوه أو ذووه تجاه حكم صدر أن يطلق الرصاص الى رأس الحاكم، وقد افزعهم اكثر ان يلجأ الى هذا الاسلوب في مجابهة الحكم محام يحترف صناعة القانون، فما عسى ان يفعل الجاهل ومحترف الاجرام؟

ذكر المتهم بافادته الطويلة امام محكمتكم ان محكمة التمييز برأت اخاه عن الجرمية التي اصدرها عليه الحاكم القتيل، فاسمحوا لنا اذن ان نذكر الواقع في هذا الشأن، وان نقول بأن هذا الذي قاله المتهم غير صحيح، شأنه في ذلك بقية افادته التي شحنها بالاكاذيب والادعاءات التي لاتحول انفسنا تفنيدها واظهار زيفها الا ماتعلق منها بهذه الجريمة.

ان قرار الحاكم القتيل كان يتضمن تجريم سعيد الاعرجي أخ المتهم من جريمتين الاولى وفق المادة ٢٤٨ من ق.ع.ب وقد حكم عليه بمقتضاها بالحبس البسيط ثلاثة اشهر، والثانية وفق المادة ١٢٢ من ق.ع.ب وقد حكم عليه بمقتضاها بالحبس البسيط شهرا واحدا تنفذ عليه بالتداخل مع المحكومية الاولى.

ان المحكمة الكبرى لمنطقة الحلة صادقت على قراري المجرمية وقراري الحكم.

اما محكمة تمييز العراق فقد صادقت على قراري المجرمية والحكم وفق المادة ١٢٢ من ق.ع.ب وأيدت وقوع التهديد الا انها رأت بانه ينطبق على المادة٢٥١ق.ع.ب فقررت اعادة الاوراق لمحكمة الجزاء في الحلة لاعادة النظر في قراري المجرمية والحكم الصادرين وفق المادة ٢٤٨من ق.ع.ب بغية تطبيق المادة ٢٥١ من القانون المذكور.

فاين هذا من البراءة التي زعمها المتهم؟

هذا الى اننا لو اطلعنا على اوراق القضية وصورة منها موجودة لدينا لرأينا التهديد الذي أرتكبه سعيد الاعرجي كان يتضمن اطلاق الرصاص على مدير اوقاف الحلة - اذا هو نفذ انذاره بحجز امواله لقاء دين دائرة الاوقاف. واطلاق الرصاص على مدير الاوقاف جريمة اذا لم ينشأ عنها القتل نشأ عنها الشروع فيه وكلا الجريمتين معاقب عليها بالاشغال الشاقة أكثر من سبع سنين وبقصد اكراهه على الامتناع عن الحجز، فهو

اذن تهديد ينطبق على المادة ٢٣٨ من ق.ع.ب والمتهم نفسه عندما ادلى بافادته سئل قبل صدور الحكم على أخيه عن مدى انطباق المادة ٢٤٨ من ق.ع.ب على فعل اخيه فذكر لهم اجتهاد محكمة التمييز من أن المادة ٢٤٨ لاتنطبق الا عندما يكون هنالك فعل مادي بالتهديد كالانطلاق، وانتقد المتهم هذا الاجتهاد، فهو اذن اي المتهم موسى الاعرجي – يتفق ورأى حاكم جزاء الحلة بانطباق فعل اخيه على المادة ٢٤٨ ق.ع.ب وليس المادة ٢٥١.

وجانب آخر من هذه القضية نرى من واجبنا أن نوضحه فقد تعمد المتهم بافادته ان يجانب الواقع فيه لاغراض بعيدة المرمى سيئة الهدف. ذلك ان المتهم بيّن أن سبب الدعوى المتكونة بين اخيه سعيد الاعرجي ومدير الوقف نشأ عن ان مدير الوقف ذهب الى الجامع الكبير فرأى (ثريا) سقط عليها ماء المطر فنعتها بانها (قاذورات) وأمر برفعها، ولا صحة لهذا الامر اطلاقا ويكفي للدلالة على كذب هذا الادعاء الرجوع الى أوراق الدعوة ولدينا صورة طبق الاصل منها.

ان شهادات الشهود متفقة على أن سبب التهديد والاهانة لمدير الوقف في دائرته هو أن مدير الوقف انذر سعيد الاعرجي بتسديد الدين الذي بذمته الى الاوقاف والا حجز على امواله لقاء هذا الدين. ونحن لانريد أن نطيل بأن نذكر هذه الشهادات انما نذكر جانبا من قرار التجريم المتضمن سبب الحادثة وهو:

«لدى التدقيق في التحقيقات الابتدائية القضائي والمحاكمة ثبت للمحكمة أن المتهم سيد محمد سعيد سيد مجيد الاعرجي.– أولا بتاريخ ٢٤–٢–١٩٥٢ في مديرية أوقاف الحلة قد هدد المشتكى سيد عطا أمين مدير أوقاف الحلة بضربه بطلقة نارية بقصد اكراهه على الامتناع عن ايقاع الحجز على امواله المنقولة وغير المنقولة لقاء الدين الذي بذمته لمديرية أوقاف الحلة. وبذلك ترى المحكمة أن هدفا سيئاً قصد اليه المتهم بقلب الأمور واظهار سبب الحادث على وجه يخالف الواقع وعلى وجه استفزازي خطر من ناحية اخرى.

ثم ان المتهم موسى الاعرجي استكثر أن يحكم على أخيه بالحبس ثلاثة أشهر عن جريمتين.

ان المادتين التي جرم سعيد الاعرجي بمقتضاهما هي ٢٤٨ ق.ع.ب و١٢٢ ق.ع.ب والعقوبة المنصوص عليها في المادتين هي الحبس مدة لاتزيد على الخمس سنين في المادة ٢٤٨ والحبس مدة لاتزيد على الستة اشهر او بالغرامة او بهما معا في المادة ١٢٢ دون ان تتضمن المادة ٢٤٨ عقوبة الغرامة، فهل يستكثر الحبس ثلاثة أشهر على تهديد موظف عمومي بدائرته لاكراهه على الامتناع عن تأدية واجبات وظيفته مع اهانة ذلك الموظف، في الوقت عينه على الوجه الذي ترونه في شهادات الشهود. وعبّرت عنه محكمة تمييز العراق بانه كان «باقوال مستهجنة» هذا مع الاخذ بظروف الجريمة وأسبابها وشخص مرتكبها وسلوكه العام.

وقائع القضية ودلائلها

ان دلائل القضية الثبوتية هي أكثر وأوضح من أن يحتاج الادعاء الشخصي الى تبيانها أو عرضها، وأي تبيان أو عرض نحتاج اليه في جرم مشهود يرتكب في المحكمة جهارا ونهارا؟

لقد استمعت المحكمة الى شهود العيان كاتب الضبط عدنان محمد الرؤوف وعبد المنعم الخزاز وعباس حسن الشرطي المراسل لحاكم الجزاء وابراهيم جابر الشرطي المعقب للدعاوي في محكمة الجزاء وكلهم شهدوا بأن المتهم دخل على حاكم الجزاء في الساعة الواحدة الا ربعا عندما كان ينظر في الدعاوي الموجزة وكاتب الضبط الى يمينه فأطلق النار عليه دون أن يكلمه ودون أن يكلمه حاكم الجزاء بشيء، بل ان حاكم الجزاء لم يشعر به الا اثناء الاطلاق فقال له (لا) ثم سقط قتيلا فقبض الشرطي عباس حسن عليه وأخذ منه مسدسه وسلمه الى حرس موقف المحكمة كما سلم المسدس الى المعاون صبيح الحاج كمال.

وقد تأيدت هذه الشهادات العيانية بالشهادات الاخرى وهي شهادات صاحب السيد كاظم مباشر محكمة الصلح وشهادة السيد ظاهر حبيب مدير شرطة لواء الحلة ومجبل هادي مأمور المركز وجاسم محمد جمعة ممثل الشرطة في المحاكم وحسن جابر سائق سيارة مصطفى النائب والشرطي جاسم محمد وحسين جاسم آمر حرس

موقف المحلة. وهؤلاء هم جميع شهود الاثبات وكلهم يكذبون المتهم في كيفية وقوع الحادثة.

كما تأيدت شهادات شهود العيان بالتقرير الطبي وشهادات الاطباء وتقرير الكشف على محل الحادثة وتقرير مديرية التحريات الفنية في بغداد وشهادة الخبير امام المحكمة كما سيأتي بيان ذلك.

ان المتهم يعترف في جميع ادوار التحقيق والمحاكمة وفي جميع افاداته المدونة من قبل حاكم التحقيق والمدونة بخط يده وامام المحكمة الكبرى بارتكابه جريمة القتل هذه وان كان يحاول ان يلقي ستارا على اعترافاته متصورا انه بذلك قد يخفف مسؤوليته عن هذه الجريمة النكراء. غير ان هذا الستار الذي يحاول ان يلقيه من التهتك والضعف بحيث ينهار تجاه الادلة المادية في القضية وتجاه الشهادات المتجمعة في الحادثة. وقد حاول المتهم ان يخفف مسؤوليته بتقديم شهود الدفاع. غير ان شهاداتهم من وضوح التلفيق ومن الضعف ومن التخاذل بحيث انها مكذبة ليس بشهادات شهود العيان والشهود الاخرين وبالادلة المادية من كشف وتقارير فقط. بل انها مكذبة بافادة المتهم نفسه المدونة بخط يده والموثقة كل صفحة من صفحاتها بتوقيع المتهم. والتي عرضت عليه في المحاكمة فأيد انها بخط يده وبتوقيعه.

افاد المتهم امام محكمتكم انه بعد ان حكم على أخيه كتب لائحة استئنافية الى المحكمة الكبرى في الحلة وعريضة اليها يطلب اطلاق سراحه الى نتيجة المحاكمة الاستئنافية وبعد أن اخذها الى أخيه المحكوم في موقف المحكمة ووقع عليها ثم قدمها الى المحكمة ودون رئيسها على اللائحة الاستئنافية يطلب جلب الاوراق، واجل النظر في اطلاق السراح بكفالة الى ما بعد جلب الاوراق.

ثم يقول المتهم انه كتب عريضة باسم اخيه الى حاكم الجزاء يطلب فيها ارسال الأوراق الى المحكمة الكبرى قبل ان تطلبها منه تلك المحكمة. ودخل المحكمة من بابها القريب من غرفة القاضي. والكلام التالي مقتبس من افادة المتهم امام محكمتكم:

«ما ان وصلت الى الحاجز هو عبارة عن باب تقع وسط هذا الممر ويفصل بين غرفة كاتب الجزاء من جهة المحكمة الكبرى ومخزن الصلح ومن جهة محكمة الجزاء وهو على بعد ٧ خطوات من المحكمة الا ورجعت ثانية الى الخلف اذ قلت عسى ان يرى العريضة ويخجل فيرسلها قبل أن اقدمها بصورة رسمية، وكنت أعتقد خيرا في هذه الجهة ووصلت عند الباب وحقا رأيت المستمعين على كثرتهم متجهين الى داخل غرفة الحاكم وبعضهم وراءهم يتساءلون وبعضهم افندية ويغلب اللباس الابيض على اغلبيتهم. اردت ان ادخل وكان داخلها شخصين او ثلاثة فاذا بشرطي اسمر اللون اقدر عمره بالخامسة والثلاثين او الاربعين استطيع تشخيصه الان كما قلت قبلا قال لي (أوكف سيد) وبعصبية اجبته (ولك شتريد) فتلني وسحبني من يدي اليسرى وكانت رجلي اليسرى خارج عتبة الباب واليمنى في الداخل فما كان من أحد الواقفين الا ان قال له (ولك شدعوه على كيفك) فقلت له (ادبسز) فبقى يهزني سمعت بان لغطاً صار بين المستمعين وقام بعض الواقفين خلف المستمعين يقول (والله اذا وليتونا ياشرطة ولية مخانيث) على هذا الصوت وقد استغرق الوقت لحظات كثيرة سمعت صوتاً من داخل الغرفة يقول (اضربه ولك اضربه) ولا ادري ومهما كانت الصفة التي بيني وبين المرحوم الان ومهما كانت طبيعة الانسان في مثل هذا الموقف، نعم لاأعرف من الذي قال ذلك، هل هو الحاكم أم الكاتب فيصل وهو كاتب الضبط لاسيما ويزيد في اعتقادي هذا او في شكي هذا ان سمعت في هذه اللحظة حركة غير اعتيادية في داخل الغرفة وقد جاءت من خلف الباب المفتوحة والتي تحجب بيني وبين مابداخل الغرفة لاسيما وهذا الصوت وهذه الحركة كنت اعتقد آتية من خلف الباب ولما كان فيصل المطيري ممن يدعون الشقاوة في البلدة وسبق له في سنة ١٩٤٧ هو وحسين المطيري رئيس البلدية وعبد الرزاق شريف ومحسن الجريان حاولوا اغتيال اخي في نادي الموظفين ليلا قبل الانتخابات التي بعدها استوزر عبد الوهاب مرجان وكان هذا يتظاهر بانه فدائي حسين المطيري وكان يتولى وظيفة كاتب في محكمة حاكم التحقيق، ومنذ ان حضر حاكم الجزاء حتى يوم الحادثة في كل يوم هو وكاتب الضبط عنده، على كل حال كل هذه الامور تجعلني اعتقد ان الصوت صدر منه وليس

من الحاكم . في هذه اللحظة سمعت الشرطي يقول (ولك ارميك) تركني لحظة واحدة سحب يده مني ثم مدها قبل أن اتحرك بان جذبني بيده اليسرى من اعلى كتفي من السترة ومد يده على مسدسه وسحبني اكثر من اللازم من الباب بحيث صار اكثري خارج الغرفة فسحبت مسدسي وبالتي ماسحبته فثارت طلقة اعتقد من المستحيل ان تكون قد اصابت الحاكم لاني اعتقد بان يدي كانت افقية متجهة الى المكان المقابل الى الباب وهو شباك ، ولا اكذب ولكن اعتقد سمعت زجاج هذا الشباك المقابل للباب سقط ، كنت أخشى ان أرمي مسدسي فيقتلني الشرطي فيقول كنتُ حالة دفاع شرعي.

فاذا به يهزني من كتفي الايسر ولا ادري ويعلم الله ان مسدسه قد صوبه لي أم لا؟ ولكني والله شاهدته حينما مد يده الى غلاف مسدسه ورفع الجلدة التي تغلفه وان مسدسه كان غلافه اسود وتبرز من ناحية قبضته وينتهي بحلقة بيضاء النهاية. اثناء هذا الرج كنت ادخل قليلا من العتبة ولكن والله في كافة الحالات كان وجهي محجوبا عن داخل الغرفة بالباب فلم ار احدا داخلها في هذا الرج اثيرت كافة طلقات المسدس وحينما سرت بعد ذلك في الرواق رأيت هذا الشرطي الذي تشابك معي قد سار راكضا من الجهة المعاكسة التي سرت اليها.

هذه هي نص اقوال المتهم امام محكمتكم عن كيفية وقوع قتل الحاكم . وهي رواية متهافتة متخاذلة يكذبها شهود العيان والادلة المادية في القضية وهي التقرير الطبي وشهادة الاطباء وتقرير الكشف على محل الحادثة وتقرير مديرية التحريات الفنية وشهادة الخبير. بل تكذبها افادة المتهم نفسه المدونة بخط يده والموقعة كل صفحة منها بتوقيعه التي دونها في دور التحقيق الابتدائي كما سيأتي ايضاح ذلك.

فاذا كانت المحكمة الكبرى قد قررت جلب الاوراق كما قال المتهم نفسه فلماذا يدون عريضة باسم المحكوم الى حاكم الجزاء لارسال الاوراق الى المحكمة الكبرى من تلقاء نفسه دون ان تطلبها المحكمة الكبرى وقد كان يغني عن ذلك جلب الكتاب من المحكمة الكبرى بطلب ارسال الاوراق اذا كان قد كتب تلك العريضة كما يقول فلماذا لم يأخذها الى اخيه سعيد ليوقعها قبل ان يقدمها الى حاكم الجزاء (قد كان بامكان المتهم ان يقول ان اخاه وقع تلك العريضة ولكنه قدر ان اخاه سوف لايؤيده بذلك لانه لايعلم بهذا الادعاء وكلاهما موقوف لا اتصال بينهما في ذلك الحين) لو انه كان حقا اراد مقابلة حاكم الجزاء ليرسل الاوراق فاي شرطي يمنع محامياً من الدخول الى غرفة حاكم الجزاء في الوقت الذي كان يدخل الغرفة حيث تجري المرافعة مستمعون كثيرون كما يقول المتهم نفسه واذا كان قد منعه الشرطي من الدخول وكان باب الغرفة المفتوح الى جهة اليسار حيث مجلس الحاكم في صدر الغرفة من جهة اليسار يحجب ما بينه (اي المتهم وما بداخل الغرفة) كما قال المتهم بحيث انه لم ير ما بداخل الغرفة فكيف يقول قائل بداخل الغرفة (يرجح المتهم انه فيصل المطيري) (اضربه ولك اضربه) أيمكن ان يطلب ضرب لايراه ولا يعرفه من بداخل الغرفة؟ ولماذا يقتل شرطي محامياً بباب محكمة الجزاء دون ان يرتكب المحامي امراً غير انه يريد الدخول الى غرفة الحاكم ، في الوقت الذي يدخل فيه المستمعون الى هذه الغرفة التي تجري فيها المرافعة؟

حقا انها لرواية هزيلة متهافتة متخاذلة جانب فيها التوفيق المتهم ينفيها يكذبها العقل والمنطق كما تنفيها وتكذبها الدلائل المادية وشهادات شهود العيان بل تنفيها وتكذبها الادة المتهم المدونة بخط يده كما سيأتي ايضاح ذلك.

ان وكيل المتهم قدم اولاً اسماء خمسة شهود دفاع ، ثم قدم في الجلسة الاولى للمحاكمة اسماء سبعة عشر شاهد دفاع اخرين استمعتهم المحكمة وشهادات شهود الدفاع هؤلاء وان كانت ساقطة عن كل اعتبار ، لان افادة المتهم المدونة بخط يده تكذبها كما سنوضح ذلك ، الا اننا نرى ان نبدي حولها الملاحظات التالية قبل ان توضح كونها مكذبة بافادة المتهم:

١ - لم يبين المتهم اسم واحد من شهود الدفاع هؤلاء. لا في افادته المدونة من قبل حاكم التحقيق في نفس يوم ارتكاب الجريمة. ولا في افادته المدونة بخط يده في اليوم التالي.

٢ - لم يكن المتهم هو الذي بين اسماءهم للمحكمة الكبرى انما وكيله بعد ان اخذ اسماءهم من ذوي المتهم، ذلك لان المتهم وهو موقوف منذ ارتكاب الجريمة لم يكن ليعلم مع من سيتفق ذووه لاداء شهادة دفاع لصالحه ليقدم اسماءهم

٣ - وحتى بعد ان قدم ذووه - ذوو المتهم موسى الاعرجي - اسماء شهود الدفاع هؤلاء لم يستطع المتهم ان يبين تماذا سيشهد كل واحد من هؤلاء. وعندما سألته المحكمة عن ذلك لم يبين ذلك على طول افادته واستفاضته بذكر التفاصيل التافهة عن كل امر خارج عن موضوع الجريمة انما بين ان بعض هؤلاء (لم يقل من) يشهد عن كيفية وقوع الحادثة والبعض الاخر (واكب الحادثة).

٤ - ان التلفيق واضح في شهادات شهود الدفاع فكل واحد منهم افاد مثلما افاد به الاخر كلمة بكلمة وحرفا بحرف كما افاد المتهم امام المحكمة الكبرى. جاء المتهم موسى الاعرجي من جهة غرفة القاضي وبيده عريضة (لم يقل احد انها ورقة غير ان احدهم نسي اسم القاضي فقال انه جاء من جهة دائرة الوقف) وتعدى غرفة حاكم الجزاء بثلاث خطوات (كأنهم كانوا واقفين يحسبون خطواته) ولم يكن حينذاك قد وقع حادث يلفت نظرهم اليه او يدعوهم لحساب خطواته ثم رجع واراد الدخول الى غرفة الحاكم فمنعه شرطي لايعرفه (لم يعرفه حتى ولا شاهد واحد وكذلك لم يعرفه المتهم ولم يرو لهم) فقال له المتهم: لماذا تمنعني ؟ عندي استئناف اريد اقدمه الى الحاكم قبل ان ينتهي الدوام. فقال له الشرطي ممنوع تدخل. وسمع في ذلك الوقت صوتاً من داخل الغرفة يقول: (اضربه ولك اضربه) وحينذاك ابدل الشرطي يده الماسكة للمتهم من اليمنى الى اليسرى ومد يده اليمنى الى غلاف مسدسه غير ان المتهم سبقه وسحب مسدسه وتجاذبا فانطلقت طلقة وهما بباب الغرفة فهرب شهود الدفاع».

فلماذا تكون شهادات كل شهود الدفاع على نسق واحد لم يشذ من بينهم شاهد واحد فلا يكون قد عد الخطوات الثلاث. او يكون في محل اخر لم يلاحظ الامر الا بعد الماسكة والمجاذبة اذ انه لم يلاحظ العريضة او انه لم يسمع الكلام المزعوم. الا ان يكون الامر ملفقاً والا ان تكون الشهادات ملفقة، لم يستطع الشاهد ان يتصرف بها ادنى تصرف.

٥ - دليل آخر على التلفيق. ان شاهدا واحدا من هؤلاء الشهود وكلهم يدعى انه شاهد عيان لم يتقدم باداء الشهادة اثر وقوع الجريمة مع ان بعضهم قريب المتهم وبعضهم اعضاء في حزبه وذلك بالرغم من خطورة الجريمة وقد كان محل اداء الشهادة حينذاك الحلة والشاهد يقيم فيها ولكنه يتقدم بعد شهر تقريبا الى البصرة ليدلي بهذه الشهادة.

واكثر من ذلك فان اثنين من هؤلاء الشهود يقولان انهما اخذا الى الشرطة في يوم وقوع الحادثة وابقيا الى منتصف الليل فلم يدليا بحرف واحد حول هذه الجريمة وهذان الشاهدان هما عليوي الحمد وشريكه جاسم محمد الحمزة وقد قال الثاني منهما امام محكمتكم انه سئل عن معلوماته عن هذه القضية فقال انه ليست لديه اية معلومات فلماذا يكذّب الان ماسبق ان قاله بعدم وجود معلومات عن الحادثة ويدلي بمعلومات كثيرة حولها.

٦ - لم يقل شهود الدفاع ان الشرطي اطلق من مسدسه. ان المتهم نفسه لم يقل بان الشرطي سحب مسدسا بل ادعى انه مد يده اليه فقط.

٧ - لاتنصب شهادات شهود الدفاع على كيفية قتل المجنى عليه فهي لاتتضمن امراً عن كيفية اطلاق النار على المجني عليه انما يزعم شهود الدفاع انه عندما حدث التجاذب بين الشرطي والمتهم وثارت الطلقة الاولى هربوا، ولماكان من الثابت ان الحاكم المجني عليه اردي برصاص المتهم وان الشرطي لم يسحب مسدسا بل انه لايحمل مسدسا (كما هو ثابت باوراق الدعوى) فافادات شهود الدفاع اذاً غير مجدية بنفي التهمة عن المتهم.

هذا الى ان افادات شهود الدفاع وافادة المتهم امام المحكمة الكبرى مكذبة بافادة المتهم المدونة بخط يده والموقعة بتوقيعه في دور التحقيق الابتدائي. فقد رأيتم ما افاد به امام محكمتكم، وقال شهود الدفاع الذين قدمهم وكيله مما افاد به امام المحكمة الكبرى وانظروا الى كيفية وقوع الحادثة كما دونها المتهم بخط يده. قال:

اتجهت الى المحكمة من الباب القريبة من مكتبي وهي المجاورة الى قلم المحكمة الشرعية ولما وصلت الى باب محكمة الجزاء جاوزتها عدة خطوات متجهاً الى المحل الذي وضع فيه اخي محمد سعيد وهو الموقف حيث يقع بعد موقع محكمة الجزاء ولما وصلت الى ماوراء غرفة محكمة الصلح رجعت ثانية الى الوراء واتجهت الى محكمة الجزاء وكانت النقطة التي رجعت منها ثانية الى محكمة الجزاء بعد ان تجاوزتها بالسير تبعد حوالي الخمسة امتار، رجعت الى باب محكمة الجزاء رأيت من الاوفق ان اكلم حاكم الجزاء بنفسي لعله بدون عريضة يرسل الاضبارة. دخلت الى الغرفة لاجلس ولكن بعد ان تجاوزت المستمعين الواقفين واصبحت في الصف الامامي. كان الشرطي الجالس في خارج المحكمة ولاول مرة اشاهده في محكمة الجزاء وهو غير الشرطي الذي ينادي على المتهمين بالمرافعة وغير الشرطي الذي يتولى مساعدة الكاتب الاول بالكتابة. نعم دفع هذا الشرطي المستمعين وتشبث بي ان اخرج فقلت له (لويش) وقال له بعض المستمعين (اشدعوة) فحصل هرج ومرج بين المستمعين لما كان من الحاكم او كاتبه فيصل لاني كنت متلفتا نحو الشرطي الذي صار في وسط المستمعين متعلقا بيدي اليسرى ويقول (اطلع ولك) نعم سمعت هذا الصوت يقول (شنو هاي اضربه ولك) فرأيت هذا الشرطي يمد يده الى حزامه ولما كنت احمل مسدسا من نوع ابو الخطر فقد تبادر الى ذهني بان محاولة مبيتة لقتلي وكنت لا استبعد صدورها لا من الشرطي ولا من الحاكم لسبق تهديدي من قبل مأمور المركز والشكوى لم تزل موضع نظر امام المحكمة الكبرى فسحبت مسدسي من غلافه وصارت يدي على الزناد فاطلقت عدة طلقات منه في الجهة المقابلة لوقوفي لانه كان محشواً نظرا لكوني انام في البيت بدون عائلة بعد أن زعلت زوجتي مني منذ مدة تزيد على الاسبوع وكان قبل رجوعها بثلاثة ايام زعلت مني اربعة اشهر لاصابتها بمرض عصبي كما وان شقيقتي وعمتي لم تكونا في داري وانهما خرجتا من داري وذهبت اختي الى سعيد للسكنى معه وعمتي الى شقيقها رشيد للسكنى عنده. نعم حينما شهرت المسدس وكانت قبضتي على الزناد ولا يمكن ان تكون بغير هذا المكان نظرا الى نوع المسدس وعرض مقبضه وصغره فاطلقت الطلقات منه فلا ادري من اصابت وكانت العريضة لما تزل في يدي اليسرى كما وان مسدسي لايمكن اذا اكل طلقة ان تنتزع منه الا بالاطلاق. لقد نسيت انه محشو.

فأين مايدعيه الان في المحكمة الكبرى مماقال به وكتبه بخط يده في التحقيق! انه في المحكمة الكبرى منع من دخوله الغرفة، منعه الشرطي. ومسكه ورأى ذلك شهود الدفاع وهم في الرواق خارج الغرفة، واحد جهة غرفة القاضي وواحد جهة قلم الجزاء واخر في محل ثالث ولكنه بالافادة بخط يده دخل الغرفة وشق المستمعين الواقفين ثم تجاوزهم واصبح في الصف الامامي.

وبذلك تكون افادة المتهم منهارة. وكذلك شهادات شهود دفاعه، ان هذه الافادة المدونة بخط يد المتهم كافية لان تسقط من كل اعتبار افادة المتهم ومن ثم شهود دفاعه وتجعلها غير جديرتين حتى بالمناقشة.

ومع ذلك فان هنالك دلائل مادية وفنية اخرى تكذب المتهم في دفاعه وشهود الدفاع في افادتهم كما يظهر ذلك من النقاط التالية:

١ - الكشف على محل الحادثة والمخطط لمحلها (صفحة ١٥ و١٦ و١٧ من اوراق التحقيق).

أ - ان النظر الى مخطط محل الحادثة (ص١٧) يكفي للدلالة على عدم امكان وقوع الحادثة وعدم امكان اصابة الحاكم في الموضع الذي ذكره المتهم بافادته امام المحكمة الكبرى لان مجلس الحاكم في صدر الغرفة على يسار الداخل اي يسار الباب وليس امامه، ان مجلس الحاكم في زاوية بيته بالنسبة لاطلاقه تدخل الغرفة من بابها لاسيما اذا علمنا ان باب الغرفة بطلاقة واحدة تفتح الى يسار الداخل بزاوية حادة واذا لم يكن انفتاحها

فتكون عمودية مع الجدار مما يجعل مجلس الحاكم مختفيا بالنسبة للواقف بباب الغرفة، وقد افاد المتهم امام المحكمة الكبرى انه كان لايرى الحاكم ولا من في داخل الغرفة مما يؤيد عدم امكان اصابة الحاكم بالوضع الذي ذكره المتهم بافادته امام المحكمة الكبرى.

ب - جاء في تقرير الكشف (فقرة ٥) «ان الطلقات باتجاه مجلس الحاكم وجميعها في مستوى واحد وعلى مستوى مجلس الحاكم تقريبا وان احدى هذه الطلقات اصابت الحاكم وارديته قتيلا. ونعتقد ان الطلقة التي اصطدمت في الجدار ورجعت كان القاتل قد اطلقها نحو الحاكم عندما مالت جثته نحو الارض للأجهاز عليه».

وفي المخطط رسم عينت فيه موقع ثلاث طلقات في الجدار عمودياً مع يد تمتد من شخص واقف امام الحاكم في داخل الغرفة، مما يكذب المتهم في افادته امام المحكمة الكبرى ويبين ان الجريمة لايمكن ان ترتكب الا من شخص في داخل الغرفة واقف امام الحاكم بالوضع الذي شهد به الشرطي عباس حسن بالضبط وكما قال به المتهم نفسه في افادته المدونة بخط يده.

ج - ان تقرير الكشف بفقرته الرابعة تتضمن ان احدى الطلقات (وقد اسميت بالطلقة الرابعة) اصابت الحائط بين الشباك والمدفأة، وكذلك جاء في التقرير النهائي فقرة ٢ (صحيفة ٢) «ان الاطلاقة الرابعة التي اطلقها المتهم نحو المجني عليه وهو ساقطا على الارض حيث وجدنا اثرها على الجدار بين مجلس الحاكم والمدفأة الواقعة على الزاوية الكائنة على يمين مجلس الحاكم من الغرفة».

واذا علمنا ان المدفأة هي في الزاوية في الجهة نفسها التي تقع عليها الباب او على نفس الجدار، توضح أنه يتعذر وقوع الحادثة كما يدعي المتهم بافادته امام المحكمة الكبرى.

٢ - التقرير الطبي وشهادة الاطباء:

تضمن التقرير الطبي وشهادات الاطباء بان المجني عليه قتل بطلق ناري من مسدس ذي فتحة صغيرة وان فتحة الدخول للطلق الناري في الناحية اليمنى للصدغ بالقرب من الجبهة على شكل بيضي طوله حوالي ١سم، ان فتحة الخروج للطلق الناري فهي واقعة خلف الاذن اليسرى فوق عظم المأستودس، ان الطلقة نافذة من الجهة اليمنى الى اليسرى مخترقة انسجة الدماغ كله وبعد ذلك خرجت من قاعدة الجمجمة واخرجت معها قسماً من الدماغ فاذا لاحظنا موقع جلوس الحاكم كما هو مرسوم في المخطط فان التقرير وشهادات الاطباء تعني انه لايمكن ان يقع الاطلاق على الحاكم الا من الموقع الذي عينه الشاهد الشرطي عباس حسن في داخل الغرفة.

٣ - تقرير مديرية التحريات الفنية وشهادات خبيرها:

جاء في تقرير مديرية التحريات الفنية وشهادة الخبير انه: «ثبت لدينا بعد تجارب الاطلاق في المسدس الموضوع الفحص من ان اطلاقاته لاتنطلق اثر بعضها بمجرد الضغط الثابت على الزناد بل يجب في كل اطلاقة تحريك الزناد ولا يمكن ان تنطلق منه اطلاقة بدون وقوع ضغط على زناده» مما يكذب المتهم في دفاعه من ان يده كانت على الزناد عندما اخرج المسدس فاطلقت الطلقات (على حد تعبيره) فتكرار الاطلاق يتطلب تكرار الضغط على الزناد مما يدل على نية القتل لدى الفاعل.

اما نواحي التقرير الاخرى فقد تضمنت:

«يستفاد من تقرير الاختصاصي في الكيمياء العدلية ان المسدس أبدى تفاعلات لاطلاق حديث ببارود عديم الدخان الجيد وأبدت الظروف الاربعة تفاعلات نفس البارود المذكور اعلاه.

لدى فحص ظروف الخراطيش الجرمية الاربعة تحت المجهر وجدنا في سطح كبسولاتها وقاعداتها مميزات واضحة متسببة عن انطباع النقر والتخدشات الموجودة في وجه رأس السداد الخلفي ووجه رأس ابرة المسدس ورأس قذاف المسدس الذي اطلقت فيه. ولدى فحص الظروف التجريبية التي من قبلنا في المسدس المشتبه به المذكور اعلاه وجدنا في جميعها نفس تلك المميزات.

اما الطلقة التجربية المرسلة للفحص فانها من عتاد المسدسات الاوتوماتيكية وتحمل في سطحها ستة احاديد حلزونية مائلة لليمين مثلما في المسدس الموضوع البحث ولدى فحصها تحت مجهر المقارنة ومقارنتها مع الطلقات التجربية التي اطلقت من قبلنا من المسدس المرسل للفحص وجدنا انها تتفق مع الطلقات التجربية في عدد اخاديدها وعرض السدود والخدود واتجاه دورانها الا اننا لم نجد تفاصيل كافية يمكن بواسطتها ابداء الرأي الحازم بتطابقها.

ان من الثابت بشهادات شهود العيان وافادة المتهم أن الطلقات التي اطلقها المتهم على الحاكم القتيل هي اربعة اصابت احداها أصابت القتيل في رأسه والثلاثة الباقية الجدار أو خشبة الشباك باتجاه رأس الحاكم. وقد ثبت ان هذه الظروف الاربعة التي وجدت في غرفة القتيل مطلقة من مسدس المتهم وكذلك يفيد هو (اي المتهم) ان الطلقة الجرمية المعثور عليها في نفس الغرفة من عتاد مسدس المتهم وتتفق مع اطلاقاته بعدد اخاديدها وعرض السدوس والخدود واتجاه الدورات وكفى بذلك دلائل على انها مطلقة من نفس المسدس.

٤ – وصية المتهم المؤرخة ٢٢–٥–٥٢ الساعة ٢٠ر١ المعنونة الى الاخ سعيد جاء في الفقرة ٩ منها «اذا صدر علي حكم بالأعدام اوصيك قبل ذلك تكتب رسالة الى مصر بالعنوان التالي» الى آخره...

وفي الفقرة ٩ مكرر «لا اريد ان يقابلني اذا صدر عليّ حكم اعدام أربعة»... الى اخره.

وفي الفقرة ١٠ منها «يكتب على قبري ولادتي ان وموتي شنقا وتأريخه. ويذكر اسم القتيل الى جنبي.»

وفي الفقرة ١٢ «لايبكي عليّ احد. ولا يسير والدي وراء نعشي، اعتقد اني الان استحق عفوك وان توهبني من اخطائي ضدك لاني كفرّت عنها جميعا».

أفلا يدل ذلك والقضية لازالت في دور التحقيق على تقدير المتهم وهو محام يعرف القانون لحقيقة فعلته وتقديره للعقوبة التي يفرضها القانون. واسم القتيل وتكفيره عن اخطائه تجاه اخيه لانه قتل الحاكم الذي حكم عليه بالحبس:

وعلى هذا فيمكن تلخيص الدلائل الثبوتية بانها:

١ – شهادات شهود العيان.

٢ – شهادات الشهود الاخرين المؤيدة لشهادات العيان.

٣ – التقرير الطبي وشهادات الاطباء

٤ – تقرير التحريات الفنية وشهادة الخبراء.

٥ – تقرير الكشف على محل الحادثة.

٦ – اعتراف المتهم الصريح بخط يده ووصيته واعترافه امام المحكمة الكبرى.

التطبيقات القانونية واسباب التشديد

لانقصد في هذا القسم من مرافعتنا تبيان انطباق فعل المتهم على المادة ٢١٤ فقرة ٦ من ق.ع.ب فذلك أمر ظاهر الوضوح انما نقصد او نوضح فيه اسباب التشديد التقديرية مما اوضحه المدعي العام في مرافعته وذكرنا جانبا منه في مرافعتنا هذه.

اما اسباب التشديد القانونية في هذه القضية بالنظر لظروفها وملابساتها اضافة الى ماقرره القانون من تشديد عقوبة القتل بمقتضى المادة ٢١٤ من ق.ع.ب فهي:

١ – يكفي لفرض عقوبة الاعدام في القتل بمقتضى المادة ٢١٤ فقرة ٦ ان يكون المجني عليه موظفا عموميا قتل اثناء تأدية وظيفته كحاكم جزاء في الحلة في محل عمله وبسبب تأدية وظيفته لاصداره قرارا بتجريم اخ المتهم وفق المادتين ٢٤٨ و١٢٢ من ق.ع.ب والحكم عليه بالحبس البسيط لثلاثة اشهر.

٢ – ان كون المجنى عليه في القتل بمقتضى المادة ٢١٤ فقرة ٦ موظفا (اي موظف كان) اعتبر سبباً قانونياً للتشديد اما كون المجني عليه حاكما وليس موظفا من نوع اخر فهو سبب مشدد اخر فوق ما نص عليه القانون

من تشديد كما يظهر من النقطتين التاليتين:

أ – جاء في شرح الاستاذ حسن ابو السعود لقانون العقوبات البغدادي (ص١٢٠) بعنوان حكمة النص على الفقرة ٦من المادة ٢١٤مايلي:

«ان الدولة تريد ان تحمي موظفيها وان تحطهم بالاحترام الكافيين اثناء تأدية وظائفهم التي يقومون باعبائها دون اختيارهم والتي قد تكون بطبيعتها مثيرة للشعور والغضب (كحالة الموظفين المكلفين بتنفيذ الاحكام الصادرة بالحجز والبيع واحكام الطاعة والحضانة والموظفين الذين يقومون بالقبض والتفتيش).

فاذا ما اعتدى عليهم بالقتل او الشروع فيه اثناء تأدية وظيفتهم او بسببها كان ذلك اعتداء على الحكومة وهيبتها وتهديداً لباقي الموظفين يجب ان يعاقب عليه بعقاب مغلظ.»

فالحكام جميعا هم من هذا النوع الذي لم يجد المؤلف مثلا يضربه للموظفين الذين تكون طبيعة عملهم مثيرة للشعور والغضب سوى عمل الحكام فهم اجدر جميع الموظفين بالحماية.

ب – لانقول هذا الذي ذكرناه في الفقرة (ا) اعلاه من الوجهة النظرية فقط بل ان المشرع اخذ بوجهة النظر هذه وفرض حماية الحكام اكثر مما قرر للموظفين الاخرين فالمادة ١٢٢ ق.ع.ب مثلا تقرر «ان من أهان بالاشارة او القول او الفعل موظفا عموميا او احد رجال الضبط او اي انسان مكلف بخدمة عمومية اثناء تأدية وظيفته يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن ستة اشهر او بالغرامة او بهما».

ولكن المشرّع شدد العقوبة حتى تبلغ سنة اي ضعف العقوبة السابقة او بالغرامة او كليهما اذا وقعت الاهانة على محكمة قضائية او ادارية او مجلس او على احد اعضائها وكان ذلك اثناء انعقاد الجلسة.

وهي دلالة واضحة على قصد المشرع بحماية وصيانة الحكام والمحاكم اكثر مما ألزم المشرع به نفسه تجاه الموظفين الآخرين.

٣ – ان الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ اعتبرت القسوة في اخلاق الجاني او عدم المبالاة بحياة الافراد سبباً لتغليظ عقوبة القتل قصدا وجعلها الاعدام لانها اعتبرت غير المبالى بحياة الافراد خطرا على المجتمع الا انها استنتجت القسوة في اخلاق الجاني او عدم المبالاة بحياة الافراد من فضاعة ظروف القتل او وحشية ارتكابها، ولولا هذا التقييد لكان في هذه الحادثة كل مظاهر عدم المبالاة في حياة الافراد والا فهل يصح ان يقتل حاكم لانه اصدر حكما على اخ الجاني بالحبس البسيط ثلاثة اشهر عن جريمتين عقوبة احداهما الحبس خمس سنوات وعقوبة الاخرى الحبس سنتان.

٤ – ان في القضية سبق اصرار يمكن ان يستشف من افادة المتهم نفسه ومن ظروف الحادثة وملابساته فالمتهم قتل الحاكم غيلة دون أن يكلمه كلمة واحدة ودون ان يتسع للحاكم القتيل الا ان يقول كلمة (لا) والمتهم يحقد على الحاكم كما هو صريح في افادته وكونه اي المتهم قد استقال من نظر القضايا امامه قبل الحادثة باسبوع كما يقول وكونه طلب من اخيه في السابق للحادثة ان يطلب نقل دعواه منه كما يقول بافادته ايضا وما قاله بافادته المدونة بخط يده تبادر الى ذهني بان محاولة مبيتة لقتلي وكنت لاستبعدها لا من الشرطي ولا من الحاكم. ما زعمه في هذه الافادة من «ان حاكم الجزاء ينفذ رغائبهم بالحكم علينا» وفي محل أخر من افادته هذه «لقد كان رحمه الله اداة طيعة بيد آل مرجان وكأن الحاكم كان عبد الجليل مرجان وليس هو بدليل انه لما حكمني كما اسلفت كان بتحريض عبد الجليل الذي قصده مع والده» اشير بذلك الى سبق الحكم عليه من قبل حاكم الجزاء القتيل بغرامة دينارين عن اهانة الشرطي. وذلك بتاريخ ٥-٤-١٩٥٢ اي قبل الحادثة بأقل من شهر ونصف شهر وقد صدق الحكم تمييزا.

فيستبان اذن وجود سبق الاصرار لدى المتهم معلقا على حدوث امر وهو الحكم على اخيه الامر الذي

نصت عليه الجملة الاخيرة من المادة ٢١٣ ق.ع.ب ونحن لانقصد بهذا طلب تطبيق المادة ٢١٣ من ق.ع.ب انما مجرد تبيان الظرف المشدد.

٥ - ان صفة الجاني وهو كونه محامياً سبب تشديد اخر لانه أدرى بحكم القانون واعرف بالطرق التي يلجأ اليها في التشكي من الاحكام والاعتراض عليها استئنافا وتمييزا، فاذا كان المحامي يحتج على حكم صدر على أخيه بالحبس ثلاثة اشهر بقتل الحاكم فما عسى أن يفعل الجاهل أو من يحترف اعمال الشقاوة أو المعتاد على الاجرام أو اصحاب السوابق أو افراد العشائر النائية أو ابناء الاهوار الذين يقتلون ويقتلون بالرجوع الى اهوارهم وعشائرهم اذا حكم على أخ لهم بالاعدام؟

ان المشرّع قبل إعتبار صفة الجاني سببا للتشديد في جريمة واحدة اذا ارتكبها شخص اعتيادي او شخص ذو صفة معينة فالمادة ٢٧٣ ق.ع.ب مثلا جعلت عقوبة خيانة الامانة الحبس مدة لاتزيد عن ثلاث سنين والغرامة او باحدى هاتين العقوبتين ولكنه غلظ العقوبة حتى تبلغ الخمس سنين مع الغرامة او احدى هاتين العقوبتين بمقتضى المادة ٢٧٤ فقرة (ا) «اذا ارتكب نفس الجريمة شخص من المحترفين بنقل الأشياء برا او بحرا او صاحب مخزن عمومي او وكيله».

وغلظ العقوبة مرة اخرى في الفقرة ٢ من المادة ٢٧٥ بان جعل العقوبة تصعد حتى السبع سنين مع الغرامة او احدى هاتين العقوبتين اذا ارتكب الخيانة شخص معين بأمر المحكمة بخصوص اشياء عهدت اليه المحكمة ملاحظتها او ادارتها او ارتكبها صيرفي او سمسار او محام بخصوص اشياء سلمت له بمقتضى صناعته أو مهنته او ارتكبها وكيل احدهم بخصوص الاشياء المسلمة لهم على الوجه السابق.

تلك هي اسباب تشديد نصَّ عليها المشرّع توفرت في هذه القضية، بالاضافة الى اسباب التشديد التقديرية.

التعويض

اما التعويض، فاي تعويض يمكن ان يقدره الانسان لام ثكلى سبق ان مات زوجها وغرق ابنها الاول وها هو ذا ابنها الثاني والوحيد يقتل غدرا وهو في ريعان شبابه، واي تعويض يمكن ان يقدره الانسان لاختين صغيرتين فجعتا بوالدهما ثم باخيهما الاول غرقا وهاهو ذا اخوهما الثاني ومعيلهما وولي امرهما يقتل غدرا.

ماذا يعوّض اسرة مفجوعة بفقد وليها ومعيلها، اسرة ليس لها سواه تجمعت فيه امالها بعد فقد الاب والزوج والاخ والولد فاذا بيد غادرة تختطفه من بينهم وهو على اتم مايكون صحة وشبابا وأملا وطموحا.

سادتي: ان الخسارة بفقد ياسين الشيخلي ليست خسارة امه الثكلى ولا اختيه المفجوعتين على عظم مصابهم وكبر فجيعتهم، فياسين الشيخلي خسرناه حاكما وهو من الخيرة بينهم، يعرفه كل من زامله وكل من ترافع في محكمته محاميا ويعرفه كل من اتصل به مراجعا، ان كل اولئك يعرفون في ياسين الشيخلي حاكما من الحكام اللامعين الذين جعلوا الحق رائدهم والعدالة بغيهم واحكام القانون سبيلهم، لم يكن ليعلو عنده فوق واجبه امر فقد جعل ياسين من ضميره عليه رقيبا فكان مع ضميره في حساب دائم. نقول هذا شاهدين بما نعلم وقد انتقل ياسين الى جوار ربه شهيدا ليحكم في اعماله وهو خير الحاكمين.

غير ان المتهم وقد اغتاله واورده موارد الموت، حلا له ان يمزق كفنه وهو قتيل لايملك عن نفسه دفاعا وتلك مزية يمتاز بها المتهم نتركها جانبا لتحكم فيها محكمتكم المحترمة لاننا لانسوغ لنفسنا مهاجمة متهم. كما نحمل انفسنا على ان نترك حديث الحاكم الشهيد ونمنعها من ان تفيه حقه وابراز صورته الطيبة الى حقيقتها فلن نتحدث عن كفاءته وألمعيته وكريم خلقه لاننا ونحن وكلاء الادعاء الشخصي نخشى بان نتهم بمحاباة القتيل وهو اتهام نكره ان يلصق بنا، نترك للناس جميعا الحكم في هذا الذي نقوله، فأية جريمة ارتكب هذا الحاكم اللامع لتؤدي بحياته وتقضي على اماله وامال اهله وذويه واصدقائه بل اهل وطنه رصاصة رعناء أنهت حياة

كريمة عزيزة كانت تنعم بالشباب وتتطلع الى المستقبل وتجيش بالامل ، فاذا برصاصات هذا المتهم تخمد الهاس الشباب في ياسين، واذا بالمستقبل قبر في صبخة العمارة، واذا بالامل لوعة وحسرة وحرمان لامه وشقيقته واهله وكل عارفيه.

كأن لم يكن بين الحجون الى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر

سادتي : ان خطورة الجريمة التي تجري محاكمتها اوسع شمولا واعمق اثرا مما ذكرنا ، انها باب للفوضى والاستهتار والتحدي ان لم توصدوه جاءت منه ريح عاتية، جامحة، طائشة لايأمن معها الاخضر واليابس. ولا المذنب والبريء . وليس غير حكم القانون بموصد باب الفوضى الذي اراد المتهم فتحه على مصراعيه، انه ليس الادعاء العام الذي طلب الحكم باعدام المتهم ولا الادعاء الشخصي الذي يطلب هذا القصاص جزاء وفاقا لما قدمت يدا هذا المتهم انما هو المتهم الذي حكم على نفسه بالاعدام منذ ارتكب هذه الجريمة الظالمة.

ان المتهم ليحاول ان يحصل منكم على حكم غير الاعدام وقد نسي انه اذا كان القانون هو الذي قرر عقوبة الاعدام لجريمته المشهودة بعد محاكمة اصولية كاملة تيسرت له فيها كل اسباب الدفاع وفسح له فيها المجال كل المجال ليقول مايشاء فان المتهم اصدر حكم الاعدام على الحاكم ياسين ونفذه فيه من غير ما جريمة ارتكبها او ذنب جناه ومن غير محاكمة بل غيلة لم يتيسر فيها للحاكم الشهيد ان يدفع عن نفسه بغير كلمة (لا) يقولها وهو اعزل وراء منصة الحكم تجاه العدوان المسلح ينصب على رأسه.

لقد هانت النفوس والارواح لدى المتهم حتى استباحها، فليقبل حكم القانون في فعلته، بل فليقبل حكم الله سبحانه وتعالى في فعلته «يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى، الحر بالحر» «ولكم في القصاص حياة يأولي الالباب لعلكم تتقون» «وكتب عليكم فيها ان النفس بالنفس» «من يقتل مؤمناً فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعدَّ له عذاباً عظيماً».

سادتي : ان المادة ١٢٤ق . ع . ب تعتبر بحد ذاتها ظرفاً للتشديد ، ذلك انها تنص على القتل قصدا بدون سبق اصرار وهذا القتل هو المنصوص عليه في المادة ٢١٢ ق . ع . ب وقد فرض القانون عقوبة بهذا القتل الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة او الحبس مدة لاتزيد على خمس عشرة سنة ولكن المشرّع اراد ان تكون هذه العقوبة بالاعدام عندما يجتمع مع القتل قصدا ظرف من الظروف المنصوص عليها في فقرات هذه المادة فلا يأتلف اذن وقصد المشرّع ان لاتفرض عقوبة الاعدام، لمن جرائم المادة ٢١٤ من ق . ع . ب الا اذا كانت هنالك اسباب تخفيف قانونية الامر الذي لم يتوفر في هذه القضية اطلاقا ، بل انها من القضايا القلائل التي تجمعت فيها كل اسباب التشديد كما عرضنا فيا مر اعلاه . وفي هذا الرأي الذي ذكرناه ، محكمة تميز العراق ، من ذلك قرارها المرقم ١٢ - ج - ٣١ وهو يتضمن :

«ان الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ ق.ع.ب والتي بموجبها حددت المحكمة الكبرى عقوبة المتهم لاتقبل الرأفة لانها في حد ذاتها تحتوي على اعظم الاسباب المشددة القانونية» .

واي اسباب للتشديد اكثر مما عرضنا له في هذه القضية قتل الحاكم وهو على منصة القضاء يقوم بواجبات وظيفته ، وبسبب واجبات وظيفته ، من قبل محام اعرف لحكم القانون جهارا ونهارا في المحكمة وفي حالة الجرم المشهود من دون ماسبب وجيه وفي ظروف يستنتج معها وجود اصرار سابق على القتل وعدم مبالاته بأرواح الناس .

سادتي : تحضرنا بهذه المناسبة كلمة الاستاذ المستشار عبد اللطيف محمد رئيس محكمة الجنايات في مصر عندما بلغه نبأ مقتل احمد الخازندار فقال :

«ان كل قول يصغر امام ماحلّ، وتضاءل اذا قيس بما نزل . فهي نكبة هوت ، وصدمة اصابت لا الخازندار في صدره ، ولاالقضاء في جبينه بل الامة في الصميم في بنيانها ، فاذا ماهدر دم القضاء ولم تصن

حرمته ولاتتعالى قدسيته فقد خسرنا كل شيء . اذ ان كلمة القضاء هي الكلمة العليا التي يجب ان يخضع لها الجميع».

وقرأنا بالمناسبة كلمة اخرى للمستشار حسين طنطاوي بمناسبة اعتزاله الخدمة في الايام الاخيرة ، نرى اقتباسها لعلاقتها بالجو الذي احدثته جريمة المتهم الذي تجرون محاكمته، قال :

«الذي يحز في نفسي اليوم ان ارى قاضيا لايأمن على حياته في مصر انني وانا الذي كنت اقضي بين الناس بالعدل واضمن ارواحهم واموالهم واعراضهم واجعل من نصوص القانون مقدسات تحلق فوق رؤوس الجميع انني اجد نفسي اليوم امشي والحراس خلفي وامامي.

«ان الناس يجب ان تحترم القاضي وتذعن لاحكامه، انه يعيش السنوات الطويلة فوق منصة القضاء في اطار مواد القانون المقدسة يفسرها وينفذ الى اعماقها ويجعل منها سيوفا وسجونا ومشانق تحمي المجتمع من اعداء المجتمع يعيش في اطار العين بالعين والسن بالسن والجروح قصاص، يعيش وقد ربطت العدالة عينيه ومدت الميزان بيمناه وشهرت السيف بيسراه فهو يقضي بين الناس بصفته هذا آلة من آلات عدالة الله وعدالة القانون يقضي دون ان يرى شيئا ودون ان يسمع شيئا ، ودون ان يزن اي اعتبار غير اعتبار حقيقة الجريمة وحقيقة العقاب ، هذا القاضي يجب ان يشعر دائما ان جميع الاتجاهات والطرقات مفتوحة امامه يمشي أينما شاء حرًا طليقًا» ثم يقول :

«انني ارى ان القاضي يجب ان يكون صارما وحازما في احكامه والقاضي الذي يحكم لكي يصفق الناس لرقة احكامه ويثنوا على شفقته ورحمته هذا القاضي يضيع على الانسانية جزءا هاما من رسالته . ان القاضي يجب ان يواجه المتهم بكل شدة مادام ليس هناك اي شك في ارتكابه للجريمة ويجب ان يكون حكمه تطبيقا كاملا لنصوص القانون، والقاضي يجب ان يضع بين عينيه ان العقوبة ليست لنفس المجرم فحسب بل هي كذلك موعظة ودرس وتخويف وتحذير ورادع للاخرين حتى لايرتكبوا نفس الجريمة، والله سبحانه وتعالى يقول «ولكم في القصاص حياة ياأولى الالباب» .

ذلك سادتي حكم الله سبحانه وتعالى في هذه الجريمة المنكرة وذلك حكم القانون، اما التعويض فان لساننا لايطاوعنا لتعيين اي مبلغ مهما عظم تعويضا عن هذه المأساة الفاجعة التي حلت بأم القتيل وشقيقته فنترك أمر تقدير ذلك الى محكمتكم المحترمة» .

وبعد ان انهى الاستاذ حسين جميل المحامي مرافعته ، تلاه الاستاذ حسن عبد الرحمن المحامي ليلقي هو الاخر مرافعته كوكيل للادعاء الشخصي قائلا :

سعادة رئيس المحكمة الكبرى لمنطقة البصرة المحترم :

سمعت محكمتكم المحترمة لشهود الاثبات واقوال المتهم وشهود الدفاع في هذه القضية كما سمعت لاقوال المدعي العام واضافة لما عرضناه من قبل نحن وكلاء المدعية بالحق المدني نوضح لمحكمتكم المحترمة مايأتي :

ان المتهم قد اراد هذه الجناية ، اتاها باختياره وهو مدرك لشرها فعليه ان يتحمل عقوبتها .

لقد سرد المتهم لمحكمتكم في الثماني ساعات التي اعطى فيها افادته يوم ١٦ - ٦ - ١٩٥٢ قصة حياته واجهد نفسه عندما اراد ان يروي وقائع جنايته «مدفوعا بغريزة حب البقاء والتشبث في هذه الحياة لاطول مدة ممكنة» لكي يراوغ عن ذكر الحق ، فاصطنع وقائع تكذبها قرائن صادقة انكر العلم عليه انها تكذب وسد هذا العلم في وجهه سبيل الخلاص من العقاب ولم يكتف بذلك من ورائه وكلاء دفاعه بل جاء بشهود كبر عددهم علَّ في هذا الكبر مايفيد لما تشبث به ولكن المنطق قد خيب هؤلاء الشهود ايضا وجعل جهودهم تذهب ادراج الرياح والى محكمتكم المحترمة الايضاح .

١ - قصة حياة المتهم من مولده الى ساعة ارتكابه الجناية :

ليس في هذه القضية مايفيد المتهم لا من قريب ولا من بعيد وهي كقصة حياة اي انسان اخر درس فتخرج من كلية عالية ثم سعى للعيش فوجد وظيفة او وظائف ودفعه طموحه للمزيد من الربح فترك الوظيفة وامتهن المحاماة ورأى ان اذلاله من يتعاطى هذه المهنة امامهم لايتأتى الا بكثرة التشكي عليهم ، فمع كل محقق عداء ومع كل حاكم او محكمة خصومة وطلب رد وما الى ذلك مما ثبت ان المتهم اذا ارتكب هذه الجناية كان على اقوى مايكون من حسن التبصر وقوة التفكير.

واذا كانت المصاعب التي رآها في عمره من فقر وحاجة قد ذكرها قاصدا من ورائها استدرار عطف المحكمة فقد اخطأ القصد ، اذ ذكر ان الله انعم عليه بعد فقر وابداله بمسافرخانة جزيرة العرب فندق سمير اميس حيث حسن حاله وصار قادرا على دفع اجور فنادق الدرجة الممتازة واصبح في ايام من الشهر يربح مائة وخمسين دينارا ألم يكن اذاً جديراً ان يحمد الله على نعمائه وان ينظر الى القضاء الذي يعمل بمهنته امامه نظرة احترام فلا يستهين بحياة قاض عادل وديع امين.

٢ - الشك :

لقد اراد المتهم ومحاميه الاول ان يلبسا الحقائق الناصعة في هذه القضية الواب الشك ولكن هذا الشك يقود بطبيعته الى التمسك بالحقائق المذكورة كايمان ذلك النبي الكريم بربه بعد ان شك في اللهية الاولين القمر والشمس . فالحاكم الشهيد قد قتل وشهد شهود الاثبات ان الذي اطلق النار عليه هو المتهم، وان المتهم قد اوضح في افادته ما يطمئن المحكمة على انه كان يحقد على هذا الحاكم لانه واقع تحت تأثير «البو مرجان» كما يقول ولانه حكم عليه بغرامة قبلا ، ولانه حكم اخاه بالحبس يوم الحادثة وهو يجزم انه مهدد بالقتل من جماعة احد افرادها هذا الحاكم، وهو يجزم - اي المتهم - ان احدا لم يطلق اطلاقة واحدة غيره في تلك اللحظة لان الشرطي على حد قوله مد يده على مسدسه ولم يخرجه من غلافه وشهود دفاعه قالوا انا وقوف خارج الغرفة المشؤومة التي وقع القتل فيها وان موسى كان اسبق من الشرطي في سحب مسدسه ولما صار داخل الغرفة ثارت الطلقات فهربوا اي لاعلم لهم بكيفية القتل وحقيقته أليس اذاً هذا الشك قد وصل الى يقين وهو ان موسى الاعرجي قد قتل الحاكم لاسباب التي ألمحت اليها ودونتها على لسانه محكمتكم المحترمة .

٣ - مسرى الطلقة :

ان مسرى الطلقة في رأس القتيل من الصدغ الايمن الى خلف الاذن اليسرى عند عظم الماستويدس، ومعنى هذا ان المسدس كان مصوبا الى رأس القتيل والا لما انتج هذا المسرى ولو صح انه عن انفلات الطلقات بالباب لما اصابت احداها الرأس لان موضع الحاكم بعيد عن الباب وفي داخل الغرفة كما يشير اليه محضر الكشف ومسرى الطلق لايكون الا مستقيما لايقبل الزوغان الذي اراده المتهم، اذ لو قبلت افادة المتهم لأوجب ان يقبل ان الطلق الناري يسير من فوهة المسدس الى الهدف بخط منحن لانه بحاجة الى ان يلف وينعكس لبضع مرات حتى يصل الى محل الاصابة .

٤ - تجمع الطلقات في محل واحد :

لقد تجمعت الطلقات كلها في جهة واحدة هي رأس الحاكم وما جاوره الامر الذي ينفي المزاعم التي جاء بها المتهم ويؤيد ان من اطلق هذه الطلقات كان يهدف عامدا قتل الحاكم والا لما استقرت الطلقات في مجمع واحد .

٥ - المسدس :

ان الخبراء ابدو ان هذا المسدس من النوع الذي يحتاج الى ضغط على الزناد عند اطلاقه وعلى هذا فان المتهم قد ضغط على زناد مسدسه اربع مرات وهو مصوب اياه نحو رأس الشهيد ولم يكن للاطلاقات يد في الخروج من مخزن المسدس لو لا يد المتهم التي اخرجتها نحو ما اراد بأربع ضغطات على الزناد وهذا يكذب

الدفاع مما سرده سواء ما جاء على لسان المتهم او لسان شهود الدفاع .
٦ - شهود الحادث :

ان شهود الاثبات كاتب الضبط والحراز والشرطيان ومن اعقبهم من شهود الاثبات الاخرين قد جاءت اقوالهم مطابقة للحادث واصطدام الدفاع بهذه الشهادات انما هو اصطدام بحقائق لاتقبل التغيير لذلك تبدد الوهم الذي اراد الدفاع ان يرتكز عليه .
٧ - شهود الدفاع :

ابدوا انهم ليسوا بشهود دفاع لصالح المتهم لانهم اتفقوا على ان الطلقات قد دوت داخل الغرفة التي فيها القتيل وانهم هربوا ولم يروا كيف فاضت روح الشهيد رحمه الله الى بارئها هذا فلا تصلح اقوالهم لان تكون موضع فائدة للمتهم حيث وصفوا انفسهم انهم غرباء عن الحادثة بعيدين عنها، بعيدة هي عن انظارهم .

وتفصيلا انهم تناقضوا فيما بينهم فزعم احدهم ان الشرطي سحب مسدسه وزعموا انهم وعددهم اثنان وعشرون متجمعون في محل لا يستوعب شخصين او ثلاثة نظرا لتقرير الكشف الملحق بالتحقيق .
٨ - أيد الاطباء في تقريرهم امام المحكمة وثبت ان الطبيب الجراح يعرف الانكليزية خلافا لما ذكره وكيل المتهم في جلسة سابقة وثبت ان الاطباء قد ادخلوا سلكا اثبت ان مسرى الطلقة كان مستقيمًا بين الفتحتين وهذا يكذب مزاعم انفلات المسدس كما لايدع مجالا للقول بوجود لزوم التشريح عموم الجثة اذ سبب الوفاة واضح وهو تخريب الدماغ على الصورة التي وصفها الاطباء فلا معنى للمثلة بالقتيل وتقطيع احشائه الاخرى .
٩ - لقد أيد خبير السلاح : ان هذا المسدس الذي ارتكبت به الجناية لايمكن ان تدخل طلقة من مخزنه الى السبطانه الا بحركة خاصة وعلى هذا فان المتهم قد تهيأ للاطلاق قبل ان يحضر الى غرفة الحاكم لانه رمى الطلقات فور دخوله الامر الذي يثبت انه ادخل الطلقة الاولى بارادته متعمدا قتل الحاكم الشهيد ضحيته .

فلما تقدم نكرر ماعرضناه لمحكمتكم المحترمة تاركين تحديد العوض الى ام القتيل وورثته الشرعيين ولسعادتكم الاحترام» .

وقد روت جريدة (صوت الناس) البصرية الصادرة في ١٧ حزيران ١٩٥٢ ان المحامي موسى الاعرجي حرر برقية من سجن البصرة حاول ابراقها الى مستر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا يناشده التدخل في قضيته بصفته المسؤول - كما يقول الاعرجي - عن تحقيق العدل في الشرق(!!!!) كما يقال ان المتهم قد كتب رسالتين : الى السيد توفيق السويدي وعزام باشا يعتذر لهما عما سبق ان كتبه عنهما في بعض الصحف .

وتليت في الجلسة الخامسة للمحاكمة التي انعقدت يوم ٥ تموز ١٩٥٢ وصية المتهم ورسالة اخرى صادرة عنه في نفس اليوم - وهو ٢٢ / ٥ / ١٩٥٢ . وقد جاء في وصيته طلبه بان يكتب على قبره عبارة «ظلمته الحياة اكثر مما ظلم نفسه» .

وفي الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم ٦ تموز ١٩٥٢ اخذت سلطات الشرطة باخلاء مبنى المحكمة الكبرى من الحاضرين بحيث لم يبق فيه الا المحامون وبعض الشخصيات ورجال الصحافة وقد اتخذت الاحتياطات المشددة للمحافظة على الامن تمهيدا لعقد الجلسة السادسة والاخيرة . وقد حضر عن الدفاع المحامون داود السعدي وخالد السعدي ونعمة الاعرجي ولم يحضر بقية المحامين ، بينما حضر من محامي الحق الشخصي المحامي حسن عبد الرحمن وحده ومثل الادعاء العام السيد كامل الملاك نائب المدعي العام . وكان المتهم يرتدي بدلة رمادية اللون وسدارة سوداء ، وهو يبدو رابط الجأش ، الا ان الانفعال ظهر على وجهه اكثر من مرة . وبعد ان اخذت هيئة المحكمة مكانها من المنصة بدأ كاتب الضبط بتلاوة قراري التجريم والحكم . وعندما نطق بلفظة

(الاعدام) صدرت اصوات من بعض الحاضرين هاتفة «يحيا القضاء» بينما امتقع لون المتهم ، الا انه ظل متمالكا اعصابه وهو يحاول الابتسام ، وعندما خرج من قاعة المحكمة - في طريقه الى سجن البصرة - احاط به اكثر من خمسين شرطياً مسلحاً . بينما كانت الاف من الناس قد تجمهرت خارج بناية المحكمة دون ان تستطيع دخولها .

وفيما يلي نص قرار التجريم الذي اصدرته المحكمة الكبرى في البصرة :

تشكلت المحكمة الكبرى لمنطقة البصرة بتأريخ ٦ - ٧ - ١٩٥٢ برئاسة السيد عبد العزيز ماجد وعضوية نائب الرئيس السيد رشيد محمود والحاكم السيد مصطفى علي المأذونين بالقضاء باسم صاحب الجلالة ملك العراق واصدرت قرارها الاتي :

كان حاكم تحقيق الحلة قد احال المتهم موسى بن السيد مجيد الاعرجي الموقوف منذ ١٨ - ٥ - ١٩٥٢ على المحكمة الكبرى لمنطقة الحلة لاجراء محاكمته وفق الفقرة السادسة من المادة ٢١٤ من ق . ع . ب لقتله المجنى عليه ياسين طه الشيخلي حاكم تحقيق الحلة اثناء تأديته واجبات وظيفته الرسمية وقد عينت المحكمة المشار اليها يوما لمحاكمته الا ان وكيل المتهم المحامي السيد داود السعدي قدم طلبا الى رئاسة محكمة تميز العراق طلب فيه نقل دعوى موكله من اختصاص المحكمة الكبرى لمنطقة الحلة الى اختصاص محكمة كبرى غيرها فقررت محكمة تميز العراق بقرارها المرقم ٢٧٣ / نقل دعوى / ٩٥٢ والمؤرخ ٢٦ - ٥ - ١٩٥٢ نقل هذه القضية من اختصاص المحكمة الكبرى لمنطقة الحلة الى اختصاص هذه المحكمة وبعد ان سجلت القضية بعدد ٩٣ / ج / ١٩٥٢ عين يوم لمحاكمتها . وعند اجراء المحاكمة وجهت التهمة الى المتهم وفق الفقرة السادسة من المادة ٢١٤ من ق . ع . ب وتليت عليه فانكرها .

خلاصة القضية : في يوم الحادث كانت تجرى امام حاكم جزاء الحلة - المجنى عليه - محاكمة اخ المتهم المدعو محمد سعيد الاعرجي المحامي عن جريمتي تهديده واهانته موظفا عموميا في الحلة وبعد ان اجرى المجنى عليه المحاكمة اصدر حكما على اخ المتهم المذكور يقضي بحبسه عن جريمة الاهانة لمدة شهر واحد وعن جريمة التهديد لمدة ثلاثة اشهر تنفذ بالتداخل وكان المتهم قد سمع بالحكم فراح وحرر لائحتين الاولى استئنافية استأنف فيها قرار حاكم الجزاء والاخرى تمييزية طلب فيها اطلاق اخيه بكفالة الى نتيجة الاستئناف وقدمها الى رئاسة المحكمة الكبرى في الحلة فقررت هذه المحكمة جلب الاوراق والنظر في طلب اطلاق المحكوم بكفالة . لم يرق للمتهم ذلك فراح الى مكتبه القريب من بناية محاكم الحلة ثم دخل الى بناية مقابلة له لقضاء حاجة وبعدها جاء الى المحكمة ودخلها من الباب المقابل لمحكمة استئناف تسوية حقوق الاراضي حتى وصل الى غرفة حاكم الجزاء وتعداها ببضع خطوات ثم رجع ودخل الى غرفة الحاكم وكان انئذ قد انتهى من النظر في القضايا الجزائية الموجزة وكان بجنبه كاتب الضبط - الشاهد عدنان محمد علي - وجالسا في غرفته الشاهد - عبد المنعم الخراز - دخل المتهم الى غرفة الحاكم وحتى صار قبالته فشهر مسدسه وصوبه الى رأس الحاكم المجنى عليه واطلق منه عيارات نارية اصابت احداها رأس الحاكم فقضت على حياته وقد تمكن الشرطي المراسل لدى الحاكم من الهجوم على المتهم والقاء القبض عليه وكان ذلك بعد ان اصيب الحاكم باحدى الطلقات الاربع التي افرغها المتهم من مسدسه باطلاقها جميعا . مسكه هذا الشرطي واخذ منه المسدس ثم سلمه الى الحرس وكان قد انتشر الخبر فحضر متصرف اللواء ومدير شرطته والحكام ورئيسهم وجميع الموظفين في المحاكم واجرى التحقيق .

ان المتهم كان قد طلب رد حاكم التحقيق وتوديع التحقيق الى حاكم اخر الا ان رئيس المنطقة في الحلة ابان الاسباب التي ذكرت لنقل التحقيق من الحاكم فريد فتيان الى حاكم اخر لم تكن واردة ولم يقرر نقل التحقيق بل رد الطلب ولم تراجع الطرق القانونية على هذا القرار .

ولدى المداولة وجدت المحكمة ان دفاع وكيل المتهم على ان موكله مصاباً بأمراض عقلية اثناء ارتكابه الجريمة واخرى جسمية مستدلاً بالتقارير الطبية وبشهادة شاهدي دفاع يشهدان على مشاهدتهما ظهور بعض الاعراض في المتهم ومستدلاً كذلك بالتقارير المعطاة بحق والد المتهم وباعلام من المحكمة الشرعية في الحلة يتضمن كون والد المتهم هذا محتاجا الى النفقة (دون ان يكون هنالك ذكر لاصابة هذا الشخص بمرض عقلي) وذلك لغرض ارساله الى لجنة طبية وتأجيل المرافعة مردود بما يأتي :

ان من الجائز ان يكون مصابا بالامراض الجسمية التي ذكرتها التقارير المبرزة الا انه لايوجد اي تقرير بين هذه التقارير يبين ان هناك اعراضا تؤيد كون المتهم مصابا بامراض عقلية معينة او انه مصاب بالجنون او بالعته . ان المتهم لم يكن غائبا عن محيطه ولاغائبا عن نفسه اذ ان قيامه بمرافعات امام المحاكم في ذلك اليوم (يوم الحادثة) وماقبله وتنظيمه اللوائح القانونية وقبول مراجعات موكليه في المحكمة وفي مكتبه يدل دلالة واضحة على ان المتهم يضبط الحوادث بأزمانها وبأمكنتها ولم يكن يشاهد عليه في الزمن السابق لارتكابه الجريمة او بعدها اعراض جنون او عته كما مر ذكره اذ انه عند اجراء التحقيق الابتدائي وبعده لم يشاهد عليه أية علائم او اعراض للجنون والعته لذلك لم تجد المحكمة مايحملها على الاعتقاد بان المتهم هذا مصاب بالجنون او العته فقد كان في دفاعه وافادته كلها يسلسل الحوادث ويربط بعضها ببعض بدقة وبلا نسيان او خلط بين ازمانها وامكنة وقوعها، وعليه ان المحكمة تعتبر ان المتهم سالم من الجنون والعته .

ان ادلة الاثبات هي :

١ - شهادة شهود الاثبات وهم كل من عبد المنعم الخراز وعدنان محمد علي رؤوف وعباس حسن الشرطي وابراهيم جابر المتضمنة مشاهدتهم الحادث .

٢ - المسدس العائد الى المتهم وظروف الخراطيش الاربعة والعيارات النارية الثلاث .

٣ - التقرير الطبي .

٤ - تقرير الخبير في الاسلحة النارية .

٥ - افادة المتهم المكتوبة بخط يده والموقعة بتوقيعه وافادته الاخرى المدونة من قبل حاكم تحقيق الحلة فريد فتيان .

٦ - الكشف الجاري على محل الحادث .

ان شهادة شهود الاثبات الانف ذكرهم كانت قد دونت يوم الحادثة وكانت تتضمن مشاهدتهم الحادثة وهي دخول المتهم موسى الاعرجي على الحاكم المجنى عليه عندما كان في محل وظيفته ووقوع اطلاق الرصاص من جانب المتهم هذا على القتيل بعد تصويبه المسدس نحو القتيل واطلاقه اربع اطلاقات اصابت احداها المجنى عليه فتوفي بعد بضع دقائق بسببها .

ان المتهم بافادته المدونة بخطه والمذيلة بتوقيعه التي افادها في اليوم الثاني من الحادثة يعترف بكونه كان يحمل المسدس المبرز للمحكمة ويعترف بان المسدس هذا كان محشوا وانه كان قد ادخل احدى الخراطيش في السبطانة درءاً للمفاجئات والطوارئ وذكر ايضا ان المسدس هذا بمجرد الضغط على الزناد تنفجر منه الطلقات وان كان مقفلا ويعترف انه كان سحب المسدس هذا من غلافه وصارت يده على الزناد بالنظر لصغر قبضة المسدس اذ انه عند سحب المسدس من غلافه لابد من وقوع الطلقة على الزناد وان المتهم كان يعلم ذلك كل العلم وقد اعترف بافادته ايضا بانه بعد ان سحب المسدس بهذه الكيفية اطلقت عدة طلقات منه فقد اراد المتهم بذكره الاطلاق بصيغة المجهول ان الطلقات قد انطلقت بذاتها ولكن بالنظر الى ماتقدم من افادته ان الفاعل اي الذي اطلق الرصاص معلوم بصراحة هذا الاعتراف وهو المتهم نفسه وذلك باعترافه بوضع اصبعه

على الزناد . اما قوله ان اطلاق طلقة واحدة من المسدس يستوجب اطلاق الطلقات الاخرى التي فيه فأمر قد كذب بشهادة الخبير للاسلحة النارية تكذيباً واضحاً وعليه ان المتهم كان قد ضغط باصبعه على الزناد في كل طلقة من تلك الطلقات الاربع اذ بدون ضغط متكرر على الزناد لكل اطلاقة لاتنطلق الطلقات الثلاث المتتالية الاخرى وانه في موضع اخر من افادته هذه يسوق العبارة بقوله (فاطلقت الطلقات منه اي المسدس) وعلى هذا تبين للمحكمة ان الذي اطلق الرصاصات الاربع هو المتهم نفسه وبالمسدس المبرز وان الطلقات حسب اعترافه في الافادة عنها كانت قد اصابت الجهة المقابلة لوقوفه ولم تكن الطلقات قد تناثرت بسبب مسك احد له كما بين ذلك بافادته المؤداة امام هذه المحكمة وعلى هذا بقيت جهة واحدة وهي من الذي اصابته هذه الطلقات والى أية جهة كان هذا المسدس مصوبا واين كان محل وقوف المتهم ؟ اما محل وقوف المتهم فقد عينه بموضع أخر من افادته هذه اذ قد ورد فيها انه دخل الى الغرفة اي غرفة الحاكم ليجلس ولكنه بعد ان تجاوز المستمعين الواقفين واصبح في الصف الامامي تشبث به الشرطي الذي كان هناك ليخرجه وهذا يؤيد ان المتهم هذا كان داخل الغرفة لا في بابها ويؤيد هذه الجهة محل اصابة الطلقات في الجدار الواقع خلف الحاكم القتيل وعلى بعد نصف متر من رأسه الى الاسفل . ان المتهم احجم عن ايضاح الجهات الاخرى التي كانت نتيجة لاطلاق الرصاص بالمسدس الذي كان يحمله والذي اطلق منه الرصاصات الاربع فان هذه الجهات قد شهد بها شهود الاثبات اذأنهم ايدوه في تعيين محل وقوفه كما جاء في افادته آنفا وشهدوا على ان المتهم كان قد صوب المسدس نحو القتيل واطلق اربع رصاصات منه وان المتهم كان يتابع اوضاع الحاكم المختلفة ويصوب مسدسه نحوه وهي الاوضاع التي اخذها وضع الحاكم بعد ان اصيب باحدى الطلقات اذ ان محل الطلقات في الجدار كان يساير هذه الجهة يؤيد ذلك شهادات الشهود في هذه النقطة . ومما ذكر من مضمون شهادات شهود الاثبات وافادة المتهم الصريحة هو انه قد وقع اطلاق الرصاص من المسدس المبرز للمحكمة والذي كان يحمله المتهم وان الرصاص كان موجها الى جهة الحاكم القتيل بنتيجة تصويب المتهم المسدس الى جهته وكون احدى الرصاصات اصابت القتيل اذ انه سقط من كرسيه حالاً على أثر الاطلاق وعليه فان فعل قتل المجنى عليه الحاكم ياسين طه الشيخلي كان قد شاهده هولاء الشهود بتفصيله ولا توجد نقطة غامضة تستوجب التحقيق فيها حيث ان موت المجنى عليه كان بنتيجة اصابته بأحدى الرصاصات المطلقة من قبل المتهم وهذا ما أورده الاطباء بالتقرير المبرز الى هذه المحكمة وبشهادة الطبيبين المنظمين للتقرير ان التحقيق لهذه الجهة كان تاماً وعليه ان العثور او عدم العثور على الرصاصات التي اصابت المجنى عليه والتي لم تصبه من الطلقات لاتغير ولا تبدل وجه الحادثة وان ما بينه شهود الاثبات ينطبق على اعتراف المتهم المار الذكر ويكون متمماً ومكملا لها وان امسك المتهم عن ذكره قصدا اذ انه لم يبين باعترافه سوى الجهات التي اتخذ الطريق لتنفيذها او تحريرها وتأويلها ومع ذلك فان شهادة الخبير بالسلاح كانت قاطعة في تكذيبه حيث كان تقرير الخبير بالسلاح يتضمن كون المسدس المبرز كان يعطي عين المميزات الظاهرة في الخراطيش المرسلة من حاكم التحقيق للفحص والتي ظهرت في ظروف الخراطيش التجريبية التي اطلقت من قبل الخبير بالمسدس عينه فكانت مماثلة . ان تدقيق الرصاصات او عدمه ايضا لايغير من وجه الحادثة شيئا اذ لو فرض ان الرصاصات (بعد ان اصابت احداها المجنى عليه) قد تناثرت في الهواء وفقدت فان ضياعها وفقدانها لايغير مما ثبت عيانا من ان القتيل كان قد اصيب باحدى هذه الطلقات ومات متأثرا بها . واما كون وفاة المجنى عليه قد تسببت من دخول هذه الطلقة في مقتل من جسمه فقد أيد ذلك التقرير الطبي وافادة الطبيبين اذ ان وفاة المجنى عليه بالطلق الناري كانت واضحة وصريحة وان الاصابة كانت مميتة لامحالة لان الطلق الناري كان قد اخترق المراكز الحيوية العليا من رأس المجنى عليه وحتى ان الطلقة كانت قد اخرجت قطعاً من نسيج دماغ القتيل وقد شوهد ذلك عند فتحة الخروج ان مما يؤيد كون فتحة الدخول هي الفتحة التي في جبهة المجنى عليه عند اتصال العظم الجداري الايمن بعظم الجبهة وخروجها من الجهة اليسرى من تحت الاذن اليسرى فان ذلك موضح بشهادات شهود الاثبات بالنسبة الى

وقوف المتهم واطلاقه الرصاص من الامام على المجنى عليه وقد كان المتهم واقفا والمجنى عليه جالسا على كرسيه مما جعل سير الاصابة من الاعلى الى الاسفل بالاضافة الى ذلك فان فتحة الخروج كانت موصوفة بانها تحتوي على قسم من انسجة الدماغ فتصبح فتحة الدخول هي التي تقع في الجبهة مما لاشك فيه ولا ارتياب . ان هذا كله مؤيد بشهادات الشهود وتقرير الطبيبين وشهادتيهما في تعيين الجهة التي كان المتهم قد اطلق الرصاص منها على القتيل وبالنسبة لوضعه ووقوفه وهي كلها تدل على ان الاصابة كانت من الامام وفي جبهة المجنى عليه وان الفتحة التي في جبهة المجنى عليه هي فتحة الدخول بدون شك .

ان المتهم انكر كونه قد صوّب المسدس نحو المجنى عليه وان كان قد اعترف بان الرصاصات كانت قد اطلقت من المسدس الذي كان يحمله حين الحادثة ولكنه لم يبين ماإذا كانت احدى طلقاته قد اصابت احدا او لم تصب الا ان تصويبه المسدس الى الحاكم القتيل واطلاقه الرصاص عليه تلك الناحية التي لم يرد المتهم التصريح بها ثبت بشهادات شهود الاثبات والادلة المادية الاخرى التي تقدم ذكرها ثبت ان لم تطلق اية طلقة عدا الطلقات الاربع ولما كان المتهم يعترف ويذكر صراحة من انه قد اطلق اربع طلقات فينتفي صدور أية طلقة من اي مسدس او سلاح اخر .

ان المتهم كان قد ذكر اسماء شهود دفاع وقد جاء وكلاء الدفاع بسبعة عشر شاهدا كانت شهادة بعضهم وهم الاكثر عددا على مشاهدتهم المتهم عند دخوله المحكمة كان قد اتاها من جهة المحكمة الشرعية وسار في الممر وانه قد تجاوز غرفة حاكم الجزاء بثلاث خطوات او اربع ثم ارتد واراد دخول غرفة حاكم الجزاء فتصدى له الشرطي الذي كان واقفا بباب غرفة حاكم الجزاء المجنى عليه وانه قد تماسك مع المتهم في باب غرفة الحاكم من جهة الخارج وانهم كانوا قد سمعوا صوتا يقول (اضربه ولك اضربه) وانهم كانوا قد شاهدوا الشرطي قد مد يده على مسدسه الا ان المتهم كان اسرع منه الى سحب مسدسه واسبق وقد سمعوا طلقات انفجرت وانهم هربوا وقد ذكر هؤلاء الشهود ان الشرطي الذي كان قد مسك المتهم هو غير الشرطي عباس حسن وانهم لايعرفون اسمه ورقمه وهويته .

ان افادة المتهم المدونة بخط يده تكذب هؤلاء الشهود في عدم دخول المتهم غرفة الحاكم لانها صريحة في دخوله غرفة الحاكم لذلك فان القول بان شرطيا كان قد تماسك مع المتهم في باب غرفة الحاكم وسحب مسدسه امر يكذبه المتهم نفسه كما ان المتهم قد افاد بان الشرطي مد يده على غلاف مسدسه لاعلى المسدس عينه وان هذا الشرطي لم يسحب المسدس . واما القسم الثاني مما ذكره الشهود وهو ان المتهم كان قد اجتاز غرفة الحاكم ببضع خطوات ثم عاد واراد دخول هذه الغرفة فأمر لايقدم ولايؤخر في اثبات كون المتهم خالي الذهن من ارتكاب الجريمة بل ان دل هذا على شيْ فانما يدل على تردد المتهم بين الاقدام على ارتكاب هذه الجريمة والاحجام عنها كما ان شهادات بعض شهود الدفاع بأن المتهم جاء وجلس على المسطبة امام الموقف فأمر لايؤثر ايضا على وصف الحادثة فيما يتعلق بكيفية وقوع الجريمة في غرفة الحاكم المجنى عليه وان ماجاء بشهادة شهود الدفاع وافادة المتهم من ان شرطيا مجهول الهوية هو الذي تماسك معه وانه هو الذي كان قد مد يده على غلاف مسدسه فان ذلك قد اورد لتضليل التحقيق وقصد به تأخير حسم القضية هذه اذ لو تأيد ان هناك شرطيا كان واقفا بباب غرفة حاكم الجزاء القتيل بالرغم من ان المكاتيب الرسمية وشهادات شهود الاثبات تدل على عدم وجود شرطي مسلح بباب غرفة حاكم الجزاء وان الشرطي عباس حسن والشرطي ابراهيم جابر لم يكونا حاملين سلاحا وقت الحادثة) فلو فرض ان هناك شرطيا وانه كان يحمل مسدسا فان المتهم نفسه يصرح بان هذا الشرطي المزعوم لم يكن قد سحب مسدسه بل انه كان قد تماسك معه بالاضافة الى ذلك ان شهادات شهود الدفاع التي اريد بها اثبات هذه الجهة جاءت هي الاخرى متناقضة مع افادة المتهم حيث انهم شهدوا بان الشرطي والمتهم لم يدخلا غرفة الحاكم بل انهما تماسكا في بابها بينما يفيد المتهم بانه قد دخل الغرفة وصار في وسطها وامام الحاكم . ويظهر للمحكمة ان المتهم اراد الاحتفاظ بالاختيار لنفسه في تعيين هوية هذا

الشرطي المزعوم او عدم تعيينها فلو انه اختار عدم تعيين هويته بعملية التشخيص او بغيرها ولو جيء بجميع افراد الشرطة في العراق للتشخيص فما الوسيلة لتعيين هوية هذا الشرطي ؟ . يظهر هنا قصد المتهم تضليل التحقيق بافتراضه وجود مثل هذا الشخص اثناء الحادث . ان وجود الشرطي عباس حسن لدى حاكم الجزاء المجنى عليه هو امر معروف لم يكذبه احد كما ان وجود الشرطي ابراهيم جابر الذي كان قد جيء به قبل يومين من القوة السيارة للشرطة الى المحكمة ايضا أمر لم يكن يطعن به احد فان هذين الشرطيين قد أديا الشهادة بما شاهداه ولم ينف احد وجودهما ساعة الحادثة .

ان شهادات بعض شهود الدفاع كانت تتضمن مشاهدتهم على المتهم اعراضاً مرضية كتحدثه مع نفسه وباستعمال الاشارات بيده وهو وحده واستنتجوا منها ان المتهم كان مصاباً بامراض عصبية . الا انه وقد ظهر للمحكمة ان هؤلاء الشهود كانوا من اقارب المتهم منهم من كان نسيبا له ومنهم من كان ابن عمه والاخر كان خادما له فلا يمكن والحالة هذه الاطمئنان الى شهاداتهم مطلقا . ان وكلاء الدفاع طلبوا أستماع شهادة شخص كان قد جاء ذكر اسمه على لسان شاهد الدفاع الاخير المدعو السيد محمد السيد علي الذي شهد على انه شاهد المتهم قد جيء به الى الموقف وانه سمعه يقول وهو خارج الموقف ان هذا الشخص (واشار الى شخص) اراد ان يقتلني ولكن الشاهد هذا عندما سئل عما اذا كان قد شاهد الشخص الذي اشار اليه المتهم اجاب انه كان داخل الموقف وانه لم يتمكن من ان يتبين هوية الشخص الذي اشار اليه المتهم الا ان هذا الشاهد كان قد اضاف انه شاهد مجيء ولد اسمه فاضل وكان يبكي ويقول (فرد شرطي اراد ان يعطيني مسدسه وماخذته) فان هذا القول لايعني شيئا معينا اذ لم يعرف ماهو القصد من اعطاء المسدس للصبي وبأي كيفية فان ذكر هذا الشاهد في الجلسة الاخيرة من المحكمة على لسان شاهد الدفاع الاخير لم يكن الا لاطالة أمد المرافعة .

ان المتهم ووكلاؤه كانوا قد ادعوا بأن المتهم كان في حالة دفاع شرعي واذا مادققنا افادة المتهم حرفا حرفا نجد ان المتهم لم يزد على قوله فيما يتعلق بالشرطي الذي ادعى انه كان مسلحا بمسدس (خلافا لما ثبت من عدم وجود شرطي مسلح اثناء الحادثة في غرفة الحاكم او بجواره) وهو ان الشرطي المزعوم الذي كان قد منعه من دخول الغرفة كان قد مد يده على غلاف مسدسه وكان هو اي المتهم اسبق منه في سحب مسدسه . ان مجرد مد الشرطي يده على غلاف مسدسه لايبيح للمتهم سحب مسدسه كما انه لايبيح له اطلاق النار منه اذ كان في امكانه التخلص من هذا الوضع بصور شتى اما بمغادرته محل الحادث او بهروبه او الاستنجاد بالشرطة والناس الذين كانوا في ذلك المكان الا ان المتهم عمد الى استعمال مسدسه الذي لم يستعمله ضد الشرطي المزعوم بل استعمله ضد الحاكم المجنى عليه . ان وجود الشرطي المسلح بالمسدس كما يزعم المتهم ووكلاؤه في باب غرفة الحاكم كان يعني ان هذا الشرطي كان قائما بواجبات وظيفته وانه يعتبر من الموظفين العموميين وان حق الدفاع الشرعي تجاه مثل هذا الشرطي الموظف ولو كان قد تعدى حدود وظيفته لا وجود له الا اذا خيف ان ينشأ من فعله موت او جروح بالغه وكان لهذا الخوف سبب معقول . ولدى امعان النظر في هذا الدفع لم تجد المحكمة ان هناك مايستدعي التخوف من مثل هذه الاخطار اذ افاد المتهم ان الشرطي هذا لم يكن يسحب مسدسه بعد انما مد يده على الغلاف فحسب – المادة ٤٩ من ق . ع . ب . ويظهر مما تقدم ان المتهم كان قد اطلق الرصاص على المجنى عليه عندما كان يقوم باعمال وظيفية اثناء الدوام الرسمي وان احدى الرصاصات اصابت مقتلا من الحاكم فقضت على حياته . واذا مادققنا افادة المتهم وجدنا ان هذا المتهم كان قد ذكر اسبابا بعيدة لهذه الحادثة في افادته المطولة عن تأريخ حياته منها سوء الاوضاع السياسية في المملكة العراقية وخارجها سببها وجد منهم عراقيون ومنهم غير عراقيين ممن كانوا يشتغلون في الجامعة العربية الى اشخاص هم من سكان الحلة وموظفيها وغير موظفيها الى وقائع تتعدى حصر تأريخ حياته ومناساته مع أهله واقاربه وذويه فان كل ذلك لا يبرر وقوع الحادثة والقتل مطلقا وبأية صورة كانت . واما الاسباب القريبة لهذه الحادثة فقد ذكر المتهم في

افادته ان هناك خصومة بينه وبين الحاكم القتيل اذ ان هذا الحاكم كان قد حكم عليه بدينارين غرامة الا ان هذه الغرامة البسيطة كانت قد ادت الى ان يستقيل المتهم من جميع الدعاوي التي ينظرها الحاكم القتيل والترافع فيها المتهم بصفة كونه محاميا فان استقالة المتهم من جميع هذه الدعاوي على الاطلاق وبدون تفريق يدل دلالة واضحة على ان المتهم كان منفعلا من تصرف الحاكم وعلى هذا انه قد اوسع شقة الخلاف بينه وبين الحاكم باستقالته هذه كما ان مهدور حكم على اخ المتهم المدعو السيد سعيد الاعرجي بحبسه ثلاثة اشهر وفق المادة ٢٤٨ ق . ع . ب . وشهراً واحدا وفق المادة ١٢٢ ق . ع . ب كان قد ألم المتهم واغضبه وكان قد علم بالحكم الصادر على اخيه قبيل الحادثة ان المتهم وان كان قد باشر بكتابة اللوائح الاستئنافية ومراجعة اخيه ومراجعة رئيس المنطقة العدلية في الحلة يطلب اطلاق سراح اخيه بكفالة ومحاولته ان ترسل الاوراق الى المحكمة الكبرى وينظر فيها بأستعجال وفي ذلك اليوم قبل ان يرسل اخوه الى السجن غير انه عجز عن تقديمها في اليوم عينه وقد ادرك الوقت لقرب انتهاء الدوام فاجتمعت هذه الدوافع جميعها ودفعت هذا المتهم الى ارتكاب الجريمة وذلك بان اطلق على الحاكم المجنى عليه قصدا فقتله . ان خلو ذهن المتهم من ارتكاب هذه الجريمة قبيل وقوعها لايؤثر في وصف الجريمة اي كونها قد وقعت قصدا ولاحاجة الى التحري عن وجود سبق اصرار في هذه الجريمة او عدمه . ان القتل كان قد وقع اثناء تأدية الحاكم المجنى عليه واجبات وظيفته اولاً وبسبب تأديته واجبات وظيفته ثانيا ولو فرض ان الشق الثاني من هذين الشقين وهو ان القتل لم يكن بسبب تأدية الحاكم واجبات وظيفته فانه على الاقل كان قد وقع اثناء ماكان الحاكم قائما باعمال وظيفته لذلك فان الفقرة السادسة من المادة ٢١٣ من ق . ع . ب تنطبق على فعلُ المتهم هذا فقرر تجريمه بموجبها وتحديد عقوبته بمقتضاها. صدر بالاتفاق وافهم علناً في ٦ تموز ١٩٥٢».

ثم اصدرت المحكمة الكبرى قرار الحكم باعدام القاتل موسى الاعرجي شنقًا حتى الموت وفيما يلي نص القرار :

«تشكلت المحكمة الكبرى لمنطقة البصرة بتأريخ ٦ - ٧ - ١٩٥٢ برئاسة السيد عبد العزيز ماجد وعضوية كل من نائب الرئيس السيد رشيد محمود والحاكم السيد مصطفى علي المأذونين بالقضاء باسم صاحب الجلالة ملك العراق واصدرت حكمها الاتي :

حكمت المحكمة على المجرم موسى بن السيد مجيد الاعرجي بالاعدام شنقاً حتى الموت وفق الفقرة السادسة من المادة ٢١٤ من ق .ع .ب وألزامه بتعويض قدره اربعة الاف دينار تدفع الى ورثة المجنى عليه الشرعيين تحصل منه أجراء ومصادرة المسدس والخراطيش الاربعة الفارغة والرصاصات الثلاث وبيعها وقيد ثمنها ايراداً للخزينة وتسليم البسة المجنى عليه الى الورثة . صدر بالاتفاق وافهم علنا في ٦ تموز ١٩٥٢».

هذا وقد صادقت محكمة التمييز على قرارات المجرمية والحكم والتعويض والمصادرة . وفيا يلي نص قرارها :

رقم الاضبارة ١٠٦٧ / جنايات / ١٩٥٢

المحكوم . موسى السيد مجيد الاعرجي

ان محكمة تمييز العراق المجتمعة في ٢٧ تموز سنة ١٩٥٢ المؤلفة من الحكام السيد حسن رضا والسيد شهاب الدين الكيلاني والسيد عبد القادر جميل والسيد فخري الطبقجلي والسيد احمد طه المأذونين بالقضاء باسم صاحب الجلالة ملك العراق اصدرت القرار الاتي :

قررت المحكمة الكبرى لمنطقة البصرة في ٦ / ٧ / ١٩٥٢ وبرقم الاضبارة ٩٣ / ج / ٩٥٢ تجريم موسى السيد مجيد الاعرجي وفق الفقرة السادسة من المادة ٢١٤ من قانون العقوبات البغدادي لقتله حاكم جزاء الحلة السيد ياسين طه الشيخلي اثناء تأديته واجبات وظيفته الرسمية باطلاقه عليه عيارات نارية من مسدسه

وحكمت عليه بالاعدام شنقا حتى الموت والزامه باداء تعويض قدره اربعة الاف دينار تدفع الى ورثة القتيل الشرعيين تحصل اجراء ومصادرة المسدس والخراطيش الاربعة الفارغة والرصاصات الثلاث

وارسل الحكم هذا رأسا مع جميع الاوراق وتفرعاتها كافة الى محكمة التميز لاجراء التدقيقات التميزية عليه وطلب المدعي العام تصديقه. ولدى التدقيق والمداولة وجد من تدقيق اوراق الدعوى والشهادات المستمعة والتقارير الطبية والكشوف الفنية والمبرزات الاخرى ومن افادة المتهم المدونة بخط يده الموثقة بتوقيعه والمصدقة من قبل حاكم التحقيق وملاحظة بيانات واقوال وكلاءه امام المحكمة الكبرى في البصرة وماحتوته اللائحة التميزية المقدمة من قبل الوكلاء الموما اليهم تبين ان الاجراءات المتخذة والتطبيقات الجارية سواء اكانت في التحقيقات الابتدائية أم في المحاكمة صحيحة وعليه تكون قرارات الجرمية والحكم والتعويض والمصادرة موافقة للقانون قرر تصديقها وصدر بالاتفاق – ٢٧ / ٧ / ١٩٥٢».

وعندما مضى على مصادقة محكمة التميز على قرار الحكم بالاعدام شنقا في موسى الاعرجي مايقرب من ثلاثة اشهر، ولم تصدر الارادة الملكية بالموافقة على ذلك القرار خرجت جريدة «السجل» المسائية – والتي تدين بالولاء لنوري السعيد وجماعته – تطالب بالاسراع في تنفيذ الحكم بالاعرجي وتنشر مطاليب الجماهير بضرورة التنفيذ «ليكون عبرة للاخرين».

وفي يوم ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ صدرت الارادة الملكية بالمصادقة على تنفيذ الحكم.

وفي تمام الساعة الخامسة من صباح يوم الاثنين ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ نفذ حكم الاعدام شنقا في موسى الاعرجي في سجن البصرة. وقد حضر التنفيذ متصرف اللواء وحاكم تحقيق البصرة. وبعد ان تأكدوا من موته سلمت جثته الى اهله حيث دفن في النجف الاشرف.

وبعد مرور عشرة ايام على شنقه طلعت جريدة «السجل» تقول في عددها الصادر في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ : «انما الذي لاح لنا من اقاويل موسى الاعرجي ان هناك جهات حرضته على الاجرام. ويجب على الحكومة ان تفتح التحقيق من جديد بحق الذين حرضوه لان الاعرجي اعتبر المحرضين له هم القاتلون للسيد الشيخلي، وليس هو نفسه القاتل».

وكانت جريدة «السجل» تومئ بذلك الى حزب الامة الاشتراكي – جماعة صالح جبر!

ولكن السلطات الحكومية المسؤولة انذاك لم تلتفت الى هذه الايماءآت التي حاولت الصحف العراقية الموالية لحزب الاتحاد الدستوري – جماعة نوري السعيد – ان تثيرها..

وهكذا... اسدل الستار.. على هذا الاغتيال!

• • •

مصادر البحث

١ – كراس المرحوم ياسين الشيخلي – شهيد القضاء
٢ – مقابلة مع الاستاذ حسين جميل المحامي.
٣ – مقابلة مع الاستاذ فريد فتيان المحامي.
٤ – جريدة : اليقظة. السجل.

المؤلف في سطور :



احمد فوزي عبد الجبار

- ولد ببغداد عام ١٩٢٧ .
- تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٥٢ .
- اصدر مع فائق السامرائي جريدة «الجريدة» عام ١٩٥٣ .
- انتخب مديراً مسؤولاً لجريدة «لواء الاستقلال» الناطقة بلسان حزب الاستقلال عام ١٩٥٤ .
- مثل الصحافة العراقية في العيد الاول للثورة العربية في مصر عام ١٩٥٣
- أحيل الى القضاء بقضايا صحفية ، وحكم عليه بالسجن والغرامة مرات عديدة .
- عهد اليه في الأيام الاولى لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بمسؤولية ومرافقة الوفود الصحفية العربية والعالمية .
- عين مديراً عاماً مفوضاً لشركة الصحافة والطباعة المحدودة في مطلع عام ١٩٥٩ .
- عين مديراً عاماً لوكالة الانباء العراقية عام ١٩٦٥ .
- انتخب رئيساً لجمعية الحقوقيين العراقيين عام ١٩٦٥ ، وكان اول رئيس لها ولمدة خمس سنوات . وترأس تحرير مجلة «الحقوقي» .
- عين مديراً عاماً للاعلام في وزارة الثقافة والاعلام عام ١٩٦٧ .
- ترأس تحرير جريدة «الجمهورية» منذ صدورها بعد عملية تأميم الصحافة في ١٩٦٧/١٢/٤ .
- نسب بعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ ملحقاً صحفياً في ديوان وزارة الاعلام . فمديراً للصحافة ، ثم مديراً لمركز حفظ الوثائق .
- نقل الى وزارة العدل وعين مفتشاً عدلياً ومديراً لمجلة «العدالة» .
- احال نفسه على التقاعد في نهاية عام ١٩٧٩ وعاد يمارس المحاماة .
- عين محامياً في امانة العاصمة ونسب «مشرفاً عاماً» على جريدة «بغداد» عام ١٩٨٠ .
- ساهم في تحرير بعض صحف القاهرة ايام لجوئه السياسي في مطلع الستينات .
- القى احاديث صحفية وقومية من دار الاذاعة العراقية وصوت العرب والقاهرة ، وشارك في ندوات تلفزيونية في بغداد والقاهرة والجزائر والسودان والكويت .
- قام بزيارات صحفية واستطلاعية لمعظم الدول العربية وبعض الدول الافريقية والآسيوية ، ومعظم الدول الاوربية الغربية والشرقية والاسكندنافية ، و ٢٥ ولاية امريكية و ٥ ولايات كندية .
- عضو اتحاد المؤرخين العرب

● صدرت له الكتب التالية :

١ - غرب ام غروب «قصة عبدالكريم قاسم» .
٢ - المهداوي .
٣ - بترول ودخان «قاسم والكويت» .
٤ - لهو في لهب «قاسم والنفط» .
٥ - خناجر وجبال «قاسم والاكراد» .
٦ - قصة عبدالكريم قاسم كاملة
٧ - ثورة ١٤ رمضان .
٨ - لقاء على طريق الوحدة .
٩ - القدس عربية .
١٠ - لقاء عند بوابة مندلبوم .
١١ - حكايات سياسية وصحفية عن ١٢ رئيس وزراء .
١٢ - أشهر المحاكمات الصحفية في العراق
١٣ - سيرة وحكايات ٦ رجال فكر وقانون .
١٤ - «الجريدة» وصراعها مع السلطة.

يصدر قريباً

ليلة سقوط الملكية في العراق


تموز ١٩٥٨

كتاب يسرد احداث ٢٤ ساعة في تاريخ العراق. ويروي التفاصيل الدقيقة لوقائع يوم كامل لأقطاب ورموز العهد الملكي.. وكيف قضى الضباط الاحرار ليلة اسقاطهم النظام، وماذا دار بينهم من احاديث. «مارسموه من خطط !

كتاب يسجل بدقة متناهية الاحداث السياسية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية والفنية والرياضية ليوم واحد فقط !

كتاب فريد في نوعه. مزوّد بالوثائق والصور النادرة.

قيد الانجاز

الساعات الاخيرة

في حياة

عبد الكريم قاسم

العام ١٩٥٩

في تاريخ العراق

فهرست الكتاب

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد (٤) لسنة ١٩٨٧

هـذا الكتاب

يستعرض اشهر الاغتيالات السياسية التي وقعت في العراق – منذ انبثاق الحكم الوطني حتى قيام العهد الجمهوري – حسب تسلسلها الزمني، بصورة دقيقة، ويلقي الاضواء على احداثها، وملابساتها، ونتائجها..

ويفرد فصولا موسّعة لاشهر هذه العمليات وابرزها تأثيراً في الاوساط السياسية، ويسلط الانوار الكاشفة على اشخاصها، ويزيح الستار عما أكتنفها من غموض، ومااعتراها من تعتيم، فبدت – بعدها – ناصعة، تصرخ بالحقيقة الكاملة.

كتاب – سجلت صفحاته – بعد معاناة شديدة في البحث، والتقصي، والاستقراء، والاستنتاج، لكي يطلع عليه ابناء هذا الجيل، وليعرف الصراع الدموي، والتصفية الجسدية للخصوم والمناوئين لتلك الحقبة من الحكم، التي مضى عليها الزمن، وأمست في عداد الماضي المندثر.

السعر ٣٫٠٠٠ ثلاثة دنانير

مطبعة الديواني – بغداد
هاتف : ٨٨٧٦١٩٧